



۳۴۱
65



۳۴۲

کتابخانه مجلس شورای ملی
 کتاب: شرح غرر الحقا
 مؤلف: محمد بن علی بن محمد
 تصنیف: در عهد سلطنت
 محمد شاه قاجار
 در عهد مظفر
 شاه قاجار
 مؤلف: محمد بن علی بن محمد

کتابخانه مجلس شورای ملی		۳۴۲
نام کتاب: غرر الحقا	مؤلف: محمد بن علی بن محمد	شماره دفتر: ۲۵۱۷۶۵
بازدید شد: ۱۳۸۱	موضوع تالیف: ۳۹۱۵	۱۹۲۰
بازرسی شد: ۳۲ - ۳۳		

تکلیف فرستاده شد
 ۱۹۲۰

وخرج له الاستبصار كما روي بطار عقله وحدثت عقله فطقت ساجدة فلو ان في خبره قدس ولك
 في طرائقه في غير عيش غدير الخوف من الضلال في ساق البقل راجع الظن بالزاه من شواخ الخلق مشتاقا على
 نفس من ان يفرق اموال جارة فاقب في ظلمات البوار لا تدرى لنا في كذا الاستجابات فانما في نسوان هذا المني عجا
 سبحان الله من يسبح في هذا العباب من يسبح في بطنه من اولى الالباب سبحان الله هل كان بشران يبلغ هذا الامر من
 التحقيق او يبرق هذا المشرق من التوفيق غلبت ان لا خوض في هذه الجدة ولا اسلاك هذه المحرر وتلت للنسج على
 جاذ فدون عليان خوط السناد ايلك يا غلام والامام فاندرست بديلة الاروى من الغمام ايلك يا صبي النورس
 فدون مراملت حرب البسوس واشتدلت نسي ثارة قول العباس بن الاحنف في الشمس مكنتها في السنا فاض السواد
 عذرا جيا فلن تنطع اليها الصعود ولن تنطع اليك الدروكة واخرى قول بديع هي ان ورد الامران انك على شفا
 خطر مولد يا اودعت راسك من فضول ولكن كنت كل وقت عن نفسي زادت اليه زفا على ما كنت
 في قطعها عن البت اليه انطاعا فاذ لك لما شاهدت من جنات ليست الاطراف لغيره وغراب الزم لاري من
 بها جرح ولا جرح وبها جرحى من تحتها مشعور بديلة الدرة لا مديتها ومن ما في الاكوال الامن في قلبه من خارج النور
 والحبال فصار رشي وبادتني وضعا اعرضت عاودتي ولما زلت تقول يا ساطع قوب الى سالكك يا ابل عوي الى سالكك
 ثم اندفعت الى ان دفاع الاح المعطوف ثم قتالت مقال البر الرؤوف اما علمت انما من كتاب منق في هذا الفن الشريف
 الا والبر يوب ويرجع وما من وادي اترع من هذا البحر اللطيف الا وعمره يبدو ويضع وما من كاس ادير على الاذهان من
 هذا المدام الا وياؤه من قطر من بحر النحون وما من دراجته يدى الاتهام الا وهو من كره المحزون وما من
 زهر ينفث من كاس الا فكل الا ومن انجاده يتقل واستعاره فوالتحق بان يذل فيه بديلة الجدا والجدي بان يفر عليه
 لفتح الكد وهو الذي من اسد له العين فانهم يرجع غف حنين ومن التمر لكر الخبيث وانقطع عن العيص نال بوب السبع
 ودام الكويج ومن استضاء بشوئمه يشقى بر من المصباح سقى نوره بين مده وقازي الحاج والعلاج ومن صد
 عن بروسه ومنه يلبس نوراً من ورائه تاه ولم يفرج جاذ وحاروم بل سوى صائره لكن كان هذا القوم خريشا
 على خليل قوم مضيع فاشرا ما قد منه من عذبي وتقروما نزل من انزاد واقبل ما ابر من اقبال وادبر ما ابر
 من اقلان فشر تازري عن ساق الحكمة فطقت ازوي بمنطق الكد وكربت عطية السد باخلت بزمام النظر فطقت
 في مهار المنكر واوغلت اقبل من لمح البصر كافي ركبت جناح الغمام مسرها فيما ساع عن عدا ولولا ما تشب لخليل
 التوفيق وعرو الا على ما متقضا تبين الضامر ولا شك ان مستخرج من ربي الحق بوسيلة كتابه الفرقان بما افرقه بها

الخطاب واورثنا من اسرائيل الكتاب هدى وذكرى لا على الالباب صنوان اجتمع من الازهار وطرايبها وانظمت من
 الاثر لاطرافها والمطمن ودي الغواير فزادها واختلطت من غزير القوا عذرا لها واستخرج من اصناف الانفاظ
 لاني معانيها وجواهرها واشتبط من اطراف العبارات بواطن رموزها فقلوا مرها مع ان في ان توره كله وعده
 ظله على الاقبيات وزهاده الاشياء كبر كرايح الاروى وبيد اعما الله كما اعلم في شريفه اللام ووضعه
 الكرم اهون بربوبه القضايل واعز لاطرافها الزوايل على ان الدر قد قلت لظفر المحرر حتى خفي في بشاير الكلا
 والجن وليس لجلالهم فاذا قنط لمع العبر ووجهه في الخلق الاقويين وسلط على بني النكرى حث باعدين ومن اقرب
 وانا في عن عشاري واختلافي واخبرني عن موطن واخوافي وبسط كسي واستداني واقتنق من وسادي وبهادي
 وبعثني فاسحا فقادني بان لما قال بلاد السودان بلقياء القردة والقران بل يوازي كلاب النظم والعدوك اوصيا
 خناير ميوه الطغيان فكلمني التي وصفتها الشاعر بتوليه داركست بها اقل صغائرها ان تكلل الحلمات فحلها
 الخبز عنها فانج متاعه والشبان من جميع جهاتها فكانها هي التي شاهدها فقال فيها شاهدهت بكتوبها على ابطها
 ورايت سطورا على بيتها لا تشر بها منها ولا تعلقوا بديكالي هلكتها اياها يقول اللؤلؤن يا جيا يا رب
 نبي الناس من اقاتها وعقد لي خيوط ساعدهم اسراء العباد ملاعين ريت العباد منهم استغارت الكلالاها و
 واستغارت قوت الاذئاب اذهاها من قلوبهم قوت القنابر شائها ومن نبي قلوبهم ملاين الا في اياتها الجودون
 الايات لرس الاساكل ويسعدون سهام العداوة لحوكل ما قل من اللون النقي وان كان مودرا او فظا وبشر او من على النسر
 وان كان عالما فاشا يبي كل منهم حكمه لقان تسوية بين وبين لعاب الشيطان ونفسه بفساحه بها زعا
 من الهوى ما قولها لسانه فلما كوث بكاء اليوم واعرضت عنها منقطعا الى العلور انا ان شجانه قلبه نحو التوفيق
 واطلع في صدي خسر التحقيق والتدقيق فاخرجني من هذا الجواز اخر صغوا بنواير الجواهر وهذا في على هذه الماهية
 تفوتنا زواهر الازهر والنواكد بان وقضى الخيول لك من علومه الفاضله كما موير الحنيد منضلا لجله مجلا ساقيا
 للمعول هنا صبح وخرق مزا اليها ما كانا بعد من منا طيقوت موضعها اسرار الخبايا في زوايا الغيوب مهيوتا لما
 كان اعز من مخ العيون تنصتا لما في من التاوه والازهار والبر ابرهين جانما لما جويده من السابل وديده الاوهار طرا
 جاء عجا شدا بخلق بالكتاب هدى وذكرى لا على الالباب ولما صاميون استعوا لمر لها الى العلور تطلب وديا
 لن كيد الى الشيا التاب حبه يوبون اخوان الصفا على فم كتاب الشفاء ثم لما خرجت القران من ايدى اهلها بكلمها
 ورجعت القوان من خلفها بجيا لها كيف سا بالخيوم را فوارها وكشفت خباير العلور عن شاربها وشاغت

تجده في
 حركته في

وطلاها فاسود وجعلها

وَيَا أَيُّهَا الْمَلَأُ الْيَدِ وَالْجَبَلِ وَالْجَبَلِ وَالْجَبَلِ
فِي بَابِ مَوْضِعِ الْمَطْلُوعِ

واریکے

والركب والكلب والجوزي والثاني والعرض وما يتألف من جناب ما هو وما لا يتألف في تعريف ما قاله الثالث في
الثاني والعرض **٢** فيما قاله الثالث في تعريف النبال على المبدأ **١** في قسمه **١** في الجنس **١** في النوع وذكر
الماء تنقسم الكلى إلى قسمين أحدهما أن الداخل في القسم يسمى بمعنى النوع **١** في رسوم النوع **١** في بيان
موجب كل جنس والنوع وبيان انقسمت النوع إلى كليات عرضية **١** في الكلى الطبع والعقل والخلق وما قبل
الكتابة وما في الكتابة وما بعد الكتابة وبيان حال الاجناس والانواع والافخاص في الثاني وهو وبيان ان اطلاق
الشخص على اشخاص ليس بالاشتراك **١** في الفصل ومعانيه ورسومه وبيان الفرق مرابا ومتم باعتبار آخر
وبيان ان لا يشترك الاشتداد والتقص وضع ما يتم بقا على ذلك وما يتم بقا على كون الفصل متبوعا وفي
بيان ان العدى لا يكون فصلا ولا الفصل هو الناطق والحساس ونحوها لا بد **١** في طائفة والعرض العام
ورسما وما يبره على م العرض العام **١** في ذكر نباتات وما نباتات بين الكليات الخمسة وفي
على اربعة فصول **١** فيما قيل في بيان مشاركة عامتها ومشاركته بين الجنس والفصل بعد الشاركة العامة **١** في بيان
الجنس من غير **٢** في بيان ما قيل في المشاركة بين الكليات **٢** في بيان النسبات بين هذه الخصال والمسبب منها ومن حصصها
العامة **٢** في بيان ما قيل في المشاركة والمباينات بين سائر الكليات **٢** في بيان النسبات بين هذه الخصال والمسبب منها ومن حصصها
اشتمل الكتاب على **١** في احوال اللفظ من حيث الالفاظ والوقوف والبيان والافراد والاشتمال
السبب في ايراد هذا الكتاب في النطق **٢** في احوال اللفظ من حيث الالفاظ والوقوف والبيان والافراد والاشتمال
والنسبة **٣** فيما يتعلق على موضوع وما لا يتصل وما يوجد في موضوع وما لا يوجد في موضوع **٤** في شرح ما قيل في حال العرض
من ان الموجود في موضوع **٥** في المراتب بين المتقول على الموجود وما يتألف من الوجود **٦** في بيان قولين في
ان الموجود يكون شئ واحد جوهرا وعرضا معا **٧** فيما يجب تفصيله في حال من نسبة الاجناس والفصول
المتممة والمتبوع ونفاذ الاجناس العاليه وبيان ان الموجود ليس جنسا **٨** في ان العرض ليس جنسا لما تحته
في انفاذ قولين واجب في المقولات نفسا وانما يدخله **٩** في دفع ما قد يتوهم من عموم شئ اما من العموم
الجنس او وجود شئ خارج عنها وما قد يتوهم من قولين في وحدت شئ وحدت شئ في تعريف حال عدد الفصول واعلا
خارج من العدم **١٠** فيما يجب تفصيله **١١** في بيان ان الكلى كخصية جوهريه وكون الجوهري هو موضوعها
مختص **١٢** في الجوهري الاول والثاني والثالث **١٣** في خلاص الجوهري ورسومه **١٤** في انفاذ القول في الكية وبيان السبب
الذي يبره الحق منها البحث من الجوهري وبيان عرقيتها ونسبتها الى الفصل والمفصل وما الى الاجزاء ووضع وليس

هذه هي الحروف والاسماء

الذي اخرج من اثارها بالبولنج ونحلت الارض بها على الشاء بالزواهر فلما رأت ذلك اخواتها حينئذ كما تحسد المراتل
فانجست عليها من مستورا ومقاما واقتوا من فعلا وقواما فهدت بها فاختلعت عجلها ومن اللاملا امرت
جها بظلام الاضمار وفراق الدردلايات واصبحت وجوها مكدود عليها طره زدها قرة فقلت لها يا سحر
الانسان وسعدت خلفاء الرحمن ومبسط حتى الملك العلام وسفر الاياد ونوام البرق الكرام لا تكثرين بما فعلت بك
القاء واسكن على من بيدك ازالا فدا فمضى ان غيوس من اخرى في النظر فاستخرج فريلا لاري من دونها
ولا تخرج فخر فاعلم بان فكر لا تفاهي الفكر في سلك تقرير وغير تقرير السور فاحلكت بالعلمه تحسنت عليها
الاغلاك بل كاد يضل سبلها الاضلاك فتموضع عنك شل لساوان جاوا با حلتهم ولز قلمهم واقع اياب اطاعهم
برافط صلت يا نهم اليك با حلتهم ان اعلمها بتا فخر عرش سواها ليسا كين والسرير ونزوي ساه نور الذين اعنى
عرش من هنت الدنيا بتدوير الشيف واستظلت الافلاك بظلم الويف قوت هيومن اوصا انسان هيومن و
تلمت وجوهن اذ كان غرض لهن واخان فضا وسره اذا تجلت بيوره فودن رين واودن نوا وجا الا اجمعت
طلعت من ريب شيف سلاله من فرقت له التاء واليت لالحوزة انما اثبات الكواكب كالحيا طرب رجله
فاما اقتبس القرآن من طرطلعه ازدارا حالية بل انما الافلاك سكاى عشق جلاله بل غراش طوطى بال كالة
شمس ما السالطية والجلال يرفلت زواهر الكمال والجلال با فخر يا فخر العالم الصغير انسان عين الانسان
الكبر مزو حيد اليا سة العامة قرة عين الياسر الكاملة التا سلك ملوك طوايف العرب اليهم وانشعن
ابا كرا عن كرا الحادى باسط بهاد العدل والشفقة فاطم القوس كل مزة دوى صلفا مروج دوى جده
سيد الانبياء على مراتب احاد سادة الاوصية جلوات الله عليهم ما قابل الظلة ضياء وتماثلت السعد والاشيا
السلطان بن السلطان والها فان بن الحافان الما على نيا وعلم سلوات الرحمن **ابن الظفر**
شاه سليمان السليم المومني لا زال يدع الله بعدله الفاسد من عالم الكواكب وتبع يحكود سلطات الامك والازميا
فبعون الله جبرائيل وفيت بما وعدته ونفسه يادى حتى ما عتوه فاعلمتها السفة السيد دونهما البوار للها
لها فان ظلمه نصف وجهه الجواد الى سليمان هذا والكاتب عزت على جبل ثلث **الحلة الاولى** في المنطق وفيها تسعة فصول
المن الاولى كتاب ابي الهادي وفيه مقالان **المقالة الاولى** في بيان الكليات الخمسة وبيان حال الانسان في الوجود وركيب
وبيان واضع المنطق ومرتبه ومقتبه وقايد ومجاهد الا س الى فورها اربعة عشر فصلا في بيان واضع المنطق في
تضم الفلسفة وبيان الفرض من كل قسم وبيان رتبة المنطق بالنسبة اليها في بيان مقصده المنطق في تعريف النفاذ

وطاها فاسود وجهها

وبان لما بدو وجهه
في بيان موضوع المنطق

والركب

والركب والكل والجزئ والثاني والعرض وما يتا له جوب ما هو وما لا يتا له في تعريف ما قاله الثاني في
الثاني والعرض في بيان التا سة تعريف التا على المبدأ في التا الكل في الجنس في النسخ وذكر
لما تضم الكل الى اقسام الخمسة وبيان ان الداخلة في التا معنى من معنى النسخ في رسوم النسخ بتبيين
مراتب كل جنس والعرض وبيان ان تحت النسخ السائل كليات عرضية في الكليات الطبع والمعل والمطلق وما قبل
الكثرة وما في الكثرة وما بعد الكثرة وبيان حال الاجناس والانواع والافاضة في الثاني وعنده وبيان ان اطلاق
الشخص على الاضمار من ليين بالاشياء في الفصل وسمايه ورسوم وبيان التا سة اعتبارا ومستم باعتبار اخر
وبيان انه لا يتقبل الاشتداد والتقص ووض ما يتوهم تقضا على ذلك وما يتوهم تقضا على كون الفصل مقوما فيه
بان ان المعدل لا يكون لعداولة الفصل هو الناطق والحساس وضها لا بما ديا في الخاصة والعرض العام
ورسها وما يبره على رسم العرض العام **المقالة الثانية** في ذكر ونا سيات وما يات بين الكليات الخمسة وفي
على رده فصول فيا قولي بان مشاركة عامتها في سلكة بين الجنس والفصل بعدا ليا سة العامة في كليات
الجنس من غير في بيان ما قيل في الكا كانت في كلياتها من الجنس والنسخ وبين الخاصة وبينه وبينه وبينه وبينه
العام في بيان ما قيل في الكا كانت في كلياتها من الجنس والنسخ وبينه وبينه وبينه وبينه وبينه وبينه وبينه
المن الثاني في كتاب المنطق وهو المنطق المشهور في مقالات **المقالة الثالثة** في تعريف المنطق في بيان
السبب في ايراد هذا الكتاب في المنطق في تحويل النظم من حيث التواطو والوافق والباين والافراط والاشفا
والنسبة في بيان ما على موضوع وما لا يتا له وما يوجد في موضوع وما لا يوجد فيه في شرح ما قيل في حاله من
من ان الموجود في موضوع في الما واجبات بين القول على الموجود وما يتا له الى في ابطال قول من قال
انه يجوز ان يكون شي واحد جوهرا وعينا معا **المقالة الرابعة** في بيان خمسة فصول في بيان سة الاجناس والفصول
المقومة والمنشبه وتقادد الاجناس العالي وبيان ان الموجود ليس جنسا لها في ان العرض ليس جنسا لما تحت
في افاذ قول من وجب في المقولات تقضا ان يوجد اخله في دفع ما قد يتوهم من عموم في العامة من العيشة عموم
الجنس ويجوز ان يخرج عنها وما قد يتوهم من دخول شي واحد تحت مقولتين في تعريف حال عدل المقولات وما لا
خارج من الشرع **المقالة الخامسة** في بيان ان الكل كخصية جوهريه وكذا الجوهري هو جوهريها
مجمعة في الجوهري الاول والثاني والثالث في خواص الجوهري ورسومه في افاذ القول في الكية وبيان السبب
لما افاذ البحث عنها البحث عن الجوهري وبيان عرضتها وتقسيمها الى الفصل والمنفصل من الى الاجزاء وضعه واليس

مستندت الجوهري وعرضها
في بيان موضوع المنطق

مفهوم الشكل الثاني وصفه بالشكل الثالث من هذا الاختلاف **م** في بيان معنى الممكن ومحدوده التي قبلت وبما يقع
من الحدود والقيود **هـ** في عادة النظر في الربط المتعارفان وهل معنى الاستقبال لتحقيق القول في **المتاخر** فيها
شتره فصول في القياسات الممكنة من الشكل الأول **م** في الاطلاق من الامكان واللاق في الشكل الأول **م** في الاختلاف
من الامكان والضيق في الشكل الأول **م** في القياسات الممكنة والمختلطة من الامكان واللاق في الشكل الثاني **هـ** في الاطلاق
من الامكان والضيق في الشكل الثاني **م** في القياسات الممكنة والمختلطة من الامكان وغيره في الشكل الثالث **المتاخر**
المتاخر فيها خمسة فصول في اثبات القضية الشرطية وتبينها وبيان ما قبل فيها وتحقيق الاتصالية منها واقسامها **م**
في تحقيق الغايات واحدا فورا بيان ان الغايات لا يكونان اثباتا وبيان ان الغايات لا يكونان اثباتا وبيان ان الغايات لا يكونان
من العبارة التي يقع فيها **م** في بيان تبيين الشبهات من عدة وجوه وبيان الاعجاب والسلب فيها ومعدنها وكذا **م**
في بيان معنى الكيفية والحرية والاقبال والتخفيف في الشبهات **هـ** في معنى السلب الكلي والحرية في المتصلات والسلب
والاجاب الكليين والحرية في المتصلات وبيان جهات الشبهات **المتاخر** فيها ستة فصول في القياسات
الاخرى المتصلة من المتصلات **م** في القياسات المؤلفة من المتصلات والمتصلات **م** في القياسات المتصلة من المتصلات
م في القياسات المؤلفة من الحيل والشرائط في الثاني **م** في القياسات المؤلفة من الحيل والشرائط في الثاني **م** في القياسات
مستمدة الشرطية **م** في القياسات المؤلفة من الحيلة والفصل من الاشكال الثلاثة والقياسات المؤلفة من الشبهات
التفارقة في جزئها **المتاخر** فيها ثمانية فصول في ثلاثة المقدمات المتصلة وتعالجها **م** في ثلاثة المتصلات
مع المتصلات وبعضها مع بعض **م** في عكس المقيدة الشرطية **المتاخر** فيها ثمانية فصول في تعريف القياسات الاشتغالي
م في تحليل القياسات الاشتغالية من المتصلات **م** في قياس الخلف **المتاخر** فيها اربعة وعشرون فصلا في ذكر
ما يمكن ان يكلف بيان قول من قال ان الاشتغالي لا يتم الا بالاشغالي **م** في بيان الخصائص القياسات فيذكر وان شيئا
منها لا يحل من الاعجاب والكيفية وان الشيء لا يكون الاشبهه باحدى المقدمتين في الكيفية والجملة ما وكلتها
م في بيان القياسات المتصلة على اكثر من مقدمتين **م** في طريق كتاب المقدمات وتعيين القياسات على الخط
على الخط من حيث هي قياسات على الاطلاق لا من حيث كونها برهانات او قياسات او غيرها فان لم تكن آخر
هـ في بيان ان القياسات قياسات في بيان طريق تحليل القياسات الممكنة وذكر ما يات في تحريك تنوع في ذلك يعلم
صحة القياسات في جميعها الى المطلوب ويعلم ان القياسات في ذلك القياسات يسهل عليها وبيان وجهه يسهل عليها
هـ في تعريف وجوه التعيين المتعارفات التي بها يسهل التحليل بما يؤخذ من المحدودين من القياسات في

الاسباب الموجبة لعدم الاختلاف بحسب شكل القياس وشكل المقدمات **هـ** في ذكر الاشياء اللازمة من القياسات في التبيين
في ان المقدمات الصادقة لا ترجح الاصادق ولا تنكس **م** في قياس القيد **م** في عكس القياس **م** في قياس القيد
للتعريف والعكس **هـ** في القياسات المؤلفة من مقدمات متساوية **هـ** في الصادق على المطلوب الاول **م** في وضع ما
ليس سببا للشيء على ان يربط **م** في وصلها وتحليلها وتنفع بها السائل والمجتهد المتداولان **هـ** في بيان ان كنه
يمكن ان يكون شئ يعلم بالاشارة واحد ويحتمل ولا ريب وان كنه يمكن ان يحصل له من غير ان يتناول ما يعلم
م في عكس النتائج وبيان ان عكس المقدمات وبالعكس وانكس المتلازمات والقياسات **م** في القياسات
الخطية والتعريف والتعريف والمثلية والسياسة والحقبة والوساطة والاستقرار **م** في تحقيق حال الاستقرار **م**
في التفسير وقياس المتفاوت **م** في الدليل والعلامة والفراسد **المتاخر** فيها اربعة وعشرون فصلا في تعريف
فيها اثنا عشر فصلا في الدلالة على القضية هذا النوع **م** في مرتبة هذا الكتاب **م** في ان كل علم وتعلم وفق فانما هو
يعلم سابق **م** في تحديد مبادئ القياسات بقول عام **هـ** في بيان اقسام الطالب وتبينها وانواع مبادئ العلم
م في كيفية اصابة الجوهولات من المعلومات **م** في البرهان وتبينها للذين هم برهان الم وبرهان الان **م** في ان
العلم اليقيني ينشأ السبب لا يحصل الا من جهة العلم بسببه وان الشك في فائدة برهان الم والان اليقين ملازم وقع
ثابت وعلى ذلك وبيان النسب التي يمكن بين حدودها **م** في كيفية تعريف ما ليس بثبوت محمول لوضوحه برب
وفي الاستقراء وموجده والقرينة وموجها **م** في بيان كيفية كون الاختصاص علمه الاشراج الاعمال والتي علمه الاشراج علمه
وان كنه الجمل جزء الشئ من الجنس والفصل على تمامه وانما الفرق بين الجنس والمادة والفصل والصورة **هـ** في اثبات
مقدمات البرهان من جهة تقديمها وعينها وسائر اركانها **م** في مبادئ العلوم البرهانية **المتاخر** فيها عشرة فصول
في بيان ان لا بد من انتهاء البرهان الى مقدمات ضرورية وباطال ما توهم من بطلان البرهان وما توهم من اليان
الدور في مبادئ البرهان وبيان ضرورية المبادئ وكيفية **م** في بيان معنى الحيل التي التي يشترط في البرهان
ودوامها والاهم **م** في ذلك وبيان السبب في ان المعنى الغريب لا يستعمل في البرهان وان المعنى الغريب لا يستعمل
في صناعات البرهان ضل الى وجهه يستعمل **م** في تعميم معنى الكلي وان كنهه يعتبر في القول على الكلي على كل فان ذلك
يعتبر في ان يكون اوليا وتحقيقه الاول في تعميم القول في الذاتي ويرد في الكلام في ذلك بيان ان كنهه لا يستعمل في البرهان
نوعين ولا جملتين ولا فصلين **م** في بيان سبب ان كنهه على الكلي والاعلى وظن ان كنهه وسبب ان كنهه على
ويظن ان كنهه اعطيت في تحقيق ضرورية المقدمات **م** في موضوعات العلوم ومبادئها وما لها وبيان الفرق بينها

والسائل بيان حال كل على التفصيل **١٠** في اختلاف العلوم وانما كما يتناول مفصل **١١** في نقل البرهان من علم
 علم وبيان ان شئان العلوم لا يهين على الاعراض الغريبة وان لا يهين على الخرافات الفاسدة ولا عليها **١٢** في بيان
 وجوب مناسبة المتطلبات لطاها واخذها في العلوم في فائدة العلم والالتفات في المسئلة المستكة فيها واعاد بعضها في
 بعض **١٣** في احوال المبادئ والموضوعات والمجولات وان ائتمن من احوالها من في العلوم والترتيب على من جعل موضوعات
 العلوم الصور للمفاتيح **١٤** في بيان تفصيل فصول في المبادئ والسائل المناسبة وغير المناسبة وان المبادئ
 العامة كيف تقع في العلوم وان الفصول لاسم المسئلة ما هو وانما يكون مسئلة في العلم وانما لا يكون **١٥** في بيان
 تحاليل العلوم الرياضية لبيانها لا سيما في المبادئ في بعضها من الفصول جدا لاختلاف ما يراى في العلوم وبيان الخفايا التي
 فيها وبين الجدول في التحليل والتركيب والترتيب **١٦** في انما يراى يكون على مطلوب واحد برهان ان في علم وبرهان
 لم في اخر وجوه ذلك **١٧** في ان الشكل الاول افضل من الاخر وبيان ان الجدول على تعيين بسيط ومركب وان
 الاول لا يكتب ثانياً وثالثاً يكتب ويوجه اكتشافه في بيان وجه ما يتاخر من فصولها من فصولها
 ما وبيان الوجوه التي يقال عليها المحل بالاثبات والمحل بالعرض فيوقف بيان ثانياً في القياسات الى مقدماتها
 لا وسط لها **١٨** في بيان ثانياً في اجزاء القياسات والمحدود وثانياً في الوجوه ما تلتحق والمجولات في **١٩** في
 بيان ان كل من البرهان الكلي والموجب والتقديم افضل من مقابله وبيان وجوه كون احد علمين اثباتاً مستقلاً
 من الاخر **٢٠** في معاودة ذكر اشكال العلوم واختلافها في المبادئ والموضوعات وبيان ان البرهان على الاشياء
 وانما هل على الاكزي برهان وان الحسن ليس برهاناً ولا مستقلاً برهاناً **٢١** في بيان حال العلم والحق وثانياً وثالثاً
 وبيان معنى الدهن والنم والحسد والذكاء والتفكر والصناعة والحكمة **٢٢** في بيان ما يوجبها عشرة فصول في بيان
 الطالبات المتروكة والتركيب فيها ويوجب مطلب الما الى مطلب ما ويوجه من توهيم المكسور ويوجه من الاوسط في البرهان
 لا يكون الا من المحدود وبيان ان معطى البرهان ليس معطى المحل ولا معطى الحد معطى البرهان **٢٣** في ان الحد لا يكتب برهاناً
 ولا يتبعه برهان ولا يتبعه شئ الى قياس **٢٤** في بيان ان حدائش لا يكتب من حدائش ولا لا استقلال ولا بالقياس
 وان شئ ذلك قد يبرهن البرهان على الحد وقد يتحقق البرهان من المحدود **٢٥** في بيان استناد ما يطبق عليه الحد وكيفية
 توسط الحد في البرهان وبيان استناد العلم وتوسطها في البراهين واخذها في المحدود **٢٦** في بيان اقسام كل من الفعل
 الاربعة ونظم من احوالها واخذها في المحدود والبراهين ويضع ما يميز عن الشبهة في اخذها في الحد وفي اخذها
 في هذا القوى وبيان ان توسط النوع لا يثبت الجنس من قبيل توسط اية علة هو **٢٧** في بيان طريق اكتشاف الحد

وطريق التعريف من هذا النوع الى هذا الجنس **٢٨** في بيان شفقت التسميم في التعريف وكيفية ذلك وبيان طريق البرهان
 ان يكون الكل من حيث انه مركب بعضها مع بعض وبيان ان احوط من الابتداء بالكل ما فيه من دفع الاشكال
 الاسمي ودفع وهم من توهيم ان الحدود والتسميم يجب ان يكونا ما لم يكن بكنائس **٢٩** في الاشباع فبسته الكلام الى احواله
 وتتم الكلام في توسط العلم وبيان ان الحد لا يكون من العلم المتعكك ووضع ما يتوهم من الدور في العلم
 المتعكك وبيان ان البرهان يرضى على شئ واحد بوساطة شئ وان توسط كل من الاربعة يتضمن توسط الما في
 في تحقيق ما قاله العلم الاول في توسط العلم مع التوضيح **٣٠** في بيان ان العلم يراى القياسات كيف يحصل
 لا وبيان القوة التي تنس العلم بها **٣١** في بيان ان العلم يراى القياسات كيف يحصل
 في معرفة القياسات للجدول ويوجه ترتيبه في هذه البرهان وبيان منافعه **٣٢** في بيان وجه تسمية هذا النوع من القياس
 بالجدول وبيان ان الحد لا يفرغ من الاشياء **٣٣** في رسم مناهج الجدول والفرق فيها وثانياً والماسا والحد والحد
 القول في فعلها **٣٤** في بيان غلط القول قالها القوام في القياس للجدول وبيان سبب تسمية هذا الكتاب كذا
 الواضع والفرق بين الموضوع والمقدمة وبيان اسباب التمهيد **٣٥** في بيان الفرق بين القياسات للجدول وغيرهما من
 انواع القياس وبيان انواع القياس بعضها الى بعض وبيان منافع الجدول على التفصيل في بيان اجزاء القياسات
 للجدول وبيان ان اقسام الجدول في مقدمتها **٣٦** في كيفية الاشباع بالمواضع المحدود فوهذه الاسود وتقدمها وكيفية
 اعتبارها في جميع المقولات **٣٧** في تفصيل ما يبرهن ان يكون مقدمات جدوليه وما لا يبرهن وما لا يكون حلاً
 جدوليه وما لا يبرهن **٣٨** في بيان الاوقات التي لا يبرهن فيها في تفصيل ملوك الجدول **٣٩** في بيان منافع هذه الاوقات
 في اثبات فصول **٤٠** في مواضع الاوقات والاطال المسخوذة من جودها ووضع لاسم من خارج **٤١** في مواضع الاوقات
 والاطال المسخوذة من جودها ووضع لاسم من خارج **٤٢** في مواضع الاوقات والاطال المسخوذة من جودها ووضع لاسم من خارج
٤٣ في مواضع الاوقات والاطال المسخوذة من جودها ووضع لاسم من خارج **٤٤** في مواضع الاوقات والاطال المسخوذة من جودها ووضع لاسم من خارج
٤٥ في مواضع الاوقات والاطال المسخوذة من جودها ووضع لاسم من خارج **٤٦** في مواضع الاوقات والاطال المسخوذة من جودها ووضع لاسم من خارج
٤٧ في مواضع الاوقات والاطال المسخوذة من جودها ووضع لاسم من خارج **٤٨** في مواضع الاوقات والاطال المسخوذة من جودها ووضع لاسم من خارج
٤٩ في مواضع الاوقات والاطال المسخوذة من جودها ووضع لاسم من خارج **٥٠** في مواضع الاوقات والاطال المسخوذة من جودها ووضع لاسم من خارج

لما في الفصل الثاني عشر من المقالة الاولى من الفن الاول واجبات الامور غير شاذة كانت الامور داخلها
 الامور الابدية الامور من حيث هي امورا خصوصية التوحيد والخصبة فالاشياء الواضحة انما هي من الامور الباطنية
 بل ان المعاني وان كانت في انفسها غير متناهية لكن ما يخطر من بال بال شاذة وضع اللفظ ليس الا ليعطيها بال
 من المعنى ولما اختلفت كلاما للمعاني التي وضعت لها الامانة المشتركة امكانا ان تقع لفظا عليها في كل حين
 قد وضع لذلك اسم موسوم بامانة الاسم ولا يمنع هذا لاسما قبل ان يكون المعنى من غير متفق فيه وما وضع
 لذلك اللفظ ولا ان يكون لاسم غير متفق كاللغة المشتركة بين قاطبي اليونان وقاطبي المسلمين والحيثية ويجوز
 ان يكون اسم واحد لمعنى واحد بوضع واحد متواطى ومتفق بالنسبة اليه بالاسم المعنى لغايات وضعين
 له مثل الاسود بالنسبة الى التبر بالتياس له لعل الاسود موسوم بالاسود فافترض حيث انما اسم الرجل يقع عليها بالفاق
 الاسم ومن حيث انما هو الملوك بالبولوط وان يكون لفظ متواطى باعنا ومعنى يقتضيه معنى ومتفق الاسم باعتبار
 متبنا الى التعريف متواطى المعنى باعتبار اللفظ فيكون في انفسه باعتبار اللفظ مع اللفظ ويكون باعتبار المعنى
 باعتبارها متواطى ومتفق الاسم باعتبار وضعين لكل منهما على الاسود واسم برجلان اسودان وقد يطلق اسم على شئ
 واحد من جنسين بالتواطى لاسم مشترك لاسم الاسود على الاسود والاسم الاسود على الاسود واسم برجلان اسودان وقد يطلق اسم على شئ
 القدر من غير التمسك من الاسماء الواقعة على معنيين مختلفين بالقوة فيكون اسما مشتركا لاسم مشترك لاسم مشترك لاسم مشترك
 المجازية اذا اشتققت في المعاني المجازية صارت حقائق فيها مشتركة بينها وبين الحقائق الاصلية من قبل ما في هذه
 التسمية وان كانت قبل ذلك مستعملة ويشترط بالاستعارة واعلم ان قولنا الكليات الخمسة على قولها يكون التواطى وقد
 يخص ذلك بالجنس والفرع والفضل التي هي واجبات ولا يوجد له الا مدخل الاشارة في اللغة الطولية والبيان فلو كان
 يكون لفظان لمعنيين مختلفين في قولنا الجوهر يوجب العظم واما الزائف فهو ان يكون لفظ واحد لفظان او اكثر
 كالعمل والارث والهدى واعلم ان التباين قد يكون في مختلف المعنويات نحو الانسان والجمبر وقد يكون في شعبة
 الموضوع عندئذ الاعتبار وهو على اقسام منها ان يكون احد الطرفين للذات والآخر للصفة نحو الحيف والصارم
 ومنها ان يكونا دالين على معنيين مختلفين غير المتشابهين والهند ومنها ان يكون احدهما للتوصيف والآخر لوصفه
 نحو المناطق والنعيم واما الاشتقاق فهو قسم من التباين ليس خارجا عنه وهو ان يكون بين معنيين متماثلين
 احدهما في الآخر كالصباح والليل او كونه موسوما لعلك لا يدركا وغو ذلك فبدل على ثلاث الناحية باستعارة
 لفظ من لفظ المعنى للقول بالشوب اليه على حسب ما يقتضيه اللفظ كالنعيم والمقول والحداد في المشتق لمراد في شئ

وكذا

وكذا التعلق بالمشق والاشتقاق لان كل شئ كانه لم يبلغ الى توحيد الاسمين او العندين واما النسبة في قولنا
 بعينه او ان يقال ان ليس فيها اختلاف على ما قيل في زيادة حرف دال على النسبة كالياء نحو قرش ونحو غيرها **الفصل**
ان في بيان اهل موضوع وعلايقه وما يوجد في موضوع وما يوجد في اهل الموضوع في انفسه على خمسة اقسام الاول
 ما يكون موضوعها مستقلا لذاته والصفة تلحقه عارضا نحو الانسان الذي هو موضوعها لا يكون له ان يكون له
 جزء من حيث هو الحيوان بالنسبة الى الانسان والى ذلك ان لا يستلزم وجود موضوعها الا به ولا يكون هي داخلية
 قوامه جزء له الصورة بالنسبة الى الجول الرابع ما لا يستلزم وجود موضوعها في الخارج لا يكون له جزء له الصورة
 الجسم الى ما لا يستلزم وجود موضوعها لا يكون له جزء له الصورة لا يكون له جزء له الصورة لا يكون له جزء له الصورة
 بالنسبة الى الجول ولا استقلا لذاته والتكون بالنسبة الى هيئة الجسم واعلم ان الموصوف غير الصفة المقولة لا يكون
 يشي موضوعا سواء كانت صفة حاجية غير مقيمة وهو متقوم بذاته او هو غير متقوم بموته داخله والموصوف
 بها لا يشي موضوعا واعلم انما ينسب الى الموضوع لا يكون له ان يكون له ان يكون له ان يكون له ان يكون له ان يكون له
 لفظا ويركب لفظه من ما يدل على شئ فيحصل على الموضوع نحو الشوب ايضا وفيها شئ من الحيل في العلم في العلم
 على الموضوع يجب ان يكون كليا اذ لو كان جزئيا فاما الموضوع فيجب ان يكون جزئيا او كليا فان كان جزئيا انتفع
 للعمل الا لا يكون لجزئ ان اما ان يكون تباين او متضاد وعلى الاول يستحيل الاتحاد بينهما ومن العمل وعلى الثاني لا محل
 الا في اللفظ نحو هذا زيد وزيد ابو القاسم وهذا الانسان هو هذا الكاتب وان لو وسط هذا تغيرا لاعتبار كان العمل
 ايضا محال لتباينها وان كان كليا فاستلزم العمل لظهور اشتراطه ان يكون الكلي متبنا لان يكون هذا الشخص المعين
 حتى يكون عينه فلا يكون كليا فكل جملة على موضوع حمل هو هي يجب ان يكون كليا وهو المطلوب وكذا بالعكس لان
 لا يكون احسان يحمل عليها واما ما لا يحمل على موضوعه الا بالاشتقاق وهو هو فلا يبر في ان موضوعه موضوعه
 وكل موجود في موضوع فهو عرض وكذا بالعكس ايضا لان الموجود في موضوع حمل شاذ للعرض اذ لا معنى للموجود في
 الموضوع الا ان يكون الموضوع او لا موجودا فتدبر ان يوجد في ذلك وهو العرض بخلاف القول على كثيرين فان لم يوجد
 العمل على موضوع بل العمل على موضوع ما زود له بالبرهان الذي ذكرنا واما ما ليس يحمل على موضوع فهو الجول
 ليس بموجود في موضوع فهو الجول واعلم ان الذين لم يفرقوا بين العرض والبرهان في العلم على الموضوع ليس الا اذا
 والموجود في الموضوع لا بد ان يكون عرضا حتى لا يكون في قولنا هذا جين ليس مقولا على الموضوع بل موجودا فيه
 تعدد لان قولنا ليس الكلي الا بالاشتقاق لان الكلي هو الجول من طريقه وهو التباين على التباين

اخذ موضوعها بعينها

منها على مواطاة

التي هي في حيزها

بدون ذلك احتراز عن كون الشيء في الزمان فاعلم ان زمانا قد يكون في المكان فان
المكان من حيث هو مكان والمكان من حيث هو مكان لا يتغير فاعلم ان المكان في الزمان
عدم مقارفة العرض فيكون موضوعه فلا زمن من حيث العرض عرض والموضوع موضوع وعن كون الشيء في الزمان
الاشياء في الشدة والبدن في الصحة والسام في البات وعن كون العرض في الموضوع من كون المادة في الموضوع
فانما دينا يخلع صورة وتبليغ اخرى وعن كون الجسم في الموضوع هذا فان قيل ان الزمان لا يتغير في الزمان المطلق
وما في المكان لا يتغير في المكان المطلق والجوهر لا يتغير في الجوهر المطلق بل يتغير في الجوهر المطلق كما ان
تلك ومن المواد ما لا يتغير صورته المادية كما ان صورته لا يتغير في المكان المطلق بل يتغير في المكان المطلق
ان مواد العرض في الموضوع المعتبر لا يتغير في الموضوع المعتبر او في الموضوع المعتبر بل يتغير في الموضوع المعتبر
فانما لا يتغير في الموضوع المعتبر بل يتغير في الموضوع المعتبر بل يتغير في الموضوع المعتبر بل يتغير في الموضوع المعتبر
من كون العرض موضوعا في الزمان او في الزمان المطلق بل يتغير في الموضوع المعتبر بل يتغير في الموضوع المعتبر
التغير في الزمان ان تدرى انما جاز مع ان التغير في الزمان ليس في الزمان بل في الموضوع المعتبر بل يتغير في الموضوع المعتبر
فموضوعه لا يتغير في الزمان بل يتغير في الموضوع المعتبر بل يتغير في الموضوع المعتبر بل يتغير في الموضوع المعتبر
ليس في الزمان بل يتغير في الموضوع المعتبر بل يتغير في الموضوع المعتبر بل يتغير في الموضوع المعتبر
والعرض لا يكون حتى قالوا ان المتغير في الزمان لا يكون عرضا بل عرضا في الزمان بل يتغير في الموضوع المعتبر
حدا فاعلم ان العرض لا يكون عرضا بل عرضا في الزمان بل يتغير في الموضوع المعتبر بل يتغير في الموضوع المعتبر
كون المتغير في المادة وكون العرض في الموضوع وما ذكره لا يدل على ذلك بل انما يدل على الفرق بين وجود العرض في الموضوع
الصورة في المركب ثم لو قيل في الزمان لا يكون عرضا بل عرضا في الزمان بل يتغير في الموضوع المعتبر بل يتغير في الموضوع المعتبر
المركب من الجسم والجسم العارض لا يكون عرضا بل عرضا في الزمان بل يتغير في الموضوع المعتبر بل يتغير في الموضوع المعتبر
اي الكائن في المحل جازا في المحل مادة او موضوعا ولا يجد في ان يكون هذا الاسم ونحوه متفق فيها وما المانع فلا يكون
الجوهر عند الان في هذا الاسم هو الذي عاين فان هذا الكتاب موضوع للابن في مرتبة العاينة فخرج في العاينة
فانما رجع الى علم انه لا يتغير في المادة بل في الشكل فاعلم ان لا يتغير في الزمان بل يتغير في الموضوع المعتبر بل يتغير في الموضوع المعتبر
في العاينة فاعلم ان لا يتغير في المادة بل في الشكل فاعلم ان لا يتغير في الزمان بل يتغير في الموضوع المعتبر بل يتغير في الموضوع المعتبر
في المادة لا يتغير في الصورة يستقر بل في العاكس فان قيل في الجواهر على في ان من ماستحق ان عدم مشابهة المادة للصورة مع ان

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

نفس

تغير المادة بل يتغير في الزمان فان المادة التي لا يتغير في صورة لا يتغير في الصورة ولا يتغير في الصورة
بالإطلاق وانما كان شأنه فيكون في المادة كونه مادة لا يتغير في صورة معناه ولا يتغير في صورة بل انما ذلك انما هو انما
بذلك العرض فان من حيث ان يتغير في الزمان لا يتغير في الزمان فانما ذلك انما هو انما
تغير ما فان الموضوع لا يتغير في العرض بل يتغير في الموضوع المعتبر بل يتغير في الموضوع المعتبر
الابن موضوعا فان قيل ان الزمان لا يتغير في الزمان بل يتغير في الموضوع المعتبر بل يتغير في الموضوع المعتبر
لوضوعا وانما المتغير في الزمان لا يتغير في الزمان بل يتغير في الموضوع المعتبر بل يتغير في الموضوع المعتبر
انما يكون المتغير في الزمان لا يتغير في الزمان بل يتغير في الموضوع المعتبر بل يتغير في الموضوع المعتبر
منها او انما كان في الزمان لا يتغير في الزمان بل يتغير في الموضوع المعتبر بل يتغير في الموضوع المعتبر
ان موضوع العرض لا يتغير في الزمان بل يتغير في الموضوع المعتبر بل يتغير في الموضوع المعتبر
العرض لا يتغير في الزمان بل يتغير في الموضوع المعتبر بل يتغير في الموضوع المعتبر
لنحوه في القول على انما هو عرضا ولا يتغير في الزمان بل يتغير في الموضوع المعتبر بل يتغير في الموضوع المعتبر
المحول على زيد فيقول الحيوان صفة على زيد كالا انسان والمادة على المصاحف المحول على الانسان فان قيل ان المتغير على
الحيوان المحول على الانسان بل على ان من ذلك فان الحيوان لا يتغير في الزمان بل يتغير في الموضوع المعتبر بل يتغير في الموضوع المعتبر
عن جميع ذلك والحيوان من حيث هو حيوان لا يتغير في الزمان بل يتغير في الموضوع المعتبر بل يتغير في الموضوع المعتبر
منها يصح انما فيها فانما هو الحيوان لا يتغير في الزمان بل يتغير في الموضوع المعتبر بل يتغير في الموضوع المعتبر
للحاصل ولا يتغير في الزمان بل يتغير في الموضوع المعتبر بل يتغير في الموضوع المعتبر
الفرق في الحيوان بما هو حيوان فاعلم ان ليس بغير من حيث هو حيوان لان يتغير في الزمان بل يتغير في الموضوع المعتبر بل يتغير في الموضوع المعتبر
الحيوان لا يتغير في الزمان بل يتغير في الموضوع المعتبر بل يتغير في الموضوع المعتبر
اي الحيوان لا يتغير في الزمان بل يتغير في الموضوع المعتبر بل يتغير في الموضوع المعتبر
فانما الذي في الحيوان لا يتغير في الزمان بل يتغير في الموضوع المعتبر بل يتغير في الموضوع المعتبر
الحيوان لا يتغير في الزمان بل يتغير في الموضوع المعتبر بل يتغير في الموضوع المعتبر
فانما الذي في الحيوان لا يتغير في الزمان بل يتغير في الموضوع المعتبر بل يتغير في الموضوع المعتبر
الحيوان لا يتغير في الزمان بل يتغير في الموضوع المعتبر بل يتغير في الموضوع المعتبر

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

عدم احتياجه الى موضوع مطلقا وان لم يخرج فليس يرضى وان عثر الثاني فهو مسلم ويكون التبريدان العرضي والمركب ليس
 بحيث يصيد غير على ان موضوعه ولكن مرجع الى المستبعد الثالث اعني الوجودي فانما في الثاني قد عثر ان كان المراد
 ان كل ما في شئ ليس عرضيا وهو غير موجود في نفسه وهو مسلم لكن انما يظن مع الصق الذي منه انه من خارج
 القديم وان ارد ان كل شئ ليس فيه كائنا في موضوعه في الثاني من الكون في جبره فهو باطل فليس الجوهرية باطل
 موضوع معين بل ليس الجوهرية لا ما لا يستقر الى موضوع لولا انه امر اضافي في نفسه بالاضافة كانت حتى يكون شئ
 جوهرية بالنسبة الى موضوع دون موضوع وكذلك العرضية ايضا فاما هو انظر الى اقتضاء ذات الشئ ان يكون في شئ
 فقد تبين ان الحكم بالموجودية والعرضية متوط بالظن الى نفس الحكمه عليه فانه ان كان نفسه من حيث هو بحيث لا يجوز
 ان يتصور الا في موضوع فهو عرضي وان كان بالنسبة الى موضوع غيبا وان كان نفسه من حيث هو غير ان يتصور به
 فهو عرضي وان كان بالنسبة لجوهر فاما استغناء الاعتبار فيكون الجوهرية والعرضية بمعنى كون الشئ جوهريا وعرضيا فانما
 بالنسبة الى الموضوع دون موضوع فاما الذي يمكن ان يثبت الى موضوعه وعرضيه فهو بالتبديا هو عرضي وان كان بالنسبة الى
 موضوع اخر عرضيا فاما ان كان الشئ عرضيا وعرضيا معا كانت عرضية الاول فتقسم مع قطع النظر عن موضوع خاص والثانية
 بالنظر الى موضوع معين فاما وان تارة الا انها متعارضان ذاتا وكل منهما مضاف الى ليس لا يفرق فتأمل الاول الموجود مقارن
 الثاني الموجود في الذات فان الجوهرية يطلق بمعنى الذات ولو في العرض ففعل هو لانه لم يفرقا بين معنى الجوهرية ومعنى
 العرضية **انما لا يفرق** فيها خمسة فصول **الفصل الاول** في حال مشابهة الاجناس والفصول القويمة والمتحدة و
 تعدد الاجناس العالي وبيان ان الموجود ليس جنسا لها اعلم ان الجنس العالي لا فصل مقبول ان كان الفصل القوي
 اما ان يكون لما يندرج تحت جنس فانفسال الاجناس العالي فاما يكون ما تشبهها فليس لها الا الفصل العشر
 والنوع الا فل لا فصل قسما بل لاندنا فاما يكون لما يندرج تحت انواع فليس له الا الفصل المتصور وانما التوسطات
 من الانواع والاجناس فلها كلاس الفصل واعلم ان كل فصل يتصور للوقوف مقوم لكل ما تحته قويا ثانيا وكل
 مقوم للثقت مقدم للوقوف وبما لا يمكن تشبيه اوليا ولا استوفى كالحق المقسم للجوهر لولا اننا لا نقسمه لغيره
 والغير لانه لا يمكن ان يكون الجسم والاهم لانه لا يمكن ان يكون الجسم والاهم لانه لا يمكن ان يكون الجسم
 الجسم لهما مستوفاه بخلاف قسمه للجوهر وانما القسم للوقوف على الاكثر لا تقسم تحت بل يتصور لكن قد وجد في الشهود
 فصول قسم النوع والجنس معا وذلك حيث يكون الجسم فصول قديمة متاخلة كالناطق وغيره والمائت وغيره
 والماضي والسامح والطاير والنبت الى الحيوان فاذا قسمنا الحيوان الى المائت طبق وغيره حصل نوعان ثم انما انقسم

وعبر الما طر

الى المائت وغيره فاذا قسمنا الحيوان الى المائت وغيره حصل نوعان ثم انما انقسم المائت مثلا الى اثنى عشر
 ونقسم غير الى اثنى عشر او المائت مثلا الى الطاير والسامح والماضي فكل من هذه الفصول ينقسم الى انواع الحق
 تحت لكن بعض ينظر الى المائت وغيره من الفصول الثانية ومن اللوازم وان كانت من اللوازم فلابد ان
 الفصل فانه هل يجوز ان يدخل في الفصل الثانية اولا وهو في متاهة اخرى ثم لا يتصور من ان لا فصل مقوم للجنس
 العالي انما الجنس العالي لا يتعدد والا كان مشمول لادام فيحتاج الى الفصل المقوم بل الحق انما عثرة لا يخرج عنها الاعلى
 فالانسان مثلا هل هو الجوهرية ولا لا بل هو في الكون لا يرضى على الكيف ولا على الاضافة وفي اللغة السوق
 على الان واسم على النقي وجالس على الوضع وتوقف على الجدة وتقطع على ان يفعل وينقطع على ان يفعل فلهذا ساءلا
 مد على العشرة ولا لا الاسم بل تدل على ان الشئ الاول وانما الاضافة بالاسم عليها فكل متاهة والبيان في الاضافة
 واليجاد والشارف والقيار والاشيخ والقطع والاشيخ ثم اعلم ان في هذه الفصول خمسة مباحث يذكرها فصل
 الاول انه هل يجوز ان يكون الموجود جنسا لها فلا يكون شئ منها جنسا عاليا وانما في ان هل يجوز ان يكون العرض
 جنسا لما تحت من الشدة والثالث انه هل يجوز ان يكون العرض اقل من الشدة والرابع انه هل في الميوس في
 عن هذه العشرة الحامس ان كيف يقسم الموجود الى اسم كون ام لا في شئ خاص بها ام لا مع انما الاول فالمشهور
 قد يدعيه فيه الواحد الى الكثرة ونقي وجهه هو حتى في المطواسا نحن فلا مطول الكلام بذلك فان من الظاهر
 ان الميوس مقبول على فنيته الى الكثرة نسبة القول لا غير ثم القول بخصيصه ثلثة المتوالي والشكك والمتيق للاسم
 الثالث مل الترتب والتمشا بها فان لا وجود ليس هو ان في فصول سابق في ثانيا ثانيا ثم من ان الجوهر موجود
 بقا ترو العرض موجود بغيره ففلا شك في فصول وجود واذا قد من هذه الميوس فاطل لا لا لا اسمان بل الموجود على
 معنى جامع بين ما للجوهر وما للعرض ثم نرى ان ذلك اولاهو في كل معنى فان ذلك انما لا يفرق الاسمي والحدوي
 فليس هناك معنى واحد لكل منهما بل يفرق بينهما بل يكون معينا احدهما للجوهر وهو بالذات والاخر للعرض وهو بالانسان
 على ان ليس ام ان يحصلوا المعنيين في كل معنى فانما هو من نفسه ولو صح اختلاف معناه لم يصح ما
 يقول الكل من ان الشئ لا يخرج عن طريق المقس فانه لا يكون هناك طرفان بل كل من طريق الوجود والعدم يكون
 على اكثر من معنى واحد ثم يقول ان ليس متواطئا فان الجوهر اقدم وجودا وحق بر من العرض وجودا القادر احكم من شئ
 فروع فيكون مشككا فلا يكون جنسا فلو فرض انه متواطئ لم يكن جنسا فانه وال على معنى لادم فاما في داخله فتوا
 الشئ الا في ذلك اذا كانت فيه وبين التشابه بالنسبة الى الثالث مثلا بحيث من الفوق فاما ان يكون الاخرى والما

وهو لا ينقسم الى اثنى عشر
 على معنى واحد كما هو
 والآخر بالعرض

ولا عذر فيه في الاعراض الماهية من عدم
وجودها في الجوهر واحده كونهما
لما لا يوجد في جوهر واحد

يشار اليه لما اذا دل على ان يرد اتفاقها ما عتد به ان يرد اتفاقها ليس بالمتعلق عام هو في كل حال
عند النفس وذلك هو الشك ولكن افراجه بالعرض يعني ان هذا امر اول هو الفصل فيها ما لا ينفك عنه هو الجوهر
فالجواهر الكلية تدل على ان احدها من وجوه احداهما من جهة عدم التعيين الشخصي والاخر من جهة التعيين الشخصي فتدبر
الخاصة بغيرها من الجوهر من جهة عدم التعيين الشخصي والاخر من جهة التعيين الشخصي فتدبر الخاصة بغيرها من الجوهر من جهة عدم التعيين الشخصي
ان من خواصه كونه الكلي لا يستلزم ان يكون الكلي في كل فرد من اجزاءه كما في اخرى شاملا ليس مطلقه
بل بالتبعية الى بعض الاعراض وهي ان لا تستلزم بالمراد بالاشهاد كونها متساوية في الموضوع على سبيل التقاطع
استلزام الاجتماع فيه وما اذا لم يستلزم الموضوع بل مطلقا فيكون بين الصور الجوهرية متساوية باعتبار المادة والاشهاد
التحقق فليس على المطلق بل غاية الامر لا يستلزم او لا يستلزم بالاشهاد بالاشهاد فانه لا يستلزم بالاشهاد بالاشهاد
مزال عند الكون في مثل ما قد يجرى من ان الجسم للمادة والبار متساوية بان يصادفها من جهة الحركة والوقوع
كالبالذات ومن الماشا كانت في هذه الخاصة بعض انواع الكون لم يكن الكل فان الثلث مثلا لا يستلزم بالاشهاد بالاشهاد
غاية الخاصة لكونه من هذه وليس هنا موضع ان يقال ان الكون تمامه كذلك وان يقع الشك في مثل الصغر والكبر انما
من الكون وهو متساويان بل يكفي في بيان عدم اطلاق الخاصة مشاركة بعض انواع خاصية اخرى تاجه تلك الخاصة
عدم قبول الاشهاد والتعريف وهذه خاصية موجودة في كل ما لا يستلزم الاشهاد وان الاشهاد والتعريف كل منهما انشال
من متساوية في القوة والضعف فان وقعا في الجوهر لم يخل بالاشهاد المتعلق بها والاشهاد اليها اما ان يكونا غير
او هو غير متساوي الاول لم يكن الاشهاد والتعريف في العرض والاشهاد الذي لم يشهد في عرض الجوهر ليس الا
فيه الا وصفه كما ينبغي في ضاعته فتدبر ان وقع الضاد فيجب رفع الاشهاد والتعريف ووضع لا يوجب وضعها
ما ظن من ان الاشهاد والتعريف قد يكون في غير التعريف كما يكون حسا اكثر من جهة فلا يستلزم ان يقع في غير معنى
الاشهاد والتعريف بل هذا زيادة ونقصان فان الذي في ضاها هو الاشهاد من الضعف الى القوة والعكس خاصة اخرى
لا يكون في الجوهر ما هو شدة من جوهر اخر من حيث ذاته كما قد يكون بياضا شدة في ماص من بياض اخر لا في انواع
واحد كالاشهاد ولا في افراد نوعين كالاشهاد والعرض ولا في انواع وان كان منها اولها كما عرفت فان الاول انما
هو باعتبار الوجود ولا شدة باعتبار البتة وهذه الخاصة شاملا لكم ينبغي كما ينبغي خاصة اخرى ظن ان خاصية الجوهر
وهي ان الواحد من غير التعريف والاشهاد الكلي فانه يستلزم كل فرد في التعريف كان كل فردا وسد مثلا وكل
فردا غير لا يتناول العرض الكلي كاللون انهم يتناول التعريف فان هذا القول ليس ما ظن فزيد هذا من نفس تارة لكون الشوا

لم يسطع عند بل لكون البياض على ان شدة البياض هي ما هو سوادا وان يجرى تارة مع فصل السواد فيكون
مع فصل البياض فلو قيل بصفة اللون السوداء البياض بل لكانت الحقي كان يصح ان يكون كل لون سوادا وكل لون بياضا
بل كل لون اسودا وكل لون ابيض وان لم يكن شئ من اللونين البياض والسواد بل ملطبا بها على المقاب وهذه الخاصة لا يتناول
الجواهر الكلية كلها البتة بعض منها عن الغير بل يخص المتعريف منها والجواهر ليس بالأكبر من التعريف والصورة ولا شدة
كلها الا في السواد وما لا الذي يصادف هذه الخاصة فهي خاصة بغيرها انما لا يصدق على الكل ان الواحد بالاشهاد
يشمل التعريف وان لم يشمله الكل فكيف كان قلت في هذا التعريف لا يعم الجواهر ذاتا لا يصدق على زيد مثلا ان الواحد بالاشهاد
منه قيل انشادات قلنا بل هو خاصة للجواهر ليس الى الخصوص ونحوها كليات وبزيادات فتقول ان هذه الطبيعة
تقبل الشك في بعض الواحد من الكليات التي تحتها ومن الجواهر التي تحتها تشمل ذلك فالواحد بالاشهاد فاعبره من جميع
الكليات والمرتج لان من كل كل فان في هذه الخاصة تشمل بعض الاعراض فان القول قد يكون صدقا وقد يكون كاذبا
والظن قد يكون صادقا وقد يكون كاذبا والسلم يكون سوادا من ضمن فانه اذا الاول فهو بعض فان القول الواحد بعضا لا يتناول
للجواهر السواد ومن الظن ان التعريف والتعريف في هذا القول والظن بل الحق اذ اذا في القول قد يتناول من حال
وليان بغيره لا يصدق بوجه عدم بغير القول والظن بل الحق اذ اذا في القول قد يتناول من حال
ان تجري الى النفس بالظن والاشهاد بوجه تعديها الى الجوهر مثل الشهاد بان يقال ان المراد بغيره المتساوية ما يكون
لا يتبع وهذا الحل نعم السطح ايضا فان صرح تابع لغيره من جوهر وانما سمع فيقول المراد هو الذي يكون للجوهر
المتساوية بانه من غير مطلقا في جوهر وان يكون موضوعا للانشادات ذات الجواب بان العرض لا يكون موضوعا للتعريف
فلا يصح بما فيه عاقبة الاعراض عليه بل كل ما ينسب الى الاعراض بالعرض لما يقبل بالحققة انما يرضى للجوهر الذي هو
فيحد عن الاشهاد لا يصح كون الجوهر سببا لوجود الاعراض ومتوقفا لها ان يرضى عنها ولا يوساطها للجوهر
وان احتاج هذا العرض مع عرضة وعرضة الى الجوهر كما لا يخفى ان يكون لها اجناس وانواع عليها فالحق اذ كان
وحاصل ان العرض لا يتناول التعريف بالاشهاد الا ما لا يصح خاصة للجوهر **الفصل الرابع** في اشهاد التعريف الكلي و
بان السبب في الاشهاد هي البتة هذا الجوهر بياض عرضتها وتنسب الى المتصل والمتصل متوالي بالاشهاد وضع
وما ليس كذلك لا تعريف وبيان معنى المتصل وما هو المقصود منها انما هو ان المتصل وبيان ان المراد متصل و
من زعم ان المكان نوع من الكون المتصل لا انواع الشهود وبيان ان هذا المتصل لا يصدق عليه من زائد في القول
ومن زائد في الكون المتصل بالاشهاد اعلم ان في حصة المادة بذكر الكثرة عتب الجوهر لا يوزنها انما مشاركة له في بعض الاعراض

بالمقاومة

قوة مقاومة على جعل قوة المقاومة في العجز لا تتصل بالانفعال حتى يكون عدم قوة الانفعال منها
 وكما يلزم مع قوة الانفعال وقوة المقاومة بحيث جعلها كمالها استحالة لا يطرأ عليه القوة من
 الانفعال وعدم حاجته الى جامع بين هذا الجامع وقوة الفعل ليصل جعلها تحت نوع وليس التام لان يقول هو
 حصوله في الشيء بل هو شام على من يتبع على خلافه في جميع الاشياء من المصالح والافعال والارادة
 اعني قوة الفعل وقوة الانفعال وقوة المقاومة وعدم قوة الانفعال واعلم انه يحصل من افراد هذه الكيفية كية
 اخرى من نوع الفرع يحصل من المعاجزة المعجزة او هي اخرى غير الكيفية يحصل من المصالح والافعال ويضع
 خاص **انفعال** في النوع الثالث من انواع الكيفية وهو الكيفيات الانفعالية ولا تنفصل عن العلم انهم
 لهذا النوع انهم اسم علم يشمل جميع ما علم ما هو من الملكة الانفعالية وما ينزله الى الملكة
 ويشمل ان الملكة انما هي حاصل بالانفعال والحصول بالانفعال لان الصريح الزوال له من زواله حتى يفرغ
 الكيفية بل لا تنفصل شيئا واستمارة الا يمكن ان يقال ان الاستعداد له من الزوال فينبغي ان يكون من مقتولته الى اخر
 واعلم ان هذا النوع من الكيفية لا ينفصل عن المصالح والافعال وانما في ما ينفصل عن الفعل في موضوعه
 بقاءه وانما لا ينفصل في بقاءه بالانفعال والكيفية الانفعالية والثالث بالانفعال ويعلم ان انفعال المصالح
 عنها مشتمل على من الملكة المعاني في موضوع العجز بالاعتبار وايضا من شأنها ان يفعل في مواد غير موضوعاتها
 ما ينشأ عنها في المعنى فيكون القوة الفاعلة للحركة والسودا في العمل في المصالح والافعال وان من شأنها ان يصح
 بطبيعتها ان يكون من الاجسام على سبيل الانفعالية في الموضوع وقد يوهى بعضهم ان القوة النابذة ليست بالانفعال
 في موضوعها الى النار ولا في مادتها ناعا انما انفعالها في المادة من قبل ان الانفعال فيا يكون في الموضوع المتصور
 نفسه والمادة ليست كذلك وهو فاسد في الوصل لذلك فلا مزية في ان من شأنها ان يكون بالانفعال موضوعها
 ولو في النار وهو كما في ان انفعال الموضوع لا يلزم ان يكون تلك الكيفية بعينها بل اعلم من ذلك ومن الانفعال
 كية اخرى مثلا حلاوة السكر يحصل بالانفعال بها بل بالانفعال في مواد اجسام اخرى فيقتل على بعضها في
 بعض يحصل لها مخرج من الحلاوة هذا ولما قيل ان يقول ان الفعل في المصالح والافعال يشترك في هذا النوع من الكيفية
 وغير الكيفية انهم في الرطوبة واليبوسة والصلابة واللين والخنونة والملاسة فيقولون ان الحلاوة والملاسة
 هما من باب الوضع لان الحلاوة انشأ في الخارج في الملو والصلابة واللين استأواها وهما من هذه الكيفية وا
 لا يحس بل يشعان في الحس غيرهما من الكيفيات وانما الصلابة واللين فالمحسوس ليس انشأ بل كية اخرى

وهذا الكلام مذهبنا في
 ورود الى

شأنها كما انما في الصلب ولذا لا يحس من له لونه المحسوس في الرق مثل ما يحس من الصلب والامر
 بل ان يكون المحسوس منها الاثنا وعشرة اولا استعدادا لا ثانيا واما بعد ذلك فثالث ان العلم لا ينفصل عن محسوس
 ولا ثانيا رجوعا مع هيئة والحركة مع الهيئة انهم غير محسوس ولا استعدادا وليس الامور عقليا كثيرة للصارف وان الرطوبة
 واليبوسة فالمحسوس منها انهم غيرهما والاكوان المحسوس لها هو الشكل او صوره او استعدادها وانفس الشكل
 والثلاثة الاولى غير محسوسه والآخرين الكيفيات المحسوسة بالكم ليس داخلها ولا محسوسا لانها غير هائلة
 ويعلم ان النقل والحقيقة من هذا النوع من الكيفيات فانهما يحصلان من الانفعال فان الجسم يحس بحس في نفسه
 وتنبه لما كان في نفسه فثباته في خلافه في نفسه من باب القوة واللافتة وهو يبين على ان يكون قوة الفعل
 داخلها في **انفعال** في بيان ان لكل من المخلوقات والكائنات معنى في نفسه كذا كيف والاخر كرمه اضافة
 ويان ما ينالها باختياره الانفعالات وما هو في هذا الامر والانفعالات لا يتبع في العرف جوابا عن كيف
 وان قد يطلق الانفعال على الملكة ولا تنفصل عن العلم ان العلم ان الفعل في ذاته معنى في واحد كذا كيف الا ان
 الاجزاء بان يتصلها جسم رقيق منها كالظلمة المتقوس وانما في حقيقة توارها لجسم قبل التشكل من غير اتصال ولا
 زيادة بل انما في قول الماتة هي الكبر ما لها بلا زيادة وكذا الكائنات في مقابلة في الاول من كل موضع
 والثاني كيف والثالث كرمه اضافة وقد يطلق على هذا النوع من توارها ان كل واحد من هذه الكائنات في نفسه
 فان البقاء في انقلب نارا او دجرا وعمره فيكون اليبوسة نعم كل عمره باردا او ساخنا في حاله في انقلب بالآخر
 واذا تكاثف با حدها تكاثف بالآخر كما ان اذ اصابه هواء او رضاء والعنصر الحار ليس كذلك كالبوا اصابه
 نارا وان اذ اصابه هواء واعلم ان الكيفية الانفعالية لا يتصل بها انفعالها من جهة انها محسوسة وانما انفعالها
 عنها فتصل بها من جهة انها تفعل عنها غيرها كالحواس ومن افراد هذا النوع ما هو اول هذا الاسم لما عرض
 له ان يشتمل على انفعال كالا لوان فانها لا يشتمل على انفعالات تقع في موضوعاتها فان كانت الانفعالات ذاتية كانت
 الكيفيات لا شعورية كانت انفعالها في الحس فيكون اللون وكذا القوة لا شعورية لا شعورية وان لم يكن ذلك اعتبر ولا شعورية
 بعض المخلوقات والوجوه كانت الكيفيات انفعالات ولم تقع في شعاع العرف جوابا عن السؤال كيف فذلك لا يجوز
 اللون الذي اصفر او ابيض او احمر او اخضر ليس في ذاته لان صفته في ذاته لا في موضوعها فذلك لا يجوز
 عن الكيفية حقيقة بل لان المعنى من هذا السؤال ان السؤال عن الكيفية من حيث حاله فاذ كانت في حيزها في الوجود
 حاله بالانفعال يجب انما لا تفعل من الاصل في المصالح والافعال ثم ان قد يطلق الانفعال على الملكة والانفعال

والاخر وضعه

ليس هو باليه

على الحال وان لم يكن حصولها من اتصال الحلق الغريب الطبعي والحاصل بعرض راجع الا ان هذا الاستعمال من باب
 الشبهة الاسم الا ان جعل النظمين معنى واحداً يكون اطلاقاً على هذا النوع من وجهين من جهة العموم ومن جهة
 الخصوص كما لا سوداوا الصلح على اسود مشي بالاسود ويجعل منها ما للكل والحال فيكون الحال فيكون الاطلاق
 على هذا النوع مجازاً او على سبيل الاستدراك ثم ان من سمع اطلاقاً لا اتصال على الحال وعلم ان الحال والملك نوع
 واحد من الكيفيات ولا يلزم اطلاق الاتصال عليه من كون كينيته فلا يستبعد اطلاقاً على احد نوعي هذا النوع
 من الكيف ولا يلزم ان يخرج عن الكيفية **فصل الثاني** في ذكر انواع النوع الرابع من انواع الكيف وصار المقولات وفي
 مشتمله على ستة فصول **الفصل الاول** في ذكر انواع النوع الرابع من الكيفية اعلم ان المشهور من انواعها ثلثة الاول
 الشكل وهو احاط به حلق واحد والثاني في غير الشكل كالاستقامة والاعناء والثالث المركب من الشكل
 واللون وهو الحلق والصفوة ولعلم ان العلم الاول قال به ذكر هذه الانواع اذ قد يكون للكيفية نوعين فمعرفة
 تدل على شرح هذا النوع في شجرة بناء على فهم ان المراد بالكيفية مظهرها ونوع التعريف هذه الاربعة هي ان يكون
 لكيفية نوع اخر خاص فمثل ان هذا النوع هو الشكل والتعليقات والمعلومات الجارية وقيل بل هو الشكل والحلق وكلاهما باطلاق
 اتنا الاول فلان هذه الامثلة الثلاثة ليس اطلاقاً اسم الكيف عليها الا بالاشارة الاسم واللفظ فيكون هو وفي الثاني
 فلا بد فدا طبق الكل على ان الشكل والحلق اتنا من القوة واللاقوة او من الاتصاليات فلا يكونان نوعاً اخر خاص
 مع ان الكل اجمعوا على تسمية الكيفية بهذه الاربعة لا غير الحقيقة في تفسير هذا القول ان المراد بالكيفية هذا النوع من
 انواع الكيف على ان يكون النوع للشيء والمراد بنوع التعريف هذه الانواع غير الثلاثة المذكورة في يجوز ان يكون
 هناك نوع التعريف **الفصل الثاني** في ذكر انواع النوع الرابع من الكيفية المذكورة وهذا النوع هو خاص العدد كالزوج والفردي
 وكالتزوج والتكعب والتمام والنقصان وغير ذلك فاتها لا يصح ان يكون شيئاً من الامثلة الا الكيف ولا يصح
 ان يكون نوعاً من انواع السابغة وانما صلب هذا النوع وانما اصل العلم ذكر هذا النوع صريحاً لما عرفت من ان
 وضع هذا الكتاب للبتدي وبيان ان هذه الاشياء من هذا النوع لا يخرج عن قدر لا يليق بها طبعه وانما الثلاثة
 المذكورة هي طاهر المعام ثم اعلم ان هناك متباعدة ثلثة منها تدرك في هذا الفصل وثلاثة في الفصل الثالث
 لا البحث الا في تعريف المعنى لها مع انواع هذا النوع وهو الكيفية التي تعرض للحوادث وتوسط عروضها الكيفيات
 التي فيها وهذا المعنى عام للشكل والاستقامة والاعناء والصلح والتكعب والحلقه وكيفية الامور وتخرج
 القوة واللاقوة فاتها وان قامت الكمالات ان عروضها الجوهر ليس بواسطه عروضها المذكورة الا ان كانت ثلثة

لنوع ما رتبته على المراتب
 وكسب مولاته على امد حله

لكم ولا يثبت ثلثة فلهذا لا يجوز ان يكون بل الكيف الذي في الكم وهو القوة وعروضها لكم انما هو بواسطه عرضها
 للكيف لا بد بعرض الا للكون كما لم يكن كون لم يكن خلقه كما ان القوة واللاقوة تعرض للمعنى الذي هو لكم ولكل
 بعرضه الا لا تعرض للجسم لم يكن من عروض الكم ولا بل من عروض الجسم والازرار ان يدخل في هذا النوع فلا يخفى ان
 للخلق في هذا النوع فكلما بل بعرض الحلقه لكم شرطاً انها كينيتها ملون ولا يلزم من ذلك ان لا يكون عروضها لكم الا
 لان عروضها المراد لا هم من ان يكون من حيث انه كينيتها او من حيث انه كينيتها ملون والحلقه من قبل الثاني ولا
 يلزم من اعتبار الثاني ان يكون عروضها او لا ذلك الشيء كما يقال ان الشبان لا يعرض النفس الا اذا كانت في البدن
 ولا يلزم من ان يكون عروضها ولا هو البدن فتقول الحلقه وتولد من شكل حلقه السطح من حيث انه حلقه والجسم
 القلبي من حيث انه حلقه ومن كون شكله السطح من حيث انه حلقه السطح من ان اللون انما بعرض السطح قائم
 معنى الجسم الذي سطحه ما يشتمل على الحلقه انما هو الكم واما امر القوة واللاقوة فهو بل حاملها الجسم فلهذا
 المركب من المادة والقوة دون التعريف يكون معنى الجسم القوي الذي منها ان الحلقه قوى البحث الثاني في تعريف
 حال حد الشكل بما ذكره اعلم ان الحق انه غير صحيح وان هذا التعريف قد خلط بين الشكل البدني والشكل النسبي
 قائماً احاط به حلق واحد وليس الا المحدود والحل هو ليس الا المقدار والمقدار ليس الا الكم وهو مصدر تعريف الشكل
 الذي هو كلف قائم لاصوابان يقال ان كلفه حلق واحد وحدودها ما الهت سى قائم بربا بالشكل المتناهي
 للشكل ولذا لا نسب اليه التساوي واللاتساوي ولفظ ذلك البحث الثالث في تحقيق ان الشكل من الكيف
 دون الوضع اعلم ان في الشكل المتناهي آية حدود ومحدوده وهذا احاطه حدوده اما الاولان فلا خلاف فاتها
 يكيان واما الاخر فهو الشكل على ما علمت فلا خلاف فاتها كلف لا وضع لان الوضع لثمة معاً في احدها من الاخرين
 وهو وضع شيء في مكان والثاني من الاحاطه وهو حصول شيء في شيء فانه بمعنى التجاوز ولا شك ان من الصفا
 وانك هو القوة وهو البنية الحاصلة لجمله الجسم من حيث هي جملة لا لا جملته بسبب نسبة الى امر خارج
 فكان بواسطه نسب اجزائه بعضها الى بعض مثل الجواهر فانه هي بعرض جملة الجواهر بسبب اضافتها الى الجواهر
 المقاربه عند بواسطه نسب اجزائه بعضها مع بعض فالقول انما هي عينه حاصلة من نسبتي جملة الخارج
 من مكان او حاصلة او غير ذلك واما نسب الاجزاء بعضها مع بعض فاتها في وضع بالمعنى الثاني اذ لا معنى لها
 الاغايدها ولكن القول لا يتحقق بدون هذه الاشارة البنية التي هي الشكل ليست شيئاً من ذلك فتعرف ان الحلقه
 ليست اجزائه الشكل يكون شيئاً خارجاً من الوضع بالمعنى الثاني على انها بمعنى الثاني نفس التجاوز واللبنية الحاصلة

التضاد بين ان التضاد متضاف الى التضاد لان الحرارة متضاف الى البرودة فهذا الصافي ليس الا ان كان محمولا
 للحرارة اعني المضاف من حيث ان تضاد بل ليس الا ان كان محمولا للحرارة اعني التضاد من حيث ان تضاد تضاد التضاد
 فلا يلزم ان يكون شئ واحد متضافا متضافا معا وعن الثاني ان التقابل انما يكون فردا التضاد انما يكون
 التضاد بعبارة عامة للتقابل بحيث يشمل جميع افراده وليس بل هو خاص بنوع واحد والا لزم ان يكون كل تضاد بلين
 متضادين بالذات مع قطع النظر عن حاله لوجب التضاد كاعتبار المتضادين من حيث هما متضافان لوجود
 وكان المتضادان في انضمامهما بالذات متضادين كان التقابل يعلم التضاد وغيره كذلك حتى ان المتضادين
 لثانيتها متضافان ومتضادان وكذا لعدم والملكة وكذا التضاد وان ليس كذلك كما ذكرنا وايضا انما يعمل على
 التقابل وعلى التضافات اذا قصصت بخصوصية يخرج عن العموم فان التقابلين انما يكونان متضادين اذا قيل
 حيث هما متضافان ولا شك ان التقابل من حيث هو متقابل ليس مما لا عدم صدق على شئ فان التضافين مثلا
 ليسا متقابلين من حيث هما متضافان وكذا الواقى وكذا المتضادان انما يصح انهما متضافان
 ولا شك ان الضد من حيث هو ضد ليس عاما على قياس التقابل واعلم ان التقابل ليس جنسا لا فخره فان
 ليس في متقابل بل في مية التناول بالقياس الى الغير في نفس عليه المتضادين والعدم والملكة واعلم ان المتضادين
 المتضادان من حيث شئ من الضدين غير مقول بالقياس الى مية الضد الاخر اللهم الا بعد الاضاف بالتضاد من حيث
 المتضاد بخلاف المتضاد مثلا لا يقال ان للغير انما هو غير الشئ الى الشئ ولا بالعكس بل كل منهما لذاته غير الشئ
 انما ينقسم التضاد الى شئين الاول ما يكون بين الطرفين واسطرى يكون موضوع واحد بعينه في زمان واحد بعينه
 باعتبار واحد بعينه بحيث يجوز سلب الطرفين عن نقطه بلانها واسطرى بينهما كالاخفيف والاشد او مع
 واسطرى لوجود تلك الواسطرى ان يكون ذاتا تاما كالتاثير والتاثير والاداء وغيرها كالاخمار والاعمال الثاني ما لا يكون
 بينهما واسطرى كالصحة والمرض فان الصحة ملكة في الجسم الحيواني تصدر بها عنها الصلة الطبيعية على الهوى الطبيعي غير
 مؤثر سواء نسب الى كل البدن لو بعضه وسواء كان في الحقيقة او يجب الجسم فقط والمريض بخلافه او قال بعضهم
 ان بينهما واسطرى على ان كل البدن معجزة حدها ونسب ان شرط الواسطرى ان يكون الموضوع واحدا بعينه
 فقال ان صورته من بعض الاعضاء افعاله الطبيعية على الهوى الطبيعي غير مؤثره وعن بعض المبرمونه كان ذلك للاختصاص
 ولا مرضا وبفارق عدم والملكة بجواز انتقال الموضوع من ضد الى اخره كل وقت يرضى انما يكون اسما طبيعيا
 كياض النفس بخلاف عدم والملكة فان مرعيه الانتقال من الملكة الى عدم ان يكون في وقت يكون من زمان التاثير

ان يتصف بالملكة ولذلك لا يقال للحرارة والبرودة ولا كونهما والتضاد ان المتضادين اما ان لا يكون بينهما
 واسطرى او يكون وان لم يكن فاما ان يكون احدهما طبيعيا للموضوع او لا فان كان احدهما طبيعيا للزمان لم يلحقه
 الموضوع وان لم يكن طبيعيا لم يلحقه الموضوع عن احدهما في زمان من الزمان وان كان بينهما واسطرى لخلوهما
 ونش من هذه الاحكام لا يرى في عدم والملكة فانه لا يكون شئ منها طبيعيا للموضوع ولا يكون بينهما واسطرى بخلاف
 للموضوع قبل ونشها وايضا يجوز الانتقال من كل من الضدين الى الاخر ولا يجوز الانتقال من عدم الى الملكة
 فان الاصح حال ان يصير في العدم ان لا يكون الشئ قوة الا بصفه فان في الكمال اعني تمامه لم يكن اعني حقيقة
 بل كان محجوبا مع وجود الملكة ولعل ان اللابا عدم والملكة طبيعتا لها لان من حيث هو منها الموصوفات فان العدم
 والملكة انما هما اللابا العدم لان يصير في العدم وكذا اللابا بغير المتضافات انما هو الطابع حتى انما يتصور انما ان
 جعل في الموصوفات والسلب فالتاثير المتضافين حقيقة هما الحيلان من حيث طبيعتها اعني محاسن وليس بخلافها
 ان جعل في الخصاص والسلب فالتاثير المتضافين حقيقة هما التفتيتان الموصوفات والسلب وبفارق المتضاد
 العدم والملكة ما لا يضاف بالذات من عدم والملكة ولا يقال شئ منها بالذات بل بالآخر فانه وان كان العدم
 عدم الملكة الا انه ليس تصور عدم الملكة من حيث هو عدم الملكة وبقياس الملكة مثلا ليس العدم تصورا
 الى الصبر ان اللابا يتصور من حيث ان له انما وان كان عدم البصر وقد ظهر من جوار ان يكون التفتيتا
 باعتبار العلم الذي هو فيه ان العلم متضاف الى الصبر من حيث جبهه او ما هو كونه الذي هو عدم وهذا
 القول باطل فان عدم لا يقيس الى شئ ولا لزمان كما يتصور لا من حيث ان الملكة ملكة لزمانها العاكس فان
 كون الشئ متبعا للشئ لا معنى لما لا ان يحدث في ذلك الشئ حاله يكون كل منهما بازاء الآخر كالاب والابن فان كلا
 منهما انما يقتل بازاء الآخر ولا شك ان لا يمكن ان يتا لاهما انما هو عدم لاجل الملكة ولا للملكة انما هي ملكة
 لاجل العدم واما التاثير فيعلم ما علاه بان مرعيه ان يصنع وان يملك كونه متضافا بخلاف السابق
 لانها تصور به وانما ان الف تفتيت من احدها لم يفت ان يفتي احدها ويكتد بالآخر وبذلك في التاثير
 الثاني في ذلك الاول فلان زيد محجوز بغيره قد يكون ان كان زيد معلوما بخلافه ليس محجوز
 فانه صادق وكذلك بكذا محجوز بغيره من غير محجوز بغيره وكذا هذا الفصل ملحق وكذا من دونين بلقياس
 وهذا المبرمونه هو خلاف ليس بغيره بل لا شك ان ليس زيد العدم اب وابن بخلافه ليس بابا **فصل في التاثير**
 في ذكر بعض احكام التاثير وهو خاصه ومفارقة لغيره اعلم ان التاثير مطلق من حيث هو شئ في التاثير مطلقا من

هو خير من العلم والجمل والعفة والعبور وقد نصنا في الشرح ذلك فيما يكون طرفا فزله وقدره في اربعين اوتسعين
 للزومه واسطر فضيله اوتسعتا للفضيله كما في الامور المتعلقة بالهوية والغضب والمصلحة بالندم لا تشاء
 الخير في الخير والعبادة والذكاء ونحو الخيرة والعبور والعفة ونحو الخيرة والعبور والندم لا تشاء
 في كل منها رتبة ان متساويان كما في ان الوسط من حيث الشرح هذا قليل فان الغالب ان يكون وسط
 متساوي للآخرين من حيث القيمة والشرع كما في العلم والجمل والحوت والحياة قال المصنف الاول وهذا في سبيل الاخر
 في الامور التي خالف هذا القانون وشرع بعضهم بان يربطان بعض الاشياء ما لو اسطة في علمين غير علم كدس
 نحو التل وهو اقل من الامور التي وساطتها غير علم وقد سمى في الشرح لا في ذكره ليس بهم في هذا المقام بل العلم
 ساكنا من ان الشرح يصادف التواضع وهو قليل من المواضع فان الغالب ان يكون المتساوي في علم فقط وهذا
 هو الذي اراده العلم وايضا التل بالقل غير صحيح فان من التل ما هو غير منه ما هو غير في حق من سبيل علمه
 فان تمل من يقي قسمة لصادفه في الارض خير من جهة وقيل من لا يقي قسمة شره علم ان الوسط في هذه الامور
 مثال ان من صادف الطريقين وليس على ظاهره والازمان يكون الشيء واحد صناد بل المراد ان من صادف الطريقين
 بين الطريقين مثلا الشرح يصادف الطريقين في التواضع بين التواضع والجمل والليل على ذلك انما انظر الى سلسله
 التواضع الى الجمل مثلا من غير نظر الى موضوعها ويحصل بها من محوره او من سبيل من حيث انها ملكات تصد
 عنها افعال لم يكن بينها وبين الوسط تصادف اصل بل يكون التواضع بين الطريقين فقط بخلاف ما اذا نظر الى
 حيث الاحوال التي يحصل بها في الطبيعة الانسانية واجها امور تناسب نفس الانسان او موضوعه ولا تناسب فانها
 تصادف وتصفان منها بالزله والثالث بالفضيله ولذلك لا يصف بها اذا اعتبر في الاجسام والحيوانيه
 غير الاشياء واعلم ان الذي يكون الوسط غير متساوي في الطريقين كالفاتر وقيل الفاتر ليس وسطا كما انما اعتبر بل
 هو خط من الطريقين ويصادف التصادف بالاشياء من وجود واحد القصد في وجود الآخر بخلاف المتساوي
 فان يجوز ان يكون الناس كلهم صحاحا ولا يكون بينهم مريض البتة ولا يجوز ان يكون اب ولا ابن وايضا يجوز ان
 المتساويين في موضوع باعتبارين بخلاف التواضع مثلا يجوز ان يكون زيدا باعترافه من خاله دون ان يكون
 ابنه وساو معا وايضا المتساويين موضوع واحد يتساويان ويتساويان عليه سواء كان الواحد جديا كالحلم
 للسواد والبايض او نوحا كالنفس لاشياء غير العدل والعبور وهذا المتساويان قد يكونان من جنسين كالفرد والحيوان
 وقد يكونان من جنس واحد كالبايض والسواد وقد يكونان جنسين كالخير والشر بالنسبة الى الملكات لا بالنسبة

الخير والعبور والندم والذكاء ونحو الخيرة والعبور والعفة ونحو الخيرة والعبور والندم لا تشاء
 من حيث ذاته بل من حيث ان فضيله قد جعل الشرح على سبيل التسامح اسما للملكه مع وصف الفضيله كما
 حكم بالمتساويين المتساويين والودان من حيث ان فضيله الاول اسما للسيف مع وصف الحد والثاني اسما لجمع وصف
 الكلال واعلم ان التصادف انما في العلم والصورة بالاصطلاح الخاص في ان المقادير الحقيقية هي الامور التي تشارك
 في موضوع واحد ويكون كل منها معنى لا معنى بمعنى ويكون بينهما فائز للثلاث بخلاف العلم والملكه فان احدها
 لا بد ان يكون عدم معنى عن موضوعه فيتنفيط بطبعه الشخصي والتواضع والحيث في وجود ذلك المعنى ومنها الخيرة والشر
 الاغلب والصحة والمرض من حيث ما هو الا من حيث انها من لوازم اولاده وام والتواضع والفرجة والفرجة
 والحركة والسكون والعلم والجمل **فصل في** في البحث عن المتقدم والمتأخر والمعصية بتخصيص كتاب طائفيين
 اعلم ان المتقدم انواع الاول المتقدم بالزمان هو الاكثر سنا فان تقدمه بالزمان على الاخرى انما في التقدم بالطبع
 وحدوده بان هو الذي لا يرجع بالكلية في كل واحد وجدا لتاخر لزم وجود المتقدم ولا يكون العكس الكل كما لو اوجد
 والاثني ان الثالث المتقدم بالزمن لا يكون عكس السابقين بعضها بالتزويج وبعضها بالبعد كالحسن الاعلى الذي
 لا يرضى فوقه والابتدى منه والوع الاو في الايتى منه قد علم ان هذا التقدم ليس للشيء بل انما هو بالاعتبار
 هذا هو المتقدم المطلق الذي لا تقدم منه شيء في المراتب بالنسبة اليه ثوبا وبعدا فالتقدم هو الاخر في كل
 كالجسم والجسم الثاني والحيوان والجسم الثاني واعلم ان التزويج بين الاشياء قد يكون طبعيا وقد يكون وضعيا
 فكذلك التقدم الذي يحسب كالتقدم بالمكان وضعيا كالصفا الاول من صفوف المجلس وطبعيا كمكان النار
 في العلوم الرياضية فان المقدمات متقدمة رتبة على الاقيسه والسامح طبعيا وتقدم الحرف على الجاء طبعيا
 وتقدم صدر الخطبة على الاقاصيص وضعيا فان قيل بعض هذه الاشياء من المقدمات بالطبع فانه يصح
 ان يرضى صدق النيات والتاخير وجب ان كانت المقدمات انهم موجوده ومتى صدق الجاه كانت الموقوف
 ولا عكس كلنا قلنا لا يمنع من ان يكون الشيء متقدما بطبعه وبالزوجه معا باعتبارين وهذا كذلك فان المتقدم
 وكذا الحرف باعتبارين اعتبارها من حيث انها واعتبارها من حيث استقامتها فاذا اؤخذت بالاول كانت
 متقدمة بالمعنى واذا اؤخذت بالثاني فاختلقت تتدرا وتاخر فان استحال المقدمات وكذا الحرف على الجاء
 تركيب وتحليل فكل الوجه الاول يكون متقدما رتبة وعلى الثاني في تفرع وايضا ليست التجه موقوفه على اعتبار
 خاص ومقدمات خاصه بل يجوز الاستدلال كثيرا على المطلوب واحد بتبني سات شي فكل قياس مفضل

وكنى المراد انتم المراد
التي اسماهم بالشيء الذي
بالاشياء والاشياء

المعلم الا وان التناول للمعالم فيه ما بين اثنين على سبيل الاشياء والاشياء في هو التناول المركب والم
ان لهذه الاشياء ثمة اختلافات الاول ان يكون المراد بالاشياء والاشياء والاشياء والاشياء
بالاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء
فعل به الاشياء من رجوعه الى الفناء والقوة ان الانسان يكون المراد بالاشياء والاشياء والاشياء والاشياء
السلب والحكم بعد الفناء وعدم الفناء ولكن الوجه الاول ان يكون المراد بالاشياء والاشياء والاشياء والاشياء
ليس بشي فان السلب معنى الان يقول ان الشيء انما هو الاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء
شبهه هذا الذي مما لا يد له ولا اصطلاح واعلم ان لكل الاشياء سلبا قاطبا وكل سلبا قاطبا في الاشياء
القضية الموجبة قد تكون مطلوبة عند قاطبا في الاشياء والعكس وبشيء فان الاشياء والسلب متقابلين وبشيء
وبشيء في الحقيقة من الفناء وهو موجود في الاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء
الحقيقة والقوة ومكانا وليا في الفناء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء
الاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء
بالقوة والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء
في الاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء
وبشيء في الاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء
والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء
فالقضية الموجبة والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء
بالاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء
انهم يكونون بشي من الاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء
متقابلين في الاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء
بالاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء
قد يكون دوام الصديق وجوبه وقد يكون دوام الكذاب وجوبه وقد يكون دوام الصادق وجوبه وقد يكون

وتقابلها على سبيل التصادم

ولا دوام الكذب والوجوب

يس

يس مادة القضية ولعل ان مادة القضية اذا كانت هي الوجوب كانت القضية الكلية الموجبة صادقة والاشياء الكلية
الاشياء كاذبة وان كانت هي الاشياء كان الامر بالعكس وان كانت الاشياء كاذبة كانت الاشياء كاذبة وان كانت الاشياء كاذبة
تلك الاشياء كاذبة كانت الاشياء كاذبة وان كانت الاشياء كاذبة كانت الاشياء كاذبة وان كانت الاشياء كاذبة
تأمل ولعل ان كانت في القضايا والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء
من شأن الاشياء ان يفهم فلا يلزم ان يقال ان الاشياء كاذبة كانت الاشياء كاذبة كانت الاشياء كاذبة
الاشياء كاذبة كانت الاشياء كاذبة وان كانت الاشياء كاذبة كانت الاشياء كاذبة وان كانت الاشياء كاذبة
صدقت الاشياء في مادة الوجوب وكذا في مادة الاشياء وان كانت الاشياء كاذبة كانت الاشياء كاذبة
فتبين ان الصادق والكاذب فان الكاذب كاذب وان كانت الاشياء كاذبة كانت الاشياء كاذبة وان كانت الاشياء كاذبة
كاذب وان كانت الاشياء كاذبة كانت الاشياء كاذبة وان كانت الاشياء كاذبة كانت الاشياء كاذبة
غير اعتبار عيوبها اي شوبها لعل الاول وغير اعتبار عيوبها اي شوبها لعل الاول وغير اعتبار عيوبها
عومرا وخصوص لم يكن ان ان في شي من الاشياء ان كان اذ حكم عليها عام استلزم ان يصدق عليها خاصة
الاشياء فانها انما اجتبت خاصة فالتكذيب وانما اجتبت عام استلزم التكذيب ولا يمكن ان لا يصدق لاهل عام ولا خاص
فان الحكم الصادق على الكل لا يمتنع عن احدا لا اعتبار في الخارج والاشياء كاذبة على الكل من حيث هو كاذب لا نظر الى
الاشياء كاذبة على الاشياء فالتكذيب هنا ولما ذكرنا قبل ان الصادقين والاشياء كاذبة في الاشياء كاذبة
لم يكن فيها كذبة الا ان الصادق انما يكون لوصف العومركا في حكم الصادقين وفي قوتها بمعنى ان يكون
المراد بالاشياء كاذبة انما يقال ان الكاذب من في حكم الصادقين وفي قوتها بمعنى ان يكون المراد بالاشياء كاذبة
واحد انما هو ان لا يكون له ان يكون له ان يكون له ان يكون له ان يكون له ان يكون له ان يكون له
ان مثل الاشياء كاذبة وليس يصح ان يقال ان حكمها ان ليس يصح ان يقال ان حكمها ان ليس يصح ان يقال ان حكمها
بوجوب ان يكون المراد بالاشياء كاذبة انما يقال ان الكاذب من في حكم الصادقين وفي قوتها بمعنى ان يكون
ما اذا علم بعضهم ان لاهل عام لا يصدق لاهل عام لا يصدق لاهل عام لا يصدق لاهل عام لا يصدق لاهل عام
من وجوب ان لا يكون له ان لا يكون له ان لا يكون له ان لا يكون له ان لا يكون له ان لا يكون له
يصدق عليه كل شي وانما في الاشياء كاذبة من حكم الصادقين وفي قوتها بمعنى ان يكون المراد بالاشياء كاذبة
والاشياء كاذبة من السور مما يصدق في كثير من المواد الا ان قولنا ان الصادق صادق في كل شي هو

فان كان الحكم بالاشياء كاذبة
فان كان الحكم بالاشياء كاذبة

سليمه	احاب حرمه	سليمه	احاب حرمه
محبوب	محبوب	محبوب	محبوب
امكان	امكان	امكان	امكان
استماع	استماع	استماع	استماع
محبوب	محبوب	محبوب	محبوب
امكان	امكان	امكان	امكان
استماع	استماع	استماع	استماع
محبوب	محبوب	محبوب	محبوب
امكان	امكان	امكان	امكان
استماع	استماع	استماع	استماع

الفصل الثاني في اثبات ان غرضنا الاصل لما كان معرفة الايجاب والسلب المحصورين فانما وقع في الحقيقة
 شيئا وذلك لاننا لو انما كان بيان الحقيقة التي ليس بها اعتبار المحرر فالحقيقة ان ليس ان كيف يكون باعتبارها فالحقيقة
 من الموضع فالحقيقة الى ما كانت من معرفة حال الايجاب والسلب فاول ما علم في ذلك معرفة الشاخص الموجب
 للصدق والكذب البارقة بينهما فنقول هو يكون التقديرين بحيث يلزم لهما انهما صدق احدهما وكذب الاخرى فذلك
 علم في ما خلاصه كدما وهو كذا وخلافا فكيفما اهتم لان الكليتين كدما وان الجزئيتين صدق وانما المحصور
 فلا كدما فيها فالتصانع اما المثلثان فاما الجزئيتين في حكم المتضادين المعنى الذي عرفته في الفصل السادس فالتصانع
 ليس الا في المحصورات والمحصورات وتخصيص كل وتخصيص بعض لا شيء وبالعكس فيها فلا بد في التصانع من كون احد
 التقديرين كله اليه الا في المحصورات وانما نحو الانسان محله والانسان ليس محله من المرات فلا تصانع فيكون
 وجوده للموضوع بما ان صدقا فكيف اذا اختلفا الموضوع وذلك بان يكون في حين جيل او في اخرها فان لا تصانع
 انما وان في حين جيل صدق انما جيل مطلقا وكذا اذا صدق انما ليس محله حين فصدق انما ليس محله مطلقا
 فحق الاطلاقات عدم التقييد بالوقت وقيل انما كذا بان لان المعنى كل انسان جيل وكل انسان ليس محله وقد عرفت
 وليس بانك حاجتنا الى نقل استدلال على ان لا افعال من الاشياء وجوابه كما سكت بعضهم بل يكفى في
 الجواب انهم قد علموا ان الكلي لا يجرى عادة موصفا منها من اللفظ لان اللفظ يدل عليه والشر لا يتم انما قصد والتكيد

من المرات بعد الاعتبار ولو كان اللفظ لا عليه لزم ان يكون المعانيات المتخالفات انما با وسلبا متضادين وليس
 محذور من حيث في النظر الى عموم او خصوص وان كانت المادة مع فيها الكلي اذكر من فوق بين الحكم ان
 فعلا والذى لو حكم بركان صحيحا فان قيل كيف نقول بصدقها والموضوع واحد فالحكم على بالتعيين قلنا ليس
 الانسان مثلا في التعيين واحدا بالعدد بل ما معتبر مطلقا ونظما لعين ان عينا في الدهن لا انظر الى مفهوم اللفظ
 والوحدة بالحد لا مفيدا لشيء انما يحمل الزوجية والفردية على العدد وهو واحد بالحد واعلم ان يتبع ان يكون لخصيه
 واحدة فخصيان مثلا ليس يتغير احاب محمول واحد والموضوع واحد بالخصيص لا سلبا واحدا وهو سلب من ذلك لا
 الا ان يكون وحدة لخصيه لفظا اصل المحصورات والخصيات الموقفة بالماضي والحال مع في الصدق
 الكذب لادائها محصورة وان موضوعا تامة مع اوصافها المحررات عليها اما في المحصورات فلذلك لا يكون موضوعا
 وانما في الخصيات فغالب العين وهو الزمان وانما الخصيات الموقفة بالاستقبال فلا يتبعين فيها صدق ولا
 كدما لو تعين الزمان يكون كل شيء اما ضروريا وتوهم في الحاج او ضروريا او وقوعه فان تعين الصدق او الكذب
 لا يكون الا بان يكون ذلك واجبا لنفس الامر او سلبا داعي اليه في الزمان يكون في الاقل مثلا يوجد في جودنا فخصيان
 ان كان صادقا وان كان كاذبا الزمان يكون عدم الوجود متعينا فيكون اذا وجدنا في الزمان كان وجوده ضروريا فانما يحل
 ان يكون كان قبل وجوده ليد وكان متعين الصدق ولا تلتان مع الصدق انما يكون اذا لم يوجد خلاف ما حكم به فلا
 بد وان يكون وجوده ضروريا ولا يمكن ان يكون ضروريا تابعة للقول بل القول تابع لما في الواقع فلا بد وان يكون
 ضروريا نفسه فلهذا علم ان لا يجوز مع الصدق في احدى التعيينات المتخالفات الاستقبالين المتخالفين انما با وسلبا
 فلا لزوم لهذا الحال فاذا لم يعين لغيره انما ان يكون صادقا او كاذبا في حين او لا يكون شيئا منها متعينا ان صدق او
 كذب بل حارما في الامران لا يجوز الا في تعين الثالث انما الاول فلا يلزم عليه ان يكون كلاهما حقا في حين
 انما لزوم صدقها فلهذا ما انما كدما فلا تلتان كلاهما في الصادق وبما زعمه ان يكون الحكم واقع ضروريا وانما
 انما في فلا يلزم ان يكونا اطلعن حقيقتين متباينتين كما ذكرنا في ذلك فالجمال الاول وهو لزوم ان لا يكون الشيء الا ضروريا
 ثابت بالخصية الى التعيين هذا واما وجه استحالة الجمال الاول فلا نعلم به من ان من الامور ما يقع اتفاقا بلا ضرورة
 كان كل شيء ضروريا لما جاز الاستعداد والتبعية لشيء فان ضروريا الوجود وضروري عدمه فالحق سلبا بل يكفى
 في قولنا قابل ان يكون وليس هذا في الافعال لا اختيارا بحسب بل علم انما ان الحسب فلا بد ان يكون ضروريا بل يجوز
 ان يحرق بالكاره في العين الذي لا يشترط في ان من الاشياء ما ليس بوجودها ولا عدمها ضروريا ولكن اذا نظرنا فيها

واما اذا نظر اليها من حيث وجودها في مخرج او من حيث عدمها في مخرج فلا ليس زيد حال كونه موجودا او
 ضروره ان لا يمكن ان يكون معدوما في هذه الحال فليكن ذلك حال النقصا فان هناك لا يتبين صدقها ولا كذبها
 اذا نظر اليها بنفسها وبعضها يتبين كذبها ولكن اذا ثبت بطلان ثبوت المحمول كانت ضارفة اليه ونقصها كانت كاذبة اليه
 كان يقال زيد موجود حين يوجد ولا يوجد حين لا يوجد فما هو قان وزيد لا يوجد حين يوجد ويوجد حين لا يوجد
 كاذب فاذا روت اعتبار الصدق والكذب في هذه القضايا فاعرف ما حكمها هكذا يتبين انهم كلام العلم الاول الا
 فهم بعضهم من ان ملوذه انبات الضرورة ونفي الامكان او لا في الكبر على انبات لاسكان ونفي الضرورة فان هذا ما
 لا يدخل في النطق على ان عبارة التعليم لا بد على ذلك **الفصل الثاني في تعذر احوال القضايا** ما يتعلق بالربط
 وبالجملة وبانسانا قضى والتاسيات وفيها خمسة فصول **الفصل الاول في القضية السالبة** وانما القضية السالبة والعدول والبيط
 والعدم والتب بين مناقضات الثلاثة الاخرى في الخصومات والامتناعات الثلاثة في النطق بذكرها رابطا لا
 الزمان ولا غيره وهذا المذهب خلاف الاصل لان يكون المحول كمالا واسما مشتقا فانها لما كانت على الوجه الذي يمكن
 ان يرتبط بالموضوع بالنسبة لكن لا نعلم ذلك على وجه يوجب اشتقاقا عن رابط بل بمعنى ان هذا الفصل هنا اقل
 من مخالفة فيما يكون المحول فيها اسما موضوعا فان الكلمات واسماها وان دلت على النسبة ولكن لا موضوع ما لا يتبين
 معين والرابط يكون رابطا للمحول بالموضوع المعين المذكور اما الثلاثة فهي التي ذكرها الربط ولها مرتبة الاول
 مرتبة الثاني وهي ان يكون الرابط غير ماني نحو هو زيد هو قائم والثانية مرتبة النقصان وهي ان يكون الرابط
 زمانيا ولا يلم بل على موضوع معين ولذا يتبين في غير زيد بل على ذلك كان ناقصا من غير نحو زيد يوجد قائما
 ثم لما كانت الرابط والة على نسبة المحول دخلت عليه كما ان التسوية كان دالا على كية الموضوع او دخل عليه اذا عرفت
 ذلك فاعلم ان اذا كانت القضية ثلاثية فاذا دخل حرف السلب على ما جاء الموضوع لم يعمل اما ان يكون قبل الربط
 او بعدها فان كانت قبلها كانت القضية سالبة فان لم يكن حرف السلب وان كان بعدها كانت حرفا سالبا فخطا
 في المحول فيكون بمعنى هذا السلب واذا جاز ان يدخل سلبا على الرابط كان يقال زيد ليس هو لا يوجد
 القضية بمعنى معدولة فان لم يدخل على الرابط سلبا لم يخرج معدولة وان دخل فسالبة معدولة لكن ان قولنا زيد
 يوجد معدولا وزيد ليس يوجد عدلا متناقضتان كذلك زيد يوجد معدولا ولا يوجد معدولا اما اذا كانت
 القضية ثنائية لا رابط فيها فاذا دخل حرف السلب لم يعمل انما هو السلب والعدول فاذا اردت ان يكون
 لها حقيقة الا في بعض اللفاظ في بعض اللغات كانت غير التبيين الى ليس في لغة العرب فان غير تلك هذه المعدولة

ثم بلغت ما رزقت من اهل المرحل
 وكتب مولودها اسرعة

ليس لها من السلب الا اذا دخلت لفظا ثانيا على لفظ الربط بمعنى نحو زيد ما ليس بخير هو ما ليس بخير لفظا
 هو الحكم بوجوده في الشيء والاول هو المحول والثاني هو الموضوع وهذا الحكم لا يتحقق الا اذا كان الموضوع موجودا
 اما في الخارج او في الذات لا يكون معدوما كانت صفة في الطريق الاولى معدومة لكيها تابعة لما لا يوجد من
 قال ان الصفات فلا تكون موجودة بل حاصلة فلا يستلزم وجود الموضوع فان لم يكن يصطلي على ما شاعرا
 واما نحن فقلنا من حصل الا الوجود والجملة فالموضوع لا بد ان يكون موجودا اما في الخارج او في الذات
 فان كان في الخارج كان الحكم الاعلى عليه من حيث وجوده في نفسه والا كان الحكم من حيث وجوده في الخارج
 لا وجوده الذاتي فقط كقوله الخان بعدا لو يوجد في الخارج واما السلب فلا حاجة الى وجود الموضوع لا في الخارج
 ولا في الذات بل يمكن الحكم السالب على المعدوم من حيث هو معدوم وهذا هو الذي بين السالب البسيط والجميع
 المعدول او لا باعتبار وجود الموضوع في الاول وكذا في الثاني وقرى بعضهم بان محولا المعدول غير ان يكون
 وجوده من شأن موضوعها شخصا او نوعا او من شأن جنسه الترتيب او العبد مثلا ليس يتاخر لفظا لا
 لما كان من شأنه ان يكون ناطقا كالزهر فان من حيث جنسه الذي هو الحيوان مثل النطق وقال بعضهم ان في العلم
 ليس لا معنى لما هو المتوسط وغير الجبر الا المعنى فلا يجوز ان يقال غير الجبر لا لما كان من شأنه شخصا او نوعا
 يكون بصيرا فلا يقال عدمه لفظا لغير بصير كما لا يقال ابيض ليعلمون السالب بخلاف ذلك فلي الاول لا بد
 السلب من ان لا يكون السلب من شأن الموضوع ولا من شأن نوعه ولا جنسه ترتيبا او بيدا وعلى الثاني لا بد
 فيما ان لا يكون من شأن الموضوع ولا نوعه والمحقق ما ذكرنا ويشهد له ان اذا قلنا كل جسم فيكون موجودا في الواقع
 وكل غير موجود في الموضوع وجوده ضرورة كل جسم حور وما ساجد للوجوب الا لان طرفه موجبتا مع انه
 تدانيت غير وجوده في الموضوع للوجود وليس له نوع او جنس فقال ان من شأنه ان لا يكون الا ان يخطا الموضوع
 فوسا لم كان الاول ان معدولا عن الجنس الى الوجود فالمعدول انما هو الذي ركب محولا من حرف السلب وما لو
 انزاع كان محولا فان ادخل على هذا الجميع سلب كانت القضية سالبة والا كانت موجبة فاذا كانت موجبة اقتضت
 وجود الموضوع من حيث انها موجبة بخلاف السالب البسيط او معدولة فانها لا تقتضي ذلك فهي اعم منها الا ترى ان
 يجوز ان يقال العتق ليس يوجد بصيرا ولا يجوز العتق يوجد غير بصير فاعلم ان المحول البسيط اما ان يكون له ضد
 او لا والاول اما ان يكون بين طريق واسطة او لا والموضوع اما موجودا ومعدوم ما هو من حيث عدمه وان كان
 موجودا فلا يخفى اما ان يكون احد الضدين موجودا فيه او واسطة ان كانا ولا يكون في موضوعه في ذاتها ان يقالا

في الصدق وانما السالبة الكلية وتبينها فتصدق لا شيء من الناس يوجد عادلا اذا كانوا كلهم حارين او متوسطين
 او بالقوة او بطريقا بلين او مختلطين او معدومين وكذب اذا كان الكل والبعض عادلا وبعض الناس يوجد
 عادلا والعكس ولا شيء من الناس يوجد عادلا يصدق اذا كانوا كلهم حارين او متوسطين الى الآخر وكذب اذا
 كان الكل والبعض حارا وبعض الناس يوجد حارا والعكس ولا شيء من الناس يوجد عادلا عادلا يصدق اذا كانوا
 كلهم معدومين او عادلين والعكس بعض الناس يوجد عادلا ولا يبين العديم الموجب والسالب البسيط هنا عمو
 من وجه فعدان اذا كانوا كلهم حارين ويصدق الاول دون الثانية اذا كانوا مختلطين من عادل وجابر
 بالعكس اذا كانوا معدومين او متوسطين او بالقوة او غيرهما من مختلطين من هذه فذلكا بين تبينها
 والسالب المعظم اخص من السالب العديم والموجبات هنا تجمع في الصدق اذا كانوا مختلطين من حارين
 عادل وفي الكذب اذا كانوا معدومين فذلكا السالب بالعكس وانما الموجبات البسيطة والعديم وكذا ان
 اذا كان الكل متوسطين او بالقوة او غيرهما بلين او مختلطين من هذه فذلكا يصدق ان ذلك هذا واعلم
 انك لا ينبغي للعدول في جانب الجمل فذلكا يبين من جانب الموضوع وكذا ان تقدم الرابطة على حرف السلب كما
 هناك علامة المعدول وكذلك مقدم السور على حرف السلب علامته العدول كما قال كل الانسان لا كذا يقال
 كل انسان والموضوع المعدول المستلحيان يكون محصلا في الخاتمة وان حكم عليه بالاجاب واعلم ان اذا انفت
 قضيتان كما واختلفا كذا وعدلا وتحميلا في الجمل فلا زنا اذا كان الموضوع في حكم الوجود وتكون كل انشا
 عادل ولا احد من الناس بلا عادل او الصدق الاول فلا يكون الثانية لصدقت معها تبينها وهو بعض الناس
 لاعادل هفت وقس على ذلك سائر الصور ولولم يتر الموضوع في حكم الوجود لكان منها لازم بل كانت السوال
 اهم من الموجبات واعلم ان اذا اسلمت سالبه على موضوع فخصي كان فقال هل زيد عدل فقبل لا جاز غير ان ان
 حصل سلبا اي ليس ازيد عدلا وان جعل الجوابا مديولا اي زيدا عدلا وما اذا كان الموضوع محصورا كان يقال
 كل انسان حكيم فقبل لا فليكون الا ان يكون سالبه اي ليس كل انسان حكيم فان لا انما هو في ذلك القضية الموجبة
 ولا يلزم من تبينها ان يكون كل انسان لا حكيم حتى يمكن ان يحصل بذلك لبعض لان هذا الشيء انما هو كذب لذلك
 الجمل من حيث ذلكا لمخصوصية اعني العمود فقولنا لا انما هو في العمود ولا يلزم من نفي العمود صورة التي لازم من قولنا
 كل انسان لا حكيم واسا الجمل في زيد عدلا فلا كسبه لخصي جميع التي اليها واعلم ان اجزاء القضية وان كان تدبيرا
 مواضعها الاصلية الا ان ذلك لا يؤثر في معناها كما قال الناس احياهم كلهم او طروا وبقا الى الانسان عادلا يوجد او يوجد

الانسان عادلا او يوجد عادلا الانسان او يقال في كل انسان وقطان هذا التبدل لمع من المعنى شيئا وكنت بعضهم
 لانبات القاد معنى يوجد الانسان عادلا ويوجد عادلا الانسان بان سلبها واحد وهو ليس يوجد الانسان عادلا
 اذا لم يكن هذا سلبا لقولنا يوجد الانسان عادلا ان سلبا لقولنا يوجد الانسان عادلا ان كان سلبا ما يوجد
 عادلا الانسان او ليس يوجد عادلا الانسان كما فرق بينها في المعنى وانت خبير بان لا تفاوت بين سلبك الجوهري
 وهاتين السالبتين في الظهور والمخفاء فمن حق عليه القاد الاول من حق عليه انما الادام من غير عليه
 القاد والآخرين طهر عليه القاد الاول من فلاحه لا شيء منها على الآخر **الفصل الثاني** في بيان القضية الواحدة
 والتكثيرة وبيان فسط بعض الناس في ذلك وبيان فساد ما ذكره كثير من الناس في الجمل لا تان منها ما يصدق في ذلك
 ويكذب جمل ومنها ما بالعكس ومنها ما يصدق في الحالتين القضية المحملة لا يكون واحدة الا اذا كان الموضوع
 والجمل فاذا قيل الفرس ولا انسان حيوان او قيل زيد كاتب وطول كان كل من القولين قضيتين قيل لكن اذا
 كان في اللفظ تعدد ويكون معاني تلك اللفظ لا يحك تعدد معني واحدة وحقيقة واحدة لم يود كثرة اللفظ في القضية
 بل يكون قضية واحدة كما يقال الانسان حي ناطق ميت فان المعنى الانسان هو الذي هو الناطق الذي هو الناطق الذي هو الناطق
 وكذلك اذا قلت الحي الناطق الميت قابل للتكاثر وما اذا كانت المعاني متباينة لا يجتمع منها طبيعة واحدة فيكون
 القضية متكررة كان يقال زيد انسان ايض شاعر وكذا نحن نقول بل يجوز في كل من السمع ما يجوز في الآخر فان جاز
 ان يصدق في الاول حمل كل من الحي والناطق واليت عليه فيكون كانهما الى الانسان حي وناطق وميت وان قصد
 في الثاني ان زيدا هو الانسان الذي هو الايض الذي هو الانسان ولنا ايض ان نضع باراء هذه الجملة اسمها قاد
 ليدرجا ودنا هذا المجموع هذا واعلم انه وان كانا مثل الشخص عن قضيب وجب عليه ان يسلم ما يطلب السائل
 او يسلم نقضه الا ان كان المراد من القضية واحدة بالحيثية ليس جوابا واحدا لا بالشي ولا بالانبات بل بعضي جواهر
 اما نحن فنبين بالاجاب والسلب ومعهما كان يسأل هل الانسان جسم روح فليس الجواب هنا نعم ولا لا بل
 جسم وليس روح فما قصان مختلفان لاجابا وسلبا وان سئل هل الانسان جسم ومكلف كان الجواب ان جسم
 ومكلف وكذلك في جانب السلب وربما كان اللفظ في عبارة السائل مستحكما بين معينين او معاني فلا يلزم
 الحسن كسب الامعان بل هو السائل يان مراده في كسبه على وفقه واعلم انه قد استشهد من الاشياء ما يلزم
 لازدي وحله ومنها ما لا يلزم الا لازدي ومنها بالعكس فالاولى الحد والجزاؤه والثاني منها معركا لاسيها
 ككان شخصا يكون طبيبا دون الوسط ويكون قارها في الخياطة ويصير بالعين فبيحان يقول هو طب وهو

وهو غير واضح ان نقول هو طيب قاره او طيب نعيم فانه يكون المعنى انه قاره في الطيب او نعيم في غيره
 بغير هذا باننا بالشكل كما ان يصدق زيد انسان ابيض ويصدق قاييم زيدا بغير فلو جئنا المحولين سلكنا ان
 ابيض ابيض ومنه ما يصير هذا باننا بالقوة كما ان يصدق الانسان حيوان وكذلك الانسان جسم فلو جئنا صاد
 الانسان حيوان جسم وهو طيبان بالقوة قيل بل هذا كذب فانه يدل على ان الحيوان ما ليس بجسم كما
 اعتك اذا قلت سراطا انسان ذو رجبين كان كذبا لان الله على ان من الناس من ليس بذي رجبين ثم نقول
 لذلك فاما قولنا ان الاشياء التي يمرض بعضها ان يحل على بعض اجتماعها في موضوع واحد الاجتماع
 صورتي في مادة ولا بعضها كالمادة وبعضها كالقوة بل يكون امر اخر انما شكا للطبيب والصيدع الا يمرض
 لا يصدق بجمعه لا يحصل من اجتماعهما معنى واحد وكذلك اذا كان بعض الاشياء محصورا في بعض صنفها كالارض
 في الانسان الا يمرض وضعا كذا والطبيب في الانسان فاما اذا جعلت جملة لم يصدق وانما كانت وهو ما يحل
 جملة لا تروى شيئا منها فان فصل نحو الخصى رجل لا رجل والقاضي سلطان لا سلطان والشارع
 طيب لا طيب او ما بالقوة كان يقال الذي يعمل على شكل التسمية من الجرب يلبس به العبيان سفينة تجر ولا يصدق
 سفينة فان السفينة تطفو على الماء وكان يقال ليت ان انسان ميت ولا يصدق ان انسان فان الانسان حيوان
 تافق وهذا مات والمات مثل الحيوان ومنه ما لا يصدق فيها كما ان يصدق ان يقال ان النعام موجود في
 التوهم ولا يصدق ان موجود وكذا يصدق او من موجود شاعر وهو شاعر ولا يصدق موجود ولا هو هذا
 ما قالوه ونحن نقول ان الحيوان في محل توسع كما هو المعاد فلا بد من ان لا يتقبل ما ذكره من التفصيل فان
 الناس قد اعتادوا يقولون النافق وهو مجازات قولنا بالحق فان اوجب ان كل ما يحل عاده فزوي يحل جملة
 وكذا كل ما يحل جملة يحل عاده فزوي عرض غلط شديد ولذلك متى العلم الا ان في معنى التعليم هذا
 الخصى واما ان لم يستعمل بالعادة ولم يلاحظ الا الانراض والمجوسات الخفية لا اننا نلاحظ ما ذكره الاما
 قالوه في التكرير في المذهب واما ما قالوه في الطبيب والشارع فنقول ان كل ما يحل عاده فزوي ويراد
 بالشارع العادة كالمناطة او الفارة لا يشترط بل في معنى في الجملة كذلك يصح جعلها مجتمعة اذا اريدت ذلك
 المعنى الذي يذهب به حين الايراد بل لا فرق بين المعنيين نعم انما يقع الايراد بالشارع حين اجتماع صرع الطبيب
 ما يراه في العادة من الشارة في الطب وكذا لا يكون هذا المحول عين المحول حتى الايراد وبالجملة فلا بد في
 المحولات من اعتبارها وانما العلمها كلها كما يتغيره الشاخص جوارح بها في اللفظ وفي الضمير لا يمتنع الا بها

منه والاعتادات العاديه في حقيقته ولا بد الا لفظا واصح من هذا اعتبارهم بالصيد فان الصيد لما يطلق على
 الصيد العين والصيد في الطيب ونحوه بالاشتراك الاسم وانما من الزم الكذب على المادى فلا وجه لكلامه فانه
 الزم عليه كذب مالم يتركه لفظا ولا معنى فلا يلزم من كذا فانه اذا قال الفاعل مثلا ان الانسان حيوان
 البشري لم يدل بذلك لا حقيقة ولا زوما على ان الصفات يثبت فيهم بادي البصر وغيره بل انما يدل على ان له
 هذا الوصف مقرونا بذلك الوصف فان كان الوصف بحيث يكون لبعض ما اثبت لدون بعض كائنا
 بعض الناس كائنا فيهم هذا التفصيل من اللفظ بل انما هو امر خارج نعم قد يكون امثال هذه العبارة مؤثرة
 ما قالوه ايها ما على حساب العادة حتى اذا قيل مثلا بعض الانسان حيوان او هو ان بعض ليس بحيوان فالكذب
 الذي ازموه انما يلزم الا بهام العادى واما على حقيقته مدلول اللفظ فكلا وانما ما قالوه في وضع الفاعل من
 ان معنى الطبيب معارض لغيره الا يصدق فقلت مسلم ولا يصح ما قالوه فان المعنى والناطق يقسمان شيئا
 مع انه يجتمع منها محمول واحد وان الادوات والاشياء التي لا يكون احدهما مقوما للآخر في ان نظمهم لا يدل
 على ذلك لا يصدق انهم فان كثيرا من المعاني بهذا الوصف يحصل من جعلها محمول واحد كالابقى والاشياء
 والاشياء وما الدليل على انه لا بد من ان يكون المعاني تفردا وطبيعا حتى يصح جعلها جملة واما ما قالوه من
 ان الخصى رجل لا رجل فلا يشبه في انه لا يجوز ان يراد بالرجل هنا عن الذي يراد في الرجل والا كان حمل المتأخرين
 على شيء واحد وهو محتمل بل لا بد من ان يكون المراد بالرجل في الانثى من يشبه الرجل في بعض الاعمال والاشياء
 الرجل حقيقة والمراد بالرجل الذي فيه بعض معاني الرجلية وبما لا رجل انه ليس فيه كمال معانيها ويراد بالرجل
 من لهما الا بالادب والطبع وبما لا رجل انه ليس له ان يستعمل تلك الاله ولا تلك انما اذا اعتبر المعنى هكذا لم يكن بين
 الاجتماع ولا تفرق في جهة العمل وكذا الحال في اساطين الاساطين وطاير وكذا لا يقال سفينة تجر
 الا بزيادة بالسفينة ما يشبه صورة صورتها لا ما لحدوها وهذا المعنى يحل بانزاده ابيض واما الانسان فلا يحل
 حقيقة على الميت لا منفردا ولا مجتمعا وكيف يمكن ان يقال ان انسان ميت ويراد بالانسان الحي الناطق انما جيل
 ذلك المعنى لا يمكن ان يعنون من الانسان الا ما يكون مقوما بصوره ويكون له مادة محسوسة كما ذكره في الحسن
 وان ارادوا ان كان انسانا وهو الآن ميت كذا المعنى فان الذي هو الان ليس الاجز الذي كان انسانا بل ان قال
 ان الذي كان موضوع الانثى هو الان موضوع الموت كذا المعنى فان مقادير المعاصير والمخرج لم يبق حل حالها
 وان صدقوا صدقوا فزوي ايهم كما يصدقون جملة واما ما قالوه في قولنا موجود شاعر لا شاعر فزوي

بالضرورة ليس كل جرم مثلاً فان اخذت نفسها ليس بالضرورة ان ليس كل جرم لم يصلح لان يكون من مقدمات التناهي
 اخذ لانها وهي يمكن ان يكون كل جرم في وقتها ليس به على معرفة الاختلاف من الامكان ان تمام مع الضرورة في
 من بعد **قال الله** **الذي** يستعمل على خمسة فصول **فصل الاول** في جميع ضروب الاشكال الاولى واربعة ضروب من الثاني
 من الثاني كانت المختلطة من الاطلاق والضرورة وثالثها **الشكل الاول** الضرب الاول كل جرم ايدى بالاطلاق وكل جرم
 بالضرورة فكل جرم بالضرورة واستند فيه وان جمع الاختلاف من الاطلاق والضرورة ضروباً لما اهم لم يتقوا بين معاً
 الضرورة فكل ما يمكن ان يقال فيها بيبض وكل بيبض فهو بالضرورة فيكون مفرق البصر مع كذب زيد وويلون
 مفرق البصر بالضرورة والامكان ايضاً بالضرورة ولم يعلموا ناداً قيل كالبياض فهو بالضرورة فيكون مفرق البصر فيكون
 بران كل ما يوصف بالضرورة كيف يوصف به بالضرورة اولاً فهو ما دامت فانه موجوده وويلون مفرق البصر قد
 يعني به ان كل ما يوصف بالايض فهو ما دام ايض فهو بالضرورة فيكون مفرق البصر فيكون مفرق البصر فيكون مفرق البصر
 كيف والاول منها كاذب بخلاف الاخرين فان اعتبار المسمى الاول في الكبري كانت كاذباً وان اعتبر المسمى الثاني لم يكن
 الا وسطه كذا اذا اعتبر هذا الضرب في الضرب فيكون كذا فيكون اعتبار المسمى الثاني في العلم غير الا ان زيدا بالضرورة فيكون
 مفرق البصر ما دام ايض ولا امتناع فيه وما قلنا فانه جمع الضرورة انما كان اذا كان الكبري المسمى الاول فانه اذا كان
 كل ما يوصف بالضرورة كيف يوصف به فهو بالضرورة ان كان حقيقه كذلك فانه يترك بالضرورة من جملة ما يوصف به بالضرورة
 الثاني كل جرم بالضرورة وكل جرم بالايض فكل جرم بالاطلاق فانه يحكم على كل ما يوصف بالضرورة ان كان انشأه
 به ضرورياً ولا اثر اوجز من جملة ذلك ولا بد ان يكون المراد بالاطلاق في هذه الكبري الاطلاق الذي اتم الضرورة لاداء
 موصوفاً بالضرورة فان من الموصوفات جيب ما يوصف به بالضرورة وهو لا يمكن ان يقال فيه ذلك فانه يثبت
 وجره ما دام انه موجوده ب فهو ما دام انه موجوده ب فان كذب فهو ما دام ب فالبطلان يعني هذا الضرب في
 الضرورة وغيره والنتيجة يكون مع انما مطلق ضروريه الضرب الثالث كل جرم بالاطلاق ولا شيء من سبب الضرورة فلا
 شيء من جرم بالضرورة الضرب الرابع كل جرم بالضرورة ولا شيء من سبب الاطلاق فلا شيء من جرم بالاطلاق ولا
 جرم بالاطلاق وكل جرم بالضرورة الساب من جرم بالضرورة وكل جرم بالاطلاق الساب من جرم بالاطلاق ولا
 شيء من سبب بالضرورة الثاني من جرم بالضرورة ولا شيء من سبب الاطلاق ولا شيء من سبب الاطلاق ولا شيء من سبب الاطلاق
الشكل الثاني في ان الضربين المتقين في الاجاب والسبب المختلطين في الضرورة والاطلاق الغير المتقنين اذا
 التنا على هيئة الشكل الثاني في حصول الامتناع فانه اذا حكم بشي ان ثابت لكلاً ضرورة ولذلك لا بالضرورة لزوم ان يكون الامر

في سبب الضرورة لا يكون بالضرورة
 في سبب الاطلاق لا يكون بالضرورة
 في سبب الاطلاق لا يكون بالضرورة

ثانيه سواء كانتا كائين او كانتا الضربين جزميه وكذلك اذا سلب شيء عن شيء سلباً ضرورياً وعن غير سلباً ضرورياً
 وكذلك اذا جعلت الضرورة والضرورة جزءاً في المحول سواء انتت بعد ذلك بجهة ام لا طاماً اذا اخذ الاطلاق عاملاً مع
 الضرورة وغيره فلا بد في الامتناع من اختلافه لثبوتين ايادياً وسلباً ولطفاً الى انضام الشهادة في الضرب الاول كل جرم
 بالاطلاق وبالضرورة لاني من سبب يتكسر لاولاً فيخرج بالضرورة لاني من جرم والاشكال بالضرورة لاني من جرم وكل جرم بالاطلاق
 والنتيجة مثلاً ذلك الثالث والثالث كل جرم بالضرورة ولا شيء من سبب الاطلاق ولا بد من ان يكون هذا الاطلاق النوع الذي
 يتكسر على وجه الاستنتاج فان كان الاطلاق بالحق للشهوى كان مكسلاً لا شيء من سبباً ما دام موصوفاً بالضرورة فيخرج لاني من جرم
 بالضرورة وان كان يعتبر بوجوده لوضوح على ما قيل فيكون الكبري يعني لاني من الموجودين انما في زمان ما يوجد له سبب في الخارج
 انظر ان كانت الكبري محتملة موجودة فانه الضرب يعني ان كل جرم في كل وقت وزمان فانه موصوف سبباً واما ما دام بالضرورة
 ولا يمكن ان يكون الشيء الذي هو في كل وقت من الشيء الذي يسلب عنه سبب في بعض الاوقات ولا بعد الاستنتاج الا
 هنا يمكن الكبري فانه يكون معنى القياس كل جرم كان فانه موصوف بالايض والايض موصوف في هذا الوقت موصوف
 عنه اوجزاً لا يمكن جرم موصوفاً بالضرورة في هذا الوقت لكونه موصوفاً فلا يدخل في الحكم الذي في الكبري مثلاً في ان
 كل لون كسوف فانه بالضرورة سواء تم بها الحقيقة في وقت ان لا يكون شيء من الوان الاجرام السابيه سواء اذ فصح ان يكون
 لاني من الوان الاجرام السابيه سواء اذ فصح ان يكون لاني من لون الكسوف سواء بالاطلاق اهدم وجوه
 الكسوف ولا يلزم عليك ايضاً لاني من السواء بلون الاجرام السابيه لاجل ان لا يكون في الوجود سواء وهو قد جزم في
 صفة قولنا لاني من الوان السابيه في وقت ما لا ان لم ان يقول ان يوجد الموصوف انما يثبت في الاجرام في
 السبب موصوف لاني من سبب في هذا الوقت سواء كان سبب موجوده او لا وان يقول ان الاطلاق والوجود يعتبر
 للمساواة لكل واحد واحد من الالوان حتى اذا انضام ان لا يوجد شيء من الوان الا السواء فانه يمكن ان لا يقول كل لونه
 فهو سواء بالاطلاق من غير ضرورة ولا بد من ان يكون هذا الاطلاق راجعاً الى الحصة التي لا يمكن ان يكون ان هذه الالوان
 الموجوده كل منها بحيث يوجد لها السواء بالضرورة حتى يمكن لكل منها ان يكون سواءاً في وقت دون وقت وكذلك
 في هذا الضرب مصادق قولنا لاني من الوان السابيه بالاطلاق من غير انضام الى الوان الموجوده ويلزم على هذا
 مع ذلك انضاماً على انفسهم وحدهم عن الطريقة المثلى ان يقول كل كسوف قري سواء ولا شيء من كسوف
 القري سواء على الامتناع في مادة عدم الموصوف فيخرج لاني من كسوفات القمر ككسوف بالاطلاق العام
 الا ان يقول ان كان له بغير الوجود في موضوع السابيه المطلقة الا انما يعتبره مجموعاً في هذا الكلام لاني من

كسفات القمر يكون موجود وهو حي وبلزيم على ذلك ان يكون قولنا كل انسان حيوان بالضرورة غير ضروري
فاننا نعلم ان قولنا لا شيء من الانسان حيوان موجود اذا فرضنا ان الانسان في الخارج وهذه هي الحقيقة
ستدعي ان لا شيء من ذلك الا بالاطلاق والامكان دون الضرورة مع انهم يفترون بضرورة الا ان يقولوا اننا نعتبره الاطلاق
الوقت الذي نذكر فيه لا يتغير على تنويعه وايضا اذا عتبرنا الاطلاق من جهة السور لزم ان لا يكون بعض
للحيوان انسان بالضرورة وبعض اللون سواد بالضرورة ضروريا بالاطلاق وكذلك ليس كل حيوان انسان بالضرورة
لان هذه الاسماء ليست ضرورية لانهم يجوزون ان يصدق كل حيوان انسان وقتا ما وكلنا لا شيء من الحيوان
بانسان مع انهم يفترون بان هذه كلها ضرورية وايضا يلزم ان يكون كل حيوان متحرك بالضرورة بالاطلاق
وان فرض وقت لا شيء من الحيوان فيتحرك لان هذه القضية بما الحدة لم تكن وقتا فانه يصدق في كل وقت
ان كل حيوان متحرك في وقت من الاوقات وكلنا كل حيوان متحرك بالضرورة مع انهم لا يعلمون شيئا من ذلك الا
مطلقة وكلنا كل متحرك متغير مع ان بعضهم اخذوا ايضا مطلقة فسلم ان هذا الضرب ايضا انما يصدق بالضرورة الضرب الرابع
لا شيء من حجب بالاطلاق وكلاب بالضرورة وهو ايضا بالضرورة **الفصل الثاني** في ابطال الحجج التي اتى بها على
اسماح المطلقة من هذه الالبيات التي الشكل ان في اما احتجاجهم بالعكس ضد حيلت المال فيه والحق
ايضا بالحجج فيما تالف من سالبه كغيره وموجب كغيره فتعالوا انزلوا حجج بالضرورة لا شيء من الصدق
بالضرورة لا شيء من حجب ويصحبكم الكبري بعض باسح بالضرورة ليس كل حجب ويصحبكم الصغرى لا شيء من حجب
لا بالضرورة فيكون لا شيء من حجب لا بالضرورة صح ان يكون السلب في شيء من الافراد ضروريا فيكون ليس
كل حجب بالضرورة كما ذهبوا يقولوا ولا ان ادلهم يمكن ما لم يمنع عن ان يكون الخاك ان لا شيء من حجب لا بالضرورة
كان عكسا ايضا لا بالضرورة حتى يصدق معنى نفس الامر كل حجب فليس بواجب ان لا يكون مانع من ذلك
في شيء من المواد فيجب ان يكون هذا الكافي في مادة يكون فيها من ذلك مانع على ان تقول صدق بكون
يكون كل حجب مع صدق لا شيء من حجب بالاطلاق اما ان يكون باعنا بالسود ومن لكل الاربع في ان لا يمكن
ان يصدق ذلك في الوقت الذي لا شيء من حجب فيلزم ان يكون الثاني بالضرورة من اختلاف الاطلاق بالضرورة
بالاين من مطلقتين وذلك لا بد يكون صدق لا شيء من حجب لا بدام ان يوزع كما يقال لا شيء من الحيوان بانسان
بالاطلاق اي وقتا لا انسان في الخارج ولا شك ان في وقت الوقت لا يصدق كلاب فلا يكون كلاب ضروريا بل
مطلقا واما ان لا يتغير السور بل الحمل فمطلبا او صدق لا شيء من حجب بالضرورة بعض ان كل فرد من فرد حجب

حجب

في وقت من الاوقات جاز ان يكون كل حجب بالضرورة لا بالفعل وان لا يصدق عكس اي لا شيء من حجب كما
يقول لا شيء من الناس يتحرك بالفعل وكل بالضرورة صح ان لا يصدق قولنا لا شيء من الناس يتحرك
بالضرورة كل حجب بالضرورة انسان واذا كان كل حجب بالضرورة لم يمكن صدق قولنا كلاب بالضرورة وفي
هذا المثال لما صدق كل حجب انسان بالضرورة كذب كل حجب بالضرورة لان تالف هذين القولين يحل ان
بالضرورة فيلزم ان يكون بعض الناس حجبا بالضرورة وقد قلنا لا شيء من الناس يتحرك بالفعل هـ
حجب اخر اي لم قالوا يصدق لا شيء من الابيض حيوان بالاطلاق وكل انسان حيوان بالضرورة فلا شيء من الابيض
بانسان بالاطلاق لا بالضرورة قلنا قولهم لا شيء من الابيض حيوان بالاطلاق انما يصدق على احد وجهين الاول
على فرض ان لا يوجد في الخارج حيوان ابيض وانما ان يكون المراد لا شيء من الارض من حيث هو ابيض غير
قطبي الوجه الاول علمنا ان لا يكون الثاني الا من مطلقتين كما علمنا من اطلاق ضرورة والوجه الثاني علمنا
سابقا ان لا يكون لا ابيض من حيث هو ابيض ليس بحيث قد يكون حيوانا وقد لا يكون بل كل ابيض اما حيوان داما
اولى حيوان داما فان قيل ان هذا لا يثبت الموصوف بانما بعض ذاتا وبسبب من الحوادث ما دام ابيض فيكون مثلا ان
يقول كذا ليس بابيض ما دام اسود فكما ان هذا السلب ليس ضروريا فكما قلنا ان قيد من حيث هو ابيض
لا يفي اما ان يكون قيدا للحمل او قيدا للوضع فان كان قيدا للحمل تعرض ما ذكرناه وما سلف وان كان قيدا للوضع
حتى يكون المراد لا ابيض الماخوذ من حيث هو ابيض فاما ان يعبر به هذا الحجب بدعي على معنى حجب ابيض لا بشرط
التحديد بل بالحادثه لانه متعده بذلك لا انسان ونحوه فان كان الاول اشم ان ثبت له شيء او ثبت له شيء
يكون لذات معابر لهذا المعنى بل هذا يكون هو ذاته فلو لم السلب مع هذا الوصف هنا هو لم يعلم الذات
بغيره كما قال الانسان حيوان ما دام انسانا فكل سلب عنه هو سلب دائم ضرورة ان كان الثاني كذا السلب
فان الانسان من حيث هو سلب سلبا للحمل وانما لا يمنع انما قدما لياضنا فثبت ان الحرف لان يرد من حيث
انما يصدق قطعا في موضوعا عندما سواه لا بشرط الحجب بل باعتبار المعنى انما هو المحور قيد ان يكون شيئا لا يمكن ان
يقال ان ابيض حيوان فانه هم من ان يكون حيوانا وان لا يكون الا اذا اردنا ان من هذا الوجه ليس حيوانا فيه بل قيد
الحجب في الحمل والحق في هذا الامر فلا اعتبار في ثانيا تانيا بقيد الحجب في لا في الموضوع ولا في المحمول فالا
قول لا ابيض فثلاثه لا اما نصف بالايضا من غير نظر الى من حيث ان ابيض ولا من حيث ان ابيض فان قيل
الموضوع او المحمول هذا التيه لم يكن ثلاث القضية التي القها على بل قضية اخرى يجب ان يتألف لها مرة اخرى حال

الصدق والكذب والضرورة والاختيارية فمنها العباد من اعترف قبل الحيلة اعترف بان الكبري الضرورة تقع الضرورة
 الغير الضرورية في الشكل الاول مع ضرورة قال فاذا قبل كل ما عند تحريك وكل تحريك جسم بالضرورة ايجب كل ما عند
 جسم بالضرورة ولم يعلم ان يكون عليا ان كل ما عند جسم بالضرورة كذب لان الضمان من حيث هو صا عد
 ليس بجسم بالضرورة وكذا الكبري يكون ضرورة لان المتحرك من حيث هو متحرك ليس جبا فان قال فرق بين
 الابيض والمتحرك والضا عد فان الابيض والمتحرك والضا عد فان الابيض من حيث هو ابيض يجوز ان لا يكون
 حيوانا واما المتحرك والضا عد فلا يقتضيان الا في الجسم قلنا قد علمت عن المعنى فانه كما ان الابيض ليس حيوانا
 من جهة ابيض كذلك المتحرك ليس من جهة انه متحرك جبا وكذا الضمان عد وهو **الشكل الثاني** في باب ضرورة
 الشكل الثاني في ضرورة الشكل الثالث من هذا الاختلاف الضرب الخامس بعض جرب بالاطلاق ولا شيء من ان
 بالضرورة فليس كل جرب بالضرورة السادس بعض جرب بالضرورة ولا شيء من ان بالضرورة وحكمكم ما سلفتم
 ان المشهور نتاج المطلق في الحق انتاج الضرورية السابع ليس كل جرب بالاطلاق وكل بالضرورة وحكمكم ما سلفتم
 ان من ليس كل جرب بالضرورة وكل بالاطلاق والحدود ليس كل جرب حيوانا بالضرورة وكل انسان حيوانا بالاطلاق
 قيل ليست النتيجة ضرورة قلنا لايج اما ان يثبت لها اعتبارا بالسور او باعتبارها بالحيل وعلى كل تقدير لا يمكن صدق
 كل ابيض في الذي يمنع من صدق الضرورة في النتيجة الا ان يقولوا بل يعتبر للضرورة التي هي الضرورية من جهة الحيل
 والاطلاق الذي في الكبري من جهة السور فيجب ليس كل ابيض انسانا بالاطلاق بل بالضرورة باعتبار السور وان كان ضرورة
 باعتبار الحيل ولذا قلنا ان يلحق بالكبري في الضرورة فيكون هذا ضرورة باعتبارها وقد يقال في معنى كلام صاحب
 التعليم حيث قال ان النتيجة ليست ضرورة لاما فهم القوم بل ملوذه ان الضرورية والاطلاق قد يصدقان معا في بعض
 من غير تمام كما انه يصدق بعض الابيض ولون مرقق البهر بالضرورة وهو الذي يباشر ضرورة لم وبعضه هو
 لون كذلك بالضرورة وهو الذي لا يكون البياض ضرورة بياض ولو كان مراده كما فهموه من اعتبار السور لم يكن
 لذلك خصوصية بالجزئيات لما عرفت حرامه في الكليات ولما كان عليا جعله تعليل كليا ان كل جزئية ضرورة
 فانها يجب ان يكون مطلقة باعتبارها ولا يخص هذا التعليم بالذات ولا يميزه من حيث كونه نتيجة لم اصلاحه ما
 الضرورة للاطلاق كليه مما يمكن ان يكون نقي لاصح بطلان حتى يكون القضية باعتبارها تلك مطلقة ولما لم بعض
 المصلين لما قلناه قالوا ان هذا غلط واقع من السامع وجرهنا على كون النتيجة ضرورة بالاطلاق وليس تبعا مقيما
القول الثاني في النتيجة مع الكبري الضرب الاول كل جرب بالاطلاق وكل بالضرورة بعض جرب بالضرورة

بعض

بمعك الضرب الثاني عكس في الجهة والنتيجة كذلك عندكم ويبدو بعكس الكبري ثم الترتيب ينتج بعض جرب بالضرورة
 فيعكس الى بعض جرب بالضرورة وقد عرفت ان عكس الموجبة الضرورية لا يلزم ان يكون ضرورة في الثالث كل جرب بالاطلاق
 وبالضرورة لا شيء من جبا ضرورة ليس كل جرب بعكس الضرب الرابع عكس في الجهة قالوا مع المطلقة والحدود وكل
 ليس جرب بالضرورة ولا شيء من القوس جبا فان لم بالاطلاق قالوا ان المتدخين اذا كانت كاتين موجبتين فان
 منها كانت ضرورة فالنتيجة ضرورة وان كانت صا بها سالبه فالضرورة بالضرورة فان كانت ضرورة فالنتيجة
 ضرورة كالضرب الثالث وان كانت مطلقة فطلعت الرابع الخامس بعض جرب بالاطلاق ولا شيء من جرب بالضرورة
 فبعض ليس بالضرورة السادس بعض جرب بالضرورة ولا شيء من ان بالضرورة وحكمكم ما سلفتم
 مع مطلقة بالانفراض بان نفرض بعض جرب فكل جرب بالضرورة لا شيء من جبا فلا شيء من جبا بالضرورة السابع بعض
 جرب بالضرورة وكل بالاطلاق فبعض جرب بالاطلاق بعكس الضرب الثامن كل جرب بالاطلاق وبعض جرب
 بالضرورة فبعض جرب بالضرورة بالانفراض وعندكم مع مطلقة فقط ويؤيد الاناج بالعكس واستدعا في نقي النتيجة
 بجهة قولنا كل جرب متيقظ بالاطلاق وبعض جرب بالضرورة قلنا بل هذا صادق فان بعض المتيقظين
 بالضرورة متيقظ سواء قيل له متيقظ لم يقلوا جبا بالضرورة واساسا قيل انه يصدق بعض المتيقظين
 بالضرورة لكن لا من جهة ما هو متيقظ بل من جهة ما هو متيقظ ما فيه نعم لا يمنع من ان يكون مع كون ضرورة
 من حيث الحيل مطلقة من حيث السور التاسع بعض جرب بالاطلاق وبالضرورة لا شيء من جبا ضرورة ليس
 كل جرب بعكس الضرب العاشر بالضرورة كل جرب لا شيء من جبا بالاطلاق والنتيجة مطلقة بعكس الضرب
 والانه ان نراض والحدود كقولنا كل انسان جرب بالضرورة ولا شيء من الانسان عيشة بالاطلاق الحادي عشر بعض
 جرب بالضرورة ولا شيء من جبا بالاطلاق والنتيجة كذلك الثاني عشر كل جرب بالاطلاق وبالضرورة بعض جرب
 بليس قالوا انما مع المطلقة بجهة قولنا كل جرب جبا بالاطلاق وبالضرورة بعض جرب جبا ليس
 انسانا مع كذب بالضرورة بعض المتحرك ليس انسانا لا مكان ان نجعل المتحرك في الانسان وان جبا بالاطلاق
 السور لاما مع الضرورة الحيلة وهذا كذلك فان بعض جرب بالضرورة ليس انسانا
 في بيان معنى الممكن وحدوده التي حلت وبيان الصحيح من الحدود والذهب عندنا كليا في القياسات المألوفة
 من الضرورية والوجوديات المحصورة والمختلفة تجري بيان نظر الآن في المؤلف من المكاتب والادب من ان يتقدم
 الكلام في ترميز الممكن على التعميل وما قيل من ان الكلام في المكاتب هذه قوم لان المطالب الحكيم كره ان يعلم

تذكر معنى النتيجة ووجه ضرورة

الاسم القدرات المكنة وما يقال ان الفلسوفات ما يجب من الامور لانه لا اكثر من بعض ان ينفرد على ان لا يحدث
 عن الاشياء من حيث وجودها فانما يجب من ذلك ولما لا يجب من الاشياء من حيث مكانها فلا بد من ان يجب
 عن المكنات فتقول ان المكن على ما عرفت له عند العادة معنى خارجا عن الوجود فاما الاول فتأمل المسألة وان
 يقال ان الضمير في الاشارة الى المكن على ما عرفت له عند العادة معنى خارجا عن الوجود فاما الاول فتأمل المسألة وان
 فانه سواء كان في طبيعة ما يتصور وجوده او في طبيعة غيره وقت معين او غير معين الاول اما في غير ذلك من حيث
 خارج وجودها ما لا يكون دأبا للوجود ولا العدم بل انظر الى انما هو الموضوع ولا يكون في ذاته ما يقتضيه وجوده
 في وقت معين او غير معين الا ان يضاف اليه شرط خارج غير معين فتشاهد في ذلك ان كانا في ظرف غير مذكور
 ولكن اذا اعتبرنا ان كانا طرفا للوجود ضروريا وكذا اذا اعتدنا هذه الوقت كانا طرفين اثنين متساويين
 الاخر متعين الفقدان بخلاف ما اذا اعتبرنا المستقبل في ذاته فليس فيها الا انما هو المستقبل حال لا في المستقبل
 والمضي في الثالث ما لا ضرورة فيه بوجه من الوجود فخص بالمشتمل على غير الكسوف والشمس ويدخل في غير
 الكثرة ثارة في الاطلاق اخرى فانها اذا وضعت مع الشطرا الذي به ضروري يتدخل في الاطلاق دون هذا
 المعنى من الامكان واذا وضعت لاسم ذلك ان شرطه في المعنى الذي يشارك في المطلق في الموضوع
 في الاعتبار ومن جهة العمل فلا بد من ان لا يدخل في المطلق واما احد المكن فتدبر هذه بوجه منها الذي
 ليس بضروري وشي فرض موجودا لم يرض منه محال ومنها ما ليس بوجوده وشي فرض موجودا لم يرض منه محال
 منها ما ليس بوجوده وشي فرض موجودا لم يرض منه محال ومنها ما ليس بضروري ومنها ما ليس بضروري ولا موجود
 ومنها ما يتبين ان يبعد فان لا يوجد والصحيح هو الاول فان الثاني ان اردت به جعل المعنى الاول كان خطأ فادع من
 ان يكون موجودا او معدوما وكذلك ان اردت به جعل المعنى الثاني فان عدم الوجود غير المخلوق في غير الوجود الغير
 الضميري الوجود والعدم هو الوجود المطلق كما ان الموجود الغير الضميري الوجود والعدم هو الموجب المطلق وهذا
 داخلان في هذا المعنى من الامكان ودخول الخصم في الاعم وكذا ان اردت به جعل المعنى الثالث فانه فيكون للاطلاق في
 هذا قد جعل مطلقا من جهة السلب وان جعل المطلق وجوده فخلط اما ان يكون هو في المكن الاخص
 ولا يشتمل الحد ولا يكون فخلط في فرق بين التسمين حيث جعل الماهية من الامكان دون الآخر وان جعل الوجود
 جسا او شطرا للامكان بل المكن الذي لا ضرورة فيه بالحد والديم وان زعموا ان قيد الوجود يجعل ضروريا ياربط
 الوجود بحد لا يخلو عن ان قيد الوجود يجعل ضروريا لا وجود بحد وان قالوا ان المراد

من جهة السلب المكن

بشر الوجود الذي لا يجب ان يوضع حكمه موجودا او غيرا لم الوجود قلنا لانهم فذلك من لفظ غير الموجود فان لا ينفرد
 بشرا لاجل ان يكون عليه راءا فيكون له حال او ما لا يكون عديمه فانما فيكون المطلق وايضا الوجه ان كان
 داخلان في تخليق ليس بضروري فاما الجاهل الى تكريم فاما الجاهل الى التكاليف فانما فيكون ما ليس بضروري الوجود ولا العدم
 طابق الاسكان الاخص ان حتى سلب الضرورية من كل وجه والخاص ان اردت سلب الضرورية بلا شرط وان اردت ما ليس
 الحكم الذي يقال له ان المكن الجاهل با كان او سلبا ضروريا لم يتم حتى يضم اليه اذا فرض موجودا لم يرض منه محال فهو
 حد محتمل ومن يوهن ان الربا بالضروري الواجب الوجود فهو في مشكلة عن استعمال الضمير في هذا الفن فانه لو كان
 بهذا المعنى كانت الجهات اربعة زيادة الالتصاق وقس على هذين المدين للدرج الرابع واما الخامس فانه لا يجوز ان يكون
 الا انه يمكن ان يقال ان المحدود هو الامكان الخاص والمحدود بالقياس الى الامكان العام الذي هو كالجنس فلما يكون
 ضادا لانه يوهن احد الشئ في نفسه فان لم يسطر التميز لاسم في الاستعمال بالامكان العام فاصح التمييز
 هو الاول ثم ان قيل ان رسم المكن من حيث انه يمكن وفيه من المكن ما ليس بضروري الوجود ولا العدم كان
 قبل بعد ان فرض موجودا لم يرض منه محال غير داخل في الرسم وانما هو ذكرنا صرح من خواصه يمكن التمييز فخلط
 ذلك وان الرسم انما هو الحكم الذي هو الموجود بجهة الامكان لان الكلام هنا في الجهات فانما قيل ان الذي ليس بضروري
 فانما يدل على ان الحكم الذي في القضية الجاهل با كان او سلبا ضروريا وهذا اطلنا في التمسك فلا بد في آخر
 من فذلك القيد ثم ان اردت ان يرضي الضرورية في كل ضرورة كانت كان الرسم للمكن الاخص وان اردت به يرضي الضرورية
 فانما يرضي خاصا كان الرسم للمكن الخاص وما قيل ان معنى ليس بضروري بواجب فتدبر هذه
 واعلم ان الامكان معرض لمقتضى شئ على مراتب متناهية وفي القدم وان اخر فهو من المعاني المتشككة كالوجود
 الواحد فلا يمكن ان يكون له جنس حقيقي فلا يكون هذه الرسوم بقا رتب حقيقته هذا واما ما يقال من ان رسم
 المكن رسم لراعي شئ وما يدور عليه في الجمال والضروري ولا معنى له الا الذي لا يكون ولا
 الضروري الا الذي لا يكون فيقول ليس الامر كذلك فان الامكان ليس امرا صحيح الوجود مستورا الذات بل اما عدم
 او متعلق بالعدم ومن المعلوم ان عدم انما يعرف بعد الاشارة الى الوجود والوجود مستند عليه في القصور والقدرة
 اسبق الى اللغز من الامكان لا موقفا الوجود واستحقاق عدم الوجود اما مطلقا او شطرا والاختلاف في نوع
 من الضرورية فانه ضرورة بالعدم فانه ايضا قد من الامكان معرفة وايضا الامكان للمخلوق في معنى الجمال
 ليس هو الذي اخذ في الجمال بل جنسه وكذا ما قيل ان لا فرق بين مكن وما ليس بضروري فانما نقول ان لا فرق

بين الاموال التي بين انسان وجوان ناطق من الاجال والعمل وذلك كافي لنا **الفصل الخامس** في إعادة النظر
 في الوجود الحتمي والامكان وهل يتغير في الاستقبال وتحقيق التولية فما علم ان هذا الحد يمكن ان يطابق كل ما من معنى
 الممكن الخاص فان اردت تقي الحقيقة لطابق الخاص وعلى كل حال يجب ان لا يلتفت الى شرط وجود او عدم
 اما ان اردنا الخاص فلا ان المطلق اخص منه واذ انتقلنا الى هذا الشرح كان مطلقا واما ان اردنا الخاص فلا ان
 اعتبره واعتبره الشرح فانه باعتبار الشرط يصير شرطا واما اعتبار الاستقبال فلهي الحان فيعتبرها انما باعتبارها
 اذا كان موجودا في الحال والخاص كاستلزامه فلا بد من اعتبار الاستقبال ولكن لا بد من بينه والاستقبال
 بالانتقال الى زمان العقدة والقول فانا اذا قلنا كل انسان يمكن ان يكون كاشا وارذنا كل واحد مما هو انسان
 في مستقبل وقت فرض غير ضروري لان يكتب وان لا يكتب بل يصح له الامران كان صادقا وكان صادقا على كل
 فرد من افراد الانسان الذي كان في الزمان الماضي والآن هم كاتوب في الحال والذين يوجدون بعد وكذلك اذا
 اعتبرنا الامكان من حيث السور فانه في هذا الاستقبال ولكن بهذا الاعتبار خارج عن حيث التفتا بالامكان ويكون
 في الحقيقة بمعنى قولنا كل كذا كذا مثلا يمكن ان يكون صادقا فان قلت لا كثير من الاحوال يكون مستمرا في الحال
 والاستقبال فلهي الحان يجب اليه الامكان قلنا نعم يكون هذه الاحوال باعتبار وقت بعرض حاضر مطلقا **عبارتها**
 وباعتبار وقت بعرض مستقبلا ممكنة لوضوحها وان كان وجودها في نفسها وجودا مستمرا ولا عرض وجودها
 في نفسها ويجب ان يكون من الفا هـ ليدل ان موجب الممكن يعكس على سالبه فان كل ما يمكن ان يكون فلا
 ضرورة في شيء من طريق فهو ممكن ان لا يكون ايضا السور في ذلك ان يكون متساوي الوجود والعدم او اكثر
 الوجود او اقله فانه يتساوى طريقا من حيث الامكان وان اختلفا في الوجود والعدم في الاخرين ومثلها بالاكتر
 ما كان وجوده بالنسبة الى واحد في كماله لا في الاما يكون لاكثر الاختصاص ولو كان له في اقل الاوقات
 او انشاوى او بلا حاشية الاكثرية منها ما هي طعم تحقيقها الطبيعة لولا العوائق وعيان المادة كالحصة ومنها
 او اربعة عيان الاضافة لولا العوائق ثم ان الاكثرية سمحت عنها في العلوية من حيث الوجود والامكان واما النظر
 فلا يسمي عنها الا باعتبارها والذات يوجد للذات الاكثرية مطلقات لما اذا كانت ممكنات ممكنات لم يصل
 رجحان طرف منها فلا يحصل توقع لها في فرض ولا تؤخذ التساميات والافادات الامكانات الا في المظاهير
 والتم والمصلحة في المظاهير يوجد التساميات من حيث الوجود حيث يوجب لا كما ذكره فقط بل انما يوجد
 ان الاضاح لا يلقى فيه الامكان عمول خليب مثلا فلا بد من الحكم المسمى بالافاضة حيث البه في المقصود والفسطحة

وهو ليس هو الذي هو في نفسه

في ان كان في الوجود والعدم
 في نفسه ليس هو الذي هو في نفسه

يستعمل الاقليات بين بل المتعاضات ايضا بل في الخطا باضم يستعمل الاقليات والمتعاضات اذا كانت مطلوبة ولعلهم
 ان جميع ما قلناه في شأن الممكن فاما يريد به الممكن في الطبيعة لا الممكن بحسب نظرية بان يكون محمولا لاحتمالها
 كان حقيقة فخرها او مشعا **الفصل السادس** في سبل هل تستلزم اقلية في العيا سات الممكن من الشكل الاول
 الضرب الاول كل حرب بالامكان وكل ببالامكان فكل جرب بالامكان لان جربا دخله بالانتمى تحت ب فليت ليا ليا
 كل ما ثبت لب فهو في س كامل وقيل ليس يتيسر كامل فان معنى كل ب كل ما هو ب الفعل وجعل ب حكم القسري
 ب بالفعل فلا بد من ان يضم الى ذلك وكل ممكن للممكن لشيء ممكن لذلك الشيء ويتضمن معنى ذلك بمعنى ان لكل لا يمكن ب كل
 ما يصح ان يكون ب وفيه مع ماسا ليعص بما اذا كانت الضمى ممكنة والكرى مطلقة او ضرورة فانه يقولون ان لا يصح
 لاطلاق والضرورة مطلقا بان لا يمكن الحكم الا على ب بالفعل وقالوا ليعرف ان معنى كونه قيا سا كما لا انه كمال بالانتمى سر لما بعد
 من الضمى سبيل س من ب لا ان كمال على الاطلاق ونحن نقول ان هذا مشد في اسقاطا فاما من كان من القلان للوجود فلو
 لشيء وجوده لذلك الشيء والقسري فلهي الحان في شيء من شيء لثالث الشيء كذلك من الظان الممكن الممكن لشيء ممكن ذلك
 الشيء من غير فرق وانما لا حاجة في الانتاج من المطلقات والضروريات التي تضم تلك التتبعات كذلك لا حاجة هنا الى تضم
 المتضمن وكيف يحتاج اليه وهي لا ضم معنى فاما يلزم من القياس ان امره خلاف ذلك واللام في الممكن وبسب سرادق
 واللام في الممكن الثاني وجعل الشيء واما عدم كون القياس كما لا اذا كان من الشكل الثالث فليس كما توهوه لان الحكم قد
 بالقوة بل لا بد من خلاف الحكم الطبيعي فلا يكون دخول الاصر في الحكم الذي على الاوسطا ظاهرا لا بد من ضم مقتضى اخر
 من دخول الاصفية الاوسطا بالقوة ويرجع الى مفاد هذا الشكل يكمل القياس والتلف في الشكل الثاني في يؤدي الى حكم
 لروم ذلك فلا يصح القياس منه الضرب الثاني في كل حرب بالامكان ويمكن ان لا يكون شيء من ب فيمكن ان لا يكون شيء
 من جربا الثالث حكمه وهو ان كان مغزله سالبه وكذا هو موجه لممكن فيه فصح بان جرب بالقوة بل انما الصحيح ان يؤخذ
 ان لا يكون ب فلا يكون هذا القياس كما لا بد من فهم مقتضى اخرى اليه وهو ان كل ما يمكن فيه ان لا يكون كذا فهو
 ممكن ان يكون كذا حتى يرجع الى الاصل فيجرب ما يلزم من المظاهير الرابع من سالتين كل ب من وهو يضم فكل ما من سالتين جربا باللام
 الثاني في بناء ذكر ذلك سائر الضرب وقيل ان ما صغرها بما سوابل لا يصح لانها انما تكون كثرات فيكون حكم
 اقلية والاقليات لا تستعمل وانما تفرقت من الاقلية ايضا تستعمل وانما الاستعمال اذا كان المقصود النظر من حيث
 توقع الوجود دون الامكان من حيث هو اذ يضم كتاب القياس ليس موضوعا بحسب النفع في العلوية فوشك بين الاما
 والحمل وغيرهما واما ما قيل من ان يجوز ان يكون القسري السالب اقلية فاذ اعكست ما رت اكثره فيحصل المطلوب فافهم

لأن النتيجة تكون أكثر من ثمانية وكانت أقل من ثمانية فخرج المخلص وقيل لسانه من أن يكون هذا القلب ناصبا في الإنشاء إلى في
 حج الأكرى ولا يحتاج إلى القلب وقد استعمل في التعليم الأول حجة لا بد أن الكبرى الحرة لا يخرج هاتان المقاس حرة
 الكبرى على سبب الصغرى فمن جهة كنهها قيل أنه قلنا كل إنسان يمكن أن يكون أبيض وبعض الأبيض يمكن أن يكون
 حيدا ناصدا مع كل إنسان حيوان وكذلك كانت الصغرى جزئية وسالبة وإذا قلنا بالأكبرى وبعض الأبيض يمكن
 أن يكون ثوبا كان الشافق لا يخرج من الإنسان ثوبا ويرد عليه بعد ثوبنا قلنا قلنا في الصغرى أن الكبرى هي في معنى
 لأن يولد الإنسان العام فيخرج من جنس فيولد الإنسان من جنس الأبيض وقد مضت ما فيها ويعتبر الجهة من جنس السود
 وخرج أن الكليات تامة كذلك كما هو في هذا ظاهر من غير أن نورد قول من اعتبر لهيات من حيث السويحية في
 على قوله الثاني في الحسابات **فصل الثالث** في الاختلاف بين الإسكان والاطلاق في الشكل الأول الضرب الأول كل
 حجب ويمكن أن يكون كل ب ا فظا أن كل ج ا بالامكان الثاني كل ج ب ويمكن أن لا يكون شيء من ب ا فظا أنه يمكن أن لا يكون
 شيء من ج ا فظا الثالث كل ج ب بالامكان وكل ب ا بالوجود والحال غير ممكن وإن كان القول تحت الحكم بالقوة معلوما
 لكن هذا القول هنا لا ينفع لأن الاختلاف بينه وبين وجوده بين أن يكون النتيجة مطلقة أو ممكنة فلا بد من سبق
 فانه يجرى ذهن إلى النتيجة علميا فاذن هذا القياس غير كما على أنه لا يصح لا ينظر في عدم كمال هذا القياس بل
 انه على بطلان اعتبار الإسكان في الموضوع إذ لو كان معنى كل ب ا بالاطلاق كل ما صحيح أن يكون ب ا فظا في الحكم
 لا توقف وكان قياسا بينا بنفسه بأن هذا النظر لا يمكن أن يكون بالعكس لأنه في الشكل الأول ولا بالافتراس لأن المطلوب
 كل في الخلف فهو معنى على أن الممكن لا يلزم من صحة محال بمعنى ذلك أن الممكن العملي الشامل للحال هو قيد والوجود
 والضرورة لا يلزم من وضعه من شيء بل لا بد من أن يكون لا زما فيمكننا بالحق العام لأنه لا يلزم من وضع الحكم الحقيقي
 إلا ممكن حقيق وكذلك الكذب الغير المحال لا يلزم من وضعه كذب محال فاصرفنا هذا فقلنا قلنا كل ج ب بالامكان
 وكل ب ا بالوجود لئلا يكون كل ج ا بالامكان والشهود لا بد أن الإسكان العام وذلك لأن لم يكن ممكنا كان غير ممكن
 أي ضرورة عدم تصديق بالضرورة ليس كل ج ا بالضرورة أن كل ج ب موجود ولا يمكن ولا يلزم من وضع محال شيء من
 الشكل الثالث بالضرورة ليس كل ب ا وكان كل ب ا بالوجود ههنا هكذا أورد في التعليم الأول وهكذا ينبغي أن يورد في النتيجة
 ما لا يمكن حرة ب ا فظا بالوجود ب فظا من الحق ما قلناه من أن هذا الاختلاف في الشكل الثالث صحيح بالضرورة وأنما
 يوردها العلم الأول في تعليم الإسكان ضرورة على سبيل الاختصاص والارتياض ويمكن أن يكون الخلف بأن كان بالضرورة
 ليس كل ج ا وكان كل ب ا من الشكل الثاني بالضرورة ليس كل ج ب بالامكان وكان كل ب ا بالوجود من الشكل الثاني بالضرورة

بما يجب ههنا وهو لا يتوقف على الكذب بل على الحال كالأول وبين اثنين يوجد انحرافا بعد ذلك فينتج انحرافا
 بالضرورة ليس كل ج ا ولكن نخرج كل ج ب موجودا فيجب أن لا ينفك من مطلقين وجه لا في الكل ج ا بالوجود ههنا
 ثم لا يمكن أن يكون أن قد بين هذا البرهان أن السجدة ممكنة بالحق الخاص والاختلاف ههنا العنصر الذي الرقصة على
 فرض كذب النتيجة كما هو تفسيرا للإسكان بالمعنى العام لكننا نحن بين أننا ج ا الإسكان الخاص بأن لو كان بعض ج ا
 بالضرورة وفرضنا كل ج ب موجودا يخرج بعض ب ا بالضرورة وكان كل ب ا بالضرورة ولما الإسكان بالمعنى الخاص فلا
 يلزم فاما فيجب أن يكون العم من ب ا فيجب أن يكون محسوسا لم يكن ب ا بالحق لا يجوز أن يثبت له في الحال بل هو غير
 اعتبارا فيقال ولكن هذا لا يمنع أن يكون في وقت آخر ممكنا للأهم لأن يكون د ا بالوجود ليرد عليه في ج ا فظا في
 حكم الكبرى فانه حكم على كل ما يتصف بأنه ب ا فظا في وقت آخر فيكون حيدا صار ب ا لا يكون أ لهما فاما ما فيها
 هل هي مطلقة لا لا يجوز أن يكون واحد من ج ا فظا في وقت من الأوقات هذا ثم العلم الثاني صحيح هنا
 بأنه محسوس لا يثبت في المقدمات المطلقة إلى سويها الآخر لا مانع أن يصدق في بعض الأوقات أن كل ج ب
 إنسان وذلك إذا لم يوجد من الممكنين في وقت قول كل ج ب يمكن أن يجرد وكل ج ب إنسان بالوجود مع أن الثاني
 بالضرورة لا شيء من الأقسام بالإنسان وأن جعلنا على الإنسان الحيوان كان الصادق بالضرورة كل ج ب حيوان فهذا
 من الشواهد على بطلان اعتبار السور وإن كان قلنا أن يقول أن هذا الثاني إنما هو ب ا لا يمكن أن يكون الأوسط ممكنا
 فاما كبر لا الأوسط إذا كان وقت حكم الصغرى حين وقت حكم الكبرى ولا بد في وقت حكم الكبرى لا فرس
 في كذب الصغرى والجواب عن هذا أن ذلك في أن الصغرى في ذلك الوقت لا يكون كذا ب ا فظا لا يكون ضروريا
 فهي تصدق بالامكان الخاص الذي يسبق المطلق الضرب الرابع كل ج ب بالامكان ولا شيء من ب ا فظا من ج ب
 أ بالامكان العلم بالخلف على قياس ما علمت والشهود بالضرورة وقد وقع ما يدل عليه في التعليم الأول لكن الأول
 أن يكون قد وقع في النسخة تقديم فانه يراى أن يكون الأصل ليس بالضرورة ولا في شيء من ج ب فكل ب ا بالضرورة لا في
 شيء من ج ب الذي بينهما من وقد أورد في التعليم الأول مثال ذلك على أن السجدة قد يكون ضروريا لانه لا يكون د ا فظا
 ضروريا فقلنا أن الثاني كل إنسان يمكن أن يتكلم في فصل ولا شيء من الممكنين في ج ا بالضرورة لا شيء من الأقسام
 مطلب وإذا جعل بدل القرب الخلق يمكن أن يتكلم ضروريا ولما علمنا أن ج ا بالضرورة لا شيء من الممكنين في ج ا فظا
 الأول لأن الكبرى في ضرورية لأن سدال الممكن بالتجمل واعتبر الإطلاق باعتبار السور فيه مع ما عرفت أن الثاني
 جعل كل ج ب ب ا بالوجود فاما الاختيار كبرى الباء الصغرى على هذا الضرب الثالث مع كذب كل إنسان يمكن أن

لا يكون الشيء بل هو امر ارادي من الله تعالى ومنها ما لا يدل على ذلك فتقول ان كانت القضية قامت فيها حسابان سر و
 من كان الانسان موجودا لانسان زوج او قلنا معدوم ويشهد ان يكون ^{الشيء} القوة في الالزام على اللزوم وتبين
 الصفات واذا استوسطت بينهما وكل اكد او لا يستعمل في الالزام وغيره واعلم ان الشيء في الشرط هو ان مقتضىه من المقدم
 التالي موجود ويحقق حتى يكون المعنى ان كذا موجود ومعدوم معا ميبس حتى يكون كل منهما قضية علمية قد قبلت معا او
 يكون المعنى ان كذا الذي يكون معدوم كذا يكون حتى يكون قضية جلية بل حرف الشرط محل كلام من الفصل الجلس
 من كنهها قضية باقية تحتها الصدق والكذب وكذلك الجس في منها مذهبها للتكليف كما ان ليس معها التصديق بل انما
 الالزامات الى الالزام التالي المقدم وبما كان الشرط في التالي عند القبول كما اذا قلنا ان كانت العشرة فليكن فليكنها
 يتساوى ثم انما لا تشك في ان القول الدال على ان كذا مع كذا قضية وليست بحلله الشرطي ان يكون شرطية وان كانت
 الشرطية حقيقة فانه في القول على لزمه التالي من المقدم لعلاقتها من محلها وانما حقيقة او غير حقيقة ومفهوم ذلك
 سواء كانت معلومة لنا او غير معلومة وبالجملة قاله على معنى التالي المقدم شرطي سواء كانت اللعبة لعلاقتها او لا
 وان كان يرجع الدال على اللعبة بوجه ما الى الدال على العلاقتان للعبة علاقتها ما هنا ثم ان هذا موضع ثلث وهو
 ان اذا كان الشرط محالا كان يقال ان لبيك الانسان حيوانا لم يكن حسابا فتبين ان الشرط في الاتصال
 اللزوم تحت القضية والافلا تشك بانها فالشرط اللزوم كان معنى الشرطية ان التالي يصدق مع صدق المقدم
 وهنا ليس كذلك اذ لا يصدق المقدم هنا وهذا اليوم فاسد لان صدق الشيء بالالزام من صدق الشيء
 مع الشيء فاذا جعلت القضية باعتبار الاول اقم صحتها باعتبار الثاني ولا يمكن ان يتحقق الا في ضمن فرد واحد من
 فوجه اعني الذي بالالزام الذي لا لزوم انما يصح في الشرط الذي يصدق واعلم ان قولنا التالي ان كان الحقة
 زوجا كان عدوا خيرا من جهة وباطل من جهة اخرى من حيث انه يلزمه التالي وباطل في نفس الامر وذلك ان الحق في
 القضية قياسا بوجه فاصل الكلام ان كان قد وقع وضع ان الحقة زوج على نطق وكان حقا في نفس الامر ان كل الزوج
 عدد فيلزم ان يكون الحقة عدوا وهذا التالي باطل بين حق وباطل فيلزم ان يكون هذه القضية حقا
 ولكن لا يلزم ان يسلم على تقدير تسليم ان الحقة زوج ان كل زوج عدو لان ليس من العادة حقة زوج ولا من يلزم من
 المحال محال وبالجملة فلهذه المتصلة في قوة هذه الكلية ما هو خيالي فيكون فهو عدو فلما كان هذا باطلا في نفس
 الامر فكذلك ما في قوة فتعرفت المتصلة التي مقتضاها حقتان والتي مقتضاها باطلتان وما يكون مقتضاها باطلا
 دون تاليها وانما التي يكون مقتضاها حقا وتاليها فلا يجوز ان الحق لا يستلزم باطلا وربما تشكك المتصلة المتكاذبة

من حتمين فهو علم كل كان الانسان متحرر كان ساكنا بل من شرطين فليس التماثل ان كان الانسان حيوانا كان
 جسا **الفصل الثاني** في تحقيق العناد واضافه وبيان ان العناد لا يكون اتفاقا كما ان الاتصال يكون اتفاقا
 وبما فاقنا با شرطية محرفة عن العبارة التي شغلها فاعلم ان كل ما دل على العناد والاتصال ان يكون قضية شرطية
 بل اذا قيل ان هذا معاند لذلك دل على العناد وليس الاقضية جلية وان كان شرطية ايضا لا يلزم ان يكون منفصلا
 فربما كان منفصلا بل الدال على الاتصال في العناد لفظه اما هو تشتمل بالاشتراك على وجوده الاول وهو المعنى الحقيقي
 فيها ان يدل مع العناد وعلى ان الامر لا يخلو منها نحو ما ان يكون هذا العدد زوجا وانما ان يكون فردا وهذا المعنى
 لا يشتمل الا في العناد التام دون الناقصة كما ان يقول لعدد اما ان يكون تاما وانما ان يكون في قولك هذا كذا
 والوجه الثاني ان لا يدل على ذلك لانها في الكلام في العناد يشتمل على ان هذا الشيء جاد وحيوان فقول
 عليه انما جاد وانما حيوان فتقول لا يدل على هذا الا على انما لا يشتمل وان كنت اظن انك قلت ان كان هذا
 الامر لا يخرج عن هذين الوصفين كما هو زعمك انما التالي فلا بد ما لا يخرج عنها مما بل هذا لا يخرج عن احداهما
 في الحقيقة منها مني على عدم ذلك التالي الذي ترد عليه هذه الوجه لا يشتمل الا على العناد انفس والوجه الثالث ان
 يعبر عن العناد في هذه المادة بالسلب كان يقال اما ان لا يكون جادا واما ان لا يكون حيوانا وهذا في الحقيقة
 للمعنى بمعنى ان لا يخلو اما ان يكون قولك انما جاد كذا ويكون قولك انما حيوان كذا فانه خبر عن الكذب فلا يكون
 وهذا القسم لافاد حقيقة الا باعتبار ذلك المعنى الذي قلنا فانه بذلك الاعتبار يرجع الى الوجه الاول فلهذا
 ان لم نقل ما ليست بحيث يدل على معنى مشترك بين هذه الوجود ولا يدل على العناد التام وان اتصل بالاشتراك
 الاسم فانها ليست تدل على العناد ويحده بل على ان الامر لا يخلو منها ايضا نعم ربما يوجد من الفاظ الاتصال في
 الجمل ما يدل على العناد ويحده ثم ان زعمنا ان العناد انما هو جاد واما عرنا مع ان العناد بين الامرين يقتضي لبيت اما انما
 وجوده واما عدم وجوده والحق غيرها ويقال ايضا العالم انما ان يعبد الله او ينجى الناس بمعنى ان لا يخلو من سكان
 الاجتماع من غيرهم فلا اجتماع ولا عدمه واما الاتصال فانه مشترك بين التام والناقص بمعنى حقيق ومع ذلك
 ان يثبت فيه الى الحقيقة التي يلتفت اليها في الاتصال لان المقدم هاتين من ان يكون مقديما والثاني لان يكون
 تاليا الا ان يعرف عن صورة التي هو عليها بخلاف جزئي الاتصال فانه لا يتعين شيء منها الشيء من التقديم والعلول
 كل منها صالح كنهها بل الحقيقة القول في انما لا اتصال الا انك فاعلم ان زعمنا في الاول شيان فنقول لا يخلو
 من ان يكون زوجا او فردا ولا يجمعان فنقول لا يخلو من ان يكون جادا او حيوانا ولا ان يقول لا يخلو من ان لا يكون

جمادى الاولى يكون حيوانا لان معنى لا يخلو اذا ما انتفى كل من الامرين لزوم وجود الآخر وليس الامر في ان كان ذلك
 لا يقال ان قلت اذا قلت ان اللغز لا يخلو ان يكون مساويا او اعظم او اصغر كان صادقا مع انه لا يلزم من
 اسما المساواة مثلا لا اعطيت ولا الاصفية لانا نقول انما الواجب ان يلزم من انتفاء كل مجموع اياها
 طويقة الانفصال فاما هو الفرق بين الاول والاخرين واما الذي بين الآخرين فهو ان الاول منهما يتم اجتماع
 لجله فانه في الاول منها مثل ان القسم الاول في العناد وفي جانب جزئية دون الثاني وهو ان كان في
 يكون دخلا لفظ لا يخلو مع اشتراط بعض احد الجزئين كان يقال ان كان جما لم يخل من ان لا يكون حيوانا
 وكذا العكس ويشتركان في انما نقضا العناد ولا بد لفظ لا يخلو به يعني لان الاقسام غير متوافقة
 فيها وليست بسيطة بل مختلفة في الحقيقة الى مقسلة ومقسلة فالاول يرجع الى ان لا يخلو اما ان يكون
 حيوانا ولا يكون والآخر يمكن صحاح ان يكون جمادا والثاني الى ان لا يخلو اما ان لا يكون حيوانا ولا يكون
 واما ان كان فلا يكون جمادا فكل منهما قضيتان ادعيت احدهما في الاخرى قبول على فم الخطاب وهذا العمل في
 كان يمكن الجزئية في القسم الاول الا ان ليس ينبغي لا يخلو ولا يخلو الا في هذين القسمين بل السام اذا جاز
 من غير الفئات الى التقليل وايضا لا يكون زوجا عين كونه فردا ونعكس عليه بخلاف لا يكون حيوانا او كونه
 حيوانا بالقسمة الى كونه جمادا او لا كونه جمادا والقسم الثاني لا يستعمل الا في الاشتبايات والاول والثاني لا يخلو
 في الاشتبايات الا في الاشتبايات وفي ان وضع بعض كل جزء من كل منهما يتلزم وضع عين الا
 ونقص الاول ان وضع عين كل من جزئية يتلزم بعض الآخر هذا مركب من الموجه والسالب يتلزم
 المركب من سالبين وربما مركب للمفصلة الحقيقة من سالبين ومن سالبين وموجبه اذا كان بينهما العناد
 وام يمكن لخلو عنها هذا وقد خرف المفصلة الحقيقة فارج قسم على المذكور من الاقسام كما يقال ما ان يكون هذا
 العدد زوجا او يكون فردا ولا يكون عددا وهذا معنى اخر لا ما ونظر الان هل كان من الاصل ما هو اللزوم
 ومنه ما ليس به بل لا يعنى يوقعه كذلك العناد وايضا من ما هو بالضرورة من الوضع ومنه ما يوجب الاتفاق في
 بعضان يقال ما ان يكون الانسان موجودا او يكون لفظا موجودا كما يقال ان الانسان موجودا كان
 للفظ معدوما فتقول لا يصح ان يكون افعال لا يخلو على هذا وليس ان يمكن الانسان موجودا الزموا واسم
 ان يكون اللفظ موجودا ولا العكس بل الانسان موجود دائما او غير دائم واللفظ معدوم دائما والانفصال
 كما عرفت لا بد فيه من النكاح في العناد بخلاف الانفصال لا يشترط فيه النكاح فاما ايضا الانفصال فربما ان يخلو

في الاتفاق من الانفصال من جهة ان الامور المتخالفه هي ان يكون شيئا علاوة ويلزم بها بعضها بعضا وان لم يكن
 لنا علم بها طلبة الامور التي بعضها يوجد وبعضها لا يوجد فربما يكون لا يتصل بالعدد في نفسه هذا ثم ان
 ههنا قضيتا شرطية هي ان يكون شيئا او لا يكون شيئا فربما لا يكون شيئا او لا يكون شيئا فربما لا يكون شيئا
 او هي يكون اولاد ان يكون ولا شك في ان شرطية شرطية تنفيها تبين حكم وحكم ويمكن ان ترجع الى المقسلة
 بان يقال ما ان يكون شيئا او لا يكون شيئا فربما لا يكون شيئا فربما لا يكون شيئا فربما لا يكون شيئا
 المقسلة غير صحيح في جهة من الجزئين كان اول من الاربع الى المقسلة وكيفية يكون اب وليس جده هو يرجع الى
 ان يقال قد يكون اذا كان اب فليس جده وكيفية ان يكون اب لا كان جده وهو ان يرجع الى المقسلة الى ان كانت من
 العبادات غير **مفسلة** في بيان انقسم الشريكات من وجوه وبيان اليجاب والسلب فيها وصدقها وكيفية ان
 من المقسلة والمقسلة اما ان تاتى من جملتين او من مقسلتين او من مقسلتين او من مقسلتين او من مقسلتين او من مقسلتين
 اما ان يكون زوجا من اعماس وسلبين او من مقسلتين واما ان يكون زوجا من اعماس وسلبين او من مقسلتين او من مقسلتين
 او غير ذلك فربما يكون العناد ما ان يكون اثنين او اثنين او اثنين او اثنين او اثنين او اثنين او اثنين او اثنين
 قد يكون قضيا كونه بالضرورة او بالضرورة او بالضرورة او بالضرورة او بالضرورة او بالضرورة او بالضرورة او بالضرورة
 فربما يكون قضيا كونه بالضرورة او بالضرورة او بالضرورة او بالضرورة او بالضرورة او بالضرورة او بالضرورة او بالضرورة
 فان الشطرنج من هذه الاجزاء يكون تاما انما لا يخلو الى ان كان قد يكون اولاد وبوب ولا فلاب شرط ولا
 الشطرنج كان من قضية واحدة لان الفرض لا يتم الا بالجميع مع ان الثاني مولى من عدة قضيا لانا نقول وان كان المجموع او
 في ما ذكره انما لا يخلو الشطرنج كل واحد من الطرفين فاما بقية فانه تامه ذلك كما اذا جعل المديح لاول المديح فانه يكون
 في الحقيقة قضيا باسما واهم ان كان من المقسلة والمقسلة ربما انزلت مقديما وتاليا في الجزئين او في احداهما
 كان كل اب فيجب ان يكون اب او لا يكون اب او لا يكون اب او لا يكون اب او لا يكون اب او لا يكون اب او لا يكون اب او لا يكون اب
 الشتركة الحرين في جزء يمكن ان مرد الى الخليات كما اذا قلت اذا وقع خط على خطين وقوها كما في الخطان بتوازيان فانه
 ويلزم ان يكون خط على خطين وقوها كما في الخطان بتوازيان فانه
 وبها في حق قريب واعلم ان كلامنا في الانفصال لا يتصل فانه يكون بعدا لموضع وقد يكون قبله فاما هذا فانه
 اربعة اشياء اولها هو النفس كذا كانت طالعه فانه موجود وهذا قريب من ما نحن في فانه في قوة ان يقال ان
 نحن من صفته انما ان لا يكون ويحتمل ان يضع لفظا سمعنا نقول انفسه فانه نقول من بين السلب بانه عليه

كاتباً فاقالت ليس ان كان الانسان ناطقاً كان ناطقاً ناطقاً وان احدث سلب الضرر صدقت وان احدث سلب الموت
 كذا في شغلنا ما حال الكل السلب بوجه فتقول افا قلت ليس البتة اذا كان اب فقه زعمنا به سلب الان في صدق
 اما لعدم صدقنا في شيء من مع عدم استفاد المقدم لصدقه كما في قولنا ليس البتة ان كان الانسان ناطقاً فناطقاً
 فناطقاً موجوداً ولا ان المقدم منع صحة وان كان في نفسه يمكن الصدق او مشروطاً كما في قولنا ليس البتة ان كان زيد
 ايضاً هو اسود وقولنا ليس البتة ان لم يكن زيد جاساً فهو جاس وان عينا سلب الضرر كان له ضم خاص بقولنا
 ليس البتة ان كان الانسان موجوداً فليس لخطا بوجوده والملك ليست رايه مساوية لما من فان التا فيهما
 صدق ولكن ليس لازماً المقدم لكن قد يشكك في انه هل صدق مثل هذه القضية كلية فانه قد قال ان الانسان بعض
 احوال ان يكون متحركاً واذا كان متحركاً لزعم الخلاء فلا يمكن ان يحكم بعد لزعمه على جميع احوال والاضاع فتقول
 لا طوطم اريد ان يكون هناك شرطاً وشروطاً بوجوب لزوم الثاني المقدم اولا فان لم يكن تحت السلب التاكيد مطلقاً
 وان كان فيكون ان تقدم تلك الشرط وان مرتباً به فاما القول في مقدم السلب سلب تلك التا في
 صدق سلب الضرر كذا وقد يشكك في سلب تلوها لا معنى لها وجوبها انه هل صدق كذا بعد سلبه
 لا يصدق كذا لموازاة زعمنا مع المقدم منع من ذلك مثلاً اذا قيل ليس البتة اذا كان هذا عدداً فهو خطا لم يكن ما
 لا تا افرضا عدداً هو جاساً به السطح لزم ان يكون خطا وكذا اذا قلنا ليس البتة اذا كان هذا انساناً فهو من كذب
 لان الا فرضا انساناً ما هذا الزمان يكون فرياً وقد عرفت الجواب في الموجبة التاكيد ولما علت السلب الكلي
 سهل عليك معرفة السلب الجزئي هذا كله كان في الاتصال واما الانفصال فلا يجاب الكلي فيه بمعنى ان العناد
 الشكا في فيه يكون داجاً عند كل وضع المقدم وكذا انما سرت في الوجوه فتقول افا قلت ليس البتة اما ان يكون كلاً
 واما ان يكون كل جزء صدق في احدى تلك احوال احدهما ان يكون القولان يجتمعان في الصدق دائماً كما في قولنا ليس
 البتة اما ان يكون كل انسان ناطقاً واما ان يكون كل جاساً ناطقاً وان كان يكونا يجتمعان دائماً فكذلك نقولنا
 ليس البتة اما ان يكون انساناً ناطقاً واما ان يكون كل جاساً ناطقاً وان كان يكونا يجتمعان دائماً فكذلك نقولنا
 محالاً ولكن غيرهما انما نقولنا ليس البتة اما ان يكون كل انسان حيواناً واما ان يكون ان لا موجوداً وقولنا ليس
 البتة اما ان يكون لا انسان زعمنا واما ان يكون كذا فهاهنا ما كان يكون الانفصال اليهم انما في كالاتصال كما في
 على هذا الاحتمال كذا ولم يكن لصدقتها الا لا وكان ولكن تخربت ان الانفصال لا يكون اتفاقاً هذا اذا كانت الاجزاء
 متوحدة واما اذا كانت سلبها كان يقول ليس البتة اما ان لا يكون شيء من اب واما ان لا يكون شيء من جود فخطا

اعتباراً باعتباراً في اجسام الصدق لحوالها مع صدق الاعجاب واذا صدق الاعجاب كذب السلب من مائة شكك
 هنا صدق قولنا اما ان يكون كل كذا او يكون كل كذا وكذا اما لا يكون شيء ولا يكون شيء فانه قد قاله
 انه لا يصح شيء من القولين الا ان المقدم اليه ثم ناك وهو اما بعض او بعض فيقولنا ما اذا كان الانفصال بعد الموضوع نحو
 كل جود اما جود او فرد فاما اشكال انما الاشكال اذا كان في خروج فاذ كان الموضوع مختلفاً لحوالها كالب وكل جود
 فالا اشكال فيمحل والمناقضة الاشكال في قولنا اما كالب او كل جود وهو اما لا شيء من اب ولا شيء من جود لان من
 الاحتمال الظاهر ان يكون بمصوب وبعضه فقولنا ولا ليس كذا هنا في صدق القضية او كذبها بل انما
 شكك في كونها قضاياً واثباتها في الصدق المشهور كذا واما ثانياً ففصل في القضية صادقة في الحقيقة
 لك ان يكون بديها وربما كان مثل هذه القضية صادقة في الحقيقة او صدقها ولكن لا يعلم ذلك الا بعد
 النظر الصحيح والتمسك بالصدق في الحقيقة كل ما يكون الحقائق فيه تنقضي طبعه الموضع كان يكون اما
 ان يتحرك كل تا في العالم او يتحرك كل تا في السفل والصدق عند قولنا اما ان يكون كل جود كذا
 فعلى شرطه او يتحرك فعل الصدق عند الذين مدعون الى ان العالم لا يكون الا واحداً انما الله تعالى والعدد
 وقد يكون صدق ذلك بعد استثناءه فيقولون انما ان الذي يقع في العالم من الجزئي فانه قد يظن ان لا يصدق
 في يكون اما كذا واما كذا الاحبة كان العناد غير تام اذ لو كان تاماً لزم ان يصدق كليا فتقول ان كل مائة
 يكون الا فضل فيها بين اكثر من خمس كالعدد الذي يتوزع بين الثمانية والزيادة والنقصان ففي اول الامر يكون
 العناد بين تلك الاجزاء ولا يكون بين كل جزء عناد تام ولكن اذا استثنى احدها فلم يبق الا ان كان ثم العناد بينهما
 فصدق ان العناد بينهما في بعض الاوقات فصدق ان الانفصال انما الصدق الا اذا كان اجزاء الانفصال اثنين
 فان ناد صدق كذا بصدق فصدق في صدق كذا اما كل ما كل معلول قد يكون الشيء في بعض الاحوال
 والاضاع اما كذا او كذا وكذا وبعضه كذا وبعضه كذا وفي بعض الاحوال تنقح الحال الثالثة كما اذا فرضنا ان
 وجد في الخارج مقدار لا اعظم منه وان سائر المتاثيرات مساوية فتقولنا اما كل المتاثيرات مساوية لذل المتاثيرات
 كلها اصغر وهذا انما يصدق على هذا الوضع وكذا اذا فرضنا صحة قول من قال ان العالم واحد صحيح ان تنقح
 فذلكم اما كل الاشياء من فعل الله واما كلها من فعل العباد على هذا الفرض واما العالمون فذلك فلا يقولون
 هذا الا كذا كما عرفت فان نوقض في هذا المثال ان الفرض محال فانا نناقضه في وقت ان يكون جميع العالم
 متحركة الى السفل واما كل ما يتحرك الى جهة متعاضدة الى السفل فبينما العلو والسفل هذا واعلم ان التاكيد انما

واما لا يكون شيء فعلى امر او لا لا يكون
 شيء فعلى العبد

ان جود واحدة في ما كان
 قولنا ان العلو واما كل ما يتحرك

حرفان قد اذ كان هـ ز فاب بالخط وعكس الصغرى الثاني من كليتين وبكبرى سالبه جزئية لثلاث
 الثالث من موجبتين الصغرى جزئية مع موجب جزئية لثلاث الرابع من موجبتين والكبرى جزئية مع موجب
 جزئية بالخط وعكس الكبرى ثم عكس النتيجة الخامس من موجب كلي وسالب جزئية بالخط ولا فراض السادس
 من موجب جزئية وسالب كلي مع عكس الصغرى والخط **الفصل الثاني في التباسات المؤلفين المتصلات** والمتصلات
 اما التي يكون صوابها متصلات **فالشكل الاول** من المتصلات الحقيقة جزئية الاول من موجبتين كليتين نحو كل اكان
 هـ فموجودا فاما ان يكون حذوا وب فكل اكان هـ فموجودا يكون اب لان المتصلة ترجع الى كل اكان حذوا فليس اب وان
 من موجبتين والصغرى جزئية وهو كذلك الثاني جزئية النتيجة ولا يصح عكس هذا لان الصافي اذا قلنا كل اكان زيد
 فاما ان يتحرك في المكان وقد يكون اما ان يكون زيد يتحرك في المكان وانما ان يكون كالمخرج السالب الكلي لثلاث
 كل اكان هذا سكا كان اسود وقد يكون اما ان يكون الشيء اسودا ويكون سلب الوجود موجب الكلي وانما الثالث
 ليس البتة اذا كان هـ فموجودا فاما ان يكون حذوا ويكون فليس لتماما ان يكون لزاما ان يكون اب وهذا
 لرجوع التباين سلك هذا كل اكان هـ فموجودا اولم يلزم ان يكون حذوا وكل امكن حذوا فاب كل اكان هـ فز فاب
 وهو يتلزم المطلوب والرابع ليس كل اكان هـ فموجودا فاما ان يكون حذوا وب فليس لتماما ان يكون
 على قياس ذلك الخامس ليس البتة اذا كان هـ ز كان حذوا ويكون حذوا وب فليس لتماما ان يكون
 هـ ز واما ان يكون اب بعكس الصغرى وبها الى كل اكان حذوا فليس يلزم من صوابها ما يتلزم الكبرى
 هو فليكون اذا كان حذوا فليس اب صح فليكون ذا المكن هـ فليس اب وهو يتلزم من صوابها ما ذكرناه واما اذا كانت
 المتصلة بوحدها سالب او في المتصلة معا ان كانا جزئيين فلا يتلزم التباين وانما التباين من صغرى متصل وكبرى
 شفعه غير محتمل فاما ان يكون الاشتراك بين المقدمتين في الجزء الموجب وفي الجزء السالب فان كان الاول
 صحيحا متراكبا من كليتين والمتصلة سالبه فليس البتة اذا كان هـ فموجودا فاما ان يكون حذوا فاما ان يكون
 اب فليس البتة اما ان يكون هـ ز فاما ان لا يكون اب لان ترجع الى هذا كل اكان هـ فليس اب ليس يلزم من صوابها
 يكن حذوا فكل اكان هـ فموجودا وبه هو يلزم المطلوب وقصر عليه ما كان الاتصال جزئيا وكذا صح اذا
 الانفصال جزئيا لما سبق في الانفصال الحقيقي وانما كانت المتصلة سالبه فلا يصح لما يري من اختلاف الحق في قولنا
 كل اكان هـ فموجودا لان له حاصل فليس البتة اما ان يكون له حاصل ولا يكون جوهره وقولنا هذا الكبرى وليس البتة اما
 ان يكون له حاصل فليس البتة يكون كانه مقداره متباين وكذلك لا يتلزم اذا كانتا موجبتين للاختلاف بين قولنا كل اكان هـ فموجودا

اما ان كان حذوا فاما ان لا يكون حذوا واما ان لا يكون حذوا وقولنا هذا فاما ان لا يكون حذوا وقولنا هذا فاما ان لا يكون حذوا
 فان كان الانفصال حذوا فليس كل اكان سالفيا كان مريدا وقد يكون اما ان يكون مريدا واما ان لا يكون مريدا
 ومرة اخرى بدل متحركا سكا اي مريدا السكون وان كان الثاني في الثاني كان الاشتراك في الجزء السالب كان اشتراكا
 في التباين الاول انه لا يصح الامتناع من متصلة سالبه ومن متصلة موجب كليتين او مختلفتين **الشكل الثاني** في هذا الباب لا يصح
 الشكل الاول في اللفظ فان لم يحدد يكون في الاول الجزء الاول من المتصلة وفي الثاني في الجزء الثاني وقد علمت
 ان جزئي المتصلة لا يتعين احدهما لان يكون مقدما والاخران يكون تاليا **الشكل الثالث** اما اذا كان الانفصال
 فالكلي من موجبتين نحو كل اكان هـ فموجودا فاما ان يكون هـ ز فاب فليس لتماما ان يكون حذوا فليس اب وكذلك
 ليس لتماما ان يكون حذوا وب لرجوع الكبرى الى كل اكان هـ فليس اب ولما اذا عكس الصغرى رجع الى الشكل الاول
 فاصح المطلوب ويمكن اسحاق الكل هنا بان بعكس الصغرى بعكس التباين هكذا ليس البتة الا ان يكون حذوا فليس اب
 لتمام الكبرى وهو كل امكن ان يحد من ليس البتة الا ان يكون حذوا فليس اب ويلزم ليس البتة اما ان يكون حذوا واما ان لا
 يكون اب وكذلك اذا كانتا احداهما المقدمتين جزئية ولكن لا يمكن اسحاق الكل هنا واما عكس المركب من متصلة
 سالبه ومن متصلة موجب فليس البتة اذا كان هـ فموجودا فاما ان يكون هـ ز فليس لتماما ان يكون حذوا فليس
 اب وليس لتماما ان يكون حذوا واما ان يكون اب بعكس الصغرى لرجوع الى الشكل الاول وكذلك اذا كانتا متصلتين
 جزئيتين من حذوا الى المتصلة الموجب وبها الى المتصلة الى المتصلة في هذا فليكون اذا كان ليس حذوا فليس
 كان هـ فليس اب فليكون اذا كان ليس حذوا فليس اب فليس كل امكن حذوا فاب وان كانتا متصلتين جزئيتين
 ردتا الى المتصلة وبها الى المتصلة السالبة الى الموجب فليس هكذا كل اكان هـ فليس حذوا فليس اب فليس
 فليكون اذا كان ليس حذوا فليس اب فليس كل امكن حذوا فاب واما التباين من متصلة موجب ومن متصلة
 سالبه فلا يصح للاختلاف بين قولنا كل اكان هـ فموجودا فاما ان يكون هـ ز فليس اب وليس البتة اما ان يكون هـ ز
 فاما ان يكون حذوا وقولنا هذا فليس يكون حذوا فليس لتماما ان يكون الانفصال جزئيا وكان التباين في الجزء
 الموجب فالكلي من موجبتين نحو كل اكان هـ فموجودا فاما ان يكون هـ ز فاب فليس لتماما ان يكون حذوا فليس اب
 كان حذوا فليس اب فليس لتماما ان يكون حذوا وب لرجوع الكبرى الى كل اكان اب فليس البتة الى الصغرى لرجوع الى
 اب فليس البتة الى التباين ويمكن اسحاق الكل على قياس ما سبق وعلى هذا التباين اذا كانتا احداهما جزئية
 والمركب من متصلة سالبه ومن متصلة موجب فليس البتة اذا كان هـ فموجودا فاما ان يكون هـ ز فليس اب فليس

البت اذا كان جرد قاب او ليس اما ان يكون جردا ولا يكون اب بعكس المتصلة ولما اذا كانت المتصلة سالبة فلا يخ
والحدود فقولنا كان زيد يفرق عن زيد في الماء وليس اما ان يكون زيد يفرق واما ان لا يفرق فقولنا بدل لا يغير
لا يكون الحد موجودا وان كان الاشتراك في الجزء السالب فالذي من موجبتين كليتين ومختلفتين نحو كل اركب
ه كان جردا وانما اما ان لا يكون ه هه اما ان يكون اب فنته يكون اذا كان جرد فليس اب وليس هه اما ان
يكون جردا ولا يكون اب بره الى قولنا كل اركب اب لركب هه وكل اركب هه فمجرد صحيح ما يتكس الى المطلوب
ويمكن استنتاج التكملة ايضا على قياس ما مر والذي من متصلة سالبة ومتصلة موجبة فليس البت الا اركب
هه فمجرد واما اما ان لا يكون هه فليس البت اركب اركب جرد كان اب وليس البت اما ان يكون جردا
او يكون اب بعكس المتصلة وقس ما كانت احدى مقدماته حريم على ما سبق ولا يخ ان كانت المتصلة سالبة
للحدود كحدود شلوه الا ان يدل بمرق لا يفرق هه كلها كانت فيها اختلاف جزئي للمتصلة في الكتب وقس ما
كان حراما سالبين على ذلك هه واما التي يكون صغرياتها منفصلات **فالحق الاول** من موجبتين دائما
اما ان يكون هه جردا وكل اركب جرد قاب فكل اركب هه كان اب وايضا اما ان يكون هه قاب بره صغري الى كل
اركب هه كان جرد والاس في المتصلة لركب كانت وان كانت المتصلة جزئية بره والمتصلة الى كل اركب جرد فليس
في صغري الشكل الثالث ومع المطلوب اركب من منفصلة موجبة ومتصلة سالبة فقولنا اما ان يكون هه جردا
وليس البت اذا كان جرد قاب فليس البت اركب هه قاب وليس اما ان يكون هه قاب بره والمتصلة الى كل
اركب هه فمجرد وان كانت المتصلة سالبة لركب وللحدود ليس البت اما ان يكون هه الشئ خلا او يكون زكا
وكل اركب زكا ان زوجا انتم يتساوون او اصل بدل الحلال زوج الزوج هذا في المنفصلات الحقيقية واما التي لم يتغير
التي يكون الاشتراك في صغريها الموجب فمن موجبتين نحو هه اما ان لا يكون هه ويكون جرد وكل اركب جرد قاب
فكل اركب هه قاب وليس البت اما هه قاب بره والمتصلة الى كل اركب فمجرد وكذلك ان كانت المتصلة
حريم وان كانت المتصلة حريم فلا يخ والحدود وانما اما ان لا يكون هه قاب او يكون هه قاب وقد يكون اذا كان
هه قاب فموجب الزوج او على بدله فوالله وان كانت المتصلة سالبة لركب ايتم وللحدود ليس البت اما ان لا يكون
هه قاب فموجب واما ان لا يكون هه قاب وليس البت اما ان لا يكون هه قاب ان يكون اركب اركب
المتصلة الى كل اركب هه فمجرد وكذلك ان في المتصلة الجزئية دائما المتصلة الجزئية فلا يخ وحدود كحدود شلوه

منها الشئ علة للحدود
منها الشئ علة للحدود

اما اذا كان الاشتراك في الجزء السالب فمن موجبتين دائما اما ان يكون هه قاب او لا يكون هه جردا وكل اركب جردا
فكل اركب هه قاب وليس البت اما ليس هه قاب لركب هه وكل اركب هه قاب فموجب ومتصلة سالبة لركب
وفي المتصلة لركب لا يخ وحدود دائما اما ان يكون هه قاب او لا يكون هه قاب وقد يكون هه قاب لركب هه
فموجب ومتفرد وكذا لا يخ في المتصلة سالبة وللحدود ليس البت اما ان يكون هه قاب او لا يكون هه قاب
وكل اركب جردا وليس البت اركب اركب جرد قاب فليس البت اركب هه قاب وليس اما ان لا يكون هه قاب
يكون اب بره والمتصلة الى كل اركب هه فليس جردا وكل اركب هه فليس جردا ولا يخ ان كانت المتصلة جزئية
والحدود قولنا دائما اما ان يكون هه قاب او لا يكون هه قاب فكل اركب هه قاب فليس جردا ولا يخ ان كانت
فليس جردا فالحق موجود **فالحق الثاني** من موجبتين دائما اما هه جردا وكل اركب جرد قاب فليس جردا ولا يخ ان كانت
قاب وليس اما ان لا يكون هه قاب ويكون جرد والمتصلة الى البت اذا كان هه جردا ولا يخ ان كانت المتصلة
جزئية وان كانت المتصلة حريم جعلناها صغري وعكس الامر للتيه وان كانت المتصلة سالبة لركب
الحدود ليس البت اما ان يكون هه قاب او يكون جردا وكل اركب هه قاب فليس جردا ولا يخ ان كانت المتصلة
والمتصلة سالبة فقولنا اما ان يكون هه قاب او لا يكون هه قاب فليس البت اركب اركب جردا ولا يخ ان كانت
وليس البت اذا كان جرد قاب فليس البت اركب هه قاب وليس البت اما هه قاب بره والمتصلة الى كل
اركب هه فمجرد وكذلك ان كانت المتصلة جزئية وان كانت المتصلة جزئية جعلناها صغري وعكس الامر للتيه
واما اذا كان الاشتراك في صغريها وكان الاشتراك في الجزء الموجب فمن موجبتين دائما اما ان يكون هه
اما ان يكون جردا وكل اركب جرد قاب فليس البت اركب هه قاب وليس البت اما ان لا يكون هه قاب او يكون
اب بره والمتصلة الى كل اركب هه فليس جردا والمتصلة سالبة لركب وللحدود فكل اركب هه قاب فليس البت اركب
الى لا يكون ساكن والمتصلة سالبة فقولنا اما ان لا يكون هه قاب او يكون هه قاب وليس البت اذا كان
فمجرد فليس البت اذا كان هه قاب وليس البت اما ان لا يكون هه قاب او يكون هه قاب بره والمتصلة الى كل اركب هه
فمجرد وكذلك ان كانت المتصلة جزئية فان كانت المتصلة جزئية جعلتها صغري وعكس الامر للتيه
ما يكون الشئ فيه في الجزء السالب على ما علمت **فالحق الثالث** من موجبتين دائما اما ان لا يكون هه قاب او يكون هه قاب
المتصلة اركب من ساكنين على ما علمت **فالحق الرابع** في الثبوتات المتصلة من المتصلات اما المتصلة

منها الشئ علة للحدود

منها الشئ علة للحدود

الحقيقة فلا يتبين من متبنيها قياس لانك اذا قلت لا خلو اما ان يكون كذا او يكون كذا فلا يصدق
الا ان لم يكن هناك قسم ثالث ويلزم من الاستحاج من القياس ان يكون هناك قسم ثالث هو الاكبر فيكون
كلنا المتقدمين كاذبين واما ان كانت احدي المتقدمين جريئة كان يقال قد يكون اما جريئة واما
اما ان يكون جريئة واما ان يكون فليس هو ايضا قياسا فان الصغرى بينهما منكورة بالفعل في الكبرى وان
اوردت اسما ان قد يكون اما جريئة واما ان فلا يكون هذا مما لم يكن نظيره والقياس عليه واما المتصلا
التاقتض العناد فالقياس من موجدتين منها لا يفيد سواء كانتا كائنتين او جريئتين او مختلفتين واما
من غيرها فيجوز وكذا في الخطا من الحقيقتين وغير الحقيقتين ولعل في هذه التاقتضات شكل
وشكل ولا يصح في الكبرى بل انما هي مجرد اربابيات ساوقة لا تاتي فيها بين مقدم وتألي ما التاقتض
من المنفصلة الحقيقة والمنفصلة الغير الحقيقة فلا يصح الا اذا كان غير الحقيقتين موجدتين سالب الجزء الذي
اشترك فيمنع دائما اما ان يكون جريئة واما ان يكون جريئة واما ان لا يكون اب بغير هكذا
كأنه نام جريئة واما ان لا يكون جريئة واما ان لا يكون اب بغير هكذا كأنه نام جريئة واما ان لا يكون
او لا يكون اب واما اذا كانت ذات السلب سالبه فيقع في الاختلاف قوله تارة اما ان يكون الاثنان
فردا واما ان يكون زوجا وليس التبر اما ان يكون زوجا او لا يكون فردا والحق الايجاب واخرى اما ان
يكون الاثنان فردا او يكون زوجا وليس التبر اما ان يكون الاثنان زوجا واما ان لا يكون خلا والحق السلب
وكذلك ان كانت السالبة موجدتين كقولنا اما ان لا يكون الاثنان زوجا او يكون عددا وليس
التبر اما ان يكون الاثنان عددا واما ان يكون متساويين متساويين وقولنا اما ان لا يكون الاثنان زوجا
واما ان يكون عددا وليس التبر اما ان يكون الاثنان عددا او يكون خلا واما التاقتض من متفصلتين
غير حقيقتين مشتركين في جزء فلابح صرح على وجه الاتصال لا اذا قلنا اما ان لا يكون الاثنان
ازوجا او يكون عددا واما ان يكون الاثنان عددا واما ان لا يكون فردا صدق دائما اما ان لا يكون الاثنان
زوجا او لا يكون فردا وان بدلتا لا يكون فردا بلا يتقسم متساويين صدق السلب ولكن صرح على وجه الاتصال
ويلزم من نتيجة متفصلة غير متساوية المتدتين لا اذا قلنا اما ان لا يكون جريئة واما ان يكون
جريئة ولا يكون اب لزم منها ان لا يكون جريئة واما ان يكون جريئة ولا يكون اب لزم منها ان لا يكون
يكن جريئة لا يكون جريئة لزم منها ان لا يكون جريئة واما ان يكون جريئة ولا يكون اب لزم منها ان لا يكون

هو زواج فليس اما ان يكون جريئة ولا يكون اب واما التاقتض من متفصلتين غير حقيقتين مشتركين في
الجزء السالب فيجوز مثل قوله ان كان من موجدتين جريئة واما ان يكون جريئة واما ان لا
يكون جريئة او يكون اب بغير ان كان جريئة ولا يكون جريئة واما ان يكون جريئة واما ان لا يكون جريئة
اما ان يكون جريئة ولا يكون جريئة كانت احدي المتفصلتين سالبه لا يشك في جريئة واما ان يكون جريئة
وهو اما لا يكون زوجا وليس التبر اما ان لا يكون زوجا وليس التبر اما ان لا يكون زوجا وليس التبر اما ان لا يكون زوجا
من متفصلتين سالبتين لزم منها ان لا يكون زوجا وليس التبر اما ان لا يكون زوجا وليس التبر اما ان لا يكون زوجا
من المتفصلتين المتفصلتين بالاجزاء المشتركة في الجزء السالب **المسألة الرابعة** في القياسات المتصلة من الحقيقة والغير
والاشترك في التاقتض في ان لا يكون جريئة واما ان لا يكون جريئة واما ان لا يكون جريئة واما ان لا يكون جريئة
الن بين المتدتين في الامور المتصلة وهو هنا من المتصلة السالبة بعكسها الى الوجهة العنيفة الاولى كل كان
من فصل جريئة وكل كان من فصل جريئة لا يمكن الانتقال فلا يكون الحقيقة صادقة بنفسها وفيما قد عند وضع قضية
فلا يصح التبر كما قال في كل كان لانه لا يوجد كان بعد كل جريئة واما ان لا يكون جريئة واما ان لا يكون جريئة
يقوم بما بعد لا يتصور لانه ان لم يكن الاثنان زوجا وليس التبر اما ان لا يكون الاثنان زوجا وليس التبر اما ان لا يكون الاثنان زوجا
عدم صحة التبر كما قال في كل كان لانه لا يوجد كان بعد كل جريئة واما ان لا يكون جريئة واما ان لا يكون جريئة
فكل جريئة ولا شيء من ذلك كان من فصل جريئة واما ان لا يكون جريئة واما ان لا يكون جريئة واما ان لا يكون جريئة
الزواج كل كان من فصل جريئة ولا شيء من ذلك كان من فصل جريئة واما ان لا يكون جريئة واما ان لا يكون جريئة
واما اذا كانت المتصلة سالبه فقط الاضاح ان يكون التوازي سالبه والحاليات كلية وضربها ابيتم فاما ابيتم
من المتصلات الكلية الاولى ليس اليه اذا كان من فصل جريئة وكل ما ليس اليه اذا كان من فصل جريئة واما ان لا يكون جريئة
الى كل كان من فصل جريئة وكل كان من فصل جريئة وهو متساويين متساويين وقولنا اما ان لا يكون الاثنان زوجا
جزئها **المسألة الخامسة** في القياسات المتصلة من الحقيقة والغير والاشترك في التاقتض في ان لا يكون جريئة واما ان لا يكون جريئة
الاول كل كان من فصل جريئة ولا شيء من ذلك كان من فصل جريئة واما ان لا يكون جريئة واما ان لا يكون جريئة
حق ولا شيء من ذلك كان من فصل جريئة ولا شيء من ذلك كان من فصل جريئة واما ان لا يكون جريئة واما ان لا يكون جريئة
الثاني كل كان من فصل جريئة ولا شيء من ذلك كان من فصل جريئة واما ان لا يكون جريئة واما ان لا يكون جريئة
كان من فصل جريئة ولا شيء من ذلك كان من فصل جريئة واما ان لا يكون جريئة واما ان لا يكون جريئة

لم بلغت هذا رضى لربها
كبتة من لزم هذا رضى

بالاثر الذي بيننا وبينها وانما اخذ الاجزاء بمصولات لان ذلك اول ما نأخذ به في قياس
 عليها المطلقات والممكنات فاعلم ان كلامنا في التمسك الكلية والجزئية ليس بالبرهان اعتبارا وحسب بل هو
 مستخرج من ضيقنا ولكل واحد من اصناف الموجب ملازم من اصناف السلب بطريق اخذ الملازم من حقيقة لا ينفصل
 ومقتضاها ويتركبها وتاليا الى تنقيح ثم ان السلب لما كان محتملا ان يكون سلب المطلق لا يقال وان يكون
 سلبا للزوم كان ملازم قولنا ليس البتة لان كل جرب لكل هـ لان ادواتنا في المطلق لا يقال قولنا كل اكان
 كل جرب فليس كل هـ وان ادواتنا في الزوم قولنا كل اكان كل جرب فلا ملازم ان يكون كل هـ وهكذا في جميع الصور
 واما البرهان على هذه الملازمات فهو اننا اذا قلنا ان كل اكان كل جرب فلا ملازم ان يكون كل اكان كل جرب فليس كل
 جرب فلا يصدق تنقيح كل صورة لا يصدق تنقيح وهو ملازم ان يصدق في بعض الاوقات ولا يصح ان يكون سلبا
 سلبا كل جرب بل هو سلبا لكل اصل هـ وفي نفس البواقي ومن هنا يتلوه من اجزائنا اننا نقول قولنا
 بيننا وبينها فان للحيث بيننا وبينها اننا نقول قولنا اننا نقول قولنا اننا نقول قولنا اننا نقول قولنا
 محتملان على الكذب والجزء من المتكافئ التالي قد صدقنا معا **فصل** في ملازم التمسك مع المقتضا
 وبعضها مع بعض اما اصناف التمسكات فهي كاصناف التمسكات واما الملازم منها وبين التمسكات فقول
 ملازم كل منفصل منفصل شلها في انكم والكيف مقدمها فيتم احجز في المنفصل وتاليا من الاقوال وبالعكس
 مثلا ملازم قولنا انما ان يكون كل ا او يكون كل ج كل ا لم يكن كل ا ب فكل ج ب معنى الاتصال الملازم فضلا عن
 سطق الاتصال ولا يصدق تنقيح وهو ملازم لوجوده في تمام جزئي المنفصل هـ ولا يوهي ان هذا الملازم
 يعكس فيلزم هذه التمسكات تلك التمسكات لان التالي هو ان يكون اعم من المقدم فلا ملازم ان يكون اعم
 المقدم ولذا وقام من المنفصل وجب ان يكون دفع كل منها موجب ومع الاخر هذا كله في المنفصلات الموجبة
 واما السلب الاجزاء ومقتضاها فلا ملازم من التمسكات الا ما تضمن المقدم موافق التالي دون العكس فتقولنا انما
 اما ان لا يكون شيء من ا ب ولا يكون شيء من ج د ملازمه كلما كان بعض ا ب فلا يكون شيء من ج د وكلما كان بعض
 ج د فلا يكون شيء من ا ب ولا يصدق تنقيح وهو ملازم لوجوده في تمام جزئي الاتصال هـ واما ان لا ملازمه
 المنفصل الموافق المقدم فانه اذا كان جزئي المنفصل الملازمات والاحاد مثلا ملازم من دفع امله الا في
 ولا يوهي ان هذه المنفصلات ملازم تلك المنفصله والاحاد ان يكون شيء من ا ب مثلا ومعه شيء من ج د فليس
 يقتضي الاول ان لا يقتضي حكم الشكليات واما الملازم بين التمسكات بعضها مع بعض فتقول ان التمسكات

البرهان

الموجبة اجزاء ملازم من التمسكات ما يوهي انكم ومقتضاها في الكيف ويناقتها في المقدم مثلا اذا قلنا انما ان يكون
 كل ا ب واما ان يكون كل ج د فليس البتة اما ان لا يكون كل ا ب ولا يكون كل ج د وكذا ليس البتة اما ان لا يكون كل ج د
 او يكون كل ا ب ولا يصدق تنقيح وهو ملازم لوجوده في تمام جزئي الاتصال هـ ولا يوهي ان هذا الملازم لان السلب
 المحال لغيره لانه كقولنا ليس اما ان لا يكون كل ا ب فان حيوانا طيرا ان يكون الملازم موجودا ولا يصدق هنا
 ان نقول اما ان يكون الانسان حيوانا او يكون الملازم موجودا بل يصدق ان يقول ليس اما ان لا يكون شيء حيوانا
 واما ان يكون بياضا ولا يصدق اما ان يكون الشيء حيوانا او بياضا وعلى ما علمت فليس ثم ان كل متصله
 منفصل فالمفصلة التي ملازم تلك المنفصلة ملازم تلك المتصلة مثلا اذا قلنا انما ان لا يكون شيء من
 ا ب واما ان لا يكون شيء من ج د فليس كلما كان بعض ا ب فليس شيء من ج د ولازم هذه المتصلة ما ملازم تلك
 المتصلة من قولنا ليس البتة اما ان يكون بعض ا ب واما ان لا يكون شيء من ج د ولا يصدق تنقيح وهو
 قد يكون اما ان يكون شيء وهو يتلوه في ان لا يكون شيء من ا ب فلا شيء من ج د وهو يتلوه في ان لا يكون شيء من ا ب
 كان بعض ا ب فلا شيء من ج د هـ وفي نفس البواقي ومن هنا يتلوه من اجزائنا اننا نقول قولنا اننا نقول قولنا
 وان لا لا يمكن اصدق قولنا ليس البتة اما ان يكون بعض الناس كذا واما ان لا يكون شيء من الاشياء
 وكذب كلما كان بعض الناس كذا فليس شيء من الاشياء زيجا وكل متصله سالب ملازم ما سالبه كل متصله
 مثلا فلهذا في المقدم دون التالي فيلزم ليس البتة اما ان كان كل ا ب فكل ج د ليس البتة اما ان لا يكون كل ا ب او يكون
 كل ج د ولا يصدق تنقيح وهو ملازم لوجوده في تمام جزئي الاتصال هـ ولا يوهي ان هذا الملازم لان السلب
 الاتصال المطلق لا يصدق قولنا ليس البتة اما ان لا يكون الانسان حيوانا وان لا يكون الملازم موجودا سلب قولنا
 ليس البتة ان كان الانسان حيوانا لم يكن الملازم موجودا واما اذا لم يكن سلبا للزوم فلا يصدق تنقيح وهو
 قد يكون اذا كان الانسان حيوانا لم يكن الملازم موجودا ولا يكون الملازم موجودا ولا يصدق تنقيح وهو
 ان فرضا ان الانسان حيوانا لم يكن الملازم موجودا وان فرضا ان الملازم موجودا لم يكن الانسان حيوانا
 ج اما ان لا يكون الانسان حيوانا او لا يكون الملازم موجودا هـ **فصل** في عكس التمسكات الشكليات والتكافئ
 المنفصل فتقول هو قياس عكس الجملة فتقول ان جعل التالي مقوما مع حفظ الكيف والصدق فتقول اذا قلنا ليس
 البتة اذا كان كل ا ب كان كل ج د فليس البتة اذا كان كل ج د فكل ا ب ولا يصدق تنقيح هـ وفيما يتكلمنا به
 يصدق ليس البتة اذا كان الانسان موجودا فلهذا هو ج د لانه انما ليس الانسان كان الملازم موجودا في الانسان

صور انهم

فان اوجبت في مطلق الاشكال كذب وان اوجبت في المقتضى لم يكن عكس الثالث القضية لان الحكم هناك ينبغي مطلق
الانتماء لفظيا لان القضية بانها لا غايته يمكن ان يكون عكس الثالث وهو عكس القضية ايضا في قاس ساقب في
جعل بعض الثالث مقدماتا ومع ذلك لم يال **المسألة الثانية** في اثباته فصول **المسألة الاولى** في تعريف الثاني من الاشكال
وهو الذي يكون من المطلوب ونقيضه كقولنا في ان الفصل وهو مركب من مقدمه شرطية متصلة او مفصلة واخرى
اشكالية بشرط ما اذا عين احد اقسام الشرطية او نقيضه فيخرج ما عين الباقي او نقيضه ولما كان يكون شرطية متصلة
ويعلم ان لا بد من ان يكون الاشكال في الحقيقة صحيحا لان كان الثاني قاسا فما يعلم اصل الثاني بعد العلم بذلك الثاني
ولا يمكن ان يقاس على ما علم انما فرض في فتوى لانه في المشهور انه على شرطه بالاول ان يكون المشتق من المقدم في الاشكال
قاسا وهو ايضا مثل الاول في الاشكال بل ما كان ينبغي ان يجعل الاشكال في المقدم باعتبار ما في المقدم من المقدم
ونقيضا فحينئذ لا يوجد بينهما توافق لانه ان يكون المشتق في الثالث في المقدم ولما قالوا في بعض المقدم كقاس
ناقص لان لا يلزم الا ان يضرب ان المقدم ونقيضه لانه انما يجعل الثالث مقدماتا فيلزم من اشتراطه في عين ما هو الا ان
نقدم ونحن نقول ان هذا الاعتبار خارج عن اعتبارات هذه العلوم فانما انما يربط في نفس الصور من في الثالث
في الوجود والعمليا التي لها في الخارج واولا بعد ذلك لتسوية العمل في المقدم وهو ما يكون الموضوع مساويا لمجمله
ناقص وهو ما يكون الخسرو وقالوا ان اللب في الحلية في المادة الاولى يمكن كليه وفي الثاني غير حيزه ولما كقولنا
الشكل الثالث انما في حيزه بل ولا كقولنا في المؤلف من حيزه وكيفية انما انما في حيزه وبالحيلة في انما الاعتبار
بشأن الصور ما يلزم منها في الوجود والعمليا في الخارج على ان اذ كان المقدم ونقيضه او اوجبت الاستنتاج فلم يجعل
بما جعله مقدماتا في الوجود والعكس حتى ثم في الامر بالاشارة ولا يمكن قياس هذا على اختلافه في اختلاف مع الكل برب
في القضية فانما كان السابق في المقدم فغلا لا ينبغي ان يربط من بعد ذلك في المقدم بل العكس وهو ان لا ينبغي ان يربط
ان السابق في المقدم بحيث يكون اذ هو مقدمه لانما في بعض حالات من العكس من حيث شكله في اوجبت
واما الامر في القياس كذلك لان لا يمكن هذا الاسجاع هذا الاشكال بعد ملاحظة الانتماء وهذا الاشكال من
اللازم من صورة المقدم بل هو انما في من خارج في المقدم ان العكس هنا هو السابق في المقدم في المقدم في المقدم
الضرب الرابع اشياء بعض الثالث في نفس المقدم مع بعض المقدم فاما ذلك في كان حذ فاب ان ليس
في ليس حذ لان لا يمكن ليس حذ في حذ فاما ان لا يمكن ليس حذ فاب لكن ليس حذ في حذ فاما انما
حذ فاب مع انما ليس حذ فاب ثم انما في بعض المقدم فاما ان لا يمكن ليس حذ فاب لكن ليس حذ في حذ فاما انما

دعای خیر و برکت

اثنى الاشياء فادعى جميعا ونحن نقول لايجز اما ان يرد بجميع السنين وامر لمصلحة عنها وعلى كل تقدير فيقول
 جملة الناس بانها واحدة لايجز فاشتهر ما نتج من طرائقنا لا يكون الا في الحقيقة لا في الاشياء واحدا فليس الامر
 اثنى نقض منهم فاقول للزور لا يحسن لان الالهام عام فلا يميز رقائقه من رقائقه ما للمقدم والساو من رقائقه
 فاقول للزور لا يحسن فالتساوي اثنى نقض منهم فاقول للزور لا يحسن فاقول للزور لا يحسن فاقول للزور لا يحسن
 نقض نالي تمام الزور وهو مع الراجح كالاولين في انه لا ينفذ في شيئا هذا ولكن الحق اثنى من المقدم مع
 عين الي ولا عكس واشتهر نقض نالي مع نقض المقدم وعكس والحسن بل ينفذ في تمام الزور ونقضه
 هذا ومن العجب قولهم ان قالوا المقدم لا يكون الا حوله ما لم يعلم انك اذا قلت ان كان طلعت
 الشمس كان الهمز وجوبا فالله لا يرد للشمس ثم ردت اثنى من المقدم لم يكن الا بالخطية هذا ومن الناس من
 زعم ان الزور قد يكون بالامكان نحو ان كان هذا حيوانا فحين ان يكون انسانا وان الاشياء ما حكمه حكم
 الاشياء في غير الحقان الزور لا يمكن ان يكون بالامكان الا لا يمكن ان يكون بالامكان في المادة التي قالوها
 هل يوجد حيوان يحس عليه وهو يجرده من ان يكون له انسانا واخر فيقولون ان الاشياء هنا لا ينتج من
 الوجوه فاشتهر انك اذا قلت ان كان هذا حيوانا لم يكن ان يكون ليس كذلك ايضا وليس با حياوان او ليس
 بخيول شيئا ويستويهم هؤلاء ان قالوا العلم الاول ان النفس ان لم يكن لها فعل بها لم يكن ان يكون لها قوام بها
 وان كان لها فعل بها فاما قوامها فاما في غير علم بعض الناس ما نتج من اثنى نقض المقدم بعض الناس
 فاجاب عن قولهم ان الزور هو ما اذا كان الزور هو ما مع هذا الاسباح واخرون بان الزور هو بالامكان
 كحكم عكس حكم غيره والحق ان هذا الكلام ليس كذلك بالاول الا على ان في علم ما وهو بل ما هو كذا
 لتبين ان اذا قال كل كذا انسان ما حلت وكل ما حلت انسانا ولم يذكر ان في نفسه مصداقا او مدلول
 فحينئذ لا بد من سائر ما قد تم بعد ذلك فيعلم ان هذه المقدم ان النفس فعلها بانها فاسح من المخرج ان النفس انما
 بانها **العلم** لا في نفسه بالاشياء من المفصلة ما علم ان من المفصلة ما ذكره من غير ان
 تنبأ بانها فرض هو ما ان يكون كذا ولا يكون وهذا القسم من المفصلة وان كان اثنى من الزور في نفسه
 نقض لاشر وبالعكس لان الاشياء مستترة هو من العلم فانه يقول كذا كذا هو ليس كذلك وبالعكس هو
 واحد من جنسها ليس مفصلة ففرض ان كان مقال كذا انسانا لا يكون كذا ولا يكون وان كان كذا فابا كتاب
 فيه ان كذا لم يكن ليس معناه نقض كذا ولكن لم يرد في هذا الاسباح الى المفصلة بل ينفذ مقده ففعله

تمت الحقة الى معاضتي له باعطي
كيفية من احواله عفا الله عنه

وحدوها فان هذا القسم من المفصلات لا يتبع كبريت في التباسات الاشتباه في القسم الاخر وهو الذي لا يحمل
 حراه هذا التقابل فالحقيقة من جهة اشتباه على وجه من مقتضى الفرق والعكس نحو هذا العدد ما لا يخرج او ذلك و
 فليس ينز او فليس يخرج او ليس يخرج فهو فوا وليس يخرج فهو فوا وليس يخرج فهو فوا وليس يخرج فهو فوا
 كانت تشابه الاجزاء فهو ايضاً من مثل ذلك فاشتهر عندنا هذا الاخر من جهة اشتباه في ذلك قد يشكك فيه بان
 اذا قلنا مثلاً هذا العدد ما مساوي او ناقص او زائد لكنه مساو فالاخر اما ان يكون شايخ يتبع الباقي في جهة العبارة
 فهو ناقص ولا زايماً وبعبارة العبارة فليس اما الا لو ان قلنا فان كانت الاول كانت لقياس واحد من ان كان
 ان في ابي الكلاب واشتهر المساواة لا يتبع من التزويد من الزيادة والنقصان ولا يافقه فان لم يكن لا يافقه
 المتصل لما منع الزيادة والنقصان فيقولوا ما المانع من ان يكون لقياس واحد من ان في ان التباس ايضاً
 في الحقيقة قياسات فان اذا سالت احدكم قلت اما ان مساوي او لا يمكن زايماً قلت لا ان المساوي لا يكون زايماً
 وكذا في جانب نقصان هذا التباس يمكن ان يقال لكنه مساوي وكل مساوي فليس يزداد فليس يزداد وايضاً
 انه مساو وكل مساوي فليس ناقص فليس ناقص وانما لثان هذه المتصلة السالبة صالحة لان قولنا ليس يتغير
 الى ما هو مساو ولا ثبات الذي هو مساوي يصدق عليه انه ليس ما لا يداوياً فافاً والاصدق نقضه وهو كذا
 صالح كذا من ان يكون هذه المتصلة هي السمة الذاتية ويخرج من هذا انما هو خارج عن الزيادة والنقصان ليس
 يزداد ولا ناقص هذا وكذا كانت اشتباه في قياس احد الاجزاء من جهة الباقي في مفصلة مؤلفه من الباقي في قوله في
 لكنه ليس مساوياً فهو اما زايماً او ناقصاً ثم انما شئت فقلها احد الباعين تعين عين الاخر فاذا كانت ثابتة
 من اجل هذه المتصلة لا يمكن ان يكون تميز لقياس على حسب كراهة اجزاء كما ان كانت اجزاء الانقسام الجبروتها
 باهوتة فلا يصح الاشتباه العين ولا اشتباه المتبعض لان الباقي ليس له حدودا يمكن ان يقع انقصا بها اصله
 عنها نعم من ان ليس فيها ما عدا المشتق وهو في الحقيقة شايخ من ذات جزيين كان يقال هذا العدد اما ان يكون
 اسمن او ماعدا الاثنان لكننا ثبات فليس ما عدا الاسمن لكن ليس بانفس جميع ما عدا الاثنان وهكذا ثم الغائفة
 المحصلة في الاشتباه من هذه المتصلات ان يستقيم قياسات ويرد في اشتباهات المان يتصل في قسم واحد وتبين واحدة
 وهذا لا يمكن في الحقيقة واما المتصلة التي لا يتبعها في انما في القواعد في جميع اشتباه اسفل اي جزئها من
 الباقي في الختام ان يكون هذا لا يفرق او يكون في الماء كذا يفرق فهو في الماء لكن ليس في الماء فلا يفرق فهو في الماء
 ان لا يكون ساما ولا يكون حاراً لكنه ثابت فليس حاراً لكنه حاراً فليس حاراً واشتهر العين لا يخرج شيئا ولكن كان

نتيجه

يتبع القواعد اي مع وجوب الاشباع انما اشتباه التبعيض ولكن قد هذا المعنى من اللفظ بعيد واما ما عدا
 جميع اشتباه العين فيها يتبع الباقي واما علم ان جميع المقاييس التي من المفصلات انما تم بالقياسات لان ما لم
 كالمات في المفصلة الحقيقية اذا لم يخل من هذا وذلك ولا يتبعها في هذا ولا يمكن هذا كان ذلك واما ان هذا لم
 يكن ذلك وهكذا في الحقيقة لان المطلوب يجب ان يكون لا يما يقول فافاً ما عدا الزيادة والنقصان في العبارة
 الاساس وهو انما هو في قياس الخلف هو قياس مركب من قياسين شرطيين احدهما انما في من شرطية متصلة
 متقدمة كدب المطلوب وتالياً صادق ونتيجة ومقدمة يشاركها في التلويح والاشتراش في اتصال متقدم المتصلة كذا
 المطلوب والمشتق يتبع ان في مثلاً المطلوب ليس كل جيب يتقبل ان كان هذا القول كذا كان كل جيب لم يصح
 اليه مقدمه صادقة في نفسها فيقول وكل با صحت كان هذا القول كذا كان كل جيب لم يقول لكن ليس كل جيب
 هذا القول كذا ان يكون المطلوب لم يكن كذا كان حذوفه فيقول ان كان هذا القول كذا كان فليس كذا كان حذوفه
 كذا كان حذوفه فان كان هذا كذا كان فليس كذا كان حذوفه لكن هذا خلف هذا هو حقيقة قياس الخلف بلا
 زيادة ولا نقصان ولكن العبارة جرت بالانحصار على التزويح فيقولون ان كدب ليس كل جيب فكل جيب وكل با
 فكل جيب وهو محال ومن ان من لم يفرق ما ذكرناه فافاً في الحقيقة الاولى ثم قالوا لكن التلويح محال فماذا
 على كون انما محالاً ما اذا انعم مع حق با محال وكل با مع حق محالاً فافاً في الحقيقة ثم استلوا على الصقي ثم كذا في
 المحال وكل با مع كذا محالاً فهو مع الحق محالاً ومنهم من يتصرف على الحقيقة الاولى ثم يفرق من تالياً مع حق
 تالياً مع المحال ثم يقولون ان هذا التلويح محالاً ما من الكبرى والصغرى وانما اليك ان ليس من كذا اليك فافاً من الكبرى
 والصغرى لكن ليس من الكبرى فهو من الصغرى في محال يتبع الباقي حق فنتيجه المقدم حق ولا يخفى عليك ما في
 القولين من التكاليف المستغنى عنها والتلويح المعاف عنه مع عدم كمال التحليل بل يتصرف على قياسات اخرى
 هذا ومعنى قياس الخلف ان قياسه الكلام الى محال فان الخلف بمعنى المحال وقيل لا نه لا يوقى الشيء من تجاهه
 بل من خلفه والخلف هنا بالفتح واما الخلف بالضم فافاً هو في الواجب عداً **فصل في** اشتباه على وجهين
فصل في اشتباه في ذكر ما يمكن ان يكلف بيان قول من قال لا اشتباه في تميز بين التلويح والاشتراش في الفصل
 لا يصح الا باشتباه المتصل وان المتصل الذي اشتبه في تميز الباقي انما يتم بالذي اشتبه فيه من المقدم ثم انما
 فيه من المقدم لا يتبع الا بالذي وفيما سوا لا يفرق في هذا النوع بالتحليل لان الكلام لولا ان كان في التلويح
 واما ان التلويح فيه من المقدم لا يتبع الا بالذي فيقول في ذلك ان المقدم لا يجوز ان يكون شيئاً بحدسه والا لكان لا

وتالياً مع التباس الاول

لا تم الا بالاشتراف

بينا بنفسه ولم يحج الى ترتيب قياس بيده وكيف يكون بينا وادخل عليه حرف الشك ونحن نقول ما قاله
من كون المقدم مشكوكا فيه فتدبر ضاده في اللغاة المقام وما قاله من انه لو كان بينا بنفسه لكان لازم
بيننا فهم بل ربما كان الشيء لا يكون لزوم المقدم لبعينه بنفسه بل ما يعلم لزومه بواسطه لان ما خيرا قربه والا يمكن
بين اللزوم وفتاوت في القرب والبعد من اللزوم وربما كان لزوم المقدم انفسه ما بنفسه ولا يكون اللزوم
بيننا بنفسه بل يستلزم عليه بوجود اللزوم ولو هو لم يجرى لخرج من قياسات لاسيا الشكل الذي
لان لزوم الشيء لم يكن فيلزم ان يكون الشيء نفسه بنفسه فلا يمكن كسها من قياس وكذلك سائر القياسات
لان نتائجها انفسه بميلها من مبدئها بل الصواب ان يقول ان الشيء اذا كان بين اللزوم مريضا ومجربا من
بنته فهو بحيث اذا اضطررت الى اللزوم لم يلب الا اضطرارنا الى احتياج الى ترتيب قياس واستدلاله من
المقدم بل ان حصل ذلك كان فضلا فانه اذا كان كوننا بينا لالتفتت ان كان امره ولكن اب تزداد ان
هذا تكرار لما اوردته في كون اب فاننا انما جعلته مقدما واتت ثبوت برهنا في ذلك ان كان المقدم
بيننا لا بنفسه بل بقيت كذلك فارتب قياسا على المطلوب وبنت مقدما لم يصح في الزمان
لما الى ترتيب قياس استثنائي الخوان يقول ان كان كل حرب وكل با كان كل حرب وكل با فكل
حارب فقد علم ان قياس استثنائي انما يثبت ويستعمل في العلوم ولا كان المقدم مشكوكا فيه ولا كان بينا خلا
يستعمل الا هكذا لما كان كذا واذا كان كذا فاما معنى قول المصنف الاول لاما وجمع من ان بين اللزوم من الصلة
بين الصدق وان مقدم القضية المتصلة لا يكون لا مشكوكا فيها حتى لا يمكن ان يقال ان كان الانسان حيوانا كان
جسمه الا اذا كان حيوانا الانسان مشكوكا فيها او كان قوله غير متصل وليس لنا طلبة يقول ان جسم ما ذكرتم
ليان ان التغيير الى المشكوك فيه لا يصح الا ان يستعمل في القياس استثنائي من لزوم الفصل لزوم ذلك في القياس
الاكثر في السيرة الى كرهه فانما يجوز الاستثناء عنها وترتيبها على الصغرى بان يقال كل حرب فهو فيكون ذكر
الكبرى فضلا لانا نقول ان الفصل على قسمين احدهما ما هو فضيلة اللفظ واما الثاني وهو الذي لا معنى عنه
الكلام وان لم يذكر في اللفظ لانه اشارة في النفس والثاني ما هو فضيلة اللفظ والمعنى وذكر الكبري من القسم الاول
فان لم يندرج معناها في الصغرى حتى ذكرنا واضرنا ان تكرارا مستغنى عنه وهذا القسم من الفصل ليس فضيلة
واما استثناء عين المقدم والمواد التي ذكرها فموضوعنا بالمعنى الثاني فان معنى هذا الاستثناء مندرج في
وضع المقدم فلا يكون ذكره واضاره الا تكرارا مستغنى عنه ههنا فاما الاطلاق الامر كما ذكرنا فكل قياس استثنائي

يلزم ان يكون اللزوم من بيننا بنفسه وسما بياس اقتراني والمقدم لا بد من ان من قياس اقتراني استثنائي
تفريق بين اقتراني وبالجملة فتبين الى الاقتراني ولينا تمنع من ان يستثنى الى استثنائي لاستعمل على صورة القياس
بل على صورة لما كان كذا كان كذا ولكن الاكثر ذلك فان قلت ان كان مقدم الاستثنائي قياسا اقترانيا فكيف
بين المقدم قياسا اقترانيا فلتا مع اننا قد بينا انه لا يصح اننا لينا من القياس وتبين على صورة الاستثناء ان
معرضنا انما هو ان القياس الاستثنائي يتعلق بالاقتراني فان كان الاقتراني مشكوكا فيه يصح ان يتعلق
اظهر ان قيل ما تقولون في الاستثنائي الذي استثنى به نقض الثاني لاننا نقض المقدم فلما ذلك انفسه
كثيره فان من الضمير ان لا يكون بين المقدم كيف وبطلان الزعم ان لم يكن بينا فلا بد من اقتراني بينه
كثير هذه المادة وان كان بينا ولا يكون لزوم بعض المقدم نقض الثاني بينا فالا فاما الى القياس الاقتراني
لا بد ان نتايت ثم لا نقض الى الاقتراني لانها تات المقدم هنا مني واما ان كان هذا اللزوم انفسه بينا فلا يستعمل
على هذا الوجه لاستعماله على الفصل والكل والمستغنى عنه بل ينبغي ان يجعل نقض الثاني مقدما ونقض
المقدم تاليا فهذا غاية ما يمكن ان يقال في نتيجة ما قالوه من ان المقصود الى استثنائي لا يتم الا بالجملي
اي الاقتراني **فصل ثاني** في بيان ان الخصا والقياسات فيما ذكرنا من شيئا منها لا يصح ما لا يتضمن الايجاب
والكيفية وان النتيجة لا تكون الا شيئا باحدى المقامين في الكيفية او الجملة او كليتها اعلم ان المطلوب انما
ان سعى على سبيل لا لزوم لشيئا ومعناه لم يقتضيه لا لزوم له او بين على سبيل لزوم او عندا لا على سبيل بيان
الاستثنائي وعلى الثاني لا يصح ذلك الشيء من ان يكون مفردا او جزءا او يكون مركبا فان كان الاول فلا
يلزم عنه المطلوب الا لوضعه ونقعه فاليان فيما يصح لا يكون الا بالاستثنائي وان كان الثاني فلا بد من ان
يكون له الى المطلوب نسبة وعلاقة بها يلزم عنه تلك النسبة لانه اما ان يكون الرحلة ذلك اللط من حيث
هي رحلة لا الى اجزاء او الى اجزاء واحدة وحدها لا يجوز ان من شيء بشئ ولا يكون بينهما علاقة بوجه فعلي
الاول كان استبانته به على سبيل ان اذا وضع ذلك الشيء على تلك النسبة لزوم عنه المطلوب وهذا هو
طريق الاستثناء وعلى الثاني نقول لا يجوز تلك العلاقة اما على سبيل الوضع والحل او على سبيل اللزوم والاشتراك
غير جائز لان لا بد من موضوع المطلوب موجودا ومحموله موجودا وكلاهما موجودان وهما لا
القول المطلوب معان الاول ثم انه لا بد من ان يكون تلك العلاقة مع كل طرف في المطلوب فانه لو كان
مع احدهما وكان موجود ذلك مع ذلك الطرف موجبا لوجود الاخر كان اليان بعد شرطها والعلاقة

ولكن المألوف يكون حله قولنا مؤلف من ذلك الشيء مع ذلك الطرف فلا بد ان يكون لذلك الشيء علاقة
مع كلا الطرفين ثم ان جملة الطرفين مع ملاحظة علاقتهم ذلك الشيء الى كل منها ملزوم للطول بهذا السبيل
في القوة سبل الاشكال لانه في قوة ان يقال لما كان لهذا الشيء الى هذا الطرف علاقة كذا والى ذلك الطرف
علاقة كذا يجب ان يكون بين الطرفين نسبة كذا ويكون هذا الاتصال والازمة لا يتخصص مادة دون مادة
بل القوم هنا بين هاتين الصورتين في بزمادة اتفقت ثم ان ذلك الشيء الثالث اما ان يكون واحدا او شيئا
كان شيئا فان اخذت جملة فهو كالمزدوج وان اخذت مفصلة فاما ان يكون لكل منها نسبة الى كلا الطرفين
او يكون لبعضها نسبة الى طرف وبعض اخرينها الى طرف اخر فان كان الاول فالجواب اما ان يكون مجموع
الطرفين نسبة واحد منها او لا بل لا بد من مجموع النسب لجميع الطرفين فان حصل الاول كان القياس تاما تلك
النسبة والباقي يكون فضلا او قياسا اخر وعلى الثاني يكون الشيء الثالث المتوسط حقيقة هو الجملة
فيجيب الى سابقه وذلك نحو قولنا كلاب وجروكل ما هو ب وخر هو د واكل ب وليس ج واكل ما هو ب
وليس ج وخر هو د ولا تنسب المقدم على الشيء المتوسط حتى تقوم انها في حكم المزدوج فان لم ينسب كذلك بل المزدوج
اذا اخذت من حيث انها مقدم فلا بد ان لا تؤخذ الاستفصالة وان كان يمكن ان يترد في نحو قولنا
كلاب قطيع محصور وان كان الثاني في حق ان يكون لبعض اجزاء المتوسط نسبة الى احد الطرفين وبعض
اخر نسبة الى الطرف الاخر فلا يلزم من ذلك نقيضا فان اذ كان الشيء الى شئ نسب وضع او حمل الثالث لا
واجب نسب وضع او حمل بل يجب ذلك نسبة بين الاول والرابع الا ان يكون بين المتوسطين نسبة يكون
القياس حقيقة بائنين فان لم يكن اولان بين طرفي كذا مع متوسط كذا الذي يخص بالطرف الاخر نسبة
كذا ثم من شأن ذلك ان يحد من الطرف الاخر علاقة كذا مثلا طرفا المطلوب ب واولا المتوسط ا ح و د
موجب الى ب وعلى فلا بد ان من اول انتساب ب الى د والجر فيحصل من ذلك ان لكل من ح و د
نسبة الى كل من ب و ا فبين هاتين معلكت ما من ب و ا من النسبة فقد علم ان القياس الواحد لا يكون الا متوسطا في
الواحد ا ب الفعل وبه القوة يكون الموضوع احد الطرفين محمولا على الآخر وسووعا بالجر محمولا عليها
ثم لا بد من ان يكون محمول المطلوب الى الوسط نسبة كلية والموضوع اليه نسبة موجبة بالفعل وبه القوة كان
يكون سلبه مكررا ومطلقة صفة لدخول الموضوع تحت الحكم على الوسط فتدعم من هذه الجملة ان
القياس الاخراني في الاشكال الثالث وكان قد علم ان الاحتجاج في لاثم الا بالانحراف وان الشككين الاخرين

يرجعان الى الاول ثم انه ذكر بعد هذا في التعليم الاول انه لا ينبغي كل الا من كلين وانجز في قد سمع من كلين وقد سمع
من كل جزى وان النتيجة نسبة احدى المقدمتين لا محالة في الكيفية والجزء وهذا القول يدل على صحة ما ذكرنا
من ان نتيجة الاول من الضرورية والممكنة ليست مطلقة ولا نتيجة الثاني من المطلقة والممكنة ضرورية فاما
استنتاج الممكنة من مطلقة وفيه رتبة والمطلقة عن ضرورية وممكنة ليس على سبيل الحقيقة كما هو غير الصحيح **والثاني**
في بيان القياسات الشككية على اكثر من مقدمتين قد استبان ان لا قياسا وازا من مقدم واحد ولا من اكثر من
مقدمتين فلما علم ان يقول نحن نرى كذا من الا فاما دليل القياسية المسحح بالمطلوب واحد من اكثر من مقدمتين
فتبين ان هذه الاثرة لاحد وجوه ثلثة الاول ان لا يكون تحت المقدمات مقدمات القياس القريب من المطلوب بل
تكون مقدمات قياسات عين مقدمات القياس القريب وحدها او محتوية بتقدمات القياس القريب وان كان يكون
مورد على سبيل الاستقراء او التمثيل لانه لا يوصف المقدمات القياسية والثالث ان يكون خارجها من المقدمات مورد العلم
او النتيجة ولا تتطلبها ولا يراعى ان خط المقدمات باثبات اخرى للثبات والاولى ان لا يكون في المقدمات
النتيجة واثبات كية اثبات المقدمات اليها فان كان عارضا في نفسها واما انما انتقلت بعضها والاعراض في
عليه الاثبات فظن انها عارضة الحدوي وان لا يثبت نفسها فليس الى التسليم ولا يراعى ان يرد مقدمات
لتحسين الكلام والنسب والتخلص من الايراد فلا يصح كما يرد الامثلة والاستشادات وتقسيم اللفظ وكالاتقال من
المطلوب الى الخواضع منه فتدبر ان اصل القياس البسيط لا مركب من اكثر من مقدمتين فان زادت المقدمات على اثنين
لا لاستدراء والتبديل وما بعدهما من الوجوه فالقياس مركب ثم ان القياس بسيط كان او مركبا لا بد من ان يكون
مستقما شديدا فان كانت في الظاهر فردا فذلك لما ازادته مستغنى عنها فاحد الوجوه المكورة او الخلف الكبري
للوجوه الا واما ما ظهرها فيما لو خرج بها العلم لمصدا كذا او لاها قد علمت وانقيت واستها او لمصدا كذا
هذه الوجوه ثم ان القياس المركب يكون موصولا ويكون مقصولا فالوصول هو الذي ذكرت فيه المقدمات التي
رتبت لاثبات مقدم القياس القريب وذكرت نتيجتها على بانها نتيجة ثم جعلت مقدمتها من الخواضع فيجعلها اثباتا
طويلا من الثالث فان كان القياس القريب لا يتقرر في ترتيب قياس واحد من مقدمتيه حصلت اربع مقدمات
فيحتاج وان اقتضت كذا مقدمتها في قياس حصلت ست مقدمات وثلاث في اربع مقدمات ونحوه وان لم يثبت
واحدة ومقدمتها ونتيجته في طبيعة اخرى وهكذا الى ان زادت المقدمات كانت النتيجة ارباعا المقدمات
ثم لكل قياس مستقما وثلاث حدود ونتيجة فاذ كان القياس فان كانت القياسات في مرتبة واحدة وكانت اثباتا

في القسم الثاني من كتابنا في علم السمع

فان السبب الاول لا ثبات المطلوب فانه هو سلب احدهما من الآخر ان يكون شئ واحد لاحدا لا لآخر ولا لغيره
 الثاني لا يفرجه الاختلاف بالثبات والاشتراك ويحتمل ان يحفظ هذا المعنى ولو فرض تحقق التقاد مثلا من ذلك المعنى
 لما افاد المطلوب بهذا التماس متقيا بين احدهما ان جازوا وليس ما يزيل الاخران جازيا هذا وطرحا هذا ويمكن
 اكتساب الكفاية الاخرى بان تنفع له لو اخرجت حقيقة التقييد وما لا يلحقه بحدودها بالاعتقاد مع
 احتياطه مع تقدمه مع هذا وكيف لا وهو يرجع الى التقييد كما ساقى بياننا انشاء الله وتلك الاشتراكات
 من جهة اخرى لا تفرق كذلك الاشتراكات كما مل موضعنا للوضع فمما شارة اجمالية الى طريق اكتساب التماس
 وانما التقييد فهو في الجدل لا في المثال لان هذا الاجمال باقائه التقييد الذي في الجدل فلا يكون معا عاما للموردات
 بل مطابقا للبحث للجدل لا لتقول نعم يكون مطابقا في البحث ولكن غير مطابق بالاعتقاد فان للجدل بحثا في الشهادة
 والتميز في المثال الاول وغيره فكل اول ظهور ولا عكس فالبحث الرجائي يدخل ايضا في الجدل في الشهادة ولكن
 البحث في فن للجدل انما هو عن الشيء من حيث هو مشهور لا عما هو في ذهن البرهان من حيث انتمى الى وفي هذا المعنى
 الوجه الذي يهملها وكل من الباحث الرجائية والجدلية يتخللها ما بحث هذا الفن فان كانت المقدمه سلب بالانتماء
 من حيث انه مشهور ولا اول من حيث انتمى الى وما دخل البرهان في الجدل في العرض لا عرض الاول ان ما مشهور
 فان قلت ما بالكم لم تعملوا على القبول الاخرى من الخطابه والشعر والمنطقه قلنا لان اكتساب التماس يقتضيه الكونه
 الامور الكلية والعنايات القوية لاكتساب البرهان والجدل والمنطقه لا غير المنطقه ما هو سلب العلم الا لغيره انما هو
 اعم من البرهان كما علمت في عين ان يكون له حال عليه **الفصل الثاني** في بيان ان التماسه ليست قياسا من التماس من زعمان
 التماسه قياس على كل شيء ومنهم من زعم انها قياس على الحد والمقدار ان التماسه انما فيها التماس على قياسها فمفصل وليست ايضا
 قياسا تاما بل هي مقدمات قياسا ما يبان انها لا يكون قياسا على عابحد من المقدمات التي فيها عنوان اليجاب انما
 يكون متوسطا بين الطرفين وسواء في الجدل واللاوسط هنا ويكون الا اعم كقولك كل حيوان اما مات او لم يمت
 حيوان فلا يمكن ان يمتسح ان الانسان اما مات او لم يمت والاشياء حيوان فلا يمكن ان يمتسح ان الانسان اما مات او لم يمت
 انما هي في الجدل والجدل والاشياء حيوان اما مات او لم يمت والاشياء حيوان اما مات او لم يمت والاشياء حيوان اما مات او لم يمت
 وليس مات صحيح لاجاب الاخر قلنا ولا لغيره هذا على انها مقدمات تفصل وثانيا ان لا يكون هذا الذي يتبين من
 كونه ليس مابت وليس با نى اما ان يكون بينا عدله او لا فان كان جانا فان كان بينا ليس مابت ولا نى
 فيمكن ان نقول ان لم يمت مابت وكل ما ليس مابت فهو نى وان لم يكن ذلك يتناقض مع قولك ليس حيوان مات

ان يكون التماسه على هذا الوجه اما حيوان مات او حيوان لم يمت في هذا الاشياء ايضا ما يمتسح في الاخر وان لم يكن
 جانا عدله ما يمتسح ايضا لغيره من الاشياء فلا يمتسح الا بالقياس ما يبان ان هذا لا يكتب بالتمسح فهو ان قول
 اما الجدل العام الذي هو التماسه ولا يمتسح على الحد ومن التماسه بل لا بد من ان يكون ما هو من الخارج فان قلت نقول
 الانسان حيوان وكل حيوان اما مات او لم يمت وانما الجزء الخاص فيكتسب حكمه من التماسه اما برف واحدة او بغيره
 مثلا هنا ما يمتسح واحد هو المات بهذه التماسه وجزء اخر هو الناطق بهذه التماسه بعد هذه التماسه بعد ان يمتسح
 ان الانسان حيوان مات فان يقال والحيوان المات اما ناطق او غير ناطق ثم يمتسح ان ناطق فيعلم ان الانسان حيوان
 مات ناطق وانما ان هذا الجدل مساوي ومضاد واعم فلا يفضل احد من العلم ان ناطق او عرضي فضلا عن ان يمتسح
 فان التماسه ليست قياسا ولا مكتسبا ولا يمكن لاحد من الجدوى فانها تميز على ترتيب التماسه بل يمتسح على
 ما يتسم به الشيء لم يمت او لم يمت والتمسح وسط فصول على فصولها فانها قامت الجدل الى ان لا يمتسح
 الرجل يمتسح على ان يمتسح اهل من يمتسح والتمسح الى غير ذلك ما يمتسح على ما يلحق الاشياء من فصولها وانما هو على
 طريقه تواتر **الفصل الثالث** في بيان طريقه تواتر التماسات اكره وذكر هذا في التماسه وتتم في ذلك ليعلم صفة
 التماسه الصحيحة وتواتر التماسه في الجدل والجدل والاشياء حيوان اما مات او لم يمت والاشياء حيوان اما مات او لم يمت
 وانتم انما التماسات بالحدود والمقدار ليس مقنوتين لكونها لغات خمسة الاول من الجدوى ما هو واربعة اخرى من
 وجوده ان لغيره اختلاف ما لا يمتسح من التماسه بل كانت قد صادفت الحد في بعضها انما نظر في المقدمات
 فان كانت احدها تامة لطلب المطلوب بغيره في كلام الجدوى وشيئا اخر من المقدمات في غير ذلك كالا لجدوى
 فالاول خطية والاخرى اشتاء وانظر في الاول متصل وان كانت متصلة فالتام اكره للتام وانما في الثاني
 هل يمكن التماسه فيها كما يكون من المطلوب ومن المقدمات متساويان في التماسه بالتام انما يمتسح وان لم يكن الاشتراك
 بين المقدمات والنتيجة وبين المقدمات من الاجدود وحده فالقياس اقل في الجدل واللاوسط وانسب للجدل والاشياء
 لاجل اكره بالاصغر فان لم يمتسح علم ان التماسه ليس سبيل مركب وانما هو اقل من التماسه ليجتاح الى ان يطلب
 الوسط مثلا المطلوب كذا او لم يمتسح كذا جرب وكل من كان معلوما ان كلب انظم التماسه في اوله فقلنا انما مل
 وسطا وان كان المطلوب لا شئ من جازم ولا وجود كل جيب ولا شئ من جازم فان كان كلب وانما التماسه جازم
 كان الموجود لا شئ من جيب وكل من لا يمتسح ان كلب دبل انما يمتسح كلب وان كان الموجود لا شئ من جيب وكل
 فلا يمتسح في التماسه يوجد ان كان المطلوب بغيره والوجود بغيره وكل ما يقع ان وجد كلب وان كان الموجود

سأول على خاتمة داليم كذا لا وسطه ان شرط لا يحتاج الى قياس ان يكون الكبري كليه وهذا اذا قلنا وكل زيد المعنى لا يشق
 هذا كان كانه لان معناه كل ما يوصف بأشياء المعنى لا يشق لا يشق لا يشق ما لم يوجد بل انهم من ذلك فيدخل
 في مفهوم هذا الموضوع زيد من حيث هو فاما يصدق عليه انه يوصف بأشياء من حيث هو فاما يصدق عليه انه يوصف بأشياء
 ان زيدا من حيث هو فاما في فلا يمكن لعموم شرط لا يحتاج الى قياس ان يكون الكبري كليه وهذا اذا قلنا وكل زيد المعنى لا يشق
 من اجل ان يتبدى من المحولات الاحوال فتوضع موضع الموضوعات فيحتاج الى زيادة لفظ ليس داخل في المحولات
 كما يقال ان الصحة لان في شيء من المرض والمرض في كل انسان قبل مطلقا ندرج ان يكون في واحد من الناس
 ولتقال ان يقول لا يلزم هذه النتيجة بل ما نتج على وفق الصغرى وهي المرض في كل انسان فان اخذت مطلقا كانت
 النتيجة مطلقا وان كانت ممكنة فممكن ولما افترقا فلا يلزم كما وهم من قول بل النتيجة لا بد من ان يكون شرطه لا
 الكبري شرطه وهي مع المطلقه شرطه ويرى بالافتراق وكذا مع الممكن على ما حققناه فمما من كلام المعلم الاول ايضا
 دليل على ان قولنا فاما جازا احد الصغرى هذه مطلقا وممكن لانها مقبولة بناء على ان كل انسان يلقه مرض لا بد
 مات وكل مات يتقدم موته مرض ولو زمانا يسيرا وبسبب التحليل فان لفظ في الكبري تشبه بالرابطة ولذا يصح ان
 يقول لا شيء من المرض يصح وفي الصغرى جزء المحول اذ لا يصح كل انسان مريض بل في مرض فان اصله ان قيل
 كل انسان في مرض ولا شيء من المرض يصح لم يكن قياسا يصح وان اصله بعد ذلك فيقول ولا شيء مما في مرض
 لصحة كان قياسا متجها للحق وان اريد استنتاج محال وان لا يكون معنى شيء من الناس ممكن ان يصح قيل في
 الكبري ولا شيء مما هو مريض يمكن ان يكون صحيحا **الفصل الثاني** في تعريف وجوه التعريف للاعتناء طرقت التي بها يسهل
 التحليل مما يوضع من الحدود ومن نفس الحكم لا يقياس الى النتيجة فمن ذلك انك اذا وجدت الحدود واكثر من الثلاثة
 وصعب طرقت تميز بعضها عن بعض لانها لا يجرى عنها بالافتقار للحدود كما انزل عن الانسان بالحيوان لثلاث التام
 فانه حتى يحد حمله لهما اسم مفرق فغيره عنها وان لم يحد ما موضوعا فضعف انت وربما كان الاول ان يتبدل سابا
 فبذلك انظر ايضا في الافتقار التي يصح ان تكون رابطة وان يكون اجزاء للحدود لتعلم حال ما وجدتها في الكلام فلا يظفر
 في قولك علم واحد موجود في الاستعداد وجزء المحول ولذا لا يمكن التعبير بعبارة الاستثنائية منها واللام في طرقت المحيطة
 للحكمة رابطة ولذا استثنى عنها في قولك للحكمة خبر فاما كان في كل من اللقيطين لفظ من هذا القبيل جزئيا
 او رابطة فيها او على الاختلاف فلا بد ان شرف ان الحاصل من اى قيل فاما لم يكن جزءا لافعالان بغير العبارة
 عن ثم ان من الانباء ما يصدق بشرط ويكذب لانه وبها بالعكس وبها ما يصدق في الحالتين قالوا لولا قولك

غير لما في لا يعلم فان العدد غير شافى ويعلم من حيث انه عدد ولا يعلم من حيث انه غير شافى فاما من هذا القبيل
 الانسان حاسس والانسان حاسس النفس وان الله في كل شرط يكون الصلابة الشروط كقولك هذا مملوك لزيد
 بين زيد فاما اذا صدق الاخص صدق الاعم لا محال فصدق انه مملوك او بيت على الاطلاق فليكن ان مملوك لا
 هذا الاعتبار فيما كان للكل لاختلال شرطه وشرطه وقد يعرض لبعض الحدود ان يوجد مكررا فيجب ان ذلك تكرار
 فضل وليس كذلك بل يكون تارة حدة او في حد واحد فيكون هذا التكرار بما لا بد منه فان كان ذلك الحد
 هو الاوسط عرضة لما لاكثر ثلثة مواضع موضع في الاوسط وموضع في الاكبر وموضع في النتيجة كما يقال خط كذا غير
 شافى وكل شرط شافى فاما يعلم من جهة ما هو غير شافى فاما لا يعلم من جهة ما هو غير شافى لا يقال لاحاجة الى التبدل
 من جهة ما هو غير شافى فان لا يعلم اعم وقد قلنا ان الاخص داخل في الاعم بل لا حاجة في الصدق الى ذكر التبدل
 لانا نقول لا يعلم اعم من لان لا يعلم خطا لولم لا يعرف الاول يكون محولا مستقلا وعلى الثاني بمنزلة الحكم الثاني
 التي لا تسمى الاثنى عشر فان كان المراد الاول لم يكن حاجة الى ذكر شي اخر ولكن ربما ذهبت القياس الى المعنى الثاني وج
 لانه من ذكر شي اخر ولا يذكر ما علم ما جاز من ان من جهة كذا في الحدود لا الموضوع وهذا يظهر غلط من غلط
 بان الموجود من جهة ما هو موجودا ما قائم بنفسه او غير قائم بنفسه فان كان قائما بنفسه لزم ان يكون جميع الموجودات
 كذلك ولذا ان كان غير قائم بنفسه وهذا خلاف ذلك لان لم يعلم هذا القيد داخل في المحول وان السلب اذ لا دخل
 القيد في هذا البين من ما قبله وربما كان الذي يضره هذا ويرى ان القيد في كل موضع اعتبره مثلا اذا وجدت ان
 ان الحرف معلوم ما قلت لا يوجد وربما كان زيادة اللفظ لظلالها فاستعمل لسهولة التحليل كما يقول المتوهم
 جنس للظنون وهذا مفسد فان قلت لا يستعمل في التبريح بالجنسية وربما كان شيء يفتقر بوجه خلاف ذلك ان نقول
 اللذان في قول اللذة هي الخبر فان اردت الاول لزم ان تقول في الكبري انهم خبر وان اردت الثاني لزم ان
 تقول في الكبري الخبر لا يقال لا يجوز العجز الثاني ولكن لا ريب في ذلك انما ان تقول كل ب هو الخبر وهذا
 لان الحصة في شيء في الوجود في انهم فضلا عن الحصة الاخر وبعضه فيكون الكبري خبرا والبعض فيكون
 محلة لا تقول لانه الكبري حاسس في اللذة العكس التي يكون فيها المحول محولا على كل الموضوع لاجتماع
 فان لا يصح ان يخرج من حكمه الكبري في هذه اللذة يمكن تركيب القياس من محلات كان قال اللذة هي والبعض
 للخبر فاما انما من كل هذا انما هو الموضوع والمحول في كل اللذة ب وكل لذة وكل خبر وكل خبر في
 يتبدل كل خبر ب ما يتبدل به الب هو الخبر فان ذلك يفتقر في الموضوعات الخبر وهذا الخطيئة وهذا غير السأ

ومتأمل كلاهما مشهورين فليدرك ان فيهما طرفا القيتض في وقتين وان يتحول طرفي القيتض المشهورين في وقتين
 وربما حاول بعضا حدهما في وقت يتناس ثم يتلطف فيتم مقابلة المشهور فتخرج به مقتضى في قياس مؤلف
 لا يبطأ له فليدرك ان الدور في علم ان المطلوب انما يتم الى المقدمه الموجبه التي تنكس على كنهها الى ان لا يكون
 الموضوع والمجول منها متساويين فمهم النتيجة الى ذلك العكس او المقدمه السالبة التي تجلها موجود في كل
 ليس موضوعا بالموضوع فتكون لا شيء مما هو المتعلق الوجود بالغير فان تعلق الوجود بالغير ثابت لكل ما
 ليس انما غفل هذا السالب يرجع الى الاجاب المعدله كذلك ما هو الوجود غير متعلق الوجود بالغير فيمكن
 الى كل ما هو غير متعلق الوجود بالغير فيكون كل ما ليس باله فهو متعلق الوجود بالغير فيمكن ارجاع النتيجة
 اليه الى الاجاب المعدله وكذلك في السلب للجزئي يرجع قوله ليس بعضه الى ان كل جز هو ما ليس بعضه
 ينكس الى كل ما ليس بعضه فهو اما الشكل الاول اما الغريب الاول من قطع لان بعض النتيجة الى ان مقتضى
 ثبوت واما الغريب الثاني فهو ما يتم كذلك فان كانت الصغرى هي المنكس بط وان كانت الكبرى هي المنكس
 فتكون في نحو كل جزب ولا شيء من مياكل ما هو جز فليس او كل ما ليس فهو جز فكل جزب واما من قال انه ينبغي
 ان يقال هكذا جزئي لانه لا على شيء من مياكل ما لانه لا على شيء من مياكل ما لانه لا على شيء من مياكل ما لانه لا على شيء من مياكل ما
 ينبغي الاثبات اليه واما الغريبان الاخران فالكبرى لا يمكن اثباتها من النتيجة وعكس الصغرى واما الصغرى فتكون
 في الوجوبين فتكون في نحو بعضه جزب او كل ب بعضه جزب وكل ب بعضه جزب واما الشكل الثاني فظاهر لا يمكن فيه
 انتاج المقدمه الموجبه مع بناء النتيجة على حالها لانها سالبه لا يمكن انتاج الموجبه منها مع الموجبه واما السالبة
 فتبينها اما في قولنا كل جزب ولا شيء من اب فان عكس الصغرى يجعل عكس صغرى النتيجة مع ما ينكس الى
 الكبرى وان الشوط في بيان الدوران لا يكون بعد عكس المقدمه عكس لم يكن ههنا من بيان الدور واما في قولنا
 لا شيء من جزب وكل ب فظاهر وكذا قوله بعضه جزب ليس ب وكل ب واما الغريب الثالث فلا ينبغي فيه
 واما انتاج الموجبه فيخرج ايضا من بيان الدور ولا اما في الاول فلا بد من رد النتيجة والمقدمات التي
 الى الاجاب المعدله ولكن لا يمكن المقدمه فتقول في الاول كل ما فاما هو جز فليس او كل ما ليس فهو جزب وكل
 جزب واما في الثاني فيحتاج الى عكس النتيجة العكس الذي عرفته هنا فتقول في الثالث كل ما هو فليس جزب وكل
 ما ليس جزب فكل ب وفي الثالث نقول بعضه جزب واما ليس او كل ما ليس فهو جزب فبعض جزب وفي الرابع نقول
 كل ما هو ما ليس بعضه جزب وكل ما ليس بعضه جزب فكل ب واما الشكل الثالث فن الظاهر لا يمكن في اثبات

المقدمه الكلية لان الجزئ مع الكلية لا يحجزه واما الجزئية فان كانت كبرى والنتيجة موجبه فاما انضفا
 اليها عكس الصغرى انما كان صغرى انما يمكن عكس النتيجة بعد عكس الكبرى وان كانت النتيجة سالبة فان
 كانت الكلية في الوجبة يمكن انتاج السالبة الجزئية باضا فمهم النتيجة الى النتيجة بعد ارجاعها الى المعدول وان
 كانت الكلية في السالبة يمكن انتاج الوجبة الجزئية بارجاع النتيجة الى المعدول وعكس الكبرى السالبة عكس الصغرى
 بعضه جزب ولا شيء من جزب فبعضه جزب وليس ان كل ما ليس كله او بعضه فهو جز فبعضه جزب فبعضه جزب
القول الثاني في عكس التماس اما الشكل الاول اما الغريب الاول نحو كل جزب وكل ب فيمكن انتاج هذه الصغرى ونتيجهها فان
 اضيف الكبرى الى هذه النتيجة اتجه هذا الصغرى وان اضيف الى نتيجتها اتجه نتيجتها والكل من الشكل الثاني ويكون انما
 لتعكس الكبرى فينتج الصغرى الى هذه النتيجة ونتيجتها ولا يمكن انتاج ضدها لان السالف وانما يكون من الشكل الثاني
 وهو لا يتجلى الجزئي وكذلك الغريب الثاني واما الغريبان الباقيان فان المقدمه النتيجة يمكن ابطال الكل من مقتضى
 واما ان اخذ ما هو على سبيل القضاء وتلا بطل برئ منها واما الشكل الثاني فيمكن حكمه الحكم الاول في ان الاولين يمكن
 انتاج صغره صغره ونتيجتها ولا يمكن انتاج صغره وكذا في الثانيين ان اخذ نتيجتها يمكن ابطال الكل من المقدمات
 واما الشكل الثالث فمهم النتيجة لا يتجلى لا بد من لا يتجلى كبرى الشكل الاول او الثاني واما نتيجتها فهو لا يمكن ابطال كل فان
 ما يتم اليه ايتم كذا اتجه هذه المقدمه الاخرى ان كانت كلية ولا فتبينها ان كان المقدمه الجزئية اتجه فتبينها
 الاخرى الكلية ولكن ان كانت كبرى التماس هي الجزئية لم ياللف منها ومن نتيجتها ما يبطل الصغرى نعم باللف من
 الصغرى صغره ما يبطل تلك الكبرى واعلم ان العكس المبطل الصغرى الاول من الثاني وكبره من الثالث والصغرى الثاني من الاول
 وكبره من الثالث والصغرى الثالث من الثاني وكبره من الاول **القول الرابع عشر** في قياس الخلف الى المتكتم والنتيجه
 الى الخلف قد جعلت ان العكس في الخلف اتباع كذا في الشطبة التي قد مع مقدمات اخرى موجه اخرى الى حلي قياس الخلف وذلك
 عكس التماس وان عكس التماس ان يكون اذا كان قبله قياس مقدر الصغرى والكبرى والنتيجه والخلف قياس متساوي
 نفس قبله شيء وقيل ولم يعلم بعد نتيجته لكن المقدمه وان ترتيب فيما على الشوط واعلم ان المطلوب ان لا يرجع الا الى الكل الموجب
 يمكن ان يكون من كل شكل بالخلف والكل الموجب اناس من من غير الاول لانك اذا اخذت فبعضه كان سالبا حيا او هو
 يطلع الصغرى الاول ولا كبره وان اخذت منها نتيجته يمكن ان لا يلزم الا كبره ولا يلزم من كذب صدق المطلوب بها وكذلك
 القضاء من واما بيان السالبة الكلية الشكل الاول فان يتخذ نتيجتها الذي هو الوجبة الجزئية ويضاف اليه الكبرى ولكن
 اما فالصغرى لان الكبرى كون جزب وبيان الموجب الجزئية بالعكس فان نتيجتها السالبة الكلية والسالبة الجزئية هو كونه

واما السكالات التي بالمركبة الكلية
انما تميز فيها بالكم والكم هو
الكلية

فان متغيرها الموجب الكلية كما في متغيرها والسالبة الكلية ايضا فانه الكبري السالبة الكلية والمركبة من جميع اضاف كل من الصغر
والكبري الى متغير كل منها وانما الشكل الثالث فالوجوب الكلية بضم الصغرى وكذا الجزئية والسالبان جميعا الامران
فالعلم ان الخلف لانيات السالب الكل من الشكل الاولين مما يرجع الى الاول ولايات السالب الجزئي مشدود بالثاني
وهو ان التضمين مع الكبري وبالثاني وهو ان التضمين مع الصغرى وكذا لانيات الموجب الجزئي مشدود في الشكل الثاني جميع
كله الى الاول وفي الثالث من الوجوبات مما يرجع الى الاول والتوالي متعارفة وبالثاني في اخرى والتزيين الخلف والشم
من وجوده ان الثاني في قصد في التضمين اول مره في شيء يري ان يمتنع بعد ما تسمي على الاخلاق او يمتنع من ضمير وفي
الخلف مفسدان جميع شيئا غير مطلوب بين الكذب على الاطلاق وبتشديد المحصر فممن بذلك كذب ما هو سبب صحة
نقيضه وهو المطلوب ومنها اننا نوضح في التضمين المتغيرات للواقعة المطلوب وخلاف الخلف ومنها ان التضمين في
التضمين غير متغير حتى يتم فيزوي في الخلف توضع النتيجة **اولا فصل في القياسات التي هي من مقدمات متعارفة**
يؤولف القياس من مقدمات متعارفة او متناقضة فيقال على الخلف لم يمتنع لانهم في ذلك في الخلف في تميزه حتى
التي من نفسه وذلك من نتائج العلم والتفكير في المقدمات اقسام كل ولا كل ولا واحد بعض ولا بعض بعض ولا
واحد ولكن الثالث خارج عن التماثل حقيقة وكل من انواع التماثل ما بالتحليل او بالذوق كان حكم على شيء نحو في
مردود اللام فتكون كل انسان حيوان ولا شيء من الضمات الحيوان غير متماثلين حقيقة بل متماثلين في انهما لهما القوة في
القياس قياس مركب داخل صا والعا بل متماثلين في انهم في التماثلين الاولين يكون باحصاء كل من الطرفين من الاخر فلا والتم
فان لا مقابل فبما ان كان الاكبر اخص من الاصغر لا في تلك اذا قلت كل من هذه هي ولا شيء من هذه بطريق الحق في
ان بعض العلم ليس بطريق ان هذا الثاني لانه في الشكل الاول بان يجعل الحول كتيبن فيوضع احدهما للاخر والشكل الثاني
الثاني بان يوضع الموضوع كتيبن فيوضع وفي الثالث بان يوضع احدهما في الخلف والآخر في الشكل الثالث
يكون هذا التام في جميع ضروريه فان كان التماثل بالقياس وحده من القضية لان يكون صغرى ولان يكون كبرى
كان بانها قد لا يكون الكبري الا الكلية منها موجبه كانتا سالب وفي الاول لا يجري الا في من من وفي الثالث في
منه واما سبب وقوع بعضها بالتفكير في هذا التام في حيث لا يمتنع فممن يكون عند انسان مقدمات او نتائج فاستد
وتشترطه وضوحه عند مسلم حتى او العكس ويكون يشد وينفي من تلك مقابله بالفعال او بالقوة وينبغي في ذلك
الامر مقابل بالفعال او بالقوة فيحصل من مجموع الحق والفساد تاليف من متماثلين من نفي الشيء من نفسه او يكون عند
قياسات صحيحة فيخرج منها صحيحة واخرى فاسده فيخرج منها فاسدا متماثل بالكلية والصحيح واما في ذلك فلا يكون الا باحتيا

نفس

عصية كان يتولد مثلا كل انسان حيوان فاطبق ولا طبق من الحيوان الناطق با طبق ويريد في نفسه انه ليس بناطق
ثم يستخرج ان لا شيء من الانسان بناطق ثم يقول وكل انسان با طبق فخط على السطح بين الناطق لا بشط وبغيره بشط ولا
فصل في القياسات في القياسات على المطلوب الاول وهو ان لا مدعيه المطلوب مما قيل الا ان القول غير صحيح الشكل
لان من مدعيه ما اخفى او ساء في الجملة المطلوب والاولى المقدمات انما هي من بعد تدبر المطلوب بل لان المطلوب
نفسه جعل مقدماته بان نفسه بان جعل احد مدعيه لم يجعل حدا ووسطا وذلك قد يكون بلا واسطة وهو في قياس
وهو لا يخفى على من يفهم القول وقد يكون بلا واسطة او ساء وذلك كما اذا قال في القياس ان ما وضع في حد
كل ساء فليس من ان الخطين الذين من سطح واحد لا وقع عليه احد فصارت الزاويتان اللتان في جهة واحدة متعا
لثا فيكون لم يلقيا بانها الزاويتان حدثت تلك يكون زواياه الثلث اعظم من ثابته في هدف فان كون زوايا الثلث
اعظم من ثابته انما يكون بهذا الاصل الموضوع في هذا هو الصادرة الحقيقة وهذا معاداة بحسب الظن وفي ان يكون ذلك
لا احسن وان لا احد لا يمكن بل شيئا متماثا مع كل انسان والضم ان **فصل في وضع ما ليس بها النتيجة على**
سبب وذلك انما اذا اردت ان تطبق قياسي عاقل قل ان هذا الكذب الذي اوردته لم يلزم من نقيض المطلوب فانه
وضعت على راسي لا تحتاج ليس بها بل هو لا يتم على تقدير وضع ذلك النقيض ولما لم اعدم مشاركة حدود الكاذب
وقياسه النقيض الموضوع واما لا يدعي ان كان فيها مشاركة لكن لزوم من شيء غير **فصل في قياس ما**
ينفع بها السائل فالحجبا للحدود ان القياس يستعمل في الجدل فالاول فلا يكون الا ما عليه الامر في نفسه
الثاني فيكون من الشؤون والسمات لم لا ينفع في الشؤون مالم سلم فبعض القدر للجدلية ان يكون على تسليم العلم
هو المقدمه لكن حرفه عن اليقين ان يكون عليها وبما سئى مشلها ذات سلم من كماله ولما لم يكن في الجدل الا حقا
الازام والتكليف دون التحقيق فلا يمان ان يحاط بالسائل الجدل فيها يستعمله من القياس وجعل تقرب المسائل المتماثل
وان بعد الحجة لا يغير فيها من ان يلحقه نقض وتكليف فلهذا كان اصولا ينفع من يستعمل ويترجم عليها القياس من
صورة القياس انما ما يتبع بالحب فاعلم ان التماس ان يكون من مقدمات قياس مع نقيض كان يقال ليس اذا
كان كل من جرح كل جرح كان كل واحد ان يكون من مقدمه مقدمه ليجعل الامر لا حرجا القياس فان كان الاول مثلا
الحجب الاستسلام او ان كان مقدمه او ان كان انما يحتاج القياس وان كان الثاني فيصطد الحجب موضع ان لا يكون في الاستسلام
مقدمه وعليه ان ان يمتنع حتى لا يسلم حدا مكررا قياسا والثاني في عدم تسليم الكل وجعل عليه ان يتامل في الوساطة التي عليها
كيف يمتنعها الما لاطبق حتى يمتنع الشكل والضمير فيعلم انه غير صحيح ان لم يكن صحيحا واما ما يتعلق بالسائل فعمله ان يمتنع

لنفس

الذهب هـ وان كان افضل منا في الطلب والاثير ارفع من ان يكون مثله وهو اكثر في باب الحرب فيكون ربحه
من غير يكون ب ودمع الارض وجمعها هـ ونيل هذا بان اختيار مساعد الحبيب محب على غيره وساعده
مطربان وعدم الساعده وعدم الاختيار به وبان وجمع اختيار الساعده وعدمها افضل من مجموع الساعده وغيره
اختيارها فاختيار الساعده افضل من الساعده والامر كذلك **افضل** **الافضل** **الافضل** في التماسات الحظية والطلب
والغلبة والمثبوتية والسياسة والحسب والوساطة ولا يشترط في الحظية اما في الكبريات او في
مطلوبه الصلح الا ساج عدة لا تزام خصم تنازع او قناع جماعة سامعين او مكاتبين والغلبة قياسات
يحكم فيها على شئ يحكم بوجوده في شئ الماخوذ عن صاحب الشريعة او خلفاؤه او ائمة او ملجوع عليه عنداته
يسى ذلك الشبه اسلا وما بالثنا بربيعه وما يتقلد الى شبهه حكما وقول الشارع ما اجاز في
به ينفى او على وجه الجواز او على وجه الكلي وهذا هو النقص امجزي في ريبه الكلي كالحظيات التي
حقت في العزات بالنسب لسلوات الله عليه وآله واربعة مبالا ولا تملك ارباب الشئ كالعمومات التي وليد
بها الخصوصيات والقياسات التقليدية قياسات مؤلف على شئ ما ينبغي ان يفعل او ترك وهي مخالفة
من الحظية والمثبوتية في ان كلا منهما يكون مع الغير مخالفا ولهذا مقتضاها صاقلما واكثر به على الحقيقة
بجلاف مثلا بما فان الانسان اكمل مع غيره فتدبر به بمكانه وقدره برب الزمان بخلاف مع نفسه وعلى
من السياسة فان السياسة تخص بما ينبغي ان يفعل او ترك مما يتعلق بالمناكر المادية والقياسات السياسية
اخليت عابا بما من القياسات العقلية وخاصة بما من القياسات التي هي محظية المقدمات منها والوساطة
من العقيدة والاولا المحمودة التي يسي بسيرة مكتوبة والاستشارة ان ثبت كل كمال او يلب كل من كل وجود الكلي
الاولا في الحاشية في اواسط العزات ولما كان الله هو موضوعات المدين لكان حتما ان يكون بزره
الاصغر وما في تحته بزر الاوسط والكلي الاخر بزر الاكبر ولكن صار الاوسط واسطه وبالعكس مثلا سراجيات
ان كل قليل المارة من الحيوانات طويل القوم قليل المارة اصغر في طول الانسان والفرس والبق واسطه وسوا
قليل المارة اما انسانا وقرصا او فلفل وكل هذا طويل القوم فلا تشترط ايقم الى القياس العقلية الا في بعض
في القياس قد جعل في اواسط وبالعكس وانهم القياس اقدم عند العقل كان الاستشارة اقدم عند الحس كما
المقدمات العقلية فان كانت بالاستشارة في الاخرى مما انما قد تفضل الى الاستشارة في الاكبر من الجاهل والموضوع
واسطه ما يكون اليان فيتمتع الى اليان موضوعات الموضوع واعلم ان الاستشارة انما هو استشارة لزيان حكم

ثم لم يفت اليه ما رضى ان يسل
كعبه من رغبته عما اسره عنه

على كل كونه في جزيا ثم مدعى انه في جميعها من غير انظار او اعتراف بان يشك منها شئ سواء كانت له مخروطة
ام لا وليس الخصب وانظارا حتى ولا اقلها حقيقيا بل لا زاما مشهورا وقد ظن بعض افاضات الاستشارة المذكورة
كتاب القياس غير النكحة طوعا لما سمع ما ذكر في من الاستشارة يكون جميع الجزيا متعلم منهم ان المراد ان ينفى
اجام ذلك واعدا له على حقيقة **الافضل** **الافضل** **الافضل** في تحقيق حال الاستشارة قد علمت ان الاستشارة انما هو استشارة
لانهايات حكم لكل لا يوجب في جزيا نه على اجماعها استوفيت ثلثها هو تام مستوفى في الجزيايات ومن غير ان
اعلم بغير ان الاستشارة ليس استشارة لانهايات حصرية او كبرى او على مطلوب ينفى بل انما يعرف احد هذه الامور بعد
الاستشارة واعلم ان كل مقدمة تدين بالاستشارة فهي اما الظاهر من المطلوب في التهمة وليست باخفي منها اما الظاهر
فهو من ان المطلوب محمول وموجود محمول لموضوع وانما من المقدمات والمقدمة معلوم فيها ذلك ولكن محمولات معين
بالاستشارة او يكون ذلك معلوما فاما في المقدمة يكون الظاهر وان لا يكون اخفي فهو يكون فيها اذا كان لا ينفى
الطلب سبيل اخر غير الذي يقتضي المقدمة المبينة بالاستشارة وان كان من حيث اليان بهذا السبيل اخفي وما لا
واعلم ان الزاوية بين الصغرى والكبرى بالاستشارة امكن ذلك من غير علم يمكن من وجعل الاثر لخصنا به على
صريح في القسم المذكور فبما ان الزاوية انما ان ناطق افعال كل ناطق حيوان والحيوان اما سالت او غير سالت
كل منها او انما اني فكلما يقال كل ناطق حيوان وكل حيوان اما ناطق او لكذا وكذا وكل ناطق وكل كذا وكذا فانه
مصادره على المطلوب الاول واعلم ان الاستشارة انما قصر بشي في الزمان على جهة المفاطة واما في الجواز
لا اشك ان الزاوية لا تنفع الا في الزمان وقد بدلت بالاستشارة على غيري المستفاد كما يستفاد في كل ناطق وكل
ناطق بصفة كذا فكما ان بيتك هذا على ان الحيوان بصفة كذا وان نحو الماشي الذي هو حيوان بصفة كذا كذلك
يتبدل به على ان كذا الذي هو من جزيات الناطق بصفة كذا ولا شعاع في ذلك فانه لا يستبعد ان يكون
الاول ان ناطق الاجل في ان ناطق بالاجل الاستشارة فيجب بالاستشارة ان الحيوان بتلك الصفة ثم لما اجاز
الجزئي خطر بالبال وقوم عرفت الحيوان من غير انظارا ونحو ان ناطق بالبال فالتب قياس صحيح واعلم ان كذا
كانت الوساطة في نفس الامر قل كان اليان الاول كان ما يعود في الاستشارة كان كذا كان كذا كان كذا
واعلم ان الاستشارة كما يستعمل بانها من القياس كذلك يستعمل للتب على الاول وقد يستعمل للتب في حصول
معطوفين من ضرب من اليقين وان لم يكن بالانضمام كما سلكه ارجان انشاء الله تعالى واعلم ان كذا القياس
الاول لا يثبت الصغرى بالاستشارة قياسات الا ان كل محمول علم وكل علم تعلم وكل علم تعلم على ذلك

بعض الناس ونحو ان المثال الاستقراء ثابت الصغرى يتبين فقال ان كل عدل ملكه مكتسب بالفكر وكل
 ملكه مكتسب بالفكر فهو علم وثنا لآخر ان يكون بدلا العدل الفضيلة حتى يكون العدل جزءا من خزانة
 الاستقراء مكتسب يكون عدل ان يكون كل فضيلة علم ونحن نقول لاحقا جزءا الى ذلك بل نقول ان عدله فلان لا
 وفلان كانت ملكه مكتسب بالفكر وكل ملكه كذلك علم فكل علم علم وانك الثاني في شبه الاستقراء وليس استقراء
 وهو ان الدلالة بباوى الشكلاستقيم المخطوط وكل ما يباوى الشكلاستقيم المخطوط فهو مدعى في التبع
 فالدلالة مدعى التبع وبنت الصغرى بان تمت لك الشكلا حلاله كل منها مساوى مرعبا فلو ان م باوى
 الدلالة المربع فهو ليس باستقراء اذ لم يثبت فيه الجزئيات بل بالآخر ولكن لو حلت الاجزاء كما ملاحظ الجزئيات في
 الاستقراء وان لم يكن بالاستقراء لا نرا واقعت الدلالة الى الهاليات لم يكن بدون بناء شئ غير هذا
 الا ان هذا لا يمنع الاستقراء كما عرفت **الفصل الثاني في التمثيل** وقياس المتماثلين في التمثيل في وان ثبت حكم على
 جزئى لوجوده في جزئى اخر وجزئيات الحرصون يتدعى ان يحدود الاكبر والاصغر في شبيههم وحل الاكبر
 على الاوسط فانه لا يجوز ان يحمل على شئ اصغر والشكل قد يشبه الكبرى والنتيجة ولذا يرجع الى قياسين وان كان
 وبين الاستقراء انرايات حكم على جزئى وذلك على كل ما يثبت ذلك لا بد من استيفاء الجزئيات وادعاهما
 بالفعل دون هذا وان كان فيه الاجتهاد ايضا بالقوة لاثبات كليه الكبرى لان الوجود بالفعل ان حكم هذا الحكم
 انما للعدد من غير ادعاء استيفاء واما قياس المتساوية فهو قياس بحد من مقدمه محجوز ان لم يكن اوليه
 لاتناج مقابل المتقابلة التي عليها مدار قياس الخروفي المقابلة الكلية الكبرى وهو على وجهين عا ونا فلهذا
 العناد فهو ان يجعل الكبرى قياسا وهو ما من المقابلة المتماثلة به مثلا اذا كانت تلك المتقدمة ان الاستدلال على
 واحد فمثلا لانه عنا لاشئ من المتساوية علم علم واحد وهذا في الحقيقة كبرى لقوة المتساويات فمثلا كانت
 لما كانت نتيجة هذا قياس لا يكون الاكبر ان يمكن ان يجمع الا الى الشكل الاكبر اما اذا كانت موجبة كلية فمثلا فاما
 الاكبر سالكه فلان جعل من الشكل اننا في الخارج اما الى عكس المتقدمة التي جعلنا صغرى كنهها او
 عكس الكبرى كنهها وهذا وان كان صحيحا في كل مادة الا ان البيان ليس كالبان بالشكل الاول مع العنى عني ان
 لما كان صغرى قياسا المتساوية بانه لا يثبت ان يقال بل ان يجرى وكل جزئى فيها ان لم يكن
 الان يجرى ولا شئ من هذا كان حقيقا بان يثبت فلما وانما قضاه ان يجرى جزئى لا يكون فيه الحكم المدعى في المقابلة
 الكلية لا بانه فسا كليه المدعى وهذا فانرجع الى الشكل الثالث وربما يشك في المتساوية بالاستدلال كما يقال

فان العلم بالاستدلال واحد كان العلم بالمعلوم والجهول **الفصل الثالث في الدليل والعلامة** والعلامة والعلامة والعلامة
 المؤلف من صغرى تخصيب وكبرى محجوزة مقولة بغير عنها ببيان الازمال ولكن براد الكلية وفي الغالب يختلف
 الصغرى وينتج نفس الكبرى دليلا لثبوت الخواص المحجوزة مقولة وللخبرون مودودون ونحو ذلك مما يجعل كبريات
 نقولنا هذا احد هذه وانما ذلك والعلامة بغير محجوزة فالكبرى اسب فيه الاكبر لا صغرى لانه لا يجرى الاوسط
 وهي اما صغرى او محجوزة فان علمت العلامة لان جعل الاصغر ووضع الاكبر كان من الشكل الاول وحسب كبريا
 الدليل كما يقال هذه العلامة لما كان قد ولدت وان علمت لان يجعل موضوعا لما كان في انك نقول الحكم وفوقنا
 لان فلانا ذو فضيلة با حنا وفلان حكيم وان علمت لان يجعل محجوزا لما كان من الثاني وان كان الحاصل عليها
 بالانجاب فانه مقولة لطايات لموهذه العلامة صفرا فقد ولدت فالتقى من الشكل الاول بغير والباقي ان
 ينقصان فانه ليس لما كان فلان الحكم فاضلا لزمان يكون الحكم كاهم فضله ولا فاك كانت كل واحدة صفرا
 لزمان يكون كل صفرا والوجه ولما يشترى ان يكون الاول مخصوصا باسم الدليل واسم العلامة بخصوصا بالانجيز
 لان الدليل انما من العلامة وما قبل من ان العلامة لا يكون الا على الوجود والتأليل اعلم ليس شئ فان العلامة كما يكون
 الوجود وكذا لعل العلم وكثيرا ما يكون علامة بضم علامته الوجود واعلم ان قوما من المتأخرين بانك هذا على
 يطلبون القياسات كلها من العلامة ويسوونها علمة ويخصونها مقدم كلية منها ومن الاكبر ويصحبون ذلك تارة
 بالاستقراء المستوي السلي بالطردواخرى بالاستقراء المعكوس المشى بالعكس وهو الذي يجرى بعكس بعض الملائكة
 وهذا الصحيح بان بعد الوصف في الشئ الذي هو كالمثال ثم يطلبون ان يكون العلامة واحدا واحدا حتى يتبين ان الثاني
 هو العلامة ويرد عليه ان من علم ان الحكم متساوي وصف ذلك الشئ لم لا يجوز استناده الى ذاته ولو كان
 لازما في كل حكم لزوم الاسم وانما من علم ان الحكم لوصاف لا وصفات فيها عدات وعدم الوجودان لا يدل على عدم الوجود
 وثالثا ان الاقلام لا يجب ان يكون بعدد الاوصاف بل وان يكون الحكم لاجتماع عدة منها او اجتماع المجموع
 رابعا ان الباقي لا يجب ان يكون جنسا تحتها انواع او نوعا تحتها اصناف بل ان العلامة واحدا منها وفاسا ان
 يميزون بين قولهم فالعلامة كذا وقولهم الصلة هي كذا وقولهم الصلة هي كذا لانهم لا يميزون لان يقولون كذا كذا اما لانه
 اوله ان كان ليس لانه لم يجرى لانه لم يجرى انما يكون ان يقولوا والعلامة صفرا لانه لا يصح ان يكون
 فاما ان يكتب صفرا او يكون حصة كذا بوا فان الكمل صفات تسمى ذلك لا يجرى فيها علم لا يجرى وكذا ان يكون
 قالوا وما هو الصفرا الباطن والجرى فلا بد ان يقولوا وكل صفرا له اسباب اوجر مع فاعلم اما ما سار كن يميز

ومن امكنه علمه

وان كانت نفس المود قد تفرق عن الجسد والنسب التي بين المواد وان كان لا يعطى الا لا بد منها
 وانما لا يتعلم الا لا بد من العلم بها سبيل فبالمادة الجديلة والنسب التي يعطى الجسد الى المواد الا
 لا بد وان النسب التي يعطى الجسد الى المواد الا بد من العلم بها والنسب التي بين حدوها كسب صفة
 النيات من المطلق الى النيات من الجاهل في تلك كانت هذه سببا لتقديمها على ذلك كانت تلك الا ان يكون
 النيات من المطلق الى الماحية وذلك عموم الموضع لان الشدة لا تقوم بالصدق به حتى ان لم يكن ثم قال
 التقديم في اجل هذا العموم فيعلم ان تقدم في الجدل على الجاهل وحصول ملكه البرهان انما كان على
 هذه الصورة فانه انما ظن اول الجدل ثم البرهان وكذلك اذ طابت الامور المجهولة فالأكثر ان حصل
 اليها ولا يتيسر الجدل ثم يتخلص منها الى البرهان لا ريب ان العلم الاول لم يتقدم على البرهان
 من جهة حسن الاحراز ومخاض صياغة الوقت وانتم في الاجل قبل تعريف القضايا التي هي القضايا
 به واما الغاطلة فهي وان كانت قبل البرهان زمانا كالجدل الا انها انما كانت تقدم تقدم انما كانت
 هذا النافع مع انه لا يشترك له بوجه ما البرهان فلا وجه لتقديمها عليه واما الخطا به والنسب فوضوحها
 الامور الجزئية بها في ما بعد عن النفع في الامور الكلية وما يقال من ان الخطا به كانت قبل البرهان
 لانفع لانها كانت اما على حكم الجدل او على حكم الغاطلة على ان التقدم بالزمان من دون مشاركة ما تقدم
 انفسه ان في كل تعليم وتعلم ذهني فاما هو يعلم سابق اعلم ان التعليم والتعليم من صناعي يحصل بالجدل
 على افعال تلك الشائعة كالكتابة والتجارية ومنه تلمني يحصل بالمواظبة على التفتك لتلقين شراطة
 ومنه ما يحصل بالاشارة على التعليل ومنه تغليب يحصل من التلمن بالعلم ومنه تلمني كان يكون علما
 بان الفضا ليس بخلاف الجديلة ثم رايهم احدي الجديلة فيجب من لفظة عن ذلك فيه على الخلق
 ولكن مخاطب بالاول ولا يظن لها تفصيلا لها العباد او في ذهنه فينبه عليها ومنه ذهني وتكون يكتب
 من قول مجموع او معقول يوقع اعتقادا او ايا او تصور لم يكن وهذا التعليل والتعليم قد يكون بين ان
 وقد يكون بين انسان ونفسه فمن جهة ما يحدس بالحد الاوسط في النيات يكون معلا ومن جهة
 ما يتقيد النتيجة يكون متعلما ثم ان التعليم والتعليم مطلقا واحدا للثلاث مختلف بالقياس فان الانبياء
 الى اكتساب مجهول من معلوم يسمى بالقياس بل من يحصل فيه تعلل وبالقياس من يحصل منه تعللها
 فاعلم ان كل تعليم وتعلم ذهني فلا بد ان يتقدم علم اما في التصور خصوص اجزاء المادة او في الشدائد لا

من ان يتصور المطالب اولاً ثم يتصور القول المعقول والمسموع ثم يصدق بذلك القول وكذلك التعليم وان
 الصافي ايجبه مسبق بعلم فلا تعلم التجارية بحال بعلم ما الخشب وما القوم وما الشا ويحوي ذلك
 الخشب صيغ ان تحت بالثبوت وليس بالاختيار فيثبت بالثبوت هذا ومن الناس من زعم انما قال التعليم
 التعليم الذي لا يفرق عن النفس فانه قد تعلم انفسه من علم حتى سابق كما انما كانت نيات بالحس ثم تميز بتعليمها
 التعليم والتعليم الموضح مسبق بذلك العلم النفس ونحن نقول من العبدان يطلق التعليم والتعليم على ما يتقارر بالحس
 الا ان قال لمن ارى انما شاعرا في علمه ولا انما علمه الا ان يكون اياه هير عمل يحصل له ملكه متاعه فيكون تعليم
 وتعليم اعتبارا لا اعتبارا بالارادة والفرق بين علم الانسان لا يكون هنا البتة تعلم ولا في شيء من الجزئيات انما
 بها الفرق والتفريق وايضا ليس بلام من سبق العلم اى سبق التعلل بل سببا في هذا التعليم والتعليم حاصله حصول
 الصلة مع المعلوم والاحساس الاول ليس كذلك بالنسبة الى الثاني فيقال تعلم قول التعليم والاعمال المكنية احسن من ان
 الذي لا يتفصل عن النفس ونحن نقول وكذلك النفس فانه منسوب الى الذين وهو غير الحس بل الاصح الذي قاله
 من المكنى والحسدي والنفس فان المكنى يكون يطلب وحركة النفس الاوسط واستمراره في العلم
 حتى يوحدها اوسط والحسدي لا حركة فيه بل ان يكون المطالب فانه من المكنى الاوسط من غير طلب اموال
 القديس من تحت الاخرى ومنه من يطلب والنفس ان لا يكون حصول الاوسط بالحركة ولا بالحس بل بالسماح لا يقال ان
 ايتهم فكري لان ما لم يتكلم يحصل له العلم غير السام لانما نقول انما سمع من العلم شيئا فلا شئت ان يتصوره دفعه فلا يظن
 ان يشك في اولا فان لم يشك حصل التقديم ايتهم دفعه ولا فكره وان حصل انما ان يرجع الى العلم مرة اخرى
 تقديمه فاما الثاني هو تعلم النفس حقيقة الاول واما ان يشك فيكون تعلم مركبا من فهمي وفكري وليس كالانسان في
 ثم ان المفكر انما هو مركبا من الحس والتفكير من غير ان يكون له الاوحد ولا شئت ان هذا العلم غير موجود
 فيه هذا واعلم ان النفس اذا اعتقد به صدق في الحق كما ان التصديق بالاول تصديقا بالثاني بالثبوت اما ثبوتها او ما
 وكل فوجرة وبخلاف تحت او غير في معرفة فان المكنى من العلم بالاشياء المتصل بالاعمال وضع المعاني علم ومعاني
 اذ انفس بالاشياء المتصل بالاعمال وجوده حكم على كل علم وجوده لحياته بالاشياء واذا علم وجوده حكم على جميع الجزئيات
 تحت كل كان ذلك علما بوجود ذلك الحكم للكل وهذا لا يستقر على العلم واذا علم وجوده الحكم بعض الجزئيات كان علما
 للكل وهذا لا يستقر ان نفس اذا علم حكم على كل علم وجوده الجزئيات لغيره وهذا بالتفصيل ثم ان هذه ليست سؤالا
 بل قوة بعضها افرس من بعض مثلا قوة العلم بالجزئيات التي تحت كل افرس الى الكل من قوة اللزوم الى اللزوم من ان الجزئيات

تكون يكون لها وسط تسمى علم الخراف في ذلك العلم في مرتبة بعد مرتبتها وسمى التبريل الاول العلوة للعلامة والعلامة
 الواجب التبريل واما التبريل الثاني وكل ما يلي الى العلم في ابتداء التعليم وان كان هذا فالعلم ليس بالوضع ولا في العلم
 والمقدار بل وان كان بعض المصنفين يصوره المقتضى ثم يخص المقدمة المتعاقبة بالاصل الموضوع ويسمونها بغيرها
 ويقيمون الاصل الموضوع الى التبريل بالاصل الذي لا يكون في نفس العلم راي فيها لغيره الى التوفيق للذات
 العلم بانه بعد ذلك وربما يفسد الاول باسم الاصل الموضوع وربما يقال الموضوع على كل اصل موضوع سواء كان اول
 اولاً في نفس العلم ما يلي لغيره ولا ريب في سمي في التعليم الاول بالوضع كل راي يخالف ظاهره ليقول كان يقال لا يترك في
 فصل العلم عن نفسه الاوليات في العقل فغيره رايها ايضا ما في ذلك اما انفسا على في نظرنا وعارضه في رايها
 او موشى ما في مقبوله وبشيرة بل في تلك الاولى وربما كان اللفظ الملقى الى التعليم غير مضمون فلا بد من ان يدل او
 خاصا فلا بد ان يفهم والوضع كثير ما يكون للكتابة البعد عن الخيال وفي مثله قد يكون التعليم بالاستدلال وبالطريقة
 في بادى العلوم محدودة ومقتضيات واجبة التبريل في اول العقل وبالحس او بالخيال او بغيره او بغيره في اصول موضوعه
 وهي ليست لغيره لكل علم بل كثير من العلوم لا يتبريل فيها الا بالادلة والاولى انما حساب ثم لا يخفى ان لما كان رايها
 موقع التصديق في الشيء كان لها موقعه بسببها حتى يجب ان يكون التصديق بالبادى اكد لديهم التكذيب بما
 اكد لان كل ما يكون حلة لشيء بمعنى يتبرك ان في بحيث يكون ذلك المعنى انما حصل في العلول والحلة فذلك المعنى
 في العلة اكد ولا تقم من هذا ان يكون ذلك المعنى في العلول انما حصل او مخلوطا باصداقهم من كون الشيء كذا
 من الاخر بل انما لا يكون للعلة اكد بالذات والعلول بالعرض والواسطة وقيل لانها تدل الى العلة هذا علم
 لما قيل في التعليم الاول ان جميع التي ما خلفها وهي مقبولة من حيث لم يسمها ان كان اخذها بما هو مظهر عن العلم
 فهو اصل موضوع لا على الاطلاق بل عند ذلك فقط وان كان احدها بما ليس به العلم فظن اوله بقصد ظن فوضا
 ظنوا ان مراده ان الفرق بين الاصل الموضوع والمصادرة ان الاصل الموضوع ما يظهر العلم بالادنى تامل والمصادرة
 ما لا يسل الى تفصيله وليس كما فهموا الا لا يخلو المراد بالعلم اما ان يكون العلم على ما استكشف من اللفظ
 يكون الشيء من حقائق العلم ولكن يذهب عنه العلم المتبع خلفه من مضمون اللفظ واما ان يكون العلم بالالفاظ
 في نفسه فان كان الاول فهو غير محقق بالاصول الموضوع بل ربما كان في الاول المعنوية وان كان الثاني فيقول
 هذا الاستكشاف لا يكون الا بالوسط فيقول في الاصول الموضوع جميع الطالب الفيلسوف الا بالوسط فيخبر ان يكون
 كثير من المسائل الهندسية التي يخطها لها التعليم ما في تامل من الاصول الموضوعية وهذا حال الاصول الموضوعية

في المقدمات المجهولة بانفسها التي من حقائق ان بين في هذا المعنى اذا كان العلم قبلها وظهر الحسن في العلم والمصادرة
 كذلك لان العلم لم يظهره اطلاق مقابله الا بالادنى للمصادرة لا يخص ما في صناعته اخرى بل كل ما يكتف
 العلم لتعليم وان لم يكتف سواء كان من البادى او من السائل التي تذكر مرتبة في الادنى ومن في الثاني وقد
 علم وانما في الفرق بين الاصل الموضوع والمصادرة ان يكون بغيره وانما هو اصل موضوعا ومصادرة بالهندسة
 تعليمها ان يمكن اجزاء هذا الاعتبار في بادى السائل ان كان للمصادرة في ذلك كثير من سائر العلوم رايها
 بادى خطا في الهندسة ان الخطوط المتساوية من الذرة الى المحيط متساوية يحتاج الى بيان وهو بيان وجود الدائرة فانه
 غير من فان سأل في التعليم في التبريل في اصول موضوعه ولا قصا في ذلك ومنهم من يسمونها بالاصل الموضوع في التعليم
 فيلزم يتبع الاشكال با في تامل ذلك بالذات ويحتمل ان هذا التعليم اما ان يكون قد صدق في وجود الدائرة
 فهو رايها على حدها فكيف يمكن ان يثبت في الحكم تباين هذه الخطوط وان يقع الى ان ثبت في ذلك مع التوضيح
 المذكور في الادنى لا ينفذه وكيف يمكن اثبات الامر العقلي بالعرضين ولا تباين في الادنى خطوط محدودة ووسط الدائرة
 فالبطلان في رايها وان لم يكن صدق وجود الدائرة والذات رايها وسط لا يباينها فيكون كل ما اذا عرفت هذا
 انقول ان معنى كلام العلم الاول ان كل ما يؤخذ ويكتف العلم بقوله من غير بيان وهو يحتاج الى البيان ووقع العلم
 ظن به فهو مصادرة وما تعلم في الاصل الموضوع ما هو مضمون من العلم الاول من الاصل الموضوع احد اقسامه
 ووسطه فهو الادنى بالوسط في نفسه وليس كذلك بل المراد بالوسط لفرقة العلم والعلول ان المقدمات البرهانية التي
 مطالب كل من مواد وجبة ضرورية والغالطات البرهانية في الطالب الكلية اي التي لا يبرهان من مواد متضمنة ضرورية
 اذا كان المطلوب مكانا فالتباين عليه من الحقائق واما الغالطات البرهانية فهي البراهين التي لا يكون من التبريل بل رايها
 شعبة لها كانت مع شاعتها حادثة وكانها تات على تلك الغالطات البرهانية تكونها خلاف المشهور والمقالة الثانية في التبريل
 على غير فصول **المقالة الاولى** في بيان ان البرهان انما يتقدمه ضرورية وابطال ما توهم من بطلان البرهان
 ما توهم من البيان الذي في بادى البراهين وبيان ضرورية البادى وتبينها للمعلم ان صحة البرهان لحسن ان يكون واضح
 واعرف منه وظهر من هذا ان كل شيء انما يبين بالبرهان ان جميع منها وان احدها انما يبين بالبرهان وان كان في القول بالبرهان
 اما الاولون فاحتمول ان البرهان لا يكون الا بتقدمات انما من برهان وهكذا الى انما يبرهن في رايها على مطلق
 فلهذا في الادنى لا يبرهان على رايها ان على تقدمات غير بغيره بل بغيره انما كان البرهان على غير البرهان
 غير من واما الاخرين فلهذا على ذلك ان البرهان لا يكون الا بتقدمات من بعض البادى وبعضها على العكس حتى لا يبرهن

هو اصل موضوع الهندسة كذا التعليم وكل واحد
 كذا كذا ولم يحصل العلم على رايها

كعمل الجسم على الإنسان الذي هو توسط حمله على الحيوان وحمل ساوى الزوايا لثابتين على الثالث فلا
 يقع كون المتساويتين أولى المحول وهو غير كون المتساوية أولى فان ذلك يفتقر إلى لا يحتاج إلى ^{سطح}
 بين الموضوع والمحول لا فائدة للتساوية ثم إن غير الأولي علم من أن يكون اعم من موضوعه الأول كما
 عاين المثالين أو ساويهما فإن يكون ذاتيا كالأول أو عرضيا كالثاني وإن يكون الموضوع الأول ذاتيا
 لثاني كالنائبين أو عرضيا كالزوايا الذي يرضى ولا للحركة ويتوسطها الجسم وإن يكون الموضوع الأول اعم
 الثاني كالنائبين الثانيين أو ساويا كالآخر ولكن المراد بالأول هنا ما لم يكن يتوسط اعم فهو ساطع
 غير مضر فاعلم أن المحول إنما يكون كلياً في هذا الكتاب إذا كان مع قوله على الكل في كل زمان أو في كل
 يكون متولياً على الكل كان من الأعراف المتولدة على الكل بالتساؤل من غير احتياج إلى شخصته بفتح
 الأنواع كالحركة والسكون للجسم وكان من الذاتيات الداخلة في مقدمات أنواع الموضوع كما لنفوس المتغير
 الموضوع المانوية وما كان من الأعراف الذاتية لا يحضر النوع الذي جعل موضوعه فهو ذاتي النوع ^{جسمه}
 الذي هو موضوع العلم ما لا يتوحد فلا جنسه ما يخفى في حد ذاته فذلك الأعراف ولما للجسم فلا جنسه
 في حد ذاته وقد رقت هذا ثم أنه قد يكون جنس العرض الذاتي أيضاً عرضاً ذاتياً للموضوع كزوج وحسنه
 هو الزوج أو عرضاً ذاتياً لجنس الموضوع كالزوج وحسنه الذي هو النسبة فانه عرض ذاتي لا للعدد بل للطاق
 الكم واعلم أن كل ما كان عرضاً ذاتياً للموضوع من الجواهر لم يكن جنس عرضاً ذاتياً فلا بد من أن يكون هو
 ذاتياً لجنسه يتم أو ما يفهم مقامه جسمه ولما أن لم يكن الموضوع من الجواهر فلا كما أن الافر والافتاق من
 الأعراف الذاتية للنعم وليس جسمه عرضاً ذاتياً لاجتماع النعم فانه لم يكن ايم فتر عرفت أن الكل الذي يكون
 خلاصاً وغير خاص أما للقوى الخاص وكل أحد وبعض الفصول وغير الخاص كالجنس وبعض الأخرى من الفصول
 القوي الخاص فكذلك زوايا الثالث وغير الخاص ككون الزواياين اللتين من جهة واحدة ساويتين ^{لثابتين}
 فانه أول للخاص الواقع على خطين الجاهل ذاتيهما المساطين متساويتين ولخطا الواقع على خطين الجاهل لثابتين
 للخاص كذا لا دخل للمقابل ولا يخص شيء منها ولا يتقبل قول من قال أن جنس الفصل ذلك كجسما وفصله
 أوليان النوع فهو ما يقع في الفصول المسامية هذا واعلم أيضاً أن العرض الذاتي إما خاص كمال زوايا الثالث أو
 خاص كالزوج الذي هو ذاتي لجنس الزوج لان العدد الذي هو جسمه ما هو ذو وجوده وغير خاص به
 وهو لا يربطها بغيره وخصوص من وجهها مساواة للعدد والخاص أما مساوى لموضوعه كمال زوايا الثالث

على الهندسة المتساوية
 الذي هو توسط حمله على

أو اخص منه كالزوج للعدد ثم موضوع الأعراف الذاتية إما أن يكون بالحقيقة أنواعاً أو بالاشتراك
 أو بالعلية كالزوايا والحيوان والجسم والكم وإما أن يكون شبيهة بها ولا تكون حقيقة كوجوده والوجود
 الشبهتين بالاجتماع العالي فانه يجب في الحقيقة من اعرافه الذاتية وعرضه ما هي بذاتها لا تفرق بينهما من الوجود
 الذي يكون متساوياً فهو قسم الموضوع لوجودها هو اعم منه فتدبر متشوقاً له أولاً وفيه أولاً مثلاً الزوج مع الذكر فيقسم
 قسمه أولاً مستوفاه واثنا المساواة والامساواة فانها تسلمان العدد فتدبر متشوقاً له أولاً وفيه أولاً لان حكم الذي هو جنس
 للعدد الذي يباين فيقسم اعم اليها فتدبر متشوقاً له قسمه بالعددية إما في نفسه ثم إن النسبة كما يكون بالتساؤل كما ذكرنا
 بلا عمل فانها المحل من ماض وسر ساج من ماض إلى غير ذلك واجمع النسبة المتشوقة والاولى كما عرفت وما بعد
 كون لوليه الجنس نسبة كالمساواة والامساواة أو لا يكون اعم الجنس وان كانت شبيهة بالاولى كالزوج والفرقان ^{الجنس}
 يرضى لأن نسبة الأعراف ذاتية معلوماً وكذا النسبة وكذا النسبة وكذا النسبة والافتاق في نسبة الأعراف ذاتية
 مخصوصاً بكم ما وعد ما فان على ان جعل نسبة العرض ذاتي في النسبة فالعرض لوليه كالحركة والسكون لجسم ما ولا فرق
 كالزوجية والنسبة لعدة ما وقد يكون النسبة لجنس غير متشوقاً له ولا لوليه بل يكون لوليه لما فوقه فلو كان عدداً ما
 ما من مساوي اعماً تحت عنوانه كزوج او فرد او اعم النسبة الاولى للجنس التي لا يكون ما إليها النسبة لوليه بل النسبة
 ثالثة أو اعم الأول ما يكون كل قسم منها عرضاً أو لياً النوع وخاصة به فلو كان ذلك اما أن يكون ذا وجوده مساوياً
 بوجهين أو عظم واستواء الأول من القسمين أو الثانيين في شرفهما والافتاق والافتاق ما يكون لوليه غير خاص
 فلو كان عدداً ما زوج او فرد والثالث ما يكون بعضهما اعماً لخاصة وبعضها لوليه غير خاص فلو كان انسان حيواناً ما
 غير خاص لعدة هذا ولما ذكرنا سبب استجمل الزوج والعدد والعدد لا نوعين ولا فصلين فتدبر متشوقاً له في كل نوع
 أنواع العدد بالخطه معرفته وهو كالحقيقة النوعية ويعرف معنى الزوج والعدد ولا يعرفه إلا بالانتماء إلى النوعين
 وهو ولا ريب أن هذا الانتماء ما هو عددي ليس بالمتعلق بل من الأعراف فلهذا لا يجوز أن يكون نفس حقيقة الزوج العدد
 أن يكون فصلاً خاصاً للنوع من أنواعه والعدد من الأعراف ولأن يكون جنسه أو فصله بعضه كيف وبعاً فتدبر
 وتصرف من العدد ولا علم أول وقوله ثبتت على ما ^{لكن} في بيان سبب انما فصل الكل والاولى وطولها
 خط وسبب انما فصله بغير انما فصله بالانتماء الشبهان في كل شخصه في الشخص كان نقول النسبة فكل ذلك والنسبة
 كما فانه كان يعلم أن لكل واحد من النوعين النسبة ليس كلياً وليس كذلك فان طبيعة النسبة كلياً ونسبة
 بينهما ولا افتاقا هذه النسبة اما بان كونها كلياً فهو الكل قد يقال باعتبار كون النسبة الزوجية متشوقة الفعل كذا

اما صغر ولا كبر نسبة الجنس والنسبة
 تحتلها في الاول

وغيره لا في كسب العلمين واذا استعملت المبادئ العامة فلا بد من ان تخصص ما في جزئها ما كان متنا كل مقاد
اما ما لا يشاوبه من نفس الموضوع بالمتعار والاعجاب والسلب المتشاك والما فيه وما في موضوعها كما يقال في المتنا
المتاوية المتعار واحدتها وبه هذا موضوع العلم قد يكون شيئا واحدا وقد يكون اشياء مشتركة في الجنس كالخطوط
والجسم وفي مناسبة كنهه مع المتقطة او في غاية كونه على السلب على الاركان والمجرات والاختلاف والاعراض
والافعال المشتركة في النسبة الى الصفة ان لم يكن اجزاها موضوع واحد او في مبدئ كونهات الكلام المشتركة في
كونها الية او في طائفة الشبهة او بغير موضوع العلم اما ان يكون مأخوذا من حيث مبدئ لا يتناولها من عوارض
كالعلم الحساب او لغيره مأخوذا مع عارض من عوارضه كالآثار المشتركة هذا والسلب اما بعبارة اوجليه او مركبة
شروط والمخاطبة لها موضوع ويجوز قولها ما موضوعها فاما ان يكون دخلا في جملة موضوع العلم والاولى اما
نفسه كما يقال في الطبيعي هل الجسم ينتمى الى النهاية او لا ونحوه كما يقال في ان الهواء المحسوس له الماء ينتمى الى نوعه الطبيعي
بالنسبة الى انما ان يكون من عوارض الموضوع الذاتية غير حركة كذا مثله حركة كذا او من عوارض موضوعه كذا
الشبهة ممتدة او من عوارض عرض ذاتي فيكون هذا ان كان بعد السكون ومن عوارض موضوعه عرض ذاتي فيكون هذا ان كان
هو فصل السكون عنها فان جميع الحركات لا توصف بالبطي على ما يحتمل انما ان كانت مما يطلب انتهابا فان كانت
موضوعها موضوع الصانع فالجواب من اعراضه الذاتية لجانب اعراضه او فصول اعراضه او عوارض اعراضه وان كان
موضوعها من الاعراض الذاتية للموضوع جاز ان يكون محمولا من جنس الموضوع او من انواعه او فصولها او عوارضها
اعراضها وجانب اعراضها اخرى او فصولها ويجوز ان يكون المحمول على شئ من نفس الموضوع من الاعراض الذاتية لجانب
الموضوع كالمساواة في كل من العلم الحساب والاشياء المشتركة كالنقطة والخط الطبيعي فان من عوارض الموجود الذي هو
الجسم على كل من هذين التقديرين لا يجوز ان يكون محمولا للسلب جنسا لموضوعها او فضلا او مركبا منها اذا كانت طبيعة الموضوع
محصلة فان ذاتي الشيء في الثبوت اذا تحقق ذلك الشيء يمكن ان يكون الشيء جنسا لكذا او فضلا او فصلا له
لحوادث وان لم يكن في ثبوت له شئ فيمكن ان يتعلق بذلك بيان وقد غير غير يعلم المنطق على ثبوت المبادئ التي كما يتصل
المبادئ الاظهرهم اذا لم يكن طبيعة الشيء معلوما وانما يكون معلوما شئ او فعل او اتصال او فصوله كذا لا بد من ان يكون
على ثبوت ذاتي له كذا رهن على ان النفس جوهر قائم لا يكون المحمول حسا لموضوعه الطبيعي في الحقيقة بل في موضوعه لا في موضوعه
هذا واما ان كان المطلوب في المسئلة هو الية فيجوز ان يحصل مفهوم جدا وسطا لبيان مفهومه لئلا كان ثبوته لاولا وبه

مست لادراكه من ان الانسان والناطق واعلم كل ما لا يبلغ لان يكون محمولا في السلب بل انما يتصل بالعلمين لا يكون
في المقدمات البرهانية كما نت من المبادئ العامة او العامة لا جاس والفصول وما يشهد اذا حلت على انواعها فانها
مطلب اثبات الاعراض ويجوز ان يطلب اثبات اجناس الاعراض او فصولها او يميز ان يكون الاوسط جنسا
فصلا لا صغرا ولا اكبرا عرضا ذاتيا فان قيل كيف يمكن اثبات حمل الجنس بحمل النوع وذلك انما يتصور انما كان العلم
النوع الذي بدون العلم بثبوت جنسه وهو متبع فانا لا نتبع في ذلك بل انما يتصور انما كان العلم بالنوع
يحمل النوع على شئ ولا يخطى بالانحلال الجنس عليه فانما لا يفرض موضوع واحد غير محمول عليه النوع كانت الفصول من حمل
عليه اقرب **فصل في اختلاف العلوم** وشككها بقول مفصل على ان اختلاف العلوم لا يقتضي سبب الموضوع
اما في اختلاف الموضوعات او باختلاف موضوع واحد ما تنقب الا في قولنا ان اختلاف الموضوعات اما ان يكون
الاختلاف من غير داخله كالحساب والهندسة ويكون بداخله اما ان يكون احد الموضوعين اهم والاخر اقل كما يكون
باشرا كما في شئ مما جازها في شئ كعلم الطب والاختلاف فانما يشكك في كون الانسان من جهة شريفة ثم تخصص نظر
الاولى لحسد الانسان واعراضه وتطور ان في بالشر والناطق وتوابعها العلية ثم الاختلاف بالعلوم والمفردات فاشرا
ان يكون العام ذاتيا او يكون من العوارض او العوارض كالموجود والواحد والاولى اما ان يكون هو الموضوع او يكون
لعوارض النوع فالاولى كالقائمة بالنسبة الى المجسمات والمجسمات بالنسبة الى الخروطات والثاني كالموضوع الطبيعي بالنسبة
الى موضوع الموسيقى ثم هذا الاختلاف الذي يكون احد الموضوعين اعم من الاخر ولا يكون من العوارض العام كالموضوع
والواحد ينقسم تقسيم العلم الى قسمين يكون العلم بالاختصاص جزء من العلم بالاعم وقسم لا يكون جزء من العلم بالاعم
هو الذي يكون نوع موضوع اعم من حيث هو نوعه لا يكون البحث الا عن اعراضه الذاتية التي يميز من جنسها
بفصله المتصور من غير ان كان عرض كذا الذي يميز عن الخروطات فهو جزء من الهندسة والثاني هو الذي يكون
اربعه اقسام الاول ان يكون موضوعه نوعا متزايا بعراض من العوارض الذاتية فلا يبحث الا عن عرض من جنسها فانه
بذلك العارض كالمطلب الذي يبحث عن احوال بدن الانسان من حيث يميز ويضيق فقط والثاني ان يكون موضوعه
نوعا متزايا بعراض غير مبريد ولكن يكون هيئة لا يبحث كالتنظير في الاثر والحركة والثالث ان يكون موضوعه نوعا متزايا
بهيئة كالتنظير في احوال الخيط منسوبة الى البدن الرابع ان لا يكون الموضوع نوعا من موضوع اعم بل عارضا
من انواعه ولا يكون البحث عنه الا انما من جهة انه من الاعراض الذاتية لذلك الموضوع فانما يكون جزء لذلك
بل من حيث عرض اعراضه فيكون العلم بدنه العلم الذي منه ذلك العلم كالموسيقى الذي تحت الحساب هذا واما

قياسات وقتية ومن هذا يعلم ان الاحاد لا يمكن ان يكون مشتركة بينه وبين البرهان وسبب انشاءه ان يقال ان كل شيء
 اما هو برهان او تمام برهان او نتيجة برهان وايضا هذه البراهين عارقات الاشياء الخارجية عن موضوعها ولا ياتي الا
 بها في النوع فلما مضى وقتها الاول فيكون بالذاتيات لكن ليس لها ذلك باهي انخصاص بل لطيفتها التوجيهية وامامنا
 الثانية فلا يكون الاختصاص بغيره ويمكن ان يكون المشتركة في النوع بلانها في القوة وكل شخص بالنسبة الى كل
 من تلك الذاتيات التوجيهية فصل في معنى منتهى فان يدعى حد الشخص بما يميزه عن الاشياء الخارجية عن موضوعه
 لا يكون الحد بل النوع بالذات وله بالعرض فان اردت حده بما يميزه عن الموضوع له في نفسه لم يكن الا عرضيات
 عرضيات غير محدوده والحد لا يكون الا من الذاتيات لا يقال كيف تشبهتم في البرهان ان يكون مقدما تركبه
 نحن نعم قطعنا ان من البراهين ما من منتهى ما فيها جريته وذلك لانها كانت المطلوب جريها وان لم يكن البرهان الجزئي
 في شرف الكلي كما ان السالب ليس في شرف الموجب لاننا نقول مرادنا بالكل هنا ما يتناول الشخص لا الجزئي فالمراد
 بهما يكون الحكم في معنى موضوع كل والجزئي كذلك ولا يقال ان الاشياء الواجبة لوضع المكونه عدة فلهذا هو
 عليها مع ضاها كالكشف الجزئي لاننا نقول ليس الحد لكسوف ما معس مشار اليه ولا البرهان عليه بل ما فاعاد على
 القدر على الاطلاق وهو بل هو تصوير غير مباشر له وعلى الكسوف في وقت ما فانما يفي بكل وان شئت ان يصدق الا على
 واحد فان هذا الاختراع ليس لنفسه بل انما هو لا يصدق من القز الا في واحد ولا يقال ان اثباته ان شئت
 البرهان لا يكون الا كلي لا يكون الا باثبات ان الفاسد لا ينجو من ان الفاسد لا يبرهان عليه بان
 منتهى البرهان كلي لا نقول لم ينته بر بل انما حاصل الكلام ان كان الحكم على موضوع كل في تمام فكل فرد
 فرد من افراده حتى لا يكون كليا بالمعنى المعبر به البرهان اعترض الحكم للثبات والاول اذ كان يتوخى بعض الامداد
 ولا يتبين بالمفكر كذلك اذ كان الحكم على موضوع جزئي تشبه بعض الحكم للثبات والاول اذ كان يتوخى بعض الامداد
 بر بل الختيم على ان السبب الداعي الى اعتبار الكلي في الامور العامة قائم بعينه في اشتراط ان لا يكون الحكم على الشيء
 وهو الغير وعدم الدوام المستقر لثباته لا يتبين **الفصل الثاني** في بيان وجوب سبب الحقيقة المطالبها وانتم
 العلوم في افاده العلم والان في المسئلة المشتركة بينها واعانه بعضها في بعض فبذلك التعليم الاول ان لا يكون في البرهان
 صدق المقدمات بل لا بد من ان يكون مع تلك مقدمات او ساط ولا يمكن ذلك بل يجب ان يكون مع تلك مقدمات
 كما مر قبل فاقول في بيان تجميع البراهين من انما اعظم من كل شكل مستقيم المطلوب داخل فيها واصغر من كل
 مستقيم المطلوب هي داخله فيد فتاوى كل شكل يكون اصغر من هذا الاشكال واكبر من تلك الاشكال ليس بنا

في بعض البراهين ما هو
 كبره من نوعه امره

برهاننا لعدم المناسبة فقال بعض الناس في بيان عدم المناسبة انما اخذت فيه مقدم غيرها من المقدمات
 ان الاشياء التي يكون اعظم من اشياء واحدة بعينها واصغر من اشياء واحدة بعينها متساوية فلو كان كذلك
 المتقدمة في ذاتها المتقاربات لكانت خاصة بعينها الذي هو انكم وانما في هذه السجدة في العلوم تخصصها بالمتوسط
 مثلا من كون الشكل ازيد من الجزء في المقاربات ان الشكل اعظم للجزء وفي الاعداد بان الشكل اكثر من الجزء ومن هذا
 المقدم هنا بان الاشكال في المقاربات الشكل التي هي اصغر من اشكال باحياها واكبر من اشكال باحياها متساوية
 بل الوجه في ذلك انه كان سوان باحدا هذه المقادير هكذا الدائرة واسطر بين اشكال بلانها في القوة داخله
 فيها واشكال بلانها في القوة محيطه بها اي اكثر من كل تلك واصغر من كل هذه وهذا لا يحل الشكل مستقيم هو
 من كل تلك واصغر من هذه فهو الدائرة متساويان وما لم يؤخذ الاشكال كما اخذنا غير متساوية هبة بالقوة لم يجب
 ان يكون الشكلان المتوسطان بينهما متساويين فان كل شكل فرضته داخل في الدائرة او كان اكبر منه واصغر منه
 داخل فيها وكذا كل شكل فرضته خارجا عنها فمن هذا حال الحل في البرهان وفي المطلوب اما الاول فانه تكلم
 على الامور التي بالقوة وجعل منها المقدمات وليس ما بالقوة من الاعراض الذاتية لثبوت ما بالقوة ولا الوجوه
 فضلا عن المقدمات والاشكال وانما الثاني فان ذلك الموضع المشار اليه بان ياتي بالدائرة امرا بالقوة بين امور
 بالقوة مجهول فهذا السبب لم يكن هذا البيان برهاننا لعدم ثباته لانه شذوذا وقيل في التعليم الاول ان يكون
 الاوسط من المقدمات الذاتية حتى يكون البرهان متساويا فلا يذلل اريد ان بين ان ثلث زوايا المثلث متساوية
 فلا بد من ان يكون الاوسط من الامور الذاتية للثبات والجنس او يكون من جنس ا على ينقل الى ما لم يكن على
 وجه فبذلك الاعلى العلم ولا سفل لان المقدمات تكون في الاستدلال على طريقه الموضوعات والمصادرات
 لا بد من علمها وانما بين العلل في الاعلى فلا يحصل اليقين بها الا في العلم ان اليقين كما عرفت لا يحصل الا
 لان العلم الاعلى من العلم في المسئلة التي من انما في الاسفل كما هو بعض اذ لو كان كذلك لكان العلم ان شئت
 في المسئلة فيشتركان في الامور الذاتية الموضوع فيشتركان في الوسط فلا يكون فيها اختلاف بان هذا العلم
 وذلك لان واما بيان علل بعض المقدمات في العلم الاسفل مع ان مكانه الاصل هناك كاحوال المقدمات التي
 يوجد في المناظر والاعداد التي يوجد في الموسيقى مع ان المكان الاصل لبيانها على الهندس والحساب فلهذا
 وهو ان العلم الانساني يتلخص من معرفة جميع المقدمات التي يتفق اليها في العلمين حاجته كدراهما احدا فاما في العلم
 في الاستنباط علم الاجتهاد فكل من يرجع الى العلم الاعلى فيسأل في ذلك العلم هذا واعلم ان مقدمات العلم

والاحكام المحسوسه تكاذب بل انما الزمان على الصور العقبه منها واما ما قلنا من نعم تلك الصور الطبيعية
ايضا فانبت لها ايضا صور مجردة وسماها حين كونها مجردة بالمثل حين انزائها بالمواد بالصور الطبيعية
هذه الاقوال باطله اذ من المبالا ان صورة واحدة تارة مجردة عن المادة واخرى طبيعية مادة ومن المبالا ان
نفي من الصور العقلية من المولد وان كانت محدودة بالامادة والتفصيل تخاطبها بالياتيات انما عمله
الاولى ولكن نقول هنا بعد تسليم حقيقتها لا يمكن ان يكون تعلق البراهين بها فانها وان كانت اولاد وان كانت
للاصور العقلية الكلية لانها على الخيالات ثانيا وبالعرض وانما تعلقها بالكل يكون شاملا لكثرة من الخيالات
لا يحسن بعضها دون بعض فلا بد من ان يكون بحيث يصلح ان يكون هذا اوسط لاجزاء الاحكام في الخيالات في
بدان يكون معطيا لها اسرها وهذه الصور التي اثبتوها لا يصلح لذلك اليه فانها ان سلنا انها على الخيالات
اسماها فكلوب انها لا يعطى حدودها ولا يجوز ان يجعل حدودا كذا لانها لا تجل على شيء ولا على واحد
لان الحدود للصغرى اما ان يكون احصاء الموجودات المجردة عنها او ثانيا يحكم بها في تلك الياتيات والصور
المذكورة ليست شيئا من القسمين اما الاول فخطا وانما الثاني فلا ينحاح يكون حدودا وسطى واذا لم يصلح
لان يكون حدودا صغرى فكيف يكون موضوعات العلوم **لذا لا بد ان** فيها تسعة ضوابط **للمسئلة**
في المبادئ والمسايل المناسبة وغير المناسبة وان المبادئ العامة كيف تقع في العلوم وان الصالح الاسم
ما هو اى شئ يكون مسئلة في العلم وى شئ لا يكون اعلم ان المبادئ الواجب قبولها لاسيما التي
جميع المبادئ وهو ان كل شئ ما ان يصدق عليه الوجهه او السالب لا يوضع في العلوم والفعل الا
مخاطبة لها لطاين والمنا كدين ولكن يوضع بالقوة على احد تلكه اصعب الاول ان يقصد به تكامل التعليل
بالكبري يكمل التصديق بالنتيجة فان لا بد من ان يفرق في كل شئ ان حيوان مثلا اذا كان الكبري ان
ليس ليس حيوانا فكما في كل كذب حيوان اذا كان نتيجة فبالجملة لا بد من ضار هذه للتقدم في كل
الوسط الى الاكبر ونسب الاصل الى الاكبر هذا من جهة الموضوع فان كل ما وضع للايجاب لا يجوز ان يوضع
للسلب واما من جهة المحول فبالجملة لا بد من شئ على شئ وعلى ما يلب عنه كمال الماشي على الانسان
على ما ليس بالانسان وانما في قياس الخلف لاننا اذا قلنا ان لم يصدق ثاب صدق اليس بصدق فيه لا
كل شئ اما ان يصدق عليه الايجاب والسلب والثالث ان يتجهل هذه المقيدة ولكن بتخصيص الموضوعها
اول موضوعها ومجموعها معا ان يقال كل مقدار اما مابين او مشاكر فا شخص الشئ بالمقادير والسلب

والاجاب رتبة الصواب بالمبادية فان كانت اعدام الاحتياج الى الانبعاث الاخر من الموضوع ولا من السلب
الايجاب في ذلك العلم المستعمل فيه تلك المقيدة واعلم ان هذه المبادئ العامة يشترك فيها جميع العلوم على
ان منها البيان لاثبات البيان اى يكون من الموضوعات او لاثبات البيان اى يكون من المبادئ والمسايل
استعملها من جهة ان كل اولى مشهورة فان الحداد لا هو محدود الموضوع ولا محدود السلب ولا محدود المبادئ اما الاول فانه
لا يتجهل على احوال شئ او اوضاع محدودة وانما الثاني فانه لو جحد ان الاول لا يتجهل على احوال شئ بل يحد من نحو ان
المتقدم على هو احسن من المتأخر لا وهل يصادق علم لا وانما في شريها شر المتقين في وقتين وانما الثالث فانه لو جحد
الاظهار لا يتجهل على المبادئ الثانية وانما في اربع مبادئ الاولى والثالثة والاربع والشهيرة الكا واولها العلوم واهلها
فهي محدودة الموضوع محدود المبادئ محدود المبادئ ان لم يكن كان يتصل بالاكبر في العلوم مسئلة عن طريق النقض
فان السؤال منها انما ينبع اذا قلنا ان تسليمها عندنا سائل وهذا ليس كذلك ضرورة ولكن قد يقال مسئلة على علم
تعيين الاول السؤال الواقع في التعليم العلم احد طريق النقض والتقدم والتقدير لا يجوز ان يتجهل بالحداد وانما الثاني السؤال
المخاطبات الاحتجاجة التي لا ياتي فيها تعليم ي من طريق النقض كان والمسايل الاحتجاجة عليه من جهة مناسبة مبادئها
وغيره من جهة ان ليس النقض فيها اثبات علمها واعلم ان السؤال كما يكون من الطالب في كل علم فذلك يكون من
فان كانت مبادئ جميع العلم فان السؤال عنها انما يكون في علم شعور ان كانت مبادئ بعض الطالب جارا ان يتم السؤال عنها
في ذلك العلم فانها يكون من طالبه قلنا يقع اسم المسئلة الهندسية مثلا على وجهين احدهما المبادئ التي قد تارة الهندسية
التي فيها والثاني الطالب البنية فيها هكذا فان يتم هذه المقيدة من التعليم الاول لا كما توهم من ان المراد بالمسئلة هو
المطالب دون المبادئ وكونها على وجهين جعفران من الطالب الهندسية ما هي مقيدة العلم انما هو كذا لا نظريا وانما من مبادئها
وهي ما هي هندسية بمعنى من غير انها لم تملك لما علمت معنى المسئلة علمت ان ليس شئ من مبادئ علم من العلوم
فيه فلا يجوز لصاحب ذلك العلم ان يبحث عنها ومنها ولا كمال ان يقال عنها صاحب ذلك العلم وانما سائل وسبيل
صاحب العلم ان يعرف من الجواب واعلم ان المسئلة التي ليست هندسية مثلا اما ان يكون خارجة عن الهندسة والحكمة كمن
يسال فيها علم الاستعداد والحداد واليقين من عدد من كعب فيسأل سؤال هندسي على الاطلاق وجعله ايضا على غير
واما ان يكون داخل فيها بوجه كمال هل حطان وقع عليها خط من الزويتين المتبادلتين متساويتين ملتقيان فمى مسئلة
هندسية من وجه هندسية من وجه اعلم انها هندسية فلان حدودها يمكن ان يروا الى الهندسة بالبدان الهندسية او لا
المسايلة فان هذين الخطين لا يلتقيان وانما انما ليست هندسية فلانها بالفعل هندسية والمسايلة الهندسية ولكن لما كانت

والثاني يظهر ان المقادير ذات الحق فلذلك يشا كان يوجد في السائل لكن لا يعطى الا على اسفل وعلى ان كانت
 وانما قلنا انها فيها ان المتوازيات لا تخلو بالعمود والمخصوص فان الهندسة ثلاثية من مطلق المتوازيات فكل من
 متوازيها ما وهي التي لها السبب وهو فرض اتحاد الخطوط في قلاشيه ان نسبتها اليه لا يكون على وجه واحد بل احدها
 نسبة من الاخر هذا وجه وقد يكون جزء على جزء على شرط ان النظر في المثلث والتوسيع وانما بينهما الذي هو جزء من
 تحت الهندسة وقد يكون مثله واحدة من علم تحت علم لغيره لانه عرض عارض غريب الموضوع الضاع كسلة على
 او على المخرج المستدير من الطب فان له يعلم من الهندسة وهو ان الاربعة اوسع الاشكال حا طل وركبها في الطب
 وهو ان الاندما لما تم بحركة الى الوسط فاذ كانت زاوية تقيت جهة الحركة فيمثل الاعاء واذا كان زاوية بركت
 المحيط معاشا ومما يبطا الاعمال وتفاوت في الشرح للقياس المشقة التي هي في علم ولبس ان كان الخطوط الصدي
 بعدد في فان صاحبها لا يظهر في علمه ولا يتبين من ان الصلة في ذلك ان الخطوط اللتين هما ان غير قايين في نفسها
 وفي التمثل نظر فان هذا ليس من مسائل النظر بل انما يوضع فيها ونسبها ان لا يجعلوا المشكلة هذا بل يريدوا يستبين
 في النظر بهذه الهندسة وبينها في الهندسة وايضا هذا الخطوط الصدي فاسر عند الباصر فاما عند غير الباصر فاما
 هناك ثم ان هناك وفي ان المقام مقام ان يكون على امر قياسان احدهما بين اثن والآخر الم وهذه الاشلة التقدي
 وانما لما التي ذكرت في التقييم الاول قد صرح في بان ان فيها يعلم بالنسب جعلها ان يقال ان المراد انها علم عند
 من الحسن فان لا يجب ان العمل مناس من مقدمات غير مائة وثمانية وحاولت في الاقنات والبيكيت منبه على ذلك
 يقول صاحبنا ان الف السامي هذه التفرجات لثلاث لان الوتر الفلاني كذا والوتر الفلاني كذا ويقول صاحب
 الملاحة ليس هذا وقت ان يكون كوكب كذا في موضع كذا لان كوكب كذا بعدا شرقا **الفصل الرابع** في ان الشكل
 الفصل من الاخرين ويبان ان الجمل على قس من بسيط وركب وان الاصل لا يكتب قياسا وان لا يكتب ووجه
 اكتسابه برقم من العلم الاول ان الشكل الاول اصح الاشكال واكثر فائدة لليقين لوجه الاول ان القياسات انما يعمل
 برأيهما هذا الشكل وكذا كل علم برهان الم في شيء في الاكثر فان الاصل في برهان الم ان يقال ان الصلة في
 فيثبت لها المعاملات لثبوت الصلة وهذا هو منه ومن الشكل الاول وانما الثاني فيجعل المعامل متبوعا للصلة وفي الثاني
 حل الاصل على الصلة فيها تعريف من الاصل فاما انما يكونان برهان في الم بالقوة والوجه ان في ان هذا الشكل كذا
 بالحد لا بموجب كل وانما يبينه هذا وانما ان القياس من كمال بين القياسين لثبوتها فانما انما يبين ان
 الاول وانكسر الاول لا يفسد وانما يفسد فان الخلفا بغيره واليه فاذا رايه انتم الى المقدمات الاولى التي لا وسطها الاخر

نحو

القياس الى الاصل لا وسطا وهذا وجه اخر من ان تحليل القياسات الى المقدمات الاولى لا يمكن بغيره ولا
 فيها من موجب عليه ومنها ان المطالب بالبرهان انما يريد ان يثبت العلم ومع ذلك ما للشيء بالذات وانما ذلك بالكل
 فان الجزء ليس يعلم مستقصى فانما اذا قلت بعضكم يعلم انما في بعض تلك الموضوع بها وان عينه قد
 كليا والسالب انما يعرف برهان ليس لشي الا ان يشا ريدا الى امر غير ساخر السلب فيكون في قوة الموجب العديل ويك
 يكون اكثر السوابج الرياضية من هذا القيل فان قلت اخطال القياسات من الشكليات الى مقدمات بغير وسط ظاهر
 الموجب بان يتبين ان الجمل لا يكون او لا لشي ثم قلت الموضوع واما في السالب فكيف يكون قلنا بان يتبين السوابج
 لا يقتضي ان يلب او لا عن شيء ثابت الموضوع حتى يلب من الموضوع مثلا اذا كان شيان متباينان وكان كل منهما
 خاص مباين شيان خاصه من كان سلب لهما شئت عن الاخر توسط القياس وانما كان لاحدهما محمول كذلك دون الا
 كان القياس في ذلك الجانب والجانب الاخر لا توسط فلا يمكن ان يكون شيان متباينان فان قلت كيف يمكن
 علوي من الجمل كذا حتى الاجناس العاليه فان لا اقل من ان يكون لهما واسم قلنا ليس كل محمول مما يسبق لا يكون
 وسطا وكل وسطا منه قياس من القياس انما توسط فيه المحمول الذي يكون ثبوت الاصل في علمه من الاصل
 عند اعرف من سلبه من الاصل هذا ثم ان الجمل على صنفين الاول البسيط وهو مجرد عدم العلم وحاولت من الحق
 لا يمكن ان يكتب قياسا وما قيل من ان كان فواجب يكتب خطا بل يبين وكذا ما قيل ان الرأى الباطل اذا فسد
 ولم يصح بفساده المحقق لثبوت الجمل لان ثلث لجه انما وجبت بالذات بطلان الرأى الفاسد واما العلم بالجهل
 فيا عرض لما ان لا فسد هذا الرأى والم يحصل الى التعريف في النفس حاصه للرأى والصف الثاني الكذب وهو
 يكون مع عدم العلم الى هذا طول ذلك حتى كذا الى كذب من مقابلين للعلم عدم وفساده وهو موضوع قياسا
 فان صحة الايمان على فحين امان ان يكون بوجودها على مرجحها الاصلية واما ان يكون باكتسابها مع ذلك كالات
 كالجمال والقوة وكذلك صحة النفس اما بتأثيرها على فطرته الاصلية او باكتسابها مع ذلك كالات كالات
 العلوم والمعرفة وكان ان البدن اذا عرفت امر غريب يتعده من مقتضاها الطبيعي كان مرصفا فكل ذلك النفس اذا عرفت
 الاراء باطله الخالف للعلم كاشته ريفية وهذا الجمل قد يقع انما وقد يكتب من قياسا ما في الاوسط لم يكن له
 والوسط اما ان الاشياء بالنسبة والفرق على كل تقدير اما الاوسط من الوسط في القياس المتفاوت وغيره وايضا
 الحق للعلم بالسالب ليكون هو موجبا وتكلم من الاول والثالثا وموجبا فيكون هو ساليا وتكلم من الثاني
 فنقول ان كان الخلق ساليا لولا انهم من جوارحهم بغير انقطاع اي بغير وسط واعتقاد الاعيان الكلي لا يمكن

ان يكون

الامر الشكل الاول كان قيل كل جزء من كل جزء فكل ما كان يكون القديسان كلناهما كاذبين كانا كاذبين
 فمن من بحر ولا شيء من جزاء وجزءه او يكذب لحد لهما كلا والاخرى جزاء ويكون الكبرى صادقة الصغرى كاذبة
 يكون العكس والاخرى كاذبة فكل جزء من كل جزء فكل ما كان يكون القديسان كلناهما كاذبين كانا كاذبين
 ولا شيء من جزاء سواء كانت القديسان كاذبين او الصغرى او الكبرى كلا او جزاء الثاني كان يقال كل جزء من كل جزء
 من اجزء ولا يجوز ان يكون القديسان كلناهما كاذبين بالكل فانها اذا ردت الى الصغرى حانها التماس ما كان
 وهما كاذبان فيعبر ان كاذبا في الجزء واما اذا كان الكذب في احدى الجزئين يكون بالكل وان يكون بالجزء
 ان كان الجهل يقضي ذات وسط فموجبه عليه فان كان التماس للموقع الجهل من الشكل الاول فان كان الاوسط
 فيه مناسبا فهو كل بابا وقاسم الصحيح الموجب لكل جزء وكل جزء فكل ما كان يحصل بغيره الكبرى سالبه كان يقال
 كاذبي من جزاء الصغرى ولا القديسين فان خرج لا يخرج واما اذا كان الاوسط غير مناسب فيجوز كذب القديسين جميعا كاذب
 الصغرى وحدها كان يكون انما ان محمول على ب محمول على ج انهم لم يكن يكون ب صيرت اثنين فان قيل كل جزء من كل
 من جزاء كذب القديسان ولا شك ان ان الف من صادقتها وهما لا شيء من جزاء ولا شيء من جزاء فكل جزء لا يخرج فكل ما كان
 متباينين ولا يكون اعوجا على حركات الصغرى صحتها كاذبه وان كان محمول على بعض جزاء كذبه الكبرى صحتها وان كان
 من الشكل الثاني سواء كان الاوسط مناسبا او غير مناسب فان كانت القديسان كاذبين بالكل لم يكن النتيجة كاذبة
 كما عرفت بل انما يكذب بالنتيجة اذا كذب احد القديسين كلا او جزاء وكذا ما كان كاذبا بالكل يقضي ذات
 سالبه عليه فكل موجبه عليه فلا شك انه يكون التماس للموقع الجهل من الشكل الاول فان كان الاوسط مناسبا
 يكون الكاذب هو الكبرى وان كان غير مناسب امكن كذب القديسين وكذب الصغرى وحدها وكذب الكبرى جزاء
 لا كلا **الاستدلال الثاني** على بيان وجه ما تقدم من فتوحا ما تقدم على ما بين الوجه التي يقال عليه القول بالثاني
 والمحمول بالعرض المتوقف بيان تناهي القياسات الى مقدمات لا وسطا ما قيل من فتوحا ما تقدم على ما بين العلم
 الذي كان يحل النفس اليه فلا التماس وذلك انما يتوصل الى العلم اليقيني هو الجزاء والاشتمال ولا شك ان استناد
 الاستدلال اليكس وكما مقدمات البراهين فانها وان كانت كلية الا انها انما حصلت الكليات الوضعية والمحمولة تحت
 العقلية الصور للجزء الجاهل بالانفصال ان تعلم انه لا شيء من العقلية محسوس ولا شيء من المحسوس من جهة ما هو عرض محسوس
 معقول انما هو عرض ادراك العقل وان كان اليكس هذا الكثر من الصور المعقولة لثلاث واحد من انما محسوس بقدر معين
 وكيف معين وفيه معينه ويوضع معين له في مكانه ولا يخرج منه بعضها الى بعض ولا ريب ان مثل هذا لا يكون عين الا

وان كان المحسوس محسوسا بغير كذب المميز لتمام

المعقول المتشابه بين جميع الافراد فلا بد ان المعقول لا بد من ان يكون مجردا عن جميع هذه الموارد ليشقق نسبت الى
 المتشابه فيها ثم اعلم ان الموجودات على قسمين معقولة الذات في الوجود ومحمولة الذات في الوجود فالاولى هي
 التي لا مادة ولا عرض مادة لها فانها لا يحتاج في العقل اليها بالجزء وتعرف وانما هي الامور المادية التي تجرد
 تعرف فيها العقل بالجزء على ما بين في كتاب النفس وبالجملة ان المحسوس يوهبها الى النفس فيعرف معقولة فيجعلها
 معقولة ثم اذ هي معقولة كان لها ان يركبها مركبا احدا او ريبا او قولا احدا ما يكون من هذه القياسات بل يتق
 ان يتقدم في المعقولات يكتب بالحس من احد وجوه او ريبا احدا بالعرض وهو الذي ذكرنا من احد المحسوسات
 ثم تعرف فيها بالجزء فتتبع ذلك اما احكام فكل جزء يحكم بها العقل لا توسط باقضا الى العقل لتمام احكام
 فكل جزء يحكم بها بتوسط حدود وسطى للجزء الثاني بالتماس للجزء وذلك بان يكون عند النفس حكم على
 ثم وقع التماس على التماس نوع من التماس العقل منها النوع والجزء الحكم عليه وان كان لا استقرار فان كان
 لا يتبع على الوجه الذي ذكرنا فكل ما لا اشتراك في الجزئيات تنهت النفس لذلك الحكم الكلي من غير ان يكون
 معينا وموجبا لذلك الحكم والاربع بالجزء وكذا ان يتوسط من قياس ما اشتراه كما عرفت فيما سبق وذلك كان
 الاحكام الكلية كما يرى الزك شيئا من نوع معقول او شعاعا او كروية فذلك كمثل حلا فان لم يعلم ان هذا الشيء
 الانثى قيات فان الانتفاء لا يدوم فذلك هو الوجه التي يكتب العقل بتوسط الحس والصدقيات والصدقيات
 قلما كان كل فالجس ما فاما العلم ما وهو الذي توسط ذلك الحس هذا ثم ان كل قياس فهو مشتمل على ثلث حدود
 اما ان يوجب شيئا ثانيا ثانيا او سلب شيئا عن ثانيا ثانيا ثانيا وكذا الحال بين كل واحد من هذه الحدود
 ان اختار الى الوسط فلا بد ان يعلم ان لا شيء من الانتفاء الى مقدمات غير ذوات اوساطا ما بالحقيقة او في ذلك العلم
 هذا في البراهين او مقدمات مشهورة او مقبولة وان كانت لها في الحقيقة اوساطا او كانت في الحقيقة كاذبة
 هذا في الجاهل بالادراك من بيان انه لا بد من الانتهاء الى مقدمات في ذوات اوساطا ما بالحق وذكرنا انما
 وما بالعرض من المحولات او لا ثم يبين ذلك فصول قد قال الجاهل بالادراك ان كان الموضوع حلا لان يوضع
 يحصل الفات ثم يحل عليه المحول كما يقال الانسان ابيض فان الانسان جوهر قائم بلا تدبير يحتاج الى الجاهل بالادراك
 البياض قائم فيه وبما اذا المحول بالعرض لما يكون من جهة ان يجعل موضوعا لما جعل عليه كما يقال ابيض انسانا
 وهذا الخطا الموضوع سريع بالقوة فان لا يبيض بمعنى ما من شأنه ان يكون موضوعا للابيض وهو لموضوع
 وهو ان الانسان ويجعل احد العرضين على الآخر كالحقيقة على الابيض وقد يقال المحول الذي لا يكون في الحقيقة

في الذي جعله ان كان جليداً وقبلاً شال الجوز من تحت الى سفل او عاود با زاده الجوز بالعرض كما كان يكون ويجوز
 في تحت انما ما تفصل عن كذا التحريك على الساكن في السطح المتحرك والمتصل كان يقال كذا ينزل كان كذا كانت هنا قديمه
 قد يقال الجوز الثاني لحمل الاسم على الاخص وبما زاد بالعرض وهو حكمه وقد يقال الجوز الثالث لما يكون
 على الموضوع ولا يقال للسطح انه ايضا وبما زاد الجوز بالعرض كما يقال الجسم ايضا في سطحه وقد يقال الجوز
 بالثالث لما يكون حمله لا يقتضيه ان كمال الحركة الى محل على الجوز بالثالث بالثالث كالحركة الى علو على الجوز قد يقال
 الجوز بالثالث على ما ليس من شأنه ان يقال في الموضوع وبما زاد بالعرض كذا لا يقتضيه قد يقال على ما يكون
 ذلك مقبولا لئلا يقال على السطح يحمل بالعرض وقد يقال على ما من شأنه ان يوجد في هذا الموضوع او يوجد
 حده **الفصل الثاني** في بيان شأني اجزاء القياسات والحدود وما هي الموضوعات التي والجوالات التي هي في
 الاول على طر في الوجود موضوعا بالثالث ومجولا بالثالث فلهذا في ان هذا الموضوع بالثالث بالثالث بالثالث
 لا على شأني الجوزات هكذا الى نهاية ام لا وذلك اذا كان جرم مجولا بالثالث وبما زاد لا فيل تبادي الموضوع
 هكذا الى نهاية ام لا اذا كان مجولا على جرم مجولا بالثالث وبما زاد لا الى نهاية حتى يكون عليه بالعين
 بلا نهاية قيل وانما يطلبنا في هذه المواد في الاشياء الغير المتناهية ولا يكون الموضوع مجولا حتى
 نحو انه الجوز موضوعا حتى الموضوع ولا كان طلب الجوز من طلب الموضوع ونحو ان يكون مراده بالحمل الجوز
 حمل الشئ على الانسان بما زاد حكمه وان يكون مثل حمل الحيوان على الانسان بما زاد حكمه فتقول ان من قال
 يكون الوسيط بين حدى الغائب هو كل ما احدى السبل نحو الاشياء من اجزئها شأني بالاكثا اذا صدقنا
 ب او زنا من على الولاء او لا على الولاء لم يكن الوصول الى الحد الاخر بل لا يكون لهذا السلك حد فان الشئ لا ينفصل
 الا بالحد وغير الشئ ما لا حد له ولا تقول ان من هو طر في كل مقدار جدد ولا نهاية لها ومع ذلك وجد الحد
 ان كان السلك لا ينفصل بينهما بالانفصال من الحدود بل لا يوجد ما يقسم القاسم وقيل ان الحد لا يدخل في
 الشئ شأني واللا يمكن حديثي لتوقف على جميع الالات ثم قيل ان اذا قيل هذا انك يجب ان لا تشارك في
 الحمل على حقيقة بل يجب ان لا الحمل على وجهه ان يقال الانسان شأني والحكمة كره وذلك لان في الاول كان
 ان الماشي بها هو ماشي انسان والكريم هو كره جسمه وان الماشي والكريم هي صفتان يحصلان في نفسهما
 موضوعا لغير بل ان الماشي الذي عرض لراشئ او كره كذا خلاف الانسان والله تعالى اعلم
 موضوعين من غير اعتبار نسبة فيها الى موضوع خارج عن جوهرها فالحمل عليهما على فاني وعلى الاولين عرضنا

لثان الحمل ما ان يكون على طريق ما هو شئ وكيف هو وكيف هو هكذا جميع المقولات وكل من المقولات
 ايضا لان يكون موضوعا الا ان الموضوع الحقيقي هو الجوهر فان شئنا من ما من المقولات لا تستلزم الوجود
 الجوز اما داخل في هذا الموضوع او خارج عنه فالداخل قد عرفت شأني والجوالات للثالثية ايضا شأني
 ثانيا ان لها حدا من جانب الموضوع وهو الجوهر ولها ايضا حدا من جهة الجوز وهو المقولات فاما هذا
 لا بد ان يكون شأني فاما برهان اخر على شأني الاوساط فاصح ان لنا مقدمات اولى ومجولات ومبطلات
 بلا واسطة وايضا لو كانت الاوساط غير شأني لم يكن يحصل علم برهان في كل مجمع للمفهوم وعلى الثاني في
 الاوساط مفيدة للعلم بذلك وما يصح قد علم ان البرهان انما يوجد من جهة المجولات الذاتية للموضوع اما
 يكون داخل في حدود موضوعاتها كما في الكثرة والعدد ويكون بالعمس كالمزج للعدد وشأني القسم الاول من
 الجوزات تبين لك والقسم الثاني ايضا لا بد ان يكون شأني والاول لا شأني اجزاء المجد فان الموضوعات
 داخل في الجوزات ويلزم من لا شأني الجوزات لا شأني الموضوعات وهو لا شأني اجزاء المجد ولا يجرى من ذلك
 لا شأني اجزاء حديثي واحد وانما يلزم لا شأني الحدود والحدود ان لان هذا المجموع من هذه الاوساط
 موجودا بالتمسك بالجوهر الذي يتوقف في حده هذه كلها موجودا بالفعل ومع ذلك يلزم شأني ما لم يشر غير شأني
 ايضا كيف يمكن ترتيب الجوزات الى نهاية مع انه كل صفة فيها انقضت عددها والحد في جهة النقص انتهى
 الواحد فتدبر في هذه البينات شأني المقدمات الى مقدمات بسيطة وشأني اجزاء المجد ولكن انما يكون شأني
 على من ثبت الحد والبرهان وانما من انكر فالمراد عليه من علم المرويات بها شأني الماشي من جهة التزايد وبما
 بعد كنهية لانها هي ثم ان المقدمات النقص بالحد الاوساط ان كانت موجبة عليه فلا يمكن ان يكون الاوساط الا
 وان كانت سالبة كما في ذلك وان يكون الاوساط خارجا من جهة الاكبر وان كانت جزئية جازان يخرج من جهة
 الاصل ايضا وقلة في الكل فانه **الفصل الثالث** في بيان ان كلا من البرهان الكل والموجب والمستفصل
 من مقادير بيان وجوه كذا علمنا ان شأني استقصاء من التفرقة في العلم الاول ان يقال ان البرهان
 الجزئي افضل من الكل لاننا لا بد ان زجنا ناطق من نفس زيد كان افضل من ان بين الله كل ان كان ذلك قد علم
 يكون بيان الثاني من ذاتها بخلاف الثاني وايضا للوجودات هي هذه الجزئيات وانما الكلمات فاما ما هو مرسوم
 او موجودة في الاخص فاما بها والبرهان على الموجود افضل من البرهان على غير في البرهان انك لا تجعل الكل في
 اسرناح عن الاخص فالبرهان الكل اما على ما هو مرسوم او غير مرسوم في الحق وانما البرهان الكل شأني للعلم

استعمل كما هم يرتدون على الطالب فان اذ اقر من شئنا على ان المتبادر المتناسب او ابدلت كانت متساوية لم يكن الوجه
بالذات على خطا وسطح وفيها وايضا وان كان البرهان الكلي من وجه على ما هو اكثر لا من وجه اخر على ما هو اقل
فما وجد ان الكلي الواحد وايضا كما يقع بالجزئي لمن خالف للكلي فلا يكون البرهان الكلي متينا في الجزئي
ثم قيل بل العلم بالكلي اكثر فانه اذا علم كون زوايا متساوية الساقين من جهة العلم بان زوايا المثلث كما كان قد علمنا
جميع اشياء خلاف ما اذا علم ذلك من جهة تلك الخصوصية وحدها ووجه الكلي لا يجب قلته في الوجود ولا
تساويه من اهل النسبة الى جميع الافراد ومع ذلك ثابت غير فاسد وما هو ثابت الوجود والوجود كما هو ثابت في الجزئيات غير
تساويه فلو لم يكن هناك برهان كلي لاقتصر الى براهين بلا نهاية ولا يلزم من برهان على الكلي ان يجعل مساويا
لجزئيات كيف ولو كان كذلك لزم ان يكون الاعراض الكلية خارجة عن الاعراض الخاصة بالخصوصيات فلا يكون
ثم توهم هذا القول انما يلحق اياه بالبرهان ثم ثابت ان البرهان هو قياس من العلة والقياس هو الكلي والقياس هو الكلي
من الجزئي فان العلة يوجد لاولا وبها هو القياس فانه لا يوجد الجزئي الا بالاجزاء الموجودة بشكل واحد
كل ما كان كذلك فهو اقل والعرض والاشياء بالذات والكلي بمثابة الام فان سؤال العلم اذا انتهى اليه وقت كان اذا
لم جاء فلات وصل الى الحد ما لا يقال لم يأخذ فقال الجزئي من غيره فقال لم يورد فيقال انما لا يكون ظاهرا
يقف السؤال وكذا اذا سئل عن هذا الثالث ان زوايا مثلثات متساوية لثلاثين من فلات يقف السؤال فاقول
هذا الثالث اولا من ذهب اولا من تساوى الساقين بل انما يقف اذا قيل لانه شكل احاطت برؤس خطوط
كذا وكذا وايضا والجزئيات غير متساوية وغير المتساوية لا تتعاقب برهان من جهته غير متساوية بخلاف الكلي فانه بسيط
محدود فالعلم الثاني انما هو برهان اول ما يكون مقصودا ومبرهنا وايضا اذا برهن على الكلي كان قد جاء فيه
بالقوة العلم بالجزئيات بخلاف العلم بالجزئي فانه لا يتلوه العلم بالكلي ولا يقيد من الجزئيات وايضا الحد الاول
في البرهان الكلي اقرب الى المبدأ فهو اشد استقصاء من الجزئي هذا ما قيل في التعليم الاول وهذا الحق على ما قاله
العلم نفسه ليست كلها ببرهان بل البرهان منها ما قيل ان البحث بالام لا بد من انتهائه الى الكلي لان المقصود العلم
الحقيقي انما هو المقصولات والمحموس من جهة ما هو محسوس لا مقبول ولا مبرهن عليه وما قيل العلم بالجزئي من
في العلم الكلي من غير عكس ثم قيل ان البراهين المأخوذة من الموجبات المتناهية الموجبة افضل من المأخوذة من السلب
لحجج منها ان السؤال يوجب الى استعمال اشياء مختلفة الاوضاع فانها لا يجوز ان يكون من السؤال المحض بل لا بد من
يكون منها محاطة بالموجبات ولا شك ان المتعديات والوساطة على كل ما كانتا على ما حسن لان طرق المناظرة التي

الحق فيه اكثر لبرهان الجازي على منه واحدة افضل من التوافق من مختلفات الانواع ومنها ان البرهان انما يتقدم
الا بالمقدمة الموجبة والموجب يتم بدون التاخير فلا شك ان خبر شيئين اذا كان مستقرا الى الآخر وان الآخر كان
ومنها ان البراهين الموجبة انما هي الاوساط فيها بالاجابات بالطريقين وهكذا يستمر الى ان يتم المقدمات الاولى
غير دخول سلب واذا رزنا التزايد يتم مقدماته الى احدى متديتها فان لا يكون الا بالاجابات ولوردها
واما السلب فانه لا يثبت القويطة والمزيد في الاجابات ما في التوسيط لان المقدمات الموجبة منها يقتضي ان
والسلب لا يجاب وسلب وهكذا الى ان يتم في الاوليات واما في التزايد فلان المقصود من المقدمات السالبة منها لا يكون
الموجب والى الموجبة انهم يجوز ان يكون موجب ومنها ان الموجبة افضل من السالبة لان المقدمات السالبة منها لا يكون
اقدام فانه بسيط بالنسبة الى اقل من غير الاطراف وفي السلب مع ذلك حرف السلب واما ان يعرف فلا بد ان
في معرفته الى ان يتبين ان السلب كالعكس وما زك من الافضل واذا فانه افضل هذا ثم ان القياس المستقيم افضل من
ولكن المستقيم ختوتون كجيب ولا شيء من ب فلا شيء من ج والخط ختوتون ان لا يكون شيء من ج والصدق بعض
وتقول ان شيء من ب صادق بعض جزئيين وكان كجيب في الاول فاما اوجبا المطلوب فصدق كل جيب
لا شيء من ب ايجابا فبات وفي الثاني انما اوجبه صدق تلك الشطوط كلب بعضه ولا شك ان الذي يوجب الخطوط
بصدقته وبذاته افضل من الذي يتبعه بكذا فلا ينافي وايضا القياس بالذات على ما علمت ما يندرج صغره وصغره
انما يرجح الجزئي في الكلي وهو في الخلف متفق فاما الصغري فيه بعض جزا والتجديد بعض ليس بواكفي لا شيء من ب فاما
مقدمات المستقيم معروفة بذواتها واعرف من النتيجة ومقدمات الخلف مذكورة فيها وليست اعرف من النتيجة لان
لحدها تنقضا هذا واعلم ان علما يكون اشد استقصاء من علم لاحد وجوده فله الاول ان يكون جميعه من ان
بيان السبب القريب دون الآخر والشافى ان يكون اختلاف الشئ فيكون صورته عن المادة فمما لا يخفى على
وللويسقي والمتمسك والمناظر وان الثاني ان يكون ناظرا في معنى بسيط مساو عن الزوايا فلات ان في كل واحد
التي هي الموضوع الاول العدد والنقطة التي هي كذلك الهندسة فان لا بد من الثانية لانها مجرد ان لا يتغير
الثانية ذلك مع بانه الوضع **فصل اقسام** في معاودة ذكر اشكال العلوم واختلافها في المبادئ والموضوعات
وسان انما لا يبرهان على الاتفاق وانما على الاخرى برهان وان المحسوس ليس برهاننا ولا مبرهنا برهان اعلم ان ذلك
انما يكون من علم واحد اذا اشكيت في الموضوع الا وحيث يكون انكل باحث عن احوالها واحوالها واهلها واعرفه
وفي المبادئ الاول التي منها البراهين من الحدود والمقدمات فاما البحث المتناهي فيها ليست من علم واحد كما بالذات

والمتددة اما في الموضوع فقط واما في المبادئ فلا بل للمتددة اولا ولتظننا نيا واما اختلاف البراهين فان كان
 باختلاف الحدود الوسطى وان كانت متباينة لا بد من شي منها في الباقي فلا يوجب الاختلاف في العلم فان كان
 يكون على مطلوب واحد ورايين مختلفا كذا ذلك هذا ثم ان من العلم ان جمل البرهان على البراهين وانما ان
 على الاكثر في برهان ام لا في ذلك بعض المتشككين فتشكك بان لا يكون به يقين والحق وراء العلم الاول انه قد يكون على الاكثر
 برهان يعطى السبب الاكثري ويكون به يقين غير زائل من جهة ما هو اكثر في وان ذلك جهة ما هو محدود فان كان
 السبب بالبرهان كل قياس يعطى العلة فهذا اليقين برهان وان شرطه ان يعطى وجودا غير متغير لم يكن هذا برهان
 بل قياسا متوسطا بين البرهان والحدود والخطا به والغم والسفسطة وهذا يكاد لما لاحظه البرهان
 على الاتفاق فان كل بيان انما يكون لوجود متغير عن الوجود بالاحتقاق وهو على وجهين اما ان يكون
 الاحتقاق دائما واكثر في الاتفاق في الاحتقاق لم يل بتقول ان الامور الممكنة قد تعتبر من جهة وجودها وقد
 من جهة امكانها فان اعتبر الاول لم يكن على غير العلم والاكثر برهان فان المتكافؤ في التباين الوجود لا
 لوجوده وان اعتبر الثاني كان على كل ذلك برهان وكذا الحال بالنسبة الى الوجود وامكانه ثم قيل في
 العلم الاول ان ليس له برهان ولا سببا برهان بما هو حسن فان الاحساس بما يقع باشيء مخصوصه
 باوضاع وكيفيات وابوت وازمنة معينة ولا شيء من المحسوسات ككل فاذا احسن زوايا مثلث
 لثلاثين لم يكن لنا ان حكم به على كل مثلث فانا لا يمكننا ان نحسن كل مثلث لعدم ثابته في القوة ولا
 الكلي لا مذهب له لا العقل ولا علمنا بالحسن العلة في ذلك ولكن العقل يصور من المحسوسات الجزئية
 امور كلية لا لان المحسن ادركها بل العقل احصاها بالفيض الا ان من الجزئيات المحسوسات وكذا حصل
 الكلية من الاحكام الجزئية المذكورة على الحسن التجربة كما علمت ولاجل ان ادراك الحواس غير متقصي كثيرا
 يوتقنا في العلم كما اذا راينا الملون من وراء الزجاج تجربة فقال قوم ان كل ما لونه له فوشاف مودى اللون
 الذي وراءه وقال آخرون ان المسام التي في الزجاج مستقيمة فعد فيها الشعاع الخارج عن البصر فلو كان
 الابصار اذراكا مستقصي لكانت في هذه الشبان كانت فيها ولم يعم في هذا العلم انما قيل لا تظن ان مبادئ
 متفق لان مبادئ النتيجة الكاذبة لم تكن يكون صادقة ومبادئ الضلالة وان حاررت ان كونها
 كاذبة لم تكن صادقة ومبادئ الضلالة وان حاررت ان يكون صادقة كاذبة لانها اذا لم تكن صادقة
 فلا يكون منها التماس مبادئ الضلالة حقيقة في الصادقة وايضا مبادئ الكاذبة وحدها ليست متفقنا

من الصادق وانما يكذب معاك ان يقال المساوي صفة او متساو كبر وغير الصادق من المتساويين ايضاً
 يكذب على كل من لا يسان نوس والايمان نور والعدل تنوير والعدل شجاع وكذا مبادئ الصادقة
 متفق فان المبادئ الخاصة بكل علم من الموضوعات ذلك العلم وعوارضها الذاتية فان كان بين مبادئ
 علمين تطابق فيما يكون احد المبادئ خاص من الاخر ويختلف عنه وذلك اذا كان موضوع احد العلمين
 موضوع الاخر ويكونوا اختلاف في الوسط الاخر فيكونان حتما متساويين في الجبر في الموضوع ان في
 واما العلم المتباينة فلا شك ان مبادئ العلم المتباين متشابهة ان يصدق عليه الايمان
 السلب فهي متشابهة في العلوية لانها انما توجد عامرة في العلوية بالقوة واما بالفضل فلا يوجد الاخصيص
 بموضوع العلم وعوارضه الذاتية على ما عرفت والساح المطالبة وان كانت تريد على الحد كعرفت
 تركيب التماس ولكن زياده على نسبة مجموعها فلا يكون النتيجة الامتساخ للحدود لا اذا لا يوجد
 اية صحة اتفقت فالمبادئ التي في علم لا تتساوى بالعلوية بخلاف المطالب غير ثابته بالقوة وبما
 كل علم متباين من المتشابهات مع مبادئ علم بالاساليب المتخلفة بفضلها عن الخارج عنه وذلك لانه
 كانت النسب بين الموضوع والاعراض الذاتية غير متساوية كالبين مثلث كذا الى الثالث الواقع في
 دائرة كذا او محسن كذا ونحو ذلك بل نقول ان المبادئ متساوية في نوعين الاول ما منها البراهين اي
 المقدمات والاخر ما فيها البراهين اي الموضوعات وما موضوع معها من الامور وما بها كالتوازي
 الموجود فالاول يكون علمه ويكون خاصة كما علمت والخاصة قد تناسب على الضوابط في ذلك
 لا تكون الا خاصة وتناسب على ما ذكر الفصل التاسع في بيان حال العلم والظن وثانيتها وثالثتها
 الذهن والنعم والحس والذكاء والفكر والصناعة والحكمة فانها علمنا ولا خلاف بيننا من جهة
 الوثائق وعدمها واما من جنس الرأي وثانيتها متساوية ولا يمكن ان يتباين كل علم بالظن بالصدق
 ولا كل علم كل ظن بل مع طعن يوافقه في جنس الرأي والعلم التصديق هو ان يصدق في الشيء انك لا يصدق
 ان يعتقد مع ذلك ان لا يمكن ان يكون كذا اعتقادا لا يمكن ان يكون كذا اعتقادا لا يمكن ان يكون كذا اعتقادا
 الا على وتماثل الظن وهو ان يكون الاعتقادان متفقين الا ان يمكن ان لا يكون كذا اعتقادا لا يمكن ان يكون كذا اعتقادا
 يخرج الى الفصل فالا حط المعتقد بالبا لم اعتقادا وان كان لا يكون اما في الذي من شأنه ذلك والاول
 من شأنه ذلك وعلى كل تقدير فهذا الاعتقاد المعتقد بهذا الاعتقاد بالقوة ظن فعلى الاول ظن صادق وموجب

ثم عارضه على اصل
 كتبه موافقه على اصله

الا انه لا يمكن حيث لا زول ولا كبر الفعل
 الا اعتقادا انه كذا وكبر بانواع اعتقاد

الركب وعلى الثاني ان حصل هذان الاعتقادان مما يوجبها كان بقينا بالثاني على ما هو به ولكن الذي هو ان يحصل
ذلك فهو من صاقي غير مركب مجهل مركب على هذا فتركيب الجبل ليس اذما من نحن الا وهو مركب مع جهل وموضع
العلم صاقي الذي هو العلم بالعلم فيجب العلم على حسيه اما دائم او شرط والموضوع الحقيقي للثقل هو الامور المتحركة
التي لا تنطبق ولا يقع في الامور الثابتة ولا في تلك التي لا يمكن ان تكون كذلك لانها اعتد في الثاني ان كان يمكن ان
مستلزم يمكن ان لا يكون كذلك وكل من قام الظن في كينونة لا يكتبه العلم فقد يكتب مع ذلك ظن الا انه قد لا يكتب
كالعلم من غير فرق ولما كان الثقل والعلم يتناولين لريزان يكون لخصر يلحق في شئ واحد ظن ومما كان لا يجوز اجتماع
صاقي وكما هو يجوز في ذلك في وقتين او شخصين هذا والظاهر قوة النفس المستعدة لاكتساب المعرفة والارادة والظن هو
نوع هذه القوة نحو تصور ما يريد عليها والحدس هو حركة هذه القوة الى اساس الحد الاوسط من لقادتها كما ان كان
الانسان المتروكا في جانب الذي على الشمس اصعد دهنه من ان سب من شدة الشمس والكاهن جوده الحدس هو من يقع
في زمان قصير والعلم هو حركة النفس نحو المبادئ لجمع منها الى المطالب والفاضة من ملكة نفسانية يستلزمها افعال اخرى
نحو انما تصورنا والمملكة خروج النفس الى كمالها الممكن لها في جميع العلم والعمل ما في جانب العلم فان تصور الوصف
كما هو يقتضي ان النفس با كما هي في جانب العمل ان يحصل لها الحدس المتسلي بالحدس ويرى في تلك على الاشكال من جهة
الاحاطة بالامور النظرية والعملية وان لم يحصل لها الحقائق **المقالة السادسة** في بيان المطالب
التي هي من ترتيبها وجوع مطلب لم الى مطلب ما ويرى من توهم العكس وروى ان الاوسط في البرهان لا يكون الا من
ويكون ان مطلب البرهان ليس مطلب الحدس بل هو مطلب البرهان اعلم ان المطالب وان كان كذلك ان يكثر كما هو في الاول
التي هي من ترتيبها اربعة اشياء اولها ان في العلم احداهما هل يوجد الشيء والثاني هل يوجد الشيء شيئا وكل منهما في
لم في الاول مطلب عامة الحكم بوجود الشيء او عديمه وفي الثاني علة الحكم بوجوده في حال ولا وجوده في حال وفي كليهما اما
تعمد الى مطلب علة الوجود ولا ومع هذا لا يطلب ما الذي يجب ان ذات دون الذي يجب الامر فانه قد يتوهم
وهو مع العلم ان كبريايه موجه فان العوارض التي يعلم بها في مطلب هل كبريايه في العلم بوجودها لموضوعاتنا بعد الطلب
الركب وانما لا وجودها الا لوجودها في الموضوعات وما لم يعلم وجودها لا يتأهل ان يقال عنها بما التي هي في تلك
عربية ساجدة وكذا في الحد الاوسط طلب الذي يجب ان ذات متوهم من طلب علم على سببنا احداهما بالثبوت والآخر
اما الذي بالنقل فهو فان الاوسط اذا كان مجهول الوجود مثل اولا عن معبود ثم اعلم وجوده مثل من مبدع واما الذي
بالثبوت فهو الذي في ضمن مطلب العلم بالركب الذي يلزمه فان كانت اذ اختلفت حاله تغيرت كنهه في قوة ان تقبل حاله في حاله

ويوجب العلم ان الترتيب كنهه فان قيل نعم قلت لم قلت ذلك فكذلك في القوة سواء بالارادة والوسط فكانت تلك
الحد الاوسط الذي هو جيب هذا فانه يعلم ان مطلب لم انما هو مطلب علم بالنسبة الى التيقن وانما بالقوة مطلب ما بالثبوت
الاوسط وظن بعض الناس ان كان كنهه العلم بالركب كنهه العلم بالثبوت كنهه العلم بالركب كنهه العلم بالثبوت
زعم ان الاوسط في البرهان انما هو الحدس وبما ان الكمال باطل فان من العلوم ان كنهه ليس كل شيء بما عدا الاوسط
وليس كنهه هو الاوسط كنهه انما هو الحدس كنهه من العلم ان كنهه ليس كل شيء بما عدا الاوسط
وعلة وجوب هذا الاوسط من جهة العلم والوسط في الحدس كنهه العلم بالركب كنهه العلم بالركب كنهه العلم بالركب
لوقائفة في قوة ذلك الا ان يريدوا الحدس ما يعبرون به من هذه العلة يمكن ان يدخل في الرسوخ ان الاوسط اذا كان
الركب لم يدخل فيه بوجوه وانما هذا القول من يضاهي في الثاني رويون بها التيقن باسم البرهان وانما في الثاني من الحدس
نعم ان اذا كانت كنهه حدس او علم يمكن ان يكون في حدس او علم كنهه العلم بالركب كنهه العلم بالركب كنهه العلم بالركب
لم يكن حدس او علم كنهه حدس او علم كنهه العلم بالركب كنهه العلم بالركب كنهه العلم بالركب كنهه العلم بالركب
سلبا عن ليس من كنهه حدس او علم كنهه العلم بالركب كنهه العلم بالركب كنهه العلم بالركب كنهه العلم بالركب
حتى كنهه حدس او علم كنهه العلم بالركب كنهه العلم بالركب كنهه العلم بالركب كنهه العلم بالركب كنهه العلم بالركب
واعتد في البرهان ان العلم على ما علمت لا يحصل الا بغيره فانما في البرهان العلم بالثبوت كنهه العلم بالركب كنهه العلم بالركب
اعطاهما البرهان هو اعطاهما البرهان هو اعطاهما البرهان هو اعطاهما البرهان هو اعطاهما البرهان هو اعطاهما البرهان
فلكذلك البرهان هو اعطاهما البرهان هو اعطاهما البرهان هو اعطاهما البرهان هو اعطاهما البرهان هو اعطاهما البرهان
انما في البرهان هو اعطاهما البرهان هو اعطاهما البرهان هو اعطاهما البرهان هو اعطاهما البرهان هو اعطاهما البرهان
ثبوت عن شئ في الحدس ولم يعلم حال الحدس والظن الذي يطلب البرهان على كنهه العلم بالركب كنهه العلم بالركب
في البرهان كنهه العلم بالركب كنهه العلم بالركب كنهه العلم بالركب كنهه العلم بالركب كنهه العلم بالركب
البرهان كيف واحداه تصور والآخر تصديق فكيف يكون اعطاهما احدهما عين اعطاهما الآخر الذي يثبت احدهما بالبرهان
مقابل ما يثبت الآخر واجتهد الحدس بغيره اقفا بما يوضح وضعا والبرهان بولائه تاثيرا سوتا الى الغرض في البرهان
وايهما يعلو الاوسط والآخر في ذات الحدس والآخر في الغرض والآخر في الغرض والآخر في الغرض والآخر في الغرض
عوارض خارجة وايها يعلو الحدس والآخر في ذات الحدس والآخر في الغرض والآخر في الغرض والآخر في الغرض
البرهان برهان اولا على شئ وتاثيرا على شئ واحد **المقالة السابعة** في بيان كنهه العلم بالركب كنهه العلم بالركب

من ان احد المطلوب بوجه مصادرة وانما اذا جعل الثاني في مرتبة احد القدمين فانه حجة من غير مدخل من القدمين
 بالآخر وهو العدم والحال وانما ان ليس حجة من القدمين باعريف من هذا الصنف الاخر وبما انه اذا كان الثاني في مرتبة
 حصل في هذا الطريق فكيف حجة ما لا يتصور وكيف حجة الصنف المطلق الواقع على الصنفين فان قيل كيف يتصور حجة
 بصفه ههنا مع انكم تتعلونه في الجدل حيث تتكلمون في اثبات الوجود وبطلانها قلنا ان كتاب الجدل لا يدل على اثبات او
 حقيق او عا يدل على الكائن من تسليم النظم او من الشهادة وبما كان حال احد الصنفين مسلما عند الخصم وبما لا يمكن ان
 من الاخر يجب الدافع الشهادة وان كان في الحقيقة حجة وايضا كتاب الجدل لا يتكلم في الحدود بل في الحقيقة بل الحدود يجب
 الشرح هذا واعلم ان الحد لا يفسد ولا يستلزم اما اوله فان الاستدلال الحقيقي في الجزئيات وقدرته ان لا يحد لها واما الثاني
 فلا بد ان تستقر منها قولنا على زحدها على ان لا يحد لكل واحد من الاشخاص حتى يتناول الكل كما يتناول الحكم انما يتناول
 الى الكل وعلى ان لا يحد النوع الاشخاص لا يجوز الاول لان حد لكل واحد من الاشخاص من ان لا يكون نزل واحد منها
 الكل ولا يتناول الحد الكل اليه وايضا الحد الخاص بالجزئ لا يمكن ان يكون الاشتغال على العوارض الخاصة به من غير ان لا يكون
 ولا يجوز ان لا يكون الاشتغال انما يتناول الاشخاص فالعلم بالنوع وحده انما يعلم من طريق اخر فتبين ان الحد لا يتناول
 ولا بالصفة ولا بالاستدلال ومن الذين لا يعرف بالحس الاشارة ثم يقولون ان من ظن ان الحد يقتضي القياس لا يوجب
 بالقياس سبب الاسم والحد الحقيقي فان كان الاول فهو على الذي ليس على ما ان من احد انه اراد بهذا العلم الاسم هذا
 ومن عليه وان كان الثاني وقد علمت ان لا يكون الوجود فلا يتناول اما ان لا يكون في الحد اشارة الى الوجود او يكون فان
 الاول لم يكن الرهان مفيدا للحد فان الوجود ان كان مبنا بنفسه فكل من شرح الاسم هذا العلم يكون مبنا بنفسه وقد مر في ان
 القياس لا من شرح الاسم وان كان مبنا بهذا الرهان فلا يكون هذا الرهان مفيدا للوجود والرهان على كون الشيء
 موجودا وحصول العلم يكون شرح الاسم حجة بعد العلم بالوجود بالرهان غير متنازع فيه واما الثاني فهو حال ان
 للحد اشارة الى الذاتيات المحدودة والوجود من العوارض فكيف يكون في الحد اشارة اليه هذا ولعلم انه قد تنازع
 ان هذه الذات حجة كما وسب ذلك احد طرق الاثبات والفرق بينه وبين ما نتيه انه على علم انه لا يتناقض بعض
 الرهان منبغ في بعض الحدود وذلك لاننا لا نطلب ان الشرح لم يعرف هذا الشيء كذلك لا يطلب ما الشرح لا
 بعد ذلك ثم سطر هل الشيء قد يكون على سبيل العرض بان لا يكون للحد الاوسط علم بوجود النتيجة او يكون بالاثبات بان
 يكون للحد الاوسط علم بان الوجود نتيجة فهذا الرهان كما سطر على الحديث والجملة كذلك قد ينسحب على ما نتيه ذلك الا ان
 كما ان حجة النتيجة لا اكثر فانه تنسكب عليه فيكون حجة له او غير حجة وذلك كما اننا قيس على كسوف القمر فيلزم ان يتبع حجة

الشمس ولا يتناول من اذا وقع كذلك فكيف فان فيه شبهة على ان كسوف القمر هو ان لا يتصور ان يكون حجة اذا استلزم
 حتى يتناول العلة التي هي كسوف القمر في صورتها وحجتها الاوسط كلها مع ذلك الاكبر حصل الحد انما كان متنازعا في الرهان
 ان يقع في الرهان النتيجة وبما ان القصور على النظر وكل ما وقع في ذات فان الارض بسرعة مشوه الشمس وكل شيء يتغير في الارض
 كذلك في جبهه جبهه بعد ان كان متغيرا وكل ما كان كذلك فهو كسوف فانما كانت اذا حدثت هذه الاوساطية ثم انما لا يتصور
 الى الاول كان ذلك حجة اما لكسوف ما عدا من برهان تام كان ذلك حجة خاص ما عدا من برهان تام فان قلنا
 يعرف بكون هذا الحد لكسوف من كان يعرف قبل ان يحد فلا يكون الرهان مفيدا للحد بل لا يتصور ان لا يتصور ان لا يكون
 قلنا ان الرهان مفيدا انما يعني به اننا اذا فعلنا من هذا الرهان سلبا لا ننتفيده هذا ولا نعلم انما يتصور ان لا يكون
 الرهان فان كنا في المعاني مما لا يحد عليها احد ولا يحد لها رقت من الرهان على عوارض الشيء من حجة خاص
 الحد الذي فيه شبهة ولا نعلم على كماله ان لا يحد على حد من حيث في الغاية ليطبق التاريف **فصل في بيان**
 ما يطلق عليه الحد وكيفية توطيد الحد في الرهان وبيان اضاف العمل وتوطيد في البرهان وتوطيد في الحدود فان
 انما قد يقال على قول يشرح الاسم وتظهر المعنى فيكون من غير كماله على وجوده او سبب وجوده ثم انما يتبين
 ان يكون ذلك المعنى موجودا قضى ان يكون هذا الحد لا ينعرض على سبب الوجود وذلك ان الحد انما يتناول
 حد الاختراع فان الاختراع سبب لوجود الثالث ان كان موجودا فالمرتب في وجوده كان هذا الحد لا ينعرض
 على ما هو سبب الوجود في الحقيقة وان لم يكن معلوما فانما نشأ على العلم مادام الوجود مجهولا بالعرض فاذا انتفى العلم
 بوجوده صار هذا الحد معطيا للمعنى حقيقة واعلم ان القول ان الحد من حيث انما يتناول الاختراع بالادب كالتحقيق ما
 او كتاب ما وانما يتناول الحد حيث يصير شيئا واحدا في النفس مطابقا لشي واحد في الوجود والحد الذي يجب القياس
 له انما يتناول في من الاختراع وانما الذي يجب القياس انما لم يكن مطابقا للوجود وحده بل مطابقا للوجود والحد
 له انما يتناول الاول وقد يقال الحد على ما يعطى له وجودا للحد وهو حقيقة بوجد حجة اوسط في الرهان فانما احد هذا
 للحد ومنه الى كماله وهو ايضا فتر الى العلول ووضع الحد في جميع الاشياء ينكس بعضها على بعض ويحصل منها برهان
 يتبع كمال الحد الذي يتبين من ولكن الوضع في الحقيقة على عكس الوضع في القياس كما يقال ان العلم بطول بر طيف فيها
 التاريف وطول بر طيف فيها التاريف حيث فيها صوت فالصوت يحدث فيها صوت وكل صوت يحدث في العلم فيكون
 فالعلم يحدث في رعد فانه القياس ان الرعد صوت يحدث في العلم ليطبق التاريف والعلة طوفان التاريف في رعد
 كماله وهو ايضا فتر الى العلول الذي هو صوت في الصوت وقد ظن ان الحد الذي يكون سببا للرهان يكون له

من القوة والذى يتجه الرجاء يكون لا محالة من الماده وليس كذلك بل يتجه الرجاء يكون من كل نوع فمدونه
معانيه من القوة الاولى شرح الاسم والثاني الحد الذي يحسب الذات والى الذي هو بوجه الرجاء والى الذي هو بوجه
النام المؤلف من الذي هو بوجه الرجاء والذى هو بوجه الرجاء اعني المعلوم وما يتجه الرجاء في عينه من قبل ولائله
الاسم الا انه قد صار واحدا وان لم يتجه القسم الذي يشرح الاسم كانت الاقسام ثلثه فحب والمعلم الاول تلك القسم الذي
هو بوجه الرجاء انفسا را على من المقسم وجعل القسم هو الاصول التي لا عمل بوجودها وليس في حدوها شيء يكون عمله
فان يكون مفعولا ولا بأس بان يجعل هذا قسما من ذلك الاسم فقد عرفت ان من المادود ما من شأنه ان يدخل في العمل
ويجعله حدا او وسط ولكن الحق ان الحد التام الشيء لا يمكن ان يوسط في التصديق فلو كان ثبوت الشيء للشيء وشيئونه
سواء وكذلك ثبوت الشيء وثبوت حده سواء فان وسطا فانما هو في الحقيقة تصويرا لوضوح او الخجل فان كان
الموضوع مائة معلوما من وجه واحد كان ان كان الانسان معلوما من وجه واحد انفسا ان تشبها لثا ووسط
الى ان من جهة واحد فاما ان يعمل الانسان اسما لهما المتعنى اعني ان المتب القاتل فانه يكون ما وسط حدا ولا يعمل
اسما لهما من جهة واحد فاما ان يعمل الانسان اسما لهما المتعنى اعني ان المتب القاتل فانه يكون ما وسط حدا ولا يعمل
لكن لا يعلم ان هذا واحد فاما ان يوسط في العمل على وجه واحد ايضا لا يمكن ان يعمل على معنى الذي يوجد الله
يفصل بين حده ومع ذلك لا يعرفه احد الا ان يكون عني به غير محسب ان عني به هذا وما كانت الراجح لانهم
بالعمل وكذا اكثر الحدود وجب علينا معرفتها فاعلم انهما اربع القوى التي بها الشيء بالفعل ذلك الشيء والمادة التي
قبل القوة والقوة والقوة التي لا جليها العمل وكلها انفسا ان يتجه في المادود وفي الراجح كما في انفسا
ان الزاوية الواقعة في نصف الدائرة فانما هي مساوية لمجموع الزاويتين اللتين تحتها من خطين يخطهما وان
وهما معا وان الزاويتين والمساوي التي في نصف الدائرة فوسط الخط المصنوع وفي المساواة لما مجموعها فانهم
يتناولها فاما ان زيد يعمل غدا فانه يوسط المبدأ الفاعل على الفعل فانما انما يتجه ليعمل فوسط الفاعل ويتناول
انما يثبت الانسان من جهة من اللغات فوسط الماده **الفصل الخامس** في بيان اقسام كل من العمل الاربع
شخصا في حوله واختلافها في الحدود والراجح فوضع ما عرفت من جهة واحدة في الحد وفي الحد ايضا في الحد
القوى وبيان ان توسط النوع لا يثبت الجس من قبل توسطه في عمله هو علمان كلام من هذه العمل الاربع اقسامه
كقوة في سواء القسم انما في الشيء والمادة على كل شيء وهذا لان العمل الصغرى للثبوت وقيا مخطط على خط العمل
الصغرى يكون الزاوية قائما وقريبه كقوة في الخط واستتلاء الزاوية للشيء والمصنوع للشيء في انفسا انفسا

الموت والبناء على خط من الزاويتين متساويتين تكون الزاوية قائما وانما كل منها اما بالذات كالقوة في فاعل الله
للمادة والمصنوع في القوة الماده انفسا المتجه ويكون الزاويتين متساويتين في الجنتين في العلة الصغرى تكون الخط
عقودا والصغرى في فاعل الشيء اما بالذات كقوة المادود والحد من العكس ويكون الزاوية الواقعة على الخط
من الخط الموازي لخط القوة عليه قائم تكون الخط عودا والمصنوع على كراشي وايضا اما بالفعل والقوة ويكون
بالفعل موجب تكون المعلوم بالفعل ولكن كونهما بالقوة لا يجب كون المعلوم بالقوة بل كونه بالقوة لثبوت
وايضاح ما جازية زاء المعلوم الجزئي او كونه بالذات المتكلى واعلم ان وجود الصورة والفاعل يتناولهما وجودا
فالقوة مع المعلوم في الزمان والقوة في الزمان وان عدتها عليه بالغايتها واما الماده فالتصور
لازمه اما في اكثر الامور والطبيعه فيلزمها المعلوم والقوة ايضا ضرورة وانفسا لان الغاية فان كانت الامور
يكون بالقوة والقوة في الزمان كونه الانسان الطويلين معرفته فانه ضروري لاستتلاء الماده ومع ذلك فاما
في نفس العلم ما في كونهما لا يتجه حصول القوة والقوة عند حصول الاستتلاء وان كان حصولها بغيره
يحصل من علة غير كونهما فلا يحصل فيهما الا بعد انفسا الحركة اعلان العلة الفاعلة امر غريب لم يزل على العنصر بعد
ان العلة التي هي هذا الفعل منها منسحب بقايتها مع الفعل حصول الفعل كالقوى الطبعية ومنها ما لا يحسب
ذلك كالقوى الصاعية والاولوية وهذه العلل وان كانت في الظاهر ضوئية الا انها مع ذلك لا تعمل بالانفاق
للافاقة واعلم ان اذا كانت المعلوم بالفعل لزمن يكون العمل كلها بالفعل لا الفاعل فانها قد يكون بالقوة
من جهة وجودها في الاعيان كالاشجار والاشجار والاشجار فاعلم ان كثير من العلل لا يكون في عينها وجود
فما بها لا بد من انذار شرط او شرطها فان ان انفسا انفسا في شرطها ففعلها من المادود ففعلها من النوع من العمل
لا يكون في المادود بل انما كان بعد مكان المطالب الى ان يتم التوسط ويبلغ الى السبب الغريب ففعلها من النوع من العمل
عندها السؤال يصح لان تقع في الرجاء التام والحد التام ولا بد في الحد التام الشيء ان يشتمل على جميع عللها
هذا النوع وان حصل التوسط فيها ولا بد كرها فانها قد عرفت ان المادود في التوسط ليس مجرد العمل في النوع
حصول صورة ما في المادود وهذه العلل اذا ذكرت كانت بغير الفصول لانها لا محالة علل الشيء في ذلك الشيء
لا يتصل الا بما كان الجنس لا يحصل الا بفضول اما مثال ما اجتمعت فيه العمل الاربع فكل ذلك السبب سلاخ
من حديد مطول معرض لحدود الاطراف لينقطع به فلانها ليعلم عند الفاعل والمشتغل على الصورة ففعلها من النوع من العمل
القائم بها ساوت المادود من جنسها وعلى الماده كحد الفاعل بها التغيير الذي في الانفس وعلى الفاعل كقولنا انفسا

العالية وتقول ادبها العوارض الزائفة ويكون هذا الكلام اشارة الى ان طريق التوصل الى البرهان ان يطلب اول
اجزاء المذهب حتى الاجناس العالية وزعم بعض المتأخرين ان معنى هذا الكلام ان لا يترتب من اخذنا لقوله في الحد كان يقال
في الخطا كطول بلا عرض قال وهذا نظير ما يقال في لغة العرب طول ما بلا عرض فان اليونانيين لا يتعاملون ما لم يكن
المقوله فاذا ارادوا ان يقولوا سطح ما قالوا كرسح وفي اليونانية يقولون كيف يكون وهكذا وهذا وان كان لا يرد عليه
يقال ما الحاجة الى ان يقال طول ما بلا عرض او ما يعناه بل يكفي ان يقال طول بلا عرض لا ترمى على اصطلاح ارباب الفلسفة
ولكن يرد عليه انهم ما وسعوا ذكر اللوازم من حيثها من الباطن في هذا ونحوه اذا اريد تركيب الماهيات من الاقسام
الى الاجناس الى ان يوجد ولا يجمع الماهيات المقومات ثم يخلف ما كان منها شغشا لبعضها فخر كان يوجد هذا الاقسام
الناطق والحساس والفرق بالاولاد والحيوان والعبد والناهي والموالد والانس والطويل والعرضي والقصير
والجسم والجوهر وهكذا الحيوان لا ترمي من الحساس والفرق بالاولاد وكذا الجسم لا يرمى في جوهر طويل وعرض
عريض ونفس مولده معتدلة بحسب ستره بالاولاد ناطق ثم ينظر الى الحيوانات الباقية بالحدود فان كان لها
اسم واحد غير انما وبروا كقائنا برهن ثلث الماهيات كما يقال هنا حيوان ناطق فان لم يبيحها اسم جامع تركب
لها خصوصية نسبت الى الباقى ويطلق الباقى الذي هو على اسمها كان هذا جسم فونفس ناطق فان لم يوجد
وهكذا الى شتى الى الاعلى من الكل ثم اذا اردنا معرفة هذا الجنس حدفا ما نحن المحدود فالسالى هو الجنس وهكذا
لقد فطنا المقتضا انما هو لاجل احدثه الاجناس اذ لو لم يحدثها بل حدثنا المقتضا لم يكن في الحد انما
الجنس لاحده وتعبيرا عن هذه الماهيات بما يجمعها بعد الاحصاء في الحد **الفصل الثاني** في بيان منفعة التسمي
في التحديد وكيفية ذلك وبيان طريق التركيب الى تحديد الكل من جزئيات تركيب بعضها مع بعض وبيان انما هو
من لا يتناهى بالكل لما فيه من وضع الاشياء الى الاسماء وبيان من توهم ان كل الماهيات والجنس على ان يكونا عالين
بكل شئ اعلم ان التسمية وان لم يكتسب لها لكنها تامة فغيره من وجوه الاول انما هو الاسم من الجنس فيما كثر
لقد بان بتمام الاعمال على الاخص كان يقال في تعريف الانسان حيوانا وديوانا حيوانا فان ذلك الرجلين قسم
للحيوان فاذا قيل ولا الفنى ذكر الحيوان ثانيا وان كان فضلا من مساويان قدم ما هو انبعاثا لانه على الذي هو
اشبه بالثاني فانه لم يخلو في ذلك فانت بالحيوان والثاني انها يدل على تفريق كل فصل للجنس الذي هو فيه ويكون
المجموع جنسا لما تحت مجرى ترتيب التوصل والاجناس على التوالى حتى لا يقع في اليأس طنفة وانك انما اذا وفت
اشتملت على جميع القاضيات فلا يبقى شئ من القاضيات الا ويضطر الى الحد من غير ضرورة كما يجب رعاية الضرورة

كذلك

كذلك يجب رعاية ضرورة فان لم يكن انقسم الجنس فبعض من الماهيات ويكون ان يقسم بعضها من ثنائيات فالاول
كتسم الحيوان الى الناطق وغيره والى الماهيات وغيره والثاني كتسميه الى الحساس وغيره والى الماهيات بالاولاد فيقسم
والى الماهيات بالاولاد فيقسم فما كان من قبيل الاول كفى ما في احدا التسمي من الاخرى ما كان من الثاني يجب ان
فيها ما والى بطى في التسمي حتى تفصل المنفعة من الوجهين الاخرين ان يكون بالمنايات المقومة للفرع وهكذا
في هذا الباب بالمواضع المذكورة في الجمل اى مواضع هو التسمي جنس وفصل او عرضي وليس وان يكون التسمية
اولا وان يقسم الحيوان الى الناطق والى الماهيات والى الماهيات والى الماهيات والى الماهيات والى الماهيات
الطائر الى مصل الجناح ومنفصلة ولا تقسم الحيوان اولا الى رجلين وكثير الاجل والى مصل الجناح ومنفصلة
ووجه معرفة ان التسمية اولى اوله لاننا نحتاج الى الجنس في التسمية الى ان يكون له طبيعة ثابتة على الطبيعة
ام لا فان لم يتجلى في اوله والافلافاذا قسمت الجنس من اوله جميعه مع الفصل التسمي وقسمت المجموع قسم الجنس
وهكذا انما يسمى الى ما لا يقسم الا بعد اولى الماهيات في كل مرتبة يقسم قسمه اوله بحسب نظره
قبة اخرى اولى لست في الاقسام والمجملات طول وعرضا واعلم انما هو في ذلك شئ يقول على كية ما تحت
مشترك معنى امر مشترك بالاسم فان الحد انما هو لا يوضح معنى شئ فيصور ان القياس لا يوضح تصديق في الاقسام
الاسمي من الواضح وذلك بان حذف الجنس بكل واحد من الاثنين فان لم يبق امر مشترك فاعلم ان الحد
ليس الا في الاسم كما انك ترى كبر النفس مشتركا بين زيد وعمر وندبا بما كان كبر النفس لا بد من عليه شئ عظيم
بل ان كان من تحت وعمر وانما كان كبر النفس لا فاعلم ان شئ الطال انما لم يكن بينهما معنى احد مشترك
الاسم كذا بعد ما يعنى هذا الماهيات بتدريجها المح وفي الاخير معنى قلة احتمال التسمي وان بقي امر مشترك فالاشياء
في المعنى كان زيدا لم يبال بحيز عظيم وود عليه لانه كان من الحب وغالد لم يبال به عظيم وود عليه لانه كان
من الحب فبما مشترك في عدم الماهيات بتدريجها المح فاعلم ان شئ الطال انما لم يكن بينهما معنى احد مشترك
الاسم وكذا قبل نفسه من قلة احتمال التسمي وعدا شأنا متقدما من قلة احتمال التسمي فبما مشترك في قلة
احتمال التسمي فيعلم من هذا الاستنتاج ان بالحب الجنس وبالحب الرضى نوعان ومن المعلوم انما انما
الوقوع في شئ تلك الاسماء انما انما من الجزئيات كما هنا وما اذا ابتدنا من الكلمات فالا لان تفصيل
اشياء الاسماء في الكلمات اكثر الا ترى انما اذا اهلون شبيه بلون وشكل شئ بشكل فان نظرك الى الشئ
والشكل يعرفون ان التسمية في الاول معنى الشاكلة في الفعل الحاس بها وفي الثاني في الشاكلة في الزوايا والاشكال

فانما هو من التسمي من شئ واحد
فانما هو من التسمي من شئ واحد
فانما هو من التسمي من شئ واحد
فانما هو من التسمي من شئ واحد

في لاهلها مساوية للحدود متعكسة عليه ومنها ما هي اخص من معلولاتها فلا دخل في الحد ولا انعكاس على المعلولات فاذا
 وسطت كانت معلولاتها بالذات وكذا الاكبر منها فالأصغر وما لا اكبر مطلقا فيا لغيره ثم ان كان مشترك لا سببا
 الخاضع كل منها بحد واحد وصف من المعلول في امره ذلك الامر هو السبب المتكسر على مطلق المعلول الداخلي فحد كان
 علل السحاب تشترك في شدة كسف الهواء العالي ولا يميز هذا الاشتراك في جميع الاسباب الا ان كانت ان شدة الكسف
 علل السحاب المتساوية والحد الذي لا يتغير في مشتركة في **فصل ثامن** في تحقيق ما قاله العلم الاول في توطيد العلل
 مع التوضيح قالنا قد يكون الحد الاكبر يمكن انما تشترك او شيئا في وسط بين الاسباب ومثل هذا الاكبر لا
 اذا اردنا انما تارة ان توسط جميع الاسباب ولا يكفى اي سبب اتفق بل يتعين في كل مادة سبب يكون للحد الاكبر
 يوجد لاشياء كثيرة بسبب واحد يوجد ذلك السبب والا لا مرعاه لذلك الاشياء كما ان اسرار الورق يوجد للنس
 والخروج والكم بسبب وجود الطوبى ووجود الطوبى موجود لكل غير الورق لاختصاص هذه الموضوعات بالحد
 والا سار ليس معلولا لربنا ترو لا يوجد في موضوع خاص بل يوجد في ذلك الموضوع المطلق وبذلك هذه
 داخله في حد المعلول لانها ليست اخص اذ لو كانت اخص لم يكن علة للحد الاكبر على الإطلاق كما عرفت وهذا
 لا يفتقر في هذا المثال بان حدود الطوبى ليس علة للاسار حقيقة بل انما العلة هي العمل الطوبى ثم قال ولما لم
 يمكن ان لا يكون شيئا واحدا من العوارض المطلوبة بالرهان علة واحدة اما العلة الحقيقية التي لا تارة
 لا مرعاه واما علة القياس فليكن معنى ان العلة التي هي علة في جميع الموضوعات لا اخص بعضها بل بعضها يكون
 مساوية للمعلول حتى ان كان مشترك لا سببا كانت اخص مشتركة لا سببا وان كان جنسا للمعلولات فهو كما في جنس المعلول
 نوعيه وان كان واحدا بالشيء كانت كذلك وان كان متواطئا كانت متواطئة وان كان معنى محصلا فغيره كانت
 كذلك فاذا لم يكن محصلا لم يكن فاذا كان المعلول جنسا وحمل على موضوعات شتى كانت مساوية في القوة
 الحقيقة مسئلة واحدة والحد الاوسطا يتم تكون مشترك في القوة وفي الحقيقة يكون الكل واحدا فحد احوال الاوسط مع الاكبر
 في الانعكاس واما انعكاسه على الاصغر فاما يكون اذا كان الاصغر والادنى الاوسط ولا كبر في الوقت لجود الطوبى
 لا ان كان الاكبر ومغفوها ما هو عند ذلك ثم قال في توضيح هذا التعليل يجوز ان يكون شيئا واحدا على كبره في موضوع
 كثيرة واما شيئا واحد في موضوع واحد فليس له علل مختلفة التي هي العلل التي يفتقر اليها فان قلت اذا كان هذا
 علة متعكسة على الموضوع وعلة اخرى اعم منها فاسمها اقرب كان ان علة هذا السحاب هو الجاذب وكسف الهواء وعلة ذلك
 السحاب الجاذب وكسف فلما الخاضع لكل موضوع اقرب اليه من العام والعام اقرب الى الموضوع العام وكذا اذا

كانت

كانت اوساط متعكسة ولكن كانت بعضها توسط بعض فالعلة للاصغر في الاقرب اليه والاكبر في الاقرب اليه
 للاكبر في الاقرب اليه وما هو اقرب من الاصغر في اولى بالعبارة للتجديد او بوجودها لا العلم بها **فصل تاسع** في بيان ان
 العلم بها في القياسات كيف يحصل لنا وبان القوة التي تضمن العلم بها وقد ذكرنا سابقا ان العلم بما يرى الراجح
 ان يكون ان من العلم ما يحده طرعا ان يبال على كراهي علم لا وهذا كلامه بقوة واحدة ام لا ثم لا يتلو اما ان يكون
 العلم بالمبادئ حاصل لنا كما خلفنا فكيف يمكن ذلك ونحن لا تعلم بذلك مع ان العلم الراجح في بالشي لا يصح ان يجده
 فيها ونحن عندنا فلو ان مضاعفا هو اخص من العلم الراجح وان كانا علمنا ثم ليسا في علمنا وبتى شيئا وكيف يمكن
 ان يكون علمنا الحقلا وشيئا مستكين واما ان لا يكون العلم بها حاصلات ثم حصل فكيف حصل علم بالبرهان
 وان كان برهاننا وهكذا الزوال لحد فتقول فخطه ان لنا قوة من شأنها ان تعلم شيئا بلا تعلم بها ونزاعوان هي
 قوى الحس الظاهر والموجود لكل حيوان وقوى الحس الباطن الذي ربما لا يوجد لكل حيوان فليجوز ان ذوات الحس
 واحد فتوابعها شيء من حيرة الحسوس هي في الخيال ومعناها وهو يدرك باليوم القوي هو في خبرنا بمنزلة العقل لنا ويترك
 في الذكر والحس والوهم يتكرر لاسبابها بكون ما في الحس يتكرر ثم القوة العاقلة فينا بطالع العالي في الوهم يصغر
 الشبه والخفا الف ووسع عن كل صورة خالها بالعرض ومحد ما بالذات فيحدث لها اولا تصورا للكيانات بسيطة
 باجتماع الاحاد فليلا خيالا وقشره يحسن كالحق متقى الامر للثبوت ثم تركيب بعضها ببعض ومعمل بعضها فمن
 بموتة القوة المفكرة فيحصل لها تركيبات فاما من شأنها ان يعلم بالعلم علة وخبره تكون الكل خط من الخبر
 ويستفيد كثيرا منها من التجربة فالسبب في ان لم يكن عالين بالمبادئ التصديقية فتدلت تلك التصورات او
 فتدلت التجربة ثم تلك التصورات حصول العلم بها انما تتركف على الحس والخيال والتوهم لا غير يعلم من هذا
 ان الحس كما بدلت الخبر في بدلت الكليات في ضمير واذا الذي الخبر في الى النفس ادى الكلي ولكن مغلوطا بالعوارض
 فيقشر تلك القوة ولو لم يدرك الحس الكلي بوجه كان اليوم لا يميز بين افراد نوعين مختلفين الا اذا كان عقل هذا
 الماخذ الطبيعي بناسب الواحد الصناعي الذي سبق ذكره لا خاص بالحد اعنى التركيب فمما ايضا وجه لفصلية
 طريقة التركيب فانظر ان هذه القوة التي تضمن هذه العلوم وما هي فيقول ان النفس قوة علة بها كسب المحل
 بالنظر واخرى عاملة واخرى خال وتكون في مقادير اخرى فوهة وانما الثالث الاخرى لا يعتد بها ولا حكمها صادقا
 ولا مدخل بقوة العمل وهو خط ولا بقوة العلم لانها ان لا يكتب بالبرهان ككتاب العلم لا يكتب بقوة
 العلم في ان القوة هي العقل الطري وهو الاستعداد النظري الصحيح ويبدو في قول العلم هو العقل بالملكة والقوة العلة

في بعض المواضع التي فيها
كثير من قوله محمد بن الحسن

انما يفعل فعلها الاول والاعتماد على القوى المعينة على الحيات والذكر والوهم والمعركة هذا
واعلم ان النظر في كثير من المواضع التي في هذا المجلد نافع جدا في الرهان ونسبها الى الخلق في مواضعها
بصراحة الرهن القوي

الفصل السادس في معرفة القياس وفيه سبع مقالات **المقالة الاولى** تشمل على عشرة فصول **الفصل الاول** في معرفة القياس
المعروف ويظهر في هذه المقالة بيان ما قصدنا على ان لا يخلو الى معرفة القياس لا بعد معرفة القياس بالاول
البيان الا بعد معرفة القياس بالاول لان معرفة القياس بالاول هي التي تسمى القياس من المطلق ثم ان
الافعال انما يستعمل الانسان في كماله في معرفة القياس بالاول لان معرفة القياس بالاول هي التي تسمى القياس من المطلق ثم ان
المقصود من كمالها في معرفة القياس بالاول لان معرفة القياس بالاول هي التي تسمى القياس من المطلق ثم ان
القياس هو الرهان في معرفة القياس بالاول لان معرفة القياس بالاول هي التي تسمى القياس من المطلق ثم ان
اول تعليلها وانما تعليلها بالامور الكلية ومنها ما يتعلق بالذات والذات بالذات والذات بالذات والذات بالذات
العقلانية الاولى بالقياس فانها لانها انما هي القياس في هذه المواضع علم القياس وما هي القياس
فقولنا ان القياسات لا يخالف فيها في الصور بل كان ما لا اوضح من ان القياسات لا يخالف فيها في الصور بل كان
ولكن الموضوعات مختلفة فما كان انما وضع الحق والطبيعية فقام الرهان وما ليس به في ذلك بل يجوز ان يكون
بوضع واضح او واضح في موضوع فعملان في الرهان انما هما في الرهان بان مقابلة لا يجب ان يكون موضوع
في الطبيعة لانها يجب ان لا يكون كذلك فيهما من هذه الجهة عموم وخصوص لا مصادفة فلا بد ان يكون مقابلة
مفسدة لا مصادفة مقابلة الرهان وقد علمت ان كل اول في موضوعه من غير عكس وان كل مشهور عاقلون من غير
عكس فقولنا لا يجوز ان يثبت في هذه القياسات الكلية الحدانية التي هي اقرب الى البرهان من مجرد الظن ولو كان من عند
انسان اقل من ان يثبت في كونها كلية فلا بد ان يثبت ان يكون مشهور او مقابلة من الخاطي والحدانية مثله
انما من الخاطي ومن جمهور الناس وجوبه على الصانع ولا ينبغي الافتقار على السلم من الخاطي واللام يمكن
صناعا بل كانت قياسا ثابتة على تسليم مسلم هذا واعلم ان هذه القياسات لا تنفع استعمال الانسان مع نفسه
بالفصل الاول لانها لا بد ان يثبت ان قايما ان من هذا الظن والظن مخلوط بالثبات والثبات عدم الكمال وانما ان عدد
اعتقادات قايما بالقياس فان كان قايما فهو جمل مضاعف وان كان صادقا كان اتم جملا من جهة انه لا يكون
ثابتا غير محسوب بقا فاذ لا تنفع بالقصد الاول في امره في وفي مخاطبة الغير فتنفع ما كماله انهم لا بالقصد الاول

منه

سائق منها ان كان من يريد القليل حصلت له ومنها انما لم يجد بعضات اخذ منها وارت واجها حط في القياس
ومشوارات اخرى واجها الطرف الاخر ثم لا يزال مرجح بينهما ترجيحاً حتى يعا يلوح الحق كما قيل من كثر ما من الخواص
والاعراض في معرفة الفصول والذاتيات لا شك ان هاتين النوعين ليستا متضادين فانهما في القياس ما
هو قياس انما نفعه الايجاب واول هاتين النوعين في بعض الامور والاباح وانما بينهما شيء يبرهان يكشف عن
حال المقدمات بان يحصل بعضها وسريفة بعض ثم تكتب مقدمات اخرى وقياسا آخر وسيل من ذلك
القياس قياس اخر فالنافع بالذات انما هو هذا القياس لا الاول ومن ما نفعها انما نفع في البرهان من جهة ان
انك اذا وجدت قياسات شبيهة في الصور بالبرهانيات ويجعلها في الاحوال فتدبرت بحسبها
برهان في شبيهة وفي معرفة ما ليس بالشئ ويثبت من زيادة معرفة ذلك الشيء ويظهر ان ذلك يعرف من غير
غير وانما يتبين ان الشهوات لما كانتا من القياسات وما يسعى في ضمن كمالها كمال البرهانيات وقد بين
فيما سبق من المقدمات البرهانية وخواتمها وطريقا كمالها اجمالا فاذا سمعنا ان في هذا القياس الموضوعات
كان ذلك زيادة في معرفة ذلك وانما لم تنفصلها هناك لان الرهانيات محدودة الشريط فخرج من حدى الظن
فكل باب بخلاف الشهوات فاما ما شئت ان لا نخرج ولا نفع في معرفتها معرفة النشوء المستدل اعتبار اجزاء
المقدمات فتدبر ان هذه القياسات انما نفع الخاطي ولكن لا تكيل نفسه بالقصد الاول بل انما نفع في امره في
الكمال ففسد او في امره في القوامر الحسنة التركيبات الاول فلان اكثر العلوم البرهانية التي هي الكالات في رباها
ما يوضع للعلم ومنها ما يبرح حين افاده اليقين بها فلا بد من الامانة بها فتدبر حتى لا يتوهم بها حتى يعلمها
ذلك قياسات مؤلفة مما يبرح من المنقولات وانما ان في فلا يتبرأ انما على جهة ما خله حسن الشاكه
من على مقاييد يعتقدونها فيما ينبغي ان يعمل فيها ينبغي ان يبرح فاصلا ذلك المقاييد مودبه لضيق الشاكه فاما
كان لمديني اناس ملكه يتدبرون بها على تأكيد المقاييد انما نفع في نفوس من يتخط في قلبه شك ويثبت من
اعتقاداته بالنافع بالبرهان المتبوله عندهم لم تنفصلت الصحة والاشك فيهم ولا شك ان اكثرهم عن اولئك السجج الرها
فقد بين **الفصل الثاني** في بيان وجه تسمية هذا النوع من القياس بالحدود وبيان انه لا بد من الاشارة الى
ان الاسماء المستعملة في مخاطبات القياسات هي هذه التعليم والحدارة والحدارة والحدارة والحدارة
للطاقة والحدارة وهذه من الاسماء ما داخله فيها او غيره فخطان التعليم لا يكون الا بالامور المعقدة والحدارة
فيها التعليم ولكن لا يتم الا بالاشك فاما ان يكون احدهما وان يتعلم الشيء من قبل نفسه بان يكون معلوما

ولا يتغير على ذلك كما قد نقلنا بعله فينبغي انظر الى كل ما عدا ذلك لا يحد من العمل من المجهول
 بالمطلوب والمناظره هي باعتبار شخص من الراي المتقابلين يظهر لكل منهما الحق منها فيراهم لطلب الحق والمعرفة
 مما عليه يحاول بها الخاطآن ظهر بعض صاحبها الذي يدعي الكمال وقوة نفسه بقبالات من مقتضات حقايقه
 من غير ان يرادها حتى يرد بها صريح بانها قوله باطل ولكن الخاطب يجتز عن نفسه ومن غير ان يقصد اقوي
 بما هو قوله بل ان كان هذا قصده فان تشبهه بالنسوف كان سوفسطائيا وان تشبهه بالجهول كان شاعرا
 من غير ان يريد عود فانه لا يخاطبه وهذه اللفظه بحسب معناها اللغوي اي لا نسب هذا للتأمر فانه في
 بعض الخروج عن الحق بفصل القوة والاختيار ليس الغرض فيه الا تعريف مبلغ قوة الخاطب على سبيل التماس
 وكان قياس المعادة والاختيار والمخاطبة واحدا لما عرفت باختلاف الافراض والاشياء من العلوي والارضي
 برأيه قد يفتي والمخاطبة انما يقال في حقها قانع النفس في الامور الجزئية فالاولى بهذه القياسات من الجليل
 هو القناعة للعدة لانهم الطبعي المصنوع يفتي بقول بين الجوهري اي راي كان وان لم يكن فاما فان العلة
 الاختيارية لا يكون ملكه على طرف واحد كما ان الطبيب اذا اضطر لم يكن انما قد يرضى فاده العلة بل في الغرض
 تكن انما يكون طبعا على الجوهري الطبي لان استعماله في النفع فكذلك الجليل انما يكون حذرا على الجوهري الطبي لان
 استعماله في النفع فان استعماله في غير النفع فسادا ولكن يعلم ان غير النافع ليس في رافع مطلقا بل كذا لم يكن
 نائعا في وقت دون وقت وبالنسبة الى انسان دون انسان وربما يقع احد الطرفين في العصب لفته والطرف الاخر
 بالغرض في نفع العرش ان هذا الاسم انما يليق بهذه القسم من المخاطبات القياسية لان المخاطبة القياسية
 ان يقصد بها التصديق او التخييل قال في هو الاشارة والاولى ما ان يراد به ايضا الحق وهو ان الجاهل
 الاول انما في الامور الجزئية او الكلية والاولى للمخاطبة وان في ما القرض فيه نفس الاشارة او غير من استعان او كلف
 والاول على سبيل المثال على سبيل الغدلة فانه انما كلفها لها انما في نفعها الا الاخر فلا بد لها من نفع
 الجليل ولا يصح ان يسمى بمطلق المناظره بل انما يصح لرائدنا ظن المستعمل على معانده ما في الخاطبان على سبيل
 خروج زيد القايه لا يحسن ان يقال انما يتجهلان واما اللذان عرضنا الا انهما يجهلان من الشهوات والسمات
 فكذلك ما في نفع القاس منها الى المعادة واليهما لاشياء الاداء الاتباع في راي النفع عزيت وكذا ما يتا بالاشيوار
 وما في الى ما في شقايله وهو تارة نأخذ بعضها ونحسن بها على قصد وتارة يفتس بعضها على مناب تلك النتيجة
 وذلك لا يجرى بدون عنا وما ويرى كان المجهول حقا والجهل ان عليه منتهى الاعتدال فيقيس على الشهوات فيراهم

الخاطب بكذا في اول الجملة فيها فيصعب الامر فيخرج الى المراءية فتدبر ان الجهل لا يخلو عن عناو او اسباب
 لا يدل على العناد فلا ينبغي بهجلا شامرا للجهل فانه يدل على الشك بقوة الخطاب في الاثر مع جعله خارجا عن
 العمل **العرف** **الفصل الثاني** في رسم صناعته الجدل والغرض فيها وتناولها للتأمل والحب والاشباع القوي فيعلمها
 اعلم ان غرضنا الان ان نحصل صانعها بما ان لنا في الخطة على كل مطلوب من مقتضات ذاته ويكون اذا
 لم يوجد ما لنا قصير وضعنا والصناعة ملكه فبناية بسند بها على استعمال موضوعات مخوفة من الافكار
 بارادة صادرة عن بصيرة بحسب الممكن فيها ان الصناعة قد صعد فيها الاستعداد للجليل لبعض الناس وقد صعد
 الجاهل من الراسات لكن الصناعة لا يكل الا اذا كان عند صاحبها قوايان عليه ويعلم ان بعد ما حصلت الملكة
 لم يتغير على الاستعمال بها اما لمر في القابل بان يكون فيه قوة معاودة للقاء على ما معاودة تارة فلا يمكن حصول شيء من
 الفعل ومعاودة دون ذلك فيحصل الفعل ولكن ناقصا او لا في الآلة بان يكون حالها مع القابل كما ذكر في العمل
 مع القابل ولغرض نفس الغرض وتعد في بعض المواقف المعاني الدقيقة فانه يحصل بعد في بعض المواقف
 هذا بنا سبب المعقوق فيمن القابل الا ان ليس كله من القابل بل لان الغرض صعب ولو لم يكن صعبا لم يكن
 عاصدا فتدبر ان اذا كان شيء من هذه العوارض عن الفعل فلم يحصل الفعل لم يدل ذلك على انشاء الملكة كما
 الطبيب اذا لم يتغير على فاده العلة لبعض الابدان لعدم قبولها لم يخرج عن كونها طبيبا بل بان يكون من
 الصناعات لم يوجد للانسان كما سلا ومنها ما لا يوجد الا اكثر ما وبالجملته فلا يلزم في الصناعة ان يكون انما في
 في كل مادة والام يكن اكثر الصناعات صناعات بل اذا حصل العلم بالقوانين الكلية وحصلت ملكة الاستعمال
 الصناعة وان لم يتمكن من الاستعمال العارض والغرض من هذه الصناعة الاتباع ولا يلزم الا في واحد من طرفي
 حسب بلية كل منها اذا كان من شأنه ان يبحث عنه ويختلف فيه ويكون الجوهري في راي غير عري وكان انما في
 من الشهوات في راي عليه الخاطبة الواحدة فان لم يكن اليه سبل من الدافعات او كان ولم يكن في رايه مخاطبة
 واحدة بل انما يبلغ الغرض مخاطبة متعددة لم يكن الخاطبة حذله بل عليه ولحسن مخاطبة الجاهل بل في
 المتعلمين خاصة هذا ولقد سمع من فلان ان القايه المحدثي انما هو فصل يصعد عن السائل لم يسع ما قاله العلم الا
 في بولوطها من الحب تشتم من الشهوات والسائل من المسلمات بل الحب هو الذي يفظ وضعا والسائل
 هو الذي ينقص وضعا من مدبره اذا حاول ان يصح الجوهري يعلم صانع اذا حاول ان يصح المتعلم اول مرة فقل
 معان ان القايه من الجاهل واعلم ان السائل المحدثي في الزمان القديم كان يسأل من حصل الراي فاذ الجاهل كان

من المحب مقدمه مقدمه ثم كان يجب تلك المقدمات صحيحه من ذلك الرأى ولم يكن يجب المحب من الاثر
 واما في هذه الاثره فالسائل انما يسأل عن الرأى اول مرة ثم نفس ما صح نقض ذلك الرأى من غير ان يسلم
 مقدمه مقدمه من قيا سره ولكن يسمى ابراهه هذا القياس بقدره سؤالا لا في قوة ان يقول ليس بالبرهان ان يقول
 او هل عندك حبيب من هذا والسبب في اختلاف طريق السؤالات انما هو ان السائل قد اوجس على المحب من على ذلك
 وكما هو امره الصاعه فكانوا قد يكون المحبان مطالب بتسليمه بغيره على القبول انما ويجوزون بل على انما
 التسليم وكان المحبون ايضا بغيره عارفين كيف يسلمون واما اهل هذه الاثره فمع قلة بغيره اكثر منهم اهل
 والظهور في الغلبه فالسائل منهم لا يعرف المقدمات متفرقه حتى تسلمها واحده واحده بل انما يعرف قيا سائلها
 من يفعل لاهن قانونه ومنه كالمسوق الذي لا قانون عنده فانه لو كلفه ان يدل على بغيره فانه لم يسلمها
 والمحب منهم لما لم يكن عارفا بما يفرق بما ينفعه كذا السائل ان يتم كلامه وقيا سأل الذي به ينقض وضع المحب
 اذا سئل بالسالمه نقض وضعه انكره وعاند ومع ذلك بطول الزمان وهو في ذلك الزمان يتكلم كيف
 يقال للخصم ومع ذلك يكون لكل منهما مراجعات طويلة ومراوحت كثيره ولا يكون سبيل ابراهه
 يكون لكل منهما دورين وظاهر بيقه وتبعية الصاعه فانما الامر الواجب في السؤل الجدل فهو ان لا
 السائل قيا سأل من مقتضات قد تسلمها من المحب واحده واحده فانه اذا الف من مقتضات لا يدري
 المحب ام لا لم يكن الا في ذلك ثم ان لم يسلم المحب كان سعيه ضائعا فالتسؤل عن المقدمات هو ان
 في الجدل واما التسؤل عن المذهب فهو امر خارج لعمد الحاجة اليه في الجدل عمله نصب الموضع الذي
 واما المحب فليس عليه سؤل بل انما يورد ما هو السبب عنده لما اعتقده لانه ناهضه وضعه لا يفسد وضعه
 ليحتاج الى ثباته فالمقدمات التي بها ثبت وضعه لا يكفي فيها ان يكون سلبه عن نفسه او عند مخاطبه
 لا بد من ان يكون مسلما في انفسها اي مشهوره ثم اذا عانده السائل كان عليه الاتية عن مقتضات القياس
 فمن سعه والسائل فاصح قيا من المحب كان لاهن ضاويره في مقتضات قيا سره وان نفس قيا سعه
 اوعاه فقد علم ان الجدل قيا سأل ويجب وعلى كل منهما ان يتعمل المحجرات ولكن المحب يتعمل المحجرات
 والسائل المحجرات عند خصمه وكل محمود مسلم فما يتعملان المسلمات والمحمقات ومحمجوات لا يتعمل
 فالسائل ما تقدمه بمحمجوات يتعمل ولكل منها حيله تم بها فعله ولكن محبان انما افاقا ان السائل
 الجدل عليه منكمه صدرها على ايجاد القياس على النحو المذكور فخله ذلك حال السائل فان السائل لا يكون الا في

دانا المحب فلا يدخل فيه فان كان المحب من حيث هو محب ليس الا للذب والاعتناء عن اعتناء وطرفه
 ان كان محبوا ان يكون ايضا قيا سأل فانه ازيد في الرجم وان يكون اذا السائل والذي يتعلمها ان يقال هو ان يكون
 لنا قدره على كل الامر في المحاطة التي تقوم اسرها بالقياس الجدل فان يتخذ ذلك القياس عاملا او
 باطلا **فصل في ما يغلط في القوال** فاما احواله في القياس الجدل وبيان سبب عدم هذا الكتاب بكتاب
 الموضع والذي بين الموضع والمقدمة وبيان اسباب الشرح فقلن بعض الناس ان القياسات الجدل
 هي قياسات جدليه لان موضوعها اكثر من الصدق وظن انهم انما افاد قيا سات جدليه بان مقدمه
 او شهوة ولا يتعمل المسلم او الشهوة اكثر من الصدق بل يكون منه ما هو كذا صحيح ومنه ما هو حق صحيح
 ومنه ما هو متساوي الصدق والكذب وانما الذي في فهو نحو هذا الصاعه محال كثيرا بل انما وهو فاسد
 انما هو الشهوة او التسلم ولا يتعمل ان يوجد المقدمات الباطلة كما يوجدان للصدق من غير رجحان لاحد
 فان كان رجحان قيا لا اتفاق ولا اتفاق لا يتعمل وكذا لا يتعمل ان يوجد النتيجة الكاذبة كما يوجدان للصدق
 من غير رجحان وان كان قد يتوهم ان النتائج الحقه اكثر من النتائج الباطله تسكما بان المحب لو كان قد
 حقه وينتقد ما باطله والمحب لا باطل لا يكون الا المقدمات الباطله ولكنه وهم باطل فان هذا لا يتقضى
 ان يكون عدوما صحيح الحق اكثر من عدوما صحيح الباطل وليس كذلك في الحقيقة ولو كان كذلك لم ينسج
 ان يفرق من نتائج الحق مساويه للحققات الباطله كانت في ولو كان يتنط في الجدل ما شرطوه لك
 الشرح ما لم يتن ذلك الشرط غير كما فيكون جلا فلا يكون حد صاعه الجدل ما ذكر ولو كان الا
 كما ذكره لكان على الجدلي ان ينظر في كل مقدمه هل هي ارجح من المتساوي الصدق والكذب وهل
 دابر الصدق او الكذب وكان عليان غير من ذلك كله وقال قوم ان السائل قد مقام القياس
 قام مقام المنفصل لانه محال ان لا يتعمل وهذا من الجاهل لانه اذا كان محال ان لا يتعمل فكيف يتوهم
 المنفصل بل المحب لم فعل ولا انتمنا ليجب اما الفعل قيا بطال ما يتوهم السائل واما الا انفعال قيا لا
 يسلم وقال قوم ان الجدلي وان كان ان يحكم في كل مسأله من كل صاعه الا ان يحسن ان لا يحكم قيا
 الخاصة مصداق بل في المبادئ المشتركة العاصه وليس كذلك بل انما محبان انما ليس جدليا بان يحكم
 في المبادئ الخاصة بحسب بل بان لاهن يتعمل المبادئ الخاصة والمشاركه والقديم الا ان كل الجدلي ان
 يتعمل المبادئ الخاصة ايضا كانت من المبادئ ومن المطالب التي انتموها منها وصاوت مشهوره فاما بينهم

والذي يتعلمها ان يقال هو ان يكون
 انما هو الشهوة او التسلم ولا يتعمل ان يوجد المقدمات الباطلة كما يوجدان للصدق من غير رجحان لاحد
 فان كان رجحان قيا لا اتفاق ولا اتفاق لا يتعمل وكذا لا يتعمل ان يوجد النتيجة الكاذبة كما يوجدان للصدق
 من غير رجحان وان كان قد يتوهم ان النتائج الحقه اكثر من النتائج الباطله تسكما بان المحب لو كان قد
 حقه وينتقد ما باطله والمحب لا باطل لا يكون الا المقدمات الباطله ولكنه وهم باطل فان هذا لا يتقضى
 ان يكون عدوما صحيح الحق اكثر من عدوما صحيح الباطل وليس كذلك في الحقيقة ولو كان كذلك لم ينسج
 ان يفرق من نتائج الحق مساويه للحققات الباطله كانت في ولو كان يتنط في الجدل ما شرطوه لك
 الشرح ما لم يتن ذلك الشرط غير كما فيكون جلا فلا يكون حد صاعه الجدل ما ذكر ولو كان الا
 كما ذكره لكان على الجدلي ان ينظر في كل مقدمه هل هي ارجح من المتساوي الصدق والكذب وهل
 دابر الصدق او الكذب وكان عليان غير من ذلك كله وقال قوم ان السائل قد مقام القياس
 قام مقام المنفصل لانه محال ان لا يتعمل وهذا من الجاهل لانه اذا كان محال ان لا يتعمل فكيف يتوهم
 المنفصل بل المحب لم فعل ولا انتمنا ليجب اما الفعل قيا بطال ما يتوهم السائل واما الا انفعال قيا لا
 يسلم وقال قوم ان الجدلي وان كان ان يحكم في كل مسأله من كل صاعه الا ان يحسن ان لا يحكم قيا
 الخاصة مصداق بل في المبادئ المشتركة العاصه وليس كذلك بل انما محبان انما ليس جدليا بان يحكم
 في المبادئ الخاصة بحسب بل بان لاهن يتعمل المبادئ الخاصة والمشاركه والقديم الا ان كل الجدلي ان
 يتعمل المبادئ الخاصة ايضا كانت من المبادئ ومن المطالب التي انتموها منها وصاوت مشهوره فاما بينهم

ربما كان من الطالب ما سئل إرفان عليه بعيد القياس عليه لا يكون من المشهورات إلا الزجج من قبل وأشمه دخل في
 المشهورات على أن لا يشهد من حيث انبشهور وربما كان الشيء مشهورا من غير دليل كقولنا رجل غاضا فلا يشهد أن
 قيل من خلاف ذلك وأعلم أن الكتاب الموضوع للبدل يسمى بكلمة الموضوع والموضع حكم متفر من شأنه أن يشهد
 أحكام كثيرة يعمل كل منها جزوا فاس كقولنا بل إن كان الشئ موجودا لشيء فمضاه موجودا لشيء وسجل لا
 أشال هذا الحكم الكلي على حياتنا الكلية لا ندعها صديان في طبعه شعر سريعا ما يقتضيه كان الباطن ومضاه الذي
 هو السوالبان للجسم وأما إذا استعمل الحق في العلم فوجدنا قض وان وجد ربما لم يطق لأن من قضات الجزر
 أقل من قضات الكلي وأما ربما كان الجزر أقرب إلى الشهرة من الكلي فان الكلي أقرب إلى العقل والامور والأشياء
 الأحكام كلية جارية من العلم ومن أن يصدق بها بسهولة فالتصورها بالبدل إلى تصور الجزر يات وبه
 القصد في تتبع سهولة التصور حتى أن الشيء المشهور أظهر من غيره وهو صوره أو صورته ذلك سوء العلم وتصور الطبع
 الآباء عن القصد والعمول لأن الحق في نفسه لا يتغير بتغير الأحوال والعبارات ولما المشهورات في كتابته الشهرة
 لأحوال من تتحرك لتعلق الصلة العامة بربها كالحياة والخلق والرجة والحشر والمناكة للخلق ولو لم يترك منها شيء لكان
 التفصيل فتمدنا بوجوب سيرة التسليم وإيضوحا كان الكلي نفسه فيها على المناقضة وبين الجزر فالتك اذا قلت اذا كان
 الاحسان إلى الصداق صوليا فالأشياء إلى الاعداء صولب على معطى المحاطب لأن معصرا بان يقول ليس إلا كان
 ثانيا لشيء كان منه ثانيا لعدده وان عطف لم يضر ولا يضر ان شيئا من المواضع لا يجوز أن جعل مقدم بل انما يقول
 ان كذا منها من شأنها ذلك ولكن منها ما يصلح أن يجعل مقدم فيكون ناضعا في ان قانون وفي ان جزء قياس ولكن
 من حيث ان موضوع معار فله من حيث ان مقدم وجزء قياس فلا يمكن قول من قال في هذا الموضوع ان مقدم كذا
 كذا بل كان سخيا ان يقول فبند ومن القضاء ما يتولد منها الأحكام الجزرية لاعل سبل الكلي والعور بل على سبل التبدل
 ولكن هذا لا يسمى موضوعا هذا ولعل السبب في تسمية الموضوع كذا فله من مقدم معتبر فبوكا تر موضوع اعتبار
 واعتقاد ثم ان الكتاب ليس كل نظار في المواضع بل ذلك أكثر الجزر وفيه نقلها من المواضع ونظر ندم عليها تفسير
 به تسمية باسم القاسب من الجزر **الفصل الثاني** في بيان الفرق بين القياسات الجارية وفيها من أنواع القياس وفيه
 أنواع القياس بعضها إلى بعض وبين من تقع للبدل على التفصيل أما الفرق بينها وبين الزمان فتدويرها سابق فان
 الزمان إنما ينفذ من الأوليات عند العقل وما يات عنها الأوليات والبدل إنما ينفذ من المشهورات والحق نظر
 إليه من حيث القياس فما صدق به الناس أو عند أكثرهم كونه الألو أو عند العقل لا يكون للبدل أفضل من الأوليات عند

عن ابن القيم رحمه الله

أكرم يكون التارة كروا وعدا أصحاب فاضل منهم يكون الفلك طبعه خاصه عند أصحاب العلم الأول وأما الفرق بينهما
 بين الخطايب والشعر فليس باليك حاجة فانها لا تعلقات بالأمور الكلية وأما الفرق بينها وبين القياس فله
 والاعادة والامتنان فله حقه وتقدمت ان المناقضة لا تعلقات بالاعادة والامتنان إلا بالقياس دون مادة القياس
 ولا صورته وكذلك السوالبان لا تعلقات بالامتنان في المناقضة أما في مادة القياس بان لا يكون المقدمات مشهورة
 على الحقيقة بل تسمى بالمشهورات أي حسب شهرة بادي الرأي ثم اذا يؤيد فيها علم الزمان مشهورة وأما العلم بطريقها
 مشهور حقيقة لا ليست التسمية بحسب الصدق بل باعتبار قبول لا تقص وتكون حال هذا ما يظهر كذا من قريب فان المشهور
 وان جاز فله وكذا كان لكون قريب وأما ظهورها ليست مشهورة من قريب فله صريح لان تسمى قياسات لصدقها
 هذا القياس عليها فانها لم تزلت مقدما تارة تارة بالخروج وأما في صورته بان لا يكون الصورة صورة القياس بل
 شهرة بها سواء كانت المقدمات مشهورة أم لا وهذا لا يصلح أن يسمى بالقياس بل يقال له القياس المالك كذا يقال
 محرو لا يقال شهرة فان هذه العبارة تدل على أن الإلزام تسمية بالقياس ولا يتجوز في العادة شأنه كان الجدل في
 الموضوع وهو المشهورات الإلزامية استعمال المشهورات في المطالبات العلمية على أنها مشهورة بالاعتقادات وتسمى
 الإلزامية كتب المناقضة إلى الجدل فكان المناقضة تالف مما ظاهرها أنها من المشهورات وفي الحقيقة ليست كذلك
 كذلك السوالبات تالف مما ظاهرها أنها مقدمه مناسب للصناعة التي فيها المطلوب وليست كذلك ولا تضع إلى من يقول
 ان شبه القياس الامتنان في الإلزامية في كنية المناقضة إلى الجدل فان الامتنان وان كان هو السوالبات في المادة
 الصورة إلا ان الإلزامية المذكورة ليست لمن حيث انما تعلق بل من حيث انما سوفطائي اذا عرفت ان هذا هو علمنا
 ان ان جمع لنا منافع الجدل فيقولنا اذا حصلنا الموضوع التي تسمى بالاشتراط في كل مطلوب والآلة التي يات بها
 الاشتراط وعرفنا كنية استعمالها كذا من تامين أي يتكلم من كثيرا فعال جنس واحد وتحسينها فان مولع شيئا
 النجدة يكون معه معلوم لنا لا يحتاج إلى ان نؤكد على الخطايب والحس وتولين جوده الاستعمال فمعلوم لنا أنها
 التعمير لها وأما استدلالها من تامينها فله وهذا العلم ثم الرياضة لا يحصلوا للكلمة وأيضا يمنع في المناقضة فانما إذا ذهب على
 إيجاد القياس على كل مطلوب قدما على إيجاد القياس على الشيء ومقابلها في المعارض انما تنشأ من العمل في العلم
 في الدنيا بر مدكل منها ان يحدد موضع الحق على الاعتقاد بان يقتضيه الحق فيها والفرق بين الجدل والمناظرة قد
 عرفته ولا يحتاج ان يكون شخص واحد مناظر لنفسه باعتبار ان لا يجوز ان يكون مجالا لنفسه فان منفعته الجدل
 هو لا الزمان والمصلحة والمنفعة الثالثة ما هو المقصود من حيث ان الجدول وهو تعليم الخوارجين عن عدم إيمانهم

فان من شئ شئ على قول الزمان له
 شئ من المناظرة

والابطال عروضا لها بالكلية فكل ما يحتاج في اثباته الى هذه شرائط كقوله ابطال الابطال شرط واحد ما لا بد من
 اثباته الى اثبات انه موجود او محمول وان لم يتصور وان لم يسمى وان لم يولد له بالاسم ولا حاجة الى اثبات
 الى اثبات انه موجود بل لا يمكن كما عرفت واما هنا فاما يجوز ان لا يكون له وجودا فيكون في الحقيقة
 بل لا يكون محمولا نعم يشترط في البرهان مع اثبات المساواة في العموم اثبات المساواة في المعنى فان كان لا يتقدم هنا
 اما الجنس فيحتاج الى اثبات انه موجود ومتصور واعلم ان الخاصة الى انه موجود وسماوي وغيره من العرضيات
 وغيره من سواها هي هذا هو الحق ولكن من عادة الناس ان يقولوا ان الحق يحتاج الى كل ما ذكره الجنس لا يجوز
 فقط فيكون العرضيات من الناحية ان كان الجنس لا يحتاج الى ما ذكره في هذه الامور هي جميع ما يحتاج اليه
 الا ان في جميع المواضع التي اقبلت عليها في الحقيقة فالحق يحتاج ان يقال في العرضيات من طريق الاثبات فيحتاج
 اليه في اثباته وكذا ما يحتاج ان يقال في الخاصة من طريق ما هي مساوية وما يحتاج ان يثبت به الجنس من طريق
 ما هو جوهري فيحتاج اليه في الحقيقة وكذا اثبات الجنس نفسه في قوله ذكره في هذه الامور هي جميع ما يحتاج اليه
 فيها وليس كذلك ولا يفهم من عبارة قوله لا يجوز ان يثبت العرضيات بالاسم الا في الحقيقة واحدة لا بد من اثبات
 من المعاني في اثباته سوى اثبات الوجود فان كونه غير متصور اسهل من كونه في ذاته الى ان يثبت به هذه
 انه زاد على المواضع موضع البهوه فان يحتاج اليه في اثبات الوجود وموضع الاولى والاخرى لان العرضيات قد يكون
 برأيه من موضوعات الجنس والحدود فيتم عنده ما يفيد صانعها للحدود طريقا الاولى والاخرى وربما
 في كثير من الامور انما يوجد فيصعب بالاولى والاخرى فالبحث عن جواهر عرضيات العرضيات فان لا بد من اثبات
 في وجودها واعلم الاول انه لا يكون بالنسبة الى الشيء والنسبة عرض ثم انما انما الخاصة الى الحد جعل الجنس
 والفصل في باب واحد لا شرا كما في المتوهم فالمواضع التي يبحث عنها هي هذه مواضع الاثبات المطلق ورواها
 العرض ومواضع الاثر ومواضع الجنس ومواضع الفصل ومواضع الخاصة ومواضع الحدود ومواضع البهوه ثم بحث
 اصطلاح القانون في استعمالها في الجواهر والحدودية ولا بد قبل ذلك من بيان معنى البهوه فاعلم انه قد يقال هو
 هو ما يشاهد شيئا في الجنس كما يقال الانسان هو الفرس وقد يقال ما يشاهد شيئا في النوع كما يقال زيد هو فرس
 وقد يقال على شخص واحد كما يقال زيد هو هذا الله وهذا اول البهوه وهذا هو البهوه الذي لا يقبل ذلك
 انه في كل ما يشعل فيه هو هو لا بد من اقسام بين الموضوعات والمحمول بوجه ما اما في الاولين فينظر في هذه واما في
 الثالث فقد يكون بالعرضين والوحدة بالموضوع كالكتاب والبناء فتم يكون بالعرض والموضوع والوحدة بالجميع

الى الوجود والعدم والخاص
 الى الوجود والخاص وله في
 العرض

الذي يتبادر الى الذهن هو هذا الكتاب وقد يكون بالاسم وحده وهو اول البهوه فانه لا يعرفه
 في المعنى وقد يكون البهوه بلفظ صفة كالاتان والاضاحات وقد يكون بالعرض ولا بد ان يقال ان الاثبات
 الضاحك من قسم الاتحاد في النوع وكذا في الانسان والحيوان الناطق مما يحصل منه صفة بالحدود ان المراد بالاثبات
 بالنوع ان يكون فردان تحت نوع واحد وهذا هو ما يشكل الا انه في البهوه فظن انما بالعدد وحده في الحقيقة
 وذلك كالياء في الفرس الاجزاء في المواضع الخاصة التي تطلب المشقة السيلان من عين حذرة فانها من حيث انفسها
 بعضها ببعض وتساويها في الجوهري بحسبها بحدودها وليس كذلك وكيف يكون الماء الواحد بالعدد وحده
 في جز من الارض وغيره موجود وسماوي وغيره وانما تلك قد علمت انما بحدودها في الارض والسماوية
 الكل مشترك في موضع الاثبات المطلق فانما تارة تطلب هل هو هذا وجنس ولا يجوز ذلك وانما يتحقق هذه
 في المقولات العشر فان لكل منها حدا وفي كل منها جنسا وفصلا وبخاصة وبغيرها اما الجنس فكل ما يحتاج
 لما هو مشترك في الاثر وانما الفصل فان فصول الجواهر جواهر وكذا فصول الكيف والكيف يكون فصولا في
 المقولات سوى الجواهر والمجالات في المقولات يكون فيها فصول ولكن منها ما هي فصول لما في مقولاتها ومنها ما
 فصول لغير مقولاتها وكذا في جميعها خاصة اما في الجواهر فقط واما في الانسان خاصة للاضاحات وكذا
 العرضيات في الجواهر في الجواهر عرض للعرضيات التي هي عرضيات خاصة للعرضيات في الجواهر وفيما في غيره
 من المقولات الباقية فهي يكون اعرافا للجواهر ولا عرضا لغيرها واعلم ان اعتبار هذه الاحوال انما هو بحسب
 الدعوى في الفنا بالحدودية دون المقدمات فان هذه الجواهر انما حددت لاعتبارها في المواضع والمواد
 في الاثبات والابطال واما انما يتوهم ان الجواهر هي واما المقدمات الحدانية فلا تتبع الطريقها من حيث ان
 اي من هذه قسم معتبر في المقدمات البرهانية فان اعتبارها فيها فاعلم انما هي فصولا في المقولات
 الكتاب وانما سبغ المطلوب وانما المقدمات الحدانية فلا يعتد بها الا التسليم على ان تسبغات الحدود **الفصل**
الاول في تفصيل ما ينبغي ان يكون مقدمات جديلية وما لا ينبغي ان يكون مقدمات جديلية وما لا ينبغي ان يكون
 قبل تسبغات المواضع ان هذا المقدمات الحدانية التي هي جز في القياس والمطلب الحداني الذي هو احد طرفي القياس
 اليه القياس الحداني وظن بعضهم ان المراد بها في هذا الموضوع من التعليم اقل شيء واحد ولكن الاول اعلمه حين
 صار الى هذا جز قياسي وانما في اعتبارها حتى سلم وبالله اعلم وهو في القياس بالقياس والتوهم وما ذكرناه
 الواقع للعرض فان علم القامة الحدانية لا يكون الاستهوية مطلقة او مشبهة والا كان السوي صاعدا ولا يميز للقيم

والطالب الجليل لا يجوز ان يكون من المشهورات المطلقة التي لا يثبت فيها احد ولا يقع فيها اختلاف فلو
 مطالب الالفاظ لطول في الجدل والمقابلة للجدلية المطلقة في المسئلة على الاطلاق لا يجيب فان دون انسان بل عند
 الجمهور والمعلم او اهل الفاهة بشرط ان لا يكون مدعى منها فيه كالمشهور والواقع عليها فثبت المشهورات كقوله تعالى
 المشهورات بنسبها الى المتقدم وان لم يكن الانتقال اليها واجبا ولا كان الانتقال من القياس الى النتيجة بل ان كان
 على سبيل التبع على انها واجبة لغير بنسبها مستقته لان لا يخلل بالجدل قبل التبع ولكن غفل عنها لانها كما يحجب
 وانما عرفت بالقرينة ان النتيجة انما تعرف بالقياس ومن جهة ان يكون مجهول قبله وذلك كما ان اذا كان
 مشهور ان العلم بالمقتضات واحد قبل وكذلك الجنس بها لثابتة الظاهر بين العلم والجنس واذا كان
 ان الانسان الى الصداقة واجب قبل فان لا ياب اليهم واجب وكذا من القدمات الجدلية المطلقة ما يكون شيئا
 المشهور وغيره ايضا من وجه بان سمع من بعض المطالبين انهم قالوا والحق للشيخ شيخ فنيق المطالب شيخ
 المطالب وهذا من طريقه الخلف فمذهبه في القدمات الجدلية المتكلمة بين الجيب والاصل والاصل لا يخلل
 المشهورات لم ينتقل الى ان يتسلسلها عن الجيب بل لا ينتقل لان لا يسل عنها فاشهر الجيب الى الاكثار وهو على
 انتمشكت فيها واما اذا احصيا فكونها تسلسلها بالقوة وان لم يسلسلها بالفعل وان لا يحال عن ان يسلسلها
 وان حاول ان لا يسلسلها بغيره وربما احله على البرية وربما سئل الى استحقاق العقوبة كما يظهر للشيخ ترويضنا
 اشترى هذا والتعليم الاول بعد هذا كلامه فاحتمل وجهين الاول ان الاصل بان يكون مسئلة جدلية ما يكون طلبا
 فيها معنى ينفع في اثبات مطلوب من باب مكيوث او يجنبه من باب ما يقصد معرفته وفي ما ان يكون نفس
 تسلسلها مودع الى الترتيب المقصود ولا يلجأ لمقدمه لما سمع ما يبيد الغرض وكان معينا على اناج ذلك بان يكون
 قانونا منطقيا وهي ايتاس المشهورات التي المطلقة فان المطلقة لا يبال عنها واما ما لا اعتقاد مشهورا فيها
 ففلسفه ففلا عن غيرها او ما اختلفت فيها الجمهور والبالاسفه او ما اختلفت فيها الجمهور والفلاسفة
 وهو اظهر ان يكون فليحتم القول في المقدمة الجدلية ثم شرح في المطلوب الجدلي فكانا يقولان حكم على واعتقاد
 اما في قياس عليه لنفسه وايضا في معرفة شيء لغيره وهو حاله ما لا يكون مشهورا مطلقا بل ما سكتت فيها
 لغرض التحج والفتنة في الطرفين وايضا عن المشهور والآخرى ان لا يكون الطالب الجدلي بهداحة لان
 مركب من المشهورات ويكون القياس عليه من الاوليات بعينها هذا واعلم ان كثيرا من اداء الفلاسفة لا يراى فيها
 الجمهور ولا عليها ما سمن المشهورات بل انما السبل اليها ان يكون من الاوليات ليس عليها الا قياس فكيف من الجمهور

فان المحرك على لا يسلط لا يسلط
 او لا يسلط ان لم

دوكل راي هو القياس الى ما خرج وضع لا معنى للدعوى الذي ليس عليه جهة وان كان يشترى للثابتين ومنعاً بل معنى
 مطلق الدعوى وذلك ايضا انما سمي وضعاً لان العادة جرت بان يخص ما لم يعنى من العا في المشاهدة باسم لا يكون
 له الا ذلك المعنى باسم ذلك المعنى كما خص الممكن الخاص حيث ليس فيه معنى زائد على الامكان بالمكان ثم الوضوح
 المعنى لا يكون الا الرأى المتبع ولا كله بل ما يتبعه من له فيه اولاً عرعره وهو لا يكون من الطالب الجليل
 بالتصديق بل على سبيل ما يلزم من الجدلي ما فاض القابل بحسب القابل لا بحسب نفس القول كما كان يبرز الفيلسوف
 ما فاض من رى ان بين طرفي القيقض واسطه بحسب القابل لا بحسب القابل نفسه اذ واسطه عرفت منه يمكن
 الاستدلال به عليه فاصحاب هذه المتقدمة يحتمل ان لا يعلوا بالكلام بل اما بالعقوبة كن يتكررس عبادا قد غفل
 ويراد بالدين او بالرحمة كن تكرار الرحمة او بالخير كن يتكررس النعم او بالجنس كن تكرار الجنس من
 والنا وبحثه ثم اعلم ان الجدلي ليس ان سال عن الماثير والافان سوال تغل وان سال عن الماثير فاما مثير
 لفظ وقع في خلال كلام الجيب او قبله الى اليه فيقول هل تقول ان ما سلكه كذا لتعلم عنه فاصبر وان سال
 عن الماثير فاما ان يقول لم قلت كذا وكذا وتقول هل تقول ان كذا كذا فتعلمت حال المتدبر اليه والطالب
 الجدلي وان الطالب منها ما يشترط فيها الجدلي اليها من ومنها ما يخص اليها من ومنها ما يخص الجدلي
افصل الثاني في بيان الآلات التي لا بد منها في تحصيل ملكها الجدلي لما تنكنا في اجزاء الكلام بما عليها وفي الجدلي
 ويركبا بها وهي المتدمات وما فيه الكلام وهي الطالب فليتكلم الان في نفس الكلام الجدلي وهو الجهة فتقول
 ان الجهة اما قياس واستقراء والقياس اقرب الى العقل واغنى الراسخ والاستقراء اقرب الى الحسن والاشفاق
 واقرب الى فهم العامة ولاكتساب الملكة للحلاد ادوات اربع الاولى ان يكون قد اكتسب المشهورات وجمعها
 هو ما تضمن لها فانه سمع بالما فقتات بالذات في الخلف وبالعرض بان ينقل منها الى المشهور من محكماتها
 احكام نقاشها ثم المشهورات اما مشهورات او مقابلة مودع مثال ولم يدع ولم يذكر ولم يترتب بالبرهان ان لا
 ان حيث انما ذكر احدى اليه النفس العايمه وحده الدوى المشهورى اول وهله حتما لا يحا او غير راسخ في الجدلي
 اذ اليه مثال ملك الجمهور والجب فيكون كذا كذا مناسبات بينه وبين المشهورات او تواتر ما دانت او التواتر
 وربما كان لاسباب ذهنية لا يشتر بها ولو شعر بها كان التعليل على سبيل الجهة دون الجهد والحسن يكتب للذات
 التي بالقرينة على سبيل المشاهدة والمقابلة على ما عرفت وان يعرف الآلة الى اقترانه فاضا عندها مجموعا
 وما قال المتقدم منهم كانه اساطير الطيب وفيها عور من الموسيقى ثم ان المتدمات قال سالنا ما منطق برهان

الامور النظرية او العملية كقولنا هل المتفادات موزعة بعضها في بعض او قطعية وهي فيها التباين وتعلق
 بالمؤثر والمردوب عندها مقلتا اوليا اي يكون الشكلة معلوم عمل كسب خلق كقولنا هل هذه موزعة وهل هذا
 العنصر مادة او مقلتا ثانيا بان لا يكون كذلك بل مرنا فيها مقلوبا لاجله كقولنا هل يمكن ان لا يخلق وهذا العنصر
 مقلوبا لا شدة ولا ضعف او طبع اولى متعلقة بالامور المعجزة في الطباع وربما كانت ناعمة في افعال كقولنا هل
 باقية حصص على الكسبان حتى ما يقع في احد هذه الثلثة بعضها الى بعض وبما ان يتحد معنى يكون للقدرة
 عنونه عنده بوجهين الاول ان يجمعها في حكم عام لسهل المقلط كالزواك المتفادات والمقتضيات حكم فيقول
 حكم المتفادات كما وانما في ان يفصل العام الى الجزئيات لعدم الجنس وهذا المعنى في الاستقالات كما عرفت
 محصل المتفادات الى المتفادات وغيرها والمقتضيات الى متفاداته كالماديات والالائية القدرة على تفصيل
 الاسم المشترك والمساو والمسلكت ولا يتشكك في عمل كذا لفظ مشترك بل لا بد من ان يكون له قدر على تولد القدرة
 التي بها فمنها في العالم بعضها البعض كان بين ان التميز على التمايز والعلل والعقود بمعنى كيفية التمايز
 وعلى المعنى والمقتضيات بمعنى ما على كيفية التميز والتمايز في معرفة ذلك ان ملاحظا العالم في المتفادات العامة
 في ذلك الاسم كانت لها اضداد فان وجدها في اول الامر فثمة الاسم فذلك الاسم مشترك وان لم يجدها
 كذلك كانت معرفة ذلك صغبر عليه فالاول كالماديات الواقعة على الصوت والليف فانه يتمايز ضد الاول فيقول
 متمايزا في كليل والثاني كالماديات الواقعة على الصوت واللون فان الصفة في كل منها يسمي بالكثرة فالعري هنا
 بالحد والجمية والعلام والمقتضيات كما يقال هنا ان الصفاء فيها لو كان بمعنى واحد فكان مذكرا فيها حاد
 وليس كذلك قانون التميز لان احد الجبين صفة ولم يكن للآخر يمكن الاشتراك الا بالاسم كالمادة الواقعة على
 ما يحده الصفاء عند شرب الماء وما تحده النفس عند فهمها ان الضمير لا يمايز لفظه وتمايز الاول في محسوس
 عند العيش ولا يوجد للثاني في العوالم قانون آخر اذ كان لكل منها صفة وبين احدهما وضده واسطة فيلزم
 الآخر كان الامر كذلك كالسواد اذا قيل على اللون وعلى الجمل قانون آخر وكذلك اذا كان فيها واسطة ولكن فثمة
 كالاسود والقول على اللون وفي لغة اليونانيين على الصوت فان الواسطة في الاول هي المحل في الثاني هي المحل والامر
 ومع ذلك في الاول واحدة وفي الثاني كثرية هذه قوانين ماله ضد وانما الذي يمكن لشد فلا بد من ان يكون له صفتان
 وصورت العبارة السليبة مشتركة فكذلك الاجابة نحو لا يجر ولا يتجهل البصر فان احدها ان كان في العين وانتاب
 واحدا فكذلك الاجابة وكذا الحالة المعدم والمكمل كل منهما مقاس الى الآخر فان الصفة العين والقلب ان كان بمعنى

فكذلك

فكذلك المعنى وكذا ان كان المعنى فيها بمعنى واحد فكذلك الصبر وكذا يعتبر الصفاء فيفان كان العود والى يكون
 على سبيل العدال منسكا فكذلك العقول وكذا المعنى والصحيح وكذا يعتبر متناع العالم في الاجناس فاذا ارتفعت الى
 اجناس مختلفة متباينة الفصول عالمه او متوسطه دل على اشتراك الاسم كما ان التميز يقع على الملل والغشبية والمساو
 والاول يرتفع الى الجوهر والثاني الى الكيف والثالث الى الكم وكذا حد من الاصوات والمقادير الزوايا والاشياء
 في الالوان وفي الاصوات وكذا ينفع اعتبار الصفاء والاشياء في الاجناس في الشيء اسم متمايز وكذا ينفع
 معرفة الاشتراك ان يلاحظ الاسم المركب من المختص واللفظي بترك في اشتراك كان يلاحظ الجسم العا في الجمل
 الحدود والرسوم وركب المتمايزات فان لم يبق شي مشترك فالاشتراك في الاسم وان بقي فلا الا ان يكون له
 اسم مشترك كما اذا حد المعنى ان الذي يسميه سببا اعتدال فانه تميزهم من حد واحد ولكن ليس كذلك بل حدود
 للظفر سببا اعتدال مشترك بين ما هو سببا لاعتدال وما هو فعلا له وكذا ان كان احدا من الجبين لا يجمع بين
 الى الآخر بالاشدة والضعف فالاسم مشترك كان لا يجمع ان يقال صوت احده من سيف وكذا ان كان احدهما اصل
 الشدة والضعف دون الآخر كالنور والظلمة والشمع فان الثاني يتبعها دون الاول وكذا اذا كان المبدأ
 فصلين لجبين مختلفين كالماديات في الصوت والسيف فان الاول فصل للصوت والثاني فصل للجسم على
 وكذا اذا كان لكل منهما فصل مفابر لفصل الآخر كان القانون فصل معناه المصير للمفرق للجسم الجامع لفصل
 معناه الذي في اللسان الربيعي والجنسي والبدني وكذا اذا كان احدهما نوعا والآخر فضلا كما لا يميز في الاول
 والاصوات فانه في الاول نوع وفي الثاني فصل ولا يوهن ان شيئا واحدا يجوز ان يكون بالنسبة الى شيء واحد
 نوعا وفصلا كما ما يتكلمان فصولا لعارض هي نواحيها فضاء على ما علمت ان النوع البسيط لا يفتقر الى ان يكون
 له فصل بسيط حتى يكون له فصل منطقي مشترك للفصل المنطقي ثابت له لئلا يشكلا لا يفتقر البسيط الى ان يفتقر
 به تفرق البسيط حتى يجمع ان يكون مفرقا للبصر كما يفتقر اليه الشيء الابيض وكما يفتقر الحيوان في ان يكون ناطقا الى
 يفتقر به لان النوع هو عين الفصل في المعنى والظهور حتى يكون البياض هو مفرق للبصر فانه باطل البتة
 كيف وقالوا ان النوع لا يكون فصلا لانه كيف يمكن بعد ان يتولوا ان الفصل يكون نوعا بهذا المعنى بل
 المنطق لا يجوز ان يكون نوعا لشي الا لفصل منطقي آخر كالحساس المذلة وما هو نوع مقوله من المنطويات لان
 يكون فصلا منطويا لشي نعم يكون فصلا بسيطا هو مفرق الفصل المنطقي وكذا يعلم اشتراك الاسماء اذا كان
 الجبين نوعا والآخر جسا او احدهما جسا والآخر فضلا وكانا فصلي جبين مختلفين الا ان الثاني لم يكن كذلك

والصوت الصغرى

فكذلك

الكل المحل والكان كان السلب مستمرا في الأكثر من عروجات مناضرة كونه السلب لكل المحل فالتكليف
 لحدتها ولم تات بما تضمنت حقيقة بان من غير ذلك هذا اذا كان معدا لحوالات والاطال واما اذا كان
 معدا لحوالاته فمع ان نظرا هو موجود عرضا في الكل او لا اكثر وليس كذلك وهذا الموضوع ان يكون
 اذا ثبت للمراتب كلها بحيث لا يشك منها شيء ثم بين ان الحمول محمول على كليه كل شيء اما بالاستقرار التام
 بالبرهان الحثي لليقين وهذا قليل جدا موضع لخرطاه هو معد لحوالاته بالبرهان ايض وهو ان محلل
 كلام الموضوع والحوال الى اجزاء محد وبغيره في اجزائه حدا حدها ما يمنع اجتماع مع الاخر او يرد ما يمنع
 ذلك فان كان كان المحلل باطلا وان لم يجد في الاجزاء الاولى للحد ما يمنع خللا لاجزائها وهكذا حتى
 تنقضي على ما يمنع او يفسد الاقسام موضع لخرطاه جدا ان يخصص المقدمات التي يربدها ويخلص في مقام
 فيصل منفعتا احدها اذ من حيث ذلك وحده لان نفس على المتباينين فلما فطن بالمتباينة وسهلت
 التيسر على مقابله مضاعفا حتى شاء وتبين ان رجا فطن بشرط المقدمات اذا شرطت سلب من المتباينة
فصل في موضع الاثبات والابطال المأخوذة باعتبار اللفظ والمأخوذة من الكميات باعتبار اجزائها
 فيها موضع معد للاثبات والابطال باعتبار اللفظ فانه ان لم يات لمعنى باسم شهير بل بمعنى اخر او غير
 شهير واصل كان لنا ان نطرح قوله بذلك ولنا اقسام اثبات القول بما ثبات ان هذا اللفظ لهذا المعنى
 المتعارف وهذا الموضوع حرك فانه لا اعتبار بالبراهين وموضع اخر وهو ان يكون اللفظ مشترك
 حكم عليه حكم كلي شرهين استمراره في جميع تلك المعاني فالجمل يتناول هذا هو في هذا المعنى لا في سائر المعاني
 واتا الاثبات به فلا يكون الا اذا كان مسلما ان الحكم على الواحد كما حكم على الكل وذلك في القصور والافهم فاما
 متورجزي واحد يكون مقبولا لكليه وكذا لا يصر في كل ما يكون مسلما بين المتطابقين ان حكم جزئي واحد
 مشر حكم الكل كما انه لا يكون بين نفوس ثوري عند المتطابقين فانما اثبت ان نفس واحد منهم غيرا شرهين
 ان فلا ناهي بعد متبدا حله في الرضا بكلا وكذا ثبت ان لا نفي منها بما سهرنا من الجدل حركات اللفظ
 جزيات المعاني اذا احتاج الى اللفظ المشترك فهذا الموضوع في لفظ سوفطائي وبغيره جدا باعتبار ان كثير من
 الاحاء المشترك حقيقه ليست في الشهور وشكرا وعند الخصم وان كان ينظره لان قريب انها ليست مشتركة كما لا
 يمنع من الاشتراك لظهور الخلاف والاطال بعد التامل وهذا الموضوع لا يكون بهدانا التي نعم بما سبب التباين
 الاختيارية والعداوة وموضع اخر هو ان يكون الاسم لا يشك محضا بل مشككا اما بان يكون المعاني مختلفة للمعنى

تتفق في النسبة الى غاية كالحكي لاسود الخلق المسمى بالحيوان الصالح او متفق في كونهما غاية في واحد
 كالمثبات في قولنا العلم بالمتفادات فانها مشتركة في كونهما غايات العلم واتا بان يكون المعنى
 لكن يختلف حاله بالنسبة الى الموضوعات فيكون بعضها اولويات وبعضها ثانويات وبعضها ثانياويات وبعضها كثرات
 الزوايا القاطنين بالنسبة الى الثالث والى مساوي الاملاء على الاطلاق لا الثالث المتساوي الاملاء فان
 حمله عليه بالعرض وان لم يكن بالمحل الاول فان المحلل الذي ليس هو المحلل الاول والا كان حمل الموضوع
 على الانسان محلا بالعرض فهو بالنسبة الى مجموع هذين الامرين مشترك وان كان بالنسبة الى الثالث حرك
 متواطفا فانما اثبتنا ان يكون المحلول بالاثبات متواطفا في سلف بالنسبة الى جزئيات طبقيتين
 مختلفتين في التتبع والتاخر لا بالنسبة الى طبقته واحدة لا اختلاف فيها في ذلك لا يقال فان كان الاختلاف
 بالتتبع والتاخر وجب التشكيك فلم لا يكون مساوي الزوايا لثبات مشككا بالنسبة الى الثالث والثالث
 المتساوي الاملاء فان العلم معد على الخاص لانا نقول ان القديم والتاخر غايتان في الامور اما بالحق
 لا يؤخذ بعضها في حد بعض ولا يحل بعضها على بعض جملة اثباتنا ولنا الاعم فانما يتقدم على الاخص في يوم
 دون الخارج فان في الخارج تتقدم وقد يكون اللفظ للشيء باعتبار النسبة الى المبدأ والى الغاية معا مثل
 العلم بالشيء فان زعم العلم بما هو كالمبدأ لروجا هو كالمبدأ لروجا وقد يشبه اللفظ ذلك مع الاختلاف في الذات
 والعرب كاشهوه لشيء كاشهوه المداواة وشهوه الصحة التي هي غايتا المداواة وشهوه المداواة التي هي
 بالاثبات وشهوه التاخر لان لا سلب بل لا دخل لشيء في العرض واكثر ما يقع مثل هذا التشكيك في الامور الا
 وهذا الموضوع صالح للاثبات بان يفصل المعاني وينت ثبوت الحكم لكل منها ولا يبطال بان يفصل المعاني
 وبين عدم ثبوت الحكم لبعضها وموضع اخر يؤخذ ما يعرض للحوال فمت الموضوع كان مقارنا للاحسان
 فيزول كل من شأنه ان يقع صوابا وخطا اما صوابا وخطا فانه لا يوجب شيئا صحيح الاحسان من شأنه
 ان يقع صوابا وخطا في حال الموضوع الجزوي من موضوع كلي وهذا الموضوع يمنع في الابطال الكل فان
 اذا لم يكن الشيء تابعا للجنس لم يكن تابعا للزوج البتة ولا يقع في الاثبات مطلقا فانه ليس كما كان للجنس
 ثبت ذلك الشيء للزوج الا اذا اثبت انه ثابت لجميع افراد وهذا اصعب جارا لان اسب في الاثبات وفي الاط
 فيكون للجل دون الرجال وموضع اخر باعتبار الموضوع كان يقال ان كان علم ما خيبا كعلم ان الماء
 وعلم ما شربا كعلم التوحيد كان حال ما خيبا وحال ما شربا وهذا يعطى للاثبات بلا شرط فان كل ما يشبه

لم ينجح الى الآخر من غير عكس فهو اثر كذا ان الناس لو كانوا عددا لم ينجح الى النجاة ولا عكس فالعدا وان كان واما
 كانت الشهادة اثنى بعض الاوقات ومنها انما يجب فساد اوصافه اكثر فهو ان لو كان ما رغب في تحصيله
 ومنها انما يكون مؤثرا واما اثر ما قد يورث ولا يورث كذا الحكمة ولذا الاكل واعلم ان هذه المواضع منها ما يمنع
 نفس الاثر كذا انما اعلم ان الانفع اثر على ان الشارع مؤثر ومنها ما يمنع في الترجيح فتدرك ان يعمل هذه
 المواضع اعم من الاثر وان بدل الاثر بالانفع **فصل في ان** اربعة تفصيل **فصل في** اربعة بعض المواضع
 اعلم ان الخليل وان كان اكثر عنايتهم بالاشياء والابطال المطلق واذا نظر في المحدود كذاهم الغير والاشياء
 بالتساوي ولا يتعدون الى معرفة الحد الحقيقي من غير لفظوا الجنس ولكن من خطبهم الشهوات والاشياء
 لا يعدان يكون قد علم ما منه عند التطبيق من ان الحد يتالف من جنس وفصل فلهذا سلك في باب الجنس
 والفصل واعلم ان اكثر المواضع الجنسية عليه لا يكون منها الا الشهوات والاشياء في ذلك فلهذا انما ينظر في
 التي يهيئ ان كذا جنس لها فان وجدتها ما لا يحمل عليه فليس جنس كذا اذا قيل ان الحد جنس للذات فوجد
 هو سلم ان الذات ليس محذوران وحدها على الكل لم يترد شي فلا يصح هذا الموضوع لا لابطال وكذا انظر
 هل هو مقول في طريق ما هو فان لم يكن جنسا وان كان لم يترد شي لكن لا يعدان يؤخذ في الشهوة
 جنسا وكذا ان كان مقولا في جواب ما هو يجب الشك ان جنسا ولا فلا وايضا ان طالع بعد العرس
 لم يكن جنسا وايضا اذا اختلفت مقول الجنس والنوع لم يكن جنسا كالياس والنج والعل والجمل والبق
 ان كان للجنس لغيره الاضا فذكر ان النوع كذا لا ويمن ان يحمل على ما يوضع جنسا على جنسه فربما اوبعا
 خلا ما يوضع نوعا فليس جنس وذلك كذا اذا جعل **النوع** او الواحد جنس فانه يصديق عليه ان وجود
 فانه واحد وايضا لا يصديق النوع على ما لا يصديق عليه الموضوع جنسا لم يكن جنسا كالمفرد الذي
 يصديق على المعدادم الذي لا يصديق عليه الوجود فليس نوعا للوجود وكذا ان لم يكن النوع شرا كذا ان
 النوع الجنس لم يكن جنسا لكان يقال ان الحركة ليست جنسا للذة لان الذة ليست تفرق ولا استخالة ولا مؤثر
 من انواع الحركة وهذا انما يكون اذا كانت الانواع محصورة وكذا اذا كان النوع يقال على اكثر من اثنين فلهذا
 كالمفرد فانه يقال على الوجودات والمعدومات وهذا ينافي ما سبق ان ذكرنا ان المفرد هو الواحد والاشياء
 وهذا انما لا يخلو كذا الافراد فلهذا وكذا اذا كانت متساوين في العيب كالموجود والواحد وكذا اذا كانت متساوية
 الا بالاعراض فما وضع جنبا بعضها ولا يصح ان يكون جنسا لبعض الباقي ليس بجنس لكانت بعضا لبعضها

ان غير المتقسم ليس جنسا للمفرد الغير المتقسم فان المفرد لا يتقسم ولا يتاوت لا بالعرض ولا
 ان غير المتقسم لا يكون جنسا للمتقسم فلا يكون جنسا لغيرها ايضا وكذا ان كان النوع جنسا لغيره لم يوصف
 ليس احدها تحت الآخر كذا لا يجوز ذلك في الشهوات وكذا ان كان النوع علم فليس وان لم يقبل لا يكون احدها
 تحت الآخر ولا كذا ما تحت ثالث خلاص القول من العناد وكذا ان لم يحمل بجنس الموضوع فربما اوبعا على
 النوع او لم يحمل عليه في طريق ما هو وهذا نافع في الاشياء ايضا بان يقال اذا كان جنس الموضوع مقولا على النوع
 في طريق ما هو بالشك وبين ان الموضوع موجود للنوع كان الموضوع جنسا اليه اولا يمكن ان يقال انما في
 طريق ما هو لا يقال المتوسط فان قيل الا ترى انكم جنسا للفصل والمفصل مقولا عليهما في طريق ما هو
 المتفصل يحمل على المتفصل وليس بجنس ولا مقولا عليه في طريق ما هو قلنا اما ان يراد بالتفصيل ما هو الاضا
 فاكم ليس جنسا لربما هو بان تفصل فلا يبرهن المتفصل الذي هو المفصل فانه وانما المتفصل فانه لا يقال
 على التفصيلات بالتواطى ففصلان ان يقال لا بالعرض كيف ولا يحمل عليه هو هو فلا يمكن ان يقال بالتفصيل
 انه عدا او تفصل او تفصل لانه لم يمتد ولا شئت ان المعداد ليس نوعا انكم فاما لا سطر
 شه الموضوع فليس ما هو لانه ثبت ان الاعلى اذا صلت في جواب ما هو لا سطر انكم فاما لا سطر
 لجواز ان يكون الاعم مقولا في جواب ما هو بالشك ويكون للاخص فصلان مساويان له وقد اخذ مع
 احدهما فحق باهم ولكن لاجل ان تصابق في هذا الكتاب كل المصانعة ومنها ان الموضوع ان لم يحمل على
 النوع من طريق ما هو وجب ان يكون جنسا في هذا الكتاب وان كان فصلا حقيقة اذا المرشم يكون تفصلا
 من جهة اخرى فانه يكتفي في الجنسية هنا القول في طريق ما هو فان الفرق بين القول في طريق ما هو المتفصل
 جواب ما هو ما لا يظهر في الشهوات بل الكلام في الجنس هل من الشهوات كما نهك عليه فصلا عن الامور الجنسية
 التي تباها به هذا الماس هنا جنسا للانسان والفرس ان لم يشتر بفصلته من جهة اخرى **فصل في** فضل
 ذلك من المواضع تحت ان لا يحمل الجنس جنسا للفصل كن جعل المعداد جنسا للذة التي هي فصل بسيط باب
 الكيف والذات لا يراعى ليس نوعا لا خير ولا لا يحمل على انواع المتان كذا كذا ونحوه ولا متوسطا ولا اسفل
 في جواب ما هو ليس ايضا فصلا حقيقيا بل هو فصل على الشهوات ولا يجوز ان يحمل للذة الذي يعني العدد
 مع الذرة ايضا فانما يكتفى لانواع والالكانات الذرة فصلا ولكن لا يحمل على ما تحت من طريق ما هو ولا كذا
 عدد في مثل قولك حيوان انسان في كذا خذ العدا فيه فانه يكون بمعنى عدد هو عدد ذرة كذا ان معنى حيوان

انما كذا جنس وفي الباب شاذ في انما
 وانما يحملان على ما تحت النوع من طريق ما هو

انسان حيوان هو حيوان ناطق وانما ما قد يتوهم من ان الجنس يكون جنسا للفصل لما ان قيل ان فصل
 جواهر فيكون انواع الجوهر كما انما جاء في المشهور قد مر ان معناه ليس ما فهموه ثم الفصل البيضا لاسم
 نوعا ولكنه نوع ما يحيط به المشهور وانما اذا عرض للنوع ان يصير جنسا والجنس ان يصير نوعا لم يكن الجنس جنسا
 كان يقال ان الالمام ايضا انما ترى الالتقاء في جنسها بل في الاتصال وولات في الالمام اتصال بحيث لا يتحد
 الحدان كما لماء والذين وكذا ليس الاختلاط نوعا للامتزاج لتحقيقه بل نوعا في الاشتراك بالية التي لا تتصل على كمال
 دقيقين وايضا ان جعل النوع جنسا للفصل كان غلطاً فان الفصل يتبع ان يكون لجنس وكذا ان وضع الجنس
 الفصل فاذ اريد ان يعم من الفصل وان فرض ان يكون جنسا فمما هو من وجوه كذا لعدد وانقسم جنسا وبين طبع الفصل
 لا يمكن ان يكون مقوم للطبع للجنس وكذا ان جعل الجنس فصلا كان يخل بالاختلاط فصلا للبرج وكذا ان لم
 يكن نوع من الفصل والخصوص المشبه للموضوع جنسا محولا على النوع لم يكن ذلك جنسا كما ان ليس العدد جنسا
 للفصل لانما ليست بذرة ولا زوج وكذا ان كان ارتفاع النوع موجبا لارتفاع الموضوع كان يخل بالاختلاط
 وخلص في مقول من المقولات وبما تدعيه الاثنان والثلاثة فان كلاً منها اذا ارتفع ارتفع العدد ويندفع اذا
 اخذ في هيئة ارتفاعها ارتفاع كون عاذاً من عدد وكذا ان كان الجنس ذواً وكذا الفصل وكذا ان كان ضد
 الجنس او الفصل يقال على النوع وكذا ان جعل على النوع ما لا يخل على شيء مما لم يخل على الجنس كان يخل على الاصل
 والجنس والحيوة ولا يخل على شيء منها على شيء من الاعداد وكذا ان لم يخل الموضوع جنسا على النوع الا بالاشتقاق
 كذا ان لم يكن ان يكون له نوع آخر وكذا ان كان انما يقال على النوع والنوع الآخر المطعون به ان نوعه ياتى
 الاسم كقول الاشفاق على حال الثمن في حال الصديقين ومن الموضع موضع الاشتداد فان كان النوع دون النوع
 جنسا ضد لا يخل على الموضوع لم يكن جنسا وان حمل على فهو جنس وكذا ان كان الجنس ضد فان كان ضد
 النوع كان جنسا والام يكن وكذا ان كان ضد النوع جنسا عاليا فانوع اضع جنس عالى كطير والشر وان كان
 للنوع ضد والجنس ضد وجب في المشهور وان يكون الضد جنسا للضد وان كان بين لحدها وضدها فطرية
 ولم يكن الطرف الآخر كذلك لم يكن جنسا فانما اذا كان بين النوعين متوسط لم يكن يدخل تحت الحدين
 ولا تحت لحدها فانما وجهان من غير وجه بل لا بد من متوسط سابع تحت وكذا اذا كان بين الجنسين متوسط
 يمكن ان يتدرج فيما بينهما بل متوسط وانما الحق فيقتضي ان يكون الضدان والواسطة كلهما في جنس واحد
 وان كانت الواسطة في احد الطرفين امرا وجوديا لا محذور عدم الطرفين وجب ان يكون الآخر كذلك فان التوسط

انما يخل على الوجودى ويحمل عليه وجودى وهذا ايضا مشهور وانما ان بين النوعين المتضادين المتدرجين
 تحت جنس واحد متوسط غير متدرج تحته لم يكن جنسا وهذا حق ولكن يعارض في المشهور بان المتوسط
 بين العدة والغيرية في جنسها فانها في الزمنية وهو في الفسيلة وان كان الجنس ضد دون النوع لم يكن
 جنسا وهو ايضا مشهور اذ ليس للاجناس اشتدادا حقيقيا وبما يدعى المشهور بان الصحة ضد المرض وكذا
 ما كان اشتدادا للمعدة لاضطلاله والحق ان المرض عدم ملكة الصحة لاضطلالها ومنها مواضع العدم تراكمة فلا بد
 ان لا يدخل العدم في جنس الملكة فانما ان اشتداد من الملكة يحصل وجودى كان ضدا لها لا عدا وانما ان
 يفصل على كات طبيعة طبيعة الجنس شرط لان زيادة شيء والجنس شرط لان زيادة شيء لا يكون ضد النوع فان
 عدم الياس ليس نوعا عدا للياس فانما من وجودى بل الاعداد اما لا جنس لها والى اجناس مفايرة لا جنسا
 الملكات بل الاولى ان يكون التام مقام اجناس الاعداد اجناس الملكات وتبين قوتها ان هذا الحكم يخص
 بالجنس الغريب والا تملح مقوله ولعل كان هذا مشهورا بينهم وان كان الجنس عدم وليس عدم النوع
 نفس النوع فيروان كان في هذا النوع في هذا وان كان العدم لجنس عدم الجنس فالصحة للجنس وهذا مشهور
 ومنها مواضع الساقط فليس بحسب موضع المقابل من المقابل تحت المقابل مثلا اذا كان الانسان تحت
 الحيوان لم يجب ان يكون الانسان تحت الاحيوان ولا تحت الحيوان بل الاحيوان تحت الانسان ولا
 انسان تحت الاحيوان مالا تحت الاحيوان التبرك ان العدم لجنس لاجنس ما لا تحت لاجنس لجنس فان لا شيء
 ليس عدا لكل جنس على ان السلوب لجنس ان يكون لها اجناس حصص ومنها مواضع الاضافة فان كان
 النوع مضافا للذات او مضافا للاضافة كان الجنس كذلك ولا عكس كذا في المشهور وقد عارضنا في
 في المشهور بالاكثية فانه حسن للفهم وهو موزع الاضافة وهوها وان كانت تحتها الاضافة وكذا الراس من ارجل
 الجسم ويحده الاضافة ووجهه وان كان النوع مضافا للشيء ولم يكن الاضافة الجنسية اليه لم يكن الجنس جنسا
 كما لو جعل كذا الاضافة جنسا للضعف فانه لا يضاف الى الضعف الذي مضاف الى الضعف وبما تدعى
 الحق بان ازيد الضعف فان الزيادة مضافا الى الضعف بل الى جبهه وهو ان قص والايمان يخل بالنوع
 مضافا جنس النوع ومضافه كالجس والحسوس البصر والمبرجة يعارض من طريق الشهرة بان العلم نوع من
 الملكة وهو مضاف الى المعارف والملكه الى العالم والحق لا يقع ان يضاف العلم الى العالم ومن الموضع ان
 في انبات الجنس وباطال الموضع التي ذكرت في باب الثاني كان يقال ان كانت العدالة نوعا من العلم

فالعالم نوع من العالم وان كان ما على جهة العدم لا نوعا لما عليه على جهة العلم فالعالم نوع من العلم
وبالعكس ولا فلا وقال في النسخ ان حال اللذة عند الخبز كحال اللذة عند الخبز فان كانت اللذة نوعا
للخبز وجنسها فكذا اللذة للخبز وهذا مع الاشتقاق مشهور ولا معه بعيد عن الشهرة كان يقال حال
المجوس من الانسان كحال الانسان من الاغصان لان يسلم الحميم ذلك ويقال له الكون والفساد
كان ان يعلم نوع ان سكره فان يعلم نوع ان يسكره وان كان ان يحل نوع ان يسكره فان حل نوع ان
وكذا ان الحذف فاعل الخبز فاعل الشره كان الكون والفساد واذا كان الجنس في الف لفظ لفظ النوع
في الحروف الروابط كان يكون في النوع ثمة منها او بالعكس ويكون في احدها ما مخالفا
في الآخر ونعنا ذلك بالخالف والغير فانه يقال سكره كذا ونحوه ان الخالفا تحت الغيرة والزيادة
والضعف فان الزيادة على كذا والضعف لكذا وليعلم ان الامور التي يلزمها الاضاهة منها ما لا يضاهي الا
ما هو فيه ومنها ما يضاهي ما هو فيه والى اخره كالعلم المضاف الى العالم والمعلوم ومنها ما لا
الا الى ما ليس هو فيك الضعف الى الضعف فاذا اختلف النوع والجنس في الاضاهة فمن هذه الجهات
يكون جنسا كما يقال الذكر ليس نوعا لبقاء العلم فان البقاء يضاف الى السامى الذي هو فيه والذكر
الى المتذكر للماضى والى النفس وهذا يصح للاشياء والابطال للطلقات وهو **المتن** في مثل ذلك ومن
مواضع ابطال الجنسية ان يكون قد جعل الفعل جنسا للملكه او بالعكس كن قول ان الجنس حركة جنسا
لان الحركة فعل لا مبدؤ فعل والجنس مبدؤ فعل ومن قول ان الذكر ملكه نفسانية فان الملكات
لا يحد وان الذكر محدود ومنها ان يجعل القوة على الصابرة جنسا للملكه النفسانية كان جعل كظم
الغضب جنسا للعلم والمصارعة على الخوف جنسا للشجاعة وقصر النفس على الاتساع عن الارواح الذليلة
فان هذه الانواع كلها ملكات ليس فيها صفة مصابرة ومنها ان يجعل لانه النوع جنسا لانه الغضب
والظن للتصديق فان الغضب يلزمه ان يتقدم غم وكذا التصديق يلزمه ان يتقدم ظن ولو كان جنسا
لم يمكن ان يتخيل من كونه فلان مع انه لا محالة يتخيل ومنها ان يكون النوع في غير ما فيه الجنس كان
قال الحيا خوف ما والفظالم ما او غم والجنس الشهواني مشية ما فان الخوف في النفس الحيوانية والاشياء
في الظن والعطف في القوة العقلية والام في الجنس والغم في الشهوانية او العاطفة في المشية فكيف
والجنس الشهواني شهواني وهذا يصح للاشياء والامات والابطال للطلقات ومنها ان يقال الجنس

فمبلغ عرضة على الخط
كتبه مولانا عثمان

على النوع قولنا سلطان بل من جهة القول من جهة له شعيتان احدهما على النوع قولنا ان لا يقال
على الكل بوجده كالعضو لا يشان فانه لا يقال على كل بوجده والثاني ان يقال على الكل من جهة
الجزء كالحسوس على الاشياء فانه يقال عليه من جهة طاهر حسيه ويقال عليه من جهة امرى بانه متصل به او غير متصل
لا يقال فاقول له الجسم الذي هو جنس الاشياء وانما يقال على كل بوجده لا يقال فاقول قد عرفت الفرق بين القولين
انما يقال على جزئه والذي يقال على كاهه وان الجنس انما هو الثاني فيكون الاول ومنها ان يجعل الفعل نوعا من النوع
فان كان كان الفعل كراهية كان العاقل كراهية وليس القوى كراهية ولا القوة كراهية بل محموده مؤثره فانها تحل
لصالحه ولكن لا يكون قوة الا اذا كانت على المتطلبات وان كان الفعل محمودا كان مؤثرا لانه والقوة عليه لا يكون
الا لاجله فان المؤثر لانه لا يمكن ان يكون في جنس المؤثر لغيره وان كان يجوز ان يكون الشيء الواحد مؤثرا لغيره
لكن هذا الموضوع ليس من شأنا ذلك وما قيل من قال في بيان هذا الموضوع ان يكون النوع مؤثرا دون الجنس فهو غير
فان الملكة لا مؤثره ولا مفعولها فانما يصح جعل الامرين بالتفصيل فانما يتبع ان يكون النوع مؤثرا والجنس مفعولا
لا مؤثرا وهذا احول النوع مؤثرا لانه والجنس مؤثر لغيره وهذا مشهور ومنها ان يكون النوع نسب الامرين على كل
فصل احدهما جنسا لكونه الاخر فانه باطل كما ان السارق كان تحت القاذى المتكهن تحت المختار وايضا لا يمكن ان
تنبئت عن شيء منها وهما في العدم وسط فان القاذى يكون تحت المختار فانه لا يكون تحت المختار فانه لا يكون
يكون شيء منها جنسا او يكون كلاهما جنسين فاما ان يكون احدهما جنسا والاخر فضلا فكل هذا والحق ان المختار
هو الجنس والمتكهن هو الفصل ومنها ان يكون قد جعل الجنس مكان الفصل والفصل مكان الجنس كان قال الجنس
افراط النجب فانه يجب مطلقا او يقال ان التعاقب هو قوة الارى فانه لا يرى قوى ولو كان الجنس افراط النجب لكانت
النجب لا افراطا لو كان التعاقب قوة الارى لكان في الارى كقوة ثم يعرض ان يكون الافراط مطلقا والقوة قويرة
ان يجعل للفصل جنسا لا تعاقب الاخرى لقوة حتى يكون العدم جنسا للعارض كان يقال ان عدم الموت قوة اولى
فان الحياة الاولية بغيرها عدم الموت حتى لو توهم متوهم ان شيئا كان على ان يموت فدفن الله ذلك عدمه وان كان ذلك غير
محركة كانت تلك الحياة بعينها محركة اذ لا يتجدد لها عدم الموت ولذا لم يكن ذلك لها في الاول ولا ثبات ان الحياة اولى
لو كانت جنسا لعدم الموت لكانت الحياة جنسا اصل فلو كان يكون طبع جنسية واحدة فعدم الموت بعد ما يكون من
التجديد ان يبعد طبع واحدة لا من جنسيتها بل من اللانته وقيل لما لا **النصل الرابع** في مثل ذلك ومنها ان يجعل الاتساع
جنسا الى الاتساع ونظا هو كظم العلم الاول بل على ان دخل تحت فعل النوع هو ان يسكره مع ان يسكره هو ان يسكره

وهي من الاول ان لا يكون مثالا لما نحن فيه فان كان قد حصل الفعل وهو الهواء جنسا لا يتصل وهو الحركة فلا
 عكس ما نحن فيه وانما في جعل النوع حركة مع ان جعله في ان يحصل كلامه على ان يحصل النوع جنسا للهواء المتحرك
 يكون الهواء المتحرك نوعا له مع ان يرى هواء واحد لا يكون متحركا وغير متحرك فلا يجوز ان يكون المتحرك فصلا بالايضا
 من الهواء حتى يكون من الهواء فصلا فكان ان يقال ان النوع متحرك من الهواء كما يقال ان للردب متحرك من
 الهواء لما لا ممتد ولا شافي بطلان هذا القول من هذا الوجه ان بطل بوجه اخر كان يقال ان هواء واحد
 يكون متحركا وغير متحرك او ان النوع لا يكون الا هواء فكيف يكون جنسا واما كلامه الذي بعده هذا فيكون متصلا بما قبل
 هذا الوضع على ان جعله كلام واحد فيقول ان في بعض الاشياء قد حصل الوضع على ان يكون متحركا فيكون متصلا
 يقال ان النوع هواء متحرك لا متحرك هو في الحرف صوت متقطع لا متقطع صوت وفي بعضها يحصل ما ليس بوضع
 ايضا بل انهم كما يقال في ما جامد فان ليس له ما بل انما كان ما قبل الطرد وما كان في الموضوع جزء من موضوع
 كما يقال الطين تراب معجون بالماء فان ليس له زلزال فان كان جنس هذا الموضوع الذي هو جزء مما لا على الكمال
 كما في المثال المذكور بغيره فساد الحمل فصلا عن الجنبه وان كان مما جعل عليه كالاسنان على الكتاب والشيء
 على الحرف اسكل الاسرطن به الجنبه ولكن ربما كان نوعا غير ذلك اذا كان بعض الامور النوع اخل مع شيء من
 عوارضه وسى المجموع باسم واحد كالحرف المجموع الماء والشكل المخصوص فنقل هذا الشيء اذا لم يجد به ولم يوجد
 له جنس واقبل الموضوع مقام الجنس اشكل الامر وهذه الاشياء ليس لها حدود ولا اجناس حقيقه بل انما لها اجناس
 تخيلية ما من الامور الجنبه الكبير من عدة مقولات او من الشيء المطلق مع مقوله وانما ان يقام الطبيعة الموضوع
 مقام الجنس ويوجد على الاعتبار الذي يكون به موضوعا بل على الذي يكون به نوعا او جنسا فيكون في الجنس
 لانه طبيعة محصص بمعنى كلي وصارت مقوم للطبيعة المركبه تقوم للجنس طبيعة النوع الا ان المحصص ليس فصلا
 حقيقيا لانه لا يقوم بما يدرى به من الطبيعة المركبه ولا الطبيعة مفردة كالطابع النوعي فالاولى هما ان يكون متصلا
 نوعا فالذين الاعتبارين في الموضوع انكر العلم الاول ما رواه ان يكون جنسا وسطر اخرى فكان الكثرة في الشهور ولا يتصل
 وانه موضوع لا محمول فانكر المحمل واسلم ثانيا انما سلم لما قد استبرهن قولهم ان النوع هواء واحد له ما والا في الشهور
 الثاني ولا يتبع ان يكون طرفا التقيض كلاهما شهورين وان يكون شدة اولى من شدة اما بنفسه على التقيض في محل
 واما الموازنة للحق مع جهل السمد را في تنبيه وضعف هذا الحق واحتمال ان يقال في انهم لم يوافقوا هذا
 الواضع ان اذا كانت الاشياء الموضوعه انواعا الموضوع جنسا لاختلف بالفصول التي من جهة ذلك الموضوع جنسا

بكن الجنس جنسا كان النوع والجنس لا يختلفان من حيث انهما النوع الايض وانما يختلفان من حيث انهما النوع والجنس
 فصلا ففصلان يتساوان الايض من حيث انهما ابيض بل هما مما يظهر على الايض وكيف يكونان من انواعه وقد
 عرفت ان الجنس لا يتحصل الا وهو في الخارج عين النوع والايض ليس من الجنس بل الجنس ذات تتحصل بنفسها قد
 طرأ على الايض وبه نفس تتحصل لا يتغير فيحصل الى ان يكون جنسا او نحوه كما ان اللون انما يتحصل بكونه زرقا
 او بياضا او نحوه ذلك لا يكون في جسم بياضا او في جسم فليسوا او نحوه ذلك بل هو يتحصل لهما ان لم يتحصل موضوعه
 الموضوع ان لا يكون الجنس من لوازه الا انواعا كما لا يوجد الواحد فان ليس بجنس الا ما يكون داخل في مهيأها فكل
 الموجود جنسا لجميع الاشياء لكان الموجود الواحد نوعا مع ان مساوي احدى العوارض لو كان جنسا فالتقولات
 الواحد لم يحل ما ان يكون الواحد جنسا لجميع الموجودات مع الموجود او بدون الموجود فان كان زرقا جنسا
 في مرتبة واحدة من العلويون لم يكن فلا وجه لولا ان ليس داخل في مهيأها وهو ما رتبة الموجود وهي الاجناس
 فصلان في عدم عدمه في المهيأ ولا ينافي اعم من الاجناس ومنها اذا كان وجود الجنس في النوع من قبل وجود
 الموجود في موضوعه كالبياض في النج والنج من قبل وجود النسق من الموجود في الموضوع كما لا يخفى في النوع ليس جنسا
 وكذا اذا لم يكن الجنس متوقفا على النوع وبالطريق ومن الواضع مواضع كثيرة القوا بين تعليلها وجعلها على جنسها
 قيل في الاثبات والابطال المطلقين منها ان يكون للنوع ضد وهو افضل من ضده فبما تحت جنسيتين ويجعل الا
 تحت الاجناس كان يحصل الزيادة تحت الثور والحمار تحت الفيلة ومنها ان يكون حاله عندا من متضادين واحدا
 يحصل تحت الاخص منها كمن يجعل النسخ تحت الفيل او الحمار وحالها عندا الفيل والسكين على الثور والسكين
 من حيث ان ثبات افضل ومنها ان اذا كان للجنس معلى لا ضد والاضعف فكذا النوع وهذا انما يكون تعليلها اذا
 قيل ان في الشدة والضعف بالجنس الكلي او قوله ذلك من جهة طبيعة من حيث هي ومنها عكس ذلك اذا كان النوع معلى
 الشدة والضعف فكذا الجنس وهذا انما يكون عليا بعكس ما قيل هناك وهو ان يثبت ان الجنس لا سلم بالحصر
 الكلي او من حيث طبيعة فان لا يكون جنسا ومنها ان لا يكون الاولي الجنبه جنسا فكذا الاخر كالغم والظن فانها
 شطآن في وجود النفي واولاها بالجنبه العم فاذا لم يكن جنسا فكلما الظن وكذا اذا لم يكن الاولي بالنوعين عاكما
 الاخر في الاثبات يقال اذا كان في اثباتها جنسية سواء اذا كان لهما جنسا فكلما الاخر وكذا في النوع وهذا في
 انما جعل اذا سلم المحصن شيئا والا فلا يكون شيئا ليس احدهما اعم من الآخر شيئين في ذلك ولو فهم ذلك فانما
 يكون بعد فهم انما معاجن لان يتصل به على جنسيتها وايضا يقال في الاثبات ان في الاول اذا كان جنسا كذا الا

وهو ايقم معنى على التسليم ومنها ان لا يكون تحت الجنس نوع اخر يقال عليها من طريق ما هو موضع اخر معنى على ان يكون
 في الشهور الفصل الثاني من طريق ما هو كالمجنس ثم يرقى بينهما بان الجنس دل على الذات من الفصل لان
 يأتي وقد حصل الشيء الذي هو اصل الذات كالماء فانما ياتي الحيوان وقد حصل ويترقى بينهما بان الفصل دل على الذات
 فانما يدل على ما يغير بخصوصه واما الجنس فنشأت وما دل على الخصوص وتراولى تحقيق الذات كان الصورة والخصي
 الشيء من المادة فتخرج على الفرق الا ان ما هو دل على المية جنس وعلى الثاني عكسه ومن المواضع اذا كان الشئ
 المشتق فالسبب تحت المبدأ وهذا يصح لان ذات الابطال وهو شعور قوي ولما الحق فلا يوجد لهوا واشتقاقا
 الاجناس من العوارض ولكن في الجدول قد جعل الازم والغير المتكسر جنسا فيحصل التعميم جنسا للعدد والخصم لا فلا
 للعدد قد عاين في الشهور بان كل شئ يكون بلزوم ان يكون شيئا قد كان معدوما طالع ومعدوما ما ليس جنسا
النتيجة في مواضع الخاصة ونقتل على ثلثة فصول **الفصل الاول** في مواضع ان الخاصة اجبت ام لم تجب
 من مواضع الخاصة التي هي اعم من المفردة والكبرى والرمز وقد عرفت انها لا يكون خاصة الا اذا كانت دائرية وادوية
 مواضعها مواضع مشتركة في اعتبارها زهرل خصصت الخاصة حدها هي هل يقع التعريف بها تعريفيا بالاعرف فيها الذي
 اخفى من العرف بها وان لم يعرف بكان يقال ان التعريف هو نفس الطاهر فان النفس اخفى من النار ومنها ان يكون
 وجود الخاصية للخصوص اخفى من ضرورة كايقال النار هو الذي يتعلق به النفس فان تعلق النفس بها اخفى من ضرورة
 وهذا تعليلان والاطال والانيات بعد ثبوت المساواة والاعرف من الوجهين ولعل ان من الخاصة ما هي في
 بالذات من الخصوص كالاضادة والصعود لانا ومنه ما هي اعرفها انظر ككون الزاوية الخاصة عظم من كل من الدائ
 المتساوية لساوي الزوايا القاطنين فانه اعرف منه وهو يعرف ومنها ما ليست باعرف ولكن علم اختصاصها به
 بالتركيبات والى الزوايا القاطنين لثلاث فالذي يدخل منها في الرمز ما كان اعرف وان كان بحسب الاسم كما لو كان لفظ
 مساوي الزوايا لثلاث من اعرف عند احد من لفظ الثلاث واذا لم يكن اعرف فاما يذكر اعلاها الخاصة لا اعلاها لانه
 ومن هذا علم الفرق بين الخاصة الكبرى والرمز ومنها ان لا يشتمل القول على لفظ مشترك كان يقال للحيوان ان من خاص
 ان الجنس فانه مشترك بين ان الجنس والفصل والجنس بالقوة والاول كالمرب والانيات في صلاته وهذه الانبيات والاطال
 ان لا يكون اسم الخصوص مشتركاً ولم يمس ان الاختصاص على معانيه ومنها ان لا يكون في القول كذا كان يقال اننا نخصص
 الاجسام فانما يبعد في الشهور على ما هو محمول ان يقال جسم اللطيف ما يكون فانهم من في الشهور ان اللطيف ما يكون
 من الاجسام ولكن الحق لا يبعد ذلك كذا وهو لا يدار في خلاف في اللفظ فلا بد من احده في المعنى والفرق بالاول يذكر

نعم

لهم من نحو الكلام لا يجد الوضع ليس هذا واقفاً نحو انما وجب ما من الاجسام وهو الطاهر فهو هذا في الشهور
 الحق وكما هو من الاجسام هذه ولكن بالقوة فان المعبر عن في الجسم ولما نحو الانسان حيوان قابل العمل فلا
 تذكر فيه فان الحيوان غير مضمين في قابل العلم ولا بالعكس ومنها ان لا يكون مشتركاً بينه وبين غيره فانما هو مشترك
 خاصة العلم انما مرثبات واحداً وانما يراى لا يزل ومنها ان لا يورث خاصية واحدة على انها خاصة واحدة كان يقال ان
 الاجسام وخصتها فاورد الى خاصيتين في رسم واحد مع ان الرسم يتم بكل منها فهو ريمان وهو يورثهم انهم واحد
 في الجدل والحق لا يكثر ذلك بل انما يتكرر في الحدان يكون متعدداً ومنها ان لا يكون قد جعل موضوع الخصوص خاصة له
 كان يقال للحيوان هو الذي نوعه الانسان ومنها ان يكون قد اخذ في تعريف الشئ ما ليس اعرف منه لكونه مثلاً
 له مقابل الضايف والقضايا والعدم والمكلا والسلب والايجاب فان المكلا اعرف والايجاب اعرف والاكلا
 نوعين تحت جنس واحد وهذا موضع على ومن هذا علم ان اخذ النوع في تعريف الجنس اذ كان الجنس ما لا يقد
 معترف من النوع او معدوم منها ان يكون قد جعل خاصة ما لا يورث للخصوص كن يجعل الكتاب خاصة لانيات ومنها
 ان يكون قد اخذ ما امر الشئ من الشئ وقت ميزه مطلقاً كن مرزبداً عن معدوم بانما جالس وعبر وقائم ومنها ان
 ما اخذ بالقياس للجنس والجنس لا يبعد رتب من الشئ كن يقول ان الشمس هي الكوكب الذي هو اوسط الكواكب
 يكون منكم فوق الارض فانما يصدق عند ما يحس فوق الارض ومنها ان يؤخذ للحد على ازرسم ومنها ان يذهب
 يغفل معطى الرمز للجنس فانما لزم لوجود الرسم فان التعريف الذي يؤخذ هو فيدل على الذات من العاري عنه واضم
 الامر الشئ فعلية ان تعريف الامر الذي يقع لا يميز بل ما لم يحس للجنس رتبة التميز فان الضمات مثلاً فانما
 معنى الشئ ذي الضمات غير داخل في الحيوانية والانسانية او غيرها فلا يميزهم من نفس لفظ الضمات للحيوان والكم
 عالمنا بذلك من خارج فانما كان الرسم حقيقة مجموع له ما ذكره وما علم فاذا اريد مساواة اللفظ العرف وجب ان
 ان يذكر مع الخاصة للجنس فان لم يذكر فتركت اختصاصها لكانت الكبريات في القياسات **الفصل الثاني** في
 مواضع ان الخاصة اصطلت او لم يصطلح منها ان لا يكون الخاصة صادرة عن شئ من افراد الخصوص او على واحد منها
 كما يقال ان العلم لا يخلو عن ثم وجد العلم منسب من يخلو واما ما قيل من ان العلم اذا اخطأ لم يخطئ من حيث انه مشترك
 فلا يترتب انما يقال انما يخطئ من حيث انه مشترك ومنها ان يكون انعم من الخصوص كان يقال خاصة الانسان انه
 حيوان قابل العلم ثم يجعل الخاصية لكانت ومنها ان يجعل الخصوص خاصة كان يقال خاصة الطائر انما ياتي
 كيت يكون الخصوص خاصة كان يقال خاصة الطائر انما ياتي وكيفية يكون الخصوص خاصة وري كان لا ياتي

كثيره ولا يمكن ان يكون الشيء خاصا لاشياء ومنها ان جعل الفضل خاصا ومنها ان يوجد الخاصه قبل وجود الموصوف
وبعد كان جعل الشيء في السوق خاصا لزيد ومنها ان يجعل خاصا لاشياء لا يكون خاصا لزيد وكان يجعل القمر
خاصا للطلوع وهو ليس خاصا للزور ومنها ان يجعل خاصا لموصوف شئ ولا يكون خاصا لشيء آخر ذلك للوصف
موصوف بها ما كان يجعل الشخص خاصا للموصوف بالصفات فانه موصوف بالصفات وهو ليس خاصا للصفات
فكان لا يعتبر قبل الخيثة في شئ منها وهذا يصح لا ثبات والابطال المطلقين ومنها ان يكون للخاصه مقابل
يكونان من الاعراض الذاتية ليس النوع المخصوص ولا يكون المقابل خاصا لاسماء الانواع بالنسبة الى ذلك النوع كما
يجعل الحركة بالارادة خاصا للانسان فانها مع السكون بالارادة من الاعراض الذاتية الحيوان وليس السكون بالارادة
من خواص ما عدا الانسان وموضع بقا الطير الشاعون وهو ان كانا لا يكونا خاصا لخاصة واحدة
خاصة لتلك الخواص ايضا فلا ان كان الصفات الخاصة للانسان والحيوان والاشياء فانما بل العلم
فمنه من هذا وجوده من الفيلسوف منها ان الخاصه مع انها خاصة للانسان قد يوجد لغيره وهو الانسان والحيوان
فان في الانسان وحده وايضا للحيوان غير المسمى وغير المقابل للعلم وايضا ان قيل ان الانسان الابيض انسان والان
محصاة من صفات الانسان الابيض محصاة من صفات الانسان الاسود ومنه صفات حكا والاريدان خاصا لهما في
الاول فيجعل بان الموصوف بان الانسان وبان جعله وبان مسمى وبان قابل للعلم ولغيره يختلف فان اراد
الخاصة خاصة للموصوف لم يكن متافيا بين الاقوال وان اراد كونها خاصة للحيوان من حيث هو حيوان والمسمى من
حيث هو مسمى وكذا انما للعلم فكونها خاصة لاحدها من حيث هو مسمى ليس الا للمسمى
بالجملة فالخاصة قد يكون للملكة فيجعل على ذلك الملكة ما لا يشترط في كل عمل خاصه العلم على العالم وبما بان
كل عمل خاصه الصفات من حيث ان صفات على الانسان وقد يكون الذي للملكة كالانسان فيجعل على الملكة المسمى
فالمقابل للعلم ولغيره في الاول قد غلط فيجعل التي لا يحمل الا بالاسماع في التواطي وفي الثاني قد غلط في
ان الخاصه ثابته لاشياء كثيرة فمن سريه ما له الخاصه بالذات وليس له بشئ عليه واما الوجود الثاني
فعرقلت بالقياس وشروطها فاجر كينيات فيه وموضع الخرو وهو ان يراد التعريف فيقال اذا كان خاصه العلم
مالا يزيل التعريف به لم يكن ذلك بعينه خاصه العالم بل الذي لا يزيل نفسه بما صدق به وكذا اذا كان خاصا
العالم الذي لا يزيل نفسه بما صدق به كان خاصه العلم الملكة قد يغير لا يزيل نفسه بها وكذا في سائر
الصفات وموضع ان يكون للخاصة خاصة بشرط الطبع فالتفت مطلقه كقوله ان خاصه الانسان بالنسبة الى

كان خاصا للانسان

ان يكون ذا رطب فانما بالطبع كذلك وربما عرقلت ان لم يكن كذلك وموضع الخرو لا بد ان يحذف الخاصه من ما يكون
لشيء ولا ما لا يكون فلا يصفى خاصه السطح على الصوت بل يقال الصوت اولادوا تعذر على ذلك انما كان المسمى
الخاص من جهة العمل يختلف فيها ما لا يكون وجوده حقا ويكون كونه بالطبع حقا كذلك الرطب ومنها ما لا يكون
بالطبع بل بالكمب كالعلم ومنها ما لا يكون حقا الا كونه من شأنه ان يوجد نادره وكذا في اصابع الانسان وابنا
منها تشبه لان الصورة تكون انما رطبا الاجسام ومنها ما يسهل الى الجملة على الاطلاق ككون الحيوان محسوسا
ومنها ما يشبه الى الجملة كونه منها كما يشبه العلم الى النفس لثبات الفكرى ومنها ما يكون بالشك من الموضوع
فمنه كالعلم لانسان فلا يكون خاصا لا بالقياس الى بعض الاشياء فلا بد ان يعطى الخاصه ان يلاحظ جميع هذه الاشياء
ولا بد ان يفهم من ان يراد في الاختلاف بالكثره والقلته كانت يحصل خاصه ان يلاحظ جميع هذه الوجوه وان يفهم من ان
الاشياء بالكثره والقلته كانت يحصل خاصه ان يلاحظ جميع هذه الوجوه وان يفهم من ان يلاحظ جميع هذه الوجوه
الطائي من خواص الحمار ولا يجعل خاصه انما رطبا اجساما ان الشعله البقية والانهايه والحرة كلها يشبه
تختلف في الطائفة ومن المواضيع ان يكون قد جعل الشيء خاصا لنفسه ما بان بعينه باسم ولف كان يقال خاصه
الانسان البشرية او غير عن تجده ومن المواضيع ان يكون الشيء متشابه الاجزاء كالماء والهواء فخاله خاصا
يشترك فيها الكل ويجوز ان يقول ما لا يخرج خاصه انما مصلح او اكثره مصلح وان الهواء هو المسمى **الفصل الثاني**
في استحقاق المواضيع المشتركة في الخاصه منها ان الضد اذا لم يكن خاصه الضد لم يكن الضد الآخر خاصه الضد الآخر
مثلا ان لم يكن خاصه العدل انما فضل شئ لم يكن خاصه لغيره انما خاصه شئ وهذا يصح لانهايات ايضا وقد يظن
وفي الصفات ان لم يكن الفاضل خاصه الضعف لم يكن المفضل خاصه القف وهو ايضا لانهايات والابطال
وفي العدم والممكنه لم يكن عدم الممكن خاصه للممكن وجوده خاصه السمع ويعطى الانهايات وفي الثاني
ان كان المحلول خاصه لم يكن يقضه خاصه وكذا ان كان خاصه لشيء لم يكن خاصه لنفسه وبما لا يحل
وكذا ان كان مثلا ان جعل خاصه ان محس فان لا يحصل خاصه ان لا محس وهو لا يشترط والابطال ومنها
على سبيل ما دل التميز من جنس واحد مثلا اذا انتم الحيوان المحسوس ومعقول والى مات وغيره مات
لم يكن الحيوان المحسوس خاصه للمات لم يكن المعقول خاصه لغيره وفي الانهايات تقول اذا كان شيئا
في عين عام وكان كل منها في موضوع مقابله موضوع آخر فاذا كان شيئا اختصا صر بذلك الموضوع خاصه
اختصاصا لآخر موضوع خاصه مثلا التميز والعدم والصفة فبذلك ان والاول موجود في الجزء الفكري وان في الجزء

الشهواني وكان خاصة الاول اخفا صمد الفكرى خاصة الثاني اخفا صمد الشهواني ومنها مواضع التقاريف و
 لا بطلان لانها كانت كانت فقال ان لم يكن خاصة ها هو على طريقة العدل ان يكون على طريقة الجبل لم يكن خاصة
 العدل الجبل وان كان خاصة الانسان انما انما في طريقه على طريق الانسان انما انما في طريقه على طريق الانسان
 في الرجلين وكذا في جانب السلب نحو ما ليس على طريق العدل وما ليس على طريق الجبل وغير العدل وفي الجبل
 وكذا ما ليس على جانب السلب ونسب عليها مواضع النظائر ولكن في مواضع التقاريف والظواهر على وهو ان لا يميز
 من كون الشيء ان يكون البقاء خاصة للبدن بل ربما لا يميز عليه كالحصاة لا يميز على النطق ثم يكون مقارن
 خاصة للصدر وانما العكس على ان اذا كان البقاء خاصة للبدن فما ليس خاصة للنطق فثابت ومنها مواضع
 فان كان شئ شئ في كسبة ثالث الى رابع والثاني خاصة وليس خاصة فكذلك الاول سواء كان الوجود والعدل
 ثابتا قبل ذلك او مضى في اثبات الخاصة مثلا نسبة النفاذ الى الخصب نسبة الطب الى الصحة فان كان خاصة
 النفاذ وان يكون مفيدا للخصب فثابتا للطبيب ان يكون مفيدا للصحة وهذا غير على الهم لان يقيم الى ذلك
 بيان السواء لكل من الامرين لصاحب يكون مفيدا للصحة هو السواء دون التبعة ومنها على حالها
 من الخصب كمال الطبيب من الصحة من كل وجه فاما يقيم لا يكون التبعة مفيدة للطالب وكذا اذا كان حال
 شئ عند شئين سواء وليس خاصة لاحدهما وليس خاصة للآخر وكذا ان لم يكن خاصة لاولي فليس خاصة لاول
 ولا يصح لاثبات فان الخاصة شئ لا يكون خاصة لغيره وانما يصح السلب في الجدل دون العلوية فان
 المحاول ربما سلم ان نسبة الى الامرين سواء وما في العلوية فاما يعلم كونه بالنسبة الى الامرين سواء بعد ان
 انه ليس خاصة لاحدهما ومنها موضع الكون والنفاذ فان كان خاصة الانسان امورا خاصة يكون ذلك
 الامر وخاصة فساد فساد وهو على ولا ثبات ولا بطلان ومنها ان يشق ان تكون الخاصة مما يلحق الشئ
 من جهة مية وطعمه النوعية ويكون مساويا لها فلو لم تكن من جهة مية كقول السكون للانسان من
 ان جسمه لم يكن مساويا كالملاحه الاخذ لم يكن خاصة واما لو لم يكن مركبا من جسم وشئ الحيوان فهو
 خاصة حده ولا يتوهم ان هذا حده فان الحد انما هو جسم ونفس واما هذا فلا خبا الجسم جسمه والنفس
 ولا يميز من فصل الحيوان ليكون حدها ومنها مواضع الاكثر والاقول فان لم يكن اكثر ما هو خاصة لا اكثر من
 يكون الاقل ما هو خاصة لا اقل من جسمه ولا اللون مطلقا خاصة للجسم مطلقا وان كان كان وهذا انما يكون
 حقيقة اذا كان كل من الخصوص والخاصة قابلا للثبوت والضعف كالسود والبيض وان لم يلاحظ على

خاصة للشئ

كان

كان مشهورا فيريق فان خاصة الثاني ان يصعد وليس الاشد صعودا اكثر تارة وكذا اذا كان الشئ اكثر وجودا
 فقد يحكم بان وجوده لا يفسد الاول على الاكثر الا في الشهوة فان الاول بالثاني ربما لم يكن كما ان يقال ان
 اول بان يبرع في الحركة من الماء الرقيق ومن المواضع الشهوة في الاول بان يقال في الشهوة يجب التسليم
 كان المحس اول بان يكون ثمة للحيوان من العلم لانسان وليس خاصة له وليس العلم خاصة لانسان
 العلم خاصة لانسان فالحس خاصة للحيوان وانما لا يثبت في العلوم لانسان ليس شئ من الخواص بخصوصها اولى
 من اخرى بخصوصها ومنها ان يقال لما كان اللون اول بان يكون خاصة للسطح من الجسم ولربما كانت خاصة لاول
 خاصة لانسان ولا يثبت في الاناث ويكون علما اذا اراد بان يكون اول بان يكون اول بان يكون عكس هذا ان يكون
 الخاصة كبره وان موضع واحد فليس بالاول فان كان خاصة فكل الاول وان لم يكن اولى خاصة فكله ما ليس بالاول
 وهذا اجل يخص واما في الحقيقة فاولوية احد الامرين بان يكون خاصة من الآخر لا شئ اما ان يكون لان شرط
 للخصيص موجوده في مفقوده في الآخر اولان الموجود في اكثر من الموجود في الآخر وعلى كل تقدير يفسد العلم بذلك معلوم
 ان الاخر ليس خاصة وفي الاول يعلم ان الاول خاصة فاما لهجة على ذلك ضايع ومنها ان ربما كانت الخاصة امر
 بالقوة فلا بد من ان يفرق بين القوة التي تتعلق بما يجوز ان لا يوجد فلا يوجد القوة والتي تتعلق بالوجود
 فالاول كان يقال الهواء جسم يستشق فان ان اراد الاستشاق بالفعل كذب وانما يريد القوة فاذا لم يكن
 حيوان لم يكن ولا بالقوة فان هذه القوة تتعلق به وانما كان يقال ان الموجود ما في قوه علم ان يفعل او
 وهذا موضع غير على لا بطلان وانما لم يكن على ان كلا من القوتين لها تعلق بالخصوص وبشئ آخر يجوز
 فان المشتقة قوتها في الهواء ان المشتقة في الحيوان وكذلك قوة الفعل كما انها قامة بالوجود فلا تضار
 حيث لا شئ يفعل عنده وكذا لا تضار حيث لا فعل واما في الشهوة فاما يكون ذلك مقبولا لان مقتضى
 هو الاشتقاق وهو فعل وجميع المصادر الفعلية يضاف في الشهوة الى الفعل فيجعل قوتها في فعله وفي الفعل
 فيقال ان قوة الضرب في الضارب دون المضروب فلذا سلم ان قوة الاشتقاق ليس في الحيوان فلو كان عدوا
 فاعلم ان النفاذ ان قوته الهواء وفي الثاني لما اضيف قوة الفعل والنفاذ الى الموضوع كان النفاذ
 انما فيه يبرهن ومنها ان لا يكون الخاصة خاصة بمعنى الازد في موضع لوعده الموضوع على الازد انما هو ان
 يقال لانا راجا لطفا لاجسام ولو علمت ان كان الهواء لطفا فلهذا ان يكون نارا وكذا ان كان الراس لم يكن
 وجه الهواء لطفا لاجسام فلهذا ان نأمرهم لو اكد ذلك بان يكون عن السماع علم بعدد الاجسام وانما لا يمكن ان

أورد مع البرهنة فيكون فضلا واشتمل الحد على التكرار ومنها ان لا يكون الفصل مساويا للحدود في العود على جعله
 اخص وان كان بنفسه اعم كما اذا اخذنا الايض في حد الانسان فاننا نحصل بعض افراده وقد مثل في التقديم
 بان يقال في حد النخاع من شاة فوردجلين ذراعين والطان التساوي من اجل التناقص بالقوة لاخصر منه
 الفصل وتوصيه ان يقال ان الحدود هو المشتق من الحيوان والحد من شاة فوردجلين ذراعين او ذراعين
 بمعنى انه مشتق من الحيوان التسعين فانما يكون التساوي من جهة ان الحيوان المشتق اعم من التسعين فيكون في
 الشقة غلط ومنها ان يتكرر معنى واحدا ما بان يكون التكرار في الحد اعادة الحد في الحد ثم اما ان يكون بالفعل
 اوبا بالقوة اما الذي بالفعل فيرادوا حوت مترادفتان كان مثال الحركة زوال وانقال من مكان الى مكان فان
 الاول والانتقال بمعنى واحد والذي بالقوة فهو التوقان الى اللذبة فان التوقان هو التوقان وايضا هو الميل
 الى اللذبة لاقتال فلا يعجز ان يقال الانسان حيوان شاة ذواتين فاننا نبيد الانسان لانا نقول هذا فانه على
 الانسان بالانتماء لا بالانتماء وانما الانسان والتقسيم ومنها ان يكون الزيادة المخصصة هي النوع فيلزم مع التكرار التفسير
 بالاضطرار ان يقال الحيوان جسم فليس الانسان فان الانسان نوع من الحيوان والجسم في النفس يستثنى اما
 وانما القسم الثاني فواضعه يذكر في التفسير لا في الفصل **الفصل الثاني** في مواضع اشتداد الحد وبطلانها ان
 يكون الحد بامور هي اعرف عندنا من الحدود واقدم بالطبع مشربان يكون مقومات لهيتها اذ لو لم يكن احدا
 ولا ثلث ان هناك ما هو اقدم واعرف اولا من مقومات وهو لا محالة حد الشيء فيلزم ان يكون الشيء
 حدان وهو غير جائز ولا يكتفى ان يكون اعرف عندنا بحسب فاندرجا لم يكن اعرف في نفسه كما يعرف الخطا
 الذي طرفه نقطة وايضا ربما كان شيئا كثيرا في اعرف منه عندنا فيلزم ان يكون كل منها حدا وايضا ربما كان
 شيء في وقت اعرف وغيره في وقت اخر اعرف فلا بد ان يكون مع كوننا اعرف عندنا اعرف في نفسه ومنه
 التعريف بغير المقومات ان يعرف الشيء الفصل الذات المشتقة الميتة بشئ غير متصل كان يعرف الصحة بمقابلته
 المرض فان المرض امر عرشي غير متغير بل في العار والبر بغير المعنى وانما التعريف بما ليس اعرف في نفسه وجوده
 الا ان يكون متساويين في المعرفة والجملة كما لاضيقان اما في عدم الملكة فوجود الملكة فعدم الملكة
 وكذا في السلب والاحباب بوجد الا عاب في عدم السلب دون العكس وانما التناقض بان قلنا كان كل منها مستقولا
 بالذات من الاخر لم يكن من احدهما شيئا في الاخر لكن لاحرا فابا تميز فانه يميز التعريف به اعرف فلا
 يقال في تسمية لهما ان الذي لهما فانه لا يميز بل لا بد من احدهما من حيث ان كانت شي بهذا الاسم والاخر

أكثر منها ولا الغلب من هذا الجسم وان لا يبعد عن شيئا تم التكرار ولكن كل من الحد لخاصة والرم الذي لا يكون لالة
 الفاظ غير نام ولا متناول **الفصل الثالث** في الحدود ومنها ستة فصول **الفصل الاول** في الشروط الاولى للحد وبطلانها
 اعتبار وجود الحد اعم ان لا يظفر في الحد على وجهين احدهما النظر في ان كيف يختلف ويتكسب وقد مر وان كان للحد
 كيف حاله هو صحيح يستجيب للشرائط اولا واللايق برهنا الكتاب فالتعريف على الوجهين الاصح اعني الحد في حد ذاته
 الاصل اعني على ما علم ان الحد في الاول مرة هذا الحد صادق على الحد فان لم يكن الحد حاتم على حد ذاته
 التعريف فان لم يتركسوا ذكره ليس بعبارة ولم يذكر في العمل شيء وكذا اذا لم يكن القول مساويا في العود او في المعنى
 للحدود ولكن الحد في مقتضى المساواة في العود وان لم يكن المساواة في المعنى بل عاودت ذلك بان لا يكون الجنس
 الفصل اختياره وكذا لا بد من ان يكون الصفة الحاصلة من اعمال الجنس والفصل جديده بان لا يكون رتبة التنا
 ولا غلوطة بما لا ينبغي ولا مغلطة بالنظر ولا معرفة الجنس والفصل من جهة التي معنى ان يكون عليها ثم من معنى اول
 هو صادق على الحد وصدق على الواضع المذكورة في باب العرض واما انه هل اورد الجنس مع على مواضع الجنس
 واما انه هل نفسا وصدق على مواضع الامة وانما انه هل الصفة حده مع على ما ذكره لان من الواضع
 فاعلم ان من هذه المواضع مواضع متعلقة باللفظ ومنها ما يتعلق بها بالحد والحد بلفظ الكثرة ومنها ما يتعلق به بال
 الواجب ما ذكره راسا او العود عندنا التسم الاول فيها ان يكون اللفظ مشترك اما لفظ الحد كما يقال ان يكون
 مصير الى الجوه فان المصير مشترك في تبادله من الحركة للكا يند واما لفظ الحدود وهو يروى الا اذا كان لفظ الحد
 ايض مشترك فطابق معانيه معانيه في الحدود كما يقال في حد التواضع والحد من المحسوس والمعتول الذي هو اليا
 انما الكاشف بالحد في حد ذاته فان الكاشف ايض مشترك يطابق معناه ومعنى التواضع ولكن لما كانا معا وانه
 كل حد محدودا شيئا لم يكن هذا القول قد بدا ومنها ان يكون اللفظ استعاره لا سيما اذا كان مستعارا بالنسبة
 المعنى عام كان مقال بدل الشبهة الكمال او المتعارفا والمثال ومنها ان يكون اللفظ غلطا غير معتاد كما
 قال بدل العين مطلقه الحاح ويدل الرابعا عند السمع وموضع اخر قد وصل بهذه المواضع وهو ان يزوج
 الصفة من حد فانه قد علم لم يكن ذلك حدا فان حد الصفة الحد ويمكن ان يجعل هذا موضع ان
 للحد بطلان ثم ان حد الصفة وان كان لا يتكسب من حد صفة الا ان يزوج من صفة هذا اللفظ في العود ولا يتكسب
 في الحد وانما القسم الثاني فيها ان يكون احد بدل الجنس شيء من الحيوانات العامة كالوجود الذي في الالوان
 الى ذلك لا لا لثلاث اورد الجنس البعيد اعني ان يكون خبر حد الجنس الذي ليس له اسم فاورده

من حيث الذات ومن حيث لحوال كما مع الأول لحوال التي من بها العلة الاضافية فيها يقال لحوال التي من بها
هو انسان هو ساكن دار تلك الدار واحد وها هو يبيع حماره انسان اخر هو الذي يبيع حماره والساكن
ان يكون لحوال التي من حيث نفسه على سبيل التعيين اما لا نه نقاشه في الحار نوع او جزؤه نوعا كان يقال ان
العدد الزوج هو للتقسيم نصفين فان النصفين من الاثنين وهو نوع الزوج في المشهور وهو المقتسم بنصف
فان المشاهدين منه والنصف من الاثنين واما الخيرة كانت كان يقال الشمس كوكب مطلق بما دارم الدار واما ما يفرق
بطلوع الشمس وان كانت ان يوجد احدا الامور المتساوية في الترتيب تحت جنس واحد في هذا لا تترك ان يفرق
الفرق بان الذي يزيد على الزوج بواحد ومنها ان يفرق الجنس ويقسم على الفصل كان يقال الجسم ذو اربعة ارجل
ومنها ان يفرق بعض الفصول وان كان المذكور مساويا في العمود كان يقال الكلب هو الذي يمشي ان يخط
فان الذي يمشي ان يخط ومنها ان يزداد شيء على ان يفرق ولا يكون الا بالعرض كان يقال الطبيب هو الذي
يحدث العصب والمرض فان احداث المرض بالعرض ومنها ان يفرق الجنس القريب ويذكر البعيد ومنها
ان يفرق الفصل اصلا ويذكر غير الفصل مكان الفصل ويذكر عدم الفصل بان لا يكون تحت الجنس فصل
اخر قسم ذلك الفصل كالمجموع للعرض بالعرض القوي الفصل ويذكر الفصل كالمجموع بالعرض بالعرض
لا يدل الا على السلب المحرر كان يقال الخط طويل بالعرض فان طبيعة الجنس من حيث هي مساوية للعرض
شلا والام لا يكون الطول اضع العرض فلم يزد قوله بالعرض معنى على طول ويذكر ان يكون طبيعة النوع هي طبيعة
وهذا لا يفرق على اصحاب الصور بل ما شديدا لا اذا كان الطول طبيعة جنسية فلا بد من ان يوجد مفرده بالعرض
فيم يفرقها طبيعة النوع اي الخط الذي هو طول بالعرض فلا يلزمنا هذا فاننا لا نرى الجنس وجودا في نوع
الانواع التي منها ما له عرض ومنها ما لا عرض له واذا نظرنا الى طبيعة من حيث هي لم يكن منظورا لها معنى
من كونها مع عرض او لا مع ولكن لها بالقوة ان تكون مع عرض وذلك اذا طابقت النوع الذي له عرض
وان يكون بالعرض وذلك اذا طابقت النوع الاخر واما الخط فيسلب بالقوة ان يكون مع عرض لا
فانما المرام من هذا قولنا بالعرض ان لا يكون له عرض لا بالفصل ولا بالقوة فيجب الكلام على اى اصحاب الصور
ايضا لا نقول ان الكلام فيما اذا لم يجد السلب لانه في الحقيقة معنى الخاف مما لا يكون مع
العرض وبالحقيقة فكما ان الفصل لا يما في ايجاب لانه في الفصح كذلك السلب لا بد من ان يكون لسا
لازما في الطبع فيكون بالحقيقة واجدا الى امر الخاف ولكن العدميات تحدد بالسلب كما يقال ان يكون علة

فيما من شأن الحركة فان قيل فاذا كانت فصلها بالسلب مع القوة على الايجاب فاي فرق بينه وبين الطبيعة
الجنسية قلنا الفرق كثر فان القوة التي في هذا الفصل على شيء غير الذي عليه قوة الجنس وفي غيره الذي
هي فيه فان هذه القوة على الحركة شلا وفي الموضوع لسكون والحق في الجنسية نفسه وعلى طبيعة النوع
اي على عدم الحركة الموصوف او على هذه القوة ومنها وضع النوع مكان الفصل كما يقال ان العشم
من استخفاف فان الاستخفاف نوع من الشتم فان الاستخفاف قول يورى الخطاب يدل على ملاحظه و
الشتم قول يورى الخطاب يدل على عيب فيه وقوله الخط من انواع العيب ومنها وضع الجنس مكان الفصل
كما يقال الشتم ملكه محوره فان المحور جنس الشتم في المشهور واما نسبتنا الى الملكة فيمكن ان يقال
في المشهور ان الفصل وذلك جنس وان كان بينها عموم وخصوص من وجه كما مقتضى بنسبنا وبين واما
لا يجوز العكس لان المحور ليس بقوله من المولات ولا نوعا من انواعها ولا يدل على ذات شي يشترك او عموم
ليصلح لان يكون جنسا بل غايدل على امر يتشابه منه الاية ومنها ان يفرق مكان الفصل بامر عرض
يوزار متعلق في الوجود او في الوجود ومنها ان يفرق مكانه بامر يخصي بامر يخص عن الانحاص كان يقال
في جواب زيدا يفرق في هذا فان الفصل لا بد من ان يقال في جواب اي شيء واي شيء سؤال من مراد
عنه السؤال عن من الاعيان والامور الشخصية لا يكون ذاتية ودخله في ما يميز الشيء ويشتمل سواء قيل
اي شيء الانسان او اي شيء زيد كان الجواب ناطق نعم لوقيل ايها زيد صحيح هذا لان الاية في الاشارة
فيما للجواب بالاشارة ومنها ان يكون الجنس محولا على الفصل سواء كان الفصل بسيطا او متعلقا
وما ظن من جواز جعله على المطلق غلط ويدل عليه ما في التعليق الاولي بيان هذا من انه لو كان الجنس محولا
على الفصل كان جواز غير الحيوان الجنس محولا على الانسان بل جوانات كثيرة اذا كانت هناك فصلا
كثيرة فانه في ان مراده الفصل المطلق ومنها ان يكون النوع او صاحبه محولا على الفصل حلا كليا فانه
بد من ان يكون الفصل محولا على اكثر من النوع على الوجه الذي علمت ولكي لا كذلك كان الجنس عرض
محولا على الفصل فيكون النوع فصلا للفصل عن شأنه كان في الجنس ومنها ان يكون الفصل اقدم من الجنس
فان الجنس وان كان مطلقا لا يكون بغيره وبين الفصل عموم وخصوص من وجه فيجوز ان
يكون الجنس اقدم وجودا الا لا يجوز ان يكون الجنس اقدم مطلقا بل لا بد من ان يكون الفصل
بالنسبة الى انواع التي تحت الجنس ايا بعد الجنس فانه لا يوجد الا في بعضها ومنها ان يكون الفصل فصلا

الحركة المبرمجة كان بعد صحتها بالآلة. بانها تلكه تحريك الاجزاء كالطين والطين الى الاجتماع ولا نقاشا بانها ممكنة لان وجودها في
بالفعل فان التآكل انما يكون بناءا على حيل البني وقرع منته وقد يعاد بنا تلك المذلة لا لان ينقطع الاثر او
والحقائق ان الغايات منها ما في امور مستقرة كحصول العلم ومنها ما ليس كذلك فاما كان من الاول ان يكون يحصل الغايات
تتم ولم يستقر بما كان من الثاني فيصوره الذي المستقر هو لما يتم والاول ان ليس توجه الى غاية بل هو نفس الغايات
قبل القسم الثاني ولا الهيا موجه بان يكون هناك استحالة ما ليس بان لا يستقر الى الان اذ ومنها ان يكون لميت المحرك
مقتدا وكذا ما بين وغير ذلك فحقل ذكره في الحد كان شاذ مذهب الكرامة بان الذي يشتهى الكرامة والمناجر بان الذي
يشتهى الذي كان كل حد كالمشقة الكرامة والآن وانما يخص جدي من احسن من غيرها ما وبلغ ما وكنا من قاي
ان الفيل هو خط الارض واما من بين وتشي وماذا وبأي مبلغ وكذا من قال ان الزلزلة حركة جز من الارض ولم يمس كمر
وكيف وكذا من قال ان الالوة انما كانت فوق غول القير ولم يقل غول القير في الظاهر في القوي من هذه الزلزلة والى وانما
التي تسمى تحت غصن وهذه كلها يعود الى فقال فصل من الفصل ومنها ان يمتد بان يكون حد وصفات محتملة
حدود الموصفات مثلا فاحد العلم حتى حد القوة العالم والمعلوم فان لم يتر هذا ففصل لما كان يرفي
الآن بانما منع حتى لم يكن الملتزم شغلا وكان الامر العكس وكان العكس غير لازم في الحقيقة كما عرفت فاسبق وكذا
في النقايلات والظواهر والتعاريف وكذا ان كان للقيس مضاييف جنسي فلا بد من ان يكون للقيس مضاييف
ذلك المضاييف مثلا اذ كان الاعتقاد الكل بازاء الاعتقاد الكل فاعتقادا بازاء معتقدا وقامت في حد الصانع
الحد والممكنة بوضع في الحد العدم من غير عكس وكذا الايجاب والسلب ومنها ان يعتبر السواد في الحد اعتبارا في
حدود الاعداد فلا يتصور حد الصبي على عدم الصبي بل لا بد من ان يكون هما من خاض الصبيان من الزمان الذي فيه يبرع
الذي يبرع **فصل ثانيا** في مثل ذلك من المواضع منها انه لا بد من ان يطابق الحد المبرود ويحتمل لا كما قال في الحد الا
مثلا انه حيوان ناطق ما انت ثم بعد ذلك انما لا طوطي غير ما انت ولا كالحمد والقي في شغلها الفعل والانتها في
الاظهار وتبين لا تفصل ومنها انه ربا كان المحدود يقال على شيء من جهة ذلك الاسم والحد طابق جميع تلك
الغاي التي يميز بان ذلك الاسم فظن ان ذلك شواطي واقول عند وليس الامر في الحقيقة كذلك كما في القول على
وجبر نعم النور والحيوان والهادي فقال هو الذي يصاب بحقيقة الحق الذي قال في الحق يقال بالاشراك على الظاهر والاشراك
شركي والحيوان وقد يكون الحد حاملا للعاق لا بالاشراك الاسم بل بالحقيقة ولكن لا يكون عدم الكل منها وذلك كان يقال
الحيات انما لا تتناول على قوة التعريف فيقال للحيوان على ما يعمد ثم بعد بان الذي له حيوة اي قوة تعدي فان هذا صا

و عليها حقيقة ولكن ليس حادها فان الحيوان ليس حيوانا لان له قوة التعريف بل لا بد من جبره وانفسه على ما يتحرك
بالاظهار ومنها انما كان الحيوان من الامور المركبة وجب ان يكون اذا سقط من اجزاء الحد ما عطف بعض اجزاء المحدود
الباقى حادها في كذا انما حادها بالاشراك العالم فاما ان يكون ناطق ما انت نفسه متصوره لمقتضى الاشياء فانما
حدها قول نفسه التي هي وحدها العالم في الباقي حادها بالاشراك ولا كذلك الحاد في حد الخط المتناهي في التسليم ان
نهاية سطح الهنداتان ووسطها مشتركة فيها فان قولنا انها في سطحها بينات حد الخط المتناهي واذا سقطنا
لم يكن الباقي حادها للتسليم فان التسليم الغير المتناهي لانها تسلم ولا وسط ومنها انما كان المحدود مركبا فلا يجوز
ان يوقف في الحد باس من السطحين بعضها او يوقفها بل لا بد ان يوقف لكل منها شمول يكون حادها ولا يفرغ خطا وتوقف
باسم الاول بعينه او يوافقه او يوقف في الحد اللقي منها والآخر يترك ما سدا ويراد به فلا يصح ان يقال الانسان بالعلم
اشان عالم او يترخص بل ان قال حيوان ناطق ما انت متصوره لمقتضى الامور وقال الانسان متصوره لمقتضى الامور
فن قال في حادها بالاشراك في العلم بالحيوان وكذا من قال في حادها بالاشراك في حد الوسط فان فوسط لا يصح
حادها فان الخط والسطح والسطح والسطح فوسط بل لا بد من ان يتوقف على فوسط عدي او الاعداد الذي هو في فوسط
وكذا من قال ان سيم الحد الاول بما دعه واحدة وتلك الاخرى يمكن هذا انما يعارض على الإطلاق في الشهادة ما في التحقيق
فيجوز ان يكون الاول هو الحق ولكن لا اكثر من الاول كونه غاما مخصصا بالثاني معروف منزه عن انما يعارض الثاني
منها ومنها ان يكون المحدود موجودا محتملا في حادها وجوده كان مثال ان النكان هو في الحد المتين والاشراك هو في الحد
بالجسم فان اختلاف اللون بالجسم محال ومنها ان يوجه في الحد ايضا انه لا يصح في خط من المضاف اليها او في بعضها
كما قال الطب هو العلم بالوجودات ولا يكون بشي منها او يكتفى ومنها ان يورد في حد ولا يكون في الحقيقة حادها
بل حادها مركبا مع القير كمن يطلب بان الذي له تلكه في الامراض كلها فان حادها الطبيب الماهر منها ان يرد في حادها
مؤثر لانه ما يحتمل مؤثر القير كمن يحد العدا لانه ما يحافظه التسون فان ليست العدا للسن بل السن العدا للسن
كان الشيء مؤثر لنفسه ولغيره معا كالصحة فاذ احد من كل جهة لزم رعاها تلك الجهة **فصل ثالث** في مثل ذلك
منها ان يكون المحدود بجميع اشياء فيكون تلك الاشياء في الحد على حيل العطف كان فقال العدا له غيره ونجما حركته
فانما انما لم يرد في الكل واحدها حتى يكون المعنى انما العنة وانما الشجاعة فان حادها في الحاد والاشراك في حادها
يكون بالاشراك والاشراك في لغة العرب فان المفسر من الكثرة فانها عتقا ونجما حادها معهم عتقا منها لان حادها
امان يوافقه العنة التي هي الشجاعة التي هي الحكمة كما يوافقه ذلك في حيوان ناطق مع ان هذه العبا تربية حادها

المطالب الجديلية لا تذهب بعيدا عما خارج عن الجدول الى القيم اما هادي مغفل الزمان بما لا يقدر هو
من ظهوره قصوره وتوهمه لان سمح نفسه سد كما اعتد عليه في اثبات مطلوب ومن وصافا بان لا يكون
في مسئلة سوال عما هو ولا عن اى شئ هو كما عرفت سابقا الا على الوجه الذى عرفت ايضا وهو ان يكون
لا استكشاف لفظ استعماله صاحب واكثر هذا الجيب او قلب المايل الى اليمين بان يقول هذا جاد وكذا او غير
ان لم يكن هذا جاد وكذا ما هو وان لم يفهم هذا المعنى من هذا فما الذى يفهم منه هذا ومن الامور ما يصعب
عليها انما من احوال الاول لا يتيسر عليها الا بعد جهد به تلك الاول فيقتصر الى تسليم حدودها وسلم الحدود حسب
لان التساؤل عن اليقين كما عرفت ليس بجدي الا على ذلك الوجه وهو عرض لعدم التسليم فيما لا يسلم فيقتصر الى اثبات
واثبات الحد صعب جدا وابطال التسلل جدا على الاول انما عرفت في الاكثر بما تفرع عنها او ما تفرع عنها امور كثيرة
ليس بعضها الى من لا يتوصل الى رسمها من الباقى وايضا وما كان في الحدود ما يشوش من وقوع الاسماء المتشابهة
فيصيرهم نفس الحد وانما من احوال الامور التي لا يتوصل اليها الا بالاولى بالاولى بسلوك واحد ليس الا ان كان
للولول الى شئ سلك واحد كان الوصول اليه عبرة بالسلوك فوق الواحد ولا يتيسر بعدا عن المبادئ فان
تجدد ما ايضا صعب لوجوه كثيرة الداهية من المبادئ وطولها واختلاف بعضها بعض بحيث يتعسر
منها من غير الصحيح هذا وما عرض للجداول ان يصفى عن الاثبات فيتمتع في اشهر من السجدة فيبقى بها شئها
منها فينتقل الى الصحيح كل مقدمه منها بغير ثمرتها واستحاح المطالب منها ولو احسب رتبة الصنف وكذا الى
فان على نفس المطالب **انفسه** في وصلها اليها علم ان كل من سأل على الجيب يكون محيرا او غير محير
السائل فيكون محيرا من جهة الفعل ومن جهة التصديق اما من جهة التصديق فان تلزم الجيب مقابل وضعه من
مقدمات غير موجودة فانه يخرج من فعله بالكلية من السبوت ويجب بالاحتياط من التهام والجيب ايضا يكون محيرا
من جهة الفعل ومن جهة التصديق الاول فبان يسلم المشهور وضعه عن تسليم غير المشهور وانما في العلم اعتبار
الادراك او باعتبار الجدول فالاول بان لا يسلم وضعه بل يقول ان لا اسلم فلا يلزم مقابل وضعه لكن في ترتيبه
تسليم المحير وان لم يلزم مقابل وضعه وانما في التسليم مع تسليم المشهورات الانيا في التسليم او في طلبها او في
فوقها حيث او المبراه فيها صارت غير مشهورات او في طلبها التسليم شرط اعجزها عن التسليم هذا واعلم ان الجيب ايمان
يكون حافضا للوضع مشهورا وشيئا او غير مشهور ولا يشع وكل من هذه يمكن شاحجه من غير جيبه حتى السمع المشهور
فان ليس كما نتاج العلم من الحق حتى لا يجوز فانا المشهورات كما كان باطلا لكن يكون طارعا في ظاهره ويحصل من مدعى

ما هم من العلم ما كان غير مشهور

هذه المشهورات ما يطلقه ظاهر مشهور وما كان الشئ صادقا في نفس الامر فيستحق من المشهورات التقادير وكذا
ما ليس مشهورا ولا يشع يمكن ان يستحق من المشهورات ومن الشكات في العكس لكن الاكثار ان الشكات لا تكون
الى المشهورات والعكس فان الشك في الجدول اما بسيط او قليل التركيب لما عرفت من ان النتائج في الجدول لا يجوز ان
يحتاج الى مقدمات كثيرة ولذلك ان كانت فمن العبد حيلان يستلزم احد المعاريين ويكون الاخر شيئا وكذا النتائج
المجهولة فلا يوصل اليها المقدمات المعلقة الشرة الا بوساطة كثيرة هذا واعلم ان مقابل المشهورات ان يكون
المشهور شيئا عند توقيفه فوعى اوفى وقت دون وقت فلا يكون مقابله سعا الا بالنسبة الى ذلك التوهم والوقت
ومقابل الشئ مشهور فان كان وضع الجيب مشهورا صحح السائل شئ والعكس وان لم يكن مشهورا ولا شئها فكذلك
الشيء لا يكون مشهور ولا شئ ولا شئ ولا شئ فان كان تاسر وضع مشهور فلا يسلم ما يتوصل اليه لان صحة شئ
والمشهورات الى نفس المشهورات وبها الى ما عرفت وان كان تاسر شئ لم يسلم المشهورات بل يقول مثلا فان
لا اسلم ان العلم والشيء كما بلان لا اسلم ان العلم والجمل متساويان فان اشترك في المشهورات تسلم شئ فلم يزد
عليه عريف خصه ان كان له ان لم يكن انما اسلم ان لا يضاف وان كان تاسر ليس مشهور ولا شئ فلم
المشهورات والشكات فان السامع منها الى النتيجة بعبء لا يفي بها مجلس الجدول والجيب الذي عليه ما في غير
ان لا يسلم الا بعد ان يتفكر في معناه وان كان في انشائه اسم فلا بد ان يتفكر في معناه سواء ترجع بعدا دها و
التساؤل عن تعيين المراد منها ام لا ولكن ان كان يعلم الحكم صادق في الكل فوكاف في الكل فلا يشغل زمانه لا انتفاء
واغما عليه ذلك اذا خلعت في الصدق والكذب على ان يسلم اول مرة فلا تستلزم اذ ان كان خلاف وضعه
ان الذي سئل انما كان بذلك المعنى لا بهذا المعنى لكن هذا يدل على انه قد وضعه او قلته انما كان جاهلا بالاشارة
هذا كله في مقابلة الجيب في المقدمات القريبة واما الشك في المقدمات البعيدة فان كانت معه نحو الاستدلال على
من القبول لما خلفه وبقيا س يدل على خروج بعض الجزيات عن الحكم الاستدلال لكن المناقضة بالمعوس والمناقضة
او المحذور يكون المناقضة بالمعوس وان سلم الجزيات لم يكن لان ما في شئها من معاد به المقدمات الكلية عند ادراكها
وقد سلم الجزيات وان اتي كان قيا س على خلاف الظاهرات والاثبات قيا س بخلاف الظاهرات ان كان ما يصعب حله
فما حله وخروج عن الانصاف كقيا س يزعم على بلان الحركة ولما كان الاول بالجيب ان لا يصير وضعها شيئا لا يزد
به الى الحكمه هذا ان الجيب ان لا يصير وضعها مشهورا فليس على خلافه فلا بد ان يكون لما مقدمات هذا القيا س
كل من او يكون احدها كما ذكره فان كان الثاني فلا يمنع الا كما ذكره فلان شئ الشك في الحكم لا يسلم

محمي وان كان الاول قد منع ايها شاكركم الاولى بان منع الكبرى فانها اذا كذبت بطل القياس بطلت النتيجة
في منتهى عيات ما اذا كذب القياس بطلت النتيجة فانها اذا قيل كل جرب وكل جاباط ان كان جرب
واشيت ان لا شيء من جاباط ان لا يكون شيء من جاباط يصدق عليه ب واما اذا منع ان كل جرب فلا يلزم الا بطلان
القياس لا بطلان النتيجة فانها اذا لم يكن جرب جاز ان يكون شيئا اخر كذا هذا ثم مما منع الجيب اما ان يتوجه نحو القول
فذلك منع المقدمات ونحوها القابل بان نقول ان المقدمات غير صحيحة لا بد وان كانت المقدمات صحيحة اذا جرت الى
القياس حدثت تلك او بان يطول عليه الزمان بياضات وما لا تلت محله الى ما لا ينتهي بها حتى يفسد ما كثر
ويشوش عليه الامر وهذا النوع خبيث هذا وسبب الحس الى ما لا يسوء مقارنا وسوء مقارنا وسوء مقارنا وسوء مقارنا
ينبغي ان يعلم ولا يحاسر ولكن هذا انما فتح في الجواب لا ان ينافيه دون الجوابية ان تعارض ولكن ان يعزى
الحس في العلم مع حدا بان انكر المشهورات الخلية والامور الواضحة كان للبايل ان يخال عليه من كل جهة
ينسب عليه من الكذبات والخفيا والنيكيت لسوء المقال نفسه في حيث يواضع احدها ان لا يكون نتيجة لكون
تالفة بالغا في قياسه وانما في ان يكون معا لغير المطلوب وانما في ان يكون معا لغير المطلوب ولكن من المقدمات
التي لا يرد المشهوره والرابع ان يشتمل على فضل متفق هذه القياس ان يكون المقدمات اخفى من النتيجة **الصل**
الرم في نقاد القياسات المتقدمة للنيكيت وفيها بيان اضاف المصادرة على المطلوب وامتناع المصادرة
على مقارنات المطلوب وفي الوصايا بالمشكك بين السائل والجيب من القياسات المتقدمة للنيكيت ما لا يمنع ومنها
ما منع ولكن ما منع من الكذبات والشفاعات والخفيا وهذا الخسر من غير الجيب الوكوف من الصافات لا
سواء اذ قيس به على الصدق ومنها ما يكون فيه فضل ثم الكلام بدونه ويكون دخوله مع غيره المزمور وفي
النتيجة التي عنها المزمور كما انوارا واحدا من ان الظن شديدا يكون اقوى من ظن فقال لان الامور منها
ما يبر ومنها ما يبر والظاهر افضل ثم غير الدائم منها ما هو افضل واقيم وجودا ومنها ما هو اضعف وجودا
كل شيء موجود افضل واضعف والظن لا يكون في الدائم وانما يكون في الممكن الاكثري والظن بما هو اكثر قوة
او عدة ظاهرين اقوى فان كان كنهه ان يقول لان الظن بما هو اكثر قوة او عدد ظاهرين اقوى فكل ما عده فضل
ومنها ان لا يكون المقدمات مناسبة للنتيجة كان يستدل على الطب بقدم ماتت هندية وعلى الجد بقدم ماتت
تعليل ومنها ان يكون فيه مصادرة على المطلوب في السقيم وعلى مقارنات في الخلف حقيقة انما المصادرة
على المطلوب الحقيقي فهي ما عرفت سابقا من كون حدى القياس حدى المطلوب واما التخييل الظن في ان

فان ربه الجواب

كون

يكون الحدان عين الحدين ولكن يوجدان مكانا محسب لظن بمعنى انه لا يكون بينهما محسب لظن فلو قال
احدهما سلم الآخر وهذا على وجه منها ان يؤخذ الامكان ان الضمير كمن يشعل في انبات ان العلم بالحق
واحدا من العلم بالحق باللات واحد فان الجيب قولنا في لو سلمت هذا كنت قد سلمت ذلك ومنها عكس
ذلك وهو في الاشتراء ومثال عكس ذلك المثال ومنها عكس ذلك وهو في الاشتراء ومثال عكس ذلك
الماخوذ في الدعوى جملة وفي الطيل جزءا وجزء جزء كمن يتك على الطب معرفة بحال الصحة والمريض
الطبيب معرفة بحال الصحة والطب معرفة بحال المرض ومنها ان يؤخذ اللازم مكان المزمور كمن يقول
الضام مبين لانه غير مشاكرك او ان الانسان محسب لان الصاحبة محبوب واما المصادرة على مقارنات
المطلوب الحقيقي فهي التي عرفت سابقا واما المقنونة فاما باخذ الضد بدل النقيض كقولنا زول بدل ليس
مفادله واما بان يوجب في الجزئي مقابل ما اوجب في الكل الماخوذ في الدعوى واما بان يصادر ضد لا
ما وضع في المقدمات الاول ضد له او ما يلزم ضد لا يبر ثم الخطا في المصادرة على المطلوب باعتبار النتيجة
في المصادرة على مقارنات المطلوب باعتبار قياس المقدمات بعضها لا بعض وينبغي ان اراد ان تحصل لمصلحة
الجدلان تبعيد عكس القياس بالنقيض والضد لئلا يتوسع في انشاء القياسات ويجوز ان لا يبر
على مقارنات يحصل المقدمات النافذة على الجدول وعلى اختيار والافضل والاجتناب بعين غير وينبغي ان لا يخطئ
المسائل الخالصة المشهورة ويحفظ جميع الاشارات ولا يطل وحدود الاصول والمبادئ وسد باب في تفسير القول
الواحد قول لا كرامة بالشيء والاشكال ويحلل القياسات الى المبادئ والاصول ويعتقد في ان الاحكام الجارية الى
الكل ليسهل حلها وان كان احد الحكم العام مضاعفا في كل شيء ثم ينبغي للحكم ان لا يسل الحكم الكل بالنيك
فان القياس ينشأ من الاول ان لا يبر المحب الا ويضعها مشهور ولا يسل السائل الا شعاعا على ان لكل
منها ان مقارنات الخلف والجدول من الطريقة بالجدول هذا واعلم ان هذا الجدول حقيقة القوة على كذا
القياسات وعلى المناقضة والمعارضة والمقارنات والقياس فعل السائل والسائل في فعل الجيب فالمعارضة
يوجد قياسا انقضى وقدره ما ذى به قياس السائل في المناقضة على مقارنات القياس والمعارضة ينشأ
من كرامة الى وحدة والمناقضة والمقارنات وروان وحدة الى كرامة اما الاول فلانها جعل الحكم الكل مقارنات
واما الثانية فلانها اعطت من النتيجة الى المقدمات

بسم الله الرحمن الرحيم

الابن وان كان قد يكون موسيقا ولكن ليس ذلك ضروريا ومن الاشكال ان يقال ان شغل ما اسالك عنه فان قلت
 نعم قبل ما هو ان قلت لا قال هو زيد وانت شغل والحال انه معلوم في نفسه لان من حيث ان رسول عنه وما قيل في
 حلقه الشئ يعلم ويحتمل من وجهين فهو لهاده الشئ بل لا بد من انما انما انما من المعلوم والمجهول وان المعاد
 انما يكون مجهولا بالعرض على انه انما هو كلام على التخيير والصواب في الحال ان يكون على مقدمات التباس من
 الاشكال ان يقال ان كتابك لك وهو اب هو لك اب واب والحال ان الذي هو ان على عرض ان كان انما قالنا
 من طريق العرض لان اشكال الاسم في لك فان مع ضدان هذا الاشكال في هذا المثال ليس هو انما المظاهر
 في الجوهر هذا عند لك وهو ان وما التي من جهة الكسب فالطريق في حله ان يعبر صورة التباس هل هي صريحة ولا
 وهل الوسط واحد وهل كل طرف فهو في التباس والتخيير واحد وحده من جميع الوجوه المعبرة في التباس وكذا
 راعى هذه الوجوه فيما تلمذ بها في المصادرة فان عرفت انها مصادرة فلا سلم وان خالف الشهور بل يقول كما
 خالفته الشهرة في الوضع الذي انصر فلكا انما هو هو وانما يعرف كونه مصادرة وسلبت من
 قلت ان تقول ان تسليم هذا يرجع مني عن وضعي وساعة لك وامانت فلم عمل شيئا واما في وضع ما ليس
 بعد عمله ما انما لمزم وما الزم على تقدير وضع ما تسليم واما في عكس التزم فصح عليك ان مررت عند تلك اللوحة
 من المزمور حتى لا تنهك الانكسار ثم لا تنكسار في هذا الباب على توهين اما على الاشتغال كما يتوهم من كون كل يكون
 له بعد انما ليس يمكن ليس له مبدؤا في جميع التحويلات فصح ان تامل الموضوع والمحول والمقدم واللاحق في
 كان واحدا من جميع الوجوه والاعتبارات فالمسئلة واحدة والافئ كثيرة فقليل لك من ان تشمل ولا خلاف الا ان
 واحد واما في الالهام الى التكرير ففي بعض المواضع من ان التكرير ليس هذا انما بل هو واجب كالحق في تعريف الشئ مثلا
 ان يقال هو المؤلف من واحد وواحد وهكذا وفي بعضها من ان الذي ان انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 من معنى انما
 من الوجه فقلت ان الحسب ما لم يكنوا الا ان هذا ولا تخفى ان هذه الوجوه المتطابقة يكون ظاهرا ويكون جوهرا
 فربما يجمع عدة منها في موضع واحد وربما كان في وان من نوع واحد ما طاهر والاخر في واكثر ما يظلم هو
 القول الحاد والبرع الهلجوا الذي لا ينطق بعد راي الذي ان الخطا في من اي وجه واقرى ذلك ما لا يكون طرفا
 التوالف في تقيضا ولا يكونان متكلمين في الشهرة والاشارة وجهان في تخطي في النفس فثارة بقصد الجيب وانوي
 نفس المسئلة ما اخرى كليهما فلا يحسن ان يجعل نور ترتيب المقدمات سببا للاشارة اذا كانت صحيحة صحيحة لحوال الجذب

مكرر لزم في هذا الكلام
 حريف او على سبيل التفسير
 السعير كما شرحه

به التزم وانه انما يلو تارة
 عليها فان الالهام لا يقتصر

بل انما سبهم بان لا يكون القول هوها للشهرة ولا نتاج الشئ **الفصل السادس** في خاتمة الكلام في هذا الفن قال
 الاول لما قلنا ان يكون لنا قوانين بعد ما على ايراد القوانين من الشهوات لفرض جدلي او متجالي وكما
 الوسطا في ثلث كل الامر من اما الاول فلا تترك موضوعا ثم ولان الوسطا في قد يتلبه بالجذب فيشغل الى
 ولما قلنا في كون حيث المظاهر ومن حيث ثبات الجذب اذ فينا من الجذب هذا الشئ فضلا عن انما يقتصر
 على ما للثبات بل وذكرنا ما للجيب ايضا فانما انما فان المظهر اصعب من الشئ الذي هو كالمدم ولذا كان على الحسنة
 فيقطر بالمشهورات ولذا قلنا ان يرتب ما يشاء قال وكان الوجود قبلنا بين ان من في البرهان في الجذب امور واحدة
 ومواد خاتمة لا صولا كلية وتلك الجزئيات كانت في اول الامر قليلة جدا ثم سبب وكثرت حتى صار لك من
 يعلمها على الحسنة اذ انما عيا واما في مقدمات السطر فلم يكن بينهم شيء يعتدوا هذه الاصول المذكورة من موقفي
 التباس وصورة قياس قياس قاسم وقد كذا في طلبها مدة من العسر حتى استنبطت

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل السابع في الخطا وفيما مع مقالات **الفصل الثامن** في بيان ضعف الخطا
 قد علمت ان الصانع النياتية حسن وان النظم منها حول التصديق وبع فان المغالطة مرفوضة وان الجدل لا ينفع
 الحكم الا بالحق المستكة بين وبين اليقين وبلا ريب ان في المبادئ وتخطئة الحقائق الحق بنفس ما يسلو
 ولا ينفع العاقل انما في ما زعم في انهم فهم اذ ادعوا له فانما يزعمون انهم انما ضلوا في تصورهم وقولهم انما لا
 لو تيسر لهم الانتقال عن حجتهم لم يبعد ان يقتضوا ويطلبوا وجه الخطا فيهم فلم يبق منا غير تفهم في افادة التصديق
 الا الخطا في ما قلنا انما في افادة التصديق صان عاقل البرهان للخواص والخطا في العوار وما الجدل ففقد
 الفلحة واما تفقد في التصديق ففي بعض جوانبها الصانع عاقل او ما يعرف عنها الا لا يتاحول ولا يورثه الا لا على الصانع
 لما كان يتجه الى اثباته بالثبوت ولا يثبت على المسلمات واما افادته في شاع للمعلم في المبادئ فليس افادة للتصديق
 بل انما غاية لزال الاستكثار عن نفسه واشارة قريبا الوضع من الامكان واما لنه الى احد طرفي التقيض وهذا
 وان كان من العاقل تصديقاً من الخاص لا يتأهل ان التصديق اعم من الخاص وهذا في التصديق العاقل لا يتأهل
 انما يتبين في ان يقال ان يثبت التصديق اذا افاده الخطا والخطا هنا لا يثبت التصديق ولو سلم ان يثبت
 التصديق لان هذه الافادة ليست من الافراض الا لا يثبت الجدل فاما الغاية الثانية للجدل فهو الا لزم وربما توجه نحو
 التصديق فيمن اعانته فيما مع العاقل في ان في عن العاقلية بغير واما مع المتعلم اذا اريد منه قبول المبادئ كما انما الخطا

ثم يقع على اهل العلم
 كمن لم يفرق بين امرين

كمن ليس تصديقا

البرهانية التي هي باقية في الصدق قد يوجه نحو الغلبة والمقتضى من ان البرهان والمقتضى يمتدان الصدق
دون الجدل قالوا قد يمتد صدق الى سبيل ثابت بالحقلة الى البرهان والمقتضى للصدق الى المقتضى وبما هو
في احسن فاعلم الجدل عليها **الفصل الثاني** في بيان مشاركة الخطابة للجدل وبيان اجزاء الخطابة اعلم ان الخطابة
للجدل وذلك كما مرنا وكما لا فمن وجهين الاول في القصد فان كل منهما موزع في الخطابة اما الثاني من كل منهما فاما
واما الجيب فالانفصال لكن في الخطابة عرض هو ان يقع الصدق ولذا لا يمكن تكليفي الجيب مشاركة ولا لا لمرس
يتبين على مقابل الشرح والاك في من جهة انه ليس بشئ منها موضوع غرض اما في الجدل فقد عرفت واما في الخطابة فلان
رتبة المولد بعدة من متبدا لوضوحات بعضها عن بعض ولكن للجدل التناظر الاول الى الكلمات والخطابة هي
الاولى التي هي في الخطابة التناظر الاول الى الجزئيات واما ما ذكرناه فلان مبادئ كل منهما موقوفات ولكن في
الجدل حقيقة ومجودا في الخطابة فاما كان كل من الجدل والخطابة تنزه موضوعات كل علم كانا ما كان في المقتضى
فيها ومنها ان يبين ما سببه هذه المناقشة بما يتقاربا كل احد فيقوى فيها المناقشات فيما يتقوى فيمن مع
اوهم ونكارة او اعتقاد او شوق فتم من محس الصدق في جميع هذه وهم من محس في بعضها دون بعض ومنهم ليس
له الاسكندرية حصلت له من استعمال اللوازم من لم يمتد ذلك مكدسة متعينة في ما لا يستثنى عن الاخرى فان
الثانية بدون الاولى فائدة الانحاح والاولى بدون الثانية صحيحة لامن يبين في علم ان الخطابة عمودا واعوانا وحيل
اما العمود فالقول الذي يظن انما هو المطلوب واما الاعوان فهي الاشياء التي تعين على الاتقان وهي اما قول ما سألنا
والشهادة اما شهادة قولنا وشهادة حال فشهادة القول كالاستشهاد بقولنا واما ما وسلكه او سألنا والاستشهاد
قوله بحضرة وبصدق بان الامر كان كذا وشهادة الحال اما شهادة حال تدل بالاعتكاف فيقول القائل وشهادة
بالصحة والصدق او شهادة حال تدل بالحس وهي اما قول كالتحدي كن يدعي البوة فيا فيما يبرز عنه غيره وكن
يدعي انه ليط من المحرف فيقول والافعال كالحال وكالعين وكالعمود التي يبرهنها المتأهذان على انفسها وغير
قول كيشته من غير ادس وديما كانت الحال الشاعرة من خارج كالعتوبة والبرق واما الجدل فاما ان يكون محجب
يجعل القائل مقبول القول بان تكلف الدلالة على فضيلة نفسه او تها فيجعل شدة مقبول القول ويجعل
القول الجمع فمن الاقوال ما يبينه ذلك وضع الصوت به ومنها ما يبينه خفض الصوت ومنها ما يبينه نقل الصوت
ومنها ما يبينه حدة الصوت وانهم لما يجب اختلاف الغرض في النوع من الزهد يلق كل ترتيب بغيره فحيث
يجعل السامع اقبل بان يستعطف ويستأل ويؤثر فيه بان يجهل به لينة الصدق وان لم يكن مصدقا وهو على وجه

اما بان يوجه خلقا يميل الى الصدق واما ان يحدث فينا نقدا لا يوجب ذلك فان من زعم كان اقول
الصدق وكذا من احب وكذا من اتقاه في العناد وكذا من ملج ومنا بادت هذه يوجب مقابلا الصدق
هذا وقد ذكر في القسم الاول ان السلف انما يتكلم في الاقوال والمجادلة الانعالية والمختلفة وما يتعلق بغير
الكلام واما العمود فلم يتكلم في **الفصل الثالث** في الاغراض التي تخص بالخطيب والامور التي تخرجها وبيان
من اقتضى هذه المناقشة على تعلم الجدل الاستدراجية اعلم ان كل خطيب يتكلم في الجزئيات فلا بد ان
يجب له وجوده في الماضي والحاضر والمستقبل واما انما تارة بعد ما وجد وقد يحتاج اليه وقد لا يحتاج اليه
لان الشريعة العامة المنسوبة الى العقل والمقتضى باقية دون امير او اخص التي بين شعاعا من فدا البتة وان لا
مؤكد الى الامت والخطابة وهم قد فتوا في ذلك اولان الامر وكول الى نظر القاضي والامام وليس للمفسرين
ان يتولوا بان ذلك وانما على الخطيب بيان ذلك فيما يقتضي ان يتنازع الخصمان فاما افع القاضي فليس
له وهذا القسم من الوجوه قليل الاضافة في هذا الزمان فاما في الخطيب ان كان ظاهرا للعلم والظهور
السائد الى التعم والفرق ان التعم والفرق فشر اعم وقالم يجب عليه بيان التاديب ولا يان التعم الى
وما كان خفي التاديب جل التعم والفرق لزمه بيان التاديب وما كان خفيا لزمه بيان التعم والفرق ان كان
مؤدبا الى المطالب لا يتوسط له بل يجب الى بيان التاديب وان كان مؤدبا بواسطة الختج الى بيان ان لم يكن
جائزا ليس له الحاكم الا ان من ان يكونا اشتدافا عما من قول خصه وليس عليه ان من الذي عنده الآ
الامور الاخرى به فعليه ان من من هل يجوز له ام لا وكذا الامور التي يملج او ندم بها ان كان الجاهل المذبح
التم بينا في الشريعة العامة والخاصة للخطيب الخطيب الى يانه والاحتجاج فقد علم ان الامور الخاصة
والجليل الاستدراجية لانفع في اجابات الاحكام الكلية التي يتدرج تحتها الاحكام الجزئية التي الكلام فيها
فان الانفعالات النفسية انما هي والاحتجاج فان المحرف والمزج والمحبوب والمحقوق انما يكون
شخصا بعينه وان كان معنى كليا فالواقع منه في الاستدراج انما يكون شخصا بعينه بل الاول ان يكون
الكلية مرفوعة عنها وان يكون الشارع والا لا قد غفوا عن تحديدها واشتراط الاحكام الجزئية من الكلية
مؤكد الى الحكم دون المتأخرين فاما لا في الملكة كل عتية وليس للحكام سبلا الى وضع الحكم الكلية فاما
اشياء الا لا تكون الشيء ولا لونه الذي يتحقق في الاستدراجيات والثاني الحكم الكلي الذي يقع على الاشياء
فلا بد انفسا تارة وان استوفت فلا يدخل فيها الجدل وان كانت النتيجة الجزئية التي يحكم بها الحكم ولا بد

للحل بها اجتهاد فاما نفع الحل في الاول ثم انما يستبعد له بل العود انما هو نفس القول الموقف للصدق
واما الحل فاما يكون يمكن بها من تعبير السامع على شبه موافقة لبقول الحجة والاذعان للصدق الذي
اقتصر على بيانها فاقترع على الصفة الخارجية ولم يتبين كذا الامر ولا ادلة حقيقة ثم ان الحل انما نفع
في المناجرات دون ما يراى به التفسير على سبيل الفصح في المسئلة ولا في جميع المناجرات الا لا يخرج في الامور
السابقة التي تقع بين اهل مدينتي ومثولين لسياستهم مدبره فلو اقتصر على الحل كان التفسير ايضا عنة
المشاجرة لاخرى بل المشاجرة في الامور العظام لصانع في الامور السوء لاخرى واما انما اعتبرنا العبد في وفي
الكل على سواء واعلم ان قد سبق الخا والتفسير في المسئلة في الموضوع كانه يستلزم الانسان على انه باذنه اجزاء في
دنيا يشاء ان يفعل به والحكم بحكم بان فعله هذا عدل او جور بما يوجب الشدة التي يبرها او العفو
الذي يستحقه ثم هذا التفسير ان كان احسن من الحكومة فانه عمل من هوا حسن من الحكمة ويوجب راي انما
هو دون الشارع وذلك نتيجة راي الشارع ولا في الذبح الذي هو المبدأ دون الاصل الذي هو استحقاق
لجزاء الا انه اوضح الجهور ما سيج واعلم فان لكل منهم ان يدخل في المسئلة دون الحكومة وهذا الحكم للملك
المشيرة بين الناس عدل او يسل اذا كان في امور عليه واما ما ذكره المشاجرة فلا يقر عدل او يسله للناس فاما
ثم ان الشارع يجرى على الحكم بما وزم في كلامهم الى ما يملكون اليوم في الاحكام المشورية قبل ما يكون
من عند الشارعين فتداسبت فلهذا المناجرات وجوب الاشتغال بالادلة الصائبة وهو ما يقع في
من القياس المسوي بالتفسير والتفكير في الحذف كبراه الذي لونه لظن به انه جليل لان الجليل في نفسه
الحقيقة والحفاظ من الظنون به يادى الى ان من المجردات ولما كان الطيف في الجليل لخاصة للخلق كالظن
في الحقيقة انهم لما كان النظر في الصادق والحق الذي منه البرهان وفي المجرد التفسير في الصادق الذي منه الجليل
لنا عدم واحدة في للخلق والا فالحق الاول لان يكون في صانع المطلق هو البرهان **الفصل الرابع** في بيان
الخطاب وما كلفنا للجمل في انما على المتضادين وفي اجمع الفاعلة في حقها ومما فيها من المبالغة التي
يجبها لم يحصل لسانة اخرى كالمبالغة للجديد اعلم ان صانعة الخطاب عظيمة النفع فان الاحكام الصائبة
بما هو عدل بحسن افضل لفعلا واعم جدوى من اضدادها لان نوع الانسان انما يشق بالاشراك ويؤذي
الا للفاعل والمجاورة هو لامة الاحكام صادقة في الامور العلية بها يتكلم مثل الصلحة وبما فيها تثبت
ولا بد من تقرير هذه الاحكام في النفوس وقد عرفت ان البرهان على الحدوى في جعل الجرح وعلى الصائبة

وانما يتكفل بهذه الفسادة وايضا في الامور الجزئية احكام لا بد من الا بالفضل الصحيح فاذا اردت تفرها
في نفس من سئل عن الفضل بنفس كانت الخطابة اعون على عليه كان من سئل عن رتبة البرهان الصحيح
عليه الامر بالجمل ثم ان صانع الخطاب كالجمل نفع في المتضادين كان في زمان واحد كان القياس للجمل على ان
ايضا لا يكون في زمان واحد الا في الارياض نعم قد يتبع باسعمال الاقناع في المتضادين في زمان واحد من وجه
بالارياض وهو ان يحد عندنا التحجج المعامل معا فتخرج لنا ما ينبغي انما يتبع القدي في زمان واحد فان السئلة اذا
كان حاضرا عندك كنت قد رى على حله من ان طرأ عليك من غير استعداد فهذا ايضا من خطاب المبالغة اعني انما فيها
على الاقناع في المتضادين ولكن للخطابة المصاحبة في الطيف الا فضل وينتدى من المتضادات التي هي افضل في
في الصائبات ما توجب الى المتضادين لا للجمل للخطابة ثم كما انه ليس على الطلب ان يشق كل مرض بل ان عليه ان يعلم
المكن الانسان في طريق الصواب فان اشق كان البلب صعوبة المرض ولا يخرجه من كونه طبيبا كذا ذلك الطبيب وبما
في العمل ما راد الحل على ما سئل لوانع الخطيب يكون الامر بما يشره في النفوس لم كان في الجمل فيما ساجدا بال
وقا ساجدا بالبحسب التشبيه كذلك في الخطاب بهما من مع في الحنفية كونه من الطوائف حقيقة ومنع بحسب التشبيه
كونه من الامور المشاككة للطوائف با حدا الامور العقلية او المتعوية بالذكورة في وسطيةا وكان للمع والتشبيه **الفصل**
لنا انما هو كالجمل بحسب التشبيه وذلك لان الجليل انما هو جليل فلكه وقوة على الانبات والابطال وفعال فعال
تقت القوة والجمل الكا لا يكون مشا غير اجل مطا بق الفعل قوة وبلكه ولا انظما والقدرة على التلبس فان هذا قد
عرضا في الجمل والامتحان والمناظر بل انما تشبهوا الجليل حق في تشبهه ويرجع التلبس قصدا واداء للقبيل
فالجمل انما هو جليل لما كانت القوة والمناظره انما هي مبالغة لهذه المشية الروية فصحا او رايها عدل كل منها واما الخطابة
فتختلف على القوة والمشي معا فانه يراه بها نفع ما ست او يسل بالاقناع كان التليم البرهان في جامع للقوة والمشي
ليعلم ان المشية لاجل هذا على وجهين عامر ولا مشية باتباع التصديق دعم جميع المظالمات وخاصة من الرضا في
التلبس فلهذا **الفصل الثاني** في بيان الخطابة وشجوه وختم الكلام في بيان اجزائها وما سببها لغيرها اذ احد المبالغة في وقوة
تختلف الاقناع الممكن في كل واحد من الامور المذرة فالله القوة الملكة انسانية التي يحد بها لها اذ تدره في ذلك
من القوة فان القوة ربما توجد في كل انسان واما الملكة فلا تحصل الا عن قيا ين تمام وعن افعال تتأدوا الى ان يكتف
تعاظم فعل بل بلغ قصد الامور لا تاعظم فعل بل بلغ مسكبه والاقناع الممكن هو الفعل الذي يتكلم به ما يمكن من الاقناع
ومعنى كل واحد من الامور المذرة كل واحد من الجزئيات او كل جزئ في من اى متواترة كانت والقوى انما لا يخص بوضوحها

الممكن ويكون في الخطا بان يكون المقدمات محجوبة في الظاهر بان يكون الناس يرونها مستغنية عنها اعتقادا واجباً او
اعتقاداً سواء كانت محجوبات حقيقة او غير حقيقة باعتبار ما وجد وجه المغالطة التي سلفت فكون بحيث اذا ما مضى المحجور فجميع
وان كان غافلاً عما هو بالضم ونحوه وانما البتة هي المحجوبة التي تلونها فاذا ن جميع اضافات المحجورات فافضله
للطائفة لكن المحجورات بحسب شخص شخصاً فاما بان يعرف ان المحجورات كذلك فافضل في الخطا لان يعرف
المحجورات باعتبارها وانما على الخطيب ان يحصر المحجورات الحقيقية او الطبيعية لدى المحجور والمحجورات الحقيقية هي
التي لا تقبل ليزيل حدها او يغيرها في التي يحدها المحجور وان زال حدها عنها التقب لانها انما يوجد لانها
محجوبة عند المحجور واما المنطوق فاما المحجور من جهة انه محجور عند المحجور فذلك المعنى له موجود بل موجود عند
البرهان وان سلكوا في صدقه فالمحجورات المنطوقه هنا هي التي اذا تعقبت ظهر كونهما شئاً لا كما ذكر فقط فافضل
انما عمل المحجورات مطلقاً لانها محجوبة في الظاهر وانما يصدق فيها على الرسم المتداول على ترتيبه ونقله
عن الامور والعقود فان عرضاً ما على سبيل وضع الصاعده غير موصوفه كان سلك في الطبعات والالابات
او على سبيل استعمال الواجبات كقولهم ان فلان لا يخرج في العذر وجب الشهوات وان فلان لا اراد الله تعالى
شكوا للبعث فالضار ليس كلها من مكات بالتساوي بل قد يكون عن الاكثريات وقد يكون عن القديرات وعلى
كل منها قد يكون من الصلوات اي المحجورات الحقيقية وقد يكون من الدلائل كما يقال ان هذه الملة ولدت
فيكون مشتملة فحجعت الولادة ولا على الاقتراض والدليل ما يلزم المحل وهو يلزم الموضوع حقيقة وفي الاكثر
فالاول كما مر وانما يقال زيد محجور فهو سريع المضي فان انتفى احد الطرفين فهو علامه ولا يكون الكلام في الاكثر
على وجه الشكل الاول بالثبوت وفي الثاني يكون في ثبوت الشكل الثاني او الثالث كما يقال هذه مسهه الطي فحي
فانه في قوة هذه متغير الطين والحلي متغير الطين فانما تخرج الطين علامه الجبل لا دليل الا لا يلزم الجبل وكما يقال الفقيه
عفيف لان زيد الفقيه عفيف فانه في قوة ان يقال زيد عفيف فكل فقيه عفيف فزيد علامه كونه الفقيه
عفيفاً فانه لا يلزم الفقيه الذي هو الموضوع والعلامه انهم يكون اكثر من كما يقال زيد سريع المضي فهو محجور وكما يقال
الشجاعت لا يعلون لان علي بن ابي طالب صلوات الله وسلامه عليه كان لا يعمل في هذه اقسام الكائن عن القديرات ولا
في الكلام في الكائن عن المساويات فذلك في هذا الفصل الثاني **الفصل السابع** في الضار والكاذب عن المساويات
فان لم يكن ان الكائن عن المساويات يكون علامه الشئ ويقتضيه ان لا يحد لها بلا وسطة ولا يحد بواسطه الاكل
منها بواسطه ولكن اتما سبق الى الدهن من ان لا يحد من ذلك من تلويح اكثر من ثمانية الى ان لا يحد من ذلك

وهذا كما يقال فلان قائم على رأس زيد المتقبل للطري شئياً سيفه فهو قاتل او فهو ليس قاتل فالاول هو مدعى
اكثر من هي ان القائم كذلك قابل وانما في امره مقابل ثلاث المقدير بل عكسه وهو ان القابل لا يتصور كذلك لانها
وكل ما ينفصل بمساحة عن محل الزلزلة والكل اكثر في العلامة فاما كان يقول فلان قائم على زيد السيل الطري
المعصوم واما الحائث فما فكر من المعصوم ويح لا يكون علامته عين علامته الاولى فاما لا يكون العلامة المذكورة في الاول
في الاتماع بل لا بد من ان يقال انما قد توجب هناك غير مهمل للاختلاف اوسى بانسداد الخالص عليه وبما يحل من الحائث
ان يكون علامه واحدة متساوية النسبة الى المتعديين بوقع اضافتها بل لا بد من الفاعل بينهما او الفاعل في احدهما وبما يحل
المتعدي في الآخر اللهم الا في شخصين مختلفين في الحال فاختلاف حالهما ايضاً يدفع التساوي من كل وجه ولذلك لم يترتب
العلم الاول للتساوي لوجهه الى الاكثر ولكن اكثرية مطلوبة فقد علم ان اضافاً الضميمة احداهما هذا الصنف والآخر
الثانية السابقة في الفصل السابق واما الثالث فليس فيها اكثر من اختلاف وانما الاختلاف في اكثرية الضار وانما يعظم
الموت في تفصيلها فانما نحن نعلمه الماخذاً بغير فيصعب تفصيلها من حيث هي للظواهر ومن حيث اختصاصها بعلوم
وصانعها فاما في الخطا بجميع في الموضوع للمواضع المتكررة بين الخطا وبين الجدل اكثر انتشاراً من المواضع الخاصة
فكثير منها يتزايد فيها وبين المتكليات والاطماعات والسياسات والهايات اعتباراً كل واحد من الاستعمال عامراً فاعلم
باعتبارها في هذا من الفصل بين الاعتبار ولا بد من استخراج الواضع والانواع واما هذا للخطا به **المقالة الثانية**
تتمثل على تسعة فصول **الفصل الاول** في بيان الاعراض الاولى للخطيب واصنافها والمواضع الخاصة للخطا به ولا بد من اعتبار
انواع المنشورات اما المتأخره فيكون شئ ولا يكونه فامر عام لجميع انواع الخطا به واما اذا اوجع الى التفصيل فاكثر
المنازعات العائنه في الامور والخبر يرجع الى الخبر والشهر للاصول كذا ما وجدنا واستقبله ومن العبدان يتأخر
المحجور في الامر المتقبل هو غير خبره فشره فان هذا نظره العلوية شبه بل ان سار عواقنا فيما زعمون في ابدانهم والحق
عنه والامور الواضحة اما ما خبي او حاضرة والكلام فيها اما بانها والمذبح عليها ان كانت خبيطه ان كانت شره وهذا
ما قلناه في الامور لا خبيطه بل الاولى به الزمان لما خبيطه واما ما انكر عليها او انكرها فيها والاعتذار اذ وقع الشكايه وهذا في
المناصب بجميع المنازعات الخطا به ثلثة مشايير ومشاوهر ومنها غيره فالتساوي وهذا طبعه بل لا بد من الاعتناء في ان كان
يشيخ في فعله وتدين والمشاوهر في الخطا به في المذبح ففصله او الذم برؤيه والمشاوهر في الخطا به في الاعتناء في ان كان
الشوة ليست مسؤره بسبب الاتماع في نافع بالحقيقة بل يكتفي فيها اظهارة نافع وان لم يكن حقيقة ولا اعتناء في
ربان ضار في العاجل والمذبح ايضاً لا يتوجه اليه الا الاتماع بل رجاء ينج على الضار كما تقدم للضار للذكر الجليل

مع الكثرة حساس ومجال ويطحن بقوة وضابطا بل نفسانية كالعقائد والسياسة ثم كل انسان سره من ولده شيء واليها
 كثره الصامت والصابغ ونسائر الموانع الاموال مع ماسا الكل في شئنا لا لوقاية عليها وسر الاسباع بها والفرق
 فيها من حرج ولا خوف ولا عثرة واليها هتة هو الشهرة باصالة الراي وجيل الفضل والكرامة يحصل بغير النفا
 وذلك خلف باعنا الا لثمة والام نرا الكرامة قد يكون بالوجوب والاستحقاق كمن فعل الجليل فأكروا وقد
 لاجل الاقترار على النفا الحسب كما يكره الاشياء ومعه الساطين لا تتأثرهم على الاضمار بل اوجاه ودفع النفا
 الا بجمال الى الناس والكرامة يكون بعده الخفاء بان يدعى الانسان بالخيرة تصدق به او تقرب عنه في جوده
 موده وتصديقه القامس ويباعد بها يريده ويندب الى الولام وتقرب اليه بالجداء والتقف والصحة ينبغي ان يكون
 صحة لا يتوهمها مستغاية ويتبين معها من استحال الا لا تكلما لاسن الذين يكرهوا الى الكسل او اضعفهم فخطا
 الحركة والجلد من العمل الكاذب بالانقي لا تقبل عليها فيخبروا لا شريكين حل بها هي التي يعط عليها ويكره فيها للسلطة
 اما في الامور الادوية فالاول كان يكون اتهم من حشر في مقابله تعالى واحسن فيجبون في مقابله تعالى
 وانما في كان سوا احد المتصور على كذا دون الخمين ساكنة ذلك المسكت واصابه واحسن الراس في موقف
 دون الاخر فتمت هذه هي الامور التي تشار بها الدنيا لا طمعا وبقيت النواحي التي يشاء بها الاله والفرق بين الدنيا والآخر
 ان الخير يراى بالجلد وغيره ابطم لانهم انفع من رديهم وربما كان شرهم الممر ما يشوقه الكل او اهل البصرة منهم كل
 بحسب خطه ومساكن من العلم فالذي يخطاه الى اهل من جملته لا يعبه الجبر ويخبر ولا يظفونه والاشارة ارحم اهل
 الراي والبصرة فتمت ما كان ذلك حجة منتقاه عندهم على انهم في الخطيب يتبع بذلك وانما في قديمه في الحق
 الاشارة الى الاله الاشارة الى انهم في احوال الاشارة الى الخير وربما اشار الخطيب لانهم انما في اول الامر اختيارا
 الشؤ وكذا في قولنا تقبيلهم فان العباد يسبوا للصحة بل الحركة الربا فيه التي يلهو بها القلوب ثم لا يفرق في امارات
 لوجوده كاستحقاق الملح اللطيم لحسن السير والحق بعده كاعلم الذي يلهو به التعليم ثم العلة للخير فيها ما يكون علة
 فذاها كالعلة للصحة ومنها ما يكون علة كالحركة الا فيا فيه للصحة فان التقليل منها لا ينفع والكثرة بها تزيث
 وانما الغدا فهو وان لم يضرها وبعده ابطم لان التقليل منها لا ينفع ويقله عضو سبب للصحة فقلت العضو والراية
 ان ينضم كذا لك وان لم ينضم فليس غدا وشر انما في شخيرة من شره بعد الفطام من شره ما يفيد نفس الخير
 ومنه ما يفيد الزيادة فيه ومنه ما يفيد الفطام من الشر ومنه ما يفيد تعليم ان الفطام من الشر ليس بخير بعقبا
 بل هو ابطم من النواحي بل الخيرات المحفظة في الفضائل واعلم ان ثلاثة من الخيرات العايرة لانها يراى في الطبيعة

الطبيعة اوزا الاخر

كبتها

الجوانية وكذلك التكن اللطيف كالذكاء وحسن القبول من الخيرات الشافعة وكذا الحفظة والعلم والحفظة كالحفظة
 واضنا هذه شرفه وقد نقا لطفها بالاسم في ان النجاة وان كانت خيرا الا انها ضارة اذا كانت للعدو ولا
 اخذت ضارة مطلقا كان مغالطة لمن جسر لغا الطه الباطل في الخطا به بل مغالطة من جسر منها ومن الجوانية
 ان هذه الاحسان والكفاة فان في نفسه خير من غيره والذكر الجليل والحيث ولا احسان انما يكون خيرا اذا
 صادف الوقت الذي لا يجوز ان لا يخفى وكان يشهد لا يمكن النفس من خلقه كان يمكن اكثر ما فضل ولم يفعل كان
 كان الاساءة انما بعد من فيها لم يجرها وزما لا يمكن تركه منها ولكفاة احسان بآراء احسان ومن باب الاحسان
 والمكافاة العداية والنجاسة ثم كل من الاحسان والكفاة مختلف باختلاف الناس فمنهم من يرفع العلم ومنهم من
 يرفع الكرامة ومنهم من يرفع اليسار الى غير ذلك **الفصل الثاني** في الانواع التي في الاشد والاضعف حجة او
 او اياها التي يحتاج الخطيب الى ان هذا الخطيب افضل وهذا النافع انفع فعليه ان يمد الانواع التي في ذلك
 فاعلم ان اعم الخرين افضل وكذا اودها واكثرها حجات نفع وشيخه واولها بالفضل ابداً وكذا ما يوجد
 افضل من الكثير من الاخر وما عظم افضل من عظيم الاخر كان العظيم من الحكمة معرفة الله والاعظم من العداوة
 هو المواظبة على الشقاوت وكذا ما كان افضل فاعظم افضل كانه ان القرآن افضل من كلام التبرج وكذا ما
 افضل من فضيحة وكذا ما يتبع الاخر والاخر لا يتبعه افضل كما ان السلطان يتبع الكرامة واليسار من غير كرس
 وربما يتبع الزوال من قبل وينضم اليه اعظم من الفاضل فيواثر من الفاضل وان لم يكن افضل كان الجليل
 يمكن خيرا الا انه بدلت ربما هو افضل من الجليل فيواثر من بعض النواحي افضل من الخير وما يوزن نفسه وان لم يصب
 اثره افضل للصحة والجمال فان الجمال لا يورث بالصفة بدت العكس وما هو تام الوجود مستقر ومرا دلفه
 كالصفة افضل من فاقا حدها او كطيمها كاللذة القاتلة للاولى والرياضة القاتلة لهما وكذا ما يقى من الاخر ولا
 يتقرر اليه كالبسار والجماد وما بعده اعظم فهو اعظم وميدوا اعظم عظم وقد يتوهم ان المبدأ اعظم وليس كذلك
 مطلقا فان الخير افضل من الاختيار وهو سديد ثم قد ينصرف لك كما قال من قد جعل من امر احدها الاخر هو وقتا لا
 اشارة الامور الى انك بما هو مورد قال تارة اخرى اولها التاثير لما ضرت الشؤة وايضا الاعراض افضل كالذهب من الحديد
 وايضا بل اعظم فعلا افضل كالحديد وايضا لا كزجود واعم تقا الخطيب وايضا الاصعب او كذا افضل اعظم في نفسه
 وايضا بل الاسهل او كذا كالحق من كذبا وما عده اعظم ضرا فهو اعظم تقا وما فقد انه ضرا نافع وبالعكس في كل
 منها الى ما عده او فقد ان نافع فهو اضعف فاما في الاعظم حده او شره اعظم وبالعكس وما ينضم لا اعظم عظم كحكمة

الاعتدال في الامر

من صحتهم ومحنة الانسان من محنة المال وايضا الفضل من الافعال الفاضلة وما اشبهها وافضل
 وبالعكس وافضل العبد من ثل الفضل كما لم يستد من علم الاخلاق فان الصدق فيها كد وهو الغرض منها علة لا فقا
 انما هي من المحذورات والذين من الصدق والعمل معا وبالعكس الى افضل العبد من في الربيعين وفي الربيعين فيها
 بان يكون الآخر علم الاجل افضل علة كعلم التوحيد من علم الهيئة لان البرهين التوحيد مخرج من المادة صحي جدا
 المتدبر متعلق بالخلق وانهم يتقدم اليه الوصول بها الى كثير من علم التوحيد وما يشبهه يتقدم الاكثر والفضل من
 اولي البصيرة افضل بالالف افضل خصوصا الامور من شوب الغم والادوم والاربع والاجل افضل من الاربع وان كان
 النجاة علة افضل والذين العفة تلك النجاة من العفيف وما يؤثروا الكمال وكذا ما يؤثروا الساطين والاعظم في
 العلم والدين يؤخذ عنهم الرتبة الاسو والعظم والذين هم اعظم كرامة والذين هم اشد علة من التمتع والتمتع
 العظيم والجرى افضل فاصاروا حوزة صا اعظم من ان يكره حلة وقد عظم التركيب والاجال بان يدبر حيات
 خيرا وتلازم شيع ذلك بالدموى الكلية فان ذلك مزده تأكيدا وما يصدر عن اصعب مصاوده واقبله اصدا
 عدا عظم ما يجلب الزمان او السن او الحال او غيره ذلك والجزء الرئيس من الاشياء افضل من الاشياء التي لا تفي
 والاقرى الى الغاية افضل واللوازم التي يخلص الغاية افضل من التي يخلص مادون من الغاية كالحصنة وعدم
 فان الاول يخلص اعتدال المزاج والثاني يخلص ما دونه وما حسن من الخيرات في آخر العمر من المسرة في الحداثة لانها
 كانهما تخلص العادة والمقصود لذاته افضل من المقصود للغير من بوقت عليه يتركه كاستفادة الخيرات من ان تتركها
 وما ينفع في اكثر من وقت فانه في الحياة وحسنها مثلا نفع مما ينفع في احدها فتدبعت انواع النافع في صلاحها
 الذي هو اليه الشوق وعلت المشويات الكلية والجزئية وما ينبغي ان يهتبه الخطيب في كل منها واعلم ان ينبغي ان يكون
 الخطيب متعلقا بالخلق الذي يشترطه فان قولنا اقرب الى القول **فصل في** تعدد الانواع ان فقه في المناظر على
 في باب الملاح والتم وهي مع انها نفع في الملاح والتم كذلك قد نفع في اعداد الخطيب لان يصدق بقوله فان ذاك ان يفت
 العفيلة حسنت الشدة بقوله واداب البيت الرذيلة فبعبدة الناس قوله فاعلم ان الجليل هو الحسنة والفساد هو الخلق في المصلحة
 نوع من فانها ملكه ما حسن تالي للبر والخلقون خيل واخره العفيلة في البر والنجاة علة المروءة وكذا العفولة
 والتم والاب والحكمة فها ما يتعدى خيرا الى غير الفاضل كالبر والنجاة علة فانه في عبادة عادله ما يشتمل على ما يتعدى على
 حسب التدبير والشرع وقفا للجهل وهو ذليل بها ياخذ المرق ما ليس له والنجاة علة فضيلة بها يكون المرق فاضلا
 ناضدا في الجاهل على ما يامر به الشرع وبها يشرع في قبالها للجهل والمعرفة ما يكون بها المرق في استعمال القوي والضعف

على قدره ويخلص الشرع ومثابها الجود والسفا ما يكون بها المرق فاضلا لا للجميل بئذ المال ومثابها الدانة وكبر
 العزم ما يفعل بها المرق فاضلا لا غلبته المثل من الجود ومثابها السفا والمروءة ما يفعل بها النبل بالترفع في العلم
 وصغر النفس ومثابها المال واللب ما يكون بها حسن العقل والمشورة في الخيرات ومثابها الباطنة وهذا
 رتبته في البر وكذلك كثيرا من البر في هذه النعم فلا يطلون فيها التحسين وما فيه من الملاح فها علة
 الفضائل والمعدلات الدالة عليها كالانساب الدالة على النجاة ولا ننمى لالت الدالة على العدا كالمستودع انما علة
 العذاب لا يخرج ما في يد من فاحتمل وان سئل الجودير الا الى صاحبها وهذه الامتدالات وان كانت حلات وما
 الا انها من حيث انها الاضيق لطلب منها وخلا ليت خيرات وان وقعت على الاحتياق دون العدل كانت شرطا
 محضه وربما اخفت نفع من الفضائل فاضال وانما لالت كان النجاة يصدر عن فضال لا يصدر عن غيره وينفع
 الغفلة لالت لزم وكذا النسخي ولكن لا يكون بالنسخي من الفضائل ولا نفعا لا مديحا اذا كان غارحا من فضائل
 وانما الفضائل نفعها وتفضلها يكون افضل من بعض كان مجازاة النجاة بالكرامة افضل من مجازاة المال
 اذ الفضائل على سبب الملاح ما فعل الجليل منفعته الى الفاعل بل لا تفي نفسه خيرا ثم ما فعل النفع الاخر من
 ان يخرجه ثم ما يرد به الاحسان الى الحسين خاصة ومن عادات العفيلة اخرا من ثبات العفيلة ومثابها
 من علاتها الاختيار الذي يكون لاشهر النفس من المالك النفع ودون الذي لا يتخاضر ما صدر من التبع ومن
 الملاح اصلاح حال الاخرين ولا نظام من الاعداء والجزاء على الحسن والسيء وان يكون النجاة غالبا لا فليكن
 يفعل افعالا عظيمة يشهد بذلك وتبارها الاعتقاد ومنها الثمات المقتضية بالاشفاق كسب المال العلوي شعوره
 منها الاشفاق عن الفاقة الى باب كان ومنها الاختلاف والتمسك في صفاء الامور فانه يدل على فلة الاحتياط فيها
 للوقوف منها وقلة الاشقات الى رتبة ومنها الرتبة عن الاختلاف الدلالة على الفطنة ومنها فهم الاحسان للصدق
 والهدوء ومنها ايضا فهم الصدق بالاحسان ومنها ذكر السلف الصالح والائمان والتمسك بها لا سيما اذا شتم
 للثلف وان قد صرنا شاوره ولكن الكبر العدم فانهم لا يفتخرون بالاباء ويجهلون ان يكون على وجه من آثاره
 الاضال التي يقع عليها الفضائل الصادرة عن قدسية وما الصادرة لاعت ذلك فلا يعلج عليها الا ان تكرر فانه
 اذا تكررت منها ناصدة عن قصد فان الذي بالفت فاما تكرر ومن الملاح المظنونة الامور للثب كالاتقان
 ان الاسد يلد الاسد والحية تلد الحية والامور الصادرة من التاديب والتوبيخ لاعت ساطع الطبع ولعلم الملاح حقيقة
 نفس العفيلة التي تشرعها الافعال للنفس الاضال واعلم انه قد فاضل على الخيلة تكونها اقرب الى الخيلة

باعتات الغضب الخليل الغلبة الذي يه والولا الغلبة التي كالتغلب مع من لا يرجى الغلبة على علو
 شأنه ومع من لا يلتذ بالغلبة على قايته سقوطه وقد يجمع في عارضه واحدة لانه والم كالمصاب ينام
 فتغذات من اصيب به ويغلبه بذكاه ومن اللذيات اذ كانت اذها خفاقات العدو في الطلبات وال
 لذيذه عند سائر الحيوانات ايضا ولاجل الغلبة يلد باستعمال الادوات اللينة كالضرب بالصولجان
 والذود والسطح ونحو ذلك فبعضها لا يلتذ بها سلم خمر فيها كالخمر والسطح وبعضها يلتذ بها
 في الحال كالصيد ثم اناس يخلفون ثم من لا يلتذ الا بالغلبة بالواجب ومنهم من الغلبة بالمشاغبة
 التيسر عندهم اكثر من الامور اللذيذة من الغلبة وغيرها انما يلتذ بها لما فيها من الكرامة فان التفتد
 في الغلب لا ربما صرف وكذا في الاجتهاد بسبب الوضوح ورجوه الخاضعين ادعى ذلك من اللذات من العار
 اولى من الاجابات والذبيون اولى من الذباء والمصلون اولى من الاتس والمصلون اولى من العوار والاكث
 الحزن الاقل واسماها البهائم والافعال طائفة من الناس فلا يطلب لديهم وجه والمسلمون لا يتقبل
 قهر من غير يصل منه في خير يريده هو للجنب ويطلب الانسان يكون مجبوا بما لا لاجل نفسه ولان يكون شجيا
 من نفسه ولذلك يرى المنجب من نفسه بارز بين الضعوف انما لما يتحجب من نفسه ويطلبه العاقب ايضا
 شجب من نفسه بانها بالولادة وتكرير اللذات لذيذ وتغير الاحوال لذيذ لما يحدث من الجلس من فرياد كان
 ويستبد به الوهم فانه يجد به والقلم لذيذ وشبهه ان يكون حصول الغلبة به اذا استكمل ولا يخرج به
 ما كان في قوة الطبيعة والتعلل الجليل لذيذ وكذا لا تنفعل الجليل كالاحتفال العالم على جوده الاثر
 وكذا يباب الخروج الدائم على الجماعة ولكن التعلل الجليل يلتذ به من جهتين الاولى الشوق الى الجليل
 الثانية الشوق الى الظاهر والقدر وفي الانفعال ليس الا الاخير والكفاية لذيذ وكذا التذابة وانما
 وكذا الحكايات كالصبر والنفس وان كان المحكي صولا فبعضه اذ يبلغ المقصود ومن الحكايات والمحل للقلص
 عن المكافاة لذيذ الحسن تدبرها وترتيبها وشبه اللذيذ لذيذ كسبها الصديق وشبهه نفس الشيء لذيذ
 اليك ليس الى الصبي واللعبة بالنص والمناجاة العادة لذيذ والسطح والرائي بالحكمة والاستبصار
 خصوصاً عند محكي الكرامة والتمكن من عول الاقارب وبما شتم لذيذ وارتياض الموت فبما يشد نفسه في الكتاب
 الفتيل لذيذ والمضاحك والواو والفكاهات لذيذ **الفصل السابع** قالوا في الجوارح عية الجوارح من ذلك
 ان يكون شجرا مع عاتق بان يسهل خفاق او يسهل العور فيه او يسهل تأخره من المشايخ والاخر

او يكون

او يكون الجوارح على حد يقاله برحوا احتمال او حسن رجوعه رادى عندا او يرجو ذلك من الحكايات او يكون الجوارح
 على سبيلها او شكا سلا عن الرغب الى الحكم او شرفها من الشاغل وحييا او محققا في الشكايات او قد يكون
 الظلم فيبرح من كل من الظلم او من يحول الجنا بدينه وبين الظهور للحكام ونرجوان تعدد بان يقول انه
 انما قد اكرها او بر طبعه مسئول عليه او عاده تستر في او يقول انكم عالمون باستغناء عنه فاما فعلت لغيره
 يسئل عليه منعه الموجه على انه زوال او اختراع الاوهام لانه لو كان واحدا لو كان يحارب او يرجو الاملاك بالتحارب
 الحاكم او يثق بطموح رعاياه فلا يكتفوا الفارس او او توقع هرج من الجنايات او لمعارة الجوارح او هوو لغيره
 اولان الحاكم يكتف من غير فيمكن ان يقول انه انما كان حدى او يكونه بما يستحق رغبة الى الحكم كالجوارح في الشكايات
 عدم الاحتياز من الجوارح عليه ومنها ان يكون مريضا او ضعيفا او غافلا لانه لو كان له او به ضرر عند عاتق عليه او يلا
 يساقيه ويشل هذا الجوارح عليه ايضا بسبل على ان يكون له لانه لو كان له او به ضرر عند عاتق عليه او يلا
 ومن الناس من لا يميل للتحقق ابوجه به انه صده من عدوة الناس حتى اذا جاور عليهم قال انه كان وليها او كان مولا
 لا في كل علم من حال الحاكم عدو لهم ومنها ان يكون هناك متفحفا فترقا او عكسها واليه يكون من رايه او يبره
 ومنها ان يكسب به ذكرا يشتره ويخرجه كان يصل شوقا من نفس ومنها ان لا يبالى بالجرس في المال والا
 الى الجلا ومنها ان يكون مودعا في العيون متعافا لا لانه فلا يناف من عاتق الجوارح ومنها ان ينهى اليه من الجوارح
 استخفاف ونحوه وهو يختلف باختلاف الناس فان كان صديقا فربما استخففت ذلك لان شوقه من عاتق
 وان كان صديقا فربما احتفل منه ذلك وان لم يكن احدا منها فهو بمقتله ومنها مجرد الاثر كانه على العاقبة
 واصحاب الفضل الذين يخرجون الى القلق يادى في شغل ولذا يرى الصبيان يودون الجوارح ومنها ان يكون الجوارح عليه
 معتد يا يسئل الى ان من يحمله عليه من الناس والخطا المحضون على الجوارح علم بها من علم واحكام والذى
 يحمله عليه فكذلك يحاربه الا ان كان المقي شكا به لانه قد وقعت والذى بهرض حور به الجوارح عليه كمن ناله في بعض الغيب
 ومن اشرف على الفرق **الفصل الثامن** قالوا في النسل والاعتناء وتعليم النسل الجناية وتضرر الجاني لها العلم ان الظلم قد يكون
 للجناية النسل المكتوب به وقد يكون للعتناء النسل المكتوب به وكذا ذلك اما في الملمات او الكرامة او السلاة وكل ذلك انما
 بحسب المنة كمن يزين الزحف او لا يشا في الشهرة ثم ان يادى الظلم بالنسل وهو اساق وقوم ما يدعيه او يقره
 وينق وقوم على وجه الظلم كان يقول في الخلدت وما ترقى او عاشرت وما ترقى او عاشرت عاتق من كونه وقد انه
 او فاضله بحيث لا يفتضح النسل وواطعت العدو خبا لايه والرجح في حياض الظلم وعدم الى النسل المكتوب به

بشر

واحد

الشركة وكثير من المعدل والموجود غير مفصلة في الكتابة ثم يفصل بالشركة كما ان العلم بعد عدلا في الكتابة ويفصل في الشركة
 والاهام في الكتابة ما لغرضها ان يكونها من غير توقييد من التسمية واما لعدم انحصار الجزئيات فيها فكان الشيء يعدل
 بحسب السنة المكتوبة ويوجد له مخلص بحسب الشركة وربما كانتا مخالفا للثمن ايضا كما ان في بعض المكتوبات
 الاشياء الحقا قد ادا سال مدة غير يتكسدا لصاحبها والديب والمسكة تيج ذلت وكان هذا المكتوب بوجوب الاحسان الى
 جميع الاخوان والمكتوب منه في بعضهم والمكتوب به بعد الحظ مثلا مطلقا والشركة تفصل في الشركة في العلم عن سرقته
 او بيعه واما وجوب المكتوب ولكن من نزل حقه على السنة الشركة ولا يحصل له المكتوب لا يسي عليها ولا يحل له
 ان من مخالفا لافضل على بوجوب توقييد المكتوب لا يسي مفعلا كما يسي من افضل على بوجوب الشركة متفقا او لا التزم
 اخره ولو لتفترقا سواء كان هو نفس المكتوب او غيره وهو معلق العلم بان لا يما قبل على جوده او التمسك بان لا يميز ما غدا
 منه ولا يوافق الا فاصد في العلم اولى وان الاول لا يوافق لان ينظر الى قول الشارع بل الى سيرة ولا يتعلق بنظامه
 بقصوده ولا يوافق على العمل بل يتبعه ولا يلتفت الى ناديه غيبته مع توافرها عند وان كان المستعمل هو المكتوب
 لا يعلق بعين الحال بل يعلق بالسلف والافق فمذموم في تحصيله واذا كليل في ذلك التبع والناظر الى المكاتب
 عدلت ما كثر خبره ولا يكون الجليل عندك موقع دون موقع التبع ولكن حضور الولايم ان يثبت من حضور الحقا
 ثم هنا امور عظمه لظهور ما مور به من ان الاول ان يكون الظالم عليه لافاقه به الى الجود ويكون اليسير من فعله
 مستغلا ومثان يكون بالتمسك الى الجود عليه كان لا يلائم الاقربا فاحذر منه ومثان يكون الجواز بحسب
 كان يسبق من وقت المجهود وهم ومثان يجمع بين عصب العقوبة ومثان يقع على الحسن ومثان يقال انما كان
 فصل او انه المثلين او انكره اما فصل او يعارض من يجمع بين عقوبة التقرب اليه ومنه الاستعانة في الظلم بالجلد على العقوبة
 للمثلا لا يقر به ومنه قطع الدار به واعتنا لاحتها ومنه نقص العهد والحنث في اليمين والحيازة في الامانة والتوجه الى الحيازة
 والنظم في السنة الشركة اعلم انما اوجب هذه المكتوبات في هذه الفصول كما فيه في الصديقات التي من منافع **فصل**
في الصديقات التي ليست من منافعها واكثر منها في الشارع وهي حصة اقسام السن والشهود واعتقود **فصل**
 والايان اما السن فان كانت الشركة اوفق بحال الخليل قال ان المكتوب به بعض النسخ والتبديل دون الشركة وان اهل
 المدة لا يتباخون برضا القضاء والمكتوب لان المكتوب انا اجمع اليها فغير الجهور من تنديد الشركة وتقصيها فاذا كان
 العاقل فاعلى في ذلك استغنى بها عن المكتوب وكان لمران يخلص المكتوب وعلى القاض ان لا يجد الى المكتوب بل ينظر
 في الواجب فان لم يطر له اول النظر فانيه وقف حتى يظهر له ولا يتجهل وان كان الامور العكس قال ان الشركة احكاما مختلفة

ثم يعلق بمخالفة الواجب
 كثير من الزعماء والامور
 صطبا به

ببند لا استقرار لها ولا صدق الحكم الكلي فيها بخلاف المكتوب ولا يثبت الى ان يعدل عن المكتوب فان لم يكن الحكم
 بحسب المكتوب معلوما فيكون ان لا يحكم الى ان يبين لمرانه لو كان لا يتجهل الكتابة الحقا فان لا من مخالفا
 السن والشارع وكان الاشباع بالطلب بعدا اذا عدل من اشارته فكذلك الاشباع بالشارع يتقدون جازت مخالفا
 ولو جاز ان لا يلتفت الى المكتوب لكان سعي الفقهاء في تفصيل الهادة في الفتنة ضاعا واما الشهادات فيها فبما
 قدما رد على وجوده لاسر ولا وجوده ويكون زعموا بالخطا او غير ذلك وربما كانت شهاداتهم انما كانت لهم بالامور
 ومنها شهادت العاصرين بوجود الامور وعدمه ومثوله يقتضي ان يعلم انهم يسمون بشاكرهم الشهود في حقه بخلاف
 شهود لا يرجع اليهم في الوجود والعدم واما الحكم على الحقا كونهما شهادت الدليل والامارات التي يجرى اليها كذا الى الحديث
 الشكاية والاعتقاد ولا تستام اليها الا عند عدم الشهود الاما ينع في قبول شهادتهم ونزولها واليهادة اما على القسم بانها
 او على الامور فكانت اقليم كان اولى البينة بان يقال للشهود انما يعلم بحمل حسن البينة وعلى خصمه بان ادعى انما جازت
 ذلك واما ابطال الشهادة فيان يقال ان الشاهد صدق الشهود وادعى الشهود عليه ونحو ذلك واما اليهود في شهادتهم
 شرعيا فانها شهادتهم او عدلت فيها بينها وفي كالمشهود في وجوبها بوجوب على المكتوب له وعليه وفي التبديل والصور
 والتظيم والتفريق فانها اذا عدلت على الشارع عظم امره بانها فظ على الدنيا وفي غير خصمه بانها اليهود واليهاد
 تجري بان يابذ الشريعة وادخله فان التماس مع عدمه وان كان العهد مدمورا ولا زالت المعاملات والمشاكرات
 والحكم بقول كل واحد ليس في الكتاب فهو بغيره وكل بغيره فلا يزل كما انما عدا السيرة عقدا العهد الذي هو مخالفا
 ومردعه ومن خالف الشريعة الى اليهود فثبت من الذمة ومثوله الى ان كذا خلية العقل والشرع فالمرحون
 سمعوا احوال اليهود فان كانت بمنزلة جهة السنة عمل باطلا والشرعية مقبولة من رضاء واتفاق من العمل
 ولما العهد فربما خضع اليهود في اسر السلطان عليه واذا وجد بها من السنة المكتوبة ثلث المدينة وكانت الامانة
 لمدته اخرى واما اخرى او وجدته من الحكم كذا العهد فثبت له المدونة الوثوق في ابطال العهد وكذا القاطن
 عهدا اخر سابقا فانه يقول ان السابق هو الذي بالقبول ولو حل كذا فالخير جاري بذلك وكذا اذا وجد عهدا
 بخلافه فانه يقول ان منعه الاول ينسخ وينسخ ايضا بان العمل في لغة العهد وعبارة الصلح فمضى ان يعدل لفظا
 شهادتها فيمكن ان يادى واما التجهيلات والنسخ من الاحوال بالانذار والاعتناء والزيغ والزيغ فان كان العمل
 وفق المسمى في حظه واما على ما لا كثر من الاثر في هذه الحالة وعلى هذه المدة وان كان على خلاف الشهود قبل
 ان الفصل في الفرق لا يدرى به تفتت وربما كتب التماس كما اذا صدق فموجب على الصدق واحذر على المكذب كما يقال ان

التيهم ولا يفرقون في الشؤ ومن يظن بآفة ضياله والكرومون ومن يؤمن ان لو خسلت من غير تقدير الى
 خيلك فالتت لا مودة لك الا وعتدتم والمعتد اذا امن به كان محبوبا ومن خسلت يهلك ومن خسل مودة الناس
 والقاضي من غير خلق ويضع ومن يوثق بغير كفا ذللا يوثق من المساوي والوثق بحسب الحسب لا يثامته وانواع الصدا
 قلنا الاول الصبر وفي حال تذكرك من اثنين لطول الشاهدة والثاني الانس وهو الانشاد بالانتماء والثالث الضل
 في المشاهدة في التزاد وفي التفرقة كلها دابة والعداقة تنقسم من الصداقة بالتمسك ومن اسبابها الغضب والبغض والغضب
 كما على اسباب لا على بغض والبغض يكون النوع اوبى يلب النوع كبغض السارق فمن هذا النوع يمكن بيان ان فلانا حذوق
 وفلانا عدو ومن لا يفرق دابة منهم وجهه التكلم في نفس الحالك والسامعين على سبب الاستدراج وانما الخوف من
 واخطا نفس الخجل شرم توقع سلب الافساد لانه لا يخاف من كون الانسان عاجلا ولا مائة فحصل خلاص
 مستقبل مستعد لا يخاف من الموت وركوب الخطر هو كركبة الخوف والنيات بغيره وما يعجز الخوف
 مشاهره مثل ذلك الشؤ الذي مله عند ذلك الخوف ومن خوف بالانذار لا يخوف والمعتد بالخوف لا ينافع
 الا بالاستغفار والخوف وان لم يقنه على الانذار خصوصا اذا كان قلما والناقص من الخوف من الخوف والناقص
 التناقص في الخوف انكره كالموت الخوف ولا على ما يخوف خصوصا اذا شعر بقصد من انذار والناقص من الخوف
 الخوف عند الذي واصدقاء الظلومين مخوفين قلما وكذا الصداقة والاعدا والمساويين الا الاضلال وكذا الناس
 الدماء التي لا يكون طويل من اوله العداوة ولا يمكن الوقوف على نياتهم بغيره ومن الامور الخوفه ما لا سهل في
 بعده او مقابله بعده وما لا ناصر على دفعه والذين لا يخافون في الآخرة المتكلمون من العدا والاعوان ونحوها
 في سن الباب وصحة البدن وقوته فنه هي الاذلة الناجمة في ايات الخوف وتقريره في نفس وانما النجاة هي ملكه
 بما يكون الانسان حسنا الرجاء الخاص مستعد الوقوع الكثرة لا مقامه قريبا سباب الخوف وعكس من بعض الناس
 وكثرة الاحساس من الاقوية منجبه وكذا البراة من الظلم مع قلة استلهم وان كان الظالم صديقا وكان من يزل عن استلهم
 كالموت والافعال كفا ساء الشايد فيما يرجع على الصديق بالمصالح كان التمتع عليه وكذا قد بدا ولا شئ والناقص
 في النسب والنفقة في الحب شجع لا حتمه من دونه والامور الكاكره مراد من الخالص منها شجع عليها وكما هو
 للجل بعينه وقد شجع على الخوف اذا اضوف سند معول عليه **والصديق** خلاص طايبه منه واذا كان يحب دبره فخرج
 ويرى نفس فضل واول بالترتيب السوء وما لا شجع عليه وكذا اذا كان حسن السيرة تهيئ للمال في ما بين من اتق
 كان قليل الاكراهات بالتحاب عليه وان شئنا الغضب شجع ونشجع اذا كان الظلم وانما على الربح بغيره فمتق

وكذا

وكذا الذين خافوا الاقدام او حصى يارة النفع على القربا واعتزلوا الضرب للثلا في **الصلوات** في اوقاف الاحتيا وعنده
 الاحتيا والجلل من خافوا لظن سبب شرمه من الانسان مذموما سواء وقع او يتوقع والوقاف حلق بغيره لا شئ
 فوات الحلو وشبهه ما تشاء الدم **والصديق** هو الذي لا يفرق من الخوف والتكليف من الصالح جنة والفرق بين
 والنظم ومعاذرة الناس في مواضع الرية والحصر على المحفلات وسلب السكين والتشرك لغير البيت بالسر
 مع الجبا والواجب له العلم والظلم عند مخالفاق ونحو ذلك ومن الاعتدالات كرسو الانسان بالاشياء به وما كان لا يفرق
 للتجسس وتفر بعض اعتدالاته لافاضا الى التجهة ويترد على الشرط صر والمحبين منهم هم التجب منهم والتجربون من التجب
 يوثقون يكون التجب عند عجبها او عكسها ومن يثمد بغيره او يكون محنا جال او ما دله او ينظر له ويكون معق
 بما صا له الرى ومن لم يزل معظما له والناقص في صداقة واستراة مودة والمعارف الشدما الذين لم يزلوا في سلف
 امول فيها وفتح العيان ان من فتح لاثروا له من السهم عند الاقرين ولا يصح اسناد وهذا التمرين **المراد**
 اسند وكثير من المتفرقين للوثة يكونون اسند السامى فالفصحة عندهم اعظم ومن لا يستحي منهم لهم القس الاخر
 القاعة المحرور محوي الهائم والاطفال والفرقاء الذين لا معرفة بينهم وبينهم واما المنة فهي التي بها يسمى الانسان متنا وهو
 الناقص الذي اذا وجد من اسند عند انسان وجب ان يعير شاكرا وطايبا او عكرا واطوع والمنة ما لا يدرى
 فضل يولى نافع او يصير على عطاء جوهه نافع ثم انما يكون سدا اذا لم يدرى الحق غير نفس المصطنع اليه وما يعظمها
 ان يوافق اسناد الحاجة او وقتا بغيره المعونة بغيره بالانسان بالاشدك بما ويكون اول من اسند به ويكون
 اكثر اسنادا به وان لا يريد به ذكره ويكون المنون متوا بالناقة او محبوا او مستغنيا عن هذا وضد ومن محقق ان
 يتال ما ادونت باصطناعك الا شاعلت انك قدوت ولم يتم النعمة اولم تنقله حين الاحتياج فانك لم تنقله فتنقل
 انما وقع اتفاقا او ضرورة او ضرورة في الحاجة ومن العلامات الخفية لاشارة ان يكون صوره من الودة ويحتمل
 يكون فيما تقبليه لا يفتل مع الاحتياج عداة وكذا عداة نفسه فان قلت يدان على ذلك ولا يشوبها بغيره **المراد**
 في الاحتيا والفرق الشفقة عليه والحسد والقدرة والغيرة والحبه والاختلاف فالاحتيا اذى يذري الانسان لنفسه
 او حذر مدخره لان من اخر من غير حساب ولا توقع فاما يكون لا يتم لهم لان الهالكين من المتوقع وكذا اسعدا
 لا يتم لهم لاس من حقوق الشرم ولا يتم للذين يثمنون سادة الشريرة والجلل والاقبال والشيء بين بالاشدك
 والناقصون الذين يقابل عليهم حسن الفطن والذين جرت الامور على محاسنهم والفضائل والفضائل والناقصون
 والناقصون ولا اسند له من الخائفين لانهم لا يفرقون الا شئ فانهم ما يشكهم من الاضام بغيره فاما يتم

فانما يقع الاعراض ورواها عن اسناد الخوف
 فانها ايضا حرة

بين ذلك والهم لهم المعارف والذكاء والافان والاشكال في الاخلاق والهم والارباب والنجيل والاشكال بشكل
 المعلوم والمغيب والمحمول والاصح وان لم يشاهد الا علاما شاه ولا يتهم بالظالمين المحققين فانه في المبدأ
 ولذا لا يتم الجبارح باحد لا حقارهم الناس وما كان من الانسان بذلا نفسه كما لو كان لا يتهم به ولا انه يتحقق
 كالا يقال ان يتهم بنفسه ويتحقق على نفسه بل انما يقال له انما لا يتحقق في نفسه فانه لا يتحقق في نفسه بل انما
 من حد الاهتمام ومنها امتحان غير الحق وكذا الانجاح غير الحق في هذا الاثر ليس في هذا الكتاب جازا ولا حقا
 بهذا الامتحان والانجاح انما يكون اذا لم يكن من قضاء من الله تعالى والاراك وصف ولو بعد امد والمخرج غير الله
 فادري يقيني الانسان لغير اصاب من يتحقق في وسط بين وبين الاهتمام بالحد انما يكون حسا الا ان كان العلم
 فيه من جهة اصابع الخير لا من جهة ان الخير لم يصيب موقعا بل نقول ان هذا قرحا فيصيب الانسان شريعتين المستقيمتين
 كالذين يعون في الارض السادة وقرحا فيصيب الاخلاق المستقيمة وسوء حال الحسن والفرجات كالصالحين فان الله
 عن فضيلة نفسانية والاخر من فضيلة وهما حرا بغير حسن حال الحق لاجل حسن حال وهو ليس وحرا
 الحسن حال من لا يتحقق لانه لا يتحقق وهما لما تارة والقطعة وهما ايضا كالمستقيمين فان لا يكون رايه وانما فيهن
 فضيلة والحسد يكون في كل خير حتى الحسن والجمال واما النعمة فلا تتعلق بالفضائل لانها لا الاصل كما
 الخيرات الواقعة في الطبع من هو الحسن والجمال والبرية فاشياء تسمى بالحق الواجب والخيالات المستندة لسلطان
 فاشياء تسمى لها بالفضيلة لكنه كما نراها لها بالسلطان ويستند النقاد اذا كان من محب الكرامة فادري
 الى الاستيلاء وعلمه وكذا المحملون فانهم يحسون للكرامة ولذا محملون فان الحسد انما يكون بين المتنافسين فان
 المتنافسين في الجنس لا حسد بينهم وكذا في النسب والفرقة والفرقة او الرتبة ولذا ترى العالم احمد العالم من فرقة
 العظام احمد من فعل قوة من غيره ولا يحسد السالفون في الزمان الباقية والعداء في المكان والنافسون حدا فانه
 انما يحسد من يصح ان يتابع ويتشارك في الهوى والارادة ويكون بالحق المحسوس عليه مما يتوقف الحسد واما الخير في
 ادى يقري الانسان عند الموت بخلافه ونهاها الاخرين قوله سل الاخرين لها على جواز بلها ولا تعزير الاخرين
 الخيرين سلك على فواته ولا في الخير من تيسر لها السعة وعشيرة وانك لا تعرفه الا كان الخير واكرامه
 كالشجرة عند الحكمة والارادة والال ولا في حال الخير بل هو فانه يوفق بين امره ولا يتخلف هذا والخير هو
 ناتي عن علم القيم كان المحبة ناشئة عن الغيرة **الفصل الثاني** في اختلاف الناس في الاخلاق بحسب اختلاف اناسهم
 او اعراضهم او مصلحتهم او مصلحتهم اما التي باختلاف الانسان فاما ان كان فيهم حركة الشهوة ويتقدمون

عليها ويتقدم شهواتهم على الامور الطبيعية بالبدن كالمناخ والملائس والمسام شهوات كثيرة ويملكون سريعا لها
 وتعلمها وعدم العلم الذي انهم وعصبون سرعها ويستند فيهم وعصبونهم للكرامة والعلية مثلا منهم الى الناحية
 اشدهم من حب المال لا يحون المال الا بغير اثم بقا سوا الحاجة ولم يحابوا الله ويرجعون الى مقتدرها
 يرجعون اليهم لما يرجعون من حسن الظن وقلة الاثر والارباب ونفسه الامل ولذا لا يحورون ولا يهزبون ويرجعون العيش الى
 ولحسن ظنهم بسوء الخداعهم كالشجعان وكثير انفسهم ولا يقتدرون انهم سيفتقرون اذ لم يقاسوا الشدة ولا ياتون
 حسهم الى العظام ويحسب فيهم الاماني وقد يقبل قيم الحياة فانهم لم يندفعوا في الفواحش ويؤمن انفسهم استقام
 لانفسهم في المعرفة وسيلهم الى النافع الذي القوة اكثر من سلبهم الى النجس الذي لم ينفوه وهم شدة بالخير والوفاء
 واخوانهم واقرانهم لانهم نشيطون يحبون السوء وهو ما تاتي بالصحة ولا يتقدمون في امر انفسهم سوى الله لا الشدة
 المعيشية ولذا لا يكثر محبتهم لله والملاح وخطاهم في كل شيء اكثر من خطا المشايخ لانهم مغرطون ولا فرط مغرطون
 شدة انهم انهم انفسهم بالبر كثر من عاينهم ركوسا الظلم كما راوا من عاد عليهم بالعار والقرى لانهم شدة
 الغضب قليلو الغنى ومع ذلك قد يقبل عليهم الرحمة لضعفهم المكملين ولضعفهم وشدة انفسهم بانفسهم الاكثر
 والمشايع اعتادتهم في الاكثر وعلى خلاف اخلاق العظام ولذا تسمى بهم لا يكون شئ يحكم حيزهم وان حكموا حكموا
 به على ما جربوه وكل شيء فهو عندهم على حكم ما سلف ولا حكم له عندهم اصلا ويقتل كل انهم بالحد والدم واخطاهم
 سيرة السوء عليهم ولا يعاون في ولا ولا يفضاه وهم صفاء لافس منها ونون ولا يسمون في الاكثر من كانهم قد
 يتنوا فلذا يصفون شوقهم الى الاموال ما يتعلق بالمعاش فيكون عليه جدا خوفا من ان لا يجد قبل خلوها
 الحيوية ولذا تكثر اودهم وموتهم شدة في الدنيا ولا تهم قدرهم سواء في الدنيا والآخرة ويستولى عليهم الجبن ولذا انهم
 يشتد حرصهم على شئ الدنيا وهم حسوا الا انهم ربما يكونون كثر في تجاربهم وهم الى الكون اسيل كالانسان الى الحركة
 ويستند شهواتهم عن المشايخ والمناظر لغوت حاجتهم اليها ويملكون الى العدل ويحبون الاثرة العادلةين فيهم
 لانهم يحسون السادة لا فضيلة فيهم بل بالعدل انفسهم ويؤثرون النافع على الجليل فانهم يحسون انفسهم وان النافع عيب
 انفسهم والجميل عيب غيرهم وهم قناع لعلهم الى الجليل وسيلهم الى وجدوا الاخفا فكثر في العالم من الافحاح فيهم
 يملكون بالتكبر بدل ان يميل وغضبهم حديد ضعيف لضعفهم فلهذا انفسهم انهم مستقامون واما ضعف لضعف
 طبعهم وشهواتهم فضلهما ونكسروا اكثر شوقهم الى النافع دون اللذيذ ولذا يظن بهم انهم اعفاؤكم ولكم اعفاؤكم
 لاعفاء فضيلة وضمهم الى طلب الفضائل فلهذا لا يستغفرونهم من افعالهم وانهم يتكبرون بالنافع فيما يشاءون

البيد ثم اردت منع شخص من فعل ان فلا تالقي لا تفعل كذا وكذا فلا بد من ان يذكر الذي لاحظه جعله الحي
 واعلم ان من الآراء التي يحتاج الى ان يقر بها غيرها ما اذا التزمت كانت شعبه لا غير يتولد فذلك اذا قلنا
 فاعلم ان كل ان لا يتاوب فاما اذا قلنا هذا صفة شع عليه لا بد من ذكر ما يقر به قبله كان يقول يتولد
 من الراعيين في ان ما من غياط الحسادين لا يتاوب وربما كانت العلة ليست دايما بل كادما شعها غير ان يكون
 القابل ما كان يكون فاما ما من غياط الحسادين لا يتاوب وربما كانت العلة ليست دايما بل كادما شعها غير ان يكون
 الوجود صراذا احوالهم امر واعلم ان استعمال الكلام العربي واستعماله صريحا لا ينافي بالماضي لانهم
 المربوتون على المصروف المظنون بهم الظن الحسن لكثرة تجاربهم فيكون استعمالهم الذي يصرحون به من الآراء
 الكائنة والراي قد يمتد كثيرا وربما اقتصر على الأكثر وربما اقتصر على الأكثر لكن الاقتناع به يكلف ويورد
 ما اجمع عليه الجمهور راسخة او عادة وان لم يكن من القواعد كانت استعمالنا ان قد في المحسنات موحدة
 فاما من يورد في الاثال المتولد السائرة على انها احكام كلية وسعي ان يستعمل الاداء التي في غاية الشؤنا
 جامعة بين ان يكون اراءه مخالفا ومن هذه ما يصلح للضيق كان يقال اعرف فانك فانه يصلح للمرجح
 الدم وكان يقال لو عرفت حلفت لما استعظمت مثل هذا فانه يصلح للتكليف والادعاء ومن هذه ما يؤثر في
 النفس اتصالات كما يقول للتشمل غصبا عن شيء بلغ ان هذه السمات بتدريج كذا فانه ربما اهدا
 غيلة وربما كانت اقوال رايه حله كان يقال ينبغي ان يكون الحب للحبيب اكثر من بعض الغضب وينبغي ان
 يجتهد حتى يكون اللفظ مطابقا للمعنى فان قدرها الى الشج ومن منافع الراي السامعين انهم اذا حروا
 امور اخرى وقد رتبها من عندها الى الحكم الكلي فاداءت عليهم انهم الحكم الكلي فزجوا وربما كان
 الحكم الكلي كاديا ويلتزم بالقبول كما اذا كان لاحد حركات فاساق فاداسع قول القائل الحار في الحقيقة
 فرج ذلك فانه بالتبوك فذلك محسان يكون التكلم بغير الجاهل السامع والجاهل كونه حجة الى القول
 الكلي ومن منافع ان يجعل الكلام خلقيا وهذا مما نفهم به الكلام ويصير قايلا كالسان **التمثيل** في الفرق
 بين المقدمات الجدل والمخاطبة وبيان الانواع التي لا بد منها في الخطاب اعلم ان الفرق بينهما ان الجدل قد
 يجعل فيه المقدمات البعيدة عن المطلوب ليتدرج الى المطلوب باواسط ويشمل فيه المقدمات المعالية
 السمة حقيقتها ويشمل المقدمات التي لا تليق فيها اذا كانت مصادرة عن الشهورات بخلاف الخطاب
 فلا يستعمل فيه المقدمات البعيدة جدا ولا يستعمل الشهورات الحقيقية فقط بل يحكم ان التوهم الحكم شلق

بالخطايق خارج عن طريق العائبة ولا يستعمل البعيدة عن نظر الجمهور بل فاما جعل مقدمات ليست في
 كون الشمس مشرقه ولا في الغيب بحيث اذا ذكرت لم يحكم الاذهان بها بل بالحق واذا ذكرت لم يحكم الاذهان بها
 بل بالحق اذا ذكرت منفردة اوسع قريضة انتج الظن بها كانهما ضوال ويعلم بالعلامات ان الحكم يتولد
 يتبين ان يقرن بها حتى ذكرها دعوى انها تبين للكل والاكثر فانه يزيد الكلام تاكدا وان لم يكن كذلك با
 وحس على الحكم في كل جنس من الاجناس ان يكون مبيها وربما لاهوالها مضه للجنس الذي يتكلم فيه فانه
 مالم يعلم كلاما فرائس ان لم يكن مبيها لم يعلم فضايله لم يكن مبيها ان الخطا به مشارك الحد في انك
 كان من الواجب فيه اعداد مواضع كل اثبات وابطال قريب من الامر في ذلك واجب فيها ايتيم وكان الحو
 الاقرب ولا شذنا سببه لانه لآخرى بالاحتمال فكذلك هنا الشرح الاقرب والاختص بالعرض اولى بالاستعمال
 فلا بد فيها من اعداد المواضع والانواع لانها اسطوانات العمل واعلم ان التذكير على تقدير ثبت يشبه بالحقا
 المشتمل ويوضح بديه بالخلف والتثبت يتالف من مقدمات مفر بها والتفريق من المحجوزات المستشع
 فذلك الانواع ثم تسفل الى كمالها ففئات والمقاومات فتخرج منها تنقل الحكم من الصدا كما علمت مرارا
 فيها جمل لا يفرق في روي واخر من الاشياء والظاهر واخر من الاضافات كما قال ان فعل هذا ان كان
 فافعال ذلك حسن وربما كان هناك شرط فان حذف كان مفعلا كان فقال ان كان مفعلا بالحق انك
 فعله ان ان فعله لانه ليس مفعلا بل ان يقتل بيدي كل من كان بل سعى قابل محدد وربما كان بين شيئين
 احدا من جنتين كما يكون صديقا وشريرا وربما فاضا كما تكون شريرا وظالما ونوع من الاقل والاكثر
 الوجه السالف ونوع من التقدم والاضاخر ما بين كان مثلا ان فعلت كذا فبازمن ان افعل كذا وكان بقا
 ان الشاغل والاضاخر من يفعل كذا فافعل فانه مفعول لان التكلم قد ادر على ما يجوز عند الخطاب
 بس الجملات اذ فعلت كذا فانه مفعول لان التكلم اشرى الساحة عن هذه المعنى ونوع من الجدل
 باستعمال حكم من حد كان مثلا ان كان الملائ حقيقته ان الذي او حلق قريب من الله فانه موجودا واما
 كان يقال ان كلاما لم يسم فاضا لان شيعه والفضيلة هي الجماعة ونوع من القسمة وابطال وهو جرح
 بجرح او تسليم او نوع من الاعتذار الى ان ثبت المطلوب ونوع اخر ان حكم بذلك الحكم او سببه او بصدقه
 ضدا لمارقا ضل ونوع اخر ان يشرع في كل منها كل موضوع فيسلب الجمل ويصير
 كان فقال ان كان فلان نجما فاشق قابل وفي اي جوار واخر من الواحق الحكم كان فقال ما بوجمل

تأديب فخصه واخر من اللولحق ايضاً ولكن من الواجب المتضادين اذا كان يلزمها حكم واحد كان يقال عليك
 بالسكوت في الحاصل فانك ان صدقت بفضلك الناس وان كذبت بفضلك الله فالكلام عمت او يقال
 عليك بالنكاح فانك ان صدقت احببت الله وان كذبت احببت الناس فهو يجب ونوع اخر ان يوقف الظاهر
 لانبات شيء المتحجر بوجهه في الظاهر ويكون في الباطن انما يراعي جهة اخرى كان يقول بحب للذات لانها
 لذات لاني احبها لانها تتوى الطبيعة وتشرح الصدور تخلو الذهن ونوع اخر من الوزن والمعادلة والوزن
 وضع مقابل بازاء مقابل كان يقال ان كان الطويل من العلمان رجلاً فالقصير من الرجال عيسى والمعادلة وضع
 حكم بازاء حكم كان يقال استقيم طرد الضيف الحبيب فلا تستجروا في الضيف الحبيب والا لا على قياس
 عكس التقيض وانك على قياس الاستقامة وتكون من هذا القبيل وهو ان ثبت الحكم على التوجيه كان
 يقال سواء كان الاله خالفاً للغير وحده او لا ولا شيء فهو موجودا وسواء قلت ان الاله يكون اوقافاً قد
 ثبتت الاله ومن ظلت ما يقال مثلاً على سبيل الاستدراج لمن يتكلم العلم صلح على تعلم فانه قال نعم اعطى
 علماً ونحو اخر من جنس في وقتين كان يقال فانت اقل لاني كنت متوطناً والان كنت غريباً
 فلا قابل ونحو اخر اذا كان احد الضدين قد كان سبب الضد فانما كان سبب الضد كان سبب الضد كان سبب الضد
 ان كسلاً اعطيت سرعة فان ارجعت منه خزنة واذا كان امر بيا للضدين محسباً لا يخص باحدهما
 يقال ان الحد لا يعطى السعادة للاحسان بل له والغبطة وان يجدد الاشياء ويقصده بالشر ونوع اخر
 خاص بالشارع والمشاورة وهو ان يامل الخطيب حال الشيء فتكلم به او منع او اعتذر او طلق كمن يقول
 هذا ممكن وسهل وتافع لك ولاخواتك فافعله او فعلته وموضع من التوجيه ان ياتي بما وى المقصود
 لما سبب المشكوك وما يبره من الاحوال الحدية او الاضال او الاحوال الاثبات ويدان او يثبت
 نفسه وان لم يثبت سبب المشكوك وموضع بازاء التوجيه وهو ان كانا لو كان قسماً لما فصله فان اوما فصل
 مثلاً او اوما فعله غيري او اوما كان كذا وكذا وربما اقتت المصادرة او ما جعلها هناك ان يقال لم اعدت فلان
 شق العصى فيقول لا شق العصى او يقال ان فلانا لا يفعل كذا لا ما موزان يفعل ومن الانحاء في التوجيه
 لم فصلت كذا والاولى بك كان ممكناً لو كان ما تقول صواباً لم فعلت ويجري هذا في اثبات بان يقال
 لما فصلت كان صواباً عنه وبما مضى يجوز ان يفعل ما لا يكون عنه صواباً وايضاً في التوجيه لو كان ما يقول
 صواباً عنه وبما مضى يجوز ان يكون من فعله لئلا يكون عنه صواباً والا لا بد ان صواب او لا لا بد ان

وان قال اعطى ظاهراً

يكل ما يرى صواباً وايضاً في التوجيه ان كان فعلات كذا لا فعل كذا فلم يفعل الذي تجادلنا وان كنت لا
 كذا فلم لا تفعل كذا وايضاً قد يكون من التوجيه لما يبرهن خصمه من الخطأ في الاحتجاج كان يقال للمدعي انك
 تقول انه ما فعلت كذا فقلت ما فعلت ولدي ولا مدعي فيه هذا فمعه صواباً لانها جعلت حكم زعمها حكمها
 ونحو اخر يتعلق بالاشتقاق الاسم كما يقال قلت جواداً كذا حيث اوتطال كذا حيث وان شئت موسى كوسى او خلازمه
 وسرقة محمد كهم وعلم ان التوجيه يقع من اثبت وعادة منه من اولها على غيرها لانه يقال في قولك كذا لك
 كذا ولذا يحصل النوع فمثل الشيء فان سرقة التهم مفرج كسر علة التهم **الفصل في** التوجيه المعتبر في الخطأ
 لا في الخطأ والمطابقة واسانف التبادلات ففعلت ان استعمال الضمير المحو في التوجيه حقيقته قد يكون خطأ في فهمها
 بسبب اللفظ بان يكون اللفظ مشتركاً او ما يجري مجراه ومنها ما بسبب الشكل وهو ان لا يكون القول يلزم منه المطلوب
 ولا يلائم ولكن يعمد التامل فيقتل على المطلوب على طريق الاستنتاج وذلك اما لاشراك الاسم كقول من شيء على التعليل
 الا ترى الكتاب الذي في السماء سداً للكلاب فهو اوجب التركيب والتفصيل كما يقال ان فلانا يعرف حقيقته الجاهل فيعرف
 الشعر وله الاسر ولا انتقال المخرج كان باحدا التهم يفعل ثم قال فعلت الفعل فيجوز فعله فان الحار كرجي
 عن اثباته الى ان يكون ما التهم ولا يكون به اعتباراً ما يطالب به فربما ان لا يكون مائة لا تحتاج من على الخطوط
 العجوة في الاغني عن كالموجبين في الشكل الذي وفيها سلوك طريق ما بالعرض كن متولان من لا شهادته ان يكون مع
 حيث يكون دهران فان فوجدنا انما قيل في التوجيه ومن موضع متى على اعتبار المعامل او الملبس به فالاول كن يفعل
 بالليل طيلة الزمان كذا كذا يفعلون وكما يقول ان المسكين الذي لا ما وى ام وانما يكون الباطل لما كان
 يا كقول ملاحيه ورفصون والاكل والرقص كذا ما يكون لا يزن الفقير قال المسكين مرون شعوب وانك انما قال
 يتلون قال قلت ولا رايك وعاد ايضاً من ارمظونه ومنها الضد ما ليس بعله كان يقال لولا وود فلان المشرك لما مات
 فلان ومنها الضد المشرط من سلا كان يقال ان زيداً لما في حين ما هو مريض صدق عليه ان لا يحضره من ان لا يفت
 اياها فلان من ساقط الخطيب اما ما يولد بغيره من تقيض ما يفتحه واما بما وما مقتومات بحجة والموازنة للطلب
 اربعة لكن الاربعه الاولى كانت هذه اما نحو الضد ونحو القول ونحو الال او نحو الزمان والاربعه الثانية هي هذه اما نحو
 الضد نفسه او كذا او شق في حقها واما نحو شبهها بان يثبت فيها بطل حكمها واما ان يقصد ضدها فيجعل حكم الله
 ضد حكم الضد او يرفع حكمها على يقين الضد واما ان ياتي من قاييل الشرع والحق ثم الحكم من الحكم او ياتي
 وفي الاوه الحجة واما من الزمانات لان حيث يصح به المطلوب فانه خارج عن الخطأ بل من حيث انه يعمل بها

كل يعمل شأنا فاعلم انما من اللبيل وهو الذي على سبيل الشكل الاول واسم من الرسم والملاحة اسم من الكلبه فيكون على سبيل
 الشكل الثاني ومن الجوزي فاعلم سبيل الثالث فالنفس من الاراء ناقض مقابله المقادير بانها ليست واقعة الصدق فاعلمها
 في هذا الجوزي اوفى هذا الوقت والرحم سورة العبادات ففقد اسم بان القول غير متجه اوبان المقادير غير متجه وهذا
 فانما في الاكثر من مقادير ما سئل وانما لا لئلا فلا ناقض برأيه لانه ليس له وانما لا سلة فانما ناقض ما يرد مثالها
 فان لم نقض مثال قبل بان الكثير لا استغرابه فيختلف في مثل ما في الكلام لان يخط عدا في الكثرة فلا يكون في ذلك بل
 لا بد من براد مثال فانها في الكثرة والتغير فليس استغرابا فيكون متاوتف مقابله اصله وكلها اصل
 لغرض اوفى ما سئل انما في استعمال انواع حسن واحد وان كانت المقادير ليست متماثلة فانها لا يتساوى
 بطلان قولنا **فانما لا يرد الامة** يشتمل على خمسة فصول **الفصل الاول** في التفسيرات التي على الاقناع منها فانما
 يتبعه اللفظ ومنها ما يتبعه بنية القائل او حدث خلقا وهذا هو السبيل بالاجد والوجوه والتناقض ومنها حاشا
 من التفسير والتفويض والتفويض والتفويض والتفويض فان التفسيرات مع الاقناع والاختلاف فانما
 يتبعها اظهر والحكم نفسه يخلق مناسبا لها او يقصد بها ان يتبين السمع ما يات بها ومن احوال التفسيرات
 الدرس الغير لغيره التي يشار بها الى الماخرات كالقطع وتجميع الكلام واممال السمع لتصور واعلم ان هذا في ذلك
 جزء او هذا موضع وذلك محمول ونحو ذلك وانما هذه الكلمات استعملها وتجب اجزاء في بعضها ووجدت بالعلم
 والتمثيل على ان القائل محمول وعرضان او غرض ذلك ومن المعلوم ان هذه التفسيرات لا تنفع شيئا في التفسير فان
 المقصود فيها لا يختلف باختلاف الالفاظ فلا تنفع المعنى بل اول من اهتدى اليها وانفع بها التفسير فان كلامهم لم يكن
 مبنيا على صحة واصل بل على مجرد خيل ثم اعتدوا الى استنباط الصانع الخطابية المدنية والعشبية وهذا سبيل التفسير
 فان الماخرين الدار لارت انا يجري على ما في التفسير والافاس اول ما يسمعون الا ان التفسير لم يتدرجوا الى الخطأ
 ثم الى الجدل والسطوة الى البرهان وقد برهنوا الكلام بالاستعانة والتفويض فان الكلام في تفسيره كان من الغريب الذي
 فوق ما خسر المعارف واستعمال الاستعانة والمحاذاة في الاقوال الموزونة التي من استعمالها في الشبهة وهي في التفسير
 من لا ترضى شئ من في التفسير التي على من يقدح في شئ الاطعمه فلا يشهد بان يخطئ معها ما تطلب براد على هذه وفي
 السمع ما كان يتعلمه بعضهم من تفسيره وصوته للتبني بالقرآن ومثل الاستعانة اللغات الغريبة والالفاظ الغريبة كان
 هذه التفسيرات كالنظم التي التي بالشرعها بالخطابه فانها منطوقة والخطابه بالشرعها بالخطابه وانما الالفاظ التي
 تكرر ها هنا على تأكيد المعنى ولا يزيد في اتيان الصدق وبالجملة فالالفاظ بالخطابه ان لا يفرط ولا ينقص هذا وانما

يسمونها

استفاد

استفاد ما يتا سبيلها من واغشاد الاستعارات الغير الغريبة ومن حسن ارب الخطيب ان يكون اذا جاء اول التفسير عن معنى
 فاحش لم يدرج باسمه الصريح بل يستعمل اولى الية ولا يبرعه ولكن الاشارة مذهب غير شريف في الخطبة لان الخطيب
 يحب ان يدل على المعنى بحسن اليع وقبحه من الاغراض بالخطبة عن الصريح عن غير سبيل التفسير فيقال مثلا ان
 الحب اولى من القوم والعنا فاعلم من الجوزي وليس العنا فاعلم ان هذا العنا من الطبع وبما لا يدرى القوم
 اصلا فيقال العنا فاعلم ان هذا العنا من الجوزي وليس العنا فاعلم ان هذا العنا من الطبع وبما لا يدرى القوم
 كانا حسن من ان يقال فاعلم ان هذا العنا من الجوزي وليس العنا فاعلم ان هذا العنا من الطبع وبما لا يدرى القوم
 من غير جار وكذا كل ما يكون له لفظان احدهما من حيث المعنى كقولنا العنا من الطبع وبما لا يدرى القوم
 باختلاف اللفظ في الكثرة والتفسير في الالفاظ الباردة المستعملة في انواع الاول الاقوال الماخوذة بالتركيب بدل الاسماء
 اذا ركب من امراض بعيدة كما يقال بدل التاء كثير الوجوه وبدل الارض جاء الهامز وان في ان يستعمل الغير من
 فقلت اللسان ومن لسان الخوا ومخرج اسماء والثالث ان يكون اللفظ موصوفا ولكن متبعا بمحرفا عن جهات التفسير
 اما الطويل كان يقال العنا للويل ولا يهاهه كان لا يدل على ان الوقوع في اي زمان او يكون محرفا في زمان كان
 كان بمعنى سيكون الا انما في اللفظ لا في المعنى كان يقال للغير العباد حيث لا يكون مشهورا وقال الله والذين ايضا
 حيث لا يكون مشهورا فمضى من هذه لاجس في الخطابه الاما صار منها مشهورا وتعارفا والاربع الاستعارات التي لا
 تناسب الخطاب لشدة القوضها ولحقا رعا وذهابها الى جهة الاستعارة والتشبيه كاستعارة الانا فيقول الشاعر
 وهو يكم ما لا يقدح ولا يذوقها اذا استعمل في شئين معان يكونا متجانسين مثلا اذا شبه الزهر بالمخمس معا لا يتغير
 لما معا قبلها ما سلك الكاس قبل ما سلك الحرة **الفصل الثاني** في اشباع الكلام في اجتناب ما يحسن اللفظ
 ما يحسن وما يحسن في الشعر ولا يحسن في الخطابه وما يحسن فيها لاجل ان يكون اللفظ فصحا صحيحا لا غير كامل
 الرباطات وهي الحروف التي ياتي بها بعض الكلام وبعض منها ما اذا خلق بها زينة اصلا ما في اخرى ووجدت كلامها
 هي تمام ما يرد بها مثلا اذا قلت ما لا يكون فكذلك فلا بد ان تقول ما قاله فلا بد ان يكون من الرباطات بخس
 مثل الكلام ونحو الاشارة في شئين ما يحسن منها التفسير وانما في شئين ما كان كذا تشبه ما كان كذا
 لان كذا كذا في خبر لا وسعي لا يدخل بين رباط وجواب لا في مثل ما قال ما لا فلاجل كذا فقلت كذا فانه ليس
 واما الرباطات يختلف باختلاف اللغات ويجب ان يكون الالفاظ التي لم يرد فيها تشبيها واستعارة العنا خاصة غير
 مشتركة ولا يهاهه ولا يخطئ ويجب مراعاة امر التكرار في ان لا يكثر ولا يزداد والتشبيه والجمع والافتعال ولا يفعل

امان انكر وقوع اصلا او ينكر وقوع جميع ما قاله يقول ولاك هذا وانما في محتمل امان ان ينكره اصلا
او ينكر كونه عظيما واما بان ينكر النفع ويقول بل كان واجبا او ينكر عظم قصده واما بان ينكر الخطا والزلله واما بان
ان هذا كثر النكابة بالحرف فتدعى فلا تزلنا ولا تزلنا ولكن ما اذهاه نفي واما بان يكون يقول في وان قلت
لكن كانت فيه مصلحة لا تقول الشيء المنكوره بان تنكره وقد يتناول هذا بان الدهاء انما ارادوا الانذار
ضد المضره ولا بالانفع ليقولوا ويقولوا كانت ضلما فتداسات قولوا ان الساقى مدح عند الساقى القيل
ويدعم هذا عندنا كذا وان للتدراك من الساقى فانهم يحولوا الفضيله وانما بان الساقى يحولوا الى يده
اشباهنا او زلنا اخذ بالوجود فيقول هذه حيله وهذا بان الساقى يقول ان السب في كان خصه فلما
في المشوره اما بان لا امر لا يكون ولا ينفع او يكون ولا ينفع ولا يكون معدلا من المشاوره فيحتاج الى
حسد ان لا يكون على هذا التحول على نحو اخر والدليل ناضر ولا ينفع في المشوره والاضرار في المنصوبه انتم
واذا اردت ان يحدث انفعالا فلا تات بضمير فانما يتاخر لان الانفعال بالقبيل والميل بالاختيار والاختيار
الضمير جارا والمشوره اصعب من المشاوره لان طولها للعدوه والخلق بالاشراج في المشاوره باب قوي
في الظاهر صلتها حقا في النفع والتوجع يمنع من التنبه كما لو انه يحدث الامم ويحل الصغار بالخطيب فينقل
في النفع ان ياتي بالضميمات الماخوذه من الافعال والاصناف الخاصه بالمادح وانما الامور لا تقهر ولا تقاتل
فانما يوقى بها التاكيد كان يقال ان كان وهو ولد الفاضلين فاضلا فلا يحب والاحسن ممن يتقاربه في المشوره
والخصومه ان يتدعى بنقص ما قاله الخصم ثم باخذ في انبات ذلك فان المشور اذا ابتداء بباطل مشوره ومفهومه
الياسد مما قاله بان المشوره وينفع محب الساقى بان يقول ان للصر على النكابه لا يلبثت الى العده او انك
فصيح فاحتاجت في كونه او عظم كونه او بقدره على الغلبه ونحوه الكلام او انك لا يجمع معنى بالافعال وانما تامله
لا يعرف ما تقول وهذا وقد علمت ان المشوره تيا للسلح المادح ويحرمه وانما كان يادى في تقييل على المعصيه مشوره
ولا لعكس فانما اذا قالت فلانا فاضل لا يضر فلانا وكذا كان مدحا فانما قلت فاضل وكذا كان فاضلا
كان مشوره واذ قلت لا يستجد بل لك ذلك كان مشوره فما وقلت ما يحب مدح فلان الذي يدعيه ما يدعيه بالكله بل
معناه **الضمير** ان كونه السؤال الخطابي وجوابه وفي خانه الكلام الخطابي في تعليلات بناء الخطاب بلين على السؤال عن
التدعيات ولكن لمواضع ناضرها السؤال انما انجبت فيه نعم لقر الخشم ثم غاض ما تقول وان لمع سلاكا
هو اما لغيره فحيث هذا السامعين او يكون الامر به بالعكس ومنه ان يكون السائل ولتأما بان لاك الاطراف الذي

الفضل المحقق المطلوب ومنها ان يكون واقفا باسبغ جوابا فيه ثبات نفس متعصب من مبدء ومنها ان يكون المراد
ذاهبا وجوه فبغير جوابه الى التفتيل فان لم يفعل الجحيا فثم وان فصل توجه الجحور لانه تعالى يتعلق بجحيا في الكلام ^{مف}
فانهم لا يتطهرون للتفصيل ومنها ان يكون المسئلة معلما لخلق قديان يتوقف وهو يوم ان يربط الاحياء للتخلص
عن الازمان وحب ان لا يبال عن النتيجة ولا ما بعد النتيجة لما ذكر في الجدل وقد يتحان بالان لا يفهمه وما
للمواب فيكون فيه ما يفهم في الجدل والحفا فمتحان ان يكون مفصلا في محطوط ما قبله لا يبال في الشوايات كما
يقول هذا الذي قلته ومعقوده والحكم اليكم وينتقل فحقى قول هذا واستغفر الله لي ولكم وخذوا بحكمه
يعلم الله الذي ارسلنا به الرقيم **الفصل الثاني في كتاب الشعر** وفيه ثمانية فصول **الفصل الاول** في شرح الشعر
المشهور بالبحث هنا واصنافه الضع الشعر اعلم ان الشعر كلام مجمل مؤلف من اقوال وزون متساوية وعدد الزون
متناه والارداء الحزوين ما يكون له ابتاع عذري ومعنى كونها متساوية ان يكون ارداء النطق بها متساوية
النطق انما ينظر فيه من جهة كون كلاما متجانسا والوزن ينظر فيه كما علم الحوسبي فيجزئ العوض والمعد ينظر
فيها علم القوافي والارداء الجليل ان يتغير في النفس انفعالا متساويا غير انك في ضبط عن امور وبعض من امور
غير بدية وفكر واختيار سواء صدق به ام لا فان الضيق غير الجليل فالاولى اذ كان ليقول ان الشيء على ما قيل ^{ثاني}
اوعان للشجب والالفاظ بنسب القول كقائما ما يصدق بقول ولا يتغير به وكقائما ما يفعل بقول مجزوء وكقائما
اطوع للجميل منهم للصدق ككثير منهم اذ اوسع الصدقات استكرها والحقاكة هي ليس للصدق لا انفس
المشهور كما لم يفرغ عنه بلاطه وله والجميل غير ملقت اليه وقد يكون القول الصادق اذا حرف وقرن به ما يات
به النفس فاذا الصدق والجميل معا وربما شغل التفتيل عن الاثبات الى الضيق ثم ان الشرع يقول للجميل ^{ثاني}
وقد قال للعارض الدعية اما المشهور والما جارية والما تارة فالشعر والمخاطبة يشتركان في الكلام في هذا الاثر
لكن الشعر موقع التفتيل والمخاطبة توقع الصدق والصدقات المكونة بمصوده على المواضع والانواع على الخلق
فانها كلما كانت اقرب والبعج ان تحبب اكثر لما يجهل القول بخلافها فيها ما يتعلق بزمان القول وهو الوزن ومنها
ما يتعلق بالسجع من القول ومنها ما يتعلق بالمفهوم ومنها ما يترشح للسجع والمفهوم وكل من الجحيا السجع
وبالمفهوم وان يكون محبا بر نفس السجع بان يكون فصحا وينسب المفهوم بان يكون غريبا او محله في النظم
في المعنى وكل محله فانما يحدث بغيره ما يفرق اذاما بالثبات لكونه اويا لمخالفته وكل ما ماما بر او ناضه وكلتها
اما في الاثبات المفهوم والدلالة وانها قتها واما في الاثبات الدلالة البسيطة واما في الاثبات الكبر واما في المعاني البسيطة

وبسط ونحوه يكون الحيز الافضل في الوسط ولا يكون له فيه فضل اصلا بل يكون بحيث اذا خرج من شيء فسد على
 ان الحياكة بالامثال والتمثيل ليست من الشر في شيء فانما يتمرر لما هو ممكن للوجود والما وجد ولما كان
 شيء بالفلسفة كونه شئنا ولا للوجود ولحكم بالحكم الكل وان حكم فيه بالخزفيات في الموجودات منها والذوق
 الدالة على معاني كلية وينبغي ان لا يكون الحوافر منوره مويرد الثالث فان خرج لا يوقع التخييل وان حكم الشرعها يدل
 على متفاهه وان كانا لطيفا يتبين من الخيل المتأرجحه الساكنه في التخييل وان يكون الحياكة في التماثل بحيث
 يجعل المحكي كاللحسوس **الفصل الثاني** في قسمة الالفاظ وما ينبغي ان يتحمل منها اعلم ان للقول سبعة اجزاء الحروف
 الصامتة وهي التي لا تنقل المدكالطاء والياء والمصوتة والرباط الواصل وهو الذي لا يدل بانفراده على معنى وانما
 يدل على ارتباط قول بقول اما بان يذكر او لا ويتناول قولنا في كلاما المفتوحة او يكثرنا فيا بعد قول كقول العطف
 والرباط الفاصل وهو الذي لا يدل بانفراده على معنى وانما يدل على معنى قول من قول كما ان الكسوة والذي يمر
 الثاني من المقسم والخاص الاسمي فيما يتصرف منه والساكنة وما يتصرف منها والساكنة القول ثم كل فظ دال
 فاما حقيق او متقولا ولغة او موضوع او منفصل او متغير او زينة فالحقيق هو اللفظ المشتمل على مجموع المطابق
 بالحواس لاعتناء واللفظ هو اللفظ الذي يأخذه من لغة قبيلة اخرى وليس من لسان المحكم ككثير من التواريخ
 العربية قبل انتشارها والمتقولا ما يتصل عن معنى الى معنى اخر والموضوع هو الذي يخبر به الانسان فيكون هو اول
 من استعماله والمنفصل هو حرف عن اصله جدا او تصرفا وقالب او ترقيم او نحو ذلك وقيل هو الذي لا يلفظ
 به لظوله او لا فخره او لا اجتماعها بالصحة هو الاول والمتميز هو المتعارف والمشبك كما مر في الخطابة والربط هو
 الذي لا يدل بحد تركيب حرفه على معنى بل ما يدرى به من حقه بغير وسع وليس للعيب مثل وانما لا يقال ما كان
 بالتميز اي بالامثلة الحقيقية وسائر ذلك انما يدخل للتجيب **الفصل الثالث** في بيان غلط الشاعر اعلم ان الشاعر
 لما كان محاكيا كان غلطه اما بالامثلة فيان يحاكي ما لا يمكن له واما بالعرض فيان يحاكي موجودا لكن يحرفها
 عن هيئة وجوده او يورد لفظا مشتبها لا ينهم منه المراد ومن غلطه ان يعادل عن المحاكاة الى التصديق الصانع وان
 كان ذلك جائزا اذا وقع موقعا حسنا وبلغ به الغاية واذا قد بلغنا الغاية في تلخيص فنون الملق من الشفاء

قلنظ الكلام فيه حامدين لله على خزيل نعمائه وجليل
 الاله وثناؤه بخص فنون الطبع والاله
 مستعين به متوكلين عليه

هذه هي الحياكة
 التي هي الحياكة
 التي هي الحياكة

في بيان معاني التثاق والتشاق والتداخل والتلاصق والاصحاح والوسط والطرف وما يفرق في بيان اختلاف

الناس في الجسم من جهة انقسامه وبيان وجه المبدأين في ثبات انية لا يجوز ان يكون الجسم بسيط مركبا من اجزاء موجودة
تتأهبه او غير متأهبه في ابطال كونها اجزاء لا يجوز وما قاله ديموقريطس في بيان ان ليس شيء من المساحة والزمان
والحركة دائرا وبيان ان الحركة التي لا تحرك شيئا ثبت فهل يجوز ان يثبت بالثبات في ابدان الكلام في الانهائية وبيان انها
وما هو المبحث عنه حاشا وبيان شئ وهم الذين اوجوا لانها في بيان امتناع الاسامي الاجسام متعارفا ومعدلة
ازدادا بالقوة والتخليق وامتناع حركة القاد والليل المتأخر وفساد قول من جعل الانهائية استحصا في بيان معاني
الاسامي وحال كل معنى بحسب الوجود بالفضل والقوة والامتناع ان يكون طبعها في محيط بالانهاية ووقع في
شئ لا في **١** في ايمان ان الجسم والقوة لا يجوز ان يكون غير متأخر وكلما الجسم المتصل وان القوة لا يجوز ان تتأخر في غير
فرضت في جسم متأخر او غير متأخر **٢** في بيان ان الاصل والحركة والزمان ولا يتقدمها الا الابداع وذات المبدع وندبته
على لانها في الحركة والوجود على التباين بان الحركة مبدع ليس قبله حركة اخرى في بيان ان الاجسام لا تتأخر في انفسها
انتفاء ما في حافظة لصورته الحسية فهل في تحفظ ذلك صورته النوعية ام لا بل يطلع عنها الصور النوعية مثلا فيقتر
فكلامنا في هذا الفصل في الاجسام البسيطة فان المركبات هي بحال ما عليها ضرب من التقليل وان كان في غير الجبر
من التقليل لا يؤدي الى ذلك بل ينقلب ذلك بالكلام في الحركة **٣** في بيان ان يكون منها ما لا اخر منها **٤** في بيان الجبريات
الاجزاء **٥** في بيان تعدد درجات الحركة المستقيمة وبيان ما للجسم الخلق بالامتداد من الجهات **٦** في بيان
الحركة المتعينة وفيها خمسة عشر فصلا في تعداد الاغراض التي تشمل عليها هذه المقالة **٧** في بيان وحدة الحركة **٨** في بيان
مقابلة الحركات بعضها لبعض بحسب السهولة والبطء **٩** في بيان تضاد الحركات والسبب الموجب لروان التناقض في
الحركات يكون **١٠** في بيان صداد السكونات وتحققه في مقابل الحركات والسكون **١١** في بيان انه اذا كانت حركات تتقدم في الحرك
من نهاية الاخرى فليس يجب ان يكون بينهما زمان سكون ام لا بل يجوز ان تتصلا **١٢** في بيان ما هو اقدم الحركات وبيان تصور
الحركات من الناحية والرفعة والطبيعة والارادية والقسرية **١٣** في بيان الحركة الى الخير والطبيعي وما يجري مجرى الخير من المكر
والكيف والوضع وتحقق ان الفرق الى الخير الطبعي بقصوده ما هو وضع الاشكال الواردة عليه وبيان ان الحركة الطبيعية
اخر متعده عن الارادية من الطلب **١٤** في ثبات ان لكل جسم حراطينا وتكلاطينا وبيان ان الخير الطبعي بالنسبة الى
كل الجسم واخره وبيان خراب البسيط والركب **١٥** في ان كل جسم فان فيه بطبعه سببا لبل الحركة في المكان والوضع وقفا
فيه سببا للحركة المستقيمة ليس في سبب الحركة المستقيمة **١٦** في الحركة بالعرض **١٧** في الحركة القسرية والتي من القاد الخلق

في بيان معاني التثاق والتشاق والتداخل والتلاصق والاصحاح والوسط والطرف وما يفرق في بيان اختلاف
الناس في الجسم من جهة انقسامه وبيان وجه المبدأين في ثبات انية لا يجوز ان يكون الجسم بسيط مركبا من اجزاء موجودة
تتأهبه او غير متأهبه في ابطال كونها اجزاء لا يجوز وما قاله ديموقريطس في بيان ان ليس شيء من المساحة والزمان
والحركة دائرا وبيان ان الحركة التي لا تحرك شيئا ثبت فهل يجوز ان يثبت بالثبات في ابدان الكلام في الانهائية وبيان انها
وما هو المبحث عنه حاشا وبيان شئ وهم الذين اوجوا لانها في بيان امتناع الاسامي الاجسام متعارفا ومعدلة
ازدادا بالقوة والتخليق وامتناع حركة القاد والليل المتأخر وفساد قول من جعل الانهائية استحصا في بيان معاني
الاسامي وحال كل معنى بحسب الوجود بالفضل والقوة والامتناع ان يكون طبعها في محيط بالانهاية ووقع في
شئ لا في **١** في ايمان ان الجسم والقوة لا يجوز ان يكون غير متأخر وكلما الجسم المتصل وان القوة لا يجوز ان تتأخر في غير
فرضت في جسم متأخر او غير متأخر **٢** في بيان ان الاصل والحركة والزمان ولا يتقدمها الا الابداع وذات المبدع وندبته
على لانها في الحركة والوجود على التباين بان الحركة مبدع ليس قبله حركة اخرى في بيان ان الاجسام لا تتأخر في انفسها
انتفاء ما في حافظة لصورته الحسية فهل في تحفظ ذلك صورته النوعية ام لا بل يطلع عنها الصور النوعية مثلا فيقتر
فكلامنا في هذا الفصل في الاجسام البسيطة فان المركبات هي بحال ما عليها ضرب من التقليل وان كان في غير الجبر
من التقليل لا يؤدي الى ذلك بل ينقلب ذلك بالكلام في الحركة **٣** في بيان ان يكون منها ما لا اخر منها **٤** في بيان الجبريات
الاجزاء **٥** في بيان تعدد درجات الحركة المستقيمة وبيان ما للجسم الخلق بالامتداد من الجهات **٦** في بيان
الحركة المتعينة وفيها خمسة عشر فصلا في تعداد الاغراض التي تشمل عليها هذه المقالة **٧** في بيان وحدة الحركة **٨** في بيان
مقابلة الحركات بعضها لبعض بحسب السهولة والبطء **٩** في بيان تضاد الحركات والسبب الموجب لروان التناقض في
الحركات يكون **١٠** في بيان صداد السكونات وتحققه في مقابل الحركات والسكون **١١** في بيان انه اذا كانت حركات تتقدم في الحرك
من نهاية الاخرى فليس يجب ان يكون بينهما زمان سكون ام لا بل يجوز ان تتصلا **١٢** في بيان ما هو اقدم الحركات وبيان تصور
الحركات من الناحية والرفعة والطبيعة والارادية والقسرية **١٣** في بيان الحركة الى الخير والطبيعي وما يجري مجرى الخير من المكر
والكيف والوضع وتحقق ان الفرق الى الخير الطبعي بقصوده ما هو وضع الاشكال الواردة عليه وبيان ان الحركة الطبيعية
اخر متعده عن الارادية من الطلب **١٤** في ثبات ان لكل جسم حراطينا وتكلاطينا وبيان ان الخير الطبعي بالنسبة الى
كل الجسم واخره وبيان خراب البسيط والركب **١٥** في ان كل جسم فان فيه بطبعه سببا لبل الحركة في المكان والوضع وقفا
فيه سببا للحركة المستقيمة ليس في سبب الحركة المستقيمة **١٦** في الحركة بالعرض **١٧** في الحركة القسرية والتي من القاد الخلق

او رددوه وكون الحركة في حال السكون

الطبيعي هو الجود الذي يمكن ان نفرض فيه استعدادات تلتزم مقاطع كل منها الاخر على توالي وهذه الاستعدادات

على ان تقول الاقدم في الجنس ليس هو الجنس المعين بل الجنس الشديد الغير العام فانه اذا قلت ان هذا الانسان لم يولد
ذلك الا وانه اذ لم يولد هذا الحيوان لم يولد له ان هذا الحيوان الا وانه قد ولد قبل هذا الجنس وهكذا وانما ترى ان قد يولد
ان هذا الجنس ولا يولد له ان هذا الحيوان كما اذا ولد من بعد وترى الطفل ولا يعرف هذا الرجل وهذه المرأة من غير ان يتميز
عنه الرجل الذي هو ابوه والمرأة التي هي امه عن غيرها ثم اذا قوى ادراكه عرفها من هذه الجهة فادراك الجنس المشترك
هو نسبة العام الى النسبة الى الجنس المعين اقدم في الجنس **فان** ان اطلاق الجنس المشترك على هؤلاء المذكورين بانتماء الامم
فانك على ان في معنى شخص ما من الأشخاص المنسوبة الى النوع او العنق ايا ما كان وكيف كان حتى كان مفهوم كل مركب
من مفهوم الجنس وهو عدم الانقسام الى هذه تشكيك في مفهوم النوع والصفة كما في ما دللنا قولنا انسان واحد غير مقيد
على كونه ارجل واحد غير مقيد على كونه فلا معنى في هذا الجنس بوجه الترتيب الاول فخص معنى لا يما كان فاما
راه بعينه لكن احتل عنده ان يكون حيوانا وان يكون جمادا فهو صالح لكثيرين على سبيل التشكك والمراد بالتقدم هنا
التقدم الفاني لا كما ذكر في فاطميوياس فاذا علمت هذا فانت تعلم ان التعليم لابد ان يتبدى من الامم فلا بد ان في
هذا العلم احوال عامة للاهور الطبعي ويجب تقديرها ثم تذكر الاحوال الخاصة ببعضها ثم الخاصة بنوع بعضها وكذا في
تقديم ما ياتي من الامم على ما ياتي من الجنس وتقدمها على ما ياتي من الجنس من الامم **فان** ان بين البسيط والمركب ايضا
مقاييس في العقل وفي الجنس وفي الطبيعة كما بين العام والخاص فاما المقاييس عند العقل فالبيضا اقدم والاول في
الركب الا بعد معرفته وانما عند الجنس فالركب اقدم لانه المحسوس اولا وانما عند الطبيعة فكذلك قالنا فان الفاعل
ان يكون المركب هو المقصود بالوجود والافعال فما يوجد له وكذا بين العلة والمعلول اضم مقاييس كذلك قالنا
عند العقل فتد يكون العلة اقدم وقد يكون والعكس اذ يصح الاستدلال بكل على الآخر كما ترى البرهان وانما عند الجنس
فان كانا محسوسين والعلة خارجة عما جزاء المعلول او لم يكونا محسوسين لو كان احدهما دون الآخر فلا يتم اصلا
لشي منهما على الآخر وان كانت الملتزم من المعلول كما في العلة اقدم من حيث ترتيب البيضا والمعلول مركب وانما عند
الطبيعة فان كانت العلة غائية كانت اقدم وان كانت غائية فان كان وجودها يكون فاعلا فهو من غير المعلول
والا بل كان فضله ما عرضه كان هو الاقدم فقد علم ان العام والبيضا اقدم في العقل والخاص والتوكب والمركب والطبيعة
فصل في الطبع من هذه الجهة كان تقديم الخاص والمركب في التعليم اولى لكن لما كان ابتداء الوجود في العام والبيضا
وانما توجه الى الخاص والمركب جعل التعليم على وفقه **فصل الثاني** في تضاد ما ياتي من الطبيعة وما ياتي من العلم انما

الطبيعي هو الجود الذي يمكن ان نفرض فيه استعدادات تلتزم مقاطع كل منها الاخر على توالي وهذه الاستعدادات
كيات اقطار ليست تقويمه له ولذا ترى انما كبر ما يتبدل والجسم باقي كالتعبه بل ربما ثبت عينا كما انما اذا
عن انما اذ جمعه وانما الذي تقويمه ويمكن صورة له هو كونه بحيث يمكن ان نفرض هو باقى من غير تبدل واعلم
ان هذا الجسم من حيث هو باقى ومن حيث وقع في التغير باقى اخرى فالاولى ترجع الى التبين داخل
خارج ولا يقل اولى عند جماعه بان يسي ما الى الداخل فهو الذي من جهة اجزائه وهو متجانس احياءها انتم
بمنزلة الحش بالانتم الى البري وبسبب ميل وموضوعها وماده وعملها واسطفا باعتبارات فطنته والاخر بزم
شكله وهذا من حيث هو صورة وكان ان هذه القوة الجسم المطلقا ما تتقدم على سائر الصور التي نوع او مقارنه
لها لانفصل عنها كذلك الحيوان التي القوة الحسية بالنسبة الى تلك الصور فمن حيث هي خارج عن جميع تلك
الصور لكن من شأنها ان تنبأها او يتاثرها اولا بطبيعة جنسية لها نوعان احدهما المتقدمة والآخر المتأخرة فمن
شأنها باعتبار كل نوع قبول بعض الصور اما بان يكون طبيعة واحدة قبل كل الصور بعضها جنسية وبعضها غير جنسية
مما قد حبسها وبالجملة فتكون لذاتها ما يتبع الصور في ريم ويحال من الصور التي ما مات كذلك ان تحصل
بل انما تحصل بوجود احدى تلك الصور فيها فليضع في هذا الفن ان الجسم من حيث لا يدرك من صورة وهو
ولا يغير الصورة اجسبه او نوعه او تحفبه او يضعه ان الحيوان لا توجد في الخارج بدون ان يكون حامل للصورة
فان زالت عنها ولم تنجبها اخرى فبنت واعلم ان الحيوان انما يسي بها باعتبارها قابلا للصورة وليس جهة
انما حاصله لما تنسب موضوعا لا بالغير المذكور في تعريف الجود كما ترى فاطميوياس ومن جهة انما من ذلك للصورة
تنسب مادة وطبيعتها لان الجسم يحمل اليها كونه بسيط يسمى طقسا وهذا الاسم عام لكل ما يحمل اليه المركب ومن
جهة ان التركيب يتبدى منها يسي بعملها وانما الخارج فتوعان علة فاعليه وعائله فالعلة هي التي طبع
الصورة في الحيوان فتوثرها وتقوم منها المركب كالنجم والبرق والقاهرة هي التي لا حيا طبع الصورة في الحيوان
المركب ثم ان التعليم لما كان يتعلق بالمادة المتحركة فيشعر انما يجب من العلم على المشترك والخاصة المتحركة فاعلم ان
منها لمعان احدها العلم الذي يعمل فعلا يتبع عليه جميع ما سواه من الالاف علة كذا في طبع الصورة الحسية
ان كانت وثانيها المفهوم الكل ككل منها الى كل فاعمل ككل فاعية لكل ذي غاية والاول من العلمين
خارج عن الطبيعيات فانما يكون فاعلا لطبيع الطبيعيات فلو كان نفسه طبيعة كان فاعلا لنفسه والاولا يكون
الطبيعي بحد ذاته اذ ليس بغير الاعضاء فخص بالامور الطبيعية ثم يجوز ان يوجد في الامور الطبيعية ما يكون فاعلا لكل

المادة الاولى والغير التي يرمي اليها على الاصح الطبعي

حيوانا وعلى ان نقرهم من الاخير ونرى الحيوان يعمل ويحرك بلا قسار بل بارتدته وترثم في هذا من هذا الى ان لا يات
ولا تقا لات قد تشبه عن الاجسام من خارج وقد جسد من قواها اما احدا بطريقه واحدة او معده وكل ذلك اما با
اولا با وادلك ليس لنا بعد سبل الى ان تجوز ان كل فعل وانما ال فاما هود من سدا الا بامر من المبادى وانما
كرويا ويرى تاريج فلا فان من لم يزلنا طيس هود الجديده فاة اراى ان الجديده فاة فاذ به اليه نفسى ان ظن
انهم نفسهم تحركت على ان المبادى حقيقه لا ترى اتصالا فاة قوة في الجسم وفي لا ترى فكل ما ان ذلك الى الفلسفه الاول بل
حنا وضمان كل ذلك بقوة هي على هذه الاربع ما يبعد عن فعل واحد غير متفق من غير شعور وما يبعد عن فعل
فعل واحد كذلك مع شعوره به وما يبعد عن فعل اتصال مختلفه بلا شعور وما يبعد عن فعله اتصال مختلفه مع الشعور وكل
ذلك مع قطع النظر عن الامور الخارجيه عن تلك الاجسام فالاولى اننا في الجبر الصادق والهوى والى ان كل في اتصال الصا
من الحركة الدورية الواحدة مع شعور بها وان كانت تلك كالات للشعب الى الافسان والاضول والاوراق والاربع ك
التي تحركت بالشعور والاول يسو طبيعة وان في نفسا فلكيه وان الش نفسا نية والاربع نفسا حيوانيه وقد يطلق
لفظ الطبيعة على كل قوة يبدى عنها الفعل بالارادة واحدا كان فعله او متعنا في فعل النفس البشريه فيها وقد يطلق على
كل قوة يبدى عنها الفعل من غير ارادته فيدخل فيه بعض افعال بعض الحيوانات كنبش العنكبوت ولكن العلم بالحي
الطبيعه بالحق الاول وانما من قال ان الباحث عن اشياء الطبيعه ينبغي ان يتركها فليعلم ان ذلك ان من حيث العلم الطبي
عزنا نيا ينبغي ان يتركها فانه لا اشياء في علم البدايه والا فقل انه هو الذي ينبغي ان يتركها فانه لا اشياء كلف ولا رتبا
ان لكل متحرك محركا كانه شاعه فضلا من اشياء متان الحركه داخل او خارج فالخارج ان اشياء تها واجب ولكن في الاصل
هنا حصصه ونحوها فقط فاعلم اننا قد حدثت بان هذا الحركه ما يكون فيه الحركه او تكون ما فيه ان تكون من
حيث الذات لا بالعرض فالمراد بالمبادى المبادى على ما الاول الذي ليس فعله بواسطة امر اخر واخره من العقل
قد تشمل ما يحتاج الى الشايع والكليات وذلك في حركات الا فاة والاحوال لا كل من ان النفس فاة لا تشمل الاشياء بل
الطبيعه فاة ذلك بطان تحريك النفس على خلاف تحريك الطبيعه فكيف يجوز ان يتوسط فيها الطبيعه ولو احتاجت
الطبيعه الى موافقة النفس لكان لانا فاة ولا تقي الطبيعه من تحريك النفس وان اراد ان النفس تحركت اليها
فمنه فكله الطبيعه على ما ستن على ان الميل ليس له سلطة في الحركات او ليس حركا بل انما هو ما يجر حركه وما يكون فيه
الحركه والسكون الجسم الطبيعى وبه حركه من الصانع والقدر فاة قولها بالذات فمقتل ان يكون المراد ان الطبيعه فاة
الحركه بالذات من غير قسار فلا تملك عنها الحركات ما لم يكن صانع وان يكون المراد ان الطبيعه مبادى فاعلم ان الحركات

بالذات

بالذات وقولها بالعرض فمقتل ان يكون المراد ان الطبيعه مبادى الحركه الذاتية دون الحركه العرضيه حركه ساكنه
وان يكون المراد ان حركتها بالذات ليس بالعرض بل بالذات مثل الحركات الطبيعه للعضم الذي من حجر من حيث هو صم
بالعرض فانه انما تحركت بالحركه العرضيه فليس طبيعه للعضم وكذلك تحريك الطبيب نفسه بالعلمه ليس له طبيعه بل
لان متعلق فهو العرض **ان** المراد بالعلمه من ان يكون مبادى الحركه الاشياء والكليات والكليات والوضعيه او غير
ذلك ان كانت اما في الاشياء فكم معنى الطبيعه المعنوية والى الكليات فكم معنى الطبيعه البتة واما في الكليات فتبقى
المتعلق واما في الوضع فكم تنص على ما فوق تحت وبالعكس واما في الجوهري فان بعدا الهوى لخصول صورة با صلاح
كما وكيف كاسبين لان تنفس المعنوية وبمعنى في موضع اخرى بلية صانع اخرى هذا هو المراد الذي ذكره العلم
واستقصوا بعضهم فقال يجب ان يقال انما قوة سارية في الاجسام لمبادى الصور والخلق مبادى الخ معول ما الفقه فليت
الاشياء وانما السريان هو ان يكون في الشيء مبادى فاده الصورة والخلق فهو الحركات وافاده حقلها هو الشك في علم ما
ذكره الاكبر بل على هذا الرجل اننا استقل المراد الاول وهو ان مبادى الخ من الاول اقرب ما مبادى اعتبارها اما اعتبارها اما
واما من التوجه الى الصور والا فاة الى الفعل **السادس** في النسبة بين الطبيعه والمادة والمعنوية والحركه
وبما ان الخلاف ان سوية طبيعت الاجسام قد علمت ان لكل جسم طبيعه ومادة وصورة فاعلم ان لكل جسم طبيعه
مصدر الحركه وسكانه التي ليردانه وصورة ما يكون هو ما هو ما ده حمله لها واعلم ان المراد من طبيعته وان الطبيعه
قد يكون نفس الصورة وقد يكون غيرها فاما التي هي نفسها فهي غالبا نظ فاة الامر الذي يصدده الا فاة المادى
هو الصورة التي لكن من حيث هي مبدى لانها لا تميز نفس طبيعه ومن حيث انها يكون هو ما هو صورة وهي
في المادى باعتبارها لاحدا باعتبارها الحيز وهو الرطوبة وتاثيرها باعتبارها الحيز وهو البرودة وتاثيرها باعتبارها المكان
الغريب وهو القويك واعتبارها باعتبارها المكان المناسب وهو السكون ونفس على المادى سارية على المادى في الصورة
نكلا في الحركات فان طبا انما الصورها انما صورة الانسان مركبه من طبيعه ونفس نية ونفس حيوانيه ونفس اشياء
والكل مركب من هذات فصارت صورة الانسان لان مراد الطبيعه كل مصدره اثره في النفس ويكون عين الصورة في كل
شي ولكن ليس كلنا فيها **ان** العرض اما ان يكون من خارج واما ان مع المادى فاعلم ان مع مبدى الصورة
كودا ونحوها باعتبارها القاسم وانما ان مع الصورة اما مع الاختصاص الى المادى كما لخصه ابو بكر
في كتاب النفس واما ان تيجها كالفطنة والنور وان كان الاقرب الى الصور والثاني الى المادى فاعلم ان لفظه

لمع عرض له على اصله الذي يخطى
كسره ونحوه محمد الحسن
عنا اسرعه وقرروا اليوم

الطبيعية والاصطناعية

تعلق كل من اثنين من غير الذي ذكر الاول ما تقوم به الجسم هنا في صارت الطبيعة مختلفا فيها فبذلك ان طبيعة الجسم
 عنصر وهو له وهذا قول القديس وبنهم بطون الذي قال لو كانت الصورة متحدة لكانت باقية ابد وليس كذلك لانها
 اذا فرض ان الشرع يضمن وتوقع لوجوب ان يكون سريلا مع اننا نعلم ان جميع الى الطبيعة للشيء فيكون هي الطبيعة وهذا القول
 لم يفرق بين الصورة المتماثلة العنصرية والطبيعة الجوهرية ولم يفرق بين صورتي ما يبق ما دام الشيء في الوجود الا ان الصورة
 على ما قاله قد اقدم ولم يعلم ان مجرد وجود الشيء ما دام الاخر موجودا لا يوجب تميزه بل لم يحصله بالفعل فان الشيء
 وان بقيت بقا الجسم لكن لا بعد القوة ولم يفرق بين الجسم الباقية صورة وهي باقية حين الفزع وقبل ان يموت
 الصورة في السابطة هي البسطة وفي المركبات المزاج وتحتل اذ الكيف المتوسطة بين الكيفيات الاربعة الحاصلة من
 الماهية السامية بل بعد الجسم حركة لانها لا تقوم بها القوام وهذا يبين من الخلق ان طاقته من طاقته ان الطبيعة بهذا
 التي تتحرك القوة فانها لا تتقوى دون المادة والاولا اختلعت المتماثلة لاختلافها في البسطة بها في البسطة كما
 في المركبات فيجعل الجسم شيئا آخر لتقوى بها فلا يكون طبيعة لها الا ان معنى القوة الكاملة ما يشترك الاسم **المتوسط**
 في تحقيق اننا لا نشقت من لفظ الطبيعة وبيان ان الطبيعة على احد وجهين خفي وكلي والكل في معنى واحد من البسطة
 الى كل الاشياء او بالنسبة الى نوع خاص اما الالفاظ المستعملة فيها فهي خمسة الطبيعة ماله الطبيعة ماله الطبيعة ماله الطبيعة
 ما هي الجري الطبيعي في الطبيعة يعني النسوب الى الطبيعة وهو تباين ما فيه الطبيعة من عن الطبيعة الاولى فوالله ان
 الطبيعة صورته والكل في الصور وانما الثاني فهو الذي نشأ ويصدر عن الطبيعة من الازمان والحركات والايون وتغير
 وبما الطبيعة هو الذي في ذاته الطبيعة بالشيء المذكور في يكون له بعد الثاني في الطبيعة الطبيعي وما الطبيعة هو الذي
 وجوده بالفضل والقوام بالفضل الطبيعة سواء كان موجبة اجليا كالاخص او سافيا كالانوع وما بالفضل هو الذي بال
 الطبيعة اما بان يكون مقصود الموجود في الطبيعة كالاخص او سافيا كالانوع فما كانت هي التي تكون عوارض اولادها
 يجري الجري الطبيعي هو الذي توجيه الطبيعة لثباتها كالحركة والسكون اللذين يوجهها الطبيعة لثباتها واما ما يجري لا على
 الجري الطبيعي فهو الذي لا يوجهه سبب من غير الطبيعة لكن لا لثباتها بل في التباين مثل زيادة اصبع فانها خارجة عن الجري
 الطبيعي لكن يوجهها الطبيعة من حيث كونها في مادة لا تقبل الاذنة الزيادة بسبب كبرها ان الطبيعة بطلت على وجهين
 على الوجه الاول والوجه الثاني في انهما في احداهما ما كانت حسب قواها نوع واحد والثاني في انهما في كل
 فالاول بمادته مقتضى التبع والواجب في استتباب نوع والثاني في سبب مقتضى التبع والواجب في استتباب النوع والكل على كلا

التقدير لا يحسن لها في الخارج وانما تحققت في الذهن ولكن قل بعضهم ان كلامها لا يتحقق في الخارج فالاول قوة سارية
 الخصاص النوع والثاني قوة سارية في الكل من حيث هو قل الخوف ان كلامها لا يتحقق في الخارج فهي في ذاتها وقضائها
 عن المبدأ المتماثل واحدة وانما تعدد ما في اختلافها بالانقسام حسب انقسام الكل الى افراده وبما خلاف القول كان
 شعاع الشمس محددتها فيكون وسعدا قبل الوصول الى القول لم يتقدم بانقسامها وليس بشيء اذ لا وجود لها الا في القابل
 للخطئة فالوحيد العام منها يتم تعدد في المبدأ الاول وهو محال او في طريق السلطة قبل الوصول الى المواد ومما يصح اعمال
 الا لا وجود لها بنفسها او يكون في الاشياء للخطئة واحدة وهو ايضا ظاهر لا يستلزم له نسبة الى مبدأ واحد بل في
 النسوب اليه لا يقتضي تماثل النسوب وانما شعاع الشمس ليس شيئا محصل منها ونحوه الى القول بل انما هو امر محال
 فيها بسبب القابل للشمس فاعلم ان الخارج عن الجري الطبيعي الخريف فلا يكون خارجا عن مجرى الطبيعة الكلية كونه
 زيدا فلا فانه خارج عن مجرى طبعه زيد ولكنه خارج عن مجرى طبيعة الانسان وذلك لوجوده من ان الانسان فانه خلق بعد
 سعادته في القوة وذلك ليس لا يتخلص النفس عن البدن ولا يتخلص لا يتحقق الا الموت ومنها ان الشيء يشق في القوة
 والتنازل وان يبق اول افراد الانسان الى اخرها ولم يبدى وسعد منهم ولم يمت لم يحرم الكائن ولم تكلمهم الا قواهم مع ان
 قوة المادة وجوده الاخرين وليسوا هؤلاء اولا في وجودهم وكذا الاصبع الزائدة خارجة عن الجري الطبيعي الخريف وذلك
 فان الطبيعة الكلية تقتضي كمال ما هو مستعمل من الصور **المتوسط** في النسبة بين الطبيعي وفرد من المكون
المعالم انه يندرج تحت الطبيعي الهندسة وان لم يشترك في المسائل وعلم الاثقال والموسيقى والمنظر والاكوار والحرارة والحيثة
 انما الاول فمن جهة ان موضوع الطبيعي هو الجسم الطبيعي كما مر في موضوع الهندسة المتماثل ومسا له عوارض والمتماثل
 عارض الجسم الطبيعي في ان العلاقات بالامانة اي الخصائص بها من جهة انها لا يوجد في الخارج الا فيكون كان شيئا
 من وجوده منها ان الصور الطبيعية المتقلبة بالمادة على وجهين الاول ما يظهر من مراد اول الامانة عن حقيقة خاصة
 لا يتجاوزها كصورة الماء من حيث هو ماء وصورة الانسان من حيث هو انسان والثاني ما لا يظهر ذلك فيه او لا
 بل كان العقل لا يمنع من وجوده في الية سادة اشقت ولكن يظهر ذلك له بعد النظر كالياسين والسواد فانه لا يمنع
 العقل الا من عارضها لاية مادة فرضت ثم يعرف بالنظر انها لا يبرهان الا المزاج واستعداد مخصوص حتى لا يبرهن
 لما عارضه النفس ومع ذلك لا تصور المادة بل اذ تصور تصور كالميكانيك في مادة الية لا تظن من عوارضها
 في الصور فاما اذا حالت بها فاما فلو حادها او ما لها لتيكون في الاتفاق بين الية المادة فكيف يحول عنها وهذا
 الانسان نشأ وكان في عدم تصور نحن منها لا يتعلق له بمادة والمثل لا ليس شيئا من هاتين الصفتين اذ ليس تصور يستلزم

كثرة السائط ولا يكون حتى ينضم اليها اخرى فصار مادة واحدة فما كان يلقى مجرد الاجتماع كالاجزاء من السكر والسكر قد
 او سمي على تركبها من كمالين والحطب البيت او سمي مع ذلك الى حلال في الكيفيات منها على الاجزاء فصار مادة واحدة من حيثها في بعض
 بالكيفية حتى يكسر الغالب في كل كيفة ويجد كيفة توسطه منها من النجس من المراج كالغصن والواحد والجزء
 الذرات والملا يكون نيزا قال في اخرى زمان ينحل اجزؤه بعضها في بعض هذا وقد ذكره ان نسبة المقدمات الى
 النتيجة كمنية المادة الى الصورة والظان صورة المقدمات انما هي شكلها الاتية وانما شكلها في ماله كالتيه وحل
 لما وجدوا انما هو الاضغرة ما هو الاضغرة انما حصلت النتيجة منها مادتها والمقدمات شتمها عليها فخطوا الا ان جعلوا
 نفس المقدمات مادة لها ولم يدر ان طبع الحد الامتداد والاكبر من حد الامتداد صورها كانا موضوعين للاضغرة
 الاكبر لا يصلح ان لا يكونا موضوعين للتيه فان صورتهما في الاول ان يشبا نهما الى الحد الاوسط وفي الثاني ان يشبا
 الاكبر الى الاضغرة بالحاصل والتقديم والقياس ان اللفظ الذي هو صفة الاكبر وما يربط بالعدد الذي هو صفة التيه ليس هو صفة
 ذات الصورة فلما كانت معنى الاضغرة ما يتصور المادة نوعا محسوسا فيها به نوع كشيء جرمي حقيقة كل شيء فيها او جيبا
 عاليا او سائلا عرضيا كان الشيء او جيبا ماديا او سائلا في الشكل والقياس في حد الاجتماع في السكر والسكر
 والنظام المتخلف كالتيه في كل هذه كانت لكل شيء من المعقولات المماثلة المادة والمادة من المبادئ صورها
 لا يتجزأ لم يوجب حصوله بالفعل وقبول المادة على نحو الحركات وهذا التقدير انما هو في الصورة التي هي مادة التيه
 والجنس فانه لا يحصل فيها المادة بدون الصورة واما التي هي مادة الصف فلا فان المادة قد تقومت قبل ان تشكل
 السري واليها في النجس فاما الثانية فهي التي لا جيبا منسب لنا هل الصورة على المادة وفي الخبر عند الفاعل سواها كانت
 حقيقة لا **الفصل الثاني عشر** في بيان النسبة بين العمل والادب ان يخلص من الفاعل والفاعلية ههنا لا غير
 لا الاول لان ليد الفاعلية هو المقدم للفاعل بالذات من ايجاد العلول فالفاعلية معلولة من حيث الوجود والمهية
 ولا الفاعلية وانما الثاني فلاها التي تحتها الفاعل فيتحرك الى الفعل وليولها لم يفعل الا ترى انما اذا شئت انما هي
 لم يرا من جهة ان يجب كذا صحيح وانما سئل من ترى عن المرضي لم يصحح ان يجب لا في رقت ولا في راض فاعل
 فاعلية الصحة وانما سئل لم يطلب الا في راض صح ان يقول كل شيء ولا يصح العكس انما عاقلان يبيد ان العلول فان
 الفاعل اما ان يوجد في الصورة والفاعلية موجب لفاعلية الفاعل وبسبب الصورة او المادة باعتبار تحريك
 الفاعل في كيد القريب انما هو المادة والصورة ولكن قد يرضى كل منهما ان يرضى به بعبء بواسطة كونها مادة الاخرى
 انما المادة فهي اذا كانت مادة الصف فانما هي على الصورة العرفية التي يحصل الصف منها وبواسطة سطحها مادة الصف

فما عليه بالواسطة كان لها العلية لا بالواسطة وانما الصورة فهي من حيثها اذا كانت صورة جبرية كانت
 عليه المادة وبواسطة طبقا للجمع عليها ايضا اعتد ان كانتا وانما ان كانا واحدا فيكون فاعلا وصورة وفاعلا
 شدة في مثال المنطقة فان الفاعل فيها هو الصورة الانسانية التي في الابن صورته التي يحصل بالفعل ليست الا
 الصورة الانسانية التي في الولد فاعلا في هذا الفعل ليست الا صورة التي في الولد فاعلا في هذا الفعل ليست الا
 ولكن باعتبار مختلف فاعلا من جهة حصولها في مادة نوع الانسان صورة ومن حيث ان حركة المنطقة تنهي اليها
 فاعلا ومن حيث ان الفعل ينضم إليها فاعلا في اختيار القياس الى المنطقة والركب صورة وباعتبار القياس الى نفس
 الحركة فاعلا في رفاة عايبا في اعتبار الانشاء وفعلا في اعتبار الانشاء **الفصل الثاني عشر** في بيان انما الفاعل
 ان لكل منهما ستة تقييدات الاول ان لا يمتد يكون بالذات ويكون بالعرض انما الفاعل بالذات فيكون
 مادة ثلاث الفعل ويؤخذ من حيث العلية كالشخص وانما الفاعل بالعرض هو الذي لا يكون مادة ثلاث الفعل
 من حيث خذ ان لا يمتد انما يمتد من حيث الفعل بالعرض فاعلا في رفاة عايبا في اعتبار الانشاء وفعلا في اعتبار الانشاء
 وهو بالعرض مثل الشقبة فاعلا في رفاة عايبا في اعتبار الانشاء وفعلا في اعتبار الانشاء
 الفعل الطبيعي يحصل الفعل فاعلا في رفاة عايبا في اعتبار الانشاء وفعلا في اعتبار الانشاء
 مع انما لا بد من طبع حيث يتحقق البتة والعلل وكان الدعا كانت ما منه من هذا الفعل والذات المانع
 منها ان يشبا الفعل الى وصف وهو مشوب الى ان يقال الطبيب بين ان البناء مشوب الى البناء
 ومنها ان يشبا الى الذات وهو مشوب الى الوصف كان يقال الانسان من ومنها ان يشبا الى متوجه فاعلا في رفاة عايبا
 او اراده فيعرض له فاعلا في رفاة عايبا في اعتبار الانشاء وفعلا في اعتبار الانشاء
 ثم فاعلا في رفاة عايبا في اعتبار الانشاء وفعلا في اعتبار الانشاء
 فيكون من انما ان تقييد الصورة كالذات لا تنطلق وانما المادة بالعرض في تقييد الصورة بواسطة امر وهي على
 امتداد منها ان يكون المادة بصورة بصورة متضادة بصورة اخرى لايها من حصولها ومع ذلك يوجد من انما
 ونسب اليها في رفاة عايبا في اعتبار الانشاء وفعلا في اعتبار الانشاء
 المادة وقد اختلفت مع وصف اخر لا يدخل في القول ولا يكون متضادة لذلك الوصف ونسب اليها القول في ان
 ان الطبيب متعلق فان المتعلق هو المصل وانما الصورة بالذات في رفاة عايبا في اعتبار الانشاء وفعلا في اعتبار الانشاء
 السري وانما الصورة بالعرض فهي ما بعد السوم كواد الكرسى وبياضه وقد يكون فاعلا في رفاة عايبا في اعتبار الانشاء وفعلا في اعتبار الانشاء

لذا قد استدل بها فان المحتاج الى الغاية انما هو الحركة من حيث هي بطل وتحدد ولذا لا يجب ان يقال ان طلب الحركة بطل
 فثبتت عن الشرع فثبتت وانما عن الخامس فان الغاية واحدة لكن اختلفت طرق الوصول اليها بحسب اختلاف الناس
 فانما اذا قيل ان كل واحد الى غاية مشابهة فثبتت هذه الاحالة في بعض المواضع بالتحليل في بعض المواضع
 في كل واحد الى غاية التحليل ولا يفيدنا هذه الفقرة كما انما لا تحرق ثوب الغنم لانه ثوب الغنم وانما يفعل الاحالة الى
 مشا كل واحد الى غاية فان يفعل الحركة لا ينعاه الى مشا كل واحد الى غاية **مسألة** في بيان ان الغاية هي بطل وتحدد ولذا لا يجب ان يقال ان طلب الحركة بطل
 السؤال لم في كل موضع علم ان اذا استدل في امور لا يحدد عن كنه الفعل انما كان قال لم في كل موضع فان خرج يكون ان
 خطاب بالعلم الغاية كان فقال اسم ضروريان على كل واحد الى غاية الفعل كان فقال لانه شارك في التمثال وان كانت
 بانما على التقدّم بصورة احاد هذا الفعل كان فقال لان هذا غرض حتى زيد وانما الصورة فلا يمكن ان
 تقع في الجواب لان يكون في غاية الغايات حتى لا يكون فعلها محصورا الى غاية الفعل الجواب ولكن من حيث
 فيجوزها في المادة بل من حيث هي بطل وتحدد ولذا لا يجب ان يقال ان طلب الحركة بطل وانما اذا استدل
 الصورة على معنى فعلها او غير ذلك فثبتت ذلك المعنى لان خطاب هو الذي كان يقال لم عدل يقال
 المعدل حسن فان الحسن انما يحسن المعدل او ما مضى له وحكم المادة هذا الحكم الاخرى يمكن ان يجاب بمعنى انها لا
 كان فقال لم هو الغرض سرى فقال لانه كان عنه حسب صلب صلب لان حصره ولم يكن محتاجا الى غيره
 ولا يكفي ان يقال لانه كان عنه حسب هذا واعلم ان الامور لا يحد بل لا يمكن للجواب تمام الغاية لان الارادة ثبتت عن
 امور محدودة بل لا يشترط كنهها وانما الامور الطبيعية فعلها محصورة في كنهها استعداد المادة والملائمة للقوة
 الفاعلة وكيفية الجواب ذكر الاستعداد للملائمة وانما اذا استدل من حصول الغاية فيصير للجواب انما كان يقال
 لم هي زيد فقال الله حسب الدعاء وبمعنى المادة مع الاضافة الى الفاعل لا يوجد ما كان يقال لان خارج من ثوب الجبهة
 وانما الصورة فلا يصح ان يخرج السؤال الى ان يتحقق في فعله انما كان يقال لان متطلبه متعلق لان يكون القوة
 غاية الغايات فانما استدل من لم استعداد المادة كان يقال لم كان بين الانسان قابلية الموت فثبتت انما كان
 الغاشية او المادة كان فقال انما استدل الاستعداد كان يقال لان بطل منه مركب من الاستعداد وانما الجواب انما فعل
 فلا يجوز ان يقال انما استدل الاستعداد لان الاستعداد لا يتحقق انما كان فقال انما فعله كان يقال
 لم يستل الحركة فيقال لان الصانع قبل فعلها ويجوز ان كان عابا بصورة ايضا ان كانت هي التمهيد للاستعداد انما كان
 لانما استدل الاستعداد لان التوال من المادة ليس الا بمعنى السؤال عن قولها انما استدل الصورة الخاصة فكيف يصح ان يقال انما

وانما اذا استدل عن الصورة فلا يكفي المادة بل انما يضاف اليها الاستعداد ويكفي الغاية وانما فعل هذا ولكن الجواب
 الحقيقي عن الامور هو بيان جميع العمل على الاكفاء بالبعث انما يكون بما فيها **مسألة** في بيان ان الغاية هي بطل وتحدد ولذا لا يجب ان يقال ان طلب الحركة بطل
 فيها انما استدل الاستعداد في بيان ان الغاية هي بطل وتحدد ولذا لا يجب ان يقال ان طلب الحركة بطل وانما اذا استدل في امور لا يحدد عن كنه الفعل انما كان
 وجواب بالقوة او من وجهه وبالفعل من وجهه وانما ان يكون بالقوة من كل وجه فهو حال كسب في الاخير انما
 بالقوة من وجهه صلب لان يخرج من القوة الى الفعل واللام يكن بالقوة وهذا الخروج يكون دفعا وانما يطلق
 للخروج صلب لان يكون في اي متولة بغير من المتولات الضرورية لقطع الحركة انما فعل الذي بالتدريج وهو محصور
 بعض المتولات على ما سن انشاء الله تعالى هذا واعلم ان هذا الحركة مشكل لان لا يجوز ان يؤخذ فيه ان
 في هذا الزمان لان الزمان انما هو مقدما للحركة ولا يؤخذ فيه التدريج ولا الاستعداد لان الزمان يؤخذ في
 حدها ولا عدم الصفات المفصلة في حدها لان الماخو في حده الزمان لا يطرده وكل ذلك مستلزم للوجود
 فلا التمسك بطلان من هذه الامور على قطر انفس الحركة فوجدنا بطلانها كمالا لانها قد
 تكون بالقوة وقد يكون بالفعل كمالا لانها قد حصلت حصلت تمامها فان السواد لا يوجد
 يحصل له كمال السواد بقدر من هذا الكمال من سطر وكذا الدرع وغير ذلك بخلاف الحركة فان الحركة لا توفى للحركة وتوفى
 من غير ما حصل اليه فاذن الحركة في بعد القوة في الامرين جميعا اما في الاخير فظاهر وانما في الاول فلا يفتقر منها شيء
 بالقوة فالحركة كمال ما هو بالقوة ثم ان كمال ما بالقوة قد يكون كالا من جهة ما هو بالقوة فلا يجمع الا مع قوته
 لا فعله وكذا لا يكون كالا بل لا يفتقر الى قوته ولا فعله فيجمع مع القوة ومع الفعل كالا لا يشترط فيه الزمان والادريس
 لا الحركة فلذا عرفنا ان كمال ما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة في الكمال بالاول لان ذلك كالا لا يباحثا
 بعد ما هو في النقص الى الحسن والحد ما هو بالقوة هو الجسم الخالص لا زماما دام صلبه كانت له حركة بالقوة من جهة
 لا الحركة بخلاف سائر الكالات فانها اذا حصلت صلبا في الكمال بالنسبة اليها بالفعل فهذا التلوث عن سائر الكالات
 والتقدير بقوله من جهة ما هو بالقوة لا بد له من الزمان يكون الشرط بالقوة من كل وجه وليس الجواب ان يكون
 بالفعل انما هو في القوة لا وقوله في الجواب لانها لا يجب فيها ان الجسم الى حاله بل ان موجب الزمان لا يزل
 ان يكون غير ذلك يعلم ان كماله كان كماله في غير ذلك فيكون كل شيء في كماله لا في غيره وقيل انما الجسم
 غير محدوده علم ان كان هذا صحتها فليس خاسرا بل هي الزمان واللا نهاية وقيل انما يخرج عن المسألة

كونها زمانية وبيان ما لا بد للحركة منه
 وانما ما في القوة والشرط

ان يولد بالسكون معناه آخر هذا وانما الثالث اي ما فيه الحركة من المتولات فلان الحركة لا بد ان يكون تغيرا شوا
 بين حدين كما علم ولا شك ان للدين مقوله ولا بد ان يكون المتحرك حين الحركة في امر متوسطا بينهما وهو ان يكون
 المتولد وانما الرابع فنتعرفه وانما الاخير في تعريفه فانه قد عرف من امرها انها كالقوة فانها لها قوة
 هي المبدأ وانها المتوصل الى كمال قدرتها لها انتهى هو الكمال الثالث في قولها قد يكونان صديقين وقد يكونان من جنس
 احدهما اقرب من حدهما والاخر من اخره ونسوي بين المتولين او يتساويان بوجوب ان لا يتبعها معا فالأول كالسواد
 والياض وانما في كل منهما والبقية فانها بين السواد والياض والاخر اقرب من الياس وانما في اقرب من السواد
 والثالث كالحيط والمركز والرابع كالمبدأ والنتيجة حركة الفلك وايضا قد يكونان بحيث يكون المتحرك في كل منهما
 زوايا حتى يكون ساكنا وقد لا يكون فيها الا انهما فلا يمكن الشك في ذلك فان كل مبدء يفرض له مقدار انتقال من الحركة
 يقي فيه زوايا بالانتقال عنه وكل انتهى بعد من لا يقي فيه زوايا بالانتقال الشرف فان قلت اذا كان لابد في الحركة من حدين
 سبط ومتى لا بد ان لا يكون الفلك متحركا الا بالانفصال لا بد من انفصال واحد عن الآخر في مقدار واحد ولسنا نعلمها
 بالمبدأ وبمعناها بالنهاية فلما المبدأ والنتيجة ان يكونا بالفعل لا بد ان يكونا بالفعل وقد يكونان بالفعل
 وذلك بان يفرض قطع جزء في وسط الساحة يكون سبطا وجزءا يكون متحركا بذلك في الفرض ومن هذا
 القليل مبدءا ومتى حركة الفلك فان كل جزء من اجزاء حركة الدائرة يترقبها فلما بحسب فرضك سبطا هو منظره
 ومتى هو نقطة اخرى فتدركون متساويين كمتنقن الشرق والغرب وقد يكونان واحدة بالثلاث مختلفات بالار
 فان كل نقطة في منها الحركة والياض في الاول مبدءا وبان في متنها ما علم ان السور ان الحركة والحركة والحقول
 فان واحدة مختلفة بالاعتبار فانها ان اخذت بالنظر الى ذاتها سبت حركة وان اخذت بالنظر الى ما صدرت
 عن حيث تحركت وان اخذت بالنظر الى ما قبله حيث تحركت والحق ان التحريك نسب للحركة الى الحركة لا الحركة
 منسوبة الى الحركة بل ولا نسب الحركة الى الحركة والتحريك نسب للحركة الى الحركة لا الحركة منسوبة الى الحركة ولا
 نسبها اليها **المفصل الثاني** في بيان ان الحركة من اية مقوله اعلم انما تختلف في ذلك فقل انما من مقوله ان
 يتغير ويقبل انما لفظ مشترك كالدين وقيل بل كل شيك انما فيها اصناف المتولات هي السبل ومنها مثلا
 متولد الكيف متولد غير سبل وسبل والياض هو الحركة وكذا الكمال وغير سبل والياض متولد من الكمال
 المتصل لا سكان محدود الحد المشترك فيكونه الاين والوضع وغيرها من الاغراض وتماوى بعضهم فاجروا ذلك في
 الجوهر ايضا فقالوا ان الجوهر السبل هو الكون والساد وقال بعض هؤلاء القائلين بالاشتراك انها بالنسبة الى الجوهر

ثم بلغ عرضي على اصل
 كثير من هذه

من مقوله ان يتغير وبالنسبة الى الحركة من مقوله ان يتغير وانما الاخير انما هو في الكيف السبل لا في الجوهر
 ان يتغير وانما يتغير من الحركة ثم تختلف اصحاب هذا المذهب على القول بان الحركة هي السبل من كل مقوله وان لا
 بين السبل وغير السبل حل هو الفصل لا في قيل بالانفصال بحيث بان التسود مثلا ما هو تسود ليس لا السواد والياض
 فاعرفه هذه السبل فليس من اجزاءها عن حيث فيكون فضلا له من الثابت وقيل لا بل ليس السبلان الا امر
 عزيمتا كراة في الطول في الخط والنجمان باطلان اما الاول في النفس بالياض الماخوذ في الايض بما هو ابيض
 ليس بفصل وانما في في النفس بالعددية فانه ليس فيه الا الانفصال فيجب ان لا يكون نوعا من السبل المتصل وقيل
 انها كل شيك لكن ليست من انواع المتولات كما نعلم هؤلاء فليس التسود سوادا ولا ابيض من نوع الحركة في
 مقوله ان يكون تلك المتولة في السبل ولا موضوعها السبل انما موضوعها الجوهر المتحرك بل انما التسود حركة في
 الكيف وكذا غير من الحركات المتولدة الى المتولات انما هي حركات في تلك المتولات ولكن قولها عليها بالاشتراك
 فان جنسها الكمال وهو كالجود والوحد وليس نسبها الى الجوهر وانكر والكيف وغير ذلك نسبة واحدة فلا يكون
 الا بالاشتراك ونحن نقول انما القول الثالث فلا وجه له ان ليس التسود سوادا مستقلا بل ولا سوادا مستقلا
 الموضوع في السواد فانه لو كان التسود يستلزم ان يكون ما قبله وينبغي عليه زيادة وانما ان يقول وانما في
 كما هو السبلان فانه اذا زال فما الذي يستلزم على الاول فلا يكون نفس السواد سبلا بل في ما حال وانما
 السبلان في الزيادة عليه فيكون الحركة هذا الاخر لا بد ولا اشتداد السواد المشد ومن هذا يظهر ان اشتداد السواد
 يخرج عن نوعه لا بد من الخارج شيء هو سوادا وغير ذلك عليه فاضطرار السواد الى الطرف الحقيقي وانما الاول
 انما قد يروى بالاسطر فكل منها كذا ببطء فخالفه بالفتح لكل والطرف كالمتخرج من السواد والياض فليس شيء
 منها سوادا الا لامر وبسبب طاهر الحس وانما الرابع في قوله وانما ان يكون انما عدد المتولات انما على العشر
 وانما ان يكون الحركة مقوله بلها من هذه المتولات فان لا شك في ان كل منصف من اصنافها متولد على اوجه قول
 الحس على اوجه والحركة جنسها وانما كل واحد من متولد واحد بل اما كل تحت مقوله او لا واحد منها تحت
 مقوله جنسها على اوجه فاشهد في حق المتولات ان يكون لهم من ان يجعلها مقوله ان يتغير في الحركة فيكون
 لا يجعلها مقوله ان يتغير في سبلها وانما كانتا على اوجه في الجود ثم مقوله ان يتغير ان يكون متولد
 انما الحركة لا موضوعها فان كان الاول متولد الحركة المظنة كانت الحركة المتولات وانما قد تفسر حركة ساكنا
 كانته مثلا لانه زيادة الحركة على العشر فان كان هذا النصف حيا على اننا لا نعلم الا في اوجه في سبلها

فان كان

حصل سيرا به لا اقصه فان قلت لا حركة الا بين الصغرين ولا تضاد بين الصغير والكبير فانما تضاد بينا فاما قلنا
اولا لا تضاد دغ في كون الحركة بين الصغرين فاما ليس الصغير والكبير الحركة منها واليهما المتضادين بل في
الطبيعة جعل لكل نوع من الانواع الميوانية والبنائية خدا من الصغر لا يتجاوز وحدان الكبر لا يتجاوز
ولا يتبع فيها الاضافة وبها غاية الخلاف فاما تضاد وانما تتبع فيها الحركة واسم قول الاضافة فبما ان
يكون الانتقال في الادق فيها اوان تفرقت فالمتي حقيقة معونها فان الحقنة مثلا كما تفرقت مع بعضها
تبعها فاما الاين فبما ان يفرق بين محسوسين مشاهدين لا يمكن انكاره واما حتى فبما ان يكون الانتقال
فما اضافها وان يكون حالها لا الاضافة في التعيين لظهوره الا ان سافر فمتر الشك سيعلم واما الوضع
فبما لا حركة في اذ ليس لظرف فان تضادها ان عرفت في الحركة ولان القياس سيعلم الى المقصود فلا
لا بد من فاما لا زال فاما حتى بعد الحق وتوقع الحركة في ذلك اذا استبدل الوضع اي شئ اجزا فاما
المتكاف وجمعا على سبيل التدريج سواء تبدل المكان ايضا او لا فلا معنى للحركة الا هذا ولا تنسب الا الى
القول المبتدئ ويظهر ذلك فيما سجد في الوضع دون المكان كما لا فالتساويا فيما لا مكان له كالفلك الاعلى
ويضاد الطرفين غير محتاج اليه ولو سلم فعدمه فنام وضمير الاسمال من القيام الى المقصود متوجه بالكلية
ظا لا شاك في اننا ان يكون قليلا قليلا وان اريد ان الوصول الى المقصود الذي هو انتهى الحركة دفع فكلنا في
كل نهاية حركة لا يقال لاشك في ان كل جزء منه يتحرك في الاين فان مكان الجزء جزء مكان الكل ومكان
الكل هو مجموع اجزائه والكل هو مجموع الاجزاء فكل جزء يبدل مكان الكل انما في فوضته يتحرك في الوضع
متحرك في الاين لا ياتقول او لا اجزاء للفلك فافعل فافعل فافعل فافعل فافعل فافعل فافعل فافعل فافعل فافعل فافعل
لان جزء مكان الكل ليس مكان الجزء بل ان كان جزء مكانه اذ لا يحيط به ولو سلم فلا يلزم من تبدل مكان كل
جزء تبدل مكان الكل لان الكل خاصية اخرى غير خاصية اجزائه واول تلك ان كل جزء هو جزء الكل
فان عدم تبدل مكان الكل هنا ضروري لاشك فيه لا سيما فيما لا مكان له فان قيل لا يفي بالحركة فكل
تبدل المكان بل تغير الشئ وهو في مكان وان لم يتبدل مكانه قلنا فافعل فافعل فافعل فافعل فافعل فافعل فافعل فافعل فافعل فافعل
في شئ فاسمى حركته وتغيره وان تبدل في غير المكان فهو الاخرى بان يكون فيه الحركة على ان كون الحركة
في المكان غير كون الحركة في المكان واما الجواب فان كان متعاضدا ما يقال من انها نسبة الشئ الى ما يتحرك
عليه ويلزم ويتقبل بانقاله فالحق ان الحركة ان وقت فيها فوسط تبدل المكان واما ان يعمل وان يعمل

فبما يتبع فيها الحركة بوجوده الاول ان لا يكون الشئ ان يفعل وان يفعل ثم يتبع احدهما كما انشودا
ليس ان يفعل حتى يتبع سواد او الثاني ان لا يكون الشئ فاعلا ومنعلا ثم يتبع احدهما بالترتيب كما لا يكون
جاءا فبما في محضنا فبما ان الشئ ان يكون احدهما بطنا فبما في شئ وتبين وتبين وتبين وتبين وتبين وتبين
فالحركة في كلتا سبيلتين لا تفعل الا لا تفعل فاما الثاني فبما ان يكون بطنا فبما في شئ وتبين وتبين وتبين وتبين وتبين وتبين
طريقا فبما لا تفعل الا لا تفعل فاما الثاني فبما ان يكون بطنا فبما في شئ وتبين وتبين وتبين وتبين وتبين وتبين
الا حكم الشئ السجرا والبطنيهما عارضا للحركة او لا تفعل الا لا تفعل فاما الثاني فبما ان يكون بطنا فبما في شئ وتبين وتبين وتبين وتبين وتبين وتبين
فيها فان التردد شذو ان تحرك في الشئ فاما ان يكون حين الحركة متزايدا او بازا او لا فاما الثاني فبما ان يكون بطنا فبما في شئ وتبين وتبين وتبين وتبين وتبين وتبين
هو فوجد الى البردة والشئ توجه الى الحقنة وبها شافى وحل الشافى لا يكون المحسوس الا بعد التوقف واسكون على البردة
فلا يكون حركة اليه واما ايضا لان ان يكون الانتقال فبما ان يكون بطنا فبما في شئ وتبين وتبين وتبين وتبين وتبين وتبين
المحسوس الامكان سكوت وان لا الحركة ولا سكوت فبما في شافى فاما ان يكون في المير الى المحسوس من غير المحسوس
او لا في الثاني لا استحال على الثاني يكون فبما ان يكون بطنا فبما في شافى فاما ان يكون في المير الى المحسوس من غير المحسوس
الحركة اليه غاية الشئ وهو انما يتبع فبما ان يكون بطنا فبما في شافى فاما ان يكون في المير الى المحسوس من غير المحسوس
جزء فلا معنى للشئ في الثاني وهذا هو حال الفعل فتدبر ان الحركة تتبع في اربع مقولات الكيف والكم والعدد
والوضع **الفصل الرابع** في تحقيق التقابل بين الحركة والسكون اعلم ان الشهود بين الطرفين المتقابلين متساوي
المعنى والتقدير بان يكون السكون عدم الحركة عما من شانه الحركة وذلك لان في الساكن متغيرين احدهما عدم الحركة و
الثاني ان الموجود زيانا مثلا فان كان السكون عبارة عن الحركة الاولى كان عديما وان كان عبارة عن الثاني كان
وجوديا وعلى كل تقدير يكون المعنى الاخر لا زما للسكون فتقول للحركة بان متضاين لها في اقتضاب حد كل منهما من حد الآخر
على ما هو بين الضدين وان لم يكن وجبا بمعنى ان يتناسب من المعنى حتى يكونا متضادين حتى يعلم بذلك انها ايضا
متضادان فان قيل لا يثبت ان التقابل بين السكون من التصادق فثبت ان تقتضيهما السكون من حال الحركة فلا
شك ان هذا المعنى لا يمكن ان يكون متضادين حدهما فان حدهما الحركة في الاخر كما لا يكون في الاين كما هو القوة مشحونة
ساحرة القوة من جهة ولا بد ان اذا اقتضينا حد السكون من حد الآخر متساوية اما القوة التي تقابلها الحركة والكل لا في الاول
لما هو الفعل فبما لا يكون متساويا عديما والاخر انما عديما فيها ليس بشئ في السكون وان جئنا احد السكون الذي
ذكرنا واهلا وادرا وان تقتضيه منه حد الحركة فبما ان يكون في السكون القوة فبما في الحركة القوة

أشياء تلك مكانه الرابع ان المكان محسوس يكون بحيث لا يتحرك ولا يزول ولا يصرغ في السطح فلا يتحرك ويتقل
 بالتقال ذي السطح فحينئذ يكون هو الجهد الغير المتقلل الحساس ان الناس يقولون ان المكان قد يكون متنا و قد يكون
 فارغا ولا يتولون ان السطح قد يكون متنا وقد يكون فارغا الشاخص ان لو كان سطح الحامى لما كان للسطح الجهد
 مكان الساج ان انما وانما يتحرك الى غير ذلك ولا يصرغ في سطحها وبما ان ذلك الانا تطلب ان التيقف
 البعد الانتهاء الى السطح لاستحالة الحصول جسم بكتابت في سطح وبما ان التنا يكون با حلا فذلك هو وجود الاول ان الا
 يتخلل ويتكاثر من غير دخول جسم او خروج فليس الاول اما بعد الاجزاء بعضها عن بعضها بحيث يبقى ما بينها
 وليس انما لا بالرجوع الى اللامه قالوا ولا الا انه من المواد ثم نصب عليها بقدره بقدره خارج للمواد وما
 الا انه قد كان من اجزاء المواد خلاه الثاني اننا فلا نؤمن شراب ثم نصب الشارب في الرق فيضع الرق في الماء فيجعله
 مع ان الرق زيادة وما ذلك الا انه كان من اجزاء الشارب خلاه الثالث ان الثاني ما هو موجود في في النور وليس
 في اللامه انما هو في الخلال ويخرج من الحركات انما يتحرك في الخلاه والاولى ان السطح هو السطح والاولى ان السطح هو السطح
 العالم فانما يقع في السطح وهو السطح مع حركته ما قلناه وهكذا الى ان يتحرك العالم فانما يقع في السطح هو السطح
 قمع العالم لا يتصل الرابع ان السطح اذا امتص وكبت على الماء دخل الماء واما ذلك الا انه كان فيها خلاها
 من خلاها بالسطح سطفا هم يقولون ان السطح المحوى للكون كان الماء والسطح المحوى للماء كان الكون لا يتصل
 وليس سطحه بسطح متصل به قالوا ان السطح لا يقع في السطح فلا بد من مكان وليس مكانا لما لا السطح المحوى الذي هو
 الثالث ان **السطح الساج** في الرق على من زعم ان المكان هو على الصورة اولى سطح او بعد لا يكون في السطح
 انما لا يقع على من زعم ان السطح هو على الصورة فوجه الاول ان المتحرك يتحرك مكانا ولا يتحرك في مكانه ولا يصرغ
 الثاني ان الحركة في المكان وسببها الثالث ان الحركة يكون الى المكان لا اليها الرابع ان مكان التكون يتبدل دون
 هو كونه وفي مكانه لا يتبدل مكانه ويتبدل صورة لما قبله في السطح المحوى الى السطح المحوى بالكون والكون عند دون
 المكان يتا الى السطح كان سراجا ومن الماء كان كفا ومن الطغفة كان انسان ولا يتا الى المكان كان جسم كان
 المكان كان حيا واما الثاني انما لا يقع على السطح فالرؤية انما لا يكون في السطح المحوى بالكون والكون كان حيا واما
 الثاني في السطح المحوى بالكون المحوى بالكون المحوى بالكون المحوى بالكون المحوى بالكون المحوى بالكون المحوى بالكون
 مكانه الا ان ذلك مكانا ليس مع ان لا حلق في السطح الا في السطح المحوى بالكون المحوى بالكون المحوى بالكون المحوى بالكون
 انما مكان الجسم فيه فلا يتحرك انما ان يكون هذا الجهد موجودا مع بعد الجسم ولا فعلى الثاني لا يكون هناك بعد ذلك يكون

مكانا

مكانا الجسم وعلى الاول انما ان يكون وجود هذا الجهد مع وجود بعد الجسم المتكسر او غير الاول محال وعلى الثاني
 لا بد ان يكون له من الخواص والاعراض الخاصة بما لا يكون له بعد الجسم المتكسر مع الثاني ان الطرفين المتخصصين ليس
 الا بعد واحد متخصصا لا تنقسم الاشارة اليه فليس بينهما الا بعد واحد ولما كان بعد الجسم محوى موجودا فالاخر
 الذي جوده ليس بوجوده اذا زال هذا الجسم بقدر جسم اخر وهكذا لا يجوز ان يكون مكانه عند عدمه فالبعد
 الذي بدعيه انما يوجد على فرض امر حال وهو حلوله بين الطرفين عن كل جسم يمكن وبما ان الاختلاف في ان مجموع بعدي
 اكثر من بعد واحد لا نشأ من كل بعد مجموع هو اكثر من بعد واحد فاما انما هو الاكبر من بعد واحد فاما انما هو الاكبر من بعد واحد
 اعظم من بعد واحد فاما انما هو الاكبر من بعد واحد فاما انما هو الاكبر من بعد واحد فاما انما هو الاكبر من بعد واحد
 مجموع البعد اعظم من واحد من ذلك ليس كذلك فليس هناك الا انما هو الاكبر من بعد واحد فاما انما هو الاكبر من بعد واحد
 اعظم من بعد واحد فاما انما هو الاكبر من بعد واحد فاما انما هو الاكبر من بعد واحد فاما انما هو الاكبر من بعد واحد
 فيزداد من الخلفات فلا شك ان كانا منها رجم بعدا بعدا فالاخر يكون مجموع البعد اعظم من واحد فاما انما هو الاكبر من بعد واحد
 هناك الاخط واحد هذا ثم نأتي في شئنا ان داخل البعد حتى لا يكون المجموع اعظم من واحد فاما انما هو الاكبر من بعد واحد
 ولا خلاف في شئنا ان داخل الاجسام بعضها في بعض ليس بالمتساوية في من الصوره وتلك كانت فانها ما سها اذا فرض
 زواله من الجسم حكم بعدا شئنا ان داخل وليس ايضا البيوت فلم يبق الا ان يكون لما فيه من البعد وذلك ان اذا
 قيل ان البيوت لا داخل فاما انما هو الاكبر من بعد واحد فاما انما هو الاكبر من بعد واحد فاما انما هو الاكبر من بعد واحد
 ملاحظه قابليه الى السطح وعندها واما ان يرد به ما سها بل التداخل متباينة لعدم ذلك كذا يكون عبارة عن التباين في
 الوضع وتباين الاجزاء فانما ريد الاول صحيح ولكن ليس كذا في تباين اربابا الثاني ان كان كذا با حيا اذا وضع البيوت الى
 بسبب موضوع البعد كيف لا ونسبها في السطح البعد وهذا انما لا يعلم في السطح في السطح في السطح في السطح في السطح في السطح
 بعدا وبعدا انما لا يكون الصورة ولا البيوت ولا الكيفيات في الجسم انما من التداخل فان لم يكن البعد مضافا
 شئنا ان داخل فاما انما هو الاكبر من بعد واحد فاما انما هو الاكبر من بعد واحد فاما انما هو الاكبر من بعد واحد
 البعد المتطور والاولى انما لا يقع على السطح والاولى انما لا يقع على السطح والاولى انما لا يقع على السطح
 اجتماع بعدين شئنا ان في مادة واحدة وهو في فان ما ريد ان تباين المواد فلو كانت مادة اربابا فاما انما هو الاكبر من بعد واحد
 الا انه ما نسبته الى البعدين كما لها بالنسبة الى واحد او لا بعد فيها الا انما هو الاكبر من بعد واحد فاما انما هو الاكبر من بعد واحد
 على الثاني انما لا يقع على السطح فاما انما هو الاكبر من بعد واحد فاما انما هو الاكبر من بعد واحد فاما انما هو الاكبر من بعد واحد

نصفه

يكون الحرك للتحليل هو الحلا الواحد التحليل من اجزائه الملائمة له فيكون الحلا ذات مكان وبعد متبدا
 يكون هو الحلا الواحد الحلا على تبدل بحركته بخلافه فحقول الاستبدال بكل حاله في فضاء والحقول
 زعماني فكيف تبدل الحركات وان قالوا بل حلا واحدا بعده قوة واثره فيتحرك ويتغير ذلك الاثر بعد مقدار وقت
 انحصار من اجزاء الحلا فليست دون بعض مع انه متساو في الاجزاء حاله من الجيب ان يكون اناب الحلا في اجزاء
 التحليل بساكنة حركته دون اجزائه بل لا تحرك الجلبة المركبة من الاجزاء المتباينة المتابعة لا بحركة كل واحد
 منها فليس الصعود حقيقة لا سائر الحلا بل لا حلا فان كل جزء فهو محاط به فيجب ان لا يتغير اذا اجتمعت فصار
 حركتها فيتحرك اذا تحركت فصار اجزاء صفاتها ان هذا التحليل ليس من شأن كل جسم بل بعض الاجزاء
 يتغير بعضها باخر على واحد بعضها على اخر اكثر وبعضها لا يتقبل ذلك ومن الجيب ان يجب بعض اجزاء
 عن بعض من شأنه الكل وان يجب بعض الى فوق وبعضه الى تحت وبعضه من بعض من شأنه والتشابه
 فيما فيه او يكون جزء واحد من منها فاما لا يجب عليه من اجزاء فقدم ما علمت ان لا يكون الحلا اما اجزاء
 الما في السراقات فالتابع الحلا وتلازم السطح وانتاع انشاء سطح باليد فانه لا يتولد مع سائر الكواكب الحلا في
 كذا الجباب الماء في الزواجات ولا انتاع الحلا انما عليه معروفه **الفصل التاسع** في تحريك الحلا وان نقص حجمه
 واصحاب البعد واصحاب السطح مطلقا للمذهب المذكورة في المكان وان الحق ان المكان هو السطح الباطن
 وهو سائر المكان لا يمكن ان يتغير فيمكن ان يجازيه على ان يتعاقب عليه التكتات وهذه صفات المكان
 بعينها فهو المكان فاعلم الان ان هذا السطح قد يكون واحدا كالسمات في الماء والطير في الهواء وقد يكون مثلثا من
 عدة سطوح كالماء في القهر الذي يحيط به الارض والهواء وقد يكون المكان كله ساكنا وقد يكون متحركا وهو باقيا
 للمكان في حركته كالحلا وكما لا بد له من خلاف ذلك من الاثبات او يكون المكان ساكنا كالحلا في الاثر وقد يكون
 بعضه متحركا وبعضه ساكنا كالهواء الحليط بالكن واعلم ان اذا كان في داخل الماء الذي في الكوكب جسم فيجب ان يكون
 السطح المحوي من الكوكب مع السطح المحيطة من الجسم الداخل كالهواء ساكنا لا يحوي الكوكب فقط فاعلم ان السطح
 سطح متحرك وجوب وان كان فان المكان هو مجموع السطح لكن بين الصوتين فرة فان في المقعر في الاصل
 كناية في الاصله بخلافه في الثانية وفي الثانية في السطح من عدة سطوح بخلاف الاصل ويخرج الى السطحين فتقول
 في الجيب من اجزاء الحلا انما من الاصل فاعلم ان الثاني ان المكان هو عرض باعنه حله ولكن من سوان
 يشق من اسم هو فيه اوله يقع عليه التحريف وهو لا ياتي في العرفه وكذا لا ياتي في اشتقاق لفظه من هو فيه وهو
 الذي لا يتبدل لانه من الامور الثابتة وما من حديث التحليل فهو ان الموجب لاثبات الهيولى هو التحليل

فان الولادة في الوالد وبما اشتق منه المولود والعل في العالم وتماشتق منه المعلوم فالحلكن اسم له الكا
 فيه وما هو له اسم له وان كان فلا بد ان يكون هو الحلكن او ليس عنده ما فيه المكان فلم يزلوا يترددون
 امر لكانت عرضا كان عرضا حلا في المكان وانما عن الثاني فالحلكن الثاني وبتع ان المكان مطابق وسأ
 للمكان بالمعنى الذي ارد قوله بل انما هو منطبق على ما فيه وتقول انما هو ليس له كلام مجازي اي محصور لا يغيره
 وانما هو الثالث فيا ليس كل انتقال موجبا لان يكون للتحليل مكان بل انما الموجبة هو الانتقال الثاني
 ليس للتحليل ولا السطح ولا السطح الا بالانتقال من مكانها على ان يكون التحليل عديم باطل وتحقق
 في موضع اخر واسم الرابع فيا ليس كل ما لا بد منه علة الا انما العلة لا بد لها من العلول ولما لم يزلوا
 ان يكون المكان مما لا بد منه في الحركة ولا يكون علة لها بل يتقدمها طبعها وانما يجوز ان يكون عليه ما لا بد
 ولا يغيره الا ان كان في الحركة بناء على قيام الشيء **الفصل العاشر** في ما خلف فانه منسقة فيتحرك بالتحرك والكانا ثانيا
 عنفان متع هذا سبب في دليل اخر وما نفس هذه ويجوز في الحركة فلا يمنع من ذلك واسم الخامس
 فيا انما انتم لو كان لنا في من اول حله في اخره مكان واحد وليس يلزم الى البطل كالمكانين
 بعينه المكان اما الجواب عن قول القائلين بان الهيولى انما تعاقب على الصورة المكان معاقب عليه الاجسام فان
 المكان ليس كل متعاقب عليه بل انما هو متعاقب عليه الاجسام المحصورة فيه واسم قول القائلين بان الصورة
 انما اولها حوى في حله فهو ليس المكان كل حوى اوله بل الذي حوى من الصورة ليس له السبل ليست
 حوى فان الحوى منفصل عن الحاوي والهيولى لا يحصل من الصورة واما المحد فان اراد به الحاوي فاعلم
 حاله وان اراد به طريق الشيء فلا حقا في ان ليس مكان له ثم المصنف المكان ان حوى المكان وهو الحصر والصورة
 لا يحوي الا الهيولى واما عن نفس اصحاب الجواب فان المكان سدل والطير ليس ساكن ولا يتحرك اما
 الاول فسدل المكان واما الثاني فلان التحليل ما يكون مبداه السدل من نفسه ويكون الكال الاول لما هو
 خير من نفسه بحيث يكون متغيرا وان لم يتغير ما قارنه واحاط به ولا محذور فيه ان يكون الجسم لا يتحرك ولا ياتي
 ولا ساكنا فان له علة لحوال يكون فيها كذا من ذلك ان لا يكون له مكان كالحالات الاعلى ومنها ان يكون
 له مكان سدل عليه من تلقا له نفسه دون المكان ومنها ان يكون في مكان مستقر ولكن يتحرك من حيث
 هو في ان وتقول لانه ساكن والساكن هو الذي اذا نزل عليه مكانه لم يتبدل نفسه مكانه وهو
 الذي لا يتبدل لانه من الامور الثابتة وما من حديث التحليل فهو ان الموجب لاثبات الهيولى هو التحليل

والاخر من حيث هو متقدم وتاخر لا يختلف والاعراض يختلف من حيث الكون حركة وسكونا وما شئت وسواء في ذلك
 فلا بد من ان يكون الزمان ملائم لغيرها واما احتياج من جعل الحركة بان منها ما حيا ومنها مستقبلا وكل ما هو كذا
 فهو زمان فهو على ما كانت الحركة تنوعه بل كل ما يكون كذا لانه فهو زمان ولا فاعطونا ماضيا وتنبها مستقبل
 والحركة لا يكون ماضية ومستقبلة بل زمانا والمكان متاخر الحركة في ماضيه وحركة في مستقبله وليس من ذلك حركة في ماضيه
 ماضية ومستقبلة الاصله لان يرد في جملة الحركات الماضية ويورد على من قال ان كل دور من دورته من الفلك زمان مع ما
 ان جزء الزمان زمان وليس جزء الدور دوره **الفصل في اثبات عشر** في تحقيق ميثاق الزمان وانها تزداد
 في جزاها زمان ماضى يتحرك بالحركة معها وسها معا وقد قطعنا هذا القول من الاعتراض للاختلاف بالسهم والبطيخ والشمس
 عدة السكونيات المتخلل وجواز ان يتحرك معا فيقطعا سائتين متساويتين لكن لا سها معا بل احدهما يتقدم
 الاخر فيكون على كل حال من سها الحركة الى انشائها المكان قطع هذه المسافة بحركة سريعة وحركة بطيئة واسكان
 قطع اقل منها بالابطا من قطعا في الجملة من المبدأ والمتى لم يه السافه المكان محدود بالتساوية للحركة والشمس
 فاذا انقضت هذه المسافة وقرئنا السرعة والبطيخ الذي اعتراه في الكل فيمكن ان الاسكان من المبدأ الى الخلف ومن
 النصف الى النصف متساويين ويكون كل منها نصف الاسكان الذي في الكل فتدبر ان هذا الاسكان متقدم فلما ان
 مقدار او مقدار وليس يجوز ان يكون هذا التقادير مقدار المسافة والآن كانت المسافات في المسافة متساوية في هذا
 وبالعكس وليس كذلك ولان يكون مقدار الحركتين والآن كان الحركتين الاكبر من الاكبر في هذا التقادير كان يكون حركته
 البطيخ والبطيخ ليس الاصل في كل هذه مع الاختلاف في ذلك المقدار وبالعكس لم لا يجوز ان يقوم هذا التقادير بنفسه
 كيف هو متقدم وكل متقدم فاسد فلا بد من موضوع ولا يجوز ان يكون الموضوع مادة الحركتين والآن كان الاكبر من
 في التقادير وقد عرفت ان ليس كذلك ولا ان يكون هذا التقادير والبطيخ التقادير متساويين مقدار التقادير بل لا بد من الحركة يكون
 حركته تقادير والحركة من مكان الى مكان او من موضع الى موضع وهذا هو الذي نسب الزمان ثم ان الحركة تنقسم الى متقدم
 وتاخر واعتبار ان يكون في سافه متقدم او تاخره لكن لا يجمع المتقدم من الحركة مع المتأخره كما يجمع ذلك في التقادير
 فالتقدم والتاخر من الحركة خاصية ليست للسافة فيكون لها باعتبار التقدم والتاخر من المسافة عدد كذا باعتبار
 مقدار السافة متساوية وذلك المدة هو الزمان يتم فمعرفة الحركة اذا انفصلت الى تقدم وتاخر في السافة لاني
 الزمان بطيخ والبطيخ هو بعض اللحن وهذا الزمان هو مقدار ما هو التقادير وتقدم وتاخر لا يجمع في التقدم مع التقادير
 وهو الذي لما تدرسه من منه بعد وكل شيء فاما ما يكون متساويين ومنه بعد بواسطة فاعلم انه بمعنى ما كان في قبل

هذا الجدم ما طابق البعد من طوكان التبل والبعد في هذا البعد لانه الزمان لا يتناهى الى ما يكون كذا لانه لما لم يكن
 ذلك هو الزمان فهو المتقدم لكان في قبل وبعد بمعنى ان الزمان لانه هذه الاضافه وغيره لا يكون له هذه الاضافه
 الا بالقياس اليه فالمتقدم من نحو الانسان والحركة بمعنى انه موجود مع شيء ذلك الشيء حال يلزمها لانيها انما اذا قبل
 الحال ان يكون ذلك الشيء بها قبل ثم ان هذه الاشياء قد يكون اذا كانت مع عدم شيء لم يوجد ويتبين جديا ان اذا وجد
 الشيء وفارص وجوده كانت مع ثم ان سبب وانعدم ذلك الشيء كانت بعد شيء على الاحوال بالقياس الى حال وجودها والعدم
 والمصدر والبعيد وذلك يدل على ان هذه الامور لا هي من ذاتها ولا لوزمها ذاتها ثم التقدم ليس شيء في عدم قطع
 اولى وجوده فخطا الذي يكون النسبة الى عدم تاكله والوجود وذلك لا بد من ان يكون هو يتقدم الى عدم متروك
 بامر خاص وهو بحيث اذا كان باهر الحركتين لاخر كذا الوجود في الامر الذي به مما راى قبل من البعد زمان او يتقدم
 زمان وعلى كل تقدير فجميع التبل والعديد وموضوعها الاولي ليس الزمان والمصالح الزمان لا يمكن ان يكون
 قائما بذاته كيف وهو حادث وفاسد وكل ما يكون كذلك فهو متعلق بالوجود بالماز كان الزمان ماديا ولكنه لا يتاخر
 المادة لا يتوسط الحركة او الما لم يكن يتغير لم يكن قبل اذ ليس بعدا وليس قبل وما لم يكن ذلك لم يكن زمان ولا يتاخر
 ان يكون هذا التقادير مستمر لا اول لم يكن كذا لم يكن شيء في نفسه لم يكن شيء حتى حدثت شيئا اخر فبعد ذلك ان كان يكون
 بينهما الحد او هو فيقوم ما فرضنا وجوده ولا يكون فيما علقته فاما ان يكون الاختصاص مستمر فهو ذلك وان كان
 متعلقا عاد الكلام من كرس فاعلم ان لا بد للزمان من الحركة ثم لما كان مقدارا متصلا بما هو الاصل الحركات والمسا فاما
 كان له فصل فهو ليس لان **الفصل الثاني عشر** في تحقيق اسرار ان لما كان الزمان متصلا متساويين لكان في
 تنوهم على ان يكون وحلا في الامتداد المستقيم ولا يجوز ان يكون له وجود في الخارج في الاستعداد المستقيم والازمان يوجد
 فيه بالنصل واصلا ولا يتاخر بل انما يتصور ان يوجد بالنصل اذا تحقق الزمان قطع وذلك لا يجوز ولو قطع فاما ان
 يكون من السها او من التقادير فاما ان كان الاول الزمان لا يكون له قبل في الزمان لا يكون متساويين ثم يوجد والآن كان عليه
 قبل وجوده فلا بد ان يكون هناك ما بالعدم صل فهو الزمان فيكون قبل هذا الزمان زمان متساويين لم يكن الا
 الفرض واصلا بينهما لا فاصلا كما هو للفرض وان فرض القطع من طرف النهاية فاما ان يكون بعده مكان في اول
 ولا يجوز الثاني في الاطلاق وجوبه واجوبه والامكان المطلق ما سوسه ذلك محال وعلى الاقل لم يكون له بعد
 فيكون زمان متساويين على قيا من الفرض الاول فالان لا يمكن ان يوجد في الزمان بالنصل ولكنه موجود فيما علقه التقادير
 من النصل بمعنى ان اذا ما فيها ان يفرق في ان اما في فرض الفرض او بمواضع الزمان حلا متساويين في التقدم كذا في كل

والاخر من حيث هو متقدم وتاخر لا يختلف والاعراض يختلف من حيث الكون حركة وسكونا وما شئت وسواء في ذلك
 فلا بد من ان يكون الزمان ملائم لغيرها واما احتياج من جعل الحركة بان منها ما حيا ومنها مستقبلا وكل ما هو كذا
 فهو زمان فهو على ما كانت الحركة تنوعه بل كل ما يكون كذا لانه فهو زمان ولا فاعطونا ماضيا وتنبها مستقبل
 والحركة لا يكون ماضية ومستقبلة بل زمانا والمكان متاخر الحركة في ماضيه وحركة في مستقبله وليس من ذلك حركة في ماضيه
 ماضية ومستقبلة الاصله لان يرد في جملة الحركات الماضية ويورد على من قال ان كل دور من دورته من الفلك زمان مع ما
 ان جزء الزمان زمان وليس جزء الدور دوره **الفصل في اثبات عشر** في تحقيق ميثاق الزمان وانها تزداد
 في جزاها زمان ماضى يتحرك بالحركة معها وسها معا وقد قطعنا هذا القول من الاعتراض للاختلاف بالسهم والبطيخ والشمس
 عدة السكونيات المتخلل وجواز ان يتحرك معا فيقطعا سائتين متساويتين لكن لا سها معا بل احدهما يتقدم
 الاخر فيكون على كل حال من سها الحركة الى انشائها المكان قطع هذه المسافة بحركة سريعة وحركة بطيئة واسكان
 قطع اقل منها بالابطا من قطعا في الجملة من المبدأ والمتى لم يه السافه المكان محدود بالتساوية للحركة والشمس
 فاذا انقضت هذه المسافة وقرئنا السرعة والبطيخ الذي اعتراه في الكل فيمكن ان الاسكان من المبدأ الى الخلف ومن
 النصف الى النصف متساويين ويكون كل منها نصف الاسكان الذي في الكل فتدبر ان هذا الاسكان متقدم فلما ان
 مقدار او مقدار وليس يجوز ان يكون هذا التقادير مقدار المسافة والآن كانت المسافات في المسافة متساوية في هذا
 وبالعكس وليس كذلك ولان يكون مقدار الحركتين والآن كان الحركتين الاكبر من الاكبر في هذا التقادير كان يكون حركته
 البطيخ والبطيخ ليس الاصل في كل هذه مع الاختلاف في ذلك المقدار وبالعكس لم لا يجوز ان يقوم هذا التقادير بنفسه
 كيف هو متقدم وكل متقدم فاسد فلا بد من موضوع ولا يجوز ان يكون الموضوع مادة الحركتين والآن كان الاكبر من
 في التقادير وقد عرفت ان ليس كذلك ولا ان يكون هذا التقادير والبطيخ التقادير متساويين مقدار التقادير بل لا بد من الحركة يكون
 حركته تقادير والحركة من مكان الى مكان او من موضع الى موضع وهذا هو الذي نسب الزمان ثم ان الحركة تنقسم الى متقدم
 وتاخر واعتبار ان يكون في سافه متقدم او تاخره لكن لا يجمع المتقدم من الحركة مع المتأخره كما يجمع ذلك في التقادير
 فالتقدم والتاخر من الحركة خاصية ليست للسافة فيكون لها باعتبار التقدم والتاخر من المسافة عدد كذا باعتبار
 مقدار السافة متساوية وذلك المدة هو الزمان يتم فمعرفة الحركة اذا انفصلت الى تقدم وتاخر في السافة لاني
 الزمان بطيخ والبطيخ هو بعض اللحن وهذا الزمان هو مقدار ما هو التقادير وتقدم وتاخر لا يجمع في التقدم مع التقادير
 وهو الذي لما تدرسه من منه بعد وكل شيء فاما ما يكون متساويين ومنه بعد بواسطة فاعلم انه بمعنى ما كان في قبل

اعتبار بل يلزمه انما اعتدكم وقت واما في وجوده في الخارج فلا بد من كونه في زمان فحينما زمان واما في وجوده
 في الخارج فلا بد من كونه في زمان فحينما زمان واما في وجوده في الخارج فلا بد من كونه في زمان فحينما زمان واما في وجوده
 ان واحد فحق وجوده فلا وجه له ان ليس متماثل لعدم الوجود والوجود في ان اوقات بل مطلق الوجود والوجود
 لان في ان في زمان وليس وجوده متى واما ما قيل من انه لو كان له وجود الزمان يكون كل حركة منتزعا في زمانا غير
 انما لا يلزم من ان يكون الزمان متماثل للحركة ان يكون عارضا لها او كائنا ما بقده الشيء امريه بل بالاحتفاظ بالحوادث
 فلم لا يلزم ان يكون الزمان عارضا لبعض الحركات المتعقبة بدون بعض ويكون متماثلا لبعضها على سبيل المثال
 ولا بد من ان يكون تلك الحركة مستمرة لا يتأخر بها ولا ينتها ولا يلزم انقطاع الزمان الذي تحقت تاتاه
 فان قيل فان لم يوجد تلك الحركة لم يكن زمان فلا يكون لسائر الحركات تتعاقبا يكون فيها تقدم وتأخر واما
 فان الجسم في ان يكون متحركا لا يحتاج الى حركة جسم آخر فيكون حركات ولا يكون تلك الحركة العروضة لزمان
 فيكون ان يكون حركات ولا زمان فلما لم يلزم على تقدمه ان لا يكون هذه الحركة التي يورثها الزمان متعقبة يمكن
 تحقيق حركة من الحركات المتعقبة لانه لا يكون الا في جهة واحدة اذا لم يكن ذلك الجسم الذي تلت تلك الحركة وسبب
 ذلك من بعد انشائه ولا يلزم ان يكون اذا كان ذلك محال ان يكون انشائه يتبعه من غير نظر وفكر وان اعتد على
 اليوم فيقولون ان يكون في اليوم حركة مستقيمة مع انشاء تلك المتدريج مع فوجوه اليوم ان يكون الزمان عارضا
 لتلك الحركة فيكون زمانا محدودا لا يصح في اليوم ولكن كلامنا في الوجود الخارجي واعلم ان الحركة ما لها ليس
 لها اتصال ولا تقدر ان تلت الاكالات ما هو بالقوة وهو لا يتغير شيئا ولا بعدد وحسب لوم في زمانه اجزا اخرى
 وقرنا فيما لا يتصل من الاكالات الثالث كانت حركة بلا اتصال وقول قسمة بلا اتصال مع اتصال المسافة لانه
 يتقضى وجوده في زمانا غيرا وفي ذلك معنى وجوده في زمانا غيرا فلما لا يتصل بها اعتبارا في السابق والآن
 فلا اتصال والعدد وقول القسمة لا تثبت لها بالعرض ولذا لا يمكن بيان اتصالها وتقدمها الا بواسطة المسافة
 او الزمان واما اتصال الزمان فله اتصال المسافة بواسطة اتصال الحركة لا اتصال المسافة وحدها فان وجود
 اتصال الحركة لا يتلزم اتصال الزمان كما ان الحركتين المتعقبتين فوقف ثم تحرك فوقف ثم تحرك فان المسافة مقبلة
 وفي الزمان في ذلك ولا يلزم ان مرادنا بانفسادها اتصال الزمان انه يتقضى في زمانا والاتصال في الزمان
 الزمان لا يمكن ان يكون اقتضا لا غير لانه لا يمكن ان يكون سببا لكونه وحركة سبب حركته يعني بذلك انه سبب
 لوجوده لا سبب لكونه لولا حركته لا يقال يلزم ما ذكرتم ان يكون الاتصال في سبب التغيير لان الحركة لا يتصل

لها الا اعتبارا في زمانا غيرا فحينما زمان واما في وجوده في الخارج فلا بد من كونه في زمان فحينما زمان واما في وجوده
 اتصال الحركة فلا يكون الا بواسطة اتصال الزمان لانه لا يتصل بها اتصال المسافة من حيث انها مقبولة بالحركة للتقدم
 بينها سبب لوجود الزمان المتصل وتكون بين اعتبار اتصال المسافة بنفسه واعتباره متوقفا بالحركة واعلم ان كون الشيء
 في الزمان على القول الذي سألنا انما يكون في امرين لم تقدم وانا خرابا بالذات بالحركة ولما بالعرض كالحركتين فكلما
 الحركة في الزمان تكون الا في امرين العينية وكون الحركتين فيكون موضوع العينية واما كون المتقدم
 والآن في الزمان فهو من قبل كون الانواع والاجزاء من كون التفرع والفرد في العدد ويكون لان فيكون في نقطة
 في الخط وكون الشاعرات والايام والشهور والسنين في الزمان لكون الاثنين والثلاثة والعشرة في العدد واما السنين
 فتقدم فوقف مستمر ثابتا وقد يوجد بعضها متقدم بعضها للتقدم والآخران يرضى من حركتين فانه عدم الحركة عما من شأنه
 ان يتحرك لا عدم الحركة مطلقا فيجوز ان تقدم حركتان كما فرضنا ويحتمل ان يكون داخل في الزمان دخولا بالعرض ولذا التغير
 الغير الكائنية فان كان لها سببا وليس كما في الكائنية كان يتبع من خلفه ويتبع بالآخر فيكون الزمان مثل القول الكائنية
 من حيث انها بعدا وتاخر بعضها الكائنية باعتبارها في الزمان واما اذا كان التغير اعملا المتغير وكان متبعا
 يصف فلا يتغير وناخر فيه الامن جهة الزمان فوجوده معاملة وجود الزمان التي هي الحركة في المسافة وشبهها
 في الحركة المسافة عند الزمان وسبب لوجوده وتاخرها من الحركة مع تقدمه ولا تشبه بل ولما الامر الذي لا يكون
 فيه تقدم وتأخر فيجوز من الوجود فلا يصح ان يكون في الزمان ولكن يكون معه فوجوده هذا الامر مع استمرار
 الزمان فلهذا القول في استمرار وجوده الواحد في الدهر طرعا بقا لان الحركة في الزمان وليس هذا الاستمرار في قولنا
 الحركة في وجود واحد يتحقق مع كل جهة يرضى ولما ثبت ان ثبات بعضها لبعض والمعاد التي فيها فوجوه الامر
 وهو السند فالسند استمرار وجوده غير متصل في وقت فوق ولما ما قيل من ان الدهر مدة السكون واما في زمان غير معد
 يحركه فهو سدا لا مدة ولا زمان بل اصل وجوده في زمان لا يخلو من تقدم وحركة فان السكون لا يقبل ان يتماثل
 الا في سبب الحركة على ما بيننا واعلم ان الزمان ليس بعلة لشيء ولكن اذا حصل شيء وحمل عليه سبب ان الزمان فان كان
 شيء في زمانا محدوده وان كان ماضيا فوجوده في زمانا محتمل سببه في زمانا محتمل سببه في زمانا محتمل سببه في زمانا محتمل
 ان يكون ماضيا في زمانا واعلم ان هذا الظاهر يتعلق بالزمان بحسب حقيقة معانيها فن ذلك لان فقهنا على الحد
 المتشكك بين الماضي والمستقبل وقد قلنا على كل فصل مشترك ولما كان انقسام الماضي والمستقبل وقد قلنا على كل فصل مشترك
 من غير ان يميز بينه مشترك حتى يجوز ان الظاهر في مجرد لفظه بلاطون يكون فاصلا من فوجوه وان لم يكن ذلك في الماضي

يكون من غير ان فيه اجزاء متصل بعضها ببعض بالحق الاول بحيث يكون بين كل حركتين متحركتين حد مشترك يكون بينهما
 شكل متساويا وما يتبعه القليل بالحق الثاني انما يتقسم الى اقسام متصل بعضها ببعض الى اقسام متناهية فهو تعريف بالحق الاول هذا
 الحق الاول انما له ولذا ليس بين النقطتين في اقسامه اقسام في اقسامه بل في اقسامه اقسام في اقسامه بل في اقسامه اقسام في اقسامه
 لا يكون جزء مكان عام لها ولما في المكان فليس كما في الزمان من ان يكون بين شيئين اقسام في اقسامه بل في اقسامه اقسام في اقسامه
 ان تكون في مكان واحد بل بمعنى شيئين متحركين مكانا واحد بحيث يكون مكان كل واحد منهما جزءا مكانا عام لها ولما في
 الوسط والحدس فهو ما يقع اليه التغير على حركته اي متحركا **الفصل الثاني** في بيان اختلاف الناس في علمهم
 من جهة انقسامهم وبيان صحة للطلين اختلاف الناس في امر هذه الاجسام فمنهم من قال ان كل جسم فهو بالحق
 مركب من اجزاء متناهية لا يتجزئ هذا الاتصال الذي يرى ليس في الحقيقة اتصالا فاما هو فمما تتركب الاجزاء من
 اختلاف هذه فقال بعضهم ان تلك الاجزاء اجسام وانما لا يقبل الاقسام الوحدية وهي مع ذلك متناهية في العدد
 واكثر من ذلك لا يقبل الاقسام الوحدية وانما لا يقبل الاقسام الوحدية وانما لا يقبل الاقسام الوحدية وانما لا يقبل الاقسام الوحدية
 ويحده ومنهم من قال بانها مركبة من اجزاء غير متناهية هي موجودة بالفعل متناهية في العدد فاما سائر الناس فاما انهم من قال ان
 الجسم على قسمين مركب بسيط فأكبر ما يوجد في اجزاء في اجسام غير متناهية ولكن يقبل الاقسام والعدد والعدد ليس
 فيجوز بالفعل اتصالا ولكنه قابل لان يتقسم بالقطع او بالجزء او يتقسم باختلاف الاعراض ولا يتجزئ في قولهم يتبعه
 الا ان لا يكون هناك الحدس المتصل وهذا هو الحق والفرق بينه وبين قولهم يتبعه ديمتراطيس في انما لا يعمل
 بوجود الاجسام في هذا الجسم بالفعل ولا بان الاجسام التي يفرض فيه لا يقبل التسمية **فصل** في بيان ان اجساما
 الجسم من الاجزاء في اجسام لا يحصى ان كل جسم قابل للتفريق واذا تفردت اجزائه قبلت التالف بعد ذلك فتمت
 الاجزاء قابلة للتالف في قولهم يتبعه ديمتراطيس في انما لا يقبل التسمية **فصل** في بيان ان اجساما
 لا اختلاف الاجسام في قولهم يتبعه ديمتراطيس في انما لا يقبل التسمية **فصل** في بيان ان اجساما
 ليس من الحال زوالا فاما في قولهم يتبعه ديمتراطيس في انما لا يقبل التسمية **فصل** في بيان ان اجساما
 هو عينه دليل ديمتراطيس في انما لا يقبل التسمية **فصل** في بيان ان اجساما
 اضاف واقام في انما لا يقبل التسمية **فصل** في بيان ان اجساما
 نصف بعضها ديمتراطيس في انما لا يقبل التسمية **فصل** في بيان ان اجساما
 ان يلحق الجليد اذا تجمد عليه شيئا من المسافة قالوا ايضا لا يمكن ان يكون الحدود متصل لان قسم من اجزائه

متناهية

فانهم

الارض ما ايضا لا يمكن ان يكون الحدود مساوية في اقسامها الجليد العظيم واجزاء النقطه اما ان يكون جليدا او غير
 ضلي الاول حصل الحد فاما ان تواتر نقط حصل جسم او خطا على سطح الجسم وعلى الثاني في انما لا يمكن ان يكون جليدا
 مساوية لحدود الجليد واذا كان اجزاء الجسم ان يتقسم الى اجزاء متناهية وان مركب من اجزاء غير متناهية وان
 مركب مع غير متناهية واذا كان اجزاء الجسم ان يتقسم الى اجزاء متناهية وان مركب من اجزاء غير متناهية وان
 احدها فلا شك ان الزوال من اجزاء النقطتين ولا يزيل الا في ان فاما ان كانت حركته تقسم هذه النقطه فالتحريك لزمان
 فاما ان تقسم اخرى من الخط فالتحريك لزمان فاما ان كانت حركته تقسم هذه النقطه فالتحريك لزمان
 فليس وقالوا ايضا ان اجزاء من اجزاء النقطتين لا يمكن ان تكون متناهية وان كانت حركته تقسم هذه النقطه فالتحريك لزمان
 استوى ما ليس بركب على سطح من المسافة فاما ان كانت حركته تقسم هذه النقطه فالتحريك لزمان
 اما ان يكون في خطا عدان يتقسم كله او ليس في خطا عدو ذلك وانما في خطا عدان الاول ولا شك ان لا يمكن
 فرض فرض يمكن ان يقال طر من ان جميع الاقسام الممكنة في الجسم قد حصلت فالتحريك لزمان
 فاما ان يكون اجساما لا يتقسم الا بالزوال والحد من الاجزاء باطل من الحال فاما ان كانت حركته تقسم هذه النقطه فالتحريك لزمان
 الحال فاما ان يكون اجساما لا يتقسم الا بالزوال والحد من الاجزاء باطل من الحال فاما ان كانت حركته تقسم هذه النقطه فالتحريك لزمان
 الثالث وهو المطلوب وانما الذين ذهبوا الى ان اجزاء الجسم من اجزاء غير متناهية فاما ان كانت حركته تقسم هذه النقطه فالتحريك لزمان
 الجسم مركبا من اجسام غير متناهية لان الجسم لا يمكن ان لا يكون فاما ان كانت حركته تقسم هذه النقطه فالتحريك لزمان
 حصلت الجسم فاما ان كانت حركته تقسم هذه النقطه فالتحريك لزمان
 فاما ان كانت حركته تقسم هذه النقطه فالتحريك لزمان
 اجزاء غير متناهية لان القسم لا يقع الا على اجزاء موجودة في الزمان فاما ان كانت حركته تقسم هذه النقطه فالتحريك لزمان
 في زمان متناهي وعدم حقوق السبع البلي الزمان العظيم وهو ان يكون المتحرك بحيث لا يهازي في حركته جميع اجزاء
 المسافر ويشهد بها على ذلك بان الرجاء والادلاء بالحدس فالتحريك لزمان
 اعظم من مسافة الدوة القوية من المركب مع ان الاجزاء متناهية فاما ان كانت حركته تقسم هذه النقطه فالتحريك لزمان
 بطر الصغير واما ان كانت حركته تقسم هذه النقطه فالتحريك لزمان
 الكثرة وتكون اجزاء متناهية فاما ان كانت حركته تقسم هذه النقطه فالتحريك لزمان
 البسيط مركبا من اجزاء موجودة بالفعل متناهية هي موجودة في قولهم يتبعه ديمتراطيس في انما لا يقبل التسمية

والا ساء وليس يلزم من ذلك بل على إطلاقه حركة الرمي وما الزوم من السكات لا يتقدم ان يريدوا ان يحصل من الاجزاء
 معدة بعد ان يكون صارون مردا ومساحا لرحلاتهم كحركة او يريدوا انها مراد فلا يحق وضع الاجزاء بعضها الى بعض
 ان ما يقوون من ان بطول الحركة كمنزلة السكوات المتصلة فيها يظهر بطولها في قوس شديد العدو اذا نسبت الحركة الى الحركة
 الشس فما زلت في انما انبطا منها وان حركتها اكثر من سكتها فيكون السكات مع ان يكون فيكون منها سكتات
 بقدر زيادة سكتها فيكون ضعف فيكون ان يكون الحركة مع مقبولة فيها ولا اقل من ان يرى كحركة
 وساك اخرى وايضا لا يرب في ان السكات تحرك الى الاسفل والاسفل اسرع حركته اليه فاذا فرضنا مثلا تحرك الى الاسفل
 محلل منها وقوات محلل انما تحركه نفس الوقوات فتعجز ان قد لا تحرك السكوات ثم فرضنا بعد ذلك ان قد لا تحرك
 بدوران تحرك اسرع مع ان السكات تحرك وقوات ثم من السكات محلل يكون من حركاتها بطولها فيكون في حركتها
 او تحركه لا تسرع في السكات والاعتداء عن قضا الحركة والليل نفس السكات لا يعجز عن تحركه وكل واحد من السكات على إطلاقه
 الحيز والاداء فرضنا حطس متوازيين تركيب كل منهما من اربعة اجزاء مثلا وفرضنا على طرف واحد الحطس جزءا على الطرف الثاني
 لهذا الطرف من الحطس الجزء الآخر وفرضنا انها تحركت في حركتها متساويتين سرعة وبطول وان كان
 متعاددا في اناء المسافة ثم ساروا فخلاصا ان يقادوا على ان في من اجزاء الحطس او هو على الثالث واحد
 على الثاني والاخر على الثالث او بعض كل منها على الثاني وبعض الآخر على الثالث وعلى القول لا مسوحا على بل هو قبل
 التهادي فان في كل الحادى على الثالث بطولها في السعة والبطول وعلى الرابع بنفس الجود وايضا لا يشتر في انما اذا
 تتقابل شيان لكل منهما ان يتحرك الى جهة الاخر حتى يلاقيا ولا يكون في الخارج مانع عن ذلك فلما ان تحركا حتى يلاقيا
 فاذا التقيا امكن ان يتاخر او لا في ذلك فلا يجوز التاخر فيقولوا فرضنا خطا مركزا من ثلثه جزءا وعلى كل مركز
 جزء وفرضنا ان تحركا كل الى جهة الاخر فلابد من ان يلاقيا فخلاصا ان يلاقيا وعلى الوسط فيكون ذلك اقل
 او بعض من كل عليه والبعض الآخر على الطرف فيكون الانقسام وما قولهم ان هذين الجزئين لا يجوز ان يتحركا جميعا للزوم
 الجزء فالا يجوز ان يتحرك كل منهما اذا كانا الاخر ساكنة اذا تحركت الاخر اتسع عن الحركة او توثر برب واراد عليه
 من الاخر او يوقفه فلا فاة الاخر فظا هو بطولها فخلاصا على المعامل اذا قصد الحركتان تحركا احدهما لا يحسنه عن ذلك قصد
 حركته اخرى باقية الا فاهه شئ بلا فيه وبصا ودر ليس احدهما يبتقى للالافا فاول من الاخر فلا بد من انقسام الاخر
 ومن يتبع ان يتحول انقسام الانقسام احدهما عن الحركة والذبح ولو كان لاحدهما وضعه وول الاخر لا تضعه واطاع واما اذا
 كان لكل منهما دافع فلا تحب لاحدهما ولا ذاك منع ولكن الدافع علم اختلال الاحتباس هنا ويجعل هذا دليل على انقسام

لا تشاع الاقسام بسا الاحتباس بل انما بس هذا ولما بطل ان يكون الجسم اجزاء موجودة متناهية او غير متناهية من
 ان لا يكون الجسم قسما جزوا بالفعل بل قسما قبل القسمة لا الى حصة **القسمة** في ابطال شكوك اقسام الجوز وما قاله
 قولهم ان كل قابل للقسمة فلهذا لا يشك في ان كل واحد من الاقسام يكون جزءا من اقسامها وان منها ما سترى يكون الترتيب
 تبعدها عن الاقسام ابطال لما سمع فيها فغير مسلم ولا علم ان يكون الترتيب حاشية الى حاشية مقصود كما فعلوا وان
 ارادوا بان الاقسام لا يستلزم ان يحصل في كفة بعد ان يكون واحدا لا كثره فيه فهو مسلم ولكن هذه الوحدة لا يجوز ان تملك
 غير الجسم الا بطلان الاقسام الى اقسام واحدة الواحدة لا غايه او كثره او لا يوجد وكان كان في واحد ان جالها
 ذلك الواحد فلو كانت حيلة لا يرتفع عن الجسم الا بطلان تعدد قولهم ان لقسما في الاجسام في غير الاقسام مبدولة وليس
 الاقسام اختلاف بان اليك تمسك بان ليس للاختلاف في الانواع والاختلاف في الساعات ولا كذا او كذا في غير الحطس والوجود
 حده ويزوم انه لا يمكن عن شئ من هذه فلابد ان يكون لاختلاف التاليف والتكليم لجواز ان يكون له شئ وان
 لم يعلما وان يكون سواه لا انفصال ويصرف عن صدمه من اجزاء بعض الاجسام والآخر بعض اجزاء السواد والباقي
 في الاختلاف بالسواد والباقي انهم شئ ما قالوه هذا ما حدث لانها على ما يدعي انهم نقل تحقيق اقسامها
 للجسم بالفعل بل انما يتحقق لجزءا جزئيا ولا يمكن تحركي الى انصاف لانها في اقسامها ما يقولون هذا ان يقولوا ان
 الى بعض من الجسم بقا وبعض بقا وذلك لا يتصور الا هذه مبدولة ان هذا انما صار هذا وان الاقسام
 فلا يتصور ان يكون هذا مبدولة انما في الساقه انما تقطع في زمان متناه في الاطراف فاما لا
 لانها في اقسامها يكون مطابقا للساعة واما حديث تفصيل الحزبه وجه الاقسام فهو محقق فيها واما امره بان الاقسام لا
 بينها بل على تقدير ساهي اجزا شأنا يحتملها ايضا والبراهين يعرف قد كثره الذي لا تحركي نفس يكون في الحزبه من الاجزاء
 لا تحركي ما يقتضيه اقسام الارض على ان لا تقسم الى كل ما يمكن من اقسام الجسم قد يخرج الى الفعل ما حدث مساواة
 لا قسم الجليل فيقول نعم هي متناهية في العدد بمعنى ان كلما انصفا لجليل مكينا ان يقسم نحو له هكذا الى غير النهاية
 ففي كل مرتبة يكون ما فرضنا من اقسام الحزبه مساوية لما فرضنا من اقسام الجمل هذا ولكن كل فرد منها اعظم
 من فرد اقسام الحزبه متساويا لقسما فيه بل قد يكون عددان بينهما كالتى نهاية ويكون احدهما اكثر من الآخر كصنف
 العشر والى وما قولهم في القسمة انما الحزبه عرض وعلى كل يانها لجزء فان ارادوا بالعرض ما يكون ساريا في الموضوع
 مساوية لمتنا الحزبه فان انقسام الامور ليس شيئا من التسعين كالحركة والكون والافاضات كلها وان ارادوا بالعرض
 كل واحد مما لا يوجد الا في موضع سواء كان ساريا او لا فانه عرض لا متناهية ولا يجوز ان يساويها موضوعها اذ ليست

وذا كمرزوم

يتأخر ما ضله من غيره قبله وأما الثاني فيلزم أن يحدث الخطأ لا في هي وأما حديث الماسة وهو ما لا يقدح
 بطلانها من حيث الزمان فإن الماسة لا يحصل شأن كحقيقة وأما حديث الزاوية فاما قائل بانها على ما انما اصغر
 زاوية حصلت من خطين متعينين لانها اصغر من كل شيء بل هذه الزاوية تقول القسمة بالقسمة الى المائة وأما حديث
 الكره والسطح فلا يلزم ان اولاهن لم يحدث بل هذه الكره على مثل هذا السطح وعلى ترك الحس ذلك الا انهم من قبل
 الاوهام المتعدية وبعدان تحققت ذلك فيقول لها نحن السكون مالم يلق نقطه بنقطه من السطح ولا يكون يكون اذا
 تحركت لوقت نقطه اخرى منها على ما جرى تأويله ثلاث النقطه بل وان تحركت فاما قائل بانها مستقيمة والماسة لخطه
 منها فخط من السطح لا يتوهم الآن في إنشاء تلك الحركة وتوهم نقطه بين ذلك الخط وما لا يزول ان يكون حين الانقسام
 تمام نقطه فكل واحد من الانقسام الحركة ولا السكون والماسة والماسة ولا الحركة والماسة وقيل طيس قد علق في مقدمه
 هي ان الجسم يتم كلياته فاعادوه انه يتم بحيث يحصل لكل انقسام ممكن وينتقض ليس ان يبقى الجسم في انشائه على ما لا
 يتم بل ينتقض ان لا يحصل انشائه على كليا بالانفصال وهو حق عندنا ولا يزعم من مكان كل اتصال عرضا مكان محض
 الاضغاث المتكئة لا يحتاج اولها ان يكون في الوجود متصلا بالثانية لها ولها الدن وكما الجسم من اجزاء متناهية
 فانه عرفت فانه **الفصل السادس** في بيان ان الينس من الماسة والزمان والحركة اول بيان ان الزمان لا يجري
 ان ثبت قبله بجزان فيجزات بالانفصال اثباتان الماسة قابلة للقسمة الى غير النهاية فالحركة ايضا قابلة للقسمة كذلك لا يوجد
 حركة غير متناهية لجزاها ما ان يكون في مجريه وقد خصصنا بطلانها وتوهمه فلا بد من ان يكون للحركة من بداء
 الى انقضاء مثل تلك الحركة الى انتهاءها ولا يلزم ما لا يجري على ما ذكرنا من كون تلك الحركة فلا يكون لا يجري واذا كانت الحركة
 كذلك وكذلك الزمان بل ان يتم للحركة ما عرفت بانها الزمان والماسة الاقسام من انفسها مبرر من الحركة دون
 الزمان والماسة وذلك بانها لا تتحرك في الحركة التي لا يتوهم في الحاشية فلا ان الجزا كان كانت للجزا بالانفصال
 محمد بالاصالة او التماس فان كان الاول لم يكن لها فيها مكان حتى يمكن ان ينسب اليها حركة فيكون كان انما
 كان لها مكان الا ان نشأها لا يعمل من مكانه بل ان يتبدل عليه سطح من مكان فيمكن ان ينسب اليها الحركة ولا
 لم يكن للجزا بالقوة ضد الحركة عنها اولى والا لم يكن فليس للحركة اليها كيف ينسبها لها الحاشية التي لا كان
 للجزا بالانفصال فلا يشترط ان المصدر كعرض لكل عرض للجزا وان تغير لحو حيز وتغير لكل الحيز من تقدمت
 الاجزاء لا لكل الا لكل ولا يجب في ان مصدر كل حيزه للجسم وان لم يكن الا الحيز بالقوة فكلما تغير لم يكن له الا حيز بالقوة

جس الاجزاء التي للحركات عكس ان الفصائل كان بازا لكل جزء متغير فاذا ثبت ان ليس من الحركة ان لا يكون للجزء متغير
ليس الحركة اولاً ولا ثانياً ان كان له سابقة فيكون للحركة في التقدم منها اولاً في تمامها او في اول الحركة اولاً فانما يكون
على هذه الوجوه الاوّل طرفها كما يكون للزمن طرف في راسه سابق فلو كان يكون ذلك من الحركة بل خارجاً عنها
الثاني ان بعض لها تقدم او بعض فيكون التقدم منها اولاً بالصفة الى الاقسام الاخرى واوليه هذا والبره وصحبه
عريضه حاشية وقال الثالث انه قال بعضهم ان الجسم وان كان قابلاً للقسمة الى الالهية لكنه لا يشمل القسمة ذلك حاشية
لصوته وهما تسمى هذه البرهنتي التي مثلاً في انضمامه الى ان لا يكون ماء وكذا الهواء وكذا الخشب وكذا الساق
من حيث هي مسانعة فان كان هذا حقاً فيجوز ان يتوهم في الحركة ان سبيل الحركة مفردة فيسره لا يكون حركتها
وان كانت قابله للقسمة الى غير الحركة والتمام في جهة ذلك تبع الكلام في ذلك الكتاب لكننا نعلم ان هذه الحركة التي توهم
انها لا يصلح لان يكون اول حركتها مترو فانها لا يكون الا مطابقة للساق فانها فرضت في اول الساق ان لم يكن حركتها
الساق في اول الساق ولا بد ان يكون لها مبدأ وصق في الحركة الى بعضها اقل من الحركة الى الهية وبالجملة فالحاشية
وان كانت قد تقف قسمها بانتهاء القطع والترقي الى الحد لا يمكن بعده لكن لا تنقسم قسمها تبعي للحد فكل جزء من
الساق من حيث سبيل التقدم بجذبه الى الهية فيسلك الحركة اتبع هذه القسمة الى الهية فلا يكون للحركة جزء هو صغر
الجزء الحركة فان كان للحركة اول بهذا المعنى فلا يكون الاطراف الا ان يكون هناك حركات متتالية في متصله ويكون
متقدمها بهذه الصفة فانه من الممكن ان تتجه فيه ذلك وما في الحركة المتصلة الواحدة ككلامنا في كتاب الاول
الحركة لا اول للسكون والوقف وكذلك الامور العارضة في الحركة من اللقطة والفاقة والمجاورة ولا تكاد اذ في من
لزمانه وما اللقطة والفاقة والمجاورة فيكونها فلا وما بمعنى السبيل المطلق وليس شيء منها في الزمان هذا وهو ان قد يصح
المشكلة عن زمانه ان كان الجزء الذي لا يصح فيكونه قبل وجوده في زمانه فلا وما في الموجود في كتاب السمس لاستلزام
بان كل حركات فانما تتحرك ولا متعلق نفسه ثم مثل نفسه وهكذا الى ان في الساق في زمانه فيكون الجزء مركب من الساقين في زمانه
لا يصح وان يكون الجزء مسانعة وانما من قبل على عدم جواز حركة الجزء لا بالذات بل بالعرض فان حكم الملاقاة
حكم لا انتقال مع انهم قد فرقوا بين الامر الاول وبين حركة الجزء بالعرض فيسقط الحركة التي هي عينه وانشئت ان
لا اول للحركة ولا الهية فلا يمكن ان يقال ان اول ما يتقبل حواس شدة بل كل ان يدرسه زمان اسما له فانه ربما
فيه مثله وقطع فيه خطا ولا يمكن ان يخالف الان ان حتى يدرسه مع التطاير فيركب الساق منها بالليل المتع
قال ان ان تحركت بذاته لولان يكون له بذاته موضع مخصوص منفصل عن وضع الخط فليس الامر ان يكون بحيث ان لا

يقطع

نقطة اخرى لا يمتد بها انهاء فيكون متشعبا او متزجا فاذا طبقنا عليها نقطة اخرى كان ذلك النقطة
ايضا وضع من ينقل فيكون الخط منها لا جبا بل دونها والكلام في النقطة التي عليها اجتمعت الى ان ينتهي
الخط فانها لا يمتد بها فيكون كل نقطة من تلك النقط وذلك محال فظهر ان لا يمكن ان يكون لجو لا يتجزى وضع
مختص من ممكن منفصل فلا يصح محالات من البريات الثانية اما الكناية فظروا ان النقطة لا يمتد بها على اصل
لها ولا يمتد في نفس ذات الاتحاد فلا بد في الطرفين من المحل فظهر منها في الطرفين الاخر وان كان
بعض الاتحادات بعضها متزايدا وتوحدت وتوحدت وتوحدت وتوحدت وتوحدت وتوحدت وتوحدت وتوحدت وتوحدت وتوحدت
الاول ليس له موضع في الهواء انما هو في الطرف وهو من شئ في نفسه على الضوء فيكون لان يرى ولا يرى انما هو في كنف
مظلم ما يكون حاج الفار او يقع عليه الضوء **الفصل السابع** في انشاء الكلام في اللامائية وبيان معانيها وما هو المثل
عنهما منها وبيان مشاهاة المادتين اللامائيتين وحسب اولان يتكلم في معنى الاتحاد في بيان المعنى الذي فيه الكلام
فيقول ما لا يمتد بها له الاطلاق حقيقا واخر مجازيا اما الحقيق فيكون من ان السلب المطلق وذلك ثبوتها كما قد
للتقطة وذلك مثل ما قال الصوت ان لا يرى باعتبار ان ليس فيه ما به الشيء يرى وهو اللون وانما في السلب المطلق
الاطلاق بل ما عاين شانه بحسب نفعه ان يكون مشاهيا وان لم يكن من شأنه خصوصية ذلك وذلك مثل الخط
الذي لا يمتد بها فان لا يمكن ان يصير ذلك الخط بغيره مشاهيا ولكن من شأنه نوع الخط ذلك وهذا المعنى هو الذي
فيه وانما عن شئ من شأنه بغيره ان يكون له نهاية لكن لا الفعل بل بالقوة وذلك نحو محيط الدائرة فان لم يكن
بغيره فيها نقطة يكون نهايته وانما الاطلاق المجازي فيقال على ما لا يمكن ان يحده بل هو كجانبين كانه لا اول ولا
ما يصر ذلك فيكون في الحقيقة لكل منها نهاية لكن نزلت من تلك المنة لعدم تجميعها عن ان هذا من الاجسام بقدرها
او بعدد ما يجتمع في شئ اعطت منها كان وراءها خيرا او عيبا ذلك فيكون من اجل ان لا يمتد بها ان لا يمتد بها في
غير النهاية في الازداد وانما عيبا وكذلك الغاير في الانقسام فظهر معنى الاتحاد في فهمها ومنها ما يتوحد في الزمان
من ان امتدادها لا غير الزمان على ما عرفت ومنها ما يتوحد في الكون والفساد من ان لا يتوحد في الحسب ان يكون المدة
خيرا وشاهيا فيكون من اجل تلك المدة جساما بيطلا من ثلثها او هواء وقسم من يجعلها للخط وقسم من يجعلها
اجساما غير شاهية فيجعل منها جسم طرحة والخط وقسم من يجعلها اجساما غير شاهية فيجعل منها شئ في الزمان
انما غير شاهية فيكون في الزمان في الاشكال وشاهيا كل ذلك في انهم لا يمتد بها فيكون في الزمان في من مادة في شئ
ونهم من يجعلها للخط غير شاهية ومنها ما هو ان كل فناء يتوحد في شئ في الاشياء المحسوسة وذلك بتوحد عدم الانهاء

ومها انقضاء الوهم فاما الوهم لا يمتد في الاوقات والتعريف **الفصل الثامن** في بيان امتداد الاجسام
مقدارا وعددا وازدادها بالاضداد والخط والاشياء حركة المقدار والغير المتناهية وبيان ان جعل الامور في
فيقول من الدلائل على ان لا يمكن ان يكون مقداره امتدادا غير متناهية ولا عددا موزنا طبيا او وضعيا ان لا يمكن ان
يكون غير متناهية من جميع الجهات او من جهة دون جهة فلو كان في الامور المتناهية في نفسه وعلى الاقل يمكن ان يمتد
مدته من غير المتناهية في قطعة متناهية بدوها ذلك الحد ومنها واحد اخر مثل خطا جرم من خطاب الفيلسوف في
من جهة غير متناهية في طرفي خطها على خطاب ما ان يمتد او ينقص عنه ولا يمتد في الزمان في الكمال فيكون على الاتحاد
يكون جرم متناهيا في جهة من ابعد من ابعد فيكون متناهيا من تلك الجهة واما ان يمتد عليه فيكون في تلك الجهة
المتناهية فيكون ايضا متناهيا في جهة من ابعد من ابعد فيكون متناهيا في جهة من ابعد من ابعد فيكون متناهيا في جهة من ابعد من ابعد
متقابلين فوصلتا في خطا يكون من الزاوية التقاطع والاربع النقطين كل ذهاب الامور البعد منها فكل بعد عنها
يوجد مقداره في النقطتين مع زياده ولا يحد كلها فيكون وجودها بالفضل في الزاوية فكلها يكون موجودا بالفضل فلا
يرون ان يكون في الامور بعد متشابه على جميع تلك الزاويات الفيلسوفية مع ان خصوصية الخط في الزاوية واجبة اجزا غير
المتناهية يلزم ان يكون كل منها متحركا الى كل موضع وسأكتفي في كل موضع فان كل موضع فهو له طبع فطبيعي لا يمتد
عن شئ منها ويرد عليه لا يمتد من كون كل موضع طبيعيا له ان يتحرك الى كل منها بل انما يمتد من كون كل موضع متحرك
وقوعه في كل شئ في الاشياء التي على الارض وعلى الهواء ولو لا ذلك لم يكن ساكون ولا حركة بالطبع لان كل شئ فلا شبهة في
ان المكان الطبيعي يفضل على كل جز من اجزاء ثم يصح ان يقال ان لا يجوز ان شئ من تلك الاجزاء ان يتحرك بالطبع لان
الجسم ان كان غير متناهية من جميع الجهات فلا مكان خاليا عن الاجزاء انقصا اليه وان كان غير متناهية من جهة دون
جهة فيقول لا شئ من اجزاء مكانا لا يمكن ان يطلبه الكل ولا يطلب مكانا لا يمكن ان لا يجانس ولا يفرج ان لا
كون المكان بعد ما يطلب ولا سطح يحصره في شئ في محيطه وليس الحركة الطبيعية ميلا للجزء الى الكل دون المكان الطبيعي
حتى يمكن ان يقال انها شبيهة كالسبين فذلك انما لا يشك في هذا وتنشأ ايضا ان الجزء الذي لا يمتد بها في الاجزاء ان يتحرك
اما التي باسبيل الاسكندرية فلا يمتد بها في شئ من جميع الجهات فلا يكون تحت مكان فينتقل اليه من جهة
دون جهة فلا يمتد بها في جهة الشاهية اما ان على من المكان الذي جهة عدم المتناهية ولا فان داخل الامور في
لم ينتقل ولكن فيكون في الامور ايضا ان تتحرك في ما يطبقها او قسرا والحركة الطبيعية الى بين طبيعي وكل ان كانا حادين كل
في جهة فهو في ذلك فينتقل اليه بالاعمال واما الفرضي فلا بد خلاط طبيعي فاذ لا طبع فاذ لم يتوحد في شئ من الامور

لربما ان الاول الاشتراك ولا انفصال لا ينفك من حركته وانما كون الشيء حركته يمكن ان يفرض في غير حركته وهذا
 ليس الا ملائمة بايادكم انما يلحقه الانقسام لان تسمية المعنى الاعتباري وانما المعنى الاول فانما يلحق المادة بالاعتبار
 انما يلحقه بتوسط اعتبار المادة وكيف قبله الكمال لانها لا تقابل مع البقول ولا كذا لا يتبع مع الانقسام لان
 ينشأ المتعارف ويحدث متقابلين آخرين ومنه اصل مذهب متصليين آخرين ولا ينافي ذلك ان المادة لها اصل التسمية
 الصورة الكلية فان هذه الصورة انما ضلها ان تنفي المادة للانقسام ولا يزعم من فعلته في شيء شيئا ان فعله في نفسه
 فلا يلزم ان يكون الكم انفسه متبعا للانقسام ولا يلزم ان يتبع مع انقسام المادة كان الحركة تنفي الجسم لكونه الطبيعي
 ولا يتبع مع ذلك لانها ليست على الاطلاقية فلا تقارن الا بالاداء لا بالالتصية وانما التسمية في غير نفسه
 لتلحق وجودها لا ينافي في علم ان العادة تعرض هذا النقص من اللانهاية من جهة التعريف لما ان تعريف القدر يقتضي في العدد والحركة
 بعرض ذلك من جهة النسبة والقسمان وتحدد من جهة التعريف لما ان تعريف القدر يقتضي في العدد والحركة
 بعرضها الانقسام الفعلي في ذلك المعنى بسبب الزمان الذي هو متبدا واما الزمان فيعبر به استنادا والقسمة
 الوهمية الغير المتناهية لثباته من حيث هو متبدا واما خروج القسمة الى الفعل فانما يعبر به بتوسط الحركة وهذا شأن
 المتأخر انما قيل بلانها القسمة الوهمية وانما خروج الفعل من خارج فالحركة انما يفيد الزمان وجودا وانقسامها
 ضلها ويلزم وجوده انقسام الوهمي الفعلي كما في كان العادة اذا حصل التقدم مثلا عشرة فانما اذا فاعلمه وجوب
 ثم لزوم وجوده الزماني ثم ان الحركة كان انقسامها غير متناهية في ذلك شأنها ولا شك ان الانشائي لا يلحقها كونه
 في ذاتها بل لا بد من كنه خارج عنها ولا يمكن ان يكون لها فترتها فيما فلا بد من ان يكون بتوسط الزمان فيكون تفرق
 عليه هكذا الحركة لعل لوجود الحركة وهي لوجود الزمان وهو علة انشائي الحركة ولا تنافيها ثم الحجة علمانية
 الحركة وتبع ذلك ان زواياها كانت التي هو الزمان ولكن الزمان بذاته من حيث هو مستعمل لا متلاذلا في ذاتها
 من غير ان يجعل غيره كذلك بل الحركتها انما امره ان يجعل ذلك لها لتعمل فاستعمله الانشائي لا بنفسه وفيها
 بتوسط الحركة والحركة استعمالها لانها بتوسط الزمان فلا دور وبالحيلة فالحركة تجعل عارضا غير متناهية
 ويجعل نفسها غير متناهية المتأخر بكم واحد لكن قريب الانشائي الى نفسها نسبها انما عرضتها اذا عرفت
 انما الانشائي وانما وجوده فتقول اما ما قاله من انشائه من امر القسمة والكون والفساد والزمان والحد فلا
 يوجب الاثبات الانشائي بهذا المعنى الذي نبهت نحن ولا نشأ نفع فيه واما ما قاله من ان كل متناه هو
 متناه الى نفسه فهو مبل وهو ذلك من الانشائية بين النشائي والانشائي انما هو الذي يكون له نهاية

ولا يجب ان يكون نهايته ملائمة انشائي الخرج بل ذلك ثابت على معناه وانما حديث اليوم فلاست الانشائي
 الا في الوهم دون الخارج **الفصل العاشر** في ابدان الجسم والقوة لا يجوز ان يكون غير متناهية وكذا الجسم المتفعل
 وان القوة لا يجوز ان لا يتناهى في ذاتها بها فرضت في جسم متناهية او غير متناهية فيفعل لا يجوز ان يكون جسم فاعل
 فعلا تاما او متفعل متفعا لانها في غير متناهية في ما الاول فانخرج ليس الفعل من فعل الانشائي او الانشائي في ما اذا
 شئ هو فاعل الفاعل والمتفعل ملائمة اما ان يكون للفعل متناهية او لا فعلا الاول لا فاعلا ان جزء من غير
 المتناهية فعله في هذا الفعل المتناهية في جزء فلا بد من ان مع في زمان ولا بد من ان يكون نسبة هذا الزمان
 زمان فعل الغير المتناهية بكيفية في كنه قوة لجزء القوة الكل لان لا بد القوة بحسب زيادة العظم وكلما كانت القوة
 المتحدكان زمان الفعل فزمنه يكون الفعل الا كانت القوة في متناهية في زمان وقد فرضت زمان
 وعمل الثاني وهو ان يكون المتفعل غير متناهية فلا بد من ان يكون نسبة انفعال الجزء من ذلك الفعل الى انفعال الكل
 كنسبة الزمانين فزمنه ان لا يكون انفعالا في زمان كما اذا فرضنا جزءا من ذلك الجزء لا يربط ان يكون
 شئ المتأخر صغر المتأخر في الزمان وهو جزئي البطلان ثم قول لا بد للجزء الذي في ذلك الجزء واما ان مع مع انفعاله
 الجزء وبعده فان كان الاول هو فعلنا الكلام الاما يليه وهكذا الى ان يضر ان يقع انفعال الكل في زمان
 وقد فرضت زمانه وان كان الثاني ان يضر الى الانبات وانما المتفعل الغير المتناهية في نفس حاله على ما ذكرنا
 في ان القوة ليست الا الصورة والصور لا ينفك ولا تقتضي فكيف تصور انشائية القوة وضعتها قلنا ليس
 بان شئ لها وضعتها ما يكون وجودها بل انما تنفي ما يكون في ذاتها وان كان لا شئ في ذاتها فيرسل
 ازواجا وجودها لا على سبيل الاشتداد بل على ازواجا المتأخر وكذا القسمة في الثاني بسبب عن نقصان الصورة
 بنقصان المتأخر فتصل من ذلك ان لا يجوز ان يكون جسم من الاجسام وقوة غير متناهية في ما يلزم من ذلك ان
 يتبع الحركة في زمان وهو محال فانظر الآن الى انشائي نفس القوة فيقول العلم ان تفاوت القوى قد يكون
 الفعل بطلان كونه وصول الى حيث من ارفع من وصول رتبة الاعراض بسا فواحدة وقد يكون بطول مدة استقائه
 ما يتبعه وضعا كن يكون تفوق رتبة في كثر من تفوق رتبة الا فزمنه يكون بكرة عده ما يتبعه وفلها كن يتبع
 على معنى بعد رتبة اكثر من آخر فاذا كان التفاوت متناهية هذه الامور كانت الزيادة كذلك فيكون الزيادة في الزمان
 كذلك ولما لم يكن القوة ذاتا حركية لم يتقبل ذاتها زيادة بل انما يتقبل بواسطه كماله وذلك لما ان يكون سائلي القوة
 او ما عليه القوة وقد علمت ان سائلي القوة لا يجوز ان يزدادها الى نهاية في ان يكون بواسطه ما عليه القوة ولا يجوز

ان يكون الجسم الذي فيه القوة غير متناهي فكانت القوة غير متناهية لان من المتناهي ان يكون الجسم كونه اكثر قوة واشد قو
 من محركات واحد لان القوة على ما يتوزع عليه الواحد ورايد على ذلك فكل اصل الشئ اعظم كانت قوته اكثر واشد قو
 فاذا ذهب الى نهاية العظم لزم ان يكون القوة في الشئ كذا الذي يكون من القوة غير متناهي اذ لو كان متناهي
 والمؤثر غير متناهي على ما هو لقروض فتقوى لا يخفاء في ان القوة جزء من جزء القوى نسبة الى جزء من المفضل المتناهي
 فاذا الرشد لنا من القوى جزء من المفضل بالآخر جزء وهكذا الى اننا نستوفينا المفضل فلا نشت في انه يكون نسبة جزء من
 جملة الاجزاء المتناهية المفروضة من القوى غير المتناهي الى جملة اكبر جزء من المفضل للجملة وهي كسبه حروسا القوة
 الجملة لقوى غير المتناهي فيلزم ان يكون نسبة جزء من القوة الى جملة متناهية من اجزاء كسبه الى جملة الغير المتناهي فيلزم
 محال فتد بتبين ان القوى كذا المراه لزم ان يكون المفضل منهم غير متناهي فيلزم من ذلك ان لا يتناهي في القوة ونسطح
 انه هو لزم ان لا يتناهي في القوة ويكون الجسم القوى متناهي اهل لا يجوز انما في السعة فلا يزداد ان يكون في الفعل متناهي
 مع انه لا سعة الا في زمان لانها قطع سائر اقسامه مساوية والمسافة في جميع قطعها في ان ولا الانقسام لان انما سائر اقسامه
 واما الزمان لا يكون السعة في زمان فلا يزداد انما في السعة فكان زمان لا يتناهي في القوة وهو المقتضى
 اذ لو كان زمانا كان لربما على زمان فعل قوة اخرى متناهية فيكون نسبة الزمان الى الزمان كسبه القوة الى القوة
 فيكون للقوة الغير المتناهية نسبة الى القوة المتناهية وهو محال فان قيل بل نحن ممولان القوة الغير المتناهية بما هو مفضل
 فان من غير ان يوصف بسرعة ويطول فقلنا نحن انما نحكم في الحركات المتكافئة ونحوها مما لا يمكن ان يقع الا في زمان ولا يذم
 ان يوصف بسرعة ويطول ولا يمنع ان يكون هناك شيء يمكن ان يقع تارة في زمان واخرى في زمان وقد لا يوصف
 ولا بطي واما ان لا يجوز ان يكون غير متناهي في المدة فلان الجسم الذي فيه تلك القوة لا يشبه في انه غير متناهي
 القوة لغيره هذه القوة لا يتناهي على ما يتقوى عليه الكل من ان معنى لا الى نهاية اول فضل الاول لا يكون لكل
 فضل على الجزء وهو محال وعلى الثاني لا يمنع ان يتقوى على تحريك شئ من جنس ما يتقوى عليه الكل ولا وان في نظام الخلا
 لان القوة سارية في القوة فلا من ان يكون لجزء الجسم قوة من جنس قوة الكل ويتقوى عليه من جنس ما يتقوى عليه الكل
 وعلى الاول فالمتناهي ان يكون الذي تقوى عليه الجزء اصغر مما تقوى عليه الكل ولا وان في باطل لما يزدور من فضل
 لكل على الجزء وعلى الاول ولا شئت ان الكل ايضا تقوى على هذا الاصغر فلا يتناهي ان يكون مدته غير المتناهية لجزءه لانه الاصغر
 مساوية لمدته تحريك الكل او انقص الاول ضروري البطلان فبين الثاني ولا يجوز ان يكون النقصان الامن جهة الا
 متناهي لان البقاء واحد اذ كانت ناقصة فيكون متناهي فصار ليس متناهي القوة وهذا الجزء له نسبة محدودة الى الكل

فكنا

فكنا من القوم شبهة محدودة وقالوا ان المتناهي شبهة محدودة فهو متناهي في هذه التقديرات على غير التقديرات التي فكلها
 في الحلال والملا من غير التقديرات الى ان يكون لما قدرنا من حقيقة المتناهي فان طبيعة القوة لا تمنع من ذلك شئ بحيث كان
 كان من طبيعتها ذلك فان كانت غير متناهية في جسم متناهي لم يمنع من ذلك ذات القوة من حيث هي مع اننا نرى اننا
 انشاء من اللاس في جسم متناهي وهو المطلوب لا يقال اننا نعلم ان المتناهي على متناهي في القوة في تحريك جسم خارج
 عنها اذ لو كانت تحركها لكانت لا يمكن ان يقال ان قوة الكل تحرك ما تحركه الجزء لانما لا تحرك الا ما في فيه وهو اقل من
 قوة الجزء لا تحرك الا ما في فيه وهو القوة للجزء لانما لا تحرك الا ما في فيه وهو اقل من
 السامي عدة فهو على انواع احدها ان يكون العقيدة عدة متواليه من مبدأ محدود في ترتيب واحد متناهي المدة فاشا
 يعلم من امتناع الاسامي المدة والاشا في ان يكون في اشياء مختلفة مختلفة في ترتيب شئ لا عادي المدة واشا على ما
 ذكرناه بعينه في ذلك لا اشاع في ان يكون في اشياء غير متناهية عدة مع نقصان احدها عن الاخر كما ان المتناهي في
 طالمت الغير المتناهي وكما تحركات البعث الغير المتناهي السوي للغير المتناهي بل لا بد في اننا متناهي عن كل شئ من
 التناهي وبين امتناع الاسامي بغير ما ذكرنا حتى يلزم من متناهي كل شئ في الجميع وان الانسان لا يكون فيها ترتيب اسامي
 لنا الى اننا متناهي فان قيل البتة القوة التي في الفلوات الاول تحرك الشئ لا الى نهاية قلنا نعم ولكن ليست هذه القوة ما
 نحن في ابطال لاشاها لانها قوة مجردة لا في جزء من تلك الفلوات بل كانت وتوسطه تحرك الشئ وشغل هذه القوة لا يحل الا
 فان قيل هذه القوة المجرودة لا تمنع اما ان تحرك في الجسم قوة بعد عنها الحركة الا كما انما يحدث حركة فضل الاول على
 المجدول ان الحركات الغير المتناهية تكون ساهرة عن القوة التي في الجسم وعلى ان في يكون الحركة فسر قلنا هذه القوة
 يحتمل ان يكون تحدث ميلا يصدر عن الحركة ولكن لا يكون هو الا متناهي الفعل وانما الاسامي ما يصدر عنها سبعة القوة
 له على الدوام عدم السامي فانما هو في تلك القوة ويحتمل ان لا يحدث ميلا وليس ذلك حسا ولا لا ميل فان قيل ليس هو
 ان يكون جسم موجودا وانما الجسم محو ان يكون بحيث لا يصدق قلنا القوة يكون غير متناهي فضلا قلنا غير متناهي
 الا انما في هذه القوة لا يمكن ان يكون لها فضل متناهي في غير متناهي ولا يزدور من وجودها والخاص وجود الجسم لا يكون لها
 فضل متناهي في غير متناهي ولا يزدور من وجودها وانما مع وجود الجسم لا يكون لها فضل واحد متناهي وانما فان قيل ليس يعلم
 ان الارض ما دامت مصدرة من قوتها السكون قلنا اولان السكون عدم فضل وانما انما من انشاء الله ان
 الاجسام لثابتة له للكون والاضداد مع بقائها وانما لا يقال ان الدليل انما يبرهن ان يكون ان يكون الا ان الجسم له قوة كان
 لكل جزء من اجزائه من تلك القوة فبغير ذلك لم لا ترى ان الجسم والارض تقوى على اشياء ليس في من عناصره فبغير من القوة

على من ثلاث الاشياء وكذا جملة المتحركين السبعة مثلا نفوى على تحريكها وليس لاحد من قوتها عليه لانا نقول ليس
 الامر كما زعمت بل لا بد من ان يكون قوة الجسم سارية في جميع اجزائه واللام يكن قوة كل الجسم بل قوة لبعض اجزائه وكيفية
 في الجسم الذي المرح فبقول في ان القوة سارية في جميع اجزائه البسيط ولا بعد ان يكون البسيط اذا كان بانفاده
 لا يكون لقوته واذا انضم اليه حدث لم يزد من قوته بل يزداد لان القوة اذا قطعتا كان من قوة الكل نصيب بل انما في القوة
 في جملة الكل واما كل واحد من المركبين السبعة فهو ان لم يزد على تحريكها فهو قوتها على تحريكها صغر منها ويزيد على
 هكذا من عدم جواز لا في القوة لانه فصله بين الجمال كما في القوة نفسها فالتساوي في عدم ثم انزلنا
 بالضعيف والتضيق والتبعية جملتها من انما لا تنصف بشئ من الثاني وعدمه لا توسط شئ اخر وان
 الضاعف والقليلة والكثيرة في غير الثاني في حال اذا كان عدم الثاني بالقوة واللاسا في ذلك ان الاضافي
 القوة ليس اعتبارا للقوى عليه لا يتصل له حد فيقف **الفصل العاشر** في بيان ان اول الحركة والزاوية
 ولا يتقدمها الا بالابعاع وذلك المبع ورد شبه قوتها على لا في الحركة والرد على الثاني ان بان الحركة بها ابرر بل حركة
 اخرى فقول ان كل معدوم يكون قبل وجوده جائز لو وجوده موجوده من عدمه حين هو معدوم والا كما
 متساويا فلم يكن حار الموجود هف وجواز الوجود ليس نفس المعدوم لكن من معدوم متبع الوجود بل هو امر محصل ولا
 يجوز ان يكون جوهرا قائما بذاته لا من حيث هو جواز وجوده لا يعقل الانشا في الغير لا يجوز ان يكون جوهرا
 ايضا فلا في هذه ايضا انه شبيه الشئ المزمع معدوم وليست في مطلقه بل انما هي شبه معدوم وليس فيها
 الا بانها جواز فلا يكون الجواز الا عين الاضافة والشبه فليس الاعراض قائما بالغير فذلك الغير الذي يكون محله لا في
 اما ان يكون المعدوم وذلك محال فان الصفة الوجودية لا يجوز قيامها بالمعدوم او يكون الجواز على حتى يكون
 هو قوتها على الابداد وهو ايضا غير جائز فان جواز الابداد القدره على الابداد هذا هو جواز الوجود الا ترى ان من قال
 ان القدره على ما ليس بجائز الابداد محال وان جواز الابداد ما ليس بجائز الابداد محال كان كلامه لغوا خلافا من قال
 ان القدره على ما ليس بجائز الوجود محال وجواز الابداد ما ليس بجائز الوجود محال فانه ليس لغوا بل كلام معتبر **المقاسم**
 فان ان ان نبحث عن الشئ انه جواز الوجود وليس بجائز حتى يعلم منه ان جواز الابداد داو غير جائز وليس لنا ان يبحث
 عن الشئ انه جواز الابداد او غير جائز حتى يعلم منه ان جواز الابداد او غير جائز فيحقق ان جواز الوجود لا يجوز ان يكون
 للجمل سوى ما المعدوم كما لم يكن في الحركة فثبت ان الشئ الذي تحرك ولم يكن متحركا قبل ذلك لا بد ان يبقى
 وجوده ابتداء الحركة واذا كانت الحركة لم يكن اولها ثم وجدت لزم ان يكون لها علة مسببة لوجودها والوجودات

وجودها واذا لم يوجد اتبع وجودها واللام يكن معدوم اول من وجودها فان الشئ الذي يتساوى وجوده ومعدوم
 لا بد من ان يتميز لوجودها حتى يستلزم هذا الغير لا بد من ان يكون توسط امر اخر فثبت ان الاما ان نرجح ترجيحنا ان
 الى الوجود او لا حتى وعلى الثاني يعود الكلام كما كان قبل الترجيح فلا بد من ان يكون العلة علة موجبة بالجملة
 فثبت ان لكل شئ حدث بعد ان لم يكن علة حادثه بعد ان لم يكن سواء فرضنا ما موجب او موجب او موجب بالكل
 الحادث ثلاث العلة فان لا بد لها من علة حادثت بعد ان لم يكن وهكذا الى نهاية قلنا ان يكون العلل ترتيبا
 معا وذلك محال او شالها لا يجوز ان يكون كل شئ ان لا يكون في زمان يكون كل ما في زمان فقد
 ظهورنا ان حدثت في جسم شئ فثبت حدثا لنسب الى وجود شئ اما قوة محركة او ارادة او غير ذلك والى ما كان
 ان يتسبب الاسباب الى نهاية في زمان غير متصل غير شالها فلا بد من حركة عظم ذلك الزمان شيئا بعد شئ
 لخطا نقول ان الاول لا يورث الى الابدات او تنوع العلل في شالها معا في زمان واحد فان السبب الموجب للتحرك
 ان كان في ثلاث فان كان دائما وجب دوام معلوله سواء كان الالحاب بطعم او امرها ورضوان كان حادثا
 عاد الكلام اليه فلا بد من ان يكون من الاسباب ما وجوده على سبيل التقليل وليس ذلك الالحكة والقيان والزمان
 لي نفسه لا فصل والحركة في المقدم والمعدوم في العلة للحوادث فثبت تحقق ذلك ان اولها وليس قبلها شئ الا
 الابداع وذلك المبع واثبت قد تحققت فيما قبل الاول للزياد فلا بد ان لا يكون للحركة ابرم اول فان قيل لزوم
 ذلك ان يكون الحركة واجبة الوجود قلنا انما لزم ان يكون طبعه الوجود مبرها ويشترط فانما واجب وجودها
 بالحركت فثبت قولنا انها محسب ان يكون دائما انها محسب ان يكون دائما التيقن من المحرك ومعنى قولنا لا يمكن ان
 يكون ان لا يمكن ان لا تحرك المحرك ومعنى قولنا انما من حركه الا واجب ان يتقدمها حركة انما من حركة الاول
 حصلت حركه من محركات وذلك مثل وجوب حصول النار بطلوع الشمس هذا وجوبها بالضرورة بالشرط فهو انها
 واجبة الوجودان فرض ان ليس لها ابتداء على سبيل الابداع وذلك مثل وجوب تساوي الزوايا لثابتين ان كان الشكل
 مثلثا ولا يزد من شئ من الوجوبين فوجب بالذات فان قيل ان يجوز ان يكون قبل كل حركة حركة لا في ذاته
 ان يكون فذلك في الماضي حركات لانها لا يمكن ان يكون في الماضي حركات في الماضي الطوفان اقل من الجملة التي فيها
 ولا شك فان الاقل من غير الثاني شالها في الاكثر من الثاني فثبت ان ذلك كان لما لا يمكن ان يكون في الماضي حركات
 للحركات لانها لا وجود لها الآن اذ قد مضت وانقضت فثبت ان لما لا غير شالها بمعنى اني علة فرض
 فثبت ان قبل غير لا يعني ان لها كما غير شالها في ثم لما كانت معدومة فثبت ان ان يكون حارها ان قال كثر واقل

شاهي وغيرتها هي ولا فعل الثاني سقط اعتراض بالمرء وعلى الأول نقول فاجري ذلك في المحدثات الماضية فخر في
المتقبله ايض فتمت ايمان كسوات التمر المتقبله اقل من دورانها المتقبله وان قيل انما يجري في المستقبل لا كما في
دون الكل والجمله وكذلك في الماضي وبالجمله فالحق الذي يتصف به صحيح العقل ان لا يمكن ان يقال الاياه الماضي
ولا المتقبله كل وجله ولا تناهي ولا غيرتناهي ولا اكثر ولا اقل لانها معدومه ولا عدلين يقول ان الماضي مقل
في الوجود دون المستقبل لان الماضي اذ دخل في الوجود كل واحد واحد من ذلك المستقبل يابل كل واحد من في
الوجود ولا وجود لكل شيء منها وحده فانه يقتضي الاجتماع ولا اجتماع لها في الوجود الا في الذهن فان قيل يلزم ان
يكون كل حركه من تلك الحركات متوقفه الوجود على الحركات التي لها شأهيه وما يتوقف على ما لا شيء على حاله فان كان
الملازم يتوقف على ما لا شيء ان يتوقف على وجودها كلها فاحتمال الوجود ذلك مسلم ولا يلزم وان كان الملازم
يتوقف عليها بان يلزم ان يثبت ما نحن بصدده وهكذا الى نهاية ما في احتمال ذلك عين السامع فخص طوبى وقد
جعل جزء من الدليل فان قيل اذا كانت كل حركه حادثة في كل الحركات حادثة فانما قلنا فاما التمس عليك ان كل حركه
ولا يلزم من اصاص كل واحد بشئ اصاص الكل بل يلزم ان يكون الكل جزواً من كل واحد جزواً الا في
المتقبله كل واحد لجزواً من وجودها كلها ثم اننا نقول على ذلك انهم يقولون ما قلناه من كلاتها هي بقدره الباري تع انهم لا يحسن
ليجوزون ان يكون قبل الحركة الاولى عده شأهيه من الحركات فلقد فرضها عشر مثلاً ولا محاله لكل منها حال مخصوص
من البقاء وغيره فيقول لا يخفى اما ان يجوز عدم ان يوجد ما تنه في ذلك الزمان الذي وجد فيه الصغير كاتان بقاء
عشرين مثلاً والحوال لتلك العشرة البقاء وغيره فاولا يجوز ذلك فعل الاول يلزم الامر لمحال بالشيء وعلى الثاني
فلا بد من ان يكون لجواز وقوع الحركات والميلاجها عده مخصصه فذلك يستلزم ان لا شيء اذ لا شيء في الحركه الاولى
جوازهم قد تمعنا من ذلك ويلزمهم ايض ما في باب الزمان من ان يكون ذات الواحد الحق موضوعاً للزمن ولا
غيره في حصول الثابت الثانيه والا لما كان وجوده بعد وجوده ولا بد لها من موضوع موجود وليس هناك الا ذات

و لایانوی حیدر

نوحید القدر حواریات

[illegible]

غير من الماء في القوة المائية وان الانقسام على هذا الوجه لا يحصل الحركة الصغيرة بارى صورة الكل والاشياء
الثاني في شبيهة ان يكون الاوطار في الصغر سببا لان لا يتغير على حفظ الصورة فيجعل سرعة الانزلاق ان الاجسام
كلها ازادت منازا واد استغادها لان جعل من الغير فالما، مثلا اذا امكن في الصغر اجاله ما انما طرير للجنبه من
ارض ونا واهواء ولا يلزم ان يكون ذلك على سبيل الاتصال بل ان اتصاله بالغير حتى ان كان منفردا منفصلا
لم يجعل لان اذا كان الكبر في جعل وهو منزه فالصغر في جعله في ذلك بالطريق الاولى ومن هذا يتبين فساد ما قد
قال من ان اصغر جسم حافظ للصورة الا وهي اكبر من اصغر جسم حافظ للصورة الثانية لان هذا الاصغر من الثاني
من شأنه ان يجعل ايضا فيصير ايضا اصغرا فوضو اصغر في نظر الان في قوة الحركة انما هل يتغير الحركة لا اقل
منها تحفظ الصورة للحركة وكذا الزمان والمساكن والحركة فتقول ما حركة يكون جزو حركة متصلة وكذا
الزمان والمساكن فتبين بطلانه سابقا وما على سبيل الان لا تقول لاشبهه في اننا فرضنا اصغر سببه فيكون
في تلك الحركات مثل البنية الدخيلة فاذا فرضنا ان تلك الحركة من اجزاءها فاذا وصل السبب بها
تعلق من الارض فرض لم يكن فعد من الحركة فلا شك في ان حركة هذه اقل من حركته في ثمر تلك المسافة وقت
هذه اقل من تلك المسافة وهذا المفروض ممكن من تلك المقادير الا ان من تلك الحركات عن تلك الحركة فيكون
ان جاز ان يكون في الحركات الطويلة ما يكون ابطا للحركات بحيث لا يكون ابطا منها في الوجود وان جاز في الزمان
كانت تلك الحركة اصغرها يمكن ان يحفظ صورتها من الحركات **الفصل الثاني عشر** في بيان الحركات الاربعة فيكون
كل بعد فرض ان امتدادا ثانيا ان يكون متغيرا فلا بد من ان يكون له نهايتان وما بينهما جهتان فالاولى ان كل
انها جهتان ويكون مستويا او منحرفا فان فرض في قطع كان الحد الثاني الى كل من القسمين جهة فان كان في كل
فيه الامتداد واحد كالحظ كان جهتان لا غير وان زاد الامتداد وجعل في كل امتداد فرض يكون له جهتان هاتين
المسورة عند الجهتين وان الخط جهتين واطراف جهات والجسم اما الخط فتد قوا في اطرافها والسطح اقسام
فلا ان السطح قد يكون مسطحا او منحنيا واكثر في الاشبهه في ان يكون جهاته اكثر من اربع نعم ان كان مرصفا
واجتهت نهايتا الاولى وهي المخطوط كانت جهتا اربعة كما في الواوان واعتبرت الزوايا التي يتصل بها كانه الى كل
واحدة اربعة جهات فتكون جهاته ثمانية هذا ما لا بد الفصل ولما ان القوة جهاته في جهته وقس على ذلك حال المسطح
لا يتم ما قاله وفيه ان اذا كان مكعبا واعتبرت سطوحه فقط وشبهه هذه الوجه العامه لما راعى اليونان خصوص
الانسان محيطه بجهتين وتظهر ويظهر ويراس وتقدم ويتولد جهات بينا وهي الجهة القوية من المسدود

في الضيق وتكونا في الانسان ما على راسه وفي فمها على ظهره ونحوها على القدم ونحوها على العينين وتكونا لها
بالطبع ونحوها خلاف ذلك ولما لم يجدوا غير هذه الجهات جعلوا الطول والعرض والعمق اسماء لكذلك فيجعلوا
من الراس الى القدم والعرض من احدى الجنبين الى الاخرى والعمق من الظهر الى البطن ولما لم يكن غير هذه الجهات
اسم وقتها او ما امكنه على هذا التقديرها واعلم على ذلك اعتبارا خاصا وهو ان السطح ليس فيه الا اسكانا متساويا
تقاطعين على قوائم والجسم ليس فيه الا اسكانا متساوية ثلثة امتدادات كذلك وكل متقاطع يتقاطع على طرفين امتدادا يكون
السطح الاربع جهات كل الجسم الاستجماتيات وان خسران عدم امتكان الزيادة على مقاطعين في السطح وثالث
مقاطعات في الجسم انما هو على تقدير ان يوضع في امتدادا ووضعها في جعل ذلك صلا فيكون من الامتدادات اذ ليس
هناك امتدادا موضحا طبعا فيطهر امتدادا لغير امتدادا وان اخر ان لا شك ان يمكن وضع امتدادا يمكن
وضع امتدادا يلزم في ذلك الامتداد امتدادين اثنين تقاطعا في هذه الامتدادات وكلما وضع امتدادا كذلك
لاست الجهات ثمان الجهات لا تخالف بينهما فاما حتى يتبين بعضها لان يكون بينا واخر ان يكون بينا وبعدها
قدما واخر خلفا انما ذلك في الجوهريات نعم حتى ان بعض الفوق والسفل اما طبعا او عرضا باعتبار شئ
التماء والارض والارض وما يتاها ان لا يكون فوق ذلك الجسم سببا وانما ذلك حتى لا يكون الا في موضع
الطبيعي جهة سفلا ان اراد بالجهة ما على نهاية الشئ فانخرج يكون لها جهة فوق وهي ما على نهايتها التي على السطح
يكون لها جهة السفل ولما ان كان المراد بالجهة ما الى كل طرف لاى بعد كان كانت لها جهتان فوق وسفل ويمكن
ان يفرض فيها بعدا فالى المركز فيكون له طرفان في مجموعهما جهة الفوق وجهة السفل ولكن يكون جهتا السفل
تقطعه وهو وجهه وجهة الفوق سطحا موجودا بالفعل الا ان يتبين جهة الفوق ايضا طرف ذلك البعدا على ان يكون
اخر قطعه وانما من ذلك البعد بالجهات والمجاورات لاحدا من الطرفين قد عرفت ان هذه الاعراض ووجه التماس
الجسم فيكونه فالارض لو انما في نفسها ولم يكن هناك جسم اخر حتى التماسه لم يكن لها جهة لا فوق ولا سفل فان قيل
يلزم على ما ذكرتم ان اذا فرضت الارض ليس معها من الاجسام التي يتسبب لها التماس ان يكون لها جهة لا فوق ولا سفل
جهة السفل فانما لا يكون الا في جهتين البعد والبعدا من جهتين نحو التماس بل لا بد من قائم على الارض مع العلو والسفل
مسامان لا سفل احدهما الا بالقياس الى الاخرى قلنا كما ان الخفيف لم يعين احداهما بالقياس الى الاخرى قلنا
كان الخفيف لم يعين احداهما بالقياس الى الاخرى قلنا كذلك وهو ما يقصد بالحركة ملافاة سطح انما ذلك
كذلك العلو لم يعين احداهما بالقياس الى السفل والاخر للجهة التي على التماس ولا شبهه في ان مقتول بنفس

متبين السفل الا لا يترقى بعمل ما على التواء معتدل ما لا يلبس فان كان هذا المعنى علوا فلا ضار وان يكون الارض
 علوا لا يفل وان لم يكن علوا يغنا ان الارض علوا في ذلك الارض بل لا علوا لا يفل لما خرج علم ان من الاجسام
 ما له جهة الفوق والسفل بالطبع كالجواهرات وكان ثابت فان جهة اصولها سفلا وبها وجهها اعلا بل لا يكون
 قد يعرض للسفل ان يصير على وجه العلوان بغير السفل ولا يزول بذلك عزان يكون بالطبع فوق او سفلا كما ان الماء يحترق
 بالعرض ولا يزول عنه انما يرد بالطبع واما التقدم والخلخلة فيكون منها ما لا يطبع بغيره في الجواهر خاصة فان
 على الجهة التي يخرج منها بالارادة طبعها لا تكتفينا فقام وان تكلف الحركة الى خلاصها وكذا الخلف ولما غلب الجواهر فتمت
 يكون قدامها فوقها وظهرها سفلا وقد لا يوافقها **الفصل الرابع عشر** في بيان محاذات الحركات المستقيمة
 وبيان ما ليس بالمتحرك بالاستدارة من الجهات فيقول انه لا بد في الجهة ان يكون محاذها فانما ان يكون الجسم او بالاول
 ولما اطل الى في ثقت الاول ولما كان المتحرك بالاستقامة يختلف بالجهة فلا يخفى اما ان يحدد الجهات من جسم واحد
 او يحدد كل منها بجسم فان كان الاول كان لحد الجاهل به بقا في القرب منه وغاية البعد منه ولا يجوز ان يكون ذلك
 الجسم محاطا بموضع كما ذكرنا انه لا يحدد من الا القريب دون البعد واما اذا كان محاطا بموضع في القرب وبغيره في البعد
 واما ان يكون المحدود من محاذات لهما لا علوا ولا سفلا يكون محاذها بالآخر اولا فليكن الاول يكون المحيط كما في
 في تحديد الجاهل فانما حد واحد بالعرض بواسطة احاطته بالمركز وعلى الثاني فيقول لا يجوز ان يكون احد
 الجسمين بحيث يتغير قطعه من سطحه ان يكون هو المتوجه اليه دون غيره لغرض تشابه السطح والجسم على امر اخر
 ان يكون نسب جميع اجزائه الى الخارج سواء وجب ان يكون اما لا خارج له اصلا او يكون خارج تشابه في كل جهة
 جهاته بحيث لا يكون طريق منه على السكة والطرف الآخر لا يكون كذلك فوجب ان يكون السكة محيطة به من جميع الجهات
 فانه انما هذا فيقول اذا فرضنا جسما واقفا على في ذلك الجسم خلافا لجهة التي على الجسم الاخر فترك من ذلك الطرف
 الى الطرف الاخر من ذلك الجسم نزل من جهة الجسم المقصود لجهة لامن مقابلها وذلك محال ولزم ذلك ان كان لجهة
 المتقابل له تلك الجهة انما يحددها الجسم الاخر وقد فرض في خلاف جهته فان حصل جوازا ان يكون ذلك الجسم الذي فرض
 الحركة من طرف من الطرفين مختلفين في كل طرف جهة قلنا كلاهما انما هو في جهة واحدة بالرفع
 لكونها في كل طرف جهة واحدة ومقابلها كل بعد منه وقد من هذا ان الجهة المتعاقبة التي هي البعد من محيط
 من جميع الجهات فصولا لا يحد البعد المقدر الذي هو الجهة اما ان يتصور ان يحد قطعه ذلك الجسم الاخر او لا يحد
 باقسام كثيرة كيف انتقت فليكن الاول لما كان ذلك الجسم متشابها لغيره لم يكن قطعه منه محاذ البعد اولى من قطعه

واقبه

اخرى فيلزم ان يكون هو المحدود البعد من جميع جهات ذلك الجسم فيلزم ان يكون محاطا وذلك الجسم محاطا فيلزم ان يكون
 الارض الاول وعلى الثاني ان كان التعديد بكل من تلك الاجسام يتغير جهة غير التي يتغيرها التعديد باخر لزم ان يكون
 لجهة واحدة عذات متباينة في تلك الجهات فتمت فلو كان كانت الاجسام متشابهة في انها ما يطبع عند البعد انما
 الوضع المخصوص بحيث لا يكون بين الجهات التي معها اختلاف الا بالعدد ويكون كل من تلك الاجسام بحيث ان
 باخرها حد تلك الجهة بينهما كانت تلك الاجسام متباينة جسم واحد محاط بالجسم الاخر فيخرج الى الارض الاول فيلزم
 ان لا يكون لذلك الجسم مدخل في التعديد الا بالعرض فتدبر من هذه الجهة ان المحدود لكل الجاهل ان يكون الاجسام
 لم يتبين ان المحدود للجهة لا يجوز ان يكون من شأنه ان يتحول بالاستقامة لانه لا يخفى اما ان يكون طبعه مسعى ان يكون
 في تلك الجهة التي يحددها او لا ولا في الثاني ان يكون محاذها وعلى الثاني فيكون اذا خرج من تلك الجهة كان يطبقها
 بطبعه فلا يكون حرم من اجزاءه الا في طبعه امكان طلب تلك الجهة ويتبين ان يوصف الجسم واجزائه باسكان طلب
 تلك الجهة الا اذا كانت الجهة متحدة فيكون ذلك الجسم لا يحدده في ذلك فوجب ان يكون المحدود
 من اجسام شتى محاذ بالاحاطة كحد الجسم الواحد فان البعد المتشابه من جميع اطراف لا يجوز ان يحدده
 في اقتضاء الحد الجسم بان يقتضي كل من اطراف الحد الجسم غير الذي يقتضي طرف اخر ولا يجوز ان يكون قارضا
 ذلك اتفاقا والامكان للتعديد بالطبع ولا يمكن ان تقاس على الاجسام المختلفة اجزاء الجسم الواحد البسيط لان الجسم
 البسيط لا جزاء له لتصل فانما يحصل اجزاء من خارج فاذا زال زال الجزء فتمت تحقيق الحد للجسم من جسم واحد
 كحد الجسم لما يخرج من المركز نحوه او من المركز وانما الحركة الاخرى فليست مما يختلف ما ياتى واطرفها
 بان يكون بعضها غايبا عن القرب وبعضها غايبا عن البعد فها وعلما ان غايبا عن القرب من الجسم المحدود للجهة المطلوب قوله
 بالحركة لا يمكن ان يكون قريبا من كل جزء منه اذ من المحال ان يتحرك محاذ على بعد واحد حتى يصل الى كل جزء
 من اجزائه واما غايبا عن البعد من جميع اجزائه فهو يقتضيه في المركز الا انما ان امتد خط من المحيط الى ان يندى عن
 المركز فان احد طرفي غايبا عن القرب وليس طرفه الاخر في غايبا عن البعد فانه على المحيط فان القرب من الشيء يعرفه
 القرب من غيره منه وان كان بعيدا عن جزء اخر يحد غايبا عن البعد عند ذلك انما هو في الوضع دون الطبع والبعد
 عنه يتغيره البعد من جميع اجزائه فتكسر الان في جهات الاجسام المتحركة بالاستدارة فتقول الجسم المتحرك بالاستدارة
 لا يخفى اما ان يكون متحركا على مركزه او غير مركزه فليست فالاول يمكن ان يتعين لجهته ان ما اليها الحركة وما منها
 للحركة ويشهد ان يكون الاولى قارضا والثانية خلفا وانما يمكن ان يكون جهته ان لو كان جوازا كانت بيناه اولها

يسمى غير متناهياً يسارها ويكون ان يكون ما على من الارض تحتاً ومتناهيه فوقاً ولكن شين هذه الياس
 الاربع ليس من ذاته ولا من حركته بل بالناس والاضافة الى اجسام اخرى متناهية في وهو الحركت بالاستاذ
 على مركز نفسه فيكون اول ما يتجدد من قطبها ان وطولها وذلك من حركته وان كان مشتتاً على جسم
 له بالناس البرع قطع النظر عن الحركة جتان احدهما ما يليه والاخرى خلافه واذا اعتبرنا الاشكال والحركة معاً
 بين اجزاءه ونظائرها من المشمول تحديت لجهات اخرى وذلك بان فرضنا طولها دون عرضها الذي بين
 القطبين ثقت نقاط ويكون حركته بالطبع من الاقطب الذي عليه الحدي القطبين الطريق فيتحديد تبعية الحركة
 الى النقطة الوسطى جهة على خط الزوال الذي عليه الوسطى وايضاً مقابلها على تحت الارض ولما كان خط الزوال يتجه
 اليه الحركة الشاركة كان تماماً او مقابله خلفاً ولما كانت جهة المشرق منها ابتداء الحركة بالطبع كانت منزلة العين
 والغرب يزل اليسار ويقب القطبان محدود من غير الحق الذي تحده القدام والخلف وغير العرض الذي تحده البين
 واليسار فبقا محدودين للطول واولى بان يكون فوقاً واولى في الحركة الاولى والثانية لاننا اذا طعنا من
 حورانان جهة المشرق وبين يدا وجهه الغرب وبين وجهه وخط الزوال انطبق راسه على القطب الجنوبي فتمت
 الذي بين القطبين بالقوة والتعريف ليس عن طبيعتها بل انما هو اعتباراً بقياس اجزائها وانما المشرق والغرب
 الغرب وخط الزوال ومقابله فلو ان من مجرد ابتداء الحركة طبقتان المشرق بالناس الى الاقطب فانهما ينبغي ان يكون
 بعض من الحركة وبعض غير الحركة ولا بد ان كل منهما من مقابل هذا وانما عتبرت جزء من القطب كان ما بين المشرق والغرب
 طولاً وما بين القطبين عرضاً لذلك الطول ولعلم ان القدام والخلف يمكن ان يكون في القطب بالحق الذي تخبره
 من جهة فانه اذا ردد بالقدام نهاية ما يتجه اليه يمكن للقطب والجزء من اجزائه قدام ذلك نهاية الحركة وانما ان اردت
 به نهاية ما يتجه اليه للجزء الطالع وهو طالع على نفسه فيتحقق فيه القدام ساسه ما حده الاقطب وهو خط الزوال
 انما البين واليسار فلا خلافاً فانهما انما يقفان على القطب بالثبات الاسم وكذلك الضوق والسفل فلهذا حال الحيات
 الست بالنسبة الى القطب وانما اجزاء سطحه الذي على الارض ومقابله فيما لم يمتد الجسم على شكله ووضع
 هذا وان لم يتجه الى القطب في مباحث الحركة وفي حثه فصل **الفصل الرابع** في مقدار الاغراض التي
 تستعمل عليها هذه القناتة فتقول اناس فيها وحدة الحركة وكثيرتها وتطابق الحركتين في السرعة والطول وان الحركة
 هل كل جسم وانما كيف يكون طبيعياً وكيف يكون غير طبيعي فكل اقسام الغير الطبيعي وان المكان هل يكون طبيعياً
 وكيف يكون طبيعياً وهل كل جسم مكان طبيعي وتفسد الحركات وما لها والمقابل بينهما وبين الشكون وانما الجوز

الحركات بعضها ببعض ويجب ان يكون بين الحركتين سكوت وانما قد فصلت الحركة وبيان التباينات بين القوى
 الحركة والحركات **الفصل الخامس** في بيان وحدة الحركة بالعدد فاعلم ان قوماً من العربانيين والافلاطون
 ذهبوا الى ان لا يكون ان يكون للحركة وحدة بالعدد بل هو غير مستكين بما مر في الحركة والنوعان من انما كيف يكون
 واحدة وهي تقتضي الى ما مضى ومستقبل وكيف يكون واحدة ولا يكون الا في زمانين ويثبتو وحدتها فيكون انما
 الزمان وكيف يكون واحدة وكل واحد منهما في حقيقته واحد وكل تام قد اوجدوا في الاجزاء والحركة ليست
 كذلك ونحن قد بينا الحركة فيها سلف بحيث لا ينبغي ان يلتفت الى هذه الشكوك والان من الحيات في وحدتها
 وسفعل الشب في الفصل الرابع فتقول ان الحركة كما عرفت له معنيان الاول الكمال الاول الذي عرفت والثاني
 قطع المسافة وعلى كل معنى فيسقط في وحدتها ان يكون الموضوع واحداً وكذلك الزمان اعني الوحدة بالاقبال
 وكذا ما في الحركة ولكن قد يكتفى عن الاخير بالاول لان المختار الواحد في زمان واحد كتحريك الاقراص واحداً ما
 بالاتصال كان ما في مسافته او بالعدد ان كان غيرهما وليت على غيران وحدة الموضوع وحدتها وكذلك الزمان
 وحده لا يكفي في وحدة الحركة كغيرها وانما تحققت هذه الوحدات اثنتان منها وحدة الحركة بالاختلاف فيلزمها
 وحده الحرك فان العدة اذا اجتمعت على تحريك شيء واحد فاما صراحيه تحركاً واحداً وان تقولوا فانفسنا
 ان تحركاً حركت شيئاً وقيل ان يقطع تحريكه او بعدة بلا فصل زمان حركته حركت اخرى فذلك الشيء الذي كان يحركه
 فيه الاول من المسافة او غيرهما في الحركي ان يكون الحركة واحدة مع ان الحركت يتكفر نعم يحصل لها كمالها
 وذلك لان في الوحدة بالاقبال كان الزمان الواحد بالاقبال فيتميز لاعتبارات بها وليست وكان ان القسوة
 السمع من الزمان المتشعب بعد مفارقتها سوية واحدة صوت تشعل واحد بما في زماناً متدا وليس حقيقته الاعين
 قرح الموتر المتشعب بعد مفارقتها الحظا بالواء قرحاً بعد قرح فلهذا القرح مع المتكثرة قد استغفلت صوتاً واحداً
 بالاتصال ولعلم ان الاتحاد في ان لا يكون في وحدة الحركة ان يجوز ان يكون ان واحد مبدأ الفعل ونسبة لا تتخالف
 وكذا اتحاد ما منه يلجوا زحركين من مبدأ الى نهايتين بل الى انتهى وعدم وكذا ما الى الجوا زحركين اليه من مبدأ
 بل يجوز وصول اليه بالحركة ويوصل اخر دفعه وكذا ما منوما اليه معاً لولا الاختلاف فيها بينهما اما في المسافة
 فقط واما في غيرها فكل حركة من الياس الى السواد فاق من طريق الصفة ثم الحركت ثم القبح والحرى من طريق
 المستقيم المضطرب وان اشترطنا انما مع ما شرط كان فلهذا لان القفا في الحركة يتبعن القفا والمبدأ
 ولعلم ان اولى الحركات بالوحدة الحركة المستوية من اولها الى اخرها فلهذا في الحركات فانما الحركات

ان الزمان والمكان واحدان لا ينقسمان فيما الزمان لا يكون فيه انقسام وعدم الانقسام بالفضل كما في الوحدة
وانما قولهم ان الواحد تام فيقول ذلك معنى واحد لا يستلزمه الوحدة بالانقسام على ان هذا المعنى يمكن ان يتحقق
في الحركة لما تضمنه لها غير متشعبة وهي محفوظة في الحيز ثابتة الى انتهائها المسافة فيكون تام سواء اكمل المتحرك وور
كانت حركة تامه لا معنى لتام الا ان ليس متشعبة خارج عن وقت في الجواب ان لا في وفي بناء الصورة الحركية في الزمان
الاحد وتدلها باجزاء الحركة ان صورة البيت لا يتقدم يتخلف لحد بل يندخل بالفضل بمقتضى مقامها وصورة كل شخص
حيواني او نباتي محفوظة واحدة مع لحظ الاجزاء وتدلها بالاجزاء الفاضلة وضوء المكانيات المتشعبة محفوظة مع
الصور والنباتية النفس والمزاج وصورة الظل واحدة باقية على التوالى وبالجمله صور المادة وتدلها لا يوجب
تبدل الصورة اذا كان البدلية حده القول الذي كان لا بد له منه لان هذا الشخص وهو الباري في وحدته والصور
من حيث هي نفس صادرة واحدة فاما المادة في طوله لها في تغيره عن قول بقا صورة واحدة مع فسادها
لما لا يفسد عقل ثم قد يكون المادة بحيث اذا فسد بعض اجزائها انفسا اجزاء اخرى لها بغير صورة محفوظة ثم
يفسد وبالجمله فتكون مادته انقضى الصورة الحقة بها فان تغيرت صورة ما لم يتغير من الاجزاء ان كانت
لها نفس واحدة وتكون هذه النفس واحدة لا يكتفي في ثبوت نفس واحد بل ذكرت المادة بغير النفس سواء كانت
الواد مجمعة او متفارقة واما البيت القروض فان صورته التركيبية وصورته البانية الاضافية غير باقية بالاستتباب
ما شالما ولكن الحس لا يميز الامثال وكذا تلك الظل الذي على التوالى في فاته التوالى في الاستتباب الحاصل في
الظل الحرف على الماء الثاني الامثال التي كان على الاول وهكذا الموانيات والهاويات التي تعاقب على السيل بالنسبة
الى السكان في حيوانه والظل اما هو من تاييم الهاديين وكذلك البيت المظلم اذا كان فيه شخص حسب فيظل متحركا
بالنفس وان كانت الاغوية تتبدل باغوية اخرى وكذلك ان فرض نفس متساوية الشطوط متساوية لا يفسد ولا يكون
لها جميع من يغير فغده فانك لا تحسه الا بالما والحد لا كذا غير ما بل لو ما ما فقال ان امثال هذه الاشياء ان لم يكن
واحدة كانت كثيرة وليست غير متشعبة في زمانها لان لا يبقى كل منها الا انما فيلزم على الانات او حتى زمانا
فيلزم بقاء النفس زمانا مع سريان التوضوع في ذلك الزمان وهذا ما يتكفر به الفلاس على ما عرفت من حال
الحركة والزمان هذا وتدلها في الحركات السكونية بانها لا يكون وليدة او كثيرة فان كان الاول الزمان يكون
تامه وليست كذلك لانها ليست بحيث لا يكون شيء منها خارجا وان كان الثاني خفيف يكون مدها واما
الجواب عن الحركة بمعنى التوالى فيها واحدة باقية بها ساكنة ولا يتلزم وحدتها ان يكون تامه بمعنى التعلق كل صورة

منها

نها واحدة تامه لان افراد الحركات ليس الا بالوضع **الفصل الثاني** في بيان مقايضة الحركات بعضها البعض حسب
السرعة والبطي فيقولون انهم قد يقولون لكل حركة انتهت في زمان اقصر من الحركة الاخرى انما اوسع منها فيقولون ان
هذه الاستقامة اوسع من هذه القلة فانما يتبين في السرعة تقدم الوصول الى المقايضة وقد يتبع من اطلاق السرعة
على ذلك مطلقا فاذا قطعت المسافة مسافة في ربع ساعة والآخر في ربع ساعة لا يقولون ان البطي اقل
من السريع بل مع ذلك يقولون ان السريع اوسع فلا يكونون بالزمان بل يصرون الى اعتبار اعتبارا في الحركة فلا
يكون السريع الا ما يقطع من المسافة او ما يجري مجراها اكثر في زمان مثلا واكثر او يقطع منها مثلا في زمان اقل
هذا لا يمكن المقايضة بين الحركتين بالسرعة والبطي الا اذا امكن المقايضة بين ما فيه وامكان المتماثلة بينهما انما
بالفعل او بالقوة انما الاول فبان يكونا بحيث يمكن ان يطلق كله على كله وان كان كل منهما اطراف تطبق اطرافه
على اطراف الاخر فاما ان يطلق الاطراف على الاطراف او يفضل ما من احدها على ما من الاخر فيحصل على الاول الثاني
وعلى الثاني زيادة احدها ونقصان الاخر كذلك بالفعل وانما الثاني في خصوصية الثلث بالمرجع باعتبار ان يمكن
ان تقطع الثلث قطوعا غير مركب على هيئة المربع فيطبق بينه وبين المربع او تقطع المربع هكذا وتكون مقايضة التسليم
بالمثل بل لا يمكن ان يفعل ما احدها مثل ما فعل بالثلث او المربع لكن مما سلف من ذلك ان لا يمكن في ذلك
حكمهما في القوة حكم الثلث والمربع فان قيل نحن نعلم يقينا ان القوس اطول من الوتر واذا وجد بين المستقيم والوتر
تفاوت فحسب ان يوجد بينهما مساواة فتعجبنا بغيره بعضهم بانه قد يكون بين اثنين مقايضة بالزيادة والنقصان
ولا يمكن بينهما المساواة كما ان الزاوية الحادة المستقيمة الخطين اعظم من زاوية الحادة عن قوس وخط مستقيم ويصغر
من اخرى ومن الممال ان يكون من قبل الزاوية الحادة اعظم مساوية لشي من قبل الثانية على ان لا ثامن القوس اعظم
من الخط المستقيم وانه يمكن المقايضة بينهما بالقساوت كيف ولا يمكن ان يطبق بينهما ولا يمكن ان يقال ان المستقيم
في القوس مع زيادة في سائر ما يضافا لثبوتها بالتفاوت فحسب ان يكون المقايضة بالقوة او يتوهم ان القوس لو امكن
استقامت لكان اعظم من الوتر فتدقق ان اعتبار المقايضة بين الساقين على ثلاثة اقسام الاول ما يكون بالفعل
والثاني ما يكون بالقوة المشتقة الى الوجود كالثلث والمربع والثالث ما يكون بالقوة المشتقة الى اعتبار بعيد
وهو ان يكون الشيء لو كان بحيث قبل التفرع ان يكون المقايضة بينه وبين ذلك الاخر وحال الحركات في المقايضة تابع
لحال المسافة هذا في القايض بين الحركات المتكافئة واما الحركات الكيفية فيقال من بينها على جهتين قريب وبعيد
فالوجه القريب ان يبنى متحركان من كيفة واحدة ونهيا الى كيفة واحدة مثل ان يخرج من الياسمين الشجرة والورد

الى اعتدائها وهو السكون والحق من السكون في كل متوله من الحركة فانه لا يتغير فيه جهة دور حية
 وشي دون شيء من الحركات في خلاف تلك الجهة يكون ساكنا بل الساكن في الاين مثلا انما يكون ساكنا اذا كان له
 اين واحد لا يتبدل عليه روي من الوجوه وكذا الساكن في الكيف ما يكون من نوع واحد منه فواحد وكذا الخ
 والكم نعم السكون في الاين مع الحركة في غير محض ان ذلك العكس فالتسكون فوق ثبات الحركة من فوق وفي فوق ثم ان
 نسط السكون لا يجعل لكل حركة يكون كسفة سكونا عابدا حتى يكون التسكون عدم تلك الحركة من حيث هي تلك الحركة
 كان المتحرك من اسفل ساكنا من الحركة الى اسفل وان نسط لان يقول ان السكون انما هو العدم الطاري على الحركة
 نعم ان لا وجه لان العدم كما يكون متاخلا يكون متقدما ويكون لا متقدما ولا متاخلا لمزمار ان لا يكون الساكن
 محب مثلا انما يتحرك الى حيث فسكن في زمان نسط لان يقول ان السكون هو العدم المتقدم على الحركة المتأخر للفترة
 والاستعداد كان السكون فوق ثبات الحركة من فوق ولكن ذلك فاسد لما عرفت ثم ان اعتبار المتأخر بالزمان
 حيث الحركة والسكون بل من حيث الطبيعي والطبيعي لا يفرق من الفصل لم يكن في الحركة والسكون متماثلان
 لغير ذلك الفصل فلا تماثل السكون فوق الحركة الى الحق مثلا **الفصل الثاني** في بيان اذا كانت حركات
 تتدرج احدها من نهاية الاخرى فيلحقان يكون بينهما زمان سكون ام لا يجوز ان يصلتا في مختلفين في
 اذا كانت حركتي السكون تتدرج احدها من الاخرى كالصعود والهبوط والحركة على قوس وعلى وترها وعلى خط منقطع
 التدرجيين بزاوية فيلحقان اتصالا حيث لا يكون بينهما سكون ام لا لا بد من تخطئ السكون بينهما فانه لا بد
 بانه لو وجب ذلك فحين نعرض ان حركتي يظل من الحق في اثناء التزول لاقاه خروجه قد ريت الحق وانتهت
 الى الوحي فيلزم ان يكون هناك تلك الحركة حتى ينزل ويلزم من سكونها سكون الوحي فيلزم ان يكون خروجه مسكنا
 الوحي وهو محال قالوا وايضا ذلك السكون لا يلبس من سبب فان كان عدم سبب التغير في الزمان كغيره اصلا بعد
 انقضاء التدرج فيتم وجوده الى ما يتحقق الحركة وان كان املا وجودا كان اما طبيعة ذلك الجسم والاداة او قاسرا
 والكامل معروض الغدقان قالوا وايضا من جهة احتياج الآخرين ان كل ما يمس السطح في آن لا بد من ان لا ينفرد زمانا وهو
 لاسد لا تفرق ما يمس السطح ويشاركه من جهة فادركنا كذا في كل يولاب دائره فرضنا فيها سطحا مستويا فانه اذا دخل
 الدوياب ماست الكرة السطح بنقطة في آن وفارقت من غير بقائه زمانا الصحيح الآخرين بان حركته المتحرك في الزمان لا يكون
 الا في آن وكذا مسافرة ولا بد من ان يكون بين الامرين زمان وليس زمان حركة فهو زمان سكون قالوا وايضا لو انما
 الضاءة والحلابة لما رأتها الصديق انما معنى الاعتقاد الا لا تضال وتغيرت الضاءة فيها قالوا وايضا ان كان غاية

حركة الضاء مثلا ان يتحرك على مسير مستقيم الى مانه انما الزمان يكون المذهب عنه حركته هو عين المقصود تلك
 الحركة قالوا وايضا اذا ابيض الشيء شرا سود متصلا بانها وايضا ضمه فهو من حيث انه ابيض فيه بياض ومن حيث انه
 يسود فيه سواد وقوة بياض فيلزم ان يجمع البياض مع قوته وهو محقق فيقول في زمان لا يجمع الاين
 فيقول على الاين منها ان المذهب انما ان يتدفع بمصادم الهواء المتدفع بحركته التي لا تان ان تدفع فيكون سكونا
 قبل ملاقة الوحي وان لم يتدفع قلنا لا استحالة في كون الوحي لا مذهب في واجب الوجود مثل مقتضيات ضرورية
 استحالة للحال وعلى الثاني انما نلنا اولاد السكون بواسطة اسرعدي هو عدم انبعاث الميل من القوة المحركة فانه
 قد عرفت ان القوة المحركة ربما توجد الميل كاشي الساكن في مكانه الطبيعي وكاشي المتسوق فان طبيعة لا يتحرك
 تبعث عنها الميل لغيره التماسر فتقول هنا ان التسري ما دام كان قويا كان غالبا على الطبيعة بحركتها الجسم خلاف جسم الطبيعة
 ثم انتم ضعفت الى ان كان مانعا للطبيعة عن فعلها ولكن لم يكن قويا على التبريد فيحصل بذلك السكون لعدم انبعاث
 الميل من شيء من القوتين ومثل ذلك مشاهد في التماسرين في حركتي شيء اذا انتوت قوته هاروريا يكون السكون
 زمانا شرا لانبعاث الميل الطبيعي ونحوه انما ان السبب هو جري مستقادم من القاسم فانه يجوز ان يكون كانه
 تبعث عنه ميل محرك كذلك تبعث عنه شيء ممكن يتحقق بقا الشيء في مكانه كان الميل يتحقق ثبات المكان وعلى
 الثالث قيل ان الكرة المحببة ليست فيها نقطة حتمية تماسر السطح واما نحن فنقول ان الكرة المحببة لا تكون الا
 محاطة بكرة اخرى الا محاطا بها اصلا كما في السموات فلا يجوز فيها ما فرضوه ولو سلم فاذ لم يحصل هناك وقته
 على ان تقول لا محال ان يكون بين الكرة والكرة الصغرى خلا او مالا يجوز الاول قضين الثاني فيقول ان هذا الجسم الذي
 مالا بين الكرة والصغرى يلا في سطح من تلك الصغرى وهو سطح سطح بيض وسطح الاخر يلا في تقييب الكرة فيقول
 لو لا ان الكرة الصغرى تخطئ الزمان يحدث في السطح المستوي من ذلك الجسم نقطة متجهة عن ذلك السطح وذلك
 خرجا ثم على ان هذا تعليق للاحكام الطبيعية باوها مرياض وهو مخرج عن هذا الصانع لا بيت المخلوق لانه
 انما ثبت الانقائات للزمان الوهميه وغرنا فاما حكم في الحاصية واما حجة الآخرين فيقول اما على الاول منها انما
 سوفطايه فان المراد بان الشاهد ان كان طرف الزمان الذي فيه البياض فيقول هو ان الماسة بينها وبين
 في ان يكون في طرف زمان فيها البياض ونحوها فالحق غير الذي ثلثت الزمان وان كان المراد ان يصدق في انما
 فيقول نعم بغيره وبين ان الماسة زمان هو زمان المانية والجملة فتدفع في ان المانية ونحوها ليس لها
 اول ان يتحقق فيه بل انما تقع في امت الزمان على انما متقوسه بما اذا فرضنا في مسافر واحدة حذو كذا الفعل

قطعا او غير ضار به بل هو من ذلك ان يحصل له عند تعدي كل جلد الى جلد اخر خوف وسكون القوم الا ان
 يلزم ذلك ويقال ان الحركة على السافة اذا كانت كذلك ابطؤها ان لم تكن كذلك وكان قيل يزعمون ان
 يكون حدوث تلك الحدود بالقطع او بالعرض فيلزم ذلك في الاول وينتاليه الثاني ان السافة ليس بالمتحرك
 ليست ذات حدود وان كانت بالنسبة للكيفيات كذلك وليس يجب فان المنع من اتصال الحركة ليس امر
 يختلف بالحقا بل كل واحد جاد بالمنع وهذا قد وجد فقد جاء وعلى الثانية ان الامم ان الاتصال مطلقا
 ينشئ التوحد الا ترى ان خطوط الثلث متصل بعضها ببعض وليست واحدة بل الاتصال على قسمين احدهما
 موحد وهو الاول لا يكون في الاتصال حدث مشترك موجود بالفعل والثاني مفروق وهو الاتصال على حدث مشترك
 موجود بالفعل كما في خطوط الثلث وهذا الاتصال الذي بين الحركتين المتحركتين من هذا القبيل ولا بد ان
 الضيق بهذا الاتصال كما يرى من اتصال السواد بالياض وهذا يقع في الجهة الثالثة فانها لا يزعمون ان يكون لها
 مشتركة اخرى فلا يلزم ان يكون مطلوبا وبهذه الحركة واحدة بل يحركين وعلى الرابعة ان التسوية ليست ان
 صيرورة ايضا في زمان طرفة عين لان مع ان الياض انما لا يتغير مع القوة على تلك الياض بعينه كما ان اتصاله في ان
 يجمع مع القوة على ما يضاف الى ما بطلت الحجج من الطرفين فيقول ان الحق هو المذهب الثاني ولا بد ان عليه ان الحركة
 فانما تقدر على ميل بمقتضى اندفاع ما هو امام الحركتين واحتياج الحركتين الى القوة مما تعدها وذلك الميل هو الذي يري
 الحركتين الى حدود السافة بالبعد من شئ وتقرير من آخر لا شك ان الوصول الى النهاية لا بد من علة وهي بعينه
 العلة المبرمة لعين مستقرها الاول ولكنها لا تشي بغيره الا بالنسبة الى مدافعة ما هو امام الحركتين بالنسبة الى الاتصال
 ثم ان هذا الميل لا يلزم ان يكون موجودا في زمان بل يجوز وجوده في ان اذ لا ينشئ قدما وانما حركتها فيتحرك الحركتين
 الميل ما لم يقسم ويقتصد لا يفسد الحركة ولا يشهد في ان فساد ميل ليس هو عين حدوث ميل بل هو ما يتاخره
 حدوث حركته ان ضمن ميلان اذ لا يجوز ان يكون ميل واحد محصلا له في جهة ومقتضا له عند ميله بعد فساد الميل
 الاول ميل ثانيا فيلزم حدوثه هو غير موجود وذلك الميل الاول لار وجوده هو فيه موجود والام يكن موصلا فقد
 حصل ان احداهما الآخر الاول والآخر الاخر ليسا مثل الحركة واللاحقة حتى يكون الحركة في تمام الزمان وفي الان الذي
 هو طرفه يكون الحركة فان كان الميل الاول موصلا ما ناهيها السكون وان كان موصلا انا فيقول ان هذا
 الان لا يجوز ان يكون عن الاول لوجود الميل الثاني الذي لا يجوز ان يجمع في طرفة عين في ان واحدا قضا في شئ ولا
 اقتضاؤه فلا بد من ان يتقاربا انما آخر الاول والآخر فلا بد منهما من زمان وهو المطلوب ولا تظن ان الحركتين

الى طرفيها حتى يمتد الى العلوي والسفلي بل هو من ذلك الاول قابل لان يحدث فيها ميل الى الاخر فلا يلزم
 عند كان في الماء للحركة ان يحدث غير ميل احداهما البر والآخر الى الماء في **المسألة الثانية** في ما من ما هو قوله
 الحركات وبيان فصول الحركات في الذات والعرضية وحسن الطبيعة والارادية والشرعية فيقول ان الحركة تكون
 والوضعية تقدم من ما يتركها اما النوع والذات فلا بد منها من حركة مكانية بل هي بالذات والذات والذات
 الكائنات فلا بد ان يتحرك من الاجزاء والذات والذات فلا بد منها من حركة مكانية بل هي بالذات والذات والذات
 ان يكون موجودة دائما ولا بد ان يكون اتصاله بل لا بد ان يكون الاتصال على حال يحدث بعدها حال
 فلا بد لها من حركة عقلية او وضعية وان كانت واصلة ولعلها تم حركاتها فيكون اتصالها فيكون
 الكلام في الاتصال وان كانت واصلة ولم يرض بها الاتصال فلا بد لثالث الاتصال من علة اخرى علة كانت
 في الاتصال التي من علة حسانية وهي انما تفعل بعد ان تفعل بالترتيب بعد العلم فيقول ان الحركة المستمرة تقدم
 من المستتعية لان المستتعات لا بد ان تتبناها في انشائها لا بد ان يتبناها في انشائها لان الحركة المستتعية او
 الثانية حتى يكون المناهات الحادثة لها صلة بها بالحدوث الحركات المستتعية والاتصالات والحركات المستتعية
 كما انها تقدم بهذا الاعتبار اقدم بالترتيب لانها لا يوجد الا بعد ان استكمل الجوهر وجوده بالفعل ولا يزال من
 شيئا ولا يترك شيئا في ذاته واقعية في ذاته لا عقل الزلزلة اصلا وايضا لا يجب فيها اختلاف وحال بالاشتداد
 الضعف كما ان المستتعية الطبيعية تشتت في غيرها والشرعية يضيف في غيرها ويشد في وسطها كما قيل وايضا
 الجرم الذي له هذه الحركة اقدم الاجزله ومعد سلطات الحركات المستتعية وهذا لا يرجع الى ذكر فصول الحركة فكل
 ان كان كل ما يوصف بشئ اما ان يكون تلك الصفة له زمانا كما لياض النهر والجزم كما يقال ان الانسان يرى
 غير وان العين سودا بعض اى انسانه او لا يكون صفة له ولا جزم بل الامر يقاونه كما يقال ان الياض تتحرك
 اى بواسطة تحرك الابيض فالحركتين والحركتين فيهما حال احدهما الحالات فمن متحرك لذاته ومن متحرك لحركه
 كما يقال انك تشاهد تحرك اى تحرك يدك ومن متحرك بالعرض كما يقال انك تشاهد تحرك يدك
 على قسمين فان ما ينسب اليه التحرك بالعرض اما ان يكون من شأنه ان يتحرك كالانسان الساكن في مكان
 المسكن او لا يكون من شأنه ذلك كالياض في الايض وكذلك الحركتين على هذه الاشياء وقد سلف في
 الحركة الذاتية فان تبعت عن طبيعة التحرك لا من خارج ولا من مادة كحركة الحجر وقد تبعت عن القوة وقيل
 وقد تبعت عن طبيعة التحرك لا من خارج فكله هو الجرم ويطلق الحركة من تلقاء الحركتين على الطبيعة والارادة

لا يكون الاتصال على حال يحدث بعدها حال
 لا يكون الاتصال على حال يحدث بعدها حال

وقد ينشأ بالاضطرار والطبيعة والقسرة بغير ان في غير المكانية اذ لا الوضعية كما ستعرف فالحال الطبيعي
 كالصحة بالبحر ان الطبيعى وقدر الماء الحار وقدره كسفن الماء وزيادة في المقدار طبيعة كقوة الصبر وقدره كالحاجة
 بالاعتدال المستمرة وقبول طبيعى كما في الحار وقدره كالماء بالامراض وكذلك كون طبيعى ككون الجبان من الخوف وقدره
 ككون الثاير من الفزع وضاد طبيعى كالموت من المهر وقدره كالموت من الشغل والمهر واليأس من الحركة لا يمكن
 ان يصدر عن الطبيعة وفيها ما فان الطبيعة امر ثابت فلو لم يكن سببا الا لا ذلك والحركة ليست
 كذلك ثم الحركة يتفق وتوافق في الطبيعة والواقع فلو لم يكن في ذلك التي امر ثابتا في الطبيعة
 فما لم ينضم هذا الحاج الى الطبيعة لم يتفق حركته ولا يمكن ان يكون بانه هذه الحالة الغير الطبيعية حال الطبيعة
 يتفق الطبيعة بكون تلك الحالة متوجها الى هذه الحالة فكل حركتها طبيعية لها غاية اذا حصلت ولم يتفق عنها
 فانها انتهت للحركة لانها لا يوجب عا طلبة فغاية كل حركتها طبيعية ستكون فكل حركتها لا يتبعها ستكون لا يكون
 طبيعة فكل حركتها المستند غير طبيعة كيف وكل حد وضع به يوجب عا طلبة بمره اخرى ولا يجوز في الطبيعة
 ان يطلب شيئا ويوجب عندئذ ما امر الازالة او ابا من خارج يجوز عدم اختلاف مقتضى الازالة او المختلف
 الدعوى ولا غرض والغايات وكانت الازالة واحدة يبلغ بها الى المراد ولا بعد في ان يكون الجسم بسيط نفس كقوة
 بعض من كلام المشايخ وليس كما توهم فانهم خصوا ذلك بالعناصر فلو ان الجسم الاجسام العنصرية ما لم ترتب
 ويستقطما فيها من التضاد لم يقبل الحجة لاجل التضاد الذي بينها واما الجسم الذي لا يكون له قصد فهو مثل
 الحيوان واعلم ان الطبيعى قد يقال بالقياس الى ذلك الامر الذي له الطبيعى وقد يقال بالقياس اليه والمطابق لكل
 وما عليه يجري الخبر الذي يجب في الكل على ما بين في الآتي وهذا شأن الارض وان كانت من حيث طبيعتها
 نفسها لا يتغير ان يكون كره حقيق الا ان استعدادها الاقرن به طبيعة الكل تقتضي وجود هذا الشكل الذي لها
 فهذا الشكل طبيعى لها بالقياس الى طبيعتها وطبيعة الكل معا وكذلك تعريف الغذاء يجب تدبير القوة الفاعلة
 مستندة الى الطبيعة واستعدادها مع طبيعة الكل واما القسم الاول من الطبيعى الذي يقال بالقياس الى ذلك التالى
 وخلفه فهو ما يكون صدوره عن قوة طبيعة له فالحركة لا الازالة وهو على غيوس الاول نحو حركته الجوى الى السفل
 والاخر نحو حركته النفس النباتية النبات الى الجهات المختلفة فالحركة الطبيعية في هذا الموضع وادها ما يكون
 من قوة في نفس الجسم توجه الى الغاية التي لها على الوجه الذي تقتضيه وعلى النحو من التوجه الذي تقتضيه
 من غير نزع عن الحد والواجبة فما كان من الطبيعة الى غير الطبيعى يكون اصعب زائدا عن نفس وكان الى الغاية

الطبيعى كما في الطبيعة كالحركة الى السفل على خط مستقيم او كان لاعلى نحو التوجه الذي ينشأ بل
 يكون ايضا مثلا من الهواء ليس بطبيعى وان كان قد يقال له الطبيعى ايضا مما ذكرنا يقال له ايضا
 من الازالة المتجهة الى جهة واحدة بالاشراك وقد يكون الحركة طبيعة لكن بالقياس الى امواج كالاحراق للخط
 عندئذ انما روي الايجاب الى غير عندئذ انما يتساوى طبيعى **المسألة** في بيان الحركة الى غير الطبيعى وما يجري
 مجرى الخبر من الكبر والكيف والوضع وتحقق ان المتحرك الى غير الطبيعى مقصوده ما هو وضع الاكمال للورد عليه و
 بيان ان الحركة الطبيعية هي بنبذ عن الارب او عن الطلب سببين ان لكل جسم غير طبيعي يفتت صورته وصورته
 الغالب في ذلك قد يقتضى طبيعة كما اوكيف او وضعه او غير ذلك فان كان هذا الذي يقتضيه الطبيعة من هذه
 الاغية موهوبا لا يمكن ان يكون له كنه طبيعة فاني انما هو للمود الى ما زال من احد هذه الانواع الطبيعية وان زال
 او كان في بقية الحركات لا يلائم ان الحركة طبيعة ان لم يجرى عنها عا طلبة كان بعدو الجهر ونفس الله وبخلاف الهواء لو كان
 قسرا فاني الاغية وطبيعتها عا طلبة الجهر الى السفل والماء الى الصعود والهواء الى جهة الطبيعى وكما ان العنصر والنبات
 اول الخلقة فالصورة الطبيعى الدخلى وطبيعتها طلبة كما ان السفل المستقيم فان اذ اعلى وطبيعتها عا طلبة الى الاستقامة التي هي
 وضعت الطبيعى لكن قد يشكك في الحركة الى غير الطبيعى من ان الجسم المتحرك الى جهة ما يفيض الى السور الغلبة الى تلك
 الجهة واذا كانت المكان الذي فيها والى كنيته ولا يمكن ان يقال ان الجسم بالحركة هو طبيعة ولا كان الماء بغير الحركة
 السفل فلم يطفو على الارض وكذا الهواء كان يتحرك الى الفلك مع انما لو توهمنا هواء في جدران الارض وسفل ان لا يجوز ان
 يكون الجهر واحد جسام فيكون الماء والارض جزء واحد لكن الارض اسبق وكذا النار والهواء وانهم لو كان كذلك لكانا
 اذا وضعنا يدنا على هواء احسنا باننا نأخذ على فوق كانه من ذلك اذا كان في الماء ولا يمكن ان يكون انما يقال ان الماء
 فان المكان الطبيعى ليس له اسطح الجسم الذي يحيط به فكل ما داخل في ماء قد يقع له ليل لانه في سطح الهواء وهو مكان الطبيعى
 وكانت النار للصعود فطلب ان يشتمل عليها سطح الفلك وهو محال ولا يمكن ان يقال ان النار الكلية والاركان الجوى
 الارضية البر يلقى بشيء ما لا يزال فان الاتصال بالكل هذا القرب وتلك اذا توهمنا ان كره الارض قد صعدت وكما
 هنا جرم صعدا الى الجهر فاما ان يكون الجهر بحيث يميز طبيعته عن جهة وهو محال لولا ان يكون الكلية في الجهر فلا
 يكون حركة واحدة من طبيعتها وتلك كانت النقطة الصغيرة من الارض من جهة حركة من الكلية فانما في هذا السهل والميسر
 يشهد بخلافه في ان يقال ان الحركة الطبيعية تطلب الجهر الطبيعى وتزجر عن غيره لاسطاعته بل مع ترتيب خصوص من
 اجزاء الكل ووضع خصوص بالنسبة الى هذه الجهات فمذهبي في غاية الحقيقة ولا يمكن انما تطلب يكون هذا المعنى فيها

مكان التركيب متساويان هذا ولكن هو ان يكون لا في التركيب من جزء غالب يقسمها في الاجزاء ومنها عن الفرق
 والحركة الى اجزاءها او هو ان يكون البساط قد تصرف حتى لا يمكن ان يفرق الاجسام الى اجزاء ومن كتبها فلا
 يبقى لها قوتها وتكون الى ما كانت عليها وعسى ان يكون في المركب قوة اخرى غير قوى البساط فيكون له مكان يتقيد
قوة الفصل الثاني عشر فان كل جسم فان فيه بطبعه مبدأ لثباته في المكان او الوضع وان ما فيه مبدأ للحركة
 المستقيمة ليس فيه مبدأ للحركة المستديرة فنقول ان كل جسم فان ان يتقبل الانتقال من الموضع الذي فيه الى مكان آخر فان قيل
 ان يكون في وجوده قبل الموضع الذي لا يجوز ان يكون في مكان اخر فاما يتقيد به دون غيره من الاجزاء لا
 لمجرد لا شئ اكما بين الكل بل لان فيه مبدأ لقوة تمدها في الحركة المستقيمة ان هذا الجسم لما كان بما هو جسم في موضع من
 يتقبل من غير الطبع ولا يجوز ان يكون فيه قوة تقتضي تحريكه في غير المكان الذي لا يجوز ان يتحرك فيه جسم واحد متساوي
 الاجزاء فلو ان كان القوة لا معنى لها الا بالاعتقاد فاذ اجتمع فيه بطبعه قوتان متساويتان في الزمان بعيدت
 بطبعه فكلان متساويتان ان لم يفرق من ذلك عائق وهو محال فتدبر في ان الجسم اذا كان فيه مبدأ لقوة التحريك
 تحرك من الموضع الذي لا يجوز ان يكون متساوي بطبعه ومن شأن القوة انها اذا لم يفرق عنها عائق صده عنها الفعل فاذا
 قال قائل الجسم على الخروج من تحريك الزمان فيكون ان ذلك الموضع قد تحقق ان في كل جسم يمكن ان يتقبل من غير
 ميل حركته الى جهة واحدة ان يتقبل جسم ليس فيه ميل الى جهة واحدة ان تقع سبله في ان ويكون التعلق مع الموضع الملائم مثل
 التعلق بين الملاصق ككان يلزم في باب الحلاء بعينه والكل بحال وجه الزمان ان الاجسام التي فيها ميل من التعلق و
 الخفة وكل الزاد من سبلها كان قبولها التحريك الثاني فان نقل الحجر العظيم بطور من نقل الصخرة في الهواء الكثير
 في الماء بطور من جح الهواء التسليل ولا يتفقد ذلك بطور الخزان والنتيجة فانما اذا ربيت لم يجد غيرها كما بعد مري
 الجارات لان السبب في ذلك ليس ان قبولها التحريك الثاني بطول بل لانها لا تقوى ولا تقوى على دفع ما يماضها
 مما يواجهها من الهواء مع انها سرية الاجتهاد الى البطان كان الشدة من ان تطفو سرها كما ان بعض الاجسام
 لا تقوى على خرق الهواء من الخليل وهذا خلقه الهواء فاذا اجتمع الفعل والخفة في الجسم المتسور ويخرج من الاشياء الاخرى
 فان ذلك كان اكثر من ان يتلا او خفة كان قبوله للتحريك وباطن فتناوت الزمان والساعة على حساب التناوت في الليل
 فكل انما السبل تقتضي السابعة في الزمان وان وكلما انقضت السبل انقضت الزمان في الجسم المتسور كما تتحرك الشمس
 في زمان لزمان يماضي حركته وحركته في السبل الذي لا يتغير من هذا الزمان وابناء المتسور في ذلك حركته
 التوى والضعيف فان كان كان القوة قويا طامح سرها وان كان متعاقبا دافع والاداء لا يكون الا عن امر يقتضي كون الجسم

على حاله وهذا هو السبل الذي نحن فيه واما ان لم يتقبل الانتقال من تحركه فتقول لا بد من ان يكون له قوة زائدة على حقيقته
 بحيث في جرحه ويلزمه وبخسه وهي سبل الحركة بيان ذلك ان لو وضع ما بالسياسة الى الجوهرة او نحوها او ما ان كان
 لجوت هذا الوضع لزمه علة في ذاته او من امر خارج عن ذاته لا يجوز الاول لان سبله كل جزء منه الى كل جزء من اجزائه و
 هو يد على السبل ليس قريب شئ من اجزاءه الى شئ منها الا من قربه الى غيره وقرب غيره اليه فلا بد من ان يكون من طينها
 فهو اذا بحيث يتقبل الانتقال عن هذا الوضع الى وضع اخر في ذاته ان كل قابل يتقبل من مكان لموضع فيه مبدأ للحركة
 وميل بطبيعي ولا يمكن ان يقال ان اخصاصه موضع معين من قبل اجزاء الاجسام فان كل جزء من اجزائه فيكون يتقبل فيكون
 جزء واقرب من جزء ومكان ونوع مما اذا تكل ما يتقبلونه في هذا الاحتصاص فتقول في الجسم المفروض لا تقبل هذا
 الاحتصاص لان ذلك الجرح قد اتفق وجوده هناك ما بالكون الطبيعي او القسري فهو عن طبع متعين بمعنى يخصه من
 الجرح قابل لان قول عنه هذا الاحتصاص فلا يمكن ان يقال كله في الجسم المفروض فان فرضنا ان لا يمكن ان يفرق ما فر
 اخصاصه من الوضع فهل يمكن ان يقال انما اخصص به لانه اتفق وجوده فيرقد في جهة ما اذ كان ان كل
 يمكن جسم يمكن ان يكون بطور عليه امانة وتحريك من سبب خارج عن بطبعه فان فيه بطبعه سبل مستديرا ومبدأ حركته
 سواء كان ذلك السبب قاسرا او متساويا لثبات الجسم فان كل ما قاساه في القاسر جاري في النفس وقد ثبت ان كل جسم في
 فان فيه مبدأ حركته مستقيمة ولا تقيد بمبدأ حركته وضعية مستديرة واعلم ان لا يجوز ان يكون في جسم واحد سبل يتقبل
 مستقيم مع مبادئ سبل مستديرة لانه عند ما يتحرك بالاستقامة لا يتحرك بالمدورة الا ان كان لا
 يحصل له من يحصل له مكانه الطبيعي اضم فلا يكون له سبل مستديرا او يحصل له يكون غير ما له في الموضع من اجزائه
 هو في مكانه الطبيعي بسبب ماست لذلك المكان على وضع مخصوص فيكون الماست له والحصول فيه سبله ولا يمكن ذلك
 اذا قيل ان يكون الحصول للجزء بوجوب السبل من نحو الحصول الى نحو اخر مثله سواء كان الايجاب بتوسط الطبع
 او لا بتوسطه وليس لتان قول ان الاستداه يتوحد من نفس ذلك الجسم في التي رده بالارادة والقصد لما عرفت من
 ان القصد لا يتحقق الاوهناك سبل بطبيعي غاية الامر ان يكون الحركة صادرة عن قصد نفس كانه للطبع لا يتك
 منها فان قيل لا جاز ان يقتضي بطبعه جسم ان يتحرك ثارة وهو اذا خرج عن مكانه الطبيعي ويسكن اخرى وهو اذا حصل
 فيه فعل لا يجوز ان يقتضي الحركة المستقيمة ثارة وهو اذا خرج عن مكانه والستاد اخرى وهو اذا حصل فيه ذلك ان
 الجسم هناك لم يقتض الحركته والسكون حقيقة بل انما اتفقت ابا معا ففقتاها على الحالين واحدة اما الحركة بالاداء
 فباعتبارها يكون موجبه وان قيل انما ايجبت نفسها هي الوجبة والقصد بالاطبع بل الطبع يقتضي وضعها اذا حصل

فانما سبل الاشياء التي هي في جوهرها

لا يكون شئ منها بل قواها انما يحصل لغيرها فكل الاول لا يكون المادة معوز بانها فرض يكون الآخر ^{فرض} فلو كان يكون كل منها صورة وعرضا وهو محال وعلى الثاني يكون المتصور هو الصورة والآخر فرضا فيبقى الثنتين الاولين وعلى الثالث متقيل اما ان يكون كل منها جزء متبعا بنفسه كاهل المركب لا كالحل والصل او لا يكون كذلك فعلى الثاني يكون حدها الحركة على هذا التقاطع صدد عن الجنس حركة مطلقة ثم يوعيتها بالآخر الذي هو الفصل فمما حارر واما على الاول فتقول ان المفروض ان ثباتها لا يتصور للمادة ولا يتصور بقرينة والا فلو كان يكون ذلك اقدم منها فان شئ من كل منها بالآخر لزم البعد وان يقوم لحدها بالآخر دون العكس فلا يكون حركي الصورة النوعية بل مبدئية لانها يكون احدها صورة والآخر عرضا فلم يبق الا ان يكون للمادة مقبولة له ولذا كانت المادة مقبولة لمكان مقبولة للمركب منها مع ان المركب منها مقبور لها فيلزم البعد فتدبر استحال ان يكون صورة لا يتصور شئ منها على الآخر ثبوتها للمادة بالاشتراك فمما يجوز ان يبعد عن طبيعة واحدة بسيطة فتكون عليه من صيرورتها وتعاليم عن مادتها كالبودة والطوبى عن الماء وتكون احدها بحسب الكيف والاخرى بحسب الالوان اما ان يكون احدها اقدم من الاخرى كالقوة المحسنة واليسيلة الى غرق في غولها فان الاولى اقدم من الثانية اركبها متفافتين ويكون علما احدها الصورة لثباتها وعلمه الاخرى الصورة مع عارض وذلك كالنحوه واليسيلة فوق النار فان لا يسيل لها الا اذا لم يكن في مكانها الطبيعي واما ان تكونا سادس من نسبتين عن الصورة لثباتها فلا يمكن ولعل ان من المبالا ان يقع اشغال مختلفة القابات عن فاعل واحد والمادة واحدة والقوة واحدة وان الفصل الواحد لا يبعد الا عن قوة واحدة فان كان واحدا بالجنس فالقوة ايضا واحدة بالجنس حركة المادة ولا يضر ان يسفل ثباتا مشتركان في ذاتي هو الانتقال من حال الى حال البعد عن العنكس ومتفاوتان بالآخر هو الانتهاء الى ثباتين مختلفتين وان كان واحدا بالجنس فالقوة ايضا واحدة بالجنس لا يجوز ان يكونا في واحدة بالجنس فخصص بالصورة فكان لها من حيث هي قوة هي فصل والقوة من حيث هي قوة لا معنى لها الا القوة من حيث انها سبب الفعل فكان التميز والفصل كما الفصل فلا يكون الفعل واحدا بالجنس **الفصل الثاني** في بيان اضاف الحركات وان كل نصف لا يجمع وان اختلاف الحركات كيف يوجب اختلاف الاجسام وان الطبيعة العقلية تختلف لطباع الاجسام لا يجوز وانها ليست طبيعة واحدة موزعة بل هي انواع مختلفة ودفع شبه كانت يورد في هذا المقام من عدم الاعتراف بكنة الحقيقة فدللت ان الحركات بالطبع على ثلاثة اجناس متحرك من الوسط والى الوسط وعلى الوسط فاعلم ان المتحرك من الوسط لا يزول ان يكون من بين الوسط بل انما تحركت من قربة الى البعد عنه كقرب الى الوسط فكيف

ان يتحرك الى القرب منه والمتحرك على الوسط لا يزول ان يكون الوسط مركزا له بل يمكن ان يكون في نفسه الا ان يكون المتحرك هو الحد للجهات فان الوسط مركز له واذا كان المتحرك يتحرك على الوسط وليس هو مركزه فيرض له تارة القرب من الوسط والاخرى البعد عنه لا لانه يتحرك الى تارة وعنه اخرى بل انما عرض له ذلك من ان كان جزء منه قريبا منه وجزء بعيدا عنه واما قصده بالحركة فانما هو حفظ مداره ولو كان ذلك مقصودا لوقف عنده والمتحرك بالاستقامة التي هي اقرب ايضا الىه على ان الذي يعرفه القرب والبعد ليس هو الحد ولا شئ من مقياسه الخارج انما هو جزء فرضي في جملة المتحرك لا حركة له الا بالعرض فليس هناك بالحقيقة حركة الا بالوضع لا الى الوسط ولا على الوسط ثم ان المتحرك الى الوسط هو المسى الفيل وهو اما مرسل وهو الذي اذا خلى وطبعه وصل الى عين الوسط مكانا راسا تحت كل جسم وهو الارض ومضاف وهو الذي اذا خرج عن مكانه الطبيعي ثم خلى وطبعه تحرك الى الوسط لكن لا حركة موصلة اليه بل ردونه وهو اللزوم وهذا قد يترتب ان يتحرك عن الوسط وذلك اذا خرج الى مكان الفيل المرسل وليست الحركة بالثبات اليه متفافتين فان التفرق فيها واحد تحسبه هذا انبعاثا فان من يقين الاول ان يتحرك ما بين حدي سائر الحركة المتبقية اكثر لانه الى الوسط لا يبلغ الوسط والثاني انه بالنسبة الى الفيل المطلق صفتا سابق منه الى الوسط ولا يشبهه في مفارقه هذا القول الاول فانها اعتمدت الاول باختلاف الفاسد ولغيره هنا والمتحرك من الوسط هو المسى بالحقيقت وهو اما مرسل وهو الذي اذا خلى وطبعه طنا على الاجسام كلها وصار الى غاية البعد من الوسط وهو النار وضاف وهو الذي يتحرك من الوسط الى غاية البعد لا يتقطع اكثر المسافة بين الحدين وهذا ايضا له اعتبار ان كالتفصيل المضاف واعلم ان الحصة والتقل قد يرد بها كون الشئ من ثباتا اذا كان في غير جبهه الطبيعي مالا الى العلو والسفل وهذا ثابت للاجسام دائما في مكانها وفي غير مكانها وقد يرد بها وجود الميل بالفعل ويح لا يكون ان الاجناس الخارج عن الاسكس الطبيعية والجسم المتحرك بالاستدارة بالطبع لا يتقلد ولا خفيته يثنى من المعنيين وقد ثبت اثبات هذا الجسم وانما اقدم من هذه الاجسام لان هذه الاجسام كل واحد مطبوعه على اربون مخصوصه الا وقد ثبتت لها الاماكن المخصوصه وهذا اما ان انما يحد بها الجسم فهو اقدم اقسام هذه الاجسام والا فاقدم من المع اقدم ثم ان اتم البيطين اقدمها في الحركة البسيطة الممتدة اقدم من المستقيمة والا فلو ان يكون اقدم البيطين لا اقدم الجسبين البيطين الذي هو هذا الجسم وذلك لانه لا يجوز ان يكون الحركة الطبيعية لجسم مركب انما يوصد بت عن حركة كذلك لم يتخلل ما ان يصد

البسيط

فعلنا فاذا عاود حدث فيميل قوى الى مستقره فان الليل له المستقر فاما شمسنا اذا فارتفع ولما انزعتا ثالثة الجوارجل
 من منع الجوارجل انزل فلذلك يقلب على المصعد قبل الحركة الذي كان في الاستقرار ثم ترفع الحولة وتعاوان على صعود
 نزول هذا الجزء فيصعد ثم ينزل ويصعد هذا التنازل وهكذا فلهذه الاستدارة لا شك انها ليست على الاستقرار بل على
 العاود فلو كانت استداره الفلك من هذا القبيل كانت جميع جنى العالم والسفل ثم ان التنازلية الفلك الى اسفل
 وقصدوا في جعل الجرم المستدير للحركة طبعيا واما من قال ان قد حدثت فيها قوة من خارج في التي تحركها هذه الحركة
 فلهو فساد قوله بان الحركة الحادثة من القوة الخارجية لا بد من ان يكون من جنس ما يحدثها فترجى هذا ما يجب
 الغالب شيئا او يجب التنازع وليست المتغيرة من جنس المستقيمة ولا متزايا فمن مستقيمين متقابلين وبه يظهر خطأ
 ما قيل من ان التنازع مع تركها من الارض والتاثر لا يمكنها ان تحرك على الاستقامة لانها لا تتركها وان تتركها فبها
 واما من قال ان قد حدثت بها با لمزاج قوه اخرى استعملت لها بالميزاج في المبداء لها فقد ظهر فساد قوله بما عرفت
 ان هذه القوة لا تكون بقطب الفلك واما من قال انها متساوية على خلاف متضاهيها فبها فقد جعلها في خط
 داهم وهؤلاء كلهم جعلوها ابدأ في غير موضعها الطبيعي هذا ولو كان الحق ان الفلك بسيط وانه متساوي في شكله والطبع
 كروي وحسن يكون باقيا على شكله الطبيعي ولو قيل لانه من شكله بالقسمة لكانت بدو الفلك على الاستقامة لكان
 المزوج عن موضع الطبيعي ولقد علمنا ان كل ما قبل المزوج عن موضع الطبيعي فيتم ميل مستقيم الى موضع وقد
 علمنا ان الفلك لا يمكن ان يكون في ميل مستقيم ثم لما كان شكله كره كان محطه سطح مستدير وليس له
 تغير الى ما يطرح اليه ميل مستدير وهو بسيط يقتضي ان يكون شكله كره وهذا مكانا مستديرا فيصعب ما يقتضيه
 من الشكل المستدير وكذا ما في ضمنه على الترتيب الى ان يبلغ المركز الا ان يكون سطحا كره والفساد وان متصل به
 ما استحال اليه وينفصل عنه ما استحال منه ويكون بطبعه غير القبول للميل الى شكل غير ماله وان كان طبيعيا له وذلك مثل
 الارض فانما اذا كان كذلك جاز ان تنقل فلا يبقى على شكله الكروي لكن يشهد بان يكون ما بين الفلك لاصل الاستقامة الفلك
 لا محله وحجمه لا يبلغ هذا البعد واولئك قويا ان يفعل اقرب من ان يفعل بل ينبغي ان لا يميل الى ان يسلم الحواشي
 بل يتقبل في الطريق فلا تعرض لما بين الفلك انكسار واما قوله للكون والفساد فلا يلزم ان يكون هناك بل يتقبل في الطريق
 فلا تعرض لما بين الفلك انكسار واما قوله للكون والفساد فلا يلزم ان يكون هناك بل يتقبل في الطريق
 في والسطح الذي على الارض لا بد ان يشك باطلا ما يحصل منها من انكسار سطح الارض الذي على مثلها فاما
 على كونهما ذلك مثل على الماء والهواء الذي يليه والدليل على كونه سطح الماء ان اذا راينا في سفينة على الماء

السكان ثم صدرها ولو كان الماء مستقيما لكانت اهلها الا ان اصغر ما في علمنا ايضا لو كان مستقيما لكان وسطه
 اقرب الى المركز وهو متساوي الاجزاء والاطراف ليجب لها ميل الى المركز ولا مانع من تناقصها حتى تقرب من مركزها حتى
 يجمع الاجزاء الى المركز على السواء فيصير مستديرا ثم الارض وان انشلت فحصلت فيها التساوي ولكن لم يخرج ميلها
 الكروي بل اذا سقطت الساري في قبة على الكروي فلهذه الاجسام كرات بعضها محط بعض وحلها ككرة واحدة
 كيف لا يكون كرات والميل الى المحيط متساوي والمركز متساوي على ما بينهما ايضا متساوي وذلك موجب لاستداره
 ولو كان يميل فخرها على قطرة الاقصر وعدب فخرها على خطه الاطول لزم ان يكون يتحرك في خطه موجود وان لم يكن
 يتحرك على هذين القطرين لزم من فرض حركته عليه او انشال قطرها ان يكون هناك خلافا لاشكال المستدير فاما
 لا يلزم من هذا ما جرحه ثم ان اذا اخذنا الاجسام التي قبلنا وجعلنا ما على جميع جسمها ميل الى اسفل وجعلنا لا ميل الى الارتفاع
 كان مثل قاي فوق ثم بعد الاول على جميع اجسامها كاسط الفلك على التنازل والغالب عليه ذلك فهو ارضنا
 الارض واما سطحها الا والغالب فيه ذلك فهو الماء وغالب الماء فلا نجد البسط القليل الا في ارضنا واما القسم
 الاخر فلهذا ايضا على جميع اجسامها الا والغالب عليه الحرق وهو النار او هاله النار وغير حرق وغالبه غير حرق وهو الهواء
 غلبه الهواء فلا نجد البسط المشتمل على الا في جميع اجسامها الا في ارضنا واما القسم الاخر فلهذا ايضا على جميع اجسامها
 ان يؤدي قبة اخرى الى اكثر من هذا العدد ولا مانع من هذه قبة الفلك المحل الاستقامة في ذلك فاما بعد فان
 قال قائل ان يكون فيها ينشغل على جسم كانت واحسب ان ذلك في الصلح جسم حرق واخر غير حرق فلهذا الاستقامة
 نقول ان الحرق النازل مثل الحجارة ليست الحراوية في الارض وهي تحاول صعوده ولكن لا يتقدم عليه كبره وضعها
 ولو صغر حرق الصعدت ولو صغرت الحراوية جدا الصعدت ثم اذا زالت عنه برود ونزل والمكان ان كان في الجوف فاما يكون
 شاسعا اذا زال القاسر عليه وكلامنا هنا ليس في المعاني الصادقة عن الطبايع دون الامور الغريبة فثبت تحقيق لما ان كان
 ارضا وماء وهواء وبنا وبنينا ان الارض تحت الماء والماء سطوعا عليه وان الهواء ما دام تحت الماء الى فوق فاذا
 طفا عليه وقف ويجد النار متحركة في الهواء الى فوق وكلما كانت اكبر كان ميلها اقوى واشد فعمل من ذلك ان ميلها
 ليس من مصط ما يوجبها والا كان كلما كانت اكبر كانت باطحا حركة الى فوق وكانت حركتها الى فوق دون حركتها
 الهواء لان قوه الدفع اضعف من قوه الدفع وكذلك الامور كانت حركتها الى فوق على انك قد علمنا ان الجسيمات المختلفة
 لا يمكن ان يكون لها مكان واحد فلا بد من ان يكون لها مكان غير مكان الهواء وانما حركتها ثلاث ماله سطوعا على

لا يخرج منها ليست ثلاث فكيف من الاشياء يخرج ليس شيء منها الباقى كالعلم مع اللون ولا انما لا يخرج
 فربما لا يخرج ولا يتحد بل لا بد من ان يكون المادة قاطبة لها ولا يخرج المولى كقولنا ان الصورة الانسانية والقر
 حالها كذات وليست متحدة بل لا بد من ان يكون موله لها قولا اوليا وسواء واحد مشترك او عويى متوحيش
 معا لا كقولنا المادة للصورة الانسان والعرض فانها في قولنا الصورة الانسانية مشتركة الى توسط الموروث في قولها
 للصورة الفرنسية الى توسط الموروث في استغلاده لشيء منها لا يجمع مع استغلاده للآخر ويكون مع ذلك لا يكون صورة
 ابعده خلافا مع لفظها من الآخر فقد ثبت ان ماله الفلك لاسل الاصورة واحدة وهذا معنى انه لا يعللها الى المادة
 قاطبة للصورة لها ولذا قالوا ان مادة الفلك معارة لمواد الاجزاء الاخر الكائنة الفاسدة وان اشترك الجسمان في
 البنية فليس لا اشتراك في شيء موجبا للاشتراك في آخر والا لكان يستعمل الحيوانية في الانسان لما يستعمل في الحمار
 والفرس متعدد في السواد لما يستعمل في الياس ولم يكن كذلك فلا يميز ان يكون الجسمية متعدد في الفلك لما
 تستعمل في الجبرو الكائين الناسد وكذا لا يوجب اشتراكا في الفلك والاشراكا في المادة فانزليس عن المادة فان صح
 ان المقدار لا يختلف طبع فلا يجب ان يكون الناسد انما سلكا الى اقليم طبعه واحدة وما توهم من ان في طبعه
 الفلك نقسا دائما فيه من العيب والمعسر فمع ما علمت فيقولون ان هذا الصا دائما هو في الموروث واللواحق
 ولا كثير من لسا من هذا الصا فان لا يشترك الصا في الذات وان كان في العارض اللانتم الا ترى ان الصل لا يضاف
 فيه وعلاوة نصاد فان صل لم انما استلزم على ان لا يضاف للفلك من جهة حركته ثم انما تارة يقولون ان حركته
 صلاوه من الاختيار الذي لنفسه واخرى متولون ان حركته امر باين عن المادة غير متسا في القوة فاذا كان الحركات متسا
 او امريبا بنا لا طبعه لم لا يكون طبعه من حيث في ضد قلنا ان النفس في صورة الفلك جنبها والحركة صادرة
 الاختيار والادام لها طبعها فانك تعلم انما تسمع ان كل احصاء غاما لا يفرق بين اختيار صادرة ولزومه اما من انما
 خارج يكون وتفسد واتا من تعقل في طبعه لا يفتك عن الطبع والامر هنا كذلك ثم ان النفس توهم ان لا يضاف
 لها فاذا كانت صورة مادة والمادة لا يمكن ان يكون سري عن الصورة ولا يمكن النفس ان يفسد بطريق من هذا الصا
 ان تتقادقها فهذا غير اخرى على ان لا يضاف للفلك وانما الحرك المان الفلكيات في الذي اشتباه فليس من الحرك التي
 التي كلانا فيه بل هو لحد في النفس هذا ولما ثبت ان هذا الجبر لا يتبدل الكون ثبت انه لا يتبدل القوتان قاطبة القوتان
 الكون في طبعه وانهم لا يتبدل الاختلافات المودير الى سر الجبر كما ليس الذي اذا اشتد فتعصوه الماء ولما ثبت انهم

مكون

مكون ثبت انه غير فاسد فظهر ان مادته لا يتبدل غير صورته على ان لنا قاعدة ان كل كائين فاسد وكل فاسد كائين فاسد
 لا ينج اما ان يكون المادة غير متحدة مع هذه الصورة ويثبت ان يفتك عنها اوليا بل يمكن ان يفتك عنها اوليا
 كانت المادة لها طبعها ان يوجد لها الصورة وان لا يوجد فتقول اما ان يكون في قوتها ان تتدمر لها هذه الصورة
 اوليا فان كان في قوتها ذلك فاما ان يكون في قوتها عدم هذه الصورة دائما ولا فان لم يكن بل كان لحد فاما
 واللت للحد لزم ان لا يكون من طبعها ان يفتك عن الصورة مع ان المادة بما لها هذا حال وخلاف الوضع وان كان
 في قوتها ذلك فيجب ان لا يميز من فرض وقوع القوى عليه محال والا لم يكن القوى عليه مقبولا عليه مع ان يميز
 منها الحال فانما قدره من القوى عليه الاول دائما فيلزم من وجود هذا القوى عليه اجتماع على وجود الصورة وقد
 لي زمان واحد فثبت ان المادة بقوى على حفظ صورة الى امكن العدم زمانا بلا نهاية فكل ما يكن فاصورة
 لا يمكن ان يحفظ صورته فكل ما يكن ان يفتك عن صورته فلا يمكن ان يفسد له الصورة والكائن من هذا التبدل يحل
 كائين مع ان عدم صورته بل لا بد من ان يفسد لا يقال انما الزمر الحال هالما انك تفرست الشيء مع متا بل لا
 سول بل لزم ان يكون الشيء مفروضا مع مقابلة **الفصل الخامس** في احوال الكواكب وانوارها هي متفردة من
 من الشمس ام لا ويجوز ان يكون الجبرو المتاري نفس احراما فخالصه في نسب البرية فانه يفسد بشف نفذ في البصر
 فيه اجسام تزي بانها وتضي على الكواكب وهي تختلف في الترتيب لما يشاهد من ان بعضها اكسف بعضها
 بعضها يحصل اختلاف النظر ولا يحصل بعضها اخرى فبعضها عند بعض وضعا مخصوصا ولا يحد بعضها اخرى فبعضها
 حركت من الترتيب الى المغرب ثم من المغرب الى المشرق فبعضها ان الكواكب متفردة الجسم التلكي ثم انما ليست من
 المكونات لان الكواكب لا تتصل الاجسام الغير المتكونة فيكون بسيط لان كل مركب يكون فيكون اشكال الى اكره
 كما ترى ثم من العلوم ان القمر ينفذ نوره من الشمس ولذا يختلف عليه على حسب اختلاف نسبها اليه والى في فلكه
 الى القمر المسد سوادا وان كان لوضو فليس هذا الشيء الجسم الذي نراه ونشاهد ان يكون اذا استضاء سطحه المتامل
 للشمس استضاء سطحه الاخر ايضا استضاء شعيرة ولذا ترى لونه عند الكسوف مغاير للون عتلا الاستهلال وما
 ذلك الا لان ما يولد ما يرى من الهلال مما يصل اليه ضوء الشمس اكثر اضاءة منه ذلك ان مكشفا واسا والكواكب
 هي وان ظن انها لا يكتسب اللون من الشمس الا ان لها خلافا ولا يتبدل عليها اشكال التور على حسب الاوضاع
 بالنسبة الى الشمس انهم الا ان يجعل الصورة فاما في اجرامها فتقول انما الايام ان يكون دواب الكواكب اشبه قاطبة

ثم طبع البعض على الخط
 كمنه من لونه عتلا استضاء

من الاشياء

كان الاول لوان لا تتشابه لجزاؤها في قبول الضوء ولان ان يحصل الاختلاف في اجزاء انوارها على بعض الاوضاع
وان كان الثاني لم يكن يرى الامن حيث يعكس عن الضوء فلو لم يكن الاختلاف في اجزاء انوارها على بعض الاوضاع هذا
وقد تفرغ بعض الناس ان اذا كان بعض الاجزاء السجود مبدع لوان يكون ملحوسه واستدل عليه بان الشان كما
ان لا يحصل الا وهو لا يسل ولا عكس فكون قوة اللس اقدم من قوة البصر ولا سلك ان قوة البصر الى المبدأ كنه
اللس الى المحوسات فاذا بدلت النسبة يكون نسبة المحوس الى البصر كنسبة اللس الى البصر واللس اقدم من البصر الى المحوس اقدم
من البصر فكذلك يكون النسبة بين البصر واللس لا يكون النسبة بين البصر واللس اقدم من البصر الى المحوس اقدم
كانت مناسبة فاما بدلت كانت اضعف مناسبة الى ان تمام عليه برهان وليس هذا اقيم عليه مادة مخصوصه صحتها
كفي ذلك في سائر المبادئ ان ابدال النسبة انما يغير الاشياء التي يكون من جنس واحد يكون النسبة فيها محفوظة
حالت الى اصل والابال وتكون في معنى واحد يحصل ويكون النسبة حقيقة معقولة مشتركة كان من كل مقدار الى
كل مقدار نسبة مذكورة في خامسة اسطوانات اوليوس وكذا لكل عدد الى كل عدد نسبة مذكورة في سابعة اسطوانات
وكان الاول الى الثاني نسبة والثالث الى الرابع كذلك الاول الى الثالث والى الى الرابع نسبة من جنس تلك
النسبة ومن هذا المعنى في الطبيعة من حيث هي طبيعات لا من حيث هي مقدره او معدده اذ لا يحسن ينفظ
تلك النسبة فيما نسبته البصر الى البصر انما قوة عدلت بها اللون الذي فيه ونسبة اللس الى المحوس في هذه النسبة
نوعا وانما فيها جنسا من حيث شكل منها اذ ان حسي ثم بين البصر واللس ليس من نوع تلك النسبة ولا من جنسها
نسب بل نسبتهما انما موجودان في الحيوان واحدهما قبل ثم نسبة المحوس الى البصر فمما روي هذه النسبة وهي موجودها
في الخارج الا ان يتكلف ويغير وجودها للحيوان فيكون النسبة من جنس نسبة اللس الى البصر لكن لا ينبغي ان يتكلف
ايات ان ما من طباعه ان يصير مطلقا قبل ما من طباعه ان ليس بان احتمال فتا لان وجود اللس مطلقا قبل
وجود البصر لانما في الحيوان كذلك ولا يبيحان في الحيوان حتى لا يكون اعتبار الوجود للحيوان معتبرا في الحيوان والنبات
بل يكون دليلا على ايات النسبة سلك ذلك فلم ينفعه الا ان ثبت بالبرهان ان المحوس اقدم من البصر على المبدأ لان
الذي ذكره في اللس والبصر لا يتم فيها هذا وفي الترتيب حوس عند قطع الضوء عنه وهو لو كان يخالف ضووه فهو محال
لان يتشكل والاحتمالات التي تصور وعسى ان يكون تصاد كل منها واما ان ذلك اما في وجوده او خارج عن ذلك
الاول عدم قبول الضوء مالا يتصوره لعدم استناده لقول الضوء بسبب حسونه او غلبه اوكيفه اخرى في وجوده

عرض له من خارج وعلى الشان امان ان يكون مبدع انوارها عن الانوار ونسب شكل معرض لوان لا يتشابه لوان
اشباح الاشياء فيها والاشياء ان يكون من الاجزاء السجود مبدع لوان يكون ملحوسه واستدل عليه بان الشان كما
فذلك باطل بما ذكرنا من انه لا يتكلف في الاجزاء السجود بل هي اجزاء بسيطة متشابهة الاجزاء واما احتمال ان يكون
با نفع الاشباح فيطل بان الاشباح لا تحتفظ في اللان بل تختلف باختلاف مقامات الناظرين فيكون المراقف
وهذا المحال يتكلف بوجه ايضا فتكاس الضوء والاشياء الى الاشباح لا يتبعان في اللان وهذا قائل جامع المحو
مع تفكاس الضوء واما احتمال ان يكون لسا تحت الفتك فيطل بان لا يزول يحصل لاختلاف الناظرين فيكون
القدر باختلاف مقامات الناظرين ويكون الساتر فنانا وحلا اظهر فنانا لان الاضواء والاشياء لا تحتفظ
على شكل واحد فلم يتم الاحتمال واحد وهو ان يكون يحلولة اجزاء سجود صغيرا يحفظه الوضع الى التمرير
والانوار ويكون تلك الاجزاء غير خفية او اضعف ضوءا وشرقا من القمر ومن الجيب قول من قال انما انقضا
عرض لمن محاوره النار ولم يعلم انه لا يحاوه فيها فانه في تدويره وتدويره في حامله والنازلت حاسة لتدويره
لحامس بل فيها وبين الحامل بعد مقتضى ذلك كانت مما تستلهم لتكررت بالعرض بجره مع انها لا تفرق الا بجره كالحل
بدليل حركات الشببات في رؤوس الاذنان التي تملأ في الدوائر الاعلى وانما تحركت الى المغرب مع ان انوار الشمس
الاعلى لا تتحرك بالذات وكذلك النار فلا بد من ان يكون بالعرض فلا بد من ان يكون المحور السامي والاسفل في النار تحركا
هذه الحركة ثم ان حروم البصر ليس مما سمح لنا حق ونهتق صفاته بما حق على ان لو كان كذلك لكان مبرورا
زيد ذلك في حق تحقيق كنهه وحلا في معلوم من الارصاد ومن الجيب ايعن قول من قال ان من نادى السواد
في القمر من السطح الذي لا يلقى الشمس لم يعلم ان لو كان كذلك لم يكن شقوعا بل كان غائبا عن المرمى ثم يتبع
الى الياض على نسبة متشابهة على ان المحو ثابت عندنا وابل الاستدلال مع ان ذلك الجانب غير مطلق بل مقضي وكلما
ظهر لنا شكل الضوء ظهر المحو على نسبة محفوظة ثم لم يعلم ان السواد لا يشف من الجانب الاسود هذا ويشان ان يكون
لكل كوكب من ضوءه لون بحسب اختلافه فكيف ظهور الضوء فيضها الى المحو وبعضها الى الحصر وبعضها الى الصغر وبعضها الى
الرصاصه وبشبان ان يكون الضوء والشماع لا يكون الا في جسم لوان ولذا ترى النار لا تشرق الا اذا خلطت بالادخا
في اللون وان شاعها واشراقها يتكلف باختلاف اللون الخلط بها **الفصل الثاني** في بيان الحركات التي
تفس من الكواكب ونقل ما قيل في ان الشمس اكثر غلاكا وكرة الثوابت اكثر كوكبا اعلم ان للثوابت بحركة الاجزاء

ثم ان يكون الاول ان الفلك ساكن والكوكب متحرك خاذاً من حركته وحركته وان كان كلاهما متحركين
والكوكب متحركاً والاختلاف جهة الفلك خارجة له والفلك ان الكوكب متحركاً والاختلاف جهة الفلك داخلية
لها الا بالعرض او متحركة جهة الفلك على نحو حركته سرعة بطول كاسا في الماء الذي مواجته حركته ولا يخالف
حركته بل هي حركته حركته سرعة وطا، وهكذا تشعروا فيهم من ان الكوكب ساكن ففكان الحركة على الفلك
كالقلب والدماع في الحيوان ومنهم من يرى ان الفلك نفسه ساكن حركته ومنهم من قال ان الفلك الذي يترك حركته
مستقر من حركات عاله اكره الكوكب واحد كما في اخلاص المتحرك فمما حركته ذلك الكوكب والذي لا يتحرك من هذا الكوكب
ولمعرفة كوكب ككلمات الثوابت فبدون حركته نفسه ونحن نقول انما القول بالحرق فظاهر فساد ما ائتمنا ان
الفلك لا يتحرك ولا حاجته اليها في ابطاله الى ان نقول ان الدرجة مكد برجات نحو القمر ولا يتحرك الى ان يكون
لها الات مع ان لا يتم الا اذا كان في جهته القمر وقدره فساد ما ائتمنا في الات وهو في بطول
والا الى ان نقول ان الثوابت لو كانت متحركة لكان يجب ان يكون سرعة بطولها وارتفاعها وفساد مع ان لا يتم الا اذا
يمكن ان يكون حركته السرعة والبطول شيئاً آخر كما يكون في مداره بطول السرعة او بالبطول ولم يمكن ان يتبع ذلك اتنا قال الله
هذا ويعلم ان رسي ان يتقدم ان الكوكب تدور على نفسها لعدس ما عرفت في الاقالات هذا وما البحث عن ان لا يذلل
والكوكب حركته على الفلك الحركية الكلية وانتركين مكن ذلك مع امتناع الحرق وان كيف يرجع بعض الكوكب
قبل امام الدائرة ففعله علم الحسنى وكذا بان ان كيف يحصل لها ثابته بطول البطول الذي من الرجوع والاستقامة
والاتامة ومن الاوج والخصيف بل النسوب الى مركز التدوير والدائرة الحاملة فانها لا تقطع بالذنب اليها في اثنائه
سواء قريبا سوطا بل القمر يقطع قريبا سواء من الدائرة الحاملة ومركز الارض والكوكب الاخرى يقطع قريبا سواء من
معدلي المير ومركزه ففكان يعلم ان لا يمكن هذا الاختلاف الا في الحركة بالعرض لاحتالة ان يخالف تحريك قوة
واحدة بقطر في حد واحد ففان واحدة وما الاضاف الى هذه الحركة الطبيعية التي اولها بطول فليسبة واحدة فف
ان الاشتداد والحاصل فيها اشتداد مستمر لا تتوقف وهذا مع ذلك فالسبب الموصلة لا يمكن ان يوجد في الحركات
السيوية وهذا ما حجت العلة بالمسألة عندها انما صار الفزان اقلا اخلاصا من انية ولم كانت كره الثوابت
ذات كوكب كثيرة وكون الكرات الاخر ففان في الاصل ان الاشراف ولا فصل اقل احتياجا الى الكرات وفي ان كان
الطبيعة عدلت ففعلت حيث الحركة واحدة لجساما كثيرة وحيث الحركات كثيرة لجساما واحدة لا يتبع موزونة

فيما يتبع ما ان الكوكب كرها
تدور على نفسها
ساكنة

حركات

الحركات والاجسام ولا يخفى عليك حال الجواميس لاشيا الثاني فاذ رسي على وهم ان هذه الحركات متعددة وان
في هذه الاجسام ثقل وليس كذلك بل الحركات تنفذ به جدا والاجسام لا ميل لها اصلا لا فيشبه ولا خضعت ان كوكب
التمزقا فلا كما من جميع الخفة م بالذي مان من امر بطولوس والنجمة المستعصى اذ اكثر من اكثرها والحقان
وجود الا فلك على ما في عليه من الكثرة والقللة والادضاع والصفه والكثير على ان ما يليق بها لا يجوز في نظام الكل
ان يكون على غير هذه الوجوه ولكن هو الشئ لا يطبق لورثك ذلك الا ندر قليلا في بعض الاحوال **الاستدلال**
في حشو الجرم السوي والترتيب الذي ينبغي ان يكون عليه الوجود وبيان آراء الناس في ذلك وفي علة سكون الارض
لا سيما في ان الجرم المتحرك بالاستدارة لا يغير من اختلاف حال عند الحركة فان ثبات الاحوال كلها في الحركة
ولا يمكن ان يكون الاختلاف ما لكيف والكمالات لا تتعلق بهذه الحركة بها بل ابدان يكون في الفلك المكان والحيات
والمكان لا بد له من جسم هو ثباته والحيات لا بد لها من حدود القياس اليها اما في خلاه وقد ظهر بطلان عدلوا في بلاد
ثم هذا الجسم لما كان محدد للحيات فيكون جسم متحرك بالاستقامة خارجا عنه بل ان كان جسم خارج عنه
فلا بد من ان يكون محيطا به فيكون هو انهم في حركته متغيره فلا بد ان يكون ذلك الجسم الذي يحيط
الاختلاف بالنسبة اليه بقدره على الخارج بل لا بد من ان يكون في داخله جسم يختلف بالحركة نسب اليه وينبغي ان
يكون ذلك الجسم ساكنا والا فمكن ان يكون اختلاف نسبة الجرم حركته وهو ساكن فاختلاف النسبة للتحرك
انما يحتاج الى النسبة الى ساكن ولانا في وجوب سكون هذا الجسم مع امتناع حلوله من مبدئ حركته لان هذا
الجسم انما بحيث لو فارق مكانه الطبيعي مكانا اخر ففان له الى الداخل بطبعه لكن مقاربه الكلية لا تتحقق
وهذا الجسم الخاص هو الارض ثم ان لا يجوز ان يكون الخارج بها واحدا ينشأها فاننا لا نشأت في انما حركته
الفلك لا بد من ان يتلف وتختلج ويجعل برود الاقمار كما شاهد في نحو الحين ان يحدث منه حارة ثم كذا الحين ان
حتى احتال الجسم الثالث ففان يكون الذي على الحركة جوهر مختالسا في الوسيط ولما لم يكن تلك الحركة اول
لا يمكن ان يقال ان كان زمانا من جنس الذي في الوسيط ثم احتال بل يجب ان يكون ذلك حروما نارا ولا يجوز
ان يكون خارجا عن هذا المعادله مع غيره والاختلاف غير فينشأ به الحشو ولذا لا يجوز ان يكون في الجسم الساري
نارا ولا زوايا وسطا من هذا المعادله ثم بالحرق ان يكون الجوهر الدائم السكون عادما بطبعه للحرقا ففان
بالسكون الدائم وان يكون الجوهر السائل هو ففان حركته واجدا بطبعه للحرقا ففان كمال بطول الحركة وطول
ان يكون على كلاهما ما لم بطبعه ولا يكون منه قول انما والواء الشا به في الحرارة دون الرطوبة وولى الاخر

الماء الساكن بها في البرودة دون الرطوبة وبما يرى ان يكون المحاوران الحاسبتين في الكيفية والاضداد متساويين
في المكان فهذا هو النظم الملائم الموجود ثم ان الذين وقعوا في الخبر والنور والظلمة اوطوا في
نظم الناس وادخلوها للتقديس والتعجب لا شرافها ونورها وافرطوا في تحقير الارض لانها مظلمة لا يتفق بها لها
شراؤها ان الوحدة والنبات والوسط سائر واقصر في الخبر والصفيلة واصدادها في الشر والروضة فهو هو
الى ان التراب واحد ساكن في الوسط والارض كثيرة متحركة في الاطراف قالوا وهي التي تحول بيننا وبين الكواكب
فتتغيرها عنا فتجلبها انكسفت فقول عليهم ولا انه لا سبيل الى جعل النار خيرا والارض شرا الا ان العلم ان
سائر في الخلق كلها قد وجدت في النار ومعاني النار كلها قد وجدت في الارض وعسى ان يكون باناء ما يوجد
في النار من معاني الخير يوجد في الارض وانما اسرع حركة في المكان الغريب واسرع تدفقا وما من الارض
وحدة الارض صالح لشيء النبات والحوان دون حرها والحسن النظري الذي فيها غير نافع ولا يضر من
لشيء نافع ثم نقول ان الارض صوبتها النوعية واحدة فلا بد من ان يكون كل واحد من هذه الصورة في حركته
الاسرع فكماله الارض فربما صورته ثم ان فيها مبداء الليل المستقيم فلا يجوز ما قالوه من ان انما مبدئي
الليل المستقيم انما ان النار اشد حرارة منها النار فاعلم ان تكون توسطه قالوا انما مقتضى التوسط
في المرسة والنار في الخير الذي فيها في وسط المراتب والارض في اخرها وذهب طائفة من الان الارضها
والناس ان ينزلوا لا يتأخر في العدد متنازرا ان لا يطبقها المدة المرتبة لان الجوهر الارضي كلما كان الكبركان
اسرع هبوطا فما ظنك بكل الارض مع مدته وذهب فرقة الى ان الارض هي التي تتحرك بالاستدارة دون الا
والكواكب ويلزم من ان تقع الجوهري على عمودهم يكن بعد سقوطه الى المشرق كبعد سقوطه الى
الى المغرب وذهب جماعة الى انها ساكنة وانما تتحرك في جهة ذلك فليل لانها في خلاف جهة مستقرها غير
متساوي فلا يهبط بها وقيل لانها تحوّل على ماء فربما عليها وقيل لانها طليعة الشكل نسيطة القعر لان السيل
اذا ابطأ انعم كالرصاصه اذا سقطت على وجه الماء وانما في هذا بعض مقال انما طليعة الشكل الان حبيتها
اسفل وتسطحها فوق مستند الى ان القطع المشدود بين الاقتران والشمس خط مستقيم وقيل كره ساكن ان السلك
عندها من كل جهة على السواء كما يحكي عن ضم كان موضوعا في بيت محاطا بالبحار من اللغات طيس مشا
الجذب فكان واقفا في الوسط وقيل لان استحقاق الجوهري في الميل متساوي وقيل لانها في الحركات
السوية بها وهذه الاراء كلها لجعل الارض في قعرها الطيس فلا بد من ان يكون لها حركتي فلو حصلت فيه

وباناء ما يوجد في الارض من معاني الخير
موجودة في الارض من معاني الخير
الكيفية متساوية في الارض

لجلى اما ان كانت تنقب فيه فلم تحرك اجزائها اذا ريت ثم خلت الى هذا الخبر وان كانت تنقب عن غير فلا
يكون حركتها طبعيا لها ومع هذا فيلزم لكل مذهب نحو تذكره في هذا الفصل **الفصل الثامن** في بيان ما
يلزم لاراء الباطلة في علو سكون الارض اما القول بعدم شأها فتدبر بطولانه وانما القول بانها
الماء فعلى الكلام الى سكون الماء انما اذا قال لا لا تغير شيئا في بعدنا ثم ما العيب في تحوير الارض و
اعتقاد الهواء فيها ان تلك الطبيعة الهواء وليس بل اذا انفصل عنها بزلزال وجوده كان طالبا المكان الطبيعي
للماء والارض وليس لانها انما تنقب في ان يكون تحت الهواء وتنقب في اسفلها ان يكون كبرها لمعاني
فيقول ان لم يكن هذا العارض كانت تنقب الى جهة لها في وقوفها الى هذا السبيل كانت تحرك فكيف
كانت تتحرك والى الزغاية وكيف تنقب في الهواء وكذا الكلام على القول بطليعة شكلها وتسطحها لا
واما من قال بتسطح ظاهرها استنادا الى ما قال فلم يشعر بان القسي البصار من الدوائر الكبار يرى خطوطها
تستقيم مع ان حكم الرصد يخالفه واقضاء الطبيعة البسيطة الشكل الكروي في الغالبه وانما القول بجذب
الفلات عظاما فيقول عليها اذا فرضنا انقاء الجذب كانت تحرك فكانت تسعدام كانت تنقب فلم
يكن الجذب علوة لوقوفها وايضا الاصغر والاقراب اسرع انحدارا فكان ينبغي ان يحدث المدد المزمير
الى فوق ولا يهبط وايضا الحركة المستقيمة الطبيعية انما يكون المجترة القرار والمدد اخليت فانما
تحركت نحو المركز فحسب ان يكون عنده موضع استقرارها طبعيا وكذا القول بتساوي الجهات اليها في انحناء
الميل يقول عليها لو كانت مختلفا لمكان واحد منها لولا ان تكون بحاجة المكان الطبعي اوله في ذلك
فليس للارض مكان طبعي فاجلها اذا ريت فترت الى السماء من جهة وجب ان يميل اليها لانها اصابت
اولها وايضا لم لا تعف الثانية في الوسط من هذا السبب بعينه فان قالوا لان جهة اولها قلنا فكذلك كانت
المدد المزمير الى فوق ثم ما سبب حصول الارض في الوسط حتى يتساوى اليها الجهات اطبعها ثم ان
احدا لم يحك فان كان طبعها ان السكون مستندا الى طبعها وان كان قسما لم يمتد من الاجسام للكثرة بها
تقوى على قسرها وايضا كانت حركات المراتب الباطلة ايضا تسر ولو كانت كذلك لما كانت ترجح على
ما عندها من الحركة لان الهواء الدافع لها لا يرضى ولكان الاصغر اسرع هبوطا ولكان كلما انزل ثلاث
حركاتها اذ هو من شأن الحركة قبلها واما الاختلاف فظاهر العتقان ولما اليه فلا يعتد بطولها وايضا
مبدئي الامور الغيبية حقيقة اما طبعي او قسري او اختياري وانما القول بانها في الحركات فتقول عليها ان

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل
هذا العلم من العلوم
التي لا ينفك عنها

هذا العلم من العلوم
التي لا ينفك عنها
والله اعلم بالصواب

كثير من الذي لا يتبين واما الرضا عنه المصلحة فاما الاقرب لثبوتها لا تخفى كثرة وثوقه وقلة احوال الرضا
فانما يستعمل ما عرفت في الاخر الدافع فثبت له في وقت عليها الفهم **المسألة الأولى** في بيان ان الرضا
ان يكون في الوجود هو لا كثره ودفع من ثورم ذلك ذهب كثير من الناس الى ان الموالاة كثره وانما في وجه ذلك
فرقتهم من قال ذلك لان كان عنده ان هناك خلافه غير شافي فيها الجزء لا يخفى غير شافية متحركة ابا حركات
بعضه يوصله فيحصل لها اجتماعات غير شافية فيها غير شافية وكل اجزاء يوصل الى الموالاة وهذا قد علمت في
سلف منهم من قال بالجد المقابلة بين العالم وهذا العالم كجد ما بين الانسان وهذا الانسان لا مقابلة بين
وهذا الانسان الا ان الاخر يدل على معنى واحد يخص الاول يدل على معنى اخر في طاهر ان يحمل على كثره وكذا العالم
يدل على ما يجوز من طاهر ان يحمل على كثره وكذا العالم لا يجوز ان يكون بالانكسار وحدها في كل مكان الا ان
انما واجب الوجود في بعضه لا يمكن من الممكن الا ان لا يجوز في العالم ان يقال ان سائر افراد معدة
والا يمكن من افراد وقد فرض من افرادهم ينشئ على واما كل ما في الفهم فهو على معنى ما يصح
وجود الكثرة ونحن قد بينا ان المبرق هو الذي ينشئ ان يتغير بغيره على كثره فيقال فينا بل هو التلويح بين
فيه ذلك من جهة صورته ومبته وذلك لا ينافي ان ينشئ من جهة ان يكون مادة منفصل عن صورته واحدة كما ان الرضا
ان المبرق لا يوجد منه مادة فاضلة عن صورته هذا السيف فذلك لا ينشئ من كثره وكذا الانسان اذا فرض ان يوجد
منه لا ينشئ احد من كثره من كثره فاما العالم من هذا القبيل والاشراج الى انيات ان لا يجوز ان يكون الموالاة كثره فتقول
ان الاحياء الطبيعية الاجسام التي تنشئ تلك الاجسام الموالاة متنوعة في اوضاعها وانما كثرها عن متغيرها
فيكون الاجزاء الطبيعية مرتبة بعضها فوق بعض ترتيب متدرج على مستديرات مثل تلك الاجسام والمبرق الطبيعي لكل
جسم هو الذي يوصله الى الموالاة ولا يجوز كثره كثره الا في وجهها احياء الا على هذا الترتيب فلو كان مالا
لكان كل منها على هذا الترتيب فاما ان يكون بينهما خلا وهو بطلان ولا يخفى اما ان يكون في جهة الطبيعى او في جهة
الغير الطبيعى وعلى كل تقدير لا بد ان يكون للترتيب بطلان وهو غير متصور فلا يمكن وايضا لان تلك الموالاة في
الاجسام ان يكون في كل منها ارض وماء وهواء وثلثا وحرارة ويكون في كل من الاجزاء الموالاة ارض وماء وثلثا وحرارة
للاجسام لثلاث في الطبيعى احياء في ثلثا فان كان يكون كلها طبيعى لها وهو محال كما بين ان ذلك مستوره فلان
طبيعى لها وهو ايضا محال او يكون حيزا طبيعى والاحياء الاخر في ثلثا فقول ما الذي بينتها وكيف خلصت
من التلويح التي لا يخفى ولا يخفى ان يقال ان الاجسام الموالاة عددا تنشئ اما كثره فلان صارت كل ارض

في مكان لا يتناول وان كان لا يمكن ذلك لكن اذا كانت الاجسام من طبيعة واحدة كانت استقامتها بحيث
يجمع الجميع على شكل كثره واحدة فستخرج مجموع تلك الاستقامات واما انما اختلفت احياء التلويح واما الذي بينها
الطاهر انما يطالب الاجسام الاخر في ثلثا في كل من الاجزاء الموالاة يكون احياء في ثلثا في كل من الاجزاء الموالاة
الاجسام الاخر في ثلثا في كل من الاجزاء الموالاة يكون احياء في ثلثا في كل من الاجزاء الموالاة
استقامات اختلفت احياء التلويح استقامات الاوسط فاستقامات تعدد العالم وان كان تعدد العالم انما يخط
بالحد والاجسام الاخر في ثلثا في كل من الاجزاء الموالاة يكون احياء في ثلثا في كل من الاجزاء الموالاة
عرفت انما من جسم كثره لا وهو في جسمه لا وفيه جسمه كثره مستقيمة وقد عرفت انما من جسم كثره لا وهو
في جسمه كثره لا وفيه جسمه كثره مستقيمة وقد عرفت انما من جسم كثره لا وهو في جسمه كثره مستقيمة
ويكون مجموع ذلك الجسم مع ما في جسمه عالما واحدا فذلك هو الوجود على واحد وهو تام كامل فحصلت

في جميع الاما فالحكمة للاجسام البسيطة والمركبات
على الوجه الأكمل

في بيان كثره الجسم

المسألة الأولى في بيان كثره الجسم في اثبات ان العناصر قابلة للكون والفساد
ونقل الاثر في الكون والفساد والاستحالة قد علمت هذه الاجسام التي هي اجزاء العالم وان منها ما لا يتبدل الا في الموالاة
والا يتبدل الكون والفساد ومنها ما يتبدل في الحركة المستقيمة ولم يتبين الى الان ان هذا الجسم المتبدل الكون والفساد
فاما ان لا يتبدل من قبلها وذلك لان هذه الاجسام لا كانت في امكنتها الطبيعية كانت ساكنة في الارض
فكان كل فرد منها مختصا بجهة ولا يملك هذا الاختصاص من سبب فلا يخفى السبب ان يكون بالطبع وعرفت فلو كان
عارض فاسر ذلك لا يكون الا في مقابل الطبيعى ولا بد ان تحقق وجود ذلك الجزء هناك في بناء كونها انما كان
عند وجوده في ذلك الجزء راقى قريب منه بحيث اذا يكون عرك بالطبع الير وهذا هو المطلوب واما ان يكون الكثرات
فقط وادانيت فيها الكون ثبت الفساد عرفت من ان كل كائن فاسد واعلم ان من ان من ان يكون والاشاعة
وطاقت الحركات حقها كثره والواقع وهذا ما لا يلقى بان تقابلته ينشئ واجبا الى ان يتبين من كثره الكون والاشاعة
والاستحالة ونعم ان هذه الاجسام التي يجب بسببها ليست كذلك بل كل منها بمختلفة من الجميع وكان بعض من اخر

التي والارض تتحرك سائر خالها ناراً تحتها واتا القائلون بالماء والارض فقالوا ان التركيب لا يتغير
الى رطب يكون سهل التشكيل والتخليق كذلك يتغير الى باس يستحيل ويحفظ الشكل والباس والارطب
في الشاذة من الارض طلاء قالوا بعارض وانما رطوبته تتغير بالحركة واتا القائلون بالاربع من الحجة
والقصة فقالوا لما يكن شئ من العناصر اولى من الباقي ان يكون عنصر جعلنا الكل عناصر مع من القوى
الاولى اربع والمزاجات العشرة على اربع كما يحق انشاء الله تعالى ثم انها لا تكون شئ الا باجتماعها وترتق
فيها ولا يفسد شئها الا بانفراقها ولا رطب في ان الشئ لا يفسد باجتماع او انفراق او غيرهما الا باجتماع ولا يفسد
في ان لا يمكن ان يفسد عن طبيعة واحدة وبسطة جمع وترتق معاً الا ان هو قد يكون فيروا الى اجزاء بالقوة
الجامعة من الطبيعة والافترق والاولى الى اجزاء بالقوة المنفردة البعده بين الشاذات القلبية والبغضة والعداوة ولما
كان التقيد في هذه العناصر بالجمع والترتق لا يفسد ذلك لا يوجب انفراق اجزائها لم يكن فيها كون وفساد ولا
احتمال ليعتدوا ببعض واتا اصحاب السطح فقالوا ان الاشياء لا تكون من العناصر الا بالتركيب والتركيب لا يكون
الا بجمعه القليل ولا انفصاله والنفصل والاشياء ما هي الا اجسام في السطح فيكون
هي العناصر لا بد من ان تكون بحيث اذا تركبت منها الاجسام لم يبق فيها فرج فيبقى ان يكون سطوحاً مستقيمة
المطلوب كما يمكن ان يحل واقدام المستقيمات الاضلاع هو المثلث لا يمكن ان يكون منه سائر الاشكال المتغيرة
المطلوب كما يمكن ان يحل مالت اليه ثم الشكل الثاني يؤول من اربع قواعد مثلثات حتى يكون متغيراً باثنا عشر
المعاني من عشرين قاعدة مثلثات يكون شكلها الانبساط والمائى من ثمان قواعد مثلثات والارض مكعب
مركب من مربعات هي بالقوة مركب من مثلثات فلا يكون نافذة والمربع الثاني من اثني عشرة قاعدة مثلثات
كل محس يؤول بالقوة من ثلثة مثلثات واتا اصحاب الاجزاء التي لا تجري للحجيم قد ذكرت سابقاً ورويت في
نعم اسطربقا من غيرهم من الطوائف المذكورة لا يبا اصحاب السطح لانهم يروا صلاحاً على ان يحسبوا من ثمانية
ذلك الاصل ولم ترتفعوا عنه لانهم استعملوا بوجود الحركة على اثبات الحقائق الا انهم اختلفوا من المسائل ان لا يخلط
الحركة التي لا تخل فيها ولا شئت انهم اختلفوا في الحركة لا يكون الا في خلا فليس الاستدلال بانتهاء الملاحة اثباتاً للحركة
اولى من الاستدلال بثبوت الحركة على ثبوت الملاحة الاولى لانها باين المكاره في الحيات ثم ولت ان يوافق هذا
الاصل ان ما اختلف فيه فلا يقبل الانتساب الا لخصا في خبره عليه ان كل جزء من تلك الاجزاء لا ينقسم ثم اصحاب
السطح قد تناولوا فان نسب الجسم الى السطح كمنه السطح الى الخط والخط الى النقطه فاما ان يكون تركيب النقط غير

المجرات باطلاً ولا كان الاول لم يحزن جعل السطح عناصر الاجسام وعلى الثاني قالوا انما جعل
عناصرهم ان تاليف الاجسام من اجزاء لا تجري صلاحاً لاعداد انما لا يقرب الى الصواب من ثمانية من النقطه
ايضا لا يخلو سبيلها الى التفرقة بين الكون والاشياء لعلنا لا نخرج **الفصل الثاني** في ابطال هذه الحجج التي لا تتقدم
اما اصحاب الكون والبروز فزعموا ان اجزاء الارض لا يكون لاشئ موضوعها الشئ استعمال ان يكون شئ من كاشي ولما
اذا استعمال ذلك وجب ان يكون الشئ عن شئ مثله فنقول ولا يجوز ان يكون الشئ لاشئ بل عن شئ وكذا في
ما مثل له بل مغائر وما يقولون في الجواهر والرجل والوجه والكروى ان يكون من البه ومن الرجل ومن الوجه ومن
الكروى كلاً بل اما من مله لم يكن عليها من جنس هذه الصور فطلعت ونصرت بها كالحسب والكروى اربع من مله مشو
معدود بطلت وحدت بدلا هذه الصور كالباصا كرسيا وكل منها مغائر لا كاشي اما الثاني فطلعت الاول فلان
الوضع مغائر لا كرسيا مشو من الصورة ونقول ثانياً ان كون الشئ عن لاشئ انما يتلزم ان يكون موضوعه ان لا يرد
به ان كان منه وهو غير موجود واما ان يكون عنه بمعنى ان يكون شئاً بعد ان كان لاشئاً فلا فائدة والاولى
ان يقال فيما كان لاشئ من شئ ثم تضيف كان الشئ عن الشئ لم يكن الشئ لاشئ لان لاشئاً لا يمكن ان يكون
ذلك تقيضاً لا ريباً بالثاني اربعين في التقيضين واما اذا ريد الالهام فلا تقيض هناك وان ريد العموم كالتقيض
متفادين لا تقيضين واما اصحاب الاسطس الواحد فافادتهم كلهم لو لم يرد ان يكون ذلك الامر المشترك حساً
طبيعياً وهو لم يجوز ان يكون جوهرها لاشئ في ذاته عن كل صورة فافادتهم كل واحد فافادتهم
صورة فحدث صورة اخرى واما اصحاب الماء واصحاب الهواء منهم فافادتهم جعلوه اسطساً لما فيه من سهولة التغير
للتشكل وبعد ان تكاتف زال عنه تلك الصفة التي بها صلت للاسطسية واما اصحاب الارض فيروا عليهم ولا
ان هذا مكونات هو سائر وما لا رتب ولو سلم ذلك فلا يدل على ان الارض خالص لم لا يكون مركباً مشو من غير
ويكون هو الغالب قوة اوكيته واما اصحاب النار فافادتهم على الاكثر ثم اثبتوا الاكثر به بان السموات نارهم
ثم ثم كان الكائنات تحتاج الى الحرارة كذلك تحتاج الى الرطوبة والى مثال الحرارة بالبرودة واما كون النار تقيضاً
فان اراءه بالخلق فاذا يتولدون في الماء والارض والهواء فان كلامها عنهم تاريخي تصف وان ارادوا ان النار والحرارة والظلمة
تلك وكذا الارض لها ورة المركز فلم لا يجوز ان يكون كل منها اسطساً الا ان الذي عتدوا بالظلمة لا يشبهه شئ من شئ
من صفة واما التي هنالك فتر فيسألكم كرسيا بعضها بعض واما اصحاب النجوم فيروا عليهم ان كل ما يكون من
شبهه لاطراف البعده نسب واحد فهو اولى بان يكون مغائر ثم من اين اختص ذلك بالنجوم ريباً هو باطل لا يسر ان كان

ويؤايسر لشدة ان ارضا واذا برز كان تجارا واذا برز اشد كان ماء الله الان يقول ان الانتقال كانا كانا يتعاطيان
 اوجب ذلك ان يكون اسطقسا والانتقال يتحقق في الجواهر فانه يتصل بالاحتلال والانتقال في خلاف غير ذلك
 بعلة هذا الاختصاص على ان التجار ليس الماء قد تفرق لا مغلطاً ساءا كان العليل والعدا ليس الا ارضا تفرقت
 ومن قال ان لا سلطان الذي يتجلى الى شدة لا بد من ان يكون بشر وبين الذي يتجلى الى بشرى العرو هذا الشيء هو
 التجار فلا نسلم له قوله ونقل الكلام الى التجار ونفسه اذا احتال وايضا الدخان والفساد حكمهما حكم التجار ونفسهما
 الدخان فلم يحصل اسطقسا وايضا لان التجار في وسط الارض كان مكان مكانه الطبيعي تحت الهواء فلم يصعدا
 فيد لا يقال كيف يصعد وهو ما كما قلتم قلنا نحن نقول اننا يصعد بقدر الجلاء والتم لا يمكنكم ان تقولوا بانكم
 جعلتموه غطى بخراسا واصحاب الارض والشارف قد ضلوا من ظلم ان الاستحالة لا على طريق الاستحالة بل على جهة
 واحدة ومع ذلك يسلون ان الماء يتجلى الى جهة الارض تارة وعلى الهواء والشارف اخرى ونحن لا نسلم لهم فليس يتجلى
 ان يتجلى الى جهة الارض وهو ما كما يتجلى الهواء كما قالوا وما اصحاب الارض قائما فقولنا انما اصل من تركها ليس الا الدخان ليس
 في الارض ولا يدرك من حرارة طاهرة ولا يكتفي بالتركيب وجودة قبل الصورة وحفظها بل يحتاج الى غير ذلك
 واقل هو الشكل والخطوط واما يحتاج الى قوى واحوال اخرى لا سيما الحيوان والنبات والحرارة اعون على التقوى
 في حفظ النوع والنفس واما اصحاب السحابة والعصاة فيلزم من ان يتوالكون والفساد مع انهم لا يتوحد فانهم جعلوا
 الاجتماع عمل العناصر كرو واحدة متماثلة الصورة لصورها متشابهة والافتراق سلكا عنها تلك الصورة الى صورها
 هذه وايضا يلزم ان يكون الحبة متحركة بحركة خارجية على طبيعة وهم يقولون بخلاف ذلك اما القزور فلان للكرة الى
 الاتحاد موجب خروج العناصر عن حيزها الطبيعي وايضا يلزم ان تكون مفرقة وهم يحاشون عن ذلك لانها مفرقة
 بين المادة وصورتها ولا يشهد بان حيزها وانما اشدهن محالوه الاجسام المتصلة او التلاحق ولا يمكن جمع التلاحق
 واما اصحاب السطح فقد ذهبوا الى انتقال فيا على الجسم يقع لا مطلقا سواء كان قابلا لرام لا وليس الامر كذلك
 والآن ان كان للكرة اولا هو السطح وكان البياض محض قبل الجسم وكان الماء تنسبا فنعمل قبل الجسم لانه اللوديه
 للانتقال **الفصل الرابع** في ما يترط ان القول بالكون ونقل قول شيبه واما ان يترط انما اصحاب الكون فمن قال
 منهم ان في كل جسم من اجزاء غير شاذة فيقول قوله بما عرفت من استحالة تركب جسم متماثل من اجزاء غير متماثلة
 ومن قال منهم تبنا في تلك الاجزاء فمن قال منهم ان يكون من كل شاذة ارض بالاختصاص والشارف يقولون عليهم
 اننا افرقت ان الاجزاء النار التي في كلها قد تميزت وبخبرتها فالذي يفرق بين اجزائها ان يكون عنه نار ارض ولا يتصور فيه

الانتقال بل انما يكون باصلاح الصورة وان قالوا ان لا يكون ان تجزأ الاجزاء النار بحيث يتنقل كلها فقلنا لا يمكن ان
 امتزاج النار اربابا بالماء على التسوية في كلها او بعضها انما جاء من بعض فعل الاول اذا جاز لا انفصال على بعضها
 جاز على الباقي وعلى الثاني فنقول ان كانت شدة الاندماج واشتغال الانفصال للطبيعة كانت فيه فيلزم ان يتنقل
 الاجزاء وان كان لطيف اخر في ارضه وخطوط اخر في نقل الكلام اليه ومن قال منهم بان التكون لا يتم الا اذا انفصل الاجزاء
 حتى يبقا خالصا لكونه عند شئ فيقول عليهم وعلى كل اصحاب الكون ان هذا الكون لا يمكن ان يكون يتداخل
 الاجسام وتدين استحالته او بالتحاطف فيكون الكون ما استبطس والبارز ما ظهر على السطح فيلزم ان يكون
 باطن الماء في الحرارة كالماء المحض جدا بل نحن لان النار والجمعة المحققة في الباطن اشدة تاثيرا من السطح على
 السطح مع ان الحس كذب الان يقول بان هذه النار لا تحرق الا اذا لاهاها مغليتها فيكون ^{طاهر} تولا بالاستحالة الا ان
 يكون ذلك بالشكل التافذ وهو باطن خلاف قوام ويلزم ان يكون اذا سخن برز باطنه لانه يمكن فيه ان يرت الحرارة
 وهو باطن كذب الحس وقس عليه الاشياء الاخرى من الانخفاض والاحول والخواص والايام ان كان الكون
 بالداخل لزم ان يكون اذا انفصل الحار من البارد او بالعكس ان يعظم الجسم وليس كذلك بل قد يعظم في الاول
 واما في الثاني فيفسر الجسم فان قالوا ان ظهوره لا يجب فربط ما خلقه وهو موجب زيادة خفاء لزم ان يكون
 الاستقلال استغناء على ان له اخله تنقضي على المتأخرين بحكم واحد وان كان بالجاويز لم يكن لانه ياد الجسم اذا
 برز من الماء اجزاءه البواسية صغر فان كان لهذه الاجزاء قبل البروز خفاء لا يحتاج حين البروز الى شدة تافذ
 اما ان يبرز للاجزاء زيادة حجم من غير ان تضاعف البياض فيقال فان كان الاول اثيرا انفصال
 واحتمال لا يميز اجزاء عن شئ وهو لا يتوحد به وان كان الثاني في ففعل حدث هو ان يميز من غير ان يبرز
 فلزم الكون وكذا الكلام في حدوث صغر الجسم اذا برز ياد ولو قالوا في الاول بان ترفع خلاصه في الثاني بان كان خلا
 لم يكن ذلك حقا ولا موافقا لاعتقادهم وايضا فان هذا من بعض البياض يصير مجزأ صلبا فلو كانت الاجزاء المجزأة
 موجودة في مكان فيه في ظاهره او باطنه من الخشونة لا يقل من خشونة ما تلتصق هذا الجهر وتزخذه به وايضا
 نرى ان بعض اجزائها تميزها هاسا لفرق بين هذه الاجزاء البياض كانت قبل ذلك موجودة وكانت مغلوقة
 فكيف صارت غائبة بالكون والاستحالة وان كانت معادله كان معلومه في الظاهر لزم ان يكون غائبة في الباطن
 وايضا الاجزاء البسيطة في الخطوط كانت مما لا يحصى فلا يمكن تركب متصل منها كما عرفت ولا لا فلا بد منها من شكل
 ولا بد من ان يكون شكلها مستديرا بالباطن فيلزم منها فخرج فيها خلاصه وهو خلاف الحق ومنهم من وايضا يفرق الاجزاء

الكائن لا يكون الا بحركته فيقول ما الذي يحركه كماله قوة طبيعية محسنة ان يكون ابدًا بارزًا امرجك من خارج فلا يكون
 بحركته المحرك فيها سببًا وقوة حركه اولًا بل انما يحركه بعد ما يقع فعله الاول بارزًا لا يتحالة وعلى الثاني لا يكون انما ان
 يشترط في التحريك ان يماسها المحرك محسنة متداخلة بما في جميع الاجزاء الكائنة محسنة ان يكون جسمًا من الاجزاء
 اي شيء بان يتحالة كان زبادًا ولا يشترط بل يكفيه المحاورة فلم لا يحرك الاجزاء المحاوره في الجسم بعضها بعضًا وان قالوا
 بل يشترط ان يكون تلك الحما والمحرك بارزًا خارجًا عن الجسم قلنا لا يصح ذلك فان للذهب بالحماورة التي لا حول
 بين الحماورة وهي اول من الذهب بالي مع الحماورة لا سيما حيلولة الفضة وان قالوا ان التحريك يحصل من الخراب
 الكائن الى شئيه وهرب البارز الى خلاف جهة ضده قلنا فلم لا يهرب من ضده الكائن فيه وان قالوا ان الاغلب
 احبب قلنا ان الذي على الذهب من الحماورة ساويه والذهب خارج لا يدخل في ذلك الا ان يقال ان يوجد في
 الفضة فيجب الاستحالة فاني ان كان الفضة على الحماورة فاذ التحال بان يحلل واسهل على حرره سد مسده
 الضمة الاخرى الصفة وان قالوا ان لا سد مسده شيء بل تحلل ويوزل قلنا فيلزم ان ينفس جسم كل احتمال ويقتل في
 قالوا لا يبد مسده شيء يرد عليه من خارج فلم كان الحما ينفس جسمه البارز وانما الفضة في تلك المكان ذلك الحما
 من خارج فلم كان الحما ينفس جسمه البارز وانما الذي زال من ان ذلك البارز من خارج وان فترقا من الذي
 شخص والذي يتردد في الاول سد الفضة سد مسده وعن الثاني فقد تحلوا ومع ذلك فاما رد شخص مرة اخرى
 مثل شخص الذي كان قبل على هذا البارز ان لا يحسن اصلا او يحسن دون الاول لما قد حلل من الاجزاء الحماورة
 واعلم ان من الناس من خالف القول بالكون وكان يقول ان الذي يحسن فانما يحسن بمرورنا ويات عليه من
 خارج مما لا يحل حركته وربما يكون الشيء أقوى القوة حتى يؤثر قليل منها ثم يظلمها فانما هو الجسم المحلل زيادة قليلة
 كالزهر الذي يصنع تغليل منه كثر من اللبن وربما يقع الورد من الورد شيئًا فيسد هو مسده فلا يربح في شئنا الذي
 يدل على فساد ما بهم اننا اذا قربنا شعله نار بقدر شعله السراج الحاصل من كبر شعله ثم بعد ما حارته بجعله
 اشغل الحبل كله وصارنا في من جات تلك الاجزاء النارية والوهنا لطنة وليس لكل اشعله عنه فقدر
 محسوس فلان من القول بالاستحالة والكون وايضا ان كانت النار البيرة شدة في القوة بحيث تحسن شخص
 شدة بارز فيلزم ان يكون له نفس جسمه قدما محسوسا بل بقدر تلك النار البيرة وان كانت برودة يورث
 بارز عليه كما يقولون لا يحتاج الى بارز كثر حتى يغلب على تلك النار البيرة القوة فان لم يوجد على ما كان فلا يقال
 ان بقى محسوسا لان النار انما انشغلت من البارز فاستجبت شيئا كثيرا من الجسم لا يغلب عليه البارز من

البارز محسوسا اذا حادته اليه ثابته وجبان بعده الى الجحيم الاول واذا كان كانت صفة والى ان يد من كان كانت
 محسوسة وايضا ان كان البئر تحت الحما البارز ولا بد من ان يلد شيئا من اجزاء البئر واللازم زيادة جرمه
 البئر فلا يخفى انما ان يلد مثل نفسه فيلزم ان لا ينقص الجرم او اكثر من نفسه فيلزم ان يزيد او اكثر فيلزم ان يكون
 اقوى من الحماورة وهم لا يقولون بل ذلك فانهم يزعمون ان حركته بيرة فيلزم ان يكون عظميا في البارز وايضا ما
 حركة الاجزاء الحماورة وانفصل لها من الجسم وحركة الاجزاء البارز وانفصل لها عن البارز ان كان طينتها الزرنيخة
 جهة واحدة وليس وان كان سببا من خارج فلان سلبا شي عن غير جسيمه اول فلم سلب تلك الاجزاء
 عن جنبها ويكتفى في الحماورة الغريب وايضا انما ترى الدوار سمن بالمركبة العربية وايضا الماء سمن بالخصخه
 وورد او جرم حتى يشق الاناء وليس هناك عليه وارده وكيف يرد والجسم يرى يتحرك عن وسطه بنسب الى كل
 جهة شدة القوة والاندفاع بحيث يدفع كل صلب بمعد النفوذ فيه وليس حوله شيء أقوى على النفوذ فيه
 بموجب بحيث يتقوى على هذا الدفع القوي وايضا لا يدخل البارز في مكان يسعه اما خلا او مكان اخلا لا نفسه
 واذا كان كذلك فلم سبب الاناء انشغاله لعدم وسعته محسنة يشق من حيث يدخل الداخل الا لضعف لان لا
 سبب ما في حشوه وليس كذلك بل يشق من خلاف جهته وليس كثيرا ما يكون اختلال لا يرا سبب من شدة مثل
 ان يكون الاثر من حديد او نحاس فلا يخله الداخل الذي يتقوى على شدة وانما اذا نالت الغاليات وما
 يتولد منها وما يتضاعف من الاجزاء البيرة التي لو حجت لادى للجسم كرجد اضعا في الجسم المحسن اشدت
 بالاستحالة كيف وكما علمت ان ذلك ليس كما دخلت الحماورة **الفصل الثاني** في بارز بطلان قول اصحاب
 المحبة والغلبة واصحاب الاسطر والواحد واصحاب الطويج واصحاب الاجزاء المر المر بعد المر للمحبة
 اما اصحاب المحبة والغلبة مطل قولهم باننا هذا من استحالته الفاضل بعضها الى بعض وهم يا قنوت نهم
 لانهم يقولون ان المحبة تعطي العناصر صورة واحدة خارجة عن صور لا بيرة والغلبة تشيخ عنها تلك
 الصورة وتلبسها صور الترابيعا وايضا يلزم ان لا يزيد على ان الكيفيات على اربعة بعد الفاضل فلا يكون
 الالوان الا اربعة ولكذا الطمور والريج وغيرها واما اصحاب العنصر الواحد الذين يقولون بالاستحالة دون
 الكون فيقولون باننا حقيقة اننا الله تعالى لا يمكن ان يكون من الرطب شيء لان في الطه يابس ولا شئنا اذا
 لم يكن حرا بارز ولا من حار بارز ولا من بارد بارز فلهذا منسب كل منها الى الكيفيات سواء وكذا نسب كل منها
 الى الآخر كما سببته اوزارهم فان كل منها يتجلى في الآخر ويرجع الى الآخر فلا يكون شئ شئنا رجحان على الآخر

دون الاثر من افعالها الاولى تسبباتها عامه الغالب وان لم يزل الى الاعتدال بين نقيض من الكيفيات بل يغلب
 من كل من الكيفيتين واحدة فالاربعه الاخره **الفصل الثامن** في تحقيق امر النور وفتح الاسكال عند علم النور بالذات
 لكن لكل زيادة فان المادة اذا كانت حواء تحلل في ذواته وليس يتوكل اذا تحلل من دون مباديس يتاخر بل لا بد ان
 يكون الزيادة في الحيز باضمان نقيض الى ذلك فانه في الحق جسم ساكن يحتمل ساكن لم يزل ذلك نورا بالذات ذلك ان
 يتحرك ذلك الشيء بكنهه بما يداخله من الشيء المضم اليه ولا كل ذلك ان الشيء قد يسي وليس ساكن كان من نفس النور
 قد يزل وليس يراى بل لا بد ان يكون ازدياد مستمر على سبب تجهيز الاسكال النقيض في جميع الاقطار ويكون الزيادة
 المتشعبة قد وضعت في الجنس المورود عليه في الزيادة لا بد ان يكون ناطقا في حيزه بين اجزاء المادة فيكون يذهر
 الاجزاء ولا يغير ان يكون ناطقا في الحيز والاربعه للقدار اصل ان النور ينفذ في الحيوان والنبات وهو بالحق متساوي
 للمادة منها دون النفس وربما تشكل من النور ان المادة في النور متساوية وانما نفس ان ياتي عليها وان لم يبق منها شيء كيف
 يجب الزيادة والنقصان وهي في حقيقة بل من لم ينفذ كلها بل بقي منها شيء فلا يمكن نسب الزيادة اليها ايضا فان ذلك البعض
 الباقي ياتي على وجهه قبل الانضمام ولا ازدياد في الزيادة بل الجميع اعظم من ذلك البعض من الزيادة ولم يحصل
 فيه حركة وازدياد وايضا لا يصح ان يقال ان القوة التي الثاني باقية قبل المادة الاكبر فانه صورة البيت الذي يخص
 من له لبعه وبذلك باخرى ذلك مما لا يصح كما عرفت فان الباقي انما هو خرو من تلك الصورة فاما انضمام صورة شيء يلزم
 الاخر من تلك الصورة فالجميع يكون مثله تلك الصورة التي كانت قبل ثاني بحسبان يعلم من امر النور ان المادة لا تحلل كلها
 بل من منها شيء يتخلف من القوى والصورة النوعية والنفس التي يحتاج الى المادة في ثوبها او انما لها وليس تبدل تلك
 كلها بلت الاواب والذات كانت فاما انضمام تلك المادة التي تزلت في كالات الامور المتخلفة بتلك المادة ولا يات
 في مقدار القوى واستحكامها وفي الصورة الشكلية والحلقة فانها مع المقدار وتزداد مقدار الجميع على الذي كان في
 الانضمام فالباقي الثاني هو بعض من المادة تتخلف من الصورة النوعية وهو الذي يتحرك في الشكل والحلقة بل يزداد
 المقدار با ضياء في تلك المادة وفي المقدار الحلقى فالكافي هو الشكل والمقدار الحلقى بمعنى انها ميعان اعظم مما كانتا وانما
 معنى الباقي في التحرك هو المادة الباقية للقوة به بالصورة النوعية والواحد الذي يحصل بانضمام النوعين منها باعتبار
 ماله مقدار يزيد في مقدار الثاني وعدا ما باعتبار ان يتصور يدال ما يحصل وتشبهه بغيره فقال المراد ان بالقوة كذلك
 كالحلقة وقد يقال بعد ما موشبهه وصاها مثلا ولا بد في الغذاء بالشيء الثاني التشبه والاتصاف حتى يكون
 طبيعيا كما في الغذاء لا كادته البصر التي لا تشبه حتى التشبه ولا كادته الاستقاء للشيء الثاني لا يمتنع في الغذاء المعنى

الاول لكل شيء لا بد من ان يكون جسمه نقيضا لانه لا بد من ان يكون جوهر او غير ليس له قوة الجوهرية ولا بد من ان يكون
 قابلا للتأثر بالمعنى والالم يكون عن جسم طبع ولا يجوز ان يكون قبول مجرد لا يتابع وجوده في وجود الصورة فلا
 بد من ان يكون جسمه الجسم العام لا وجود له في الخارج فيكون جسمه نقيضا اما معناه بالكنهه الذي يشبهه بغيره
 ومبدأه حاله الغذاء اعني القوة المشبهة لانه في القسطنطيني ولكن مباديها النوع على وجهين الاول ما يلصق بالذات
 في كنهه وهو اعم في الثاني والاخر كغير الغذاء فانه مباديها لا يذوقها وكثيرا ما ينفذ في الهير وهذا في الغذاء وقد يحل
 اما لان القوة المشبهة لا يذوق على الشيء الكمال لان الغذاء يوزن اول مرتبة في البدن ثم يكره في الغذاء فيمتنع عن غير الغذاء
الفصل التاسع في بيان عدد الاسطوانات قديم بيان ان الاسطوانات لا يجوز ان يكون واحدا وكيف يكون واحدا
 وكيف يكون واحدا وهناك فصل باعتبار ان كليات متضادة لا تنبثق الا من صور مختلفة وليس نقيض الصور
 بان يكون مع سادتها اسطوانات من الباقي فالاسطوانات كثيرة وليست بمتساوية فهي غير متساوية ولا بد من ان يكون
 صورها في بعض جهتها النقل والانفعال فيكون منها الكليات فيكون اسطوانات ولا بد من ان يكون الكيفيات في
 عن صورها في بعضها يحصل بالتعاقل ثم انما لما كانت اسطوانات الاجسام محسوسة لا محسوسة كانت كلياتها محسوسة
 والكيفيات المحسوسة تشتمل على حساب متساو الحواس كن غير الحواسات لا تتحقق في هذه الاجسام الاطار
 بعدا متزايجا ونفا عليها في الحواسات وانما الحواسات في شيء منها من الاجسام المستقيمة الحركة فالافصول
 الصور التي لهذه الاجسام محسوسة الكليات الحواسات ثم الشكل منها لا يصح لان تنصل بها لان الشيء متخطا وبعدها
 عن ذلك والطريق منه في البياض كلها متساوية وان فاد الانفصال فالاعتدال من حيث الاسطوانات لان الشا ملا
 يكون في الاشكال والصفة والقتل منها يبعد ان الانفصال لا من حيث الاسطوانات بل الماء مثلا من حيث انما يات
 يكون بطريقه جسم ويكون باردا حاريا وكذا من حيث ان يركب من اركان العالم الحار ان يكون له من العمل ما يورده
 الى جبهه الطريق وانما من حيث ان اسطوانات فلا يتبع ولا يدخل في العمل والقصد لان الشا ملا لا يكون فيها بل يكونان
 متاخرين من حيث ان الشا ملا على ان يتحقق الخرج من الحيز الحار واحد الاسطوانات وسهل الاخرى
 الى الاخرى وما في الاربع بل الذي يدخل في الاسطوانات من حيث ان هو الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة
 ذلك لان الكيفيات الحواسية هي هذه الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والاطا فوالفلفل والاربعه والاشياء
 والحساسة في البرودة واليبوسة واللين والخشونة والملاسة واللطافة لها ميعان الاول وفيه النظام رقم الغذاء وثالثا
 قبول الاسطوانات الحواسية من غير حيزها والفلفل فيها وانما تحلل في قرب المعنى من اللطافة بالمعنى الاول الاندليس يشترطه

والرطب واليابس وحدهما الحار والبارد منفصلان وهما لا يمتزجان في الحار والبارد كما يعلم ذلك من المثل الذي يحصل
من هذه الارباع مخلوجات اربعة في البسيط كل منها يتبع طبعه انفسه فالحار من اربعة اقسام رطب وكثيرا ما يمتزج
في البرودة والارطالها من اربعة اقسامها يابس والهواء ظاهر من اربعة اقسام رطب والسا رطب من اربعة اقسام حار واما
وهذه الاربعة والحار الثاني ويوسر انك في هذا هو ^{الغالب} فالحار ان الارض اذا حلت وبرد وعرض لها سبب
قريب وحدثت باردة وكيف لا والعمل لا يوافق الحارة والبرودة التي تغلب فيها الاضيق تبرد الا بدرجة وبرد على الحر
ان الماء اذا سخا له هو ارفع من فصل شخص ثم يسهل هواء ابارد ابارد فما يكون باردا جدا طبعه ان يمتزج في
هنا الحارة المصعدة فتصعد ماء واما سوسة النار فيقتل في انما تتران القلب والرطب والقلبان كل منها افرط الحارة و
الجود افرط البرودة والمحمود خاصية بارد الرطب بحسان يكون القلب والقلبان خاصيتان بالحار واليابس
نقول ان القلب افرط الحارة ولا ^{القلب} الحار ولا الحار افرط البرودة بل الاول حركة الرطب من افرط الحارة والثاني اضافة
من افرط الحارة والدمان والمحمود ارفع من الرطب من افرط البرودة ثم القلبان ليس هذا الذي يحدث بحسان نيت لفتنا
شئ له الجود لا يرفع في القوي والجود يكون الا ان يتصلحان الجود هو الاجتماع الى حجم صغير عن عيان على الحار
الشكل والقلبان هو الانضاط الى حجم كبير رقيق وطاعه للحار والبرودة وح يكون الخلاف بينهما كما بيننا في المختل
والثالث فلا م ما يتوجه ثم لا سلم ان الصلح ان يثبت لفتنا ما ثبت لفتنا الاخر لا يجوز ان يثبتا كما في شئ
بل الصلح ان يثبتا في كثير من الامور منها الموضوع بل التعليل على ذلك اننا لا نشأ في الحار هواء رطب اواسه
لاخر الاول صحت الثاني وذلك لاننا كانت حار رطبة كانت من طبعه الهواء فكل رطب عن حار الى فوق فان
يقبل الهواء نفسه اذا اشتدت سخوته صعد الى فوق والحار الذي هو بعد رطب الماء يصعد الى فوق حار الهواء
لا يجوز ان يكون التار نوعا من البرودة مفرط الحارة فلهذا رطب عن حار هو رطب من الاقوي فلتنا ان هذا الحار
الذي يطليه المفرط الحارة لا يتبع ان كان يكون من طبعه حار بل الهواء ومن طبعه رطب فعمل الرطب ليس من
الي مجال وعلى الثاني يلزم ان يكون الحار الذي يحترطه الهواء وفي النار ولا يمكن ان يقال ان الحار واحد لكن
ارفع ومنه ارفع فالا حار يطالب الارض لانا نشأ ان هذا الارض اما ان تتحد بحسب ما لها او تشمل باردا فلتنا
مجال يكون المكان بعد ما يطل بها ما سطح الحار والظهور وعلى كل صدره فيكون الاورن تتحد بهذا الحار فلتنا
يكونا تتحد في طبعها فلهما حسان مختلفان طبعيا وان كانا لا يرفع ولا وود حسا واحدا فلا يرفع ولا وود بل
الاخر انما يشأ بهما فاما ان كانا ليس بالهواء لانه بارد والبرق يمتزج الجود والثالث واولئك الحارات فلتنا

五

Handwritten notes in Devanagari script:

१०८३
१०८४

طوبت المياه وطوبت القياس الى الارض لانها سبيله بالذات او شدة الاستعداد للبلل وانت اذا تأملت حو
 الماء علمت انزل حسب له الام ووجه وبرودة الارض فان الهواء اذا روي محاور الارض والماء ونحو الله الاجرة فخرج
 عن ان سبل الماء قوت طست الماء والارض على اجساد الماء ومما يثقل على ذلك الهواء اما بالترجيح او بالاختيار
 فانما خذله اول الاحتكاك في الحرارة المكتسبة في باطنه ثم سري المحو فذلك لا يخلو حتى يشوب على الكل والنا والمو
 بالقياس الى الحامضات فخلل ان رطبان الاثلاث انما يثقل بها وبالقياس الى الهواء لا يثقل به من قول التشكيل
 والانتقال باللباس من الهواء **الفصل الثاني** في ذكر شكوكك ووردت على ما مرنا في الشكوك ما نتال على تعريف
 للحرارة فانها قد تفرق في الشكالات كما يصعد من الماء الغلي بعضه وتجميع الحامضات فان النار تزيد من بيان بعض
 وصغرته فلا تفسد ايضا فعل الحرارة او سبل الحامضات وتخللها وتضعفها ثم كانت الاجزاء المجتمعة
 في الحامضات مختلفة الطباع في قولنا الصعدي بان سبل بعضها اشد من الباقى او لا سبل الباقى في حال التفرق وال
 ان تفاوت تلكا لا يما ان لا يصعد شي منها او يصعد الكل مرة واحدة ومنها ما يتال للماء لا ينصل للماء والكل
 البارد وكذلك البارد في فعل الحرارة واللباس واليا من فعل من هذا الارباع يصلح ان فعل وان تفعل فما هو
 تخفيف الاطباء بالنار عتين والاخرتين بالمتشككين ومنها ما يتال ان الارباع بين هذه الكيفيات الارباع وان
 كان مرتقيا الى رتبة اقسامه وبنية العقل لا يمنع من وجود كلها في ضمن الاحسام لكن عسى ان لا يكون الجمع موحدة
 فلا يكون في الوجود حار رطب وجار يابس وعسى ان يجمع وجود بعض هذه الازدواجات سطر العقل وبسبب من خالف
 وان لم يجمع يدا هذا العقل وليكن ما حكم بجواز العقل ببديهة وافضا لكان هناك حار ثقيل وبارد خفيف واذا
 اعتبرنا التسمية بحسب المزاج وجه بين الفعل والحقيقة والكيفيات الارباع لزمن يكون العناصر ثمانية مجزأة ان يكون
 كان الفعل لا يجمع مع الحرارة وللحقيقة مع البرودة وبخلاف ذلك ومنها ان التسمية الى الاربعة لم يجمع على بعضها فان الحرارة
 سلا لا يجمع اما ان يكون الاضافة لا يجوز ان لا يجمع دون اسطقت دون اسطقت للحرارة فان الحرارة
 الضعيفة لا يكون خالصة بالنسبة الى الشدة وان كان الاصل فيكون بين الحرارة والبرودة متوسط وكذا بين الرطوبة
 واليبوسة مراد الازدواجات على الاربعة فليس ان يكون الهواء رطبا معتلا عن الحرارة والبرودة ويكون الحار الرطب هو
 التجار وبنية اخرى يكون النار حارلا معتلا في الطوبية واليبوسة والحار اليابس يكون هو اللطيف والبارد يكون
 الارض يابسا معتلا ويكون اليا بس البارد هو الحيوان او شي اخر الى غير ذلك ومنها ان الثالثي عند الفلكات ان كان حقا
 انها شديدة الحس على كل ما ياتيها فانه الحرارة لا يجمع اما ان يكون من وجودها ومن حركتها فلكات فان كان الثاني

لا يصح لطريق الهواء والوسيط الرودة
 منها الصلابة منها غير الصلابة والكموم

فاجود ان كان هواء اشدت جوتة فيكون سبها الى الهواء فيسبل الجهد الى الماء فلا يكون مقارفة الا بالبريد
 وان كان حقا ما يتال ان تلك النار وفاتره فيما يشارك الجوهر انما الذي عندنا لا يجمع اما ان يكون من تلك النار
 عرض لها الاستعداد وبغيرها فان كان الاصل فلم يخالف الهواء وبغيره وبغيره فان كان الثاني فخرها اسطقت
 آخر ومركب فعل الاول مزيد حدود العناصر على الثاني يلزم ان يكون المركب اقوى كيفية من البسيط ومنها ان لم صار
 الحار ا عرض ما سكا من الفعل وفي القوة البسيطة وطوب على كيفية صعوده وان لم يفسد صورته وليس الرطبة
 اذا عرض النار ا جعلها ومنها ان لم يجمع ان يكون ما في صفت تلك كله جما واحدا لكن لما قوب من الحركة ان تلك
 ان تطفئ ويص ويما بعد عن ان تلكا ثق وزيد لا يكون مما رها الا باللباس الخارج ومنها ان القلوب الى ان كانت
 الكيفيات الارباع والمزاجات الارباع والتوسل به الى ان كانت العناصر الاربعة انما يكون من حيث حسن اللبس والمزاج
 الكيفيات الملوثة في تلك الاربعة فلا بد من ان يكون الكيفيات اخذت في العناصر كلها ملوثة فلا بد من ان يكون
 الرطوبة العترة فيها كيفية ملوثة ثم حكم بان الهواء رطب ثم انما يمكن تباين الرطوبة على الهواء من غير ان يرض
 له بعض ذاته ووجوده ولكن لا يمكن ان يتبدل برطوبة غيره لانها اذا حس لم يبق هوها فالرطوبة لا تنقل عنه
 بخلاف الحرارة والبرودة فيمكن ان لا يولد الا حار من حار او بارد من بارد لانها لا يمكن ان ينقل الاحسا
 رطوبة لانها لا تزول عن جسمها ان يكون دائما ليس رطوبتها كل نفس من الماء ولو كان كذلك كان هذا محسوبا ولم
 يكن للبل في وجوده كما ملته جهود الناس فقال ومنها انكم حددتم الرطوبة واليبوسة من كمال وعكسها وهذا غير
 سنان انما في الزيادة اضافة في الحد وان لا يكون الرطب رطبا مطلقا ولا اليابس يابسا مطلقا **الفصل**
الحادي عشر في حل الشك الاول والثاني والثالث من الشكوك المذكورة اما الشك الاول والثالث فاعلم ان تحديدنا
 الامور المحسوس حقيقته الى التي ليس الاحساس بها بالعرض ولا بواسطه امر اخر انما يكون برسوخ او شح اسمها باعتبار
 اضافات واعتبارات لا بعدد شي منها معرفة ببيانها ولذلك لا تقدر على ان نرسم الحمر والصفرة مثلا كما تقدر على ذلك
 في السواد والياض لا تلخص لها باثنين فيمكن ان يحددها بذلك ولا تلخص لغيرها من النور والصفرة ولغيرها من
 السواد باعتبار قيمته في البياض باعتبار قيمته وليس ذلك تحديدا حقيقيا لها فلكذلك تحديدنا للحرارة والبرودة
 ليس التحديد لها بالقياس الى البياض والياض في البياض فلا تضاد في ان يكون الحرارة كالمجموع من بعض القوا
 كذلك تدرك بين بعض اخر كما نرى الاشياء فتمتتها لانما اعتبرنا المجموع بالقياس الى بعض الاشياء ولكن بحسب انهم ما
 على هذا الوجه ان نعلم انهم لم يحدوها فعلمنا بالقياس الى البياض فان التفرق لا يتصور في كذا عتبة الامور

المتخلفه والجمع ايضاً لا يمكن فيلزم لا يكون الا بين شيئين لا في جنس واحد بسيط فلم يبق الا ان يكون الاعتبار بينهما
 المركبات من مختلفات فها جمعت وفرت من اجناسها وهذا المركب لا يجوز ان يكون اجزائه متشابهة في استعداد
 للمركبة والا لكان بسيطاً فان اجزاء المركب تتماثل لا تختلف في الاماكن في الحرارة تحدث في اجزاء المركبة والمركب
 منها قبل فيصعد الجسم ثم ما بعده في الحصة ويسمى العمل الا اذا خالط الحصف تحت لطفه شديده وسعد معه
 فقد فرق بين الاجزاء وجمع من كل وجه اما بالاضال فبان كان طباً او معداً كان ياباً واما ما ظن من ان كان
 يصعد من الماء الغلي وليس كاطن بل يحل حركته الى الهواء فادعاءه هو ان يوزن مرق بينهما فصدده وهو محض
 باخره ما يراه فصار الجميع على ما حدث في البض فانما النار حطت في قوامه وليس بمعدده اجزائها جميعاً ثم انها
 بعد ذلك مرق واما امر الذهب فليس كذلك الاجزاء متشابهة لا تتفاعل بل النار كلها صعدت الاحول الحفيرة عاقتها
 الاجزاء العلوية فاجتبطت وكانت كأن طبع الحصف سمي بصدده لكن شرط ان لا يصدق منه عايق وكذا طبع
 العمل سمي اهباطه بالثقل واما الشك الثاني فمعمول السليم ان الاعتبار اذا توجه نحو نفس الحرارة والبرودة
 ونفس الرطوبة واليبوسة كان لكل منها فعل واقفال على ما قاله المشككات ولكن هذا الفعل والاضاعال لا يمكن
 ان يلاحظ في الحقيقة ان لو وجد الضد باعتبار ضده كان تحديداً على الاعراف ولا سيما ان الضد كل ضد في حد الاخر
 خرج فيه الدور فلو حاد الرطب بان لا يفعل في البس والبس بان لا يفعل في الرطب وكذا في الحرارة والبرودة
 لكان ذلك حلقاً من القول بل لا بد من ان يلاحظ الفعل والاضاعال في الغير ولا بد من ان يكون فعلاً وانفعالاً
 لا توقف معرفته على معرفة ما عرف به والى احوالها فعل كذلك وليس الرطب والبس الا انفعالا كذلك الا في
 منها لا سهولة الاتصال وعلى السكل وعمرها وايضا لا يعني بالكييفية الانفعالية الا التي بها يستند الحوول في
 ما يسهوله او يصعبه لا انفعاليه ما لا يكون بها ذلك الاستعداد سواء كان جوهرها مستعداً له لكن لا بها ولا كغير
 استعدادها فلا وبالاضاعال ما بها تفعل بالجوهر صالماً في السعد وسر المنعبل خلافاً ولا شك ان الحرارة والبرودة
 انما انفعاليين هذا المعنى لان البس يستعد بالبرودة من جهة انجبار كيف والحرارة تضاد البرودة وبما انها وكما
 الباردان معق متقاربان للحرارة لذلك الاستعداد وحكم الرطوبة واليبوسة ايضاً كذلك ان اجزائهما لا حادها بالمتشابهة
 الى الاخر واما ان اجزائها بالنسبة الى الاتصال والسكل فيكون ان انفعالا لمن يملك المعنى بلا شئ وايضا الرطب
 والبس معق متقاربان للحرارة لذلك الاستعداد وحكم الرطوبة واليبوسة ايضاً كذلك ان اجزائها لا حادها بالمتشابهة
 في الحار والبارد الا بالعرض فان الرطوبة يسببها اطفاً والحرارة بالعرض على وجهين الاول انها محوول على

منه

يصل الى ان تشكل بشكل مضاد لتعقيد طبعه وهذا المعقيد انما يعرض اذا طغت طبعه الحرارة والثاني ان يتقابل
 للحرارة وطبعه كغيره فلا يتقبل من مادة ترضى بغير الحرارة فاذا صعد ما كان من الحرارة لم يتقبل برطباً يرضى بغيره من النار
 للمادة التي بلها كما يعرض من كثرة هذه السراج واجتبا قيل ان الاضداد لا يباينان يكون معاً طبعه بينهما في بعض ما قد
 يكون حدوثها تارة واحدة اضداداً وتارة اخرى لا من بعضهما الى بعض تارة لا محالة في شئ الحر كالسود والبارد
 احداهما لا تملأ في الاخر ولا تحلله بل ما يتقبل الاسود ابيضاً او العكس من جهة اخر يتشبع البياض والسودان قد
 يحاطان بالبول والياض فيشبعان يكون الرطوبة واليبوسة من هذا القبيل حتى لا يحل الرطب ياباً الا بعد احتراق
 كميته اخرى وفما وجوده وكذلك الباس فان الله افاضوا ايضا حصل ليس تحتها الى اليبوسة الا ان قد صدقت
 الجوهرية المشتبهة للرطوبة وحدت صورة جوهرية اخرى متشعبة لليبوسة وكذلك اذا تجدد فيكون ذلك الا للبريد المحيطة
 وكذا الارض افاضت ما والما في النار اذا سال فيها ثبات الكيفيات لا يفعل شئ منها في الاخر ولا يتفعل شئ منها الا في النار
 للحر والبرودة واسطة الاستحالة في الصور الجوهرية ولكن يتفعلان عن الحر والبارد والحر والبارد يفعل كل منهما في الاخر فعلاً وبما انها
 هو انما تارة من هذه الكيفيات **الفصل الثاني في ازالة الشك الثالث والرابع من الشكوات المذكورة** انما الشك الثالث
 فيقول انما يقول على بعض التسديد بل قد قيل على ما اعتدناه في القوة والوجود فاما قد وجدنا الحر والبارد كلاهما يجمع مع كل من
 الرطوبة واليبوسة في من الارز والحيات كرسك في العقل ولا في الوجود للخصوص وانما شئت كثير لا زده ليج يا غير المذنب
 والعقل فيقبل بان المادة البسطة اذا كانت فيها قوة متخفة وكانت قابله للخص من الحال ان لا يبلغ الغاية في القوة
 الاعاقل فان القوة اذا كانت محدودة كانت القوة متخفة ايها وعلى كل حال والقوة قد قدرت في كل ما لا فيها متخفة اخرى
 فتدعى ان يكون موضوعها فاما اذا كانت القوة متخفة لزم ان يحدث عنها متخفة اخرى وهكذا الى ان يبلغ الغاية والا
 ان يكون لان القوة لا تسبح الا وقاماً وعلى حال ما ولم يرض كذلك اولان القابل انشيل المتخفة بعد ذلك الحد الاولها
 وهو ايشم ليس كذلك فان الباد اذ لا في القوة المتخفة نفس كليف المار الذي فيه القوة المتخفة او لما في من ذلك متخفة
 او دخل فان العاقل ربما منع من اصل التخبين فضلاً عن البقية في ذلك كان الميل للصعد والميل الى الانكسار عاقل
 كان في القوة قد زود الزمان بعدة بل بعد بل الى ان يبلغ الغاية فاذا كان بعض المتخفة رادون القاية ولم يكن له عاقل
 خارج ليزان يكون غير عاقل داخل ولا يمكن ان يكون طبعه راحة في نفسها متخفة القوة ولما وقع عنها من غير
 اسر بل لا بد من ان يصعد عن الطبع مع القوة شئ اخر بعد المادة عن الباقية الى غاية القوة ويجعل لها فيها حداً
 وذلك هو الرطوبة فالما بالمتن ليس الا لما والرطب فان قيل استعداد المادة لا يكون في الاضداد ما يستعدله بالانسان الحر

٧١٥

السوية في الاسباب الاولى للكون والفساد والاحتالات وعموماً اسباب العودات او طوائف الكون والفساد والحركات كلها
 نظام العودات على وجه يصلح ولا يخفى في الحركة الاولى بيان ذلك ان الشمس مثلا لو لم يكن لها حركة لكانت ثابتة في جهة
 محاذية لخط الكيفية الواحدة التي تؤثر فيها ولا يكون في تلك البقعة الا تلك الكيفية فيكون ما على سطحها صيفا دائما ونظرا
 ساء دائما وما بينهما ربيعا او خريفا دائما وذلك مستبعد وكل سكون ان ثابتا والحيوانات فلا بد من ان يكون لها حركة حتى
 لا يترجمها كانهما يتعذر بحيث لا بد لها من ان يوصل ثوبا الى جميع الجهات على السواء وذلك لا يكون الا بالحركة الطولية التي
 يكون بها مائة في جسمه ولو كانت الحركة ثم يكون في جهة اخرى فتدبر ليوصلها ثم انه لو كانت هذه الحركة الطولية جسم
 يتم تدبيرها بل ان كانت ابطم فانها يكون مائة طويلة محاذية لتقطة صغيرة فيخرج ما فيها ولا يصل ثوبا الى النطاق الا من تلك
 الحركة لانها لا تصل محاذية لجمع ما في تلك الحركة الا في مدة متناهية فلا بد لها مع تلك الحركة الطولية الحركة السريعة التي
 بواسطتها الحركة الاولى حتى يتم تدبيرها لجمع بقاع الحركة التي هي فيها فتدبر محاذية لها في مدة متناهية **الفصل الخامس عشر**
 في دور الكون والفساد وسعيا لا دور الا في تلك من الكائنات ما يتم تكوينا في مدة متناهية لا ابدية ومنها ما لا
 يتم الا في دورات جمل الاطوار ولكل كائن مدة نشئه ومدة توفيقه ومدة تمحليلها وتبقى له اجله فانما تدبر تحت ان كل كائن
 فاسد فكل كائن اجل يقضي فيه لان قوة المدبرة له قوة جسيمة تشافيه وتوفيقه غير تشافيه لمفسد المادة باحتفاظها
 لان رطوبتها تعمل فذات اسباب عاتقة عن الاضياف مما يعمل ثم ان حوت اسباب الفناء على ما ينبغي كان الاجزاء هو
 الاجل الطبيعي والابل يحصل الفناء واسبق الفاع في الانشاء في الاجل المحرر لما كانت الكائنات مستندة الى دور تلك
 اختلف التاثيرات في اعداد تلك السبل بعد فكل كائن يعود مثل ما كان حين ذلك الشكل او لا فاعلم انهم
 ذلك ولم يوصيه بعضهم بتناوب الانا فاعلم ان يعود الامور الطبيعية من الاحتياطية وقد ذهب عليه ان الامور لا تتناوب
 ايضا من تلك التاثيرات لا بد من ان يستند اخر الامور الى دور تلك فالحق هو الاول لكن البات هذا يعود ولا يسيل الى الا اذا
 كانت تلك العودات بعضها الى بعض فاسبب العود الى العاد فانما تدبر اذا كانت عود بعضها الى تلك عود بعضها
 وعود بعضها عود مثلا فعاد الاول ابع عشرة مرة والثاني عشرة مرة والثالث سبعا حتى يجمع سبعين يوما كل من الامور
 الا ان لم عادت السبعون على ذلك التي يكون الشكل قد عاد مثله وانما اذا لم يكن شيئا بعضها الى بعض الا بالمدد ومن
 العاد فان كانت متشابهة المدد في واحد بان يكون مدة واحدة لجميع عودات الجميع امكان يعود الشكل واذ الرسائل
 هكذا لم يكن ولا يسيل الى العلم بذلك ولا يسيل الى العلم بالسموات وحرف كانهما الامن جهة الرصد وهو لا يكون
 الا بالآلات مشوبة لاجل العلم الترتيبي وكثير من الحساب المتعلق بذلك حتى على المذود للعلم والتقسيم الى الشهور

والا

والا يمار الساعات ليس الا على الترتيب الذي لا يظهر تنافسها ولا في مدة متناهية وجود الاشكال باعيانها مما لا يسيل لنا اليه
 لكن حدوث شكل شبيه بشكل عال ان السيل هذا واحدا لكل كائن مادة ومدة وقفا علاوفا به اما المادة المشتركة
 بين الكل في المصير الاول الذي السراع صور الصورة المشتركة في تلك المادة فبقية مما على غيرها لا يماسها والفاعل
 المشترك الترتيب في الحركات السوية والبعيد محركها والغاية المشتركة استيفاء نوع ما لا يبقى فيها ما لا يتبقى فضلا عن غاية
 هو الجود الا على السيل كل شئ ماله في شأنه
 واستعداد

في بيان طبائع العناصر وما فيها من الاقسام

الفصل السادس عشر في بيان طبائع العناصر وما فيها من الاقسام
 وتقسيم الاضداد والاشتمالات وما يتعلق بكل من الاقسام وفيها ثمة فصول **الفصل الاول** في بيان طبقات العناصر
 العناصر من رقيق من تاثيرات الكواكب على جوها فانما الجوف في السلبات حرا فخلط بالحرارة وروفا يدرج بظلمة وبارد
 تاثيراتها فتمتد الاقمار والارض والشمس على الاضداد والاشتمال على الاضداد والاشتمال على الاضداد والاشتمال على الاضداد
 تاثير الكواكب فيها ولما ان النار والحرارة العالي منها اسرار يكون باقية على صرافتها لان الارض والاشتمال والاشتمال
 هناك ولعلقت قريبا في سرية الاحاد لها الى نفسها وكذا الارض يشيران يكون الفار منها الترتيب من المركز صرافة
 عن تاثير الكواكب فيجوز ان تلك الارض طبقات تلك بيط محض ومخلط بالماء ويخشى عنه جفاف الشمس والحر هو
 كره الى الا سطس وهو طيبة واحدة ولا يجوز ان يكون الا سطس غير البر والاشتمال فاعلم ان ما كان فالاول ليس الا البر
 والثاني ما كان يكون في الوسط فاما بطبيعة وقطره فسادا او بالسر وهو ينزح الى ارضه حرة واحدة فيكون محصورا وقطره
 منقذ من الارض ومقدار البر والبحر يكون ازيد من النار لا يكون هو كلب الماء والهواء تلك طبقات بخار وهو محصور او قريبا
 للفضة وهذا ان كان النخلة في حدة حرارته وحده حركته ينزح وهو يوقى الهواء والاشتمال ما كان فخلط من الاجزاء
 المتفرقة كان يتقوى ان يكون محله من الهواء ما هو اسفل ويكون حار اذا جاء والارض المسطحة بالشمس وما اذا بعد عنها
 فان الماء ينشئ البر فيكون ترتب الهواء هكذا عارضا ثم يرد ثم هو الى الصرفة ثم دخان فتدبر تحقق من هذه الجملة ان طبقات
 العناصر الارضية ثمانية **الفصل السابع** في احوال كلبه من احوال النور لما كان في الماء شدة بالارطوبية والسيال ولما كان عتقه
 كوني الهواء علم خلف طبقاته بل كل حصل في بعض احواله انما يخلط وينتج الاثر كلبه ولما كان الجوايز حاروه تشافيه في النار

ثم يقع السيل في اصل الدخول
 كبر مولد محمد حسن
 في الاصل

ولم يكن ظاهرة البعد عن الأرض القريبة من الهواء اللطيف غذا لا إذا اختلفت قوتها بالأرض المرة الخفيفة الممتلئة بالهواء
 وكذلك الماء إذا اختلفت الأرض المرة الخفيفة على طولها وأما الفرق والبول والطين والمكانات ان يتخذ الخلق من مواد مختلفة
 إذا كان بوجه واحد ويولد على أن يكون لها الأرض المرة لا يتغيره أنه من طين من الحباب ويخرج فيكون قد باقيا
 قد سطر الحمار على ما لا شيء متكيف مطرا ما لها وهذا الحمار كذا في لا يجاوز حد من الجبل يزل عن قروبه ويدل على كذا
 بها الطير الأرضية إذا تاملت وزنا من سائر المياه وقيل ان رتب غير البيض ويقال ان حرق فلسطين لا يرب فيه شيء حتى يلبس
 الكتوف وقد يكون في بعض مواضع الحميا عذير لعدم احصاءه الأرض المرة الخفيفة وهذا الماء اللطيف لا يساوي
 متجبل يربها إلى الحمار حتى التكيف وما ظنه قوت من ان ملوخته لان كثرة يبقى بعد سحق اللطيف متوقفا لتساوي ليس
 كل كثيف ملحا ولا لكان الطين اولى بالملوحة ثم لم يهود إلى العذوب إذا عاد اليه ما يحرم منه بالامطار الجود والادوية
 العذرة العذرة ولا يترشح في الشتاء كل ما اخذ من في الصيف وخطره في شئ ان يعود في الشتاء إلى العذوبة ويصير
 اقل ملوحة ثم من ان اختلفت جاذبه بالطاقة والكثافة وهو بسيط لا يد من ان يكون هذا الاختلاف لما طغت
 بالأرض وما قاله ان ياد قل من ان البحر عرق الأرض ان لا يده ان كان عرق الحيوان هو ما يشبهه بالبحر عرق من
 الذين كذا في البحر النسبة إلى الأرض فهو صحيح هذا والحكمة والغاية في هذه الملوحة انه لو لم يكن كذلك لاسرع اليه
 الاجود فيخرج البسار والوباء إلى سكان الأرض ثم ان شيا هذا اذا فرز احسن اذ امر عليه زمان وانما يتخفف عن الاجرة
 بخاوية بعضها بعضا وتجود الاستعداد للوحنة من الأرض ثم ان البحر لا يتجسس لموضع معين بل يتنقل من موضع ولكن
 في مدد من الجبل لا يفي بها الآثار والتواضع لان الشيء البحر لا يملك مستند من الأقدام والعيون التي نصب اليه من خارج
 وأما العيون التي في قعره فتقليل جدا والام غيب على ركاب النجوم البحر ثم الانما ينصب من العيون وانما استاذها
 بما التنا فليس كاستعدادها لعيون فان كثرة حدوده في فصل بعينه ولا شئت في ان الآثار والعيون كثيرا ما ينصب
 في جهة فلا بد من ان ينصب البحر من تلك الجهة وكثيرا ما يتجدد العيون والانه في جهة من جهة البحر من تلك الجهة
 فقلت يصير سببا لا فقال البحر من حركته كذا ان الماء لا يقيم قد سبب وبغير تواربا وقديما يستحال ولكن لا يمكن ان ينضب
 فقلت لا في بركاته وكثيرا ما يتنقل الام في اللغات والخطوط فيما بين الامم لما فيه كذا بات لا يمكن ان تقرأها
 فطلع على ما كتبوا ولكن يريد لنا في الحمار والكثير ما ترى من الماء والبلدان التي لا ملك في اماكن فيها انما يصعدا
 وقد ثبتت واعلم ان البحر ينفسه ساكن لكن ربما يعرض الحركة لرياح مصف على وجهه او تنبت من قعره او لاصا رايته
 فيه فهو حركه لا سيما اذا ضاقت مداخلها وقيل عتق اولاه وقع في مضيق فينضبط بالسواحل فيسبل باد في حركه الى ان يبعد إلى

لا موضع

موضع

موضع انحرافه ولاه وقع في موضع شرف فترى ان في حركته فان تقع إلى العذوبة شيئا مستنده مؤخره فيقوم سببا لا
التي في بيان سبب تفاوت الحر والبر والاعلم ان برما يحصل في المياه والركبات شئ من الحجاب وهو انه لا شئ
 للمر على الظاهر ان رتب الباطن وبالعكس كما شاهد من الأرض ومن مياه القنا والابا وحاجات الصيف والشتاء
 فاختلقت النار من ذلك فثبتت الحرارة والبرودة معا في ان رتب كل منهما من عذوبة كما يظن من رتب الماء من انحرافه
 الذي موجب ان يكون العرض سعل من حر من موضع حر إلى موضع اخر من موضع اومن موضع اقل إلى موضع اشد فاختلقت النار
 والباطن وقيل ان هذا انما يجمع فيا يكون التسخين ينشأ من جرم حار لطيف فانما اذا استولى على طاهر البر الحقيق
 الحمار في الدواخل فادارة قوتها وتبينها وكذا اذا كانت البر ينشأ من جرم لطيف بارد فانما اذا استولى الحمار على الظاهر جسيم
 فكيف فلم يكن ما في باطنه من ذلك الجسم اللطيف البارد المبردات تجعل فيجتمعت حره اذ قوتها قالوا واما النار والقنا والابا
 فكل من الحس مثل ما ينطلق من داخل الحمار فانما لا ما يخلطه سخون ما يفاض عليه من الماء القنا تترادف القنا فيه
 سحر ذلك الماء بينه وبين النار لانه كان يشره اولا ما دخل ابرد من ذلك الماء فكان يستحقه ثم اذا التفت حارث بشئ من
 قضا رتبته وكذلك البيرة في الشتاء باردة بالنسبة إلى مياه الابر والقنا وفي الصيف حارة ونحن نقول ان هذا الذي
 ذكره وان كان يصح في بعض الاشياء الا انما ذكره في الابا والقنا كاذبا لا نرى ان مياهها في الشتاء مذهب الجبل الحمار
 وكثيرا منها في الشتاء ابر من المياه البردة بالجبل والنجش ثرا ما يكت ان ينصب ابلانا في الشتاء اكثر ما سخن في الصيف بل
 البيرة في ذلك انما لا شئت ان القوة الواحدة تعمل في موضع صغير عظم من فعله في الموضع العظيم فلا سوا حلقا
 والصغير والكبير فاما كان في الشئ قوة سخنة ولا يمنع من شئ من جوانبه كان تفتد اضعف من تخفيف اذ ابرد الظاهر
 فتح من تارة في رتبته ونقصا في الباطن فان موضوعه يكون اصغر وكذا القول في التبريد وما توجوه في المياه وان كان
 من انما والى من انما رافعا سد بل انما نصب الماء بحرب فضعف ما ليت من شأنه ان يرتفع إلى فوق فضعف تحتها إلى
 التي لم يستعمل في النار في سخونة من ذلك حركة مضطربة وصوت يبعث عن شدة حركة هو ان تترشع هناك والماء انما
 يبعد النار في حركته وحره كسب حركته الما سخن منها لا تترشع وبغيره وسخا منها ولكن قد يعرض ان لا يبعد
 لرابر او لبقية الهواء للماء شيا من النار وتكون في نفسه **التي** في بيان ان الشئ كل اذ دس اذ اذ
 اذ اذ قوة وفلا ان من المعلومات الشئ كل ان اذ عظما اذ اذ قوتها وهذا لا ترى الجبل من غيبها النار والكبر في رتبته
 محسوس بخلافها والصغير من انما ما ياب من كل سواء وكذا المطر في كل قليل وفي كل كثير في ان من من قال ذلك
 ليس لازما في الشئ في الكبر بل لان النار على كل فصل فوضعت اضعف من عمل فيه فاذ كان كثيرا تدارت انما الحمار لا

تبريد الاجزاء الباردة واما اذا كان قليلا فلا يكون لما يفعل ما يتزايد ضعفه واتصاله ولذلك ترى المتحرقة في الماء
 القوي يبرد بغير كثرة ما يبرد ويبرد اذا انغمس في ماء قبل دوا هو الا ان الماء الثقيل فيعمل من البرد فينقص من
 حره ان يتوثر حتى تتأخره بخلاف القوي ونحن نقول اذا جعلوا الجراء الباردة يبرد بعضها من بعض ومن العلوان
 الشئ لا يبرد ان يكون متصفا حتى يبرده غير فان الباردة لا في الفاتر سره غير فاجزاء الماء الغزاة اذا كانت يرد
 بعضها اذا انغمس في شخص ضمن يرد جزوا منه فلم لا يبرد بعضها بعضا مطلقا حتى يكون الماء الغزوطا ابرد
 الماء الثقيل فان قيل ان الماء كله متساو في القوة والشي لا يعمل في غيره فالخرج جزء من شئ
 ساو الاجزاء لا يبرده في تلك الاجزاء قلنا ان الجزء الاخر من جزء اخر فهو انما يحصل فيه زيادة برودة لكن في بعض
 من حيث انه مستعمل في البرودة والفاصل بالانفصال لم يكونا متساويين وسنرى فيهم ان الشئ لا يعمل في غيره
 كان الشئ حاصل بالانفصال شئ فلا يمكن ان يكون مجازيه فاحصل في ذلك الحاصل بغيره وانما لا حصل زيادة فيه
 محاور ان كان الماء مساوي الكمية له او اضعف منه فضعف لا يفي الى عليه الضد بل العجز في ذلك ان كانت
 ان القوة البردة او المتحرقة لا يتبدل منها اثرها في مادتها وفيما يبرد مادتها ان كان قابلا للقوة البردة في الماء
 البرودة في الماء وفي مجاوره القابل لذلك فاذ لم يكن لها من التبريد عائق اتت القوة الى تبريده في الفاتر كما عرفت
 فاذا كان الماء غزوا فالتقوة البردة التي في وسطه لا عائق لها فيلزم ان يبرده ما في غير مجاوره من الاجزاء يبردا
 لعدم ما يعوقها عن فيضان البردة عنها فكل جزء يفيض من القوة الكاسل عن قوته ويؤدي برده من الاجزاء وكلما
 الحال في النار ويخرجها من القوى وليست القوة البردة شبيه للمادة الباردة فلها برده وهذه باردة كما انها حارة
 المادة تتحرك وبها يظهر تضاد ما يورد على ما قاله المشايخ من ان الثلج ليس لها رولا لانها مع هذا العظم متصفا
 تحتها بالاعجاب ذلك فان المماس المتخذا ما هو سطحه ولا يرد في تأثيره عظم الجسم الذي خلف ذلك السطح واما
 ما قيل من انه لو كان الازداء في النجم يوجب الازداء في القوة لزم ان يكون زيادة برده الجرم بالتسوية الى برده المماس
 على شبه عظمه الى عظمها وليس كذلك فندفعه باننا لم نضع ان زيادة القوة يكون بقدر زيادة النجم حتى يكون قوته
 الضعف ضعف القوة ليزيد ما ذكره بل انما قلنا ان الازداء في النجم يوجب ازيدا في القوة والامر كالكلمات
 في النجم فلا يلزم ان يسم الى ما هو متقدما من المياه من ذلك النجم جميع البردات التي في جميع الاجزاء بل يصل
 الذين يردون انهم لا يسمون الا في البردات التي فيها اليه وليس بهم اذا تضاعفت القوة مع زيادة ضعف
 المادة بان كانت قوتها في مادتين متجاورتين فكانت تحصل في كل من المادتين او فيها زيادة بقدر زيادة القوة لان

صفحة

القوة كذا ردت فانما لتفعل جزءا على انه ليس هنا الاثرة واحدة في مادة واحدة **الفصل الخامس** في ضد بالافعال
 الانفصالات المنسوبة الى هذه الكيفيات الاربع ان من الانفصال ما ينسب الى النسخ والطبخ والشي والتحمين والشد
 والاصحال والاذابة ومنها ما ينسب الى البرد كمن النسخ وضع جميع ما ذكر ومنها ما هو مشترك بينهما كالحد والتحكيم
 من الاجسام والكيفيات الاحرار ينسب اليها الاتصاف فاما ما يراه هذه الانفصالات فيقولون ومنها ما ليس كذلك
 فانما ليس بالقياس الى الطب كالاتلال والنشف والاصحاح واللعان والطبخ والقياس على النسخ الى الباس كالتحيم
 والاحياء الى النشف والقياس كالاتلال والنشف والاصحاح واللعان والطبخ كالاتلال والنشف والاصحاح واللعان والطبخ كالاتلال والنشف
 الامصال بالغير والتفصيل فيها كالاتصال والاطلاق والامتداد **الفصل السادس** في التبريد والبرودة والعنونة والافعال
 والتكثير اما التبريد فهو حال الحارة الجسم الربط الى من مواضع الغاية المقصودة وهو على اقسام اربعة النوع ونسخ
 الغذاء ونسخ نقل الغذاء والتبريد الصناعي اما الاول فنقل نضج اللحم والتبريد هو ما يبرد في جوفه التبريد وانما يتم فعله
 في النباتات والحيوان بتوليد الثلج والغاية المقصودة هنا كونه من ذلك النوع واما نسخ الغذاء فهو ما يبرد
 الاجزاء المعذية وهذا النسخ ليس التبريد بل فيما يستعمل فيه الغذاء والغاية المقصودة هنا هي اذابة بل ما يحصل
 من المعذية وهذا التبريد يسمى التبريد وانما نسخ النقل فهو حاله الى ما هو سهل اذ فاعلم اما ما يترقى والاعمال
 او التفتت والاذابة هو الغاية المقصودة وانما النسخ في نقل النسخ والطبخ والشي والتحمين والشد والتبريد
 في واما البرودة فهي ما يبرد في النسخ مقابل عدم الملكة والعنونة برودة فالله وان بقي الرطوبة عبر بلوغها الغاية
 المقصودة من غير ان يكون قد احتالت الى حيث يفسده ما بعد النسخ كان في التبريد سره والغذاء غير متغير ولا يستعمل
 الى ما كانه المعذية والخلط غير متغير ولا فاسد وما على البرودة ما يمنع عن النسخ وهو البرد والعنونة رتبة ان يستعمل
 الشئ الى التبريد بل لا يصلح للنسخ ويوجب اما فيما ينسب اليه التبريد من اقسام الاقل من اقسام النسخ ان يضعف الحرارة الغزيرة
 بقوى الحرارة الغزيرة فالله لو كانت الغزيرة قوتها كانت تحفظ الرطوبة عن فسادها بها وكانت تحسن حالها
 الى الغاية المقصودة ولذلك ان كانت اسرع الى العنونة من النسخ والسكن من الحرارة وكان اذا جعل في العنونة
 ما يورده سخونة غير تبريد او تنوي حوائطه الغزيرة كالحرارة من التفتت ولو لم يكن الحرارة الغزيرة لما فسدت
 الرطوبة بل يفسد نية ولما عطلت العنونة في الهواء البارد وان كانت الحرارة الغزيرة تحرق الحرارة الغزيرة انما يفسد
 الا ان لم يكن قوته جدا مسرعا في تحليل الرطوبة والا كان ذلك احراقا وتجهيما وربما اعان البرد على العنونة انما يفسد
 الحرارة الغزيرة وبها يمكن الحرارة الغزيرة فتدفع علم العنونة في الكاينات مضادة لتكون الا ان الشئ ربما يستعمل القوة

صورة بعض الكائنات من نبات وحيوان واما فيما يخص القسم الثاني والى انك فالحرارة القريبة ايضا لكن على حرارة
 الغريزية التي للنبات فان هذه الحرارة الغريزية اذا فعلت فعلها في الغذاء او الخلط وقبل ان يتم فعلها استولت
 عليها حرارة غريزية منها عن فعلها وهي الحرارة التي في الغذاء والخلط فاستولت على ما فيها من الغاية
 التصورية ففعلت وفتت لكن الخلط قد فعلته ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت
 من الفسخ والنجاسة والعنونة مادة وصوره وفاعل فاعله الكل هو الجسم الطيب وفاعله الاكل هو الحرارة الغريزية
 وفاعله الثاني هو البراء وعدم الحرارة وفاعله الثالث هو الحرارة الغريزية او مع الغريزية وصورها الكمية المتواضعة
 للفرض المقصود والبقاء غير يلوغ بها الى الغاية او الهيئة الرتبة المتأهية للهيئة المتصورة وغايتها ما مر التثنية في
 الاول وفي الثاني البطلان وفي الثالث الفساد وهاتان غايتان عرضيتان واما الكرج فهو دون العنونة فيحصل
 من حرارة غشائية لعل لان انفصل عن الشيء الطيب بل بحسب البر على طاهره فيخلط بحرمه او ما يفتي بحرمه ويخلط
 منه لون ايضا كما في الزبد يبقى على وجهه ولا يتقوى على ان يفتي فيكون فاعله فاعله وان استندت فاعله
 والاحراق **المسألة السابع** في الطبخ والشي والتملي والتجفيف والتقصيد والذوب واللبس والاشغال
 التجفيف والحجم والترويب والتكليس اما الطبخ فبان بفعل حرارته رطبه فيجوز رطب يحصل له مجزأتها ويخلط
 منه شيئا ورطبه أكثر مما تخلط برطوبتها واما اذا كان الجهر بما لا يتأثر من الطبخ الا انزال الاسم كما يطلق في
 على الفسخ والحضم وذلك كالذهب اذا تسخن الحرارة من الجسم الغريب المختلط به واما الشيء فان فعل الحرارة التي
 في الجوهر الرطب يحصل منه رطوبة ظاهرة أكثر من رطوبة باطنه ويكون باطنه رطب من ظاهره هو انما لا يسهده
 رطوبة خلاف الطبخ فان الطبخ ابيض وان كان غلل رطوبة ظاهرة أكثر من غلل رطوبة باطنه الا ان تسخن
 ابيض رطوبة غريزة حصر رطب من باطنه والشي اقصار فان كان في الحرارة المؤثرة فيه هواء ناري سمي شيئا على
 الاطلاق وان كانت حراره ارضية فان كانت في النار الحمرية نفسها سمي تجفيفا وان كانت في شيء سمي بالنار الحمرية
 هو خارج عنها سمي شيئا وهذا شيء من صفة والطبخ من النار وهو الطبخ وهو ان يكون المؤثر حراره
 ارجح منه فاما كانت رطبه انشبه فعلها الطبخ ولما كانت لرحله لا ينفذ في جوهر الشيء فتؤثر فيخلطه ويلين به
 ويحصر رطوبته في باطنه انشبه الشيء واما التجفيف فهو حرارت اجزاء رطبه تتقلص من حره رطب الى فوق بالتفتين
 والذوب كذلك في اليابس فاعله النار وهو الرطب وماده الذوبان هو اليابس وان كان جسم مركبا من رطبه
 يابس فتدبره ولا يتأخر وذلك ان المكون الرطب واليابس فيه شديد في الاشراج وكان اليابس مائيا ولا يحرق

تدخن وقد يصعد بعد النار دهن ثم يصعد الدخان واما ان ينفذ من شيء مركب من رطب ويا من ولا يحرق
 يمكن فان الرطب الطبخ للشمع ثم الدخان القديريه امتزاج الرطوبة واليبوسة فيها الطبخ وقد يبلغ من شد
 الامزاج الى ان لا يصل بوحشا ولا يحترق بل ما اذ كان كالتحريك او تليها كالحديد ولا يصل شيئا من ذلك وان
 غلب ما ينفذ فاعله الامزاج مع غايه وجود المائيه كالحلق والياقوت وقد يحصل من بعض هذه الاجسام اذا اكل
 القاريه كراشي من جواهر الكلبايت والرايخ والثالث فيكون ان ينفذ من شيء لكن في رذاذاته لان انفصل جسمها
 فاذا انفصل تكاثر الجسم فصفه جسمه ولكن رزق لان الهواء الخفيف ويخلط ما في رذاذاته هو فاعله البحر هو الجسم الطيب
 او المركب من رطب ويا من غير يتأثر في الامزاج وماده التفتين هو اليابس الخفيف القابل لحراره الخفيف
 او الجسم المركب الذي لا يذوب رطبه ويا من لان عمله يتركبه يتقلصه والرطوبة تدفن على الصعيد فاما ما
 اليابس لثمة اما ان يصب منها فتصعد الاثر الحار عر يصعد وتكون الحاريد والخاص بالمزج بالنوشادر كما قد
 يصعدون ما لا يصعد بغير مزج ما يصعد بل بتصغير الاجزاء جدا كما يتصلون في الفاس وقد يتقلص ما يصعد حتى
 لا يصعد بالمزج ما لا يصعد بل يصعد كما كان عاليا كما يتصلون في الفاس الجري وقد يتقلص ما يصعد حتى
 التي كان فيها التخلخل فتدخال ذلك بعض في النوشادر واما اذا فيه في ان يتخلل الرطوبة لها مده فان كانت
 بعد التخلل على ما لا منها لاس بقت سائله من غير تحريك للذهب وان بقيت قليلا ثم انفصلت كان الجسم
 مما يذوب ويصير بها كالشمع واما اللبس فقيما يكون رطوبة اقل من رطوبة الناصب ويكون جامدا جدا
 يبع شدة الامزاج باليابس فهو دون الاذابة وقد ياب هذا الجسم بل وما لا يلبس ما ياب بعد حراره وحراره
 من نار شدة ما او شدة عليها كما يداب الحديد والطلاء والماء قريبا والمزج بالشيء والكبريت والريح والنوشادر
 وزيد الجوز فذلك واما المشتعل فهو رطب حار هوائي يابس لطيف فيل ان يستعمل فاما فاعله ما يحترق وما
 منه يستعمل فاما رطوبته غير صاعدة ولا حارة ومن ذلك شدة بيوت ثم من الاشياء ما يستعمل ويحترق بها
 وان تستعمل اجزاء الرطبة المتصودة ويحول اليابس من شدة ما اشتعل ولا يحترق فذلك اذ لم يتصل شيء من
 اجزاء النار به ولا يصعد ويحترق الرطوبة كالدهن ومنها ما يحترق ولا يشتعل لعدم ما انفصل من النار الحمرية واما
 النجم فهو جوهر ارضي قد كان يتجزأ قبل حط الجرم قبل فناء المادة المشتعلة للاشتعال منه واما الزئبق فهو
 ما يبق من حراره ارضية قد تفرقت اجزائه ويصعد كل ما كان مستعدا لان يتصعد وكان مشتعل فان لم يستعمل الا
 بل كان جوا ففقط سمي قويا ويا من شكله **المسألة الثامن** في تحقيق الحلق والعقد فانما يرى انه كما يحصل الاغلا

واما الحنجرة وما لا يحترق الا بالاشراج
 وسحق ويصير

بالحرارة كذلك يحصل بالبرودة كالمثل فان قيل ليس من المتأخر حتى يضرها ويغير حله بالبرودة ونرى ان الانقضاء
 كما يحصل بالبرودة يحصل بالحرارة في البيض ونرى كثيرا من الاشياء جردا بالحرارة كبريد البارد وكثيرا بالبرودة كما
 كالحل ونرى الذي يرق بالبريد فيقول ان من شأن الماشية ان يحرق بالحرارة لطف حقيقه بالارضية اوصافا بالبرودة
 التي تحس في جوف السطح الكثير للزجاج من الماء وتكونها كما يقاوم الهواء الذي في الزرق المنقوش فحس
 عظم من الماء والهواء ومن شأنها انهم ان يعتقد بالبرودة وان يحرق بالبرودة وقد يكون معها وله لغيره منقطة
 وان يعتقد بالبرودة ومن شأنها انهم ان يعتقد بالبرودة وان يحرق بالبرودة وقد يكون معها وله لغيره منقطة
 طما الهوائية والارضية من شأنها ان لا يتغير الا بالانقلاب الى غيرها من العناصر والمائية اذا اختلطت بالارضية وتغير
 لم يتغير لان البرد من البرد ومن البرد من البرد ومن البرد من البرد ومن البرد من البرد ومن البرد من البرد ومن البرد من البرد
 فقد علم ان البرد من شأنها ان يحرق بالبرودة ومن شأنها ان يحرق بالبرودة ومن شأنها ان يحرق بالبرودة ومن شأنها ان يحرق بالبرودة
 الحزن من البرد من شأنها ان يحرق بالبرودة ومن شأنها ان يحرق بالبرودة ومن شأنها ان يحرق بالبرودة ومن شأنها ان يحرق بالبرودة
 يتغير لانها على حقيقه فالحاصل انما يتغير بالبرد والبرودة ويتغير على ذلك التحلل والبرودة والبرودة
 لا يتغير ولكن يتغير بالبرودة والبرودة التي في البرودة والبرودة والبرودة والبرودة والبرودة والبرودة والبرودة
 بعد لم يتغير الطيف فالتالي بكثرة والبرودة انما يتغير بالبرودة والبرودة والبرودة والبرودة والبرودة والبرودة
 فاذا لا قاعا للبرودة انما يتغير بالبرودة والبرودة والبرودة والبرودة والبرودة والبرودة والبرودة والبرودة
 لانها علة ليس ارضي بها ونزجها فاذا لا في الرطب علة رطوبته على ارض الارض لا سيما اذا كان بها
 واذا لا في برودة وعتت قوة الياس فالحلل ايضا والمثل انما يتغير بالبرودة والبرودة والبرودة والبرودة
 علة بالبرد ويحتمل بالبرودة لانها في ارضي وقد يكون الشيء قد اخرج بالبرودة والبرودة والبرودة والبرودة
 رطوبته وعلة سوسنم اذا برود حذر ما في في من الرطوبة وذلك كالحديد وهو ما يصعب حله
 واذا بدت واعلم ان الحرا اذا اشتد سلطانها فقد نزل ما حتمه اليها من استقامته للبرودة ذلك لانها تحلل
 الياس ويسهل الرطوبة فان كان الياس كثيرا البند ويغيره او لا ثم الكانه والام بلبه كالمثل واعلم ان كل ما
 حرا بالبرد وفيه هو ان يكون في قوة فانه منسحق وهو اسهل وقريب من الماء كثره وكذا كثره من الرطوبات اذا
 طخت ابشت فالحلل الوسخ يوشى من الماء والهوائية مشدودة على الطه وخاثيره لا يترك والبرودة
 بالبرودة منه ما يحلل ولا يرسب لتغير اجزاءه جدا بحيث لا يتبقى على ان يحرق الرطب فيرسب كالمثل ومنه

ما رتب

ما يرسب لعدم تغير اجزائه جدا لعدم نفوذ الرطب فيه فتقوفا بالغا كالطين **الفصل التاسع** في اسباب
 انقضاء الرطب واليا ليس من الاجتلال والاسماع والنفث والاختصار والاتصال والاختراق والاختراق والاختراق
 والاختراق والاختصار والاختصار والاختصار والاختصار والاختصار والاختصار والاختصار والاختصار والاختصار
 من الاجسام ما يتصل بالان في مسامات يذوبها الرطوبة فيفصل الرطوبات الكثيرة على سطحه ومنها ما لا يتصل اما انما
 فان الصقل لا يتصل سطحه نزل عنه الرطوبة ولا يتبقى على وجهه اوله هيتة وهي انما يتصل الاجتلال لا يما يوجب
 الصقله والاختصار ان نفوذ الرطوبة في جسم بحيث يحدث فيه فيصير مما سلك فان ان لم يحدث اللين فهو الصقل
 يكن التماسك للجليد والنفث انما يحصل لان اجزاء الهوائية قد احتسبت في الجسم بالبرق فاحصل ما يتصل بالبرق
 يتم منها ما خرجت ونفذت الرطوبة في الجسم فقد يبرق من الرطوبة من سوسه ذلك الجسم كما هي مائية الملح وذلك
 كما في الحصى والنفثه وكثيرا ما سلف ما سلف سريعا لان الرطوبة اذا كانت قليلة فاذا غلبت الى ما طين لغلب منها
 الهواء الحار لها والهواء المتسول للجو من ذلك الجسم اقوى من هذا الهواء لما عرفت من ان الشيء انما يحدث له الميل اذا
 خايرها عن موضع الطبع ثم ان الرطوبة كلما كانت الخفيف كان نفوذها اسرع وقد يبرق من سرعه حركه فتكون ان تحرك
 الاختصار وان يتصل الرطب في جسمه فيشكل بشكل يساويه فان كان سطح الحاوي يساويه من جميع الجهات بشكل
 شكل جوف فجميع وان زاد عليه فاما بشكل اسفله بشكل ما يساويه فاما بشكل اسفله بشكل ما يساويه فاما بشكل اسفله بشكل ما يساويه
 واتصاله انما هو ان الرطب انما يتصل اذا تلاقى الجدار وبطل سطحها ما بهوله ولما الرطوبات المختلفة فعدا السكون
 فيها علة الحس كما اذا اختلط الماء والدم وقا لا يتاثر كالماء والخلب والخلب فاما ان لا يكون اختلاف سكون
 في الحقيقة ويكون ولا يظهر الحس ولا يمكن لمسق الامر في ذلك حتى يبرق القس من الاخر وما لا يخفى في هذا
 حصل للرطب بقدر انما فيه وهو بحيث يسرع التماسك اذا فسد النافذ وقد يقال على اتصال بعض الجسم الذي يوجب
 بعض اجزائه من بعض واتصاله انقطاع فهو اتصال اجزاء عن نافع مساويا لوجه في جهة نفوذها وما الجدة التي عنها حركه
 النفوذ يحصل ان متصل الاتصال من جسم النافذ واتصاله انقطاع فهو اتصال بعض الاجزاء وسرع من جهة التي ياتيها
 القوة النافذة سواء كان نفوذ جسم صلب او اتصاله من جسم او يوجب بعض الاجزاء بعضا في السبب في ذلك انما هو
 الاتصال مما سلف لظواهره حال باسان الاصلانية ما اذا تلاقى الطرفان استبح كل ما حوى الجسم وذلك كثره واشق
 طول لا يتصل عرضا واتصاله الاكسار فهو اتصال جسم صلب من دفع قوي من غير نفوذ جسم في حال الاكسار والاختصار
 كذلك الاجزاء صفرا والنفث هو نضاض ما يبرق من قوة ضعيفه وهذه الثلاثة كلها في حاله ما في حاله عن غير الرطوبة

لنفسه

فعله انما لا ينفك عن المزايا او في شئ خارج عنه كالمذهب في المشاطيس والكبرياء والسقوتيا ومن لا يكتفى الاطلا
على خصوصيات الامزجة واستعداداتها التي يستخرج منها شيا من هذه الامور انما يبلغ حقائق هذه الاشياء
كلها فاشبه من البياض للابيض للاستعدادات في المادة بسبب المزاج الخاص لها وقد يستعد الشيء لبعض الاعراض
لخالفه غير مزاجه كما يحصل البياض في الجسم الشاف المسفر الاخره كالزجاج اللدوق والورد والسبب في حصول البياض
انه قد وقع النور على سطح كثيره منزه جدا لا ترى الا مجموعه وانعكس من بعضها الى بعض واذا كان كذلك لم يبق
الاشعاف فاما لا يكون من انعكاس الاضواء فان الذي يعكس عن الضوء غير شفاف واذا لم يكن شفافا لم ينفذ فيزور
البصر بل يرى اللون البياض وكذلك حصل البياض من عمل الشئ حتى يخرج عنه اللامية ويخرج فيعالمقوله
فهذا يقع من البياض غير حقيقي واما ان كل بياض فهو من هذا القبيل ولا فضا في الكلام فيه واما في النظم والاربعه
فلا يكون مثل هذا فان اللون انما كان يحصل بخلافه لا في لونه وهو الضوء لانه لم يكن مرصا في ذاته واما النظم والاربعه
فما مثلا الضوء الذي لانه الذي لا يمكن ان يحصل بخلافه من الخارج واحد من ان يكون غير حقيقي هو القوي فانها
ليست بحسب ادراك الحس والنبه الى شئ فحسب سوي الفصل بل الشئ الذي يصدر عنه الفعل لا يجب في انه شاذ عن الذي
لا يصدر عنه وليس لاشياء الجسميه في وجودها ولا يمكن ان يكون النور هو المزاج فان الضاد عن المزاج انما هو ما
يصدر عن الحار والبارد والرطب واليابس فلا بد من قولي اخرى يصدر عنها هذه الافعال فان قيل كما ان المزاج
يحدث افعالا لم يكن للسلطة على ما يتولون فلم لا يجوز ان يحدث افعالا لا يكون البياض فيكون ما صدر عنه
ثلث الافعال هو المزاج وبين القوي قلنا ان الفرق بين الامرين كثير لان الافعال لا يشبه في ذلك لولا انها لا تهاهي
منسوبة الى الكيفيات ولا تكون في ثلث الافعال باختلاف الكيفيات قوة وضعفها حتى يكون الحرارة التوبيعه و
الشمع منصفه وان يكون هناك افعال مصدرين من عدة كيفيات وهذه كلها الكيفيات فيها متخل وتلك في
تكون ان يكون لمرح افعال منسوبة الى كيفيات البياض او الى المزاج الذي هو كيفة توسطه ولكن هناك افعال لا يمكن
ان نسب الى شئ من ذلك كذهب المتطاهر والالوان وبالجملة كل ما لا ينسب الى الشئ فلا بد من ان يكون هذا التعليل من
الافعال مستندا الى المزاج وفي القوي فان القوي بما في قوه مصدر الافعال واما الاستعداد في الجسم للمادة وفي
بنفسها استعداد لكل شئ لا يوجد استعدادا لشيء اخر ولكن قديم من مانع غير حصول بعض ما في استعدادها لشيء لا ينفك
غير استعدادها لشيء لا ينفك حقيقه استعدادا واما هو بل المانع من بعض ما للمادة نفسها استعدادا له **الفصل الثاني**
في تحقيق القول في توبيع المزاج ان من الامزجه ما لا يستخرج منها اصلا ومنها ما يستخرج امره في ذلك الامر ان يكون

نفس

كيفية ما جعلها ثم بما حصل كاللون والشكل ونحوهما او يكون كقوة فعلية او استعدادا او صورة نوعية ثم القوي
الفعلية اما ان يكون غائبا او غير غائبة وهذه هي الخاصة وان كانت فصولا لبعض الكيفيات ومن اناس من هم
لخاصة للتعيين ثم ان كثر من هذه القوي لا يفعل الا اذا كانت على بدن حيوان او نبات لم يفعل عن البدن فينقل فيزور في
قوته وكثير من الاشياء الغالب فيها البار من بدن وذللك يكون بسبب ان لها لطافة تحصل فينقل بها في الجسم
فيؤثر فيه بخلاف البار وكثير من الاشياء يكون بالعكس في الغالب فيها الحار من لان لها رية يكون فيمرجا ما من غلظ
ويكون الباردا حلس مرصا ورسع لغلظا ولا يكون الشيء شديدا من اثره لان لطافته لم تفسد من سرعة الاختلال جدا
فلا يبقى في البدن الا قليلا والاخر يبقى فيمرصة فيقوى تأثيره في كاشط الطرق والعيشق فان الاول انما في قوا
الثاني في قوا غلظت ناطية ويقتضيه ريبا سمعان الثاني قوي شديدا وكما هو في الناطية وقد يكون الشيء بعض
اولا ثم يرد اوبى بالعكس وذلك بسبب ان غلظا احد الجزين الحار والبارد يكون قيل غلظا لا الاخر وذلك لا يحصل
انك قد علمت ان المزاج اما ان يكون معتكلا او الغالب في احدى الكيفيات او اثنتان منها فاعلم ان ان احتلال
والغلبة معن اخر ما انه ان لكل نوع مرضا من المزاج لا يجوز ان يتعدى شئ من افراد شيا من حده فيقول ان المزاج
اذا كان على الكامل من المزاج الذي ينبغي ان يكون لذات النوع سعي معتكلا وان كانت احدى الكيفيات غالبة فان
تعدى احدى الكيفيات واثنان منها عن الحد الذي تحسنت يكون عليه حتى يكون المزاج كاملا فان خرج عن القوي
الذي لذات المزاج لم يكن من ذلك النوع وان اخرج سعي باسم الغالب ونسب الغلبة الى ثلث الكيفيات اثنتان
الكيفيتين وان كانت مغلوقة حقيقة والامارات الدار على مراتب الامزجه هي الكيفيات الغالبة كما ان الحار والبارد
في الرطب مدان على غلبة الحرارة والبياض على البرودة وفي اليابس والعكس والرطبة الحارة على الحرارة والباردة
على البرودة وكذا الحرارة والبرودة على اللوحه على الحرارة والجحوصه والعكس على البرودة وقد بعضا من سبل كالة
هذه الامارات كانت في تلك دول قوي القوي حتى ان قوا لا منه حصل احدى الكيفيات الى الغلبة مع عدم غيرها
الدالة على مغلوقتها بل قد يكون ذلك لبعض الاجسام والطبع بان يكون مركبا من اجسام ومركبه مختلفه لامزجه ويكون
بعض منها مغلوقة في القوي غالبة في القوة فيكون قوه في الموزاجان او عدة امزجه ثم ان قد يكون المزاج الثاني في شيا
الاجزاء كما ان المزاج الاول كالكثير الجمادات والمعادن والا كالحيوان والنبه
الاجزاء الالهيه دون الاختلاط التي مستها
المرح الاغصاء

٧٧٥

المعنى الثاني **كتاب المصاديق والآثار** وقد وثقنا الكتاب الثاني **الكتاب الأول** فيما يتعلق بخاصية الارض وفيها ستة فصول

الفصل الأول في كيفية تكون الحجارة واللبال ولما تكون الحجارة فبقوة انحراف على وجهين الاول على سبيل التخرق بطلعه

والثاني في الارضية قد علمنا ان من الطبقات تحت وبعيد لا يخرج انما يصب على الطبقات تحت ذلك التخرج فان ظهر مصب

فيما لا يخرج على سبيل جود الماء او من قوة معدنية في موضع كما شوه من المياه التي اذا غطت على موضع معلوم خرجت

بطلعه فلو انما سالت في وادي معلوم سبب ما يخرج على وجه المسيل وان اخرجت من ذلك الموضع لم يخرج شيئا فيكون القوة

قد يكون في بعض القلاع يخرج وقد يحدث بالانفصال وضع من الزلازل والقصوف يخرج ما يتلقاه من سبطا ومركبات

من قوة ارضية قوية قليلة المتدافق في ذلك الماء نفسه او بذلك مع معدن حار يمتد مثل ما يتعد الملح وانما يخرج الحجر

اسلما واطلا لا يتعد في القوى المحركة وقوة وضغنا وقد يكون الحجارة من ان اذا اظلمت كما شوه مما يكون من انحراف

هذا وما يكون الحجر الكثير قد يكون قهقهة وذلك بان يكون حين كثير يخرج معاصر الحرارة دفعه بغير كنه وقد يكون قهقهة

قليلة على قهقهة لا يارها اما ان تطلع الحجر فاما ان يكون ربيع التخرج القاعلة للزلازل طائفة من الارض يتوقفا فيحدث ربيع

وهذا ويكون بان يتفق على بعض اجزاء الارض ان يجري عليه ربيع او ما ربيعهم وسق الجوز الاخرى في ذلك الزلازل السيول

تقع في الحفرة فيزداد الحفارة وذلك الجوز ما في حاله فيعرض ان يكون مرتفعا على ما حوله من الاراضي او يكون

الاجرة كلها تشا وبه في حرمان السيول والرياح عليها لكن يكون مختلفا بالصلابة واللين فيعرض لللين وعلى الصلب

على حاله فتكون للبال يكون من احد اسباب تكون الحجارة لكن الاقرب ان يكون الطين اما بعد ان انكشف عن

الحجارة ومن كان مغورا في الجبل فلهذا الحرارة المحترقة تحته ويكون ان يكون بقوة معدنية ايضا او يخرج بعض المياه ايضا

وهذا الانفتاح انما حدث لها في مددتها وله لا تقي بها التواضع واكثر الحال الان ساطعها في الفتحة اذا بعد

عهد هذا بالماء والفتحة الجوانح المائية الاما بعد ذلك المادة من الجبال واما ما يوجد من عروق الطين في الحال

فاما هي اجزاء معتبرة من الحال صفت وعلامات الاوتيرة فالت جليها بالمياه ويتلذذ بالطينة المحلدة المستعدة للحجر

ثم او يكون اصل الطينة التي يخرجها الحجر في الاستعداد وقد يكون لان الحجر قد فاض على ارض غليظة

من السيل والجبل ثم انكشف وتراشد الطين للحجر وانما الحجر الذي تحت الفتحة وربما يبين الماء ذلك الحجر على

الفتحة كما بعض الاجزاء اذا انفتحت بالآلة ثم خرجت على التارفا فاما مصب واما ما يرى من بعض الحال ساطعها فاما

فهذه بان يكون ذلك بان اركم او اساف ثم اركم قوة معدنية ساق وقد غشي الساق الاول شيئا من الغليظة بها او هكذا

ثم اذا انحرافا فالت فالت الحائل وانما تفتت السافات كذلك **الفصل الثاني** في منافع الجبال لاشك في وفور الاشياء

بالسحب والعيون والمعادن والجبل الغني شيئا فيها فان السحاب ناسول من الاثير بالربطه المتشعبة والحرارة الى الطبقة

الباردة من البوار والعيون ايضا انما يتولد بان دفع المياه الى جهة الارض ولا تدفع الا بحيث توى يصعد الى فوق

وبغير الارض لها وهذا الجبل هو الجبل فلهذا السحب والعيون كلها في الجبال وكذلك المعادن ايضا تولد من الجبل

المحضر في الارض كما سبين ثم الجبال يتشعب من الارض والوجود ومن الجبال الجبال من الارض الصلبة واللين

يتشعب عن الاولين ليس لسلطان فانه لا يحسن من فيها شيئا يبتدئ به حتى اذا انفع اندفع من شئ كثيرة قوه واما اذا كان

الارض صلبة فيكون للجبال فيها احتقان ويندفع منها شيئا كثيرة بقوة والعيون انما يحدث من الجبال للفتحة

المستحيلة ما في غير ان يكون ما تحت الحال فلو انما كان انما عرفت انما في الجبال من سبطا وسق وبعيد

الى الجبال راجد يحدث السحاب قد يكون اولى ومن على ذلك السحاب والندبات الباقية على وجودها لان الان الا

العالم بالبر من اجم الغبار والارض الصلبة اقل البرودة من الرخوة يكون للجبال عيون شئ على حدود السحب والعيون

ولذا يرى انما تبتدئ منها وان وحدها لعد في ارض غير الجبل فانها تكون اما صلبة او قريبة من الصلبة ولما انفتحت

فاما سكوت اذا طال احاطوا بالاجزاء الجارية للارض فلا بد من احتقان الجبال وتكونها في هذه المنافع الكلية للجبال ولما

منافع جزسها كونه في ثمن اخرى كالطوب وغيره **الفصل الثالث** في اقسام المياه المياه المنبثقة على وجه الارض اما هي

سبا البر او البركة او البركة فانه اوباء يترقان الجبال المحض تحت الارض ان قوى على ان يندفع نفسه اندفع فهو عين ثم ان

كانت مائة كثيرة فينتبع كل جزء من الخوض سياه والا فبى بركة وان لم يتقوى شق الارض بنفس بل على وجهه بان تفر

ساقه شقه واويل من وجهه كثر من التراب حتى يفي عليه قليل تراب يكمل ان شقه فهو عين فان جعله سبيل

اليه مثله وكانت له مائة كثيرة فينتبع المقدم تاليا فهو القاء فنيه البيا الى القاء كتبه العين الركدة الى السياه

وان كانت قوت الماء ضعيفة عن شق الارض وكانت الارض رخوة عرض الماء ان سر ويندفع الى وجه الارض منتشرا

والعيون الركدة والا باراد ارج منها الخشب من المادة ما يقوم به بل ما ترج لان ما تحت الارض من المادة فاما

كان لا يندفع لانها لا تفي على ان يصعد مع ما فوقه من الماء القليل فاذا حصف ذلك صعد كما اذا كان على

وجه تراب دفع واقل المياه في السياه لانها لا تفي حركتها تلطف وتغير مجا ورتها لارضها الجبال المتفاوتات

واردوها في مياه لا تظلم مجا ورتها المتفاوتات وضعف حركتها **الفصل الرابع** في سبب حدوث الزلازل

حركه بعض اجزاء الارض شئ يتحرك تحتها فيحركها وذلك الشئ اما جسم غاري دخا في قوى الاندفاع او جسم

سبا لوانا وروا الى ارضه لكن لا ينفذ لا تخرب الى فوق الا باحداث تلك الاسباب والارض لا يمكن ان يكون تحت
 الارض والها في ايض لا يرض له الحركة الا تحريك الغير له كان ليل ماء الى عود نفعه في مرض الهواء الذي كان
 فيه ان تحريك اوبندم بعض اركان مغارة فخلل الهواء ويندفع بخارا وودخان بقوة فيدفع الهواء فاسبب الحرك للزلازل
 اما عار او ودخان او ماء ليل دفع الى وانهم بعض اركان القار وقد يمرض سقوط على الماء او اجزاء كبر منها سقوطا
 قويا وقد حصل السبب على هذا الركاكس قال ويكون سقوط هذه الاشياء حلقا كثيرة الاطوار وقلتها لا يتبع في الاصل و
 ويسمى في الثانية فتحت ويطل هذا الزلزالا ما يكون الزلزال في ارض ليس بقرها جبل وكذا ما يكون الزلزال في الارض
 التي ليس بها جبل شديدا جدا وليس في الارض الحبابية الطيفة بها شيء من الزلزال ويكون ولكن زلزاله ضعيف و
 ايتم لو كان كذلك لكان كل زلزاله ضعيف في اخرها واما قولنا تكسر فوس بان الارض انما سكنت لانها محمولة على
 الهواء وجعلها التي على الهواء تختلف وجهها الذي من عليها فتكسر بالامطار والهواء يفتني بطنها الى فوق
 والفقير وهي المنة التي من تحتها فتكسر فيدفع الزلزاله فمع انضغاط من جهة الارض وسكونها وانما يصيب مكانا
 وجهها في الامطار لم يزل ان يكون الزلزاله دافعا لا يزول با ومن الا على ان السبب الاكثري للزلزاله هو الرياح الحصد
 ان المواضع التي يكس فيها الزلازل اذ احضرت فيها ابار وقوى كثيرة قلت الزلازل واذا كانت الزلازل التي تزلزل الارض
 شتمه على مواد تجاريد فيها يظهر بالزلزلة هيون وان كانت بائس فيها تنخل بها نار فان الحركة العنيفة على الهواء
 الى النار ولا سيما الدخان واذا كانت شديدة الحركة فوير جدا حدث صوت هائل وربما حسنت الارض وقد
 يحدث الصوت الهائل من دون الزلزاله وذلك اذا كانت الرياح شديدة الحركة وقد وجدت بعدا صغيرا وكثر
 ما يكون الزلزاله عند فقدان الرياح لان موادها عررض لها الاجساد وكثيرا ما يكون في الجو صخب شديد
 من تمام الرياح المختلفة وغلبه واحد منها فامتد ومدت عكاس العلوب تحت الارض وكثيرا ما يكون اوقات
 الزلازل غامضة وكده في الجوا ومضات لفقدان الرياح تجم ويكون في الاكثر لالو في الغدقات لان البرد يصف
 وجه الارض وقد يحدث في انسا في التا وشدة جذب الحركات ويخفف وجه الارض واما قد البرد الى باطنها على سبل
 الغائب واكثر ما يكون في الربيع والخريف اذ في الشتاء جمها والجماد في شدة البرد فان حدثت في زلزاله دلت
 على كثرة الطوبية وقلة البرودة وفي الصيف شدة خلل الحما فان حدثت في دلت على شدة الجبس المصنف وجه
 الارض وربما يحدث الزلزال لرجين الكسوفات لانه فقدت بها الحرارة وحدث البرد دفعة واكثر ما يحدث فيه الزلزاله
 بلاد تختلف باطن الارض فتكسر وجهها او يغير وجهها بخرى او ما عررض لا يمكن ان يكون في انحرافه اذ ان قوتها لا سيما

وجهاها

كان تنحرفا فانه لو وقع للريح من فوق لم كانت الزلازل خففت الحركات باختلاف المنا فان كانت الزلازل خففتها فبها
 رخص الى فوق ومنها رخص الى اللرض من جهة ومنها غططه وهي رخص من تحت ومنها سليه يارب في اللرض ومنها
 مما وكذا تلك الاصوات تختلف باختلاف هذه الحركات وكذا ان الاجساد ليسق السماع في وقع عرس من بعد ذلك سماع
 صوت الزلزاله ليسق الاجساد بحركة الارض لان موج الهواء سبق من موج الارض فكيفه **الفصل الخامس** في يكون
 المعدنيات اعلم ان المعدنيات اربعة اقسام الاجزاء والذات والكبارت والاصلاح لانها ما قوة الجوهر او وضعيتها
 فالاولى ما ان يلقاها لا شيء من الاويروب والجوا الجليل او لا وهو لا يروب ولكن قد يلبس بعضه بغيره الثاني ما ان
 على قباله الرطوبة به جمل او دهي على الرطوبة والريز من السطقات على ازم من عندها او شمس مندها واما
 السطقات ما يندب شديدة الاختلاف بالارض قد اخبرت بالورد بعد الحروق في مناهي الدهس وماه الاجزاء كذلك
 الا ان حود الماء يربها ليس الحصل الى الارض فلم يبق فيها شيء من الطوبية حيث قلنا ان لا تخطق ومادة
 الكبارت ما يربها بالارض والوايروب يندب بالحرارة حتى صارت ذهنية ثم انفتحت بالبرودة والجماد
 فهو من الاصلاح الا ان قوته اكثر من رخصته فهو ما خالطه دخان لطيف جدا شديدا الحرارة كثر ان رية وافقد
 والكثرة تاريت تصعد بكليته واما الرطبات فهو مركبة من طيبه وكبر مسر ومجارية وفيها قوة من بعض الاجساد
 واما الرق فهو ما خالطه ارضه كبر لطيف جدا شديدا يربها لا يمكن بدونه سطح الانسداد من
 تلك الارض شي ولذا لا يعلق باليد ولا يفسد ولا يشكل بشكل لمحبوبه وبما منه من صفاء المائية والارضية وحلل
 الهواء يربها ان يكون الرق يصف جميع الذاتات فانها عند الذوب تعود اليه الا انها مذوب بعد ان يربها
 بحر الا في الرضا ص ولذا ترى الرق يعلق بهذه الاجساد ويكون اختلاف هذه الاجساد باختلاف الرق لوما
 فيا الطه فان كان الرق نقيا ونعقد بقوة كبريت ايض غير عذبة ولا درن كان منه الفضة وان كان مع ذلك على
 بالكونه اصعب يكون فيه قوة من غير تاريد لطيفه غير عذبة كان منه الذهب وان كان الرق نقيا لكن يعقد كبريت
 محرق كان منه مثل الفاس وان كان رديا دسا متخللا ارضيا وكان كبريت ايض فبها كان منه الحديد وشبان
 يكون الملق من ريق جلد مع كبريت روي غير شديدا لا تخرج وذهب ان يكون الا لك من ريق روي تشيل الطم
 وكبريت روي متقن ضئيف وديما عاوا واصحاب الجليل عند الرق بالكبارة على وجه موقع الصدق بما قيل
 في الطبيجات وان لم يكن الاضال الصانع من قبلها الا انها شابه لها وما يدعونته اصحاب الكيمياء فيجب
 الزليسية ايداعهم قالب الانواع بل قلب الالوان والعوا ورض في الفصل التويعه كيف والفصول التويعه بجهلة

والذي من الجيوب منها فان الشمس قبل ان تحاذي سمت رؤسهم حاذي البحر وتجرى عليه صهرته لجأرا كثيرا اذا حاذيهم
 عنهم لم يتقدم ايضا بجوارقها منهم صهرته واما البلاد التي في الغرب فلا يمر الشمس على مسامتة البحر وليس عندهم الاطبع
 اخذ من الشمال الى الجنوب والشمس جنوبهم فلا سمت ذلك البحر واذا حاذت الجوارق ودائم فلا غداية الا
 اخذة في البعد عنهم ويحاط به البحر لا يوصح بالبلاد التي يحاذوه الا اذا كان البحر يحركها ويتحركها من الشعاع عنه
 الى الجوارق وما ليس فيه هذا فهو يوجب برد البلاد التي تحاذوها فلذا كانت الشريعة احرم الزمير **المقالة الثانية**
 في الجوارق التي يحدث فوق الارض وفيها ستة فصول **الفصل الاول** في السحاب وما ينزل منها والظواهر السحاب
 جوهر خافى طاف في الهواء وهو قد يكون ما انحلال وتصلد وقد يكون هواء قد صعد وكما نفخ ثم انه لا يبرر
 ان سلع السحاب ذلك الجوارق الذي لا يبرر حتى يطر بل ربما شوهها انه انرفع قليلا وامطر ولا مطر فخره ولا سحاب
 وهذا لان الجوارق يكون شيئا كثرة ما رته وكما شفه فلا يصعد بل يحيط عن قريب واما لان هناك ربا حاصه
 لها من السمود ايضا عطشها الى الاجتماع اما بسبب جبال يكون قدامها او بسبب ثقالة رايح وانما الشدة وبها لم
 ولكن الاكثر ان يقول الجوارق الى الجوارق ما رجا وينته ويا نفس الى الدنيا فيه عنه سمعها ما لم يحمل ماء ولى
 والديبر والواول انما يكون من هذا التسم واما النازل من الاول فاما هو مثل الاله الطل الذي نزل من الجوارق
 التباطى الصعود التليل المادة الذي يضرهم برد الليل فيعقده وسيله فينزل نزولا شيئا في اجراء صفار جدا لاس
 الا بعدة بجمعه منها فان عرضها محدود بسى صقيعها ان السحاب كثيرا يعرض له قبل ان يجتمع فيها جنانا لطر
 ان يجتمع فيصير نجما وان النجم بعد يكون الحبات كان بردا وانما يكون البرد في الاكثر في الربيع والخريف ودون
 الصيف لان الجوارق العمل فيه قليل ودون الشتاء لان البرد في الشتاء ان كان قويا عتده نجما لا لا يجمه حتى
 يجتمع الحبات والا كان مطرا واما في الربيع والخريف فانه لما كان الهواء حار بالنبته الى الشتاء اهل السحاب
 الى ان يمتدحف ويجمتع الاجزاء للثانية ثم اذا استخفف لحاظ به الهواء الحار منبر البرودة دفعه الى الارتفاع
 على ما عرفت من القاف فيصير المائيه بعد ان اجتمعت وصارت قطرا كبيرا وقد ما دون على ثوب الارض
 واجما ده تحتل ذلك الماء بالحرق وقد يكون انما البرد بعد لا انفصال من السحاب بعد الاجتماع في الجو
 وقد يكون عنافه ريج بارد لسحاب حار فيقرب من الارض جدا وكل برد ينزل من سحاب بعده يكون
 صغيرا مستديرا للثانية واحكاما الطريقة بالحركة في مسافة بعيدة والذي ينزل من السحاب الدهر يكون
 كبيرا فيستديره واذا كانت المادة فيجاءه وكانت السحاب بعده حدث القطر وهو المثل الصغير

القطر

القطر لا يتجمع التلطرات اول ما ينفصل ثم يتفرقا اذا بعثت المساء قد كل من ماء يسب من علو واما السحاب
 فهو من جوهر القمار الا انه ليس له قوام السحاب وهو قد يكون متغيرا من العلو وكثير ذلك عقيب الاطمار
 هو من ذرات الصعود وقد يكون متصفا من الارض وهو يندبها لطر واعلم ان للرياح ثمانية اقسام فيكون هذ
 الانشاء فكل ريح تنويع السحاب في البلاد البعيدة عن مهبها ويفرق في القريب منه والرياح الشمالية يلية
 وصفيحة لبردها الا في البلاد الشديدة القرب من مهبها فانها تهب عليها ولما تبرد والجنوبية مطيرة وطله
 الا في تلك البلاد فانها تهب عليها وقد بردت واعلم ان جميع الانا والعلوية تها بعد النجاء والدخان وقيل
 يصعد نجارا ودخان سافح بل يصعدان متخلطين ثم اذا انتهى النجار الى الجوارق ردا والحيث شفق ثقله
 انفضل عنه الدخان وصعد الى الكا والنجار يصاده السحاب والمطر والثلج والبرد والطل والصفير والها له
 وقوس قزح والشمسيات والقيار والرياح ماله الرياح والصواعق والثلج والرياح ماله الرياح والصواعق والثلج والرياح ماله
 والعلامات الهامة **الفصل الثاني** في المقتضيات التي تمهيد لمقتضى السحب في الهاله وقوس قزح ونحوها اعلم
 اننا انظرنا الى المراتب فترى فيها شئ غريبا فلا يشهد بان ذلك الشئ ليس من استقرار في المراتب والا لكان
 له فيها قرار ولم سعل بانقال الى الراى فاختلنا نسبة ذلك على ما ذهب اليه منها يعتد بها الاول قول
 اصحاب الشعاع وهو ان يخرج من العين شعاع عدلى الى المرئ ويحل الشعاع الذي في العالم المرئ فيجعل
 له في الرؤية فاذا كان المرئ صفيلا انعكس على ما يقابل على الاستقامة فيدبر ذلك الشئ مع الصيقل
 فيسحب الزريرة مطبعا فيه وليس الامر كذلك والام يقدر على ان يدبر ذلك الشئ من المراتب وبعده
 عنها ولم سعل الشئ بانقال الى الراى والثاني قول الطبعين وهو ان المرئ اذا كان مضيئا وينتشر بين الراى
 مشف حدث في العين شئ ذلك المرئ من غير ما لا يقبل المشف المتوسط يكون موديا الشدة الى العين
 فيجرد الما واقف فان كان المرئ صفيلا صار يرا ان ينادى مع شدة شئ خارج عن رتبته من ذلك الصيقل
 زب الصيقل من العين من غير ان مطع في الصيقل شئ ولا يدعى هذا الثاني يبريدون الهامة وانما يستبعد
 ثقلة مثله في الطبيعيات ولو كان مثله كثيرا والثالث ثمة الماسة نادرة لا تتقرب ذلك ولا فرق بين تاجه الصيقل
 الى العين وثالثه المشف الا ان ذلك يورده الى محاذي المحاذي وهذا الى المحاذي ولا فرق في البعد بين هذه
 الثانية وبين الثانية الذي يقوله اصحاب الشعاع ولا يته وبين تاديت الهواء بالقرع والقطع الصوت الى
 السمع ثم اذا قام البرهان على هذا كما تعرفه انشاء الله تعالى لم يعبأ بالاستبعاد والثالث قول من يقول ان السحاب

وإذا حاذى شيئا انطبعت فيه صورته فالرأى انما يرى الشيء الذي انطبع في المرآة وهذا القول مما لا يخفى انما هو صحيح هذا
 فلم ينقل هذا الشيء في المرآة بل نقل في المرآة من غير ان ينقل المرآة ولا في الشيء ثم ان المرآة في هذا المثال فرق بين القول بالشيء
 والقول بالانطباع لان الاشكال الذي يرسم فيها من ذلك واحد ولم يكن هنا مقام حقيقة الحقيقة ذلك وكان القول بالشيء
 مشهورا في العلم الاول فان على التهور ثمران من الطبيعيين من حاول تعليم سبب هذه الحركات بوجوده كحكمة خارجة
 عن حقل العقول حتى قال بعضهم ان الهالة صورة موج الحجاب بصدمة التوراة فيلجأ الى الوسط بين الاطراف المتساوية
 البعد من الوسط وهذه الوجوه كلها ملية على توهم انها مستوية في حجاب واحد هذا ما علم انهم ان الفرق بين الصور
 الحقيقية والخيالية ان الاولى يستقر في حالها ولا تتقل بالانتقال الى الرأى والى تميزه على وجهها اقرب مما يتبين الى ذواتها
 من المثلث وتندفع الى بعد عنها واجزاءها يوجد هذه في كل واحد انفسهم صلبة بخلاف الاولى واعلم انهم انما يتصورون
 الشيء اذا لم يكن متغيرا لما وراءه واعلم انهم انما يتصورون الشيء اذا لم يكن متغيرا في نفسه ويمكن الحس ان يتصور الى اللون والشكل
 معا وان كان صغيرا غير متميز في الحس فلا يؤول الى الشكل البتة الا يرى الجسم شكلا اذا انقسم في الحس وان كان متغيرا
 فليس الى اللون انفسهم فاذا كانت المرآة الصغرى لا تلاقى او تلتصق دون الشكل واعلم ان الحس كذا ما علمنا في المقادير
 فيرى الشيء اعظم مما هو عليه كالايشاء المرئية في المرآة واصغر كالايشاء البعيدة جدا والمرئية في المرآة البعيدة وفي الشكل
 فتدبر في المتاع مستديرا ولتلق سطحه او في وضع الاجزاء كما يحسن الحس انفسا وفي وضعه من غير ذلك لا يحسن بالبعد
 بين التميز والشواث وقد لا يحسن بالبعد بينه وبين الرأى وفي اللون فتدبر في شدة صغره او قد يرى اقلا صغرا واعلم ان
 الاجسام للصدفة اذا انكسرت عن مرآة اقرب منها فلا يبعد ان يحل لون يروى اذا كانت بعيدة عن المرآة وكانت المرآة في
 في الظل فيا يبعد ان ركب من الضوء والظل فيا لونها كانا من الحجاب السوداء او تقع عليها صورة ريت حجابها
 ان البصر في حاذى اشياء كثيرة فيستل او شيئا عليها صغيرا لم يزد ان يتأدى اليه من جميع الجهات شيء واحد بل يكون
 ان يتأدى اليه من بعض ذلك شيء من ومن بعض اخر شيء من اخر ولا يتأدى الى شيء الا انفسا لا ليس هنا شيء من حجابها
 ولا يتأدى الى راسل اشياء ما لم يرد به او نصف صورته ولو انه الذي يلزم الشيء وكانت ستة المرآة الى ذوات الاشياء
 متشابهة من كل جهة ليزان يكون النبتة بين الرأى واجزاء المرآة والمرآة واحدة فلو وان يكون الزوايا المتأدية على سطح المرآة
 من خطوط توهم خارجة من البصر الى المرآة واخرى الى من المرآة الى ذوات الاشياء متساوية فيكون مثل الشيء مستديرا
 ويكون الخط الحجوم بين الرأى والمرآة كالحجوم في المرآة هذه الاشياء مدول امكنها بحسب حركات الرأى
 فان تقدم اليها فتدبر وان تأخر تأخرت وان تباين من سامت وان تباين من سامت وان علاعت وان نزلت فلان

في الفصل الثاني

حكم عليها بانما خيال البصر في الفصل الثاني في الهالات والسيات والنباتات ونحو ذلك من احوالها البصرية فانه انما يفسد
 يرى حوله كوكب من الكواكب اذا انهم بجوارهم لطيف لا يفسد فين الطعن من المعين على اصحاب الشعاع من قال ان
 سطح القمر كروي فلو كان شفا كل البعد من الارض ومن المركز فاقام وقع عليه الشعاع قطع مستقيمة مستديرة ومنهم من قال
 ان وقوع الشعاع عليه بجوار وقوع حجر في الماء فيجذب شعاعه من موج مستديرة مركزه المستطال قالوا لم يرد وسطه بظلمة
 لانه يحلل بقية الشعاع وانت على غير ما في هذا القولين انما سان اذا كان لها له موضع بعين من الحجاب وليس كذلك وان
 لا اختصار في الكواكب بوضع بعين من الحجاب حتى يفرق ويحللها او ينقطع من ذلك الموضع قطعة مستديرة بل ينسحب
 الى جميع اجزاء الحجاب نسب واحدة بل انما لخيال يحدث من اشراق شعاع الكوكب على اجزاء غير متساوية فيبقى لا غير الكوكب
 ويؤدى نفس الكوكب وسطحه على الاستقامة بين الناطرة والكوكب فان ما يكون بين الرأى والمرآة على الاستقامة لا يكون
 السطح وان كان يكون اجزاء هذا القيم من جميع الجهات مستديرة لانه النابتة ويكون نسبها الى الرأى والكوكب نسبها
 حتى يرى مستديرا واذا لم يكن الهالة من زرع على السطح وجعل يكون القيم تحتها حتى يقع الخطوط البصر في الجانب
 البعيد الذي هو المرآة الكوكب على مرآة اقرب الى السطح الظاهر في الجانب الاقرب يكون ارب واذ هي العنق حتى يتدبر
 لخطوط البصر ولا كانت التي تقع على الجانب الاقرب اطول من التي تقع على الجانب الاقرب ولما كان داخل الهالة لا يرضى
 له اشراق بحد الضوء ويترك الى البصر روى سودا فاما نقض انما في اوضاعه من حيث ما تم اشراقه روى سودا ويضيق
 شعاع الكوكب حتى يقع القيم الذي يمدد به لانه الضيف والريق لا يرى في الشعاع القوي لايتا اذ لم يكن حيث يبرق الشيء
 فحسب لذلك ان هناك خلا وشيئا اسود الا ترى ان الحجاب التي تحرك تحت القمر كل ما يلقى منها القوي في الاشياء
 او روى سودا اذ اجازته روى بعضه فاجم هذا ان الهالة ان تترقبت متخللة دل ذلك على الصغر وان تلتفت حتى تتأخر
 حجابا دل على الخط وان تترقبت من جهة دل على البصر من تلك الجهة فانه الذي من قضا من تلك الجهة والمالة حول الشمس
 قليل فاما سرية التحليل للقيم الرفيق او يحل من الهالة ان تتكاثف حجابا فان حدثت حولها سميت طفاوة وكانها
 على الطريقين للميلان لا تفرج والعنق بين هالة الشمس وقوس قزح من وجوه الاطراف مركزه المرآة يكون على الخط
 الذي بين الرأى والمرآة الذي عرفته انما هو بخلاف مركز قوس قزح والنفا في ان القوس لا يرد على نصف دائرة
 بخلاف الهالة فانها كثيرا ما تراه وقدرى مسكوقا اذا كانت الشمس في الافق والناش ان الهالة تكون في الاكثر
 اذا كانت الشمس وسط السماء والقوس انما يكون اذا كانت في الافق واما في اللون فتدبر في الهالة بلون القوس على
 ما حكاه الشيخ واعلم ان اذا كانت حجابا كما يمكن ان يحدثت هالة خاله ويكون الخطان اكبر من النفا فانه

سبح حالات معا واما قوس قزح فاما المرة التي تحببها فهي هواء رطب منتش في اجزاء من الماء صغارا مشغلا في غلظتها
 محاب كذا وجعل قانها لا شغافها لا يصير مرة الا اذا كان وراءها شيء كيف كان البوار لا يصير مرة الا بدلت ولا
 يصل لان تكون مرآة غاربه كدرة ولا السحاب الكلدان كان يوم في الغالب ان تحيل هذا السحب على السحاب فقلت من
 غلط الحسن وتحدث هذا الخيال في الحمام عند شروق الشمس على جدار الكوة وشفوف الضو على جدار الحمام فانه يحصل
 هذا السحب عند الماء الذي قارب به وتحدث مثل هذا السحاب في الحمام وتحدث في ارجاء الماء اذا اصبغ عن حجر
 الا ان الذي على الماء اجراء ما يتغير طوله واما ان ليس من الماء بل من الهواء فقلت ان السحاب الذي يحصل منها
 بالظلمة التي فيها فيحصل من ذلك الهواء من حره وارجوا انه وصفه في كتابه في الاستدراك في الماء والماء كان
 كوضعه الله المودا في الاقوي بل يتألف الماء يمكن ان يكون دائره ما من الماء نصف دائره او اصغر فاذا كانت الشمس في
 الاقوي روى نصف دائره فاذا ارتفعت ارتفع ما رتفعها من الهواء فحصل القوس الذي هو المظلة فقلت قوسه وكلما
 كان نصف الدائرة او اقرب الى النصف كان من دائره اصغر وكان القوس على الاقوي وكلما كان اصغر ما بعد عن النصف
 كان من دائره اكبر كانت لويتها مما على الشمس شدا فلما لان الشمس كل ارتفعت انخفض مركز الدائرة واما حدوث
 هذه الالوان الثلاثة المخصوصة فيمن الحره والكوارس والارجوانه فقلت في سبب ذلك ان هناك سحابتين محلسي
 الوضع يحصل من احدهما المرة ومن الاخرى الارجوانه ويختلط بينهما من اللونين الكواثر ولا يحصل فيحصل فيحصل
 الاحوال من غير ان يكون هناك سحابتان وقلت ان السحابة التي اقرب الى الشمس وانعكاس المرئها القوي في جرم
 ناصع السطح بعد ولا انعكاس منها اضعف في جرم السواد وهو الارجوانه ويختلط منها في السطح الكواثر في
 يرد على انزولها في هذا هو السحاب الحسن ان يكون للارض في السحابة العليا حره ويكون بحيث يندرج الى الهواء
 من غير ان يكون هناك قطع تنازله قطعه منها متشابهة لحره السحاب والحره الكواثر واخرى متشابهة الارض
 وليس في المادة اختلاف استداد والام كان بحيث اذا علوت علامت القوس بهاء الهيمه فيها واذا نزلت نزل كذلك
 على ان تولد الكواثر من الحره الناصعه والارجوانه مما لا يظن ان قانها يحدث من هذا القوس فاما هوانان وما
 قوتها ما بعد واما السحابت فيحصل من ملها توى شكل الشمس ولو نال او شغل في نفسها ضوء كذا فينتشر على
 غيرهما بنورها وكسها واما السحابت فهي مثل القوس لانها مستقيمة كذا لان تمام الناطق وضع في الارض في موضع
 يحدث هذه في الاكثر عند طلوع والغروب لا سيما عند الغروب لان في الاكثر تجمع السحاب وطول يكون في نصف
 النهار وان السحابت تدل على المطر لكانها على قوتها الاخره الرطبه ومن قال انما ان كانت شماليه عن الشمس فقلت في

اما انما على صغار ورواها
 وكذا في رطب وحره وانه كثر
 من مستقيم

عليه وان كانت جنوبيه قويت فتحدث غل عن ان ذلك انما يصير ان لو كانت ماديها بعيدة عنا كذا حيث تميز للرياح
 من الشمال ولا يمكن ان يغير لحيث شماليه والشمالي جنوبيا هذا وتحدث من القوس خيا لا يبين غيري والوانه
 ذلك لان يكون في الليل من الهواء في العالم ما يكون في النهار فلا يكون خيا السواد المنتشر في المرة المنبثه باضعف من سواد
 حتى يخلط منها لون وذلك ان ترى السحابة في يوم بيضاء وفي ليلها رجاء وارجوانه يسكنه النور فذا ولكن انما رايته في الليل
 قوسا على الوان قوس النهار ولكن اضعف ثم ان القوس في الليل نادرا لا يحدث الا اذا كان القوس في كماله واضاءه ويؤيد
 المادة في الهواء كماله الاستداد وقيل ان السحاب في **الفصل الرابع** في ارجاء كماله المطر وغيره من الهواء في موضع
 كانت تحدث عن النهار وكذلك المطر وما ينشأ من الهواء يحدث عن الدخان وحدوث المطر عن الدخان على
 الاول وهو كذا ان يصعد دخنه كثيره ثم عرض لها من الغوص وادخلها اوجسها حركة في الهواء العالي من السحابة
 الى فوق فيجتمعا اما ان يمد دخنه الى فوق فيجتمعا اخرى ولا يلزم من جسد تلك الحركة لما ان يصرفها الى جهتها فانه
 كثير ما يكون الشيء قويا على الجسد لا يتقوى على العرف فيزول بها من تحت ما يجرها الى جهة اخرى فحينئذ لا تتركه
 وهذا الحسن من الرياح يكون في الاكثر قبلها حبه والوجه الثاني ان يصعد الدخان التصعد عن السحابة الى الهواء
 المحض النجس اشرافا قويا اما لان منقدا معوج واما لان رايها بارده فانه يرفخا فيها عن التصعد على الاستقاء
 فيصيرها الى جهة اخرى قويا ولما الرياح اخرى ملو بها وسلاحق بها دخنه كثيره اما من مصعداها او من غير حصول
 رايه قوته كما يتصل الهواء لا استمرار الاتصال وقوة السحاب البعض دوما اعانها على ذلك برودها من فوق
 بينها عن الضمودا ويبسطها فحينئذ بعضها مع بعض وتحدث المطر من تنح من جهة من الهواء بحيث يتخلل فيحصل
 فيكون الهواء ولكن ليس هذا سببا يتدبر بل ماله المطر الحقيقي في الهواء فاما لو كان الهواء هو المادة لما كان في السحاب لا
 يتدبر انحراف الهواء شيء فيخلطه ولما كانت الرياح تبعث من خلاف الجهة التي يخلط فيها الهواء من الشمس وما يخلط
 على ان المادة الرياح في الهواء لا يطرأ فيها في السحاب متا زمان فالتساقط كذا في المطر على الرياح وما يمكن
 تكثر رايها اكان المطر على حدوث المطر اما لانه سل الارض فيخلط اليها بين معد السحابة الدخان منها ولا يرد لها
 يعطيه عن جهة التي تصعدا ولكنها في الاكثر يقع عن المطر فانه سل الدخان وشغله ويجريه وينعزل عن يصعدا وشغل
 بعضه ببعض ويتصل بمدد ينزل قليلا قليلا فيصير حركة رايها اعان المطر على السحاب وبعض البرود
 في باطن السحاب على السحاب في السحاب في السحاب من الدخان او رايه ان كان باردا او باله الدخان في الفصل عن
 السحاب ولكن في الاكثر يخلط السحاب بخلافه وسدده بحركته ويسبب الرياح المولدة للسحاب رايها حباير وقيل ان الرياح

ثم بلغ عرض السحاب في خط
 كسره مولد السحاب في خط

السيار على التي تفصل من السحاب الى الارض وهي يكون في الاغلب قويه العصف ولا تدفعها واستعمالها بقوة وقد جاء
 على رايه نهب ضارها رايه سحابه فاشدتها معها فظلت واحدة وعلى التي كانت الرياح السحاب يدورها عن اليبوب
 فلا انفتحت هبت فطفت من الرياح السحابه واما الرياح من الرياح فهي اما من يحس سحاب صاعده صادت في الجو
 سحابه فلو تها وجرها في تحت ذلك مستديرة ملتوية ونزها لادها التواء تصح من فذها كى على السحاب لا ينتهي
 او من يحس هبت الى الارض لم يفت منها رايه اخرى فلو تها وسعدتها معها وعلاها زها الزوبع اننا لانرى لها
 نازلا وصاعده معا كالمرايض وعلاها السحابه ولا يرى لنا فيها الا صاعده او من يلاق ريح من تواجها من وريها
 كانت الرياح يبلغ من شدتها وقوتها ان تعلق الاشجار وتخطف الاكباب من البحر وقد شغل على قطع سحاب قوي
 كسحب بطريق الهواء هذا والمهاب المحذره للرياح اني عشت في المشرق في شرقه الصيف والشتاء والاعمال في
 ثلثه في المغرب كالت وتلت من القطبين لحدها على باره نصف النهار والاخر على الدارين الموازين لما كان
 للدائرتين الدائري العلوي والحقاني والمنهوي عند العرب اربعة ريح الشمال وريح الجنوب وري السحاب والرياح السحابه
 والسحاب في الشرق والرياح في الغرب ويعتبر كل ريح سواها نكباء ولعل هذه الاربعه هي العالم والغالب بها
 والجنوبيه فان هذين البين شديدا الاستعداد لتولد الريح ومن الثاني من يبعد النسيم لرياحها في الشمال والشرق
 في الجنوبيه ويكون الامهات عنه رايه ثم ان الرياح الشماليه يكون عنها في الاغلب بارده لانها لا يصل اليها الا
 الا وتزومت على حال بارده وتلوح كثيره واما اذا هبت منها الى الجنوب فربما تسخن بكونها ومرارها على البلاد
 الحاره والجنوبيه يكون عنها في الاغلب حاره وان فرض مهابها بارده لانها لا تصل الى الا وتزومت ببلادها
 جوده جدا ولذلك يكون كدرة وطيرها في الجبال من الجبال والرياح في تبتان من الاعتدال ولكن
 تختلف باختلاف الجو والشرق في الاغلب اسخن اذا انتفاها تر على الراس بالشمس والفرجه تانتا ماره على
 الجبال وتشتك في ان اشتداد هبوبها انما يكون اذا كانت الشمس في جنته وقوة هبوبه في بطله وضعفه في اقصاه
 ثم اذا كانت الجبهه جامده او بارده يرب الرياح كايها انما الشمس بارده من امد قدها الشمس في ان تخرج من تحت
 بها الريح ولذلك يعل هبوب الشمال والجنوبيه لاسيا الجنوبيه لانها لا تبت من عند القطب بل يور من الارض
 اليها وولذلك تاتيها بقدره من وكان في ان يكون سلطان هبوب الجنوبيه في الشتاء لانها لا تبت الا في الصيف
 الشمس من جنتها قليلا بعد جنتها عا وكان في ان تزل هبوب هذه الرياح الجنوبيه في الصيف بعد الشمس من جنتها
 لانها انما لا تقل لان الرياح الشماليه تنقل اليها بطورات فصل الارض التي هناك فتستد النسيم وهذه الرياح التي تشرق

الشمس

حركة

حركة الشمس من حوليات وكذا ما تهب في النهار وكذا ما تهب في الليل وكذا ما تهب في النهار وكذا ما تهب في الليل
 كانوا يسمون الرياح الشرقية الصيفية والرياح الغربية الشتوية الى فعل السحاب والشمالي الشرقية
 والغربية الصيفية والشمالية الشرقية والشمالية الغربية الشتوية الى فعل السحاب والشمالي الشرقية
 رايه جديدة ويوجد في الشرق في الصيف والرياح عريضة تنوير ولكن هذه احكامها فخص بعض البلاد وقلا
 تهب الرياح المتضاده معا لاسيا اذا كانت متباينة المهاب فان اتفق ذلك ضمن سبب في المادة ويحدث
 الرياح واكثر ما سمع في الربيع والخريف خصوصا في الربيع وقد يتفق بعض البلاد ان يوجد فيها ريح دون
 فذها ثم ان الرياح المتضادة قد تتعاون على امر واحد كالان الغريب والشمالي والرياح الصيفية يشترك في طيب
 الهواء الا في الجبال والناحية لشماليها واعلم ان كان قويا طينوا ان الماء معدنا تحت الارض من جرح كالت في قوتها
 ان للرياح معدنا تحت الارض تهب وليكن كالت لكالت الرياح كالتا الى الارض اقرب كانت اقوى فيها
 من معدنها كما ان الماء عند منبعه اقوى مع اننا نرى الرياح في الجبال اقوى وايضا لو كان لها معدن واحد كما كانت
 رايه متضادة وايضا اذا اتفق تحت الارض بعض ريح قويه فطفت الارض فلم لا تزلها كليا لاي ريح المتضادة
فصل في في الرعد والبرق والاصباح والهب وافات الاقواب والحوها والعلامات الهامة على ان السحاب
 يصح لاسيا في الهواء الحار فان هذا الدخان قد يمكن ان يفصل عن السحاب فيصعد وقد لا يمكن ذلك
 يبقى في السحاب ويرى بمرده وذلك اذا كان السحاب كثيفا فيعوقه من الصعود والارتفاع ولا تلت ان تبرد السحاب وتزلزل
 الدخان فانما في وطيرها البرق في الماء اقوى منها في الارض ولذلك كان رجع الماء المستحيل الى طيرها اسرع من
 رجوع الارض فانما بر السحاب وتنبض واجتمع الى نفسه وهو كيف حاقن الدخان برد الدخان وجعه وتزومت
 يشد العصر فيسجل رايه عاصفة بعد الجبهة المتخلل من السحاب وهي التي على الارض فان الجبهة النوقانية تلتد
 بالبرق وذلك بدفع السحاب الى المتدلا اسهل وتزومت يد السحاب ومن المعلوم ان الريح اذا عصفت في الهواء اللطيف
 سمع لها صوت فكيف اذا عصفت في السحاب الكثيف فلا بد من ان يحدث الر صوت هو صوت الرعد ثم انه لما كان
 لطيفا ودخانها غظلا من مائه وارضيه لطيفتين متخللتين قد عمل فيها الحركة والحركة ولا يشبه بالهين كان شدة
 الاستعداد للاشتعال اذ في سبب تكيف بالحركة العنيفة والحركة الشديدة مع العلم الكثيف لاسيا وقد حدثت
 الحارة الى الياطين بالحقا فب تزلزل فيشتعل هذا الدخان فيها هو البرق ومن جنس هذا الاشتعال ما يور بعض
 البقاع التي فيها سحابة رويحه دهران يعلم عليها ثم تصعد منها الجوه وحده السحاب فيشتعل من اذ في سبب شمس

البرق والرياح

او برقي فخلا مشبه قليل الاخرق لظنها ومن هذا يعلم ان البرق لا يمتد بعد الا انها وان كانا معا فحسن البرق قبل
 الرفع فان احسان الاول بالبرق والاحسان الثاني بالبرق الى الموائع وهي انما لا يحتاج الى زمان واحسان
 الثاني بالسمع وهو لا يكون الا بجره الهواء الذي لا يكون الا في زمان ولذا ليس يوقع الناس قبل سماع صوت رعدا
 بعيدا واما الاخرت المسافر فلا يفرق بين الحس من الان والزمان القصير قد يكون رعدا بل برقي وقد يكون البرق سببا
 لحديث الرفع بسبب ان الريح المتعده يطفئ في السحاب فيكون لظنه صوت رعدا كما يحدث الصوت من طفق
 ما بين ايدينا من النار والماء والسبب في حدوث الصوت مشرقا على ما بين الرطوبة والنار حركه حينئذ يجر
 الهواء فندفع ان الشغل لبرقه ويقتضيه الحركه في السحاب رعدا وريحا كثيرا وما قيل من ان حدوث الرفع بسبب
 الفيوم بعيد لان يكون لها من الحركات ما للرياح واما ما قيل من ان البرق من شعاع الشمس فحسن في السماء
 فان لم يكن في الليل برقي وما قيل من ان رعدا من نار لا يبرق بعد بان نار لا يبرق الا في رعدا لما ترجع الى السفل
 وقصر وطبعها انما يجرها الى العلو وانما الصاعق يجر سحابه مشتعلا يصل الى الارض ما القوة اندفاعا من
 يديها ولا اجتماع احراقها الارضيه واجتماعها وهو يختلف الطرافه وكذا فروجا يكون رعدا ويغير في الصواعق
 وربما طفت فحدثت منها اجسا وارضيه وفي الاكثر يتقدم الصواعق ويح والاثار المحسوسه في اهل الهواء انما
 الدخان لان البخار لا يصعد الى هناك ثقله ولا ندره قبل ان يصل هناك ولا يتقبل الماء والرطب لان يعمل ولا
 اليابسه الشبهه لا يحصل هناك فلم يبق الا ان يكون دخانا فان كان لطيفا حصل رعدا حدثت منه سبابا رجا فان ربي
 فيما لا انتحال سريع وكما يعمل بطي فيرى كان كوكبا انقضى وقد استقر شيئا من الزمان كثيرا فربما قد يكون له
 شره وقد يحدث من شدة اشتغال البرق على الدخان وهو في الحرفه على التقاطب الذي يفرقه او من اضغاطفه من البر
 وحركه الموجبه لا اشتغال البرق ان كان كثيرا كبر في اشتغاله طوله على حوره ككب او ثوب او زواجر او غير ذلك
 مادته وقد يكون لها عود للده في هذه اللذه وقد يكون ثقيله لا يمكنها الوصول الى الجبال والقفه الاحاله فيلحقها
 واعلم ان انظافه النار في ايدينا على نوعين الاول بسبب القوة الفاعله بان يبرق ما يدمها من ماء ونحوه
 الثاني بسبب القابل بان يتجمل بالاشعه ولا انظافه الذي يفرق الغيب وذو طرات الاذنان ونحوها من قبل الثاني
 وليس هناك ما يبطئ النار بل لا اشتغال الذي بين ايدينا انها هو بالحق بعد الاستحالة الى النار انما اتحاد
 الماده يدل ما يتجمل الى النار فيصعد فيتجمل هواء الضعف قوه النار في حال الغزبه فهو بالحقية مركب من اشتغال
 وانظافه ولا اشتغال الذي في هذه الاشياء يتجمل ان يكون بان يكون كمال اشتغاله ما ادلة النار لظنه فخره بدلها

ماده اخرى تتجملها من غير ان يصعد ما اشتغال النار به لانه في النار بل يصعدا راسه فذلك لا يرى وان
 يكون بحيث يصعد ما اشتغال الى النار به وذلك اذا فرض ان الماده غير الفاعله الى النار بل ما هي ترحب منها ولا
 يكون واما الاسعال حقيقيا وادخل على ماده واحدة بالحق الى النار ويدوم الى ان يتجمل الماده الى النار بمره
 من غير ان يصعد منها شيء ولا يتا وبلا اشتغال مواد متعدده وهذه الاشياء التي يتجملها مده طويله لم يكن لها
 بد من ان تجرت بعد الحوا الى من الشرق الى الغرب وهذه يكون في الاكثر ثابته وقد يبرق ان يكون في الجوارض الكف
 وانظف من تلك الاخره فلا تشغل بل تجر في علامات حاله وربما حدثت العلامات من اثار الشمس عليها من
 غير رجا وربما سحمت وكذا ونفت فيلحقها هبات واخا وري في الجوارض فده مظهر في السماء وذلك اننا لا نجتمع
 في سطح سواد وياض ردى البياض قريب من الشوكا ندره بالظاهر والظاهر راسه بالثوب والشمس بالظن انما
 استرضي قبل نحن من هذه شئ وحده وما اذا نفعه ولم يدرع منه فيسوقه وغورا وهذه العلامات مدلل على
 فلة الامطار وفاد الجوارض وحلوه على الامراض الحادة اليابسه القحاله **الفصل السادس** في الحوادث الكبار
 في العالم الطوفان فغلبه احد العناصر على الريح المعويه بعضا وكله بسبب اجتماع كواكب على هيئة يتفق ذلك مع
 مع معاونه الاسباب الارضيه ولا استعدادات القصدية فالطوفان لما يبرق من اشتغال الجوهر وفلا كبر
 عليه ويجبر من مطر دام شديدا ومن اشتغاله فظفر يقع للمواد الى الماء وقصر وانما يرى بعض من اسفل الارض
 العاصمه والارض يبرق من سيلان مطر للماء على الجوارض كاشد وكيف ارضيه بحده والى ان يبرق من اشتداد
 حركات ريحيه وفنده والذي يصدق هذه ان الماده قابله للزيادة والنقصان وانما هذه بعض الجوارض في جليها
 سون كثيره لا يطر عليها فلم لا يجوز ان ياتي عليها ستر كبر فيها الطوفان يتجمل هو اكره هذا الى الماء وهكذا في سائر
 الطوفانات وعلى قولنا ان البخار لها حركه باستماع حركه الغلك فلا بد من ان يسيل في بعض الاوقات على الجوارض بحيث
 لا يكون الاخر ويغير صالح العباره والحديث شفي بان البخار لا يبرق في جهة الشمال حتى حدثت هذه الحاله وكذا على
 ما يرى من سائر الجبل حيث يجوز ان تطبق فلة البروج على دائرة معدلها لا بد من الطوفان اذا وقع ذلك وشي
 ان يكون في العالم قيامات لا تقى التواريخ لها ولا يشكون يحدث هذه الجوارض التي تحدث بالتوالد بالتولد بسبب
 استعداد خاص يحصل العناصر ووضع مخصوص يحصل العلاقات لا يعود الا بعد سنين متطاولة فانما ترى كثير من الجوارض
 تولد وتوالد معا كالجبه والمغرب والقفار والاضيق فان يكون هذه الكاينات انما يكون من اجتماع العناصر
 على مقدار معلومه واما نتائج به يتعدلان فيفس عليها القوى الفاعله من واهب الصون وكل الحق ما لا يمكن

عده الكائنات وان لم يكن روح او نطفة او زرع في البياض اولت القوة الفعالة في نشئتها في نفسه وانما ينشئ
من قايها الصور وانما النطفة مادة يستفاد منها الروح وما ينشأ منه ويحيا هذا المرحل الحاصل بالثبات والاما
هو مراح ثاني وثالث ولا بد من ان يكون هناك مراح اول قد حصل في الخارج فكان المرحل الاول يجوز ان يحصل
في الخارج فلم يجوز ان يحصل المراح الذي بعده ولو حصل حصول هذه الكائنات الا بالقول لجا لان ينقطع حدوثها
بلا معاودة فان التوالد وانما يتبع الزرع ونحوها موراد به فمن الخارج بل انما يتبع الكثر عدم اعادةها وعلى تقدير الازالة
لا يجوز ان يكون من كل انسان انسان يجوز ان يكون زمان لا يحصل من شيء من الاناس ان كان من شيء من الموروث
فيكون انما يتوارث ذلك النوع بحيث لا يعود ومن ذلك لعل على كون الانسان لا بالاولاد هذه القناعات فانها تعلم انما
هي حاشا كل برديه شخص او الهام التي ولذلك لا يزال يزداد هذه القناعات التي لا بد لنا في وجودها انما كان لها
انما لم يكن قبلها ولا بد من ان يكون الشخص الذي اخضعنا باحداث الشيء منها بالانها من الازمنة من اناس الذين لا ينجوا
ليها في وجودهم فلا بد من ان يكون ليولاء اناس الذين يخضعونهم واما انسان افلاس ولا يمكن ان يكون لهذا الاول

وجود الا بالتوالد دون التوالد

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل السادس في النفس وفيه خمس مقالات اعلم انه لما اتفقنا الكلام في اثبات الحيوان وكما ناقشه من
ما ذكره في البدن وصورة في النفس وكان اول ما يكون على الثاني ما هو من جهة صورته لزم تقديم الكلام في النفس
وايضاً معونه معرفه امر النفس في معرفه امر البدن اكثر من العكس ثم انزلنا كانت النفس على ثمانية اقسام بناءً على حقيقتها
وانما كان الاول ان يحكم في النفس النباتية ثم في البدن الثاني ثم في النفس الحيوانية ثم في بدن الحيوان ثم في النفس
الانسانية ثم في بدن الانسان الا انما ينقل ذلك لوجهين الاول انه ثبت علم النفس والثاني انه ثبت النفس النباتية مشتركة بين
النبات والحيوان والحيوانية مشتركة بين الانسان والحيوانات وليس لنا ان نعبر في الفصول النوع الذي هو الثاني في
النبات عن القول بالحيوان والثاني في الانسان عن القول في غيره والقي بالنسبة الى نباتات او حيوان حيوان فلا يكتسب
الكلام في النفس الا على وجه الاعمال العام فلا بد ان يجمع جميع ما احتجنا في كتاب واحد **الفصل السابع في اثبات النفس**
وتحديدها وتعدد قواها وفيها خمسة فصول **الفصل الاول** في اثبات النفس وتعدد قواها وبان انما ليست بجم
ولا هيولى انما كانت هادجاً ما منو وتنتدى واجساماً تحس وتحرك ولا شك ان هذه الاضال ليس مبدؤها الجسيم
فلا بد لها من مبدئها وهو هذا هو النفس وبالجمله فان النفس كل ما هو مبدئ لا يخلو على ايت على ميزم واحده عارده للازلة

هذا الاسم انما ثبت له باعتبار هذا الصانع لا باعتبار وجوده ولكننا توصل بهذا الصانع الى العلم بجموع فنقول ان النبات
انما يكون نباتاً والحيوان انما يكون حيواناً لهذا الذي اثبتناه نحن النفس والادب الا الجسم فتظهر ان النفس داخله
في قوامه ما ثبت لزم ان جزء النوام كما علمت اما جزءه الثاني بالقوة او جزءه الثاني بالفعل لا يجوز ان يكون النفس
من قبل الاول فان النفس لا يكون بالفعل مبدئاً فاما لم يكن بالفعل بنفسه انما لم يكن لزيد من شيء اخر يكون
به بالفعل فذلك الشيء هو النفس الذي فرضناه او لا فتدبث ان النفس هي التي بها الشيء نبات بالفعل وحيوان
بالفعل ثم انما لا يجوز ان يكون جسماً لان الجسدية لا يمكن ان تكون النبات والحيوان بالفعل وان قيل انما جسم يمتد
مخصوصة فلما لا يكون مبدئاً للافعال من جهة الجسمية بل لا بد من ان يكون من جهة صورته فيكون المبدأ حقيقة
هو القوة وان كان فيها توسطة لانت الجسم فيكون ذلك الجسم في الحقيقة جزء من اجزاء بدن الحيوان او النبات
يتعلق بالنفس اول مرتبة فتدبث ان النفس ليست بجم بل هي صورة او كما الصورة لان النفس اعتادت بسوكل
باسم فقال لها قوة باعتبار مبدئها للافعال باعتبار ما تنجزها من الصور للجسدية والمعنوية وصورة بالقياس الى
المادة التي تغير بانضمامها نباتاً او حيواناً وكما باعتبار ما يحصل الجس في نفسها فان النفس بنفسه تافض في انفسها
اليه النفس كل في كمال بالنسبة الى النوام النباتي والحيواني اذ عرفت هذه الاعتبارات الثلاثة للنفس فاعلم ان النفس
يشترط في وجودها قولها كمال الصورة ولا القوة اما الاول فلو جهن الاول ان كونها صورة انما هو صورة
بالاعتبار المتناس الى الشيء بالقوة بعيد عن ذات الجود لولا حصول وعن الا فاعيل بظلال كونها كلاً لا فاشراً باعتبار النسبة
الى النوع المتصل بالفعل الذي يندرج عنه الانا حيل والقي ان الكمال اهم من الصورة فان كل صورة كمال وليس
كل كمال صورة اذن لا يكون منارة من المادة كالمات الذي هو كمال المند والبرهان الذي هو كمال السيفه فانما
النفس بالكمال تحمل النفس المفارقة عن المادة واما الثاني فلانها مبدئاً للنفس والقي ان في حيث انما مبدئاً للنفس
مبدئاً للزبد ومن حيث انما مبدئاً للقي مبدئاً للنفس والقي ان في حيث انما مبدئاً للنفس والقي ان في حيث انما مبدئاً للنفس
وان يدبها المبدأ كالا مبدئاً للقي وان يدبها المبدأ كالا مبدئاً للقي وان يدبها المبدأ كالا مبدئاً للقي وان يدبها المبدأ كالا مبدئاً للقي
على الاول والثاني ان لا يكون الحد النفس بما هي نفس بل بعضها اعتباراً وانما النطفة الكمال فاعلم ان كل هذه القائل
نفس المتينة للاخذ في حدها فقد ثبت بهذه الجمله انما كمال ثم انما هذا التقدم العلم لا يحصل انما الجمل بانما جوهه
اما المظهر الذي هو الموضوع والذي يتكرب من الموضوع والصورة فط ان الكمال ليس شيئاً منها وان قيل
انما جوهه نفس انما صورته يظهر هل يميز من كونها كلاً لا كونها صورة فتقول ان كان المراد الصورة بما لا يكون في

موضوع الشيء فلا يلزم من ان يكون كذا ان يكون جوهر هذا المعنى فان الكمال كما يكون بحيث لا يكون في موضوع
 كذلك يكون موضوع ولا يلزم من كونها جزءا للركب من الموضوع وغيره ان يكون جوهره فان الشيء اذا لم يكن جزءا
 اذا لم يكن في موضوع يوجد من العجزه ومثل هذا الشيء يجوز ان يكون في موضوع وان لم يكن بالقياس الى الجزء
 من ذلك الشيء في موضوع فان النتيجة الجوهريه ليس الاستغناء عن الموضوع بالقياس بل يجب ان يكون الشيء
 في نفسه مستغنيا عن الموضوع ثم اذا نسب الشيء فلا هو جوهر ولا عرض كان الشيء اذا كان في نفسه واحدا لا يلزم
 ان يكون اذا نسب الى غيره واحدا بل يكون الاول واحد ولا يلزم ان يكون في نفسه التركيب من الموضوع وغيره لا ينفق
 كونها عرضا ولا يلزم من كونها كذا ان يكون جوهره بل ان كانت قائمه بذاتها او قائمه بالبعول دون الموضوع بل
 كانت جوهره وان قامت في الموضوع ولو بعض الوجوه كانت عرضا فاذا عرضها النفس بانها كمال لم نعرف فيها من
 حيث سميتها ولا عرفنا انها جوهره وعرضها بانها عرضها من حيث انها صارت عليها اسم النفس واسم النفس
 انما يطلق عليها من حيث انها متبركة بالبدن لا من حيث كانتا ولا يوجد البدن في حد ذاته كما يوجد الشيء في حد
 البناء من حيث انه بناء لا من حيث ذاته الانسانية ولذلك صار الفكر فيها من العلم الطبيعي فانها من حيث هي
 كذلك متعلقة بالمادة واما معرفتها بجهتها وجودها فانها تكون فيها بعدتم نقول ان الكمال متناول كالكمل
 للبيد ومنه ناتي كل هذه الكمال الاول هو الذي يكون به النوع ذلك النوع والكم الثاني ما يتبع النوعيه
 بعد تحصلها فان النفس كمال اول ثم ان كل كمال فهو كمال شيء فان النفس كمال اول شيء وهذا الشيء هو الجسم ولا
 كل جسم فانها ليست كمالا لغيره والكر من الاجسام الصاعبه بل الجسم طبيعي ولا كل جسم طبيعي اذ ليست
 لغيره انما هو طلاء بل الجسم طبيعي يصعد عنه كماله الثانيه بالاعتدال متعين بها على اتصال الحياه التي اهلها النفس
 والنتيجه قد يحصل من هذه الحيله ان النفس كمال اول الجسم طبيعي لان في اتصال الحياه لا يقال ان
 هذا الاتصال انما هو النفس الفلكيه فان اتصال الافلاك لا يصعد عنها بالالات وايضا لا يصعد عنها اتصال
 الحياه ان اردتم بها العدي والنفوس والحس وان اردتم بها ما للنفس الفلكيه من الادراك والصور العقلية
 التحريك لغاية اعادة ازياد كماله النفس النائية من النفوس وايضا ان كان العدي جوده فلم يكن ان كانت
 وايضا انما الذي احكمه الى ان كانت نفس لم يعملوا بهذه الاثارة هي الحياه نفسها لا ان تقول ان في السموات من
 الاول قول من قال ان يجمع من الكوكب وعدة كرات جملته هي الحيوان للتحرك وتلك الانيا التي يجمع من حده
 انقول وهذا القول لا يتم في جميع الكرات والافتر وهو الصحيح قول من يرى ان ليس لشيء منها آلة بل كل كره لها في

جوده مفروده لا سيما ونبت جساما لا كثره فيه البته وعلى هذا القول يكون اطلاق النفس على النفس الفلكيه
 وغيرها اطلاقا لفظا مشترك وهذا الحد انما هو نفس الفلكيه فان احتمل حتى ذلك الفلكيه مع الحيوانيه في
 الشيء فلا يمكن الاحتمال للاشكال بينهما وبين النباتيه على ان الاحتمال هناك ايضا محتمل فلا اشكال للحياه فيها الا
 بالاشكال وكذا النطق والحس فان الحيات والحيوانات انما هو معنى القوة التي بها يدرك الاشياء على سبيل قول
 والاشغال منها وهذا المعنى لا يتحقق في الافلاك وكذا النطق فانما يقع على نفس هذا العقلان المتكاملان ولا عقل
 هو لا يات هناك افعالها بالتعليل ليس الاوقافه الاحتمال ان يحدا النفس بانها كمال اول لما هو مشترك في الاثارة وملكه
 للاجسام واما ما ذكرتم من كون مدنى هذه الاشياء هو الحياه فتنبه انما كان الغرض انما هي يكون متباينين في الالاف
 فاذا ثبت هذا ثبت المطلوب ولكنكم انتم تقولون هذا البدن جوده ونحن نسبه نفسا ولا نناقشه في النسبه والمعنى ان النفس
 المتحرره من الحياه لا يوافق هذا المعنى الذي نسبه النفس فان المتحرره منها انما هو النوع فيمدى وصدق تلك الالاف
 ولا شك ان هذا لا ياسب ذلك المعنى وانما في كون الجسم بحيث يصعد تلك الافعال منه وهذا على وجهين الاول ان
 يكون الشيء الذي به هذا الكون غير هذا الكون لكون النسبه بحيث يحصل منها المنافع النفسه فانه غير الريان الذي به
 هذا الكون وانما ان يكون ذلك الشيء نفسه كما قيل في كون الشيء حرا فان نفس الحياه التي بها الاشراق ولا شك في انفسه
 بين المعنى الاول والنفس وانما هذا المعنى هو ايضا معانيه من حيث ان هذا الشيء بكم الكمال الاول وانما في النفس لا يكون الا
 كالاول واعلم ان من الدليل على اننا نفسا انما هو ان الواحد من خلقه وفي هذا اوجوه واحده لا يصدم نقيض
 صحيح جوهري من الاحساس في منتهى اعضائه من انفسه هو الحياه لا يكون بحيث لا يكون شيئا انفي من حواه فهو كمال
 لغيره من مجموع حيث ذاته قد ثبتت ان ذاته هي جسيديه واعضاؤه فان لم تثبت غير المثلث **النفس الاولى** في ذكرها
 انما هي النفس وبيان خطا الكل اعلم ان الاول اختلفوا في النفس باختلاف مسالك علم النفس فمنهم من سلك طريق الحركه
 وعلم ان النفس هي الحركه وظهر ان القلب لا يصعد الا عن طريق العقل في النفس متحركه لانها لا يات بها الا من الحياه والحركه في الحياه
 غير ذلك لا يات بها الا عن طريق الحركه واذ لا يصعد الا عن طريق الحياه وحركتها ثم اختلف هؤلاء فجعلوا بعضهم جساما
 فهم من جعلها ساكنات من الاجزاء التي لا تحركها ولا يسهل ولهم حركه وقال ان الاشتقاق انما هو لا يدخل العقل والنفس
 والافعال هي الالهيات فان النفس من جنس الالهيات ولذا ترى الالهيات ابدان متحركه في الحياه ومنهم من جعلها كمالا
 نفوسا قال بل هي نفوس غير كمال فمدحها في البدن بالاشتقاق يدخل النفوس في حيزها ومنهم من جعلها نارا لان النار
 للحركه وبعضهم يرى ان يكون جساما ومنهم من سلك طريق الادراك فقال بعضهم ان الشيء انما يدرك ناسوا ولا مدركه

الامور من حيث هي مجردة عن المادة فيه من ان يكون عددا وشكلا وغيرها وان يكون الاختلاف بالاختلاف
 في الآلات كما يحسن من الحركات المختلفة من العضلات المختلفة ثم نقول في اتصال المنسوب الى النفس في الارواح
 الاول ما يشكك بين النبات والحيوان وفي العدم والقيود والتوليد والثاني ما يشكك في الحيوان دون النبات
 كالا حاس والخيالات والحركات الارادية والثالث ما يشكك بالانسان كتحقق العقول والاشغال
 المتناهي بالروية والتفرقة بين الحسن والقبح ولاد من ان معارفه من التسليم الاولين والاضداد احساسا
 لا يتصور ان يكون لعدم قبول المادة للآثار الذي يتقبل به الحيوان او لعدم القوة الحسية والاول
 بطا ان لا يمكن انكار ان النبات عن الحركات لا تفريقا في وقت المطلوب وكذلك الثالث من غير ان
 لما بين ان لا يتفرق الى مادة والارواح لان لافعال الا بالآلات وايضا قوة الحس مغايرة لقوة الحركة فانه
 فان كثيرا من الاعضاء لا تحرك ويحسن وهي اقرب للحركة من غير تحريك وكثيرا من الاعضاء لا يحس وتحرك
 وهو اقرب للقوة ما ينفذ في التي تحس فتاثره وكذا يمكن ان تعلم خلافا في قوة الاحساسات فان
 العين ليست دون اللسان في قبول الاثر من الطعوم مع انه لا يحس بها **الفصل الخامس** في تبدل القوى على
 سبيل التفتيق ان القوى النفسانية تنقسم اولا ثلثة اقسام الاول النفس النباتية وهي كمال الجسم طبيعي
 من جهة ما يتبدل ويغير ويولد والغذاء جسم من شأنه ان يتجلى الى الطبع المعدي اما اكثر ما يتجلى من اول
 بقدره والثاني الحيوانية وهي كمال اول الجسم طوي الى من جهة ما يدرك الحركات ويحرك بالادارة والثالث الانسانية
 وهي كمال الجسم طبيعي من جهة ما يدرك الامور الكلية ويصل الاضداد بالاختيار والتفكير والاشغال بالارواح
 هذا هو المشهور في رسوم هذه النفوس وهو مني عن بناءها مع انما ليست كذلك بل القوابل ان النبات يحس
 للحيوانية وهي الانسانية واقفا النبات بين القوى فان القوة التي يحد منها احساس والحركة الارادية والنفس
 للحيوانية التي هي من انواع البانية ما لا يحد منها العدم والعدم والتوليد وكذا القوة التي يحد منها اولئك
 الكلية في النفس الانسانية التي هي من انواع النفس الحيوانية بانية القوة احساس والحركة العدم والتفكير
 التوليد ويمكن ان يقال ان المراد بالنفوس المحدودة هي النفوس فانها لا يوجد في هذا الكمال بل في رسوم
 النفوس بالطول اقواما المخصوصة ثم النفس النباتية لها ثلث قوى عادية هي التي قبل حسا الى تشاكله في ذلك وهو
 فيه ولطيفه ومغير وهي التي تزيد في جميع افعال الجسم توسط الغذاء الى ان يبلغ غاية النش ومولده وهي التي تخرجها
 مستعدا لان يتغير بمرورها باستعداد الجسم والنفس الحيوانية قوتان تحركه ومدركه والحركة نوعان فاعلم بالحركة ورا

لربط العرف في احوال النفس
 وهو كخط كسر
 محمد بن الحسن
 عفا سره

عليها قالنا علة هي التي تفيض في الاعصاب والعضلات من شأنها ان تنفع العضلات بمحركات الارواح والارواح الى
 جهة مدتها او غيرها او يندفع في خلاف جهة مدتها والباقي في القوة الشوقية وهي التي تهت الفاعلة على
 التحريك اذا ارسم في الحيات صورة مطلوبه او مريد منها ولها شعبتان شواهي وهي اذا كانت تلك الصورة المرئية
 مطلوبه وعقبه وهي اذا كانت الصورة مريده باعها والمدرك اما مدركه من خارج او من داخل من الاول او من
 قوة مرتبة في العصب المعرف بذلك الصور التي تنطق في الرطوبة الجليدية من الاجسام وذوات الالوان ومنها السم وهي
 قوة مرتبة في العصب الذي على السطح الفماني تدرك الصور التي يودها الهواء المنضغط بعنف بين الفاعل وقوة مدتها
 لم يوجع الى الهواء الزاكد في الصالح صريح هو متادى الى العصب التي هي محل تلك القوة ومنها السم وهي قوة مرتبة
 في زائد من مقدم الدماغ الشبيهة بحس التي يدرك ما يودى اليها الهواء من الرائحة التي هي في الهواء الطاهر
 الرائحة او من الرائحة التي طبع في من ذى الرائحة ومنها الذوق وهو قوة مرتبة في العصب المرفوع على اللسان يدرك
 الطعم بحس الاجزاء في الطعم وبها الطهارة الرطوبة العارية ومنها اللس وهي قوة مرتبة في جميع اعصاب البدن ولطومه
 تدرك ما يماس البدن وتغير فيه باحواله المراجع وفيه التركيب واختلاف في هذه القوة فربا من قائل ان احساس
 تحتها اربعة انواع الحماكة في التصادم بين الحار والبارد والحماكة بين الرطب والجاف والحماكة بين الصلب واللين
 والحماكة بين الحش والامس وانما المدرك الباطني فهو ما مدرك الصور او مدرك العاني والمراد بالصورة ما يدرك
 بالحس الظاهر لا ما يتبادى من الحس الباطن للصورة الذب مثلا يدركها الشاه بحس الظاهر ويتبادى من
 حس الباطن والمراد لمعنى ما ليس به الظاهر الباطن كالمعنى الذي في الذب بوجوب خوف الشاه منه
 ايضا اما مع الادراك فتصل الى المدرك بالتركيب والتفصيل اولا وايضا اما مدركه بالادراك الاول والادراك
 الثاني والادراك الاول ان يكون القوة بها تدرك من غير ان تبادى اليها من قوة اخرى ثم من هذه القوى
 الباطنة نظاما وهي الحس المشترك وهي قوة مرتبة في مقدم الخوف الاول من الدماغ تبادى اليها جميع الصور
 المدركة بالحواس الظاهرة ومنها السمع وهي الصورة وهي قوة مرتبة في موضع الخوف الاول تحفظ ما ادركت نطقا
 بعد عيبتها عنها والذوق بين التبول والحفظ ظاهر من ملاحظة الماء فان زليل النفس ولا يحفظ واذا دلت النوق
 بين ادراك الحس الظاهر وفيه بين القوتين ثلثا على القطر التنازلي الذي قبل خطا مستقيما والذي يرى من منتهى
 الميولان وانه لا يمكن ان يكون ذلك بحس الظاهر انما يرى الطعم حيث هي بالحس المشترك بحسها
 كان حيث حسا كما كان فيها فانه قبل ان يزول عنه صورته حيث كان يطعم فيه صورته حيث صار اليه في كماله

الحس الظاهر

او القوة والبال بذكر الامرين وان بطل الشيء غاب طوليا ومنها ما يسي بالقياس الى النفس الحيوانية متجيلة والى الالهة
 مفكرة وهي قوة مرتبة في مقدم الخوصف الاوسط للمعاني الشبه بالارادة من شأنها ان تركب وتفصل بين الصور المتشابهة
 ومنها القوة وهي قوة مرتبة في مؤخر هذا الخوصف بلهذه المعاني القوة المحسوسة التي في الصور المحسوسة وتنفذ فيها
 كالقوى التي يدركها الشاة من الذئب وبيضان تصرفا في الصور الخيالية بالتفصيل والتركيب كما ياتي بيانه
 انشاء الله تعالى ومنها القوة وهي القوة التي لا يتناولها العقل الانساني لانها قوة انسانية فكلها قوة انسانية وعالمه وكل
 منها يوجهه لا يتناولها الاسم او يتجاوزها فالقوة العاملة هي التي يكون مبدأ الحركة بدون الانسان الى ما قيل خاصة
 فتشعر اداء نفسها وهي تدبيرها لتيسر له القوة الشوقية فيحصل بها فيها حيثما تحضر الانسان فيها القوة الفاعلة
 الاتصال كما يحصل في الحيا والنبات والحياء وقد اعتبرنا قياسا الى القوة العقلية والمتموه وهذا الاعتبار يستعمل في
 الاراء والتدابير في الامور الصائفة وقد اعتبرنا قياسا الى نفسها وهذا الاعتبار يحصل منها وبين العقل والظواهر
 شاعرا بالاعمال ككون الكذب قبحا والصدق حسنا ونحوها ما ليس باوليات عقلية بحسب هذه القوة العاملة في
 ان يكون عالمه يتسلط على القوى البدنية لا يتفعل منها والاعدا في الاخلاق الروبلية ثم انما كانت عالمه وانما
 البدنية مغلوبه حدث فيها هدم صله وفي تلك هدا تعاليم وان كانت معلوما عكس الامر مثل كل قدر
 اما ان يحصل غلظان احدها في هذه القوة والاخر في القوى البدنية ان قلنا لكل هبة خلق والا كان للخلق لربه
 اليها جميعا لكن انما يوجب الى هذه القوة العاملة لان النفس الانسانية جوهر وحداني لم يقاس له ما فوقه وينظم
 علاقتها معها بالقوة النظرية وهي من هذه الجهة قابلة مستغنية ابداء وتولد لها الصور وقاس له ما تحتها من
 وقواها وينظم علاقتها معها بالقوة العملية وهي من هذه الجهة قابلة ابداء في فعلها وتولد لها الاخلاق فانما اعتبر
 الاخلاق بالنظر الى توجه النفس نحوها فحقها وانما حسب القوة التي لها من جهة واما القوة النظرية فهي التي من
 شأنها ان طمع بالصور المجردة عن المادة سواء كانت مجردة بذواتها او مجردة تجريد هائلها ثم لما كان القول
 على عدة مرات كان قول هذه القوة اللطيفة والعلوية على مراتب الاولى جان القول المحض الذي لم يبلغ تلك القوة بعد
 شي من الصور وسيج عقلها فلا يتشبه لها بالصور المجردة عن جميع الصور وانما يتعرف انما طمعت صوره
 من العقولات الاولى التي لا يحصل العلم بها بالاكساب التي توصل بها الى العقل الا انما يتفعلها مقدمات كالا
 بان الكل عظيم من الجزء وسيج عقلا بالملك ويجوز ان يسي عقلا بالفضل لانها طمعت بالفضل بما كانت قبل
 الانطباع بدوا لثابتها ان اكتسبت من العقولات الاولى لمعقولات الثانية ولكن لا يكون حاضر عند حالها

يكنها الرجوع اليها متى شئت وسيج عقلا بالفعل ويجوز ان يسي عقلا بالقوة بالنظر الى ما بعد هذا والرابعة اذا
 كانت مطاوعة الصور التي اكتسبتها ويشيخ عقلا بالقوة بالنظر الى ما بعدها والرابعة اذا كانت مطاوعة مستقدا
 لا بد من شئ انشاء الله تعالى ان النفس انما يحصل لها العلم بان تصل بالذي هو عقل بالتفصيل كما في تفصيلها
 فمده جملة قوى النفس جانس لان مراتبها فقول ان العقل مستند هو الفاعل المستوي وهو يخدم العقل بالفضل
 للعقل بالملك وهو الذي لا في فاعله به بالاستعداد ثم العقل العملي يخدم هذه كلها لان الغاية من العلاقة البدنية
 اخاهي بكامل العقل النظري والعقلي انما هو مدبر لهذه العلاقة ثم الوجه عدم العقل العملي والوجه غير مدبر لها فطه
 القوى الخيالية والتفصيل يخدمها القوة الدويرة مالا يرد الاحداث الى الترتيب والخيال يخدم الصور عليها والخيال
 يخدمها بنطاسا والروعة يخدمها الشوق والغضب يخدمها القوة المحركة في العضل فمده القوى الحيوانية
 يخدمها التانية ويخدمها الولولة ويخدمها التامة ويخدمها الغلظة ويخدمها الهاضمة والادوية والحادية
 والماسكة ويخدمها الهاضمة الحاذية من جهة والماسكة من جهة والهاضمة يخدمها جميع تلك الكيفيات الاربع
 والروعة يخدمها الحرارة ما باعدادها مده للحرارة ويغفلها لما هيها الحرارة ويخدمها اليقظة والروعة
ان الله في تحقيق القوى المشوبة الى النفس جميع اصنافها وبيان الادراكات التي لها سوى ذلك لا بد من بيان خاصية
فصول الفصل الرابع في تحقيق القوى النائية وفعالها اعلان القادما كان بيدها يجر من المفتاح لم يكن يتجلى الى
 شيهه فمده لا بد من ان يتجلى ولا نوعا من الاستحالة يتعدها لان شيهه بالفتاح وذلك بان يفعل في من
 حدم الفاعلية الى صهر فتدبر حتى يتعده العمود في الاعضاء ثم يحله الفاعلية الى الاخلاط التي بها قوام البدن ثم لكل
 عضوا فاعية يحصل ما يصل اليها القوة الفاعلية الى شيهه ويصعد به ثم لما كانت الفاعلية التي توصل به بل ما يتجلى فيه
 حادثة البدن فانما تحتاج الى الديل بقدر ما عطل او ردت ذلك حسب وانما حاج الى ازيد من الترتيب او ردت
 ازيد من ذلك كانت بحيث اذا ندمت اقدم النبات والحيوان بخلاف سائر القوى النائية وانما النائية هي
 ايشم وان كانت توزع الغذاء الا انها توزع على خلاف مقتضى الفاعلية وهي مستغنية الفاعلية وذلك لانها
 الامر الى الفاعلية التي كانت تزود الغذاء شل ما يتجلى الى ازيد على نقي هذا وليس فعلها الا ايراد الغذاء الى الاعضاء في
 جميع الجهات من غير ان يخصص جهة زيادة الشد به على جهة اخرى والتامة يتفصل ذلك فاعية في الطول كزراعها
 يزيد في العرض والعرض فاعية ايراد الغذاء على العضو بغيره الى حتى يتجلى كما يدل على ما أخذ من سائر الجهات الى الطول
 وان لم يكن النائية استحال الغذاء الى شيهه العضو من غير زيادة او اذ في العرض والعرض والطول على الشاة

وخدم جميع

وعلا فقول ان الحواس من جنس ولا تفر الجسم عندهم الا بالاشكال فلو كانت هذه الاشكال في نفس شكلها في نفس
 اشكالها في نفس شكلها وعندهم انهم من نفس شكل الاشكال وليس فيهم ان يكون المرء في نفس شكلها في نفس شكلها
 نفسا وذلك بان الطصور في نفسها ولا تضاد بين الاشكال وايضا هو لا يحصلون كل احساس بالاشكال فانهم
 يقولون بان الاشكال يخرج من نفس البصر واما متبادله في نفس المرئي وما شابه في نفس ان لا يختلف المحسوس بل
 يكون في الكل هو الشكل وايضا لو كان المحسوس هو الشكل لما كان الاحساس به موقوف على الالوان او الطور
 او الرائحة وكان حسن بالاشكال مجردا عنها وليس كذلك ومن الاول ان يقال ان الاحساس يتجوز ان يقع مجرد
 النفس من غير قربة وسط او غيرها من خواصها والارطوبية للعناصر والوجه ما ذكره لكات الآلات معطلة في الحلقه
 وايضا النفس عندهم غير جسم ولا ذات وضع فلا يمكن ان يختلف هذا الوضع لاشياء ذات الالوان ولا يكون منها
 قريب ولا عنها بعد ولا عنها وبينها محجب ولا في نفسها في الاحساس صوره وعدم صوره فكان عند
 ان ان يكون الاحساس عام لجميع الاشياء وجميع الازافات والاقتران في نفس من الازافات وايضا لو كان الامر كما قالوا
 لكان لا يفرق في نفس الاحساسات ما يفرق من الآلات من الازافات وايضا بان وبين ان المحسوس ليس مجردا
 عن المادة ولو احسنها مثل ذلك لا يمكن ان يدركه البرق من المادة من كل وجه ومن الناس من يقول ان النفس
 المتوسط بين المرئي والمرئي على ان ارق كان الاحساس انما هو في نفسها وكان غلام صرف كان ارق متوسط
 فانه لا يلزم من ان يوجب الرقي زيادة في الاحساس ان يوجب العدم ذلك فان الرقي ليس طريقا الى العدم
 والحال انما هو عدم الجسم عندهم ولو قالوا ان هذا امر موجود فقول لا يكون حين عدم الشاف امر موجود
 الرقي والمرئي فكيف يكون بينهما فعل وانفعال ومن الناس من قال ان المذهب هو ان النفس والجسم في نفس
 طر الاول ان في الزرع والارزوحه يتجوز ان يتعد الى حاسة الحسوسات او موازاتها او يكون منها في نفس
 ذلك الاول ان في الزرع والارزوحه يتجوز ان يتعد الى حاسة الحسوسات او موازاتها او يكون منها في نفس
 من خارج فلو كان يتجوز عليه ان يخرج من داخل احاسنا لكان يتجوز عليه ان يخرج من غير باختيارا وانما
 لو كان كذلك لما خرج الى الآلات البدنية فالحق الاحساس في نتائج الآلات الجسدية وفي بعض الحواس
 الى واسطه وانما انما يكون بانفعال من الحواس من المحسوس وهذا لا يتفعل ليس على حيل الحركة بل انما هو
 اشكال يتحول صورة مثل صورة المحسوس ويكون المحسوس بالحقيقة هو الصورة التي للحاس وانما الصورة
 التي الخارج محسوس بعد غير حقيقي وانما ادراك عدم المحسوس فلهذا الصورة بانفعال الحاس فاما اولئك

انما يلزم من

لذلك فليس من شأن الحواس انما هو العقل والوهم **فصل ثالث** في حسن الحواس وخاصة ومحسوساته اعلان
 الحس هو الحواس وبه يعرف الحيوان حيوانا ولا يتجوز ان يتجوز عنه حيوان وان جاز جلوه عن سائر القوى
 كما ان الجسم لا يتجوز عن الغاذية وان جاز جلوه عن سائر القوى الارضية وذلك لان المحسوس طبعه النفساني
 انما هو كغيره من طبعه فلهذا يتجوز فلا بد لكل حيوان من ان يكون له حسن يدرك الكيفيات المحسوسة حتى
 يتبين عما يشاء من اجرة وذلك هو الحس ولا يلقى اللغز لانه لا يركب الا بين المظنومات وقد يفتي منها غير حاس
 الحواس واما الحركة فهل منها للحيوان بدا ومنها ما ليس منها بل يتجوز ان لا يكون للحيوان حركة
 اصلا ممكنا بالاصناف والاصحاب وذلك سهو فان الحركة كما يكون بانفعال لكل من مكان الى مكان
 يكون بحركة الاجزاء ابتداء وانما طوره هذه الاشياء وان قدرت الحركة الاولى فلا مقتضى الثانية وكيف
 يكون نفس الحس ولا يكون له حركة بوجه كيف يصلح ان لا يحس بالاشياء وهو لا يرب عن نفس كل مطلب فيها
 واقفا الكيفيات المحسوسة فالمشهور منها الحرارة والبرودة والطبقة واليبوسة والخشونة والنعومة والصلابة واللين
 واما غيرها من خواص الصلابة واللين والزرير والنعومة فانها يحس بها جميعا لانه قد تفرق الحسوس
 بالذات انما هو الحرارة والبرودة لان الاحساس بها لا يتوقف على انفعال الحاس بها وانما الطبقة فانها يحس
 لان الحاس تفعل بتفوقه في ذواتها لا بس لا يتفعل بانفعالها منه والخشونة لا تفرق من اجزاء انما تفرق دون
 القابرة والامسك لا يتفعل في الحاس ملاسه واستواء سطحه والنعومة لا تفرق الحاس من اسفل والخشونة لا تفرق
 يحركه الى على وهذا باطل اذ ليس المحسوس بالذات مشروط بان لا يحصل الحاس به انفعال بل لا بد في كل
 احساس من الانفعال كما عرفت من الحرارة والبرودة كذلك انما يحس بها بالانفعال وليس الانفعال من سائر
 الكيفيات ناعما لانفعال منها فلا وجه لان يحصل الاحساس بها بالذات وبغيرها بالمرضى ثم ان الحق عندهم
 انفعال الحواسات فيما ذكر من فرق الافعال من الحواسات وليس شيئا من المندوبات بل تفرق ان كل حواس
 انما ليس يتوسط تفرق الافعال ولكن هذا الوهم فاسد فان تفرق الافعال لا يمكن ان يكون شيئا في جميع
 الجسم والحال انما يحس بها على الاستواء والاشابه ولكن نقول كان تقوم به الحواس بالمرجع كذلك بالمرجع
 وانما كيف بين القضاة في الحس ان يكون احسن من سائر منافع ذلك يجب ان يكون احسن
 عن منافع التركيب فلهذا جعل الحس من سائر الحواس واعلم ان تلك اللغات هي التي لا بد من اللسان او التركيب
 انما يحس بها حين الوجود عليه وانما اشرفه تحت جلالت اللغات الاصلية وصارت هي بمثابة الاصلية ايضا

الحرارة والصبر ما يزيد في تذكير الراجح ولا يذهب عنها والمكانة التي تلاحظه بكثرة الشتم مابل واجته من نفي القائل بان
لو كان كذلك لكنا السات الذي ملا الخل راجح ينقص بها ووزنا ونزاد ذلك حتى نفي وليس كذلك واجته
الآخرين خصوصاً لما لا يمكن ان يقال ان النفاذ يحل من ذي الرشد وبما فرما ندر فرجه فضا عدل ولا ان ذا الرشد يحل
هو ما ندر فرجه الى كيفية كيف وان را قويا حاله من كل شيء وعلى لا يحل ذلك لان يكون في غاية العظم مع ان ندر
العلم الى ملاذ اليونان من راجح حيث حدثت فيها ومن العلويون بنها وبين مكان الرخ مسافة قريب مائة فرسخ
تقول اما اننا دبر من غير حال ولا حاله فميد فانها لا تكون الا بنسب مخصوص بين المودى عنه والمختل به وغيره
توحي السات او اننا ندر في موضع لا يمكن ان يتاخر في الشتم شيء بل قد يطل وقد نحن مع ذلك نحن برلعه
في ذلك المكان الذي كان قد لا ولا سب لذلك الا لا حاله والحق انهم نحن نقول ان الاحساس بالشيءات يكون
بالصبر بالاحساس مع يكون توسط الهواء هنا كنوسط الرطوبة العاير بين اللسان وذي الطم وما يدل على ان
الاستحالة لا يبعد ما به انها ان قدر من الكافور حيث اذا حركت انشئت وليست في جهة بفاع واذا لم يجر بالباقي على الله
نقل الى بقعة ببقعة انتشرت راجحة في اصناف مختلفة تلك البقاع واما حادثة الرخ فاما لا يجوز ان يكون راجح توبه
المبوب بنقل الاجرة والاهوية المستحيلة من مكان بعيدا الى الرخ التي هي قوى حس من الناس ولا سيما وانها
مرتفع جدا وايضا لا يجوز ان يكون الرخ قويا لا بصار جدا ويكون مسافرا الى تلك البقعة لانها قد يصيرها حيث
في الجو ضعف علو نقل الحال الشاخصه او يزيد فانها سلك ذلك وان شكر وتاخر اشباحا من هذه المسافة فلا
سكون تاخر ولا يحيا منها مع اننا ضعف من ذلك **الصلح** ان في حس اللسان وما يحس به من الصوت والصلح
لما كان الكلام في تيقن الكلام في الصوت فلتكلم فيه فيقول ان من المعلوم ان راس الصوت في ثبات وجوده كالتي
والشكل ونحوها وليس يجب ان يفرض ثبات الوجود كثير بل لا بد من ان يكون حادثا ولا يحدث الا من فرج او قلم ولكن
مطلقا فانك اذا فرغت اسرانا جدا وقلقه لم يحدث من صوت بل لا بد من ان يكون المقروع والقولع مقادير
وان يكون القروع والقلم بنفس لا يبرر بل هذا القروع او القلم لا يصحرك الهواء والماء المطيف بالثا
او القلوع حركة موجبه وهذه الحركة مختلفة قوة وضعفا باختلاف القروع او القلم سهولة وضعفا فذلك يقع انك
في ان الصوت هو نفس القروع او القلم او الحركة الموجبة التي للهواء والماء اي شيء ثالث يتولد من ذلك وقتئذ يولد
اما القروع والقلم فهما سران ولا شيء من الصوت برئ فليسا من الصوت وكذا موج الهواء ليس صوت فان الحركة
حسنا بل الحواس وان كان توسط الاحساس بالتياء انه وهذا الموج قد يكون بحيث يملك الجبال او يندرجون

كالصوت الذي يحدث مع صوت الرعد وقد استحق القليل بالوقوفات بل قد يفعل اللسان هذا القروع ولا يفعل السمع وايضا
لا يفهم من الحركة الصوت ولو كانت الحركة صوتا لكان كل من فهم حركة فهم صوتا والملم يكن كذلك فلا يوافق
يكون الصوت اسرافا في تلك الحركة متاخر توجع الهواء الى ان يتصل الى الهواء الرائد في الصياح فتتوجع ذلك فتاخر
هذا الامر المتأخر الى العصب المزجج فيحصل الاحساس بالصوت ثم ما تشككت من امر الصوت انما هو صوت في الجو
خارجا عن الصياح ولا يوجد الا تاخر الشتم اما مجرد ملامسة الهواء الذي في الصياح او يتوجع فان لا يلزم ان في الصوت
في الصياح ما يلزمنا في الكيفيات المحسوسة الاخرى لان يتولد المحسوس الصوتي لخاصية بفعل الصوت في السمع كما فعل
الكيفية التي في الحار كيفية في اللس في تلك الخاصية في القروع ولكن الكيفية التي يحدث كيفية اخرى في اللسان من حيث كيفة
الاستفاضة ولذا يجوز ان يحس الشخص شيئا آخر وهذه الكيفية حيث كيفة ليست من جنسها وكل منها حس بالذوق
بما الاخر لا يحس ان يكون كل شيء في شيء فيقول ان نفسه فيقول ان لا بد من حدوث الصوت من خارج الصياح فان
كان انما يحدث في السمع فيقول لا في القروع الهواء من حيث هو توجع حس بالسمع اولا فان كان الاول لم يحل اما ان يكون
حس اولا بلا توسط اخر وكل امر حس بالسمع اولا هو الصوت فيلزم ان يكون القروع هو الصوت وحس توسط الصوت
فلزم ان يكون كل من احس بالصوت احس بالقروع ايضاً وليس كذلك وان كان لا يحس بالسمع بل باللس عرض
ايضا ان يكون كل من سمع صوتا احس صياح الهواء اذا عرفت هذا فيقول ان لا يخفى انك كما سمع الصوت بحس عينا
فهذا الاحساس بالتياء لا في اما ان يكون لان الصوت مبدؤه من تلك البقعة اولان جميع الهواء الذي يورث الصوت
يعد ان يصل الى السمع ابتداء منها اولان جميع الصوت معا ابتداء منها فالاول هو المطلوب وعلى اننا في يلزم ان يكون
الصوت مشهورا في العالم بغير كيف يشترطه ان اراد على الثالث يلزم هذا والمطلوب فقد ثبت ان الصوت اس
يحدث من ابتداء موج الهواء من القروع والقلم ويكون معه الى ان يصل الى السمع لكن يكون قبل الوصول الى السمع
محسوسا بالقوة فاذا وصل احس بر الصل واعلم انه لا بد في القروع من حركتين الاولى ما يكون من احداث الحس
القراع والمقروع او من كليهما يكتف ذلك بالصبر فان صار كل منها الى الآخر كان الثاني وان صار احدهما
فقط كان الاول ولا بد من ان يكون القروع متاخر والقراع لا يتدفع به سرهما ثم انها معا فاعلان للصوت الا ان
الاول يشبه فصل الصوت البرا سلبا واشياء متاخره وبالنزول حركة الهواء الذي بينها وانضاطه بعنف وهذه الحركة
ليست لهواء واحد بل هي تشبه توجع الماء والصلابة هي على شدة الانضغاط وكذا الملاسة لا ينتشر الهواء في فرج الحس
وكذا الكنا كنف لئلا يتبدد الهواء في فرج التفخل وقد يحصل من فرج حتم طرب لس جدا كما لم صوت ولذا لا يفرع

٥٦٥

كيف
 ان يكون اذا غفل جسم بين جسمين احدهما او نالت وكيف يسبق النفا مرادنا يقع النعم ونعم وان كان بالاجزاء
 فلم لا يتقوون بالاستحالة من اول مرة حتى لا يحتاجوا الى ارتكاب القول بمسافرة هذا الاجسام من المضي واما ما
 شكوا به من ان الشعاع لا محال من مصدر الشمس ونحوها وايضا ينتقل بالمتقال المضي وايضا بلقي النور فيمكن من
 هذه كلها حركات والحركة لا يكون الا الجسم فسادا ولا تحل ولا توجه للنور الى الحق وان قبل ذلك فعلى النور ان ياتي
 برهان على ذلك وان عولوا على الحسن فالحسن اقرب الى الكسوف من الحكم بالحركة وكيف يحكم بحركة نحو الحسن
 بزمان حركته ولا يبر في انتهاء المسافة والانتقال هو وايضا محارفا فاما فاعلم نور من الزلزل من المقابلة ومحدوله
 فيما يتجدد بمقابلته ولو كان هذا انتقالاتا فيقولون ان الظل اجزاء تتقل وتقل ان الظل ينتقل فتقول انما ان ينتقل
 على النور ونظيرها وينتقل النور انتقالا اما هو خلفه فان كان الاول فما ين يعلم انتقال النور بل يكون الظل بظلمة
 او على الثاني فليس من المضي وانما وينتقل في ضوءه لا انما هو هل يصح ان يكون للنور حركته الا ان يقال ان الظل
 او اذا الظل بطر النور وهذه كلها حركات ولا يمكن ان يمتدح من اجزاء بل معناه وانما اذا انتشر فيحدث النور في مقابلة
 ومن قال ليس النور الا ظهور اللون يقول ما الذيل على مع الالوان كيفية اخرى مرتبة في النور لم لا يكون ما حصل
 من الرق في الاشد ظهور اللون وانما كان محل ان يحدث من التغير والسر في الليل بريق ولا يحدث في النهار لثقل
 الى الظلمة التي في العالم والاشياء التي في تلك الظلمة ما خلا في الاشياء بحسب كونها في الظل والنفس يكون لادنى
 اللون في الظل طله اى خفاء فلا يكون ظهوره قويا بخلاف ما في الشمس لا يحدث كيفية زائدة على اللون في ان في دون
 الاول ومن الناس من قال ان ضوء الشمس ليس الا شدة ظهوره لان اللون اذا اشتد جعلنا انما الى ان به الجسم
 لا يرى الا بريقا ولما من في اللون قال وانما يرى الابر في الليل ذات بريق به الجسم ولا يرى لونه لان البصر في الظلمة
 يضعف صير لادنى ظهوره للون بخلاف ما اذا طلعت الشمس فانه يقوى البصر واعنا دلتنا ان الظاهر ان ظاهرت فلان
 الاجزاء هي وقال اخرون بل الضوء امر غير اللون وغير النور والنور هو ظهور اللون والضوء اذا غلب ستر اللون كما في
 الشمس فان لونها مستورا بضوءها ومن هذا القبيل ان السحابة السوداء في الظلمة اذا لمع روى ضوءه دون لونه وان
 الابر انما ترى مضيئة في الليل ولا يرى لونها وفي النهار بالعكس لان ضوءها في الليل غالب فيستر اللون بخلافها في النهار
 فان ضوء العالم غالب عليه **فصل العاشر** في امانه بطلان ما ذكر من اوهام الناس وتقسيم الاجسام من حيث القوة
 فاللون والشفاء قد يقولون ان هؤلاء الذين يجهلون النور والظلمة والالوان لا يدرى امانا يريدوا ظهور اللون في صورة اللون
 بالفضل اى حدوثه او حدوث الشيء لونه او يريدوا ظهوره العين بمعنى حدوثه فيسبب من العين وان في ظاهر

النسب لانه يكون النور جسم واحد حدث شبهه ولا يكون له قوام ويوجد نفسه وان قالوا ان مضي اللون حيث يراه
 ان كان ثلثا هذا المصير ان كان نفس اللون كان هذا اجزا الى الشق الاول وان كان حاله يرضى له بها يظهر ان اللون
 اذا على اللون طاريا عليه وعلى الاول لا ينج اما ان يكون المراد بذلك خروج من القوة الى الفعل فلا يكون الشيء متغيرا
 الا في ان الخروج او يكون المراد به نفس اللون فيكون مذهبهم ان النور هو اللون ويكون لفظ الظهور لفظا وان كان
 المراد به حال بقاء اللون اما اذا ابقى بعض الاوقات فان كان شبهه لعل ما يظهر له عادلا ما ذكرنا ولا يكون
 كان امر اخر عا دالى ما ذكرنا ايضا ان يكون اسرار اللون وغير ظهوره ثم ان فرضنا ان مولده يكون ظهور اللون ان نفس
 اللون فتقول ان كان الضوء عين بعض الالوان دون البعض كالياس وون السوداء فيران لا تحصل للاسود والاشراق
 وليسوا عين جميع الالوان والالوان متناه فيلزم ان يضاف الضوء والضوء وليس بل الضوء انما يقابله الظلمة فاما
 نحن فاعلم ان المضي الذي به الاسود مضي غير المصوده مع ان طبعه اللون عين سواد في الخارج وكذا الابيض ملحوظ وايضا
 قد يشبه لاشفاق الذي لا لون له الماء والبلور اذا وقع عليها ضوء روى ضوءها بل لون وايضا الشيء المضي اللون قد
 شرق منه الضوء فقط وقد شرق من الضوء مع اللون وليكن الضوء هو ظهور اللون كما ان ينجح ان يكون الاشراق مع ذلك
 اللون دائما وان قالوا ان هذا الرق الذي يشق من على المقابل ليس ظهوره لونه هذا الذي اشرق بل ظهوره لونه في الشرق
 المقابل فلما علم ان هذا دخيل لونه ذلك المقابل وان زاد اشرق لونه الشرق وايضا يلزم هذا الانسان ان يكون ظهوره في
 الخضر مركب من ظهورات وخفايات فاذا اشرق الاخر على غيره لونه لشرق النور بل شرقه البياض فان الاجزاء الظلمة
 هي التي اشرق وان كان الحناء ابيض مشرقا الزمان يقع من الحق المطلق ابيض اشرق خفاء وليس كذلك وان قالوا ليس
 الامر كذلك بل كل من هذه الالوان لون خاص بنفسه والضوء ظهوره فانه ظهوره لونه واخر ظهوره لونه يظهره
 فلما علم ان الشيء الاخر مثلا كان اول مرة الا اشرق فانما يشرق ما يشرق المضي عاين اللون ونظير اللون الذي في الشرق
 عليه اى الذي يستعمل ويحصل الماد اشرق عليه ضوءه خالص ثم اذا اشتد اشرق في خفاء لونه ذلك الشرق عليه
 بزمج بلون للشرق ولولا يكون الا ظهوره ذلك اللون لكان الاشراق ابدى هذا المخرج فتدقق ان هذين العاملين من
 احدهما من ضوءه وذلك اذا لم يرد ظهور اللون حتى يتبدى والاخر من اللون حين ظهر حتى تتبدى فانما لا ينجح ان
 يكون الضوء مظهر للون وسببا لتبدى بل نحن نقول ان هذا الذي يرى مركب من الضوء واللون وان الضوء هو الذي
 اذا خالط اللون بالقوة حصل لونا بالفضل وان في اللون بريق الشدة والياض في المتوسطات واما القول بان الالوان
 لا ترى لونها في الليل لاشدة ظهوره لونه فاعلم ان الذي يظهره بالسر في ظهوره اقوى من ظهوره لونه ولذا يظلم لونها

عنه السراج فيكون ان لا يحس بلون شيء عند السراج واما قولهم ان الشمس ونحوها لها لون ولكن ضوءها ستر لونها فتقول
 ان زئجرا ان يكون الحق ان بعض الاشياء لم في ذواته لون فاذا اشتد ضوءه لم ير البصر بين وبين اللون ومن الاشياء ما لا تتر
 فقط بل اللون وهذا في الحقيقة بالذات ومنها ما استلطف فيه الامران اما باختلاف الاخر الملوذ والبيد كالشمس وال
 الكيت من كايح والزلزل واما من الشمس فهو يعلو من ذواته لاقسام لانه يعلم ان ليس مما اختلط من الاجزاء المختلفة
 فتتخفق من جملة ما علمت ان هناك ضوء ونور ولونا واشفا فاما الضوء فكيفه البصر فبانه غير معلول فكيفه البصر
 المتور كيت يرتبها البصر من الحق لما ترو اللون كيفية بكمال الضوء وكل من هذه الاجسام غير شفا فغير بل بجم من الاما
 اذا وقعت بين الحق والاشفا خلافا لاجسام ثلاثة اقسام من حيث معلومته وشفا فغير ومن ان السراج
 قسم الجسم هكذا ما يرى بكيفية في ذاته وبقدر ما يرى بكيفية في غيره فاما في هذه الاشفا والاول ما ان يرى
 في الشفا فلهذا فهو الحق لا يروا ما ان يستط في رؤية الضوء وهو الملوذ او يتط في رؤية الظلمة كالظلمة
 التي ملع في المظلمة كالباهية وتلك قبة مني فان الحق يرى ايضا في الضوء وفي الظلمة كما ان يرى في النار وفي الليل
 ولو ان كان يكون الشمس كذلك لروينا ان لا يكون لانها تملأ العالم بالضوء ولا يبقى ظلمة وايضا ما توهج من غير
 الظلمة لظلمة ونحوها لروا ان هذا قسم مختلف للضوء واللوذ فغير فاسد بل لما لا يرى في هذه الاشياء في النهار
 اذا كان بعض الاشياء يعلب ضوءه في كبره من ذلك الشيء وربما لا يرى اصلا لانهم البصر فلا يسمي على ذلك وحال
 الارض ونحوها وانكوكب هذه الحال لان الظلمة شرط لرويتها وما يؤيد هذا ان المبالغة في الجوارها وان شفي
 الشمس فاذا احس الى الظلمة لرويتها وما ذلك لان بصر في الاول مغلوب بضوء كثر فلا تقوى ان يراها غلا في ذلك
 في الاشياء بعضها ايضا بعض ليس بالحقيقة الا بصر الضوء الذي لا يدرى **فصل في** في نقل ما قيل في الالوان واما
 طلاءه من الناس من ذهب ان الالوان اصلها من سواد شفا فغير فاسد بل لما لا يرى اصلا لانهم البصر فلا يسمي على ذلك وحال
 الضوء ونحوها وانكوكب هذه الحال لان الظلمة شرط لرويتها وما يؤيد هذا ان المبالغة في الجوارها وان شفي
 الشمس فاذا احس الى الظلمة لرويتها وما ذلك لان بصر في الاول مغلوب بضوء كثر فلا تقوى ان يراها غلا في ذلك
 في الاشياء بعضها ايضا بعض ليس بالحقيقة الا بصر الضوء الذي لا يدرى **فصل في** في نقل ما قيل في الالوان واما

نقلت

كان ما على البصر سطوعا سطوحا كان ايضا لا يشهد في الضوء فتدرك ان كان ما عليه زوايا كان اسود لعدم جود
 قوة الضوء فيها فلهذا كلهم قالوا بالاشفا وان اللون تابع له ومن الناس من لا يرى الاشفا فاصلا وتقول
 ما من جسم الا ولون لكن بين الاجسام ما له من القوة سعة جدا فتدرك فيها الشفا ونور الابصار ونحوها ما على ذلك
 الاول فان الياض الذي ذكره انما يتصور في غير الجسم المتصل ونحن نرى الاجسام المتصلة البيض ونحن نرى الجبس
 والتمود اذ اخضعوا لشدات سبب يابضا شديدا فاما بل لم جفت وان كان يابضا لان النار سبب تدبيره كما في
 هذا الياض من الحق البالغ واظهر من ذلك ايضا اسلوق فانه يصير يابضا ايضا شديدا ولا يمكن ان يقال ان النار
 احدثت فيه تخرق لا بل كثره ولانها احدثت فيه هو انما فانه يصير يابضا ايضا شديدا ولا يمكن ان يقال ان النار
 كان يعتقد بل تخرق على ما عرفت فيما سلف وايضا فان هذا دواء حله هل الحيلة ويسمونه لبن العذراء وهو من خل
 يطبخ فيه المارح حتى يخل ثم يصب في الحلة في غايه الاشفا ثم يخلط بماء طبع في الحق ويصفى فاية الضيف فتدرك
 ايضا كاللبن الراسم ثم يصفى ولا يمكن ان يقال ان الياض لان هناك شفا فتدرك بعد ان كان مجتمعا متصلا فان النار
 كان في الخلق ايضا ولا ان هناك اجزاء صفراء اذ شفا فغير فاسد بل لما لا يرى اصلا لانهم البصر فلا يسمي على ذلك وحال
 النار في بلان اوسع فبانه الباعد ولا ان الهواء من خارج خالطه وهو ظلمة بل سقى الاشفا له وايضا نحن نرى
 الياض سميلا الى السواد من ثمة تطرق الاول الى الميزم فالعذرية ثم تدعى بغير اسود وان شفا في الضوء فالطرح
 فالغير فالسواد والثالث الى الخضر فالنيلية فالسواد ولولا ان هناك الياض وسوادا غلطا ولم يكن الياض
 الاضواء والسواد اوسع كان طريق الاشفا واحدة فاما الخلف لوزان يكون مع السواد والياض شيء اخر من
 المزيات يشوبها ولا يصح ان يكون ذلك الشيء الا الضوء فيكون الضوء سفا غلا فان لم يكن الياض وسوادا غلطا كان
 الطريق الاول وان كان معها شفا فالطرح ان كان السواد غلا فالضوء ان كان الياض غلا فان اختلطت الصفرة
 بسواد غير مشرق حدثت الخضر وهكذا جميع هذه الالوان المتوسطة يحصل باختلاط اللونين وحدهما اوسع الضوء
 واختلاط الالوان متوسطة اخرى بعضها مع بعض اوسع احد هذين اللونين او معهما اختلاطا موجبا للفصل فلا تقيما
 ولا شفا الى كيفية اخرى ولولا ان كان لا يتكاس من حررنا الالوان لا يتكاس من الاسود حتى ثم هذه
 الاختلاف كما يكون بالطبع كذلك يكون بالصناعة ولكن الطبع اقوى في ذلك واعلم فعلا وايضا لو صح ما ذكره
 انك لا يجوز ان يبلغ التزيق بالابيض واللوذ الى ان يصير شفا فغير فاسد بل لما لا يرى اصلا لانهم البصر فلا يسمي على ذلك وحال
 ان ارادوا ان لا يمكن بالاختلاف فهو كذب بالشيب وان لا يكون يمكن بالصبغ فهو محال ولا يكف ولا بعد ان يكون

قد رخصتم هذا الهواء والضوء اللذان صار احساين ليس شئ منها متصلا ببعض الابصار دون بعض فلم
 لا يصير نظركم من واحد الى جميع الابصار وان قالوا لا يتطابق مع ذلك نسبة المسامتين البصر للمرئي فلا يكون احسا
 الهواء والضوء على موحدة لا بصرا ولا نحن نعرف الابصار الامن مستفيع من ابصارنا والمرئي فاعلمنا احسا
 الهواء وعنده وان كان الهواء فاما يتفصل انما لا يصير موحدا احسا فليشمل هذا الانفعال من اجل
 ايضاه البصر قوة حيوة وهو محال فانه اسطرلا قبل الحيوة اذ يصير شفا فاما الفعل فالشئ القوي ذلك
 لم يحدث فيه كغيره من هذه الكيفيات المتشابهة غير الابصار فان تمقت احسا فهي كافية في الاحالة وان احسب
 اسباب استلزامها في المفعول عن الابصار وان كان يحدث كغيره هذه الكيفيات متاخر في غير اناس فمن ابن
 عرفنا حصولها على ان تقول ان لا يجوز ان يحصل في الهواء كغيره في روه من الكيفيات يكون بها واسطة في الابصار
 فحق ما افقارنا لا يكون مفعولا في ابصارنا فان الكيفيات في روه من الكيفيات يكون بها واسطة في الابصار
 الكيفيات كانت ثابتة من غير اناس في بعض الابصار دون بعض فلا تخرج هذه الكيفية ما ان يكون قابله للا
 والضعف لا وعملنا في اننا ان يتقبل عليها الا اننا في قوتها والضعف لولا فان قيات الاستلزام والضعف
 لزمن مثل الكيفية ايض ذلك فان فعل القوي محال ان يكون مثل فعل الضعيف ومن المحال ان لا يتقبل العلة الا
 والضعف بوجه فاننا نشهد في ان قوتى صين اقوى من قوته عين واحدة ونحن نرى بين الابصار تفاوتها
 قوتها وضعفها فتدبطل ان يكون الهيئة الحاصلة في الهواء في قوتها بله الاستلزام والضعف فحق ان يكون قابله
 لها فيلزم ان يكون اذا التفتت الابصار كان ابصارا وكل منها اشد وقوى من اذ كان متغيا واذا جلس ضعيف
 البصر يفتى البصر بصر قويا وكذا اذا جلس ضعفاء الابصار بعضهم على بعض ثم اى حال مسلم يتقوى
 على ان يحصل في الهواء العالم وقد وان كان هذا الخارج عن العين جوهر احسانا فلا يحد عن غير احتمالات لما ان يتصل
 بكل المبدى من غير ان يتفصل عن البصر حصل به ويتفصل عن البصر لا يتصل ببعض البصر يتفصل عن البصر في
 متفصل ولا يتصل شئ من المبدى الاول فما لا يتقبله عاقل اذن المحال ان يخرج من ابصارنا وانما هذا العالم ان القوا
 ثم اذا غلبت العين انعم ثم اذا خضع خرج المثل ذلك او هو الى البصر المعنى الذي يقع دفعه ثم اذا خضع
 خرج وايتا لو كان كذلك لكان لا يخفى عظم الشئ اذ بعد عن البصر ولا شك ان الملامسة حاصله بين وبين
 الشعاع لا فرق في الملامسة بين ان يكون الذي قريبا او بعيدا بل كان روية المتأخر والشكل على الجا والى من
 روية اللون كما هو طاقه قد يبرهن الشعاع نفوقه وتقبل في المثل لون كالمختلط ولا يتبع حولا الزاوية للماسلة

هنا اسباب

من الشعاع عند البصر بل انما يتبع ما يتفرع من الزاوية احسانا لا انطباع فانها اذا كانت الزاوية واسعة كانت القوية
 للطبقة فيها عظيمة واذا كانت صغيرة كانت تلك القوة صغيرة وانما حولا فلا يرون الا بصرا والامن للملا
 وعمل الهواء في كل حال وانما احتمالات يخرج من البصر يتفصل عن فواستلزام ذلك فان من المحال ان يكون اذ لم يكن هذا
 الجسم الذي لا وصله به وبين البصر البصر في ذلك الى البصر لان يكون هذا الهواء الى كغيره يفتى به الى البصر وقد
 حلت الحالة في احتمال الهواء وانما احتمال ان يكون محصل بعض البصر فيلزم ان يرى الا ذلك البعض فان قالوا ان
 الحار والشعاع يتقبل احتمال التجدد مع الشعاع فيؤدي المجموع مجموع البصر فيلزم شوا ان يقولوا بل هذه الاشياء
 في الاحالة لا يتغير زمانا بطلناه من الاحتمال وان قالوا بالاحتمال ولكن لا احتمال بها تجدد الشعاع بل احتمال فيؤدي
 بها الى الشعاع فيكون ما يلائقه الشعاع يدرك الشعاع وما يلائقه الهواء فيؤدي الشعاع الى الشعاع لزم مع الاحتمال فيؤدي
 فلهذا ان يرى كل شئ من ابصارنا وان الهواء المتوسط بين حلس خلا من خطوط الشعاع لا بد من ان يفتى الشئ في كل
 منها على الشوا وكل واحد يوجب احسا ما لا يسمي على ما ذلل بعض ان الشعاع ينسب لا يؤدي الشئ بل ما يفتى في الاحالة
 لم يزل علم من كل التغيرات لا يتقبل هذا الهواء اذ هو من الحدة من غير ان توسط الشعاع في الاحالة لم يزل ان هذا
 الشعاع كيف يتبدل في ذلك ولا نانا فلهذا ولا يجوز عليه الحق على ما حلت بل كيف يتبدل في الماء حتى ما سجد ما حقه
 من غير ان يبرمج الماء ما لم يكن فيه فوج خاليه بل ان كانت الفج المائلي ايض لزم ان يكون الفج من اصغر لآويل
 اذ يجرى يمكن مثل هذا التغير لا يتغير في النش القليل يتبدل في الماء كغيره يستعمل عليه كما يجمع قيل من الزعان كذا
 من الماء فلم لا يجوز ان يكون المحال في الشعاع كذلك لا تقول هذا لا يفسد لا يحد عن وجهين ما ان يكون بالاحتمال لكثير
 الى ذلك اللون لثمة قوة الخليط كما يتقبل الى الحرارة والملا الراحة او يكون محصل الاحتمال على سبل ما حصل الماء على ذلك
 انما فانه اذا طبع فيه شئ يكون فيه محاذي المبر من زعفران او غيره محال ان الماء على ذلك اللون او يكون بالاحتمال في
 الماء والزعفران اختلاطا لا يفسد من المختلطين ولكن ان قيل مثل هذا الاختلاطا انما يتصور اذا كان احدا المختلطين اعظم
 من الآخر كمن يكون الاخضر شفا وبه الاقوال او فضا جنتها وهذا ليس كذلك بل انما كل جز صغير من الزعفران جدا جز من
 الماء كثر جدا بحيث يكون اخضر فلهذا قلنا لما كان الجسم قابلا لا تستمر الى النهاية ما كان ان تقسم كل من الماء ومزاجه
 بحيث لا يكون احسا بالجز متدرا ومع ذلك يكون الجز من الماء اخضر او جز من الزعفران فلهذا لا يفسد من جزاها
 او يكون بالاختلاط مع النحاس الذي يوصل الاحتمال به وما وان الجزء في هذه الاحتمال فيقول هذا ان الماء اذا كان
 عجبا كان اقبل من الصنع من الماء الرقيق فاشاوت نسبة الزعفران البيا وشئ من هذه الوجوه لا يجرى في الشعاع وانما احتمال

بفعل قول الشيخ في البحر بقوله له توسط الشفا قد من غول قيل ذلك الشفا قلنا انما كانا لا يتام السبق اذا جعل وسطا في
 الايام وكان يجوز ان يكون بينهما توسط واحد يجوز ان يكون بينهما توسطان فصارا على ما لماله اذا كانت الحركة كما تدعى مع
 الشفاف واسطه من غير ان يحصل فيها انزيم اذا وافي خيال المرأة مع خيال ذلك الشيء فربما معها في جوف واحد من البطن
 ان خيال ذلك الشيء يروى في المرأة ويمكن ان يتا لا يتم ان لا يحب ان يوتر كشيء في كل شيء مثل نفسه بل يجوز ان يوتر في شيء
 ان لا ياتيه ثم من ان لا ياتيه يجوز ان يوتر في شيء اخر مثل الحيوان الاول كما ان الحركة يوتر في الشيء ثم في الشيء فان توترت مثل تلك
 الحركة فلا وكان ذلك جازا من الجازات فيكون في الشفاف وفي المرأة اخر غير الشفاف في المرأة وفي البحر
 شيء ذلك الذي يكون الاثر الذي يشبه المرأة اسرار غير ثابت فيها او يبدل على هذا الذي يتعكس من المرأة الجاذبة للكون
 معنى واستبين الى ما عايناهما لكون مستقلا مع الالصال الناطقين مع ان الذي يروى في المرأة سبل بالاشكال والظواهر
 روية الشيء في الماء اعظم مما هو عليه فاصحاب الشعاع يقولون في ان الشعاع اذا كان وقع عليه اكبر ان ينسط فاقصد
 مكانا اكثر ثم نفاذ في مع اكثر في الجاذبه واصحاب الانطباع قالوا ان الذي يروى على جوف واحد او يتبعه في الجاذبة وهو يوتر
 في الماء على انه مارة له ويمكن ان يقال بان كلا النوعين على سبل ما يروى في المرأة ولكن اسدعا في المرأة الخارج والداخل في المرأة
 وقال فاقول المفسرين ان زوجين للجلد اذا ما استقصا ما مل الشيء ان يراه بعد صدق البصر لانه لم يترك منه شيء ويمكن ان
 يقال ان لما جعله بعد وهو في الحقيقة قريب ولما كان الشيء اذا كان بعيدا روى بقدر من الصغر وهذا الذي لا يري بانه
 الصغر بل على ما هو عليه لانه حقيقة ظن انما عظم مما هو عليه فلا يكون حديث الماء حجة لاصحاب الشعاع ثم ما لا يورث من
 الانكسار لوجه لانه ان انكسار لا يلازم من ان يعود بعد ذلك فينظم فانه لا يعد الا على الاتفاقة بل اذا انفذ في الماء
 ان يتنقل على انظر اسر في الضيق اولى من اسطامه حين انشاده في سحرها لانه هذا واعلم ان الذي يكون الذي والضيق
 كلما في شفاف واحد وقدر يكون في عدة شفافات فيها سطوح فان وقع السطح في الجاذبة بين الرائي والشيء لم يزل
 السطح كسطح الشفاف والحياء وان وقع خارجا كسطح الماء او كانا عن في الهواء والشيء في جهة لا تقع سطح الماء بيننا وبينه
 روى ذلك السطح فان كان خلفه شيء تحت الماء فيكتشف للرأي اياه وذلك السطح الى الرائي على محض من التاديه على انه
 مستوف وعلى انه مارة وان لم يكن ذلك الشيء مكتنفا فقتله على انه مارة وذلك اذا وافي في البحر لخط الذي يتوهم خارجا من البحر
 ذلك السطح والعمود الذي يخرج من ذلك الشيء اليه ولذلك ايضا بطرح القاتم مثلا في سبل يراه فاما ما روي ان
 ان كان الذي خلف شفافا اخر فافرا الذي فيه الرائي والذي في الشفاف الذي تحت الماء والذي خلفه من الجو
 اياه وذلك الشفاف المتوسط وان كان ذلك الشفاف لان من غير واحد جاذبه لولا ان يكون خلفه ليدخل احد جاذبه فانه يخرج

ومع خلف المرأة في البحر في الماء
 كان المرط مسطر العروق
 وكذا الخسف لم توده المشوق

تاديه المرأة السطح **المفصل الثاني** في بيان سبب رؤية الشيء الواحد شيئين فانما اصحاب الشعاع زعموا انه حجة على اصحاب الانطباع
 وقالوا لا وجه له ان الشعاع اذا عرض له عند البصر انكسار وجبان من الشيء الواحد شيئين ولم يعلموا انما اذا كان الانطباع
 ما يتولون بما سطره طرف الاضعة فاذ اجتمعنا الانطباع على الشيء الواحد ثم رويها الانكسار والواقع في ما رويها عند البصر
 السبب في ذلك ان الشيء اخر وقع على ما به اصولا ان الانصاف انما هو ما يطبع سمح المصير في الرؤية الجليدية التي هي جسم اسفل
 بجود الانطباع مع توسط المشف ثم خرج هذا الانطباع لا يكتفي في الرؤية والاروى كل شيء شيئين لانه ان في كل حين روي به جليدي
 فيكون الانطباع على ذلك السطح انطباعا من سمح كان ان اللسان باليد من لسان بل لا بد من ان يتادى ذلك السطح مع الذي العنبر
 الجوفين اللتين ملقتان على هيئة السطح ثم نادى من سبب العنبر الى ملصقا بتوسط الرقح التي فيها وكذا ان روي
 بين الرائي والجليدي برحوظ راسه عندما وقاعدته عند ذلك السطح ثم روي من الجليدي الى ملصقا العنبر ثم روي هذا
 الملتقي روي وكل ما يروى المصير نفسها والاشياء التي يروى فان العنبر جدا لا تتأخر عن ان يروى في الرقح التي في العنبرين
 وانه الملتقي صورة الجليدي الرقح المصير في العنبر في العنبر الذي في مقدم الامعاء الحاصل للشيء في ذلك هناك مرة اخرى اذ كان
 غير الانصاف لان العنبر للشيء غير القوة الباصرة لا يركب له في المطر يدرك السموات والمذوات والمخبريات في اللوح
 ثم العنبر للشيء يروى الصورة الى ما عرنا وهو الخيال فان الصورة لا يثبت في العنبر شيئا الا حين يتبين المحسوس فيه
 او غلب ولكن قريب العهد فلا يبعد عنه فلا يركب له الا الخيال ما يضافا كانت الصورة في العنبر للشيء كانت محسوسا وان كانت
 كاذبه واذا كانت في الخيال لم يكن محسوسا بل محيلة فلذا يروى الموهوبين يترون علم الاشياء ويحسون بولائها ثم اذا كانت في
 اقبلت فثبتت في الدوره وتادت الى الالات الصورة بتوسط القوة المحيلة فانها الموهبة للصواب وان كانت تلك الصورة في
 الوهم بعد ذلك اصحاب الصورة كلنا يثبت في الخيال شيئا في الشيء الذي يروى الوهم تلك الصورة بتوسط الفكر والمصلحة
 الى النفس فثبتت في نهاية التاديه وعندها انفق طوقا الفكر في الشيء الذي يروى من بعد انشاء الله تعالى فاما هذا فثبتت هذه الا
 فاعلم ان رؤية الشيء الواحد شيئين لا حد اصحابا بدينه لانه ان يكون لالرأي يروى السطح من الجليدي الى ملصقا العنبرين
 فلا يروى السطح الى جوف واحد من الرقح بل يروى لكل عين الى جوف غير ما يروى اليه العين الاخرى والثاني ان يتقدم الرقح
 الحاصل القوة الباصرة من مركزه الموهوب الى الذي في ملصقا العنبرين اختلا صريح واضطراب المحسوس الجليدي بين جوفين
 الخوفين انهم هناك وان انشأت ان تقبل الرقح الذي خلف الشفاف الذي يروى الشيء الى العنبر المشترك حركتين متضادتين
 حركتي الوجهة التي في الحركة التي حركتها واضطراب وتوهم فاذ اقتبل جزء من الروح شيء الذي زال من مكانه وتقلبه
 جزء اخر واضطراب الحاصل فيه فقبل هذا الجزء السطح كقول الاول قبل ان يسمي الصورة من الاول حصل كاذبا في شيء من

الحس

شأننا ان يحسن ولكن لا يكون محسوسا كالحكم على شيء راياه باه سكونه ولا على كل تقدير فلا يكون هذه المعاني وما
 يادى اليها من طرق هذه الحواس فلا يدان من قوة اخرى بانها هي الوهم وفي الرئيس في سائر الجوانب ولها فيها وفيها
 احكام كثيرة لكن ليست فضلا كالحكم العقلي بل متوفرة بالقوة الحسية ومنها ما تشدد اكثر لاضلال الحيوان ورواها
 النفس الانسانية على شح الانبياء الى لا يرسم فيها والاياه عن الصديق بما تم ان هذا مدركا بالحس ومدركا بالوهم وقد
 خرجت العادة بتسمية الاولى صورة والثاني معنى ولا بد لكل منهما من خزائن الجوانب الصور لغيرها في مقدم التمايز والافاق
 قد فسدت اما تحمل صورة غير موجودة عند الحس او صمومية اشياء الصور التي رايها وانما هي المعاني في الحس
 وهي في مخزن الدماغ والخطا اذا فسد فسدت وانما تحسها فظلمة باعتبار هيئتها المعاني وليس متكررة لاشغال
 لا تراه ما فيها اما باقبال الوهم على الصور الخيالية ولا يختارها والعصرانها الى المعاني التنوية اليها او باقبال المعاني
 المعاني نفسها واختصارها والمصير بها الى الصور او بعونه الحس وفيه ان يكون الوهم كانه حاكمه يكون في المفكره
 الخياله والاشكاله كانهما بذاتها يكون حاكمه ويحكمها بها وافعالها من تركيب صورة وصورة او معنى ومعنى او صورة وتفسير
 مفكره وتخيله وما يتوهم بهلها متكررة ولا بعد في ذلك **الفصل الثاني** في افعال الصورة والمفكره والخيال على
 الصور والخيال وترب من القوة اما الصورة وهي الخيال فهي انما هي صورة الحسوسات تنادي اليها من الحس
 التثنية من الحواس بخبرتها ولكن قد يكون ما لا تنادي اليها من الحواس بل ما يحصل من تركيب المفكره بعض الصور مع
 بعض فانها ليست انما هي حيز الصور من حيثها وقت عليها من خارج او داخل بل انما هي حيز الصور عما هي صور على هذا
 النوع من الخبره فكما ان تلك الصور التي تربت بعضها مع بعض اذا وردت عليها من خارج خرجت فذلك اذا وردت
 عليها من داخل وربما ادى ذلك الى ان يتشكلت الصور التي وردت على الخيال من داخل في الحس المتشبهت حتى كما
 يرى ويسمع ما لا وجود له في الخارج وهذا اذا كانت القوة الظاهر مشغولة عن سرعة الخيال والوهم فتقوى الصورة و
 الخياله على افعالها المعاني ان ذلك ان هذه القوى كلها حوامل للنفس وليس هذا وينضم وضعها فاذا اشغلت
 النفس من اعانته قوى على افعالها ضعفت عن ذلك كالماء اذا اشغلت بالامور الحسية عرضت عن الاعيان الباطن من
 الخيال والتذكر وتوهمها ضعف واذا اشغلت بالباطن عرضت على اشياء الحسوسات وهم واذا اشغلت بالشهوات
 ضعف الغضب والعكس واذا اشغلت بالافعال وفتت اولها وكذا كانت اذا اشغلت عن حفظ بعض الشيء من العلم
 لاهتت واذا كانت وادعيت مشغلة فتن من القوى اما الاله او ضعف واشتراك في الصور ولا يتطابق الى استعمال
 القوة المتفرقة اليها من فيها عرضت قوى القوى ان تغلب ويستولى فانما عرفت هذا فان النفس تدبر في الصلابة

فصلها القاصر على احد وجهين الاول ان يكون النفس مشغولة بالحواس القاهره موجبه للحس التثنية والخيال اليها شأ
 الخياله من فكرها والخيال عن التوجه اليها والاخر ان يبرهن النفس من الخيالات الباطنة باستبطاها فلا يمكنها من
 شيعها وتخليها وتعملها النفس افعالها من التركيب والتفصيل ولكن في صورها ما تحسب كتحسب النفس في كل عرض
 صحيح ومنها ان تصرف بطا عما فاذا كانت هذه القوة مشغولة بكونه بالوجهين كانت ضعيفه وقادرات نحو
 منها بالوجهين كما في النوم وباحدا كما في المرض للضعف للبدن الوجهه للنفس لا تدبر الخيال اليها عن العقل بال
 وكما في الخوف للضعف النفس بحسب كذا تحول ما لا يكون امكان ان تقوى تصرف بطا عما وتعمل على الخيال مسحها
 بالاشياح الكاذبه فتادى منها الى الحس التثنية حتى ترى كانه موجوده عندها محسوسه لما عرفت من لا فرق
 بالشيء الى الخيال بين الصور التي ترو عليها من خارج والتي ترو عليها من داخل ومن هذا ما يرى في الجنون والاضطراب
 الخائيف والاشياح كما حاكها نزلها واصواتها كما ترينها في الخيال والعقل فذلكا اشغلت تلك الخيالات ومن
 الناس من يكون قوته الصلابة قوية لا يصعبها الصورة ولا عليها الحواس ويكون نفسه ابط في هذا لا يشغلها الاضباب على
 الاحساس عن العقل فيحصل له في الخياله مثل ما يبرهن في المنام من اولك الشياخ كما هي عليه او بالاشياح وربما يرضى
 له في انما فذلكا غاير وغير من الحسوسات وهذه هي البرهانه خصوصه بالخياله ومن شأن هذه النوع انما لا يترك
 على حيز الصور بل المعاني دائره العرض المشهور بتدبير من صورة محسوسه او مذكوره الى هذا او ذاك او ما هو منها
 وقد يخصر نقالها بالفتن دون الله وقد يكون بالعكس لا سباب خارج كقرب محمد ببعض الحواس دون بعض افعاليها
 والعجب او يروى ابو به والسكر الخلق متوجهه القوة فاذ اذا استعمالها في صورة فربما اشغلت منها بعضه الى غير
 لا ياسبها ومنه الآخر وكذا وانت النفس الصورة الاولى فيحتاج الى تذكرها بالتحليل بالعكس فاذا عرضت النفس
 تغلظه او يروى اتصال باللكوت فادركت صورة لم يقدر ان يشبهها في الفكر فلا بد في حالات ما لو كانت من اللكوت الى
 تذكرها الى ما قبل ان كان وجهه او يعرض ان كان وجهه او يعرض ان كان وجهه او يعرض ان كان وجهه او يعرض ان كان وجهه
 فلم يمكنها من الاستقام واما ان كانت هذه القوة ساكنه وشغوره فلا يمكنها ان تعرف فيما اوركنت النفس فتشبهت ولا
 يحتاج الى ما قبل او يعبره بتذكره وربما يعرض ان يبين لاشان رويها في المنام فانه كما يصح الاتصال من الاصل الى الحكمة بآثار
 الانتقال من الحكمة الى الاصل ما ذكرنا يكون هذا اذا كان ذلك النفس شديد الاهتمام بمنزله ما ذكرنا يقع هذه الامور
 في القفظة لقوة النفس مع قوة الخياله كذا كانت قد يقع ضعف النفس وذلكا تمسكها بقوة الخياله وذلكا لان النفس هنا
 في طريق اليها الى القوى الباطنه من جهة واحدة التصويلا المعاني الخياله والاخر من حيث اعاد تلك القوى اليها والفرق بين

٥٨٥

والذي يدين الحجاب واللائحة ان الرجل يتقبل امره مع حكم او طعن بوجهه وانما يذوق الحزن والامية انما هو على امره وشهوته
 هذا تمام الكلام في القوى الحيوانية المدركة فاعلم ان هذه القوى كلها لا تعمل الا بالآلات اما الحواس الظاهرة التي لا يتم
 بحريتها الصور عن المادة ولا تحركها بوجهه عن علاقتها فذلك فيما لها فانما تدرت ما يكون موادها حاضرة والجلد يتقبل
 الصور عند جسم الغريزة من الجسم نسبة الاجسام الى صورته لا يحسن لها اليد ولا تحسن لها العين التي يدرك على الغريزة
 ان من المادة دون علاقتها اعني الحبال فلا يمكن ان يتصور فيها القوة الحسية الشخصية الا اذا ارتفعت في جسم يكون ارتسامها
 مستكينة في الجسم والقوة فاما لا بد من ان يكون تلبات القوة على وفق القوة الحسية من تلمز الاخر او الحلق والطول والاداس
 واللمرات التي لا بد ان تكون بعضها بينا والبعض سببا في هذه تلك وذلك لا يمكن الا اذا ارتفعت في الجسمانية وليس يتقبل
 هذا النوع من الجسم من بعض شائتين فاما لا شبهة في ما يحله مدبر بين هذين المبررين عارفين
 بان احدهما من عين ذلك المبرر والاخر من يد في هذا التمييز فيها اما ان يكون للمبرر عليها كالتل
 او بصورة الترفع وهو من النساء او لاختلافهما في التدار وهو ما في اطل انما نعلم ان الاختلاف في
 احدهما بينا والاخر سببا الى ما سطره عارض اخر جهات المبرر الذي فيها على ان ذلك العارض الذي على المبرر مثلا لا يتم
 يكون كذا لا بد ان يكون في الاول بل يتران يكون لا بد ان يكون على السائر في موضع مشترك في النوع على انما ان التفرقة في ذلك
 وهما مثلا فلا بد من ان يكون في هذا الاختلاف لجزء وعلى الثاني يكون في ازالة عند ذلك العارض لا بد من ان يكون في الثاني
 يكون لهال انما يدركه لا بد من ان يكون في ذلك العارض وليس كذلك بل ما يحله كذلك كيف كان ولا انما لا بد من ان يكون في الثاني
 ولا يغور في حال ان فرضنا العارض من حيثها فتم الى احدهما الى العين والى الآخر الى السائر هذا انما يتصور في العقل الذي
 يتلقى بالامر الكلي فان العقل اذا تصور مفهوم المبرر كان له ان يضم اليه مفهوم التماس تارة والامر اخري ضم الكل الماكمل
 ثم يلحقه بعد ذلك التخصيصات وانما للمنا في ما في صورة التخصيص من المبرر فلا يمكن ان يضم الى شخص من التماس وانما
 شخص اخر التماس لا يصر فيها به مستثنان ذلك اذ لو تخلصا وكل منهما يتساق الى التماس والامر لا يمكن ان يصر في
 احدهما والآخر الاخر في التخييل فاما لا ياخذ الاما في الخارج وانما احدهما ان يكون بالمنا سببا ما هو مشكك في الخارج
 فيقبل ولا يات قد حصل ما لا وجود له في الخارج وانما انما اذا كانا متساويين فسيب احدهما الى الاحداثين في الخارج ليس
 اول من نسبة الاخر الى بل لا بد من ان يكون الاختلاف في نسبة الاختلاف عليها فلا بد من ان يكون عليها فاما لا يكون الله
 جسا غير ذلك حصل صورة واحدة تارة صغيرة واخرى كبر لا اختلاف بينهما الا في التلخيص ان يكون للاختلاف في التلخيص
 عند الذي لا يكون هناك ما هو عند وجوده يكون الماخوذ عنه واحدا ولا ان يكون للاختلاف في التلخيص ففرض تساويا في الخلد

فرضنا وهو قوله كذا
 لا حصلها في عوارض
 اخرى وهو انما هو
 في التمييز فيها
 في التمييز فيها

والهية فاذلت الا ان احدهما يرتسم في جزء اكبر والاخر في جزء اصغر فالذي يرتسم في الة جسامته واجساد اولئك
 القابل لصورة البياض والسواد متما ولا في اختلاف وضع لم يكن ماعرفها في الشئ الى الواحد لا يقال وكذلك
 العقل لا يتناول اما اذا تعللها على سبيل الشذيق فظانها لا يكونان في موضوع واحد وانما اذا كان على سبيل
 فانما المقصور بينهما من غير ان يكونا في شئ سوى وضع وانما عرفت افتقا والخيل الى الة الجسامية سهل عليك
 ان يعرف انما المقصور بينهما من غير ان يكونا في شئ سوى وضع وانما عرفت افتقا والخيل الى الة الجسامية سهل عليك
 في بيان القوى المحركة وبيان انما الجسم يتتفرق في افعالها الى البدن والاشارة الى الاحوال العارضة للنفس والى البدن
 المتعلقة بالقوة الاجاعية فتقول ولا في الحيوان ما لم يتشبع الى شئ سواء شربا شربا لا بد من ان يكون في البدن
 وليس بها من ان يكون هذا الشوق من القوى المدركة فانما انما تعمل الاحداث والحكم وليس كل من اولى وحكم
 يتناق الا ترى اتفاق الناس على ان لا يتكبر من الاشياء واختلافهم في الاشياء بل الشخص الواحد يتناق الى
 الطعام جميعا ولا يتناق الى حس الشئ ويدركه في الحالين ثم الشوق يتنق عنه وضعا وانما تتلوا
 او صلا الاجاع ليس هو شدة الشوق فكذلك اما شدة الشوق ولا اجاع لله على الحركة الى المشاق وليس الشوق
 ولا الاجاع من القوى المحركة ايضا فانما انما تعمل احداث العسل وادبا لها فلا شوق اذ قوة اخرى هي المبرر
 وهي مشعر الى قوتين هما انما شدة الشوق والغلب اللذيق وغلبته يبعث الى دفع المنا في يكون شدة الشوق في
 هاتين القوتين والاجاع من القوة المبرر وقد يكون هاتين القوتين كالبعثات كبعث الولادة الى ولد
 والالف الى الف وذلك لانما القوة الحسية الصورية او كذا والاجاع هاتين من القوة المبرر والحوق القوم
 عوارض التخصيص بشا ركة القوى الى ركة فانما يكون انما البعث تبع الصور عقليا الى عرض اما في المبرر
 وكذا الفرج الذي من باب الغلب والحوص والتم والشوق وما اشبه ذلك للقوة الشهوانية والاستساس والمبرر
 عوارض المدركة والاجاعية تابع لقوة الشوق وانما لا يصر للوهم فالوهم له السلطان في القوى المدركة والحيوان
 والشهوة والغلب لهما السلطان في القوى المحركة ويستبعان الاجاعية ثم القوى المحركة للفتل ثم علم
 ان هذه الافعال والعوارض هاتين النفس بشا ركة البدن ولذلك يتنق باختلاف الامزجة فمن الامزجة
 ما يبعث للغلب ومنها ما يبعث للشهوة ومنها ما يبعث للحوق وفي ذلك ثم الاحوال التي للنفس بشا ركة البدن
 فيها ما يبعث البدن اول من جهة زو نفوس كالنقطة والنور والصحة والمريض ومنها ما يبعث من البدن
 على الشوق كالا لالم الحاصل بالترتيب او في الخارج ومنها ما يبعث النفس او لا من جهة انما في البدن ولا يبعث

او كما يقال عاراه وغودها
ولا منع له من مرضه ولا
لنفسه من فعله انما هو مرض
البدن م

تماماً فهو الصوت وبعد الاشارة بها مرات من الكتاب بالهول وعدم البقاء الموجب للانسان ان يطلع عليه من لا يرايد اطلاعهم علم ثم الاشارة لانه لم يسم الى الصوت فان فيها تقبها وليس فيها ما قد من عموم الفهم فلهذا لم يسم الله على الانسان بالصوت وكيفية ومن خواصه ايضا انفعال تبع اذ كانت الاشارة بالنادية يسمى القبح ومن الصفات وانفعال مع اذ كانت الاشارة بالكونية يسمى الفحش وتبعه البكاء ومن خواصه ايضا ان الصلابة قد يقتضي ان يكون من الاضداد ما يقتضي ضلها ومنها ما لا يتبع فيعلم ما دام صفة له وينشأ عليه ويحده فيعلم الاولى وتلك الثانية وليس للحيوان الا ان يكون لها من هذين تقاسيم طبعية كان الاحد لا يقتضي ولله لما ان كل حيوان بحسب الطبع ما يله ويؤثر وجوده وبقائه ولا يترتب صاحب الذي يطير ويحفر لان صورته صارت لازمة عنده لان التامع الذي بها الطبع عند النوع ومن خواصه ايضا انفعال تبع سموره يسمع للغير بفعله ما لا يشق على الحيوان ومن خواصه ايضا انفعال تبع من رقت ان امره ان راقها وانما له يكون في المستقبل فيعرض من الاعمال الخوف ومن الثاني الرجا ولنا الحيوان الاخر انما تعرض لما ذلت بحسب الان وتساها به ولما الذي يتعلم من الاشياء وانما هو من الهام التي ونقل النمل للمدة التي يخرجها برقة من مفرده بالخط فيعلمها ان الطير في الان كان الحيوان يهرب من صده لتقبله بوقته لان ومن خواصه ايضا الزحف في الامور المستقبل هل يفعلها الا يفعلها وما سائر الحيوانات من ان الاعدادات للاصول المستقبل فانما هو من طبعها وخصائصها بالانسان اذ كان العمل بالكلية الخوف غريزة اما من المادة وعلاقتها والقول على معرفة الحيوانات بالعلومات شعور او قسمة قيا وهذه الامور التي ذكرناها كانت بعضها بوجد البين لكننا نتوعد له لما لم من النفس الانسانية التي لا توجد في سائر الحيوانات واعلم الانسان قدراً في الامور البعيدة والذي في الامور الكلية ليس الا اعتقاد وان كان في الاعمال على ما من فان اعتقد اعتقاداً اذ كان البين كيف ينبغي ان يبيد صده بقاء بيت مخصوص به وهذا الاعتقاد كان الكلى من حيث هو كلى لا يتخصص بفرده ومن قولهم الاضداد انما هي صده من راء حربه فله قوة تحس بالاولى والكلية واخرى هي ما في الاولى والكلية التي ينبغي ان تفعل الاولى فيقبل فيما يستقبل من الناس والنا على جميع او سقيم فاما حكت هذه القوة فكما تحركت القوة الاجتماعية وهذه القوة تتعد من الاولى ويأخذ مقدمها بالجزئية مما عاتل من المتدورات الكلية ويسمى العمل عقلانياً وانما يتبع تلك تلك للصفة الكذب وهذه الخفة والشر ذلك للوجوب والممكن والمتصو هذه للجميل والتعجب والمباح ومبادئ تلك من المتدورات الاولى هي مبادئ هذه من المتدورات الشهورة والمقبولة والمنقولة والتعجيرات الواهية التي لا يوفق وحكمنا رأى وطقن قالوا هؤلاء الحاتم والحق هو الراجح فهو في كمال الحسن والتعجب فيهم ان الانسان ما كرمى حاكم وهو من باب التعجب وما كرمى حاكم وما كرمى والباقي الباقية لقوة الاجتماعية على التعجب وهي حاكم على عقله وحشوه وتغلبت على العمل البشري في

۱۱۱

عَلَيْهِ السَّلَامُ

جميعها الى البدن وقواه واما النظر فانه حاجة ما الى ذلك لكن لا دائما ولا من كل حين وهذا هو القوتان معا نرى ان النفس
 بل النفس جوهر منفرد لا يصلح للاثم الا بالالات وافعالها حاجة ما الى الالات فاما الحاجة لها اليها بوجوبه وكل
 ذلك يحتاجه شرعا وايضا مستعدا لا شك من محقق من غير احتياج الى ما دونه من البدن وقواه وهذا يتصور النظرية
 فان تيقنا في الشاركة شرعا على ما ينبغي وتبين ان كانت بعضه من الشاركة وهذا يتصوره العلية وهي رتبة القوتان التي
 تتوجه الى البدن ثم لكل من القوتين حالات يبيح لكل اسم احدهما الاستعداد الصفي فليس يتصور ان يكونا وانما بعد
 المادى اعني المقتضيات الأولية والنظرية والمشيئيات ونحوها العلية فليس متعلما للملكه وانما لا يتصور حصول الكمال المطلوب
 وقد شرح جميع ذلك فيما قبل **الفصل الثاني** في ان النفس الناطقة الانسانية ليست جسم ولا قاطعة في جسم لا يشهد في ان لا
 شيئا يتلقى العقولات فبقولان هذا الذي هو محل العقولات لا يجوز ان يكون جسما فلا يخرج الصورة المعنوية اما ان جعلته
 شيء غير متقسم منه او في غير متقسم لا يجوز الاول لان غير المتقسم انما هو النقطه وهي لا تترى لها في الوضع عما تنتمي اليها ولو كان الجاهل
 وكانت لها جهتان من جهة الى الخط ووجه لا تليه ولم يكن هي نهاية الخط بل تنقطع اخرى ثم كانت النقطه ان كان لها وضع غير
 وهكذا لم تخرج النقطه شيئا غير متناهية وتركيب الخط وقد بان من قبل بطلان جميع ذلك فاما ان يكون لها وضع
 متغير في جميع احوالها وحدها شيئا وان كانت الصورة المعنوية حال في شيء متقسم من ذلك الجسم فاما قوتها انما انما الحاصل
 لزوم ان يتقسم تلك الصورة فلا يخرج اما ان يتقسم الى جزئين متساويين او غير متساويين فان كان الاول فلا شأن في الكل
 معاير لكل منهما فلا بد من ان يكون الكل شيئا يحصل منها زيادة في المقدار او العدد فيكون الصورة شكلا او عددا وليس
 كل صورة معقولة شكلا او عددا بل كانت الصورة حرة خالية لا معقولة وان كان الثاني فيقول الحارث بن العباس المشايخين
 للصورة المعنوية ليس الا بالجسم بالنفس بالنفس لو كان امتدادا للجسم يتسارعا الى الحس والنفس وقد علمت ان
 ان الجسم لا يتلقى القوة الا الى جهة فيلزم ان يكون الصورة المعنوية بالقوة احساسا وفصولا الى جهة بل لا اذا كان الجسم
 والنفس بحيث يماران في الجهل الزمان يكون للصورة المعنوية بالفعل فصول واجناس غير متناهية وقد بين بطلان ذلك
 وان لم يلزم لا يتأثر الاجناس والافصول بالقوة والفصل فاما قوتها من جهة اخرى من جانب جنس ومن جانب اخر ففصل
 فاذا غيرا التميز لزمانا يورث التميز الى بعض الجنس وبعض الفصل والى تميز الجنسية والقضية من محل الى محل اخر
 على حساب واحد كما في ذلك ما طرأ على ان اذا تميزت تلك القوة شيئا غير لم يكن من ان ياتوا واحد حيث حصل فصل آخر
 او حدها حيث صف جنس وصف فصل على ان العقل هو الذي يبط العقولات لا يقول فيها القوة بوجوبه من الوجهه فقد
 تبين ان لا يجوز ان جعل الصورة المعنوية في جسم ومقدار وطرف متدار ولا يمكن ان يكون قوة حارة في الجسم فان حرك

هذه القوة هي التي هي القوة العقلية
 التي هي القوة العقلية

القوة حكم عليها في قبول الانشام وايضا القوة العاقله تجري الصورة التي عقلها عن الحكم والابن والوضع وقيل ان ما لها
 في الخارج وهذا الجواب لا في العقل فلا يجوز ان يكون لها في العقل قبول لانها لا تتأثر باختلاف وضعها وما يتغير ذلك
 وايضا ان طبيعة الصورة الانسانية العقلية تتغير بوجوه في مادة متغير فتقول لا يجوز ان يكون شيء من اجزاء تلك المادة له
 ان تلك الصورة ان يكون فان لم يكن فلا يكون لكل احد نسب اليها فاما ان يكون عقلها وان كان فاما ان يكون لها نسب اليها
 دون بعض فلا يكون لذلك البعض مدخل في عقلها او يكون لكل من نسب الى الذات كما هي متساوية في جميع الاجزاء فلو
 الذات كما هي حال في كل منها ومقتول مرات غير متناهية على حسب ما يمكن تلك المادة من الاجزاء او يكون لكل منها نسب
 الى الذات مغايرة لنسب الاجزاء الاخرى ويكون لكل جزء نسب الى جزء من تلك الصورة فيلزم على التقديرين ان تتساوى تلك
 وقد فرضت احد هفتة ثم ناليس علينا فكيف فرض صورة احدية بل الكلب من الجنس والفصل فيهم ارجحه وحده
 على كل من تلك الجهة ونسوق الكلام الى اخر هذه كما لا يلزم على ان النفس الانسانية ليست جسم ولا في جسم وايضا فان
 العقولات التي من شأن النفس ان عقلها غير متناهية هي القوة التي هي على الامور العقلية هبة وقدرتها استحسان ذلك في النجا
 لا يقال كذلك المتغيرات غير متناهية لانها تتغير ليس من شأن القوة العقلية ان تتغير في كل شيء وتشتعل على حال
 ما لم يتغير بها معنى النفس الانسانية ولا يتغير ان القوة العاقله انما هي قابلية للتقبل لا الى جهة ثابتة بنسب الى الجسم فليسا
 لا يقول ان القوة الناطقة لا يصل صورة اكثر من الاشياء التي لا تتغير لا بعد ان تحقق من فيها فعلى ان كل عرضة
 متغيرها وانما كانت القوة العاقله لا يتقبل الا بالآلة الزمان لا عقل ذاتها ولايتها ولا يتقبل ذاتها والنهاية
 بوسط الآلة هبة متناهية ليست كذلك وايضا ان كانت لها بالكلية اما ان يكون حصول تلك الصورة التي لا اله كفا
 في ذلك كما لها معنى ان لا ذل ماد كره لها ولا يكون كما في بالاد من حصول صورة اخرى مغايرة لتلك بالعدد ولا بد
 من ان يكون من مائة لها بالعدد فيقول متاخر شيان داخلين في حد واحد بالعدد لا يكون الا احد هذه الاشياء اما اختلاف
 المواد والاحوال والاعراض ولا اختلاف بالكلية والجزئية او بالادنية والجزئية والكل هنا متفق فان المادة والاعراض واحدة
 وكلتا صورتين في المادة وليست احدهما عامه والاخرى خاصة وكيف وكلتاها في مادة غيرية فيحصل مثل تلك الصفات
 فان توقفت الاطراف على الزمان لا يتحقق فيها ادراك التباين اياها والكل باطل ادراكها لانه دائما وبقوله ما عتدا دائما ولا يجوز
 ان يكون يتغير في ذلك كما حصل صورة في التباين فان ذلك صورة كل شيء فانها علم بار وبما اضاف الى ذلك الجوهر الذي
 هو الآلة غير متناهية في الرتبة ولا شيء يضاف اليها ولذلك ترى الحاصل ليس بانه ولا التميز احساسا وكذا ان يتقبل ذاته
 ولا التميز ولا فعله وان فرض ان لم يعمل التميز من جهة انما التميز على سبيل ان يورث عليه الحس حورتها وايضا عرض القوى والآلة

٧٢٥

اللات كلال وضعف بادامه اهل واهل الشاق بل ربما يقصد لان الآلة الجسدية خالها ذلك ولا يدرك ذلك بالآلة
 الضعيف مع القوى كالقوة الضعيف مع القوة الشديدة والصوت الخفيف مع الصوت الشديد والنفس الناطقة على خلاف ذلك
 فانما خلقا ذاتا لها وكلها اذ كانت القوة ازيدت قوة فان عرضها كلال في بعض الأحيان فلا تعانها
 الجبال واخيرا يعرف طبع قوى البدن بضعف بعد شغل النفس فيكون النفس الناطقة قد يتركها في بعض الاوقات
 لكن لا يعرفها اذ كانت الاعتدال احوال مخصوصه وموافاة حوائج واما ما يتوهم من ان ما يعرفه النفس من غير ان يتصورها
 وعدم ضلها ما كانت بفعله عند مرورها بالبدن والاشجوة به على انها متعلقة بالبدن وفيها الاثر في بعض الاوقات
 بين ان يكون لها فعل بانها تومع ذلك قد يتركها على ما مضى يعرف بدنها والامر في ذلك فان النفس اذا كانت
 ببعضها حصلت من الآخر كما انها اذا انصرفت الى الحس حصلت من العقل واذا انصرفت الى الشهوة حصلت من الغضب واذا
 اشتغلت بالمخوف حصلت من الشهوة وهكذا فانها لا تخرج من البدن ضعفت تصرفتها الى ما تريد وشغلت من العقل
 ولذا اوضح البدن عاداتها ملكتها وهيتهما من غير ان يحتاج الى اكتشاف حده ضلها كانت منها انما غافل عنها فقد
 علم ان النفس ليست متطرفة في البدن ولا تافيه بوجودها فانما يكون تعلتها برأيه عاقلها بالانفست اشتغالها **بالنفس**
الطبيعية في ربات مستقرين احدها كيفية انتفاع النفس بالاطعمة والحواس والاخرى حدوث النفس **المستقلة الاولى**
 الحواس فحين النفس بان يوردها الحواس فيحصل لها من ذلك امور الاول الكليات المرسعة عن الخرافات المجرودة
 المواد ولو احتجنا فيحصل لها العلم بها وبما فيها من الاشياء والباقي في الذاقة منها والدرى فيكون ذلك لها من
 تصوراتها والثاني انتفاع النسب التي بها الجا بالانفس في ان اولها احدها وكان من ماضي قد يراها تاهوا
 كان نظريا تركتها الى ان يعلم الوسط والذات المتغيرات الحسنة التي علم في المطلق انها مركبة من قياس والحس والحس
 لازم الحكم لوضع احوال الى لازم الاتصال والعناد لعدم لزومها فيمكن النفس الى ان تكون الشبهين العرفين
 بالشبه من بعضهما والراجح الاختيار التي تتفق بها الشبه في التوافق النفس فاما رتبته بالحس في اكتشاف مبادئ نظريتها
 او تصديقاتها فاذا حصلت لها رتبته الى ذاتها فتصلها ضلها ان لم يتفها قوة من القوى ثم لاحاجتها الى الاستعا
 بها الا في اعطائها الا لاكتسابها مبدئيا **المطلب الثاني** لا يجوز ان يكون النفس قد يورده في البدن
 لانها لا تخرج امان ان يكون حركتها واحدة لا يجوز ان يكون حركتها فان حركتها لا افراد امان ان يكون استقامته
 يكون بالهتة والصورة او بالهيئة الى المواد المختلفة والاراضة المختلفة ولا تقاير بينها بالهيئة ولا الصورة ولا القوا
 فلم يبق الا ان يكون باختلاف المادة التي يرب اليها بالاختصاص وهي البدن فقد علم من هذه ان الحركات الجسدية لا يمكن

تمت عني راجع الى اصله الذي خطه
 كتبه مولد محمد الحارث الهمداني
 عفا الله عنه

كثيرا اذا اختلفت مبدئية ودرجات ولا يجوز ان يكون حركتها واحدة فان المتعلق بالادان الكثير في لا يخرج من واحد
 امان ان يكون عين ثلاث النفس اوقاسها وانكلها ظاهر الطلان وتقول ان النفس الكثير في القدم لا بد ان يكون
 كثرها موارض بطنها في لا يورده لمتبها والا لا تكت في الكل في كل شيء بخصات فيكون ثلاثا لمواد حركتها بعد
 ان لا يكون في كل مكان في الكمال اكثر من واحد فلا يكون قديم فقد ثبت انها حادثة في البدن والبدن الذي لا يخلو
 النزاع الطبي الى الاشتغال بتدبيره ولها هيئة بها تناسب البدن فيحصل لها من اختصاص فان قلت انكم تقولون بان
 النفس اذا فارقت البدن لم يبق لها حركتها وهو محال او يبق على كثرتها وهي متناهية لا مادية لها بما يكون الكثرة والقياس
 فيها بالعدد فانها قد وجدت متناهية لمواد متناهية حادثة في وقت غفلة وقد حصلت لها بسبب ثلاث الادان حيث كانت
 متشكلة والذي يوجد المسمى لكل نفسا واحدا لا بد ان يحدث فيه هيئة خاصة بها يتنازع من سائر الاشخاص وان لم يكن
 ان علمها ولا يجوز ان يكون نفس جميع الادان واحدة فكلنا اذا فاتها الى الادان والالام في غفلة في العلم والجمل وكانت
 نفس زيد حلة بطل ما يعلها نفس صروفان الشيء الواحد المختلف لانه لا يجوز في حلة الاختلاف في الاشياء فانما
 يتعلق بها واتا الذي بداته فيا يورده في اختلاف في الاشياء فانما لا يوجب اتحاد فيه والعلم والجمل من هذا القبيل فانه عا
 باختلاف الاشياء فانما كانت كثرية بالعدد فلا بد ان يكون مختلفا ويكون لها امور تخصها ولا يمكن ان يكون ثلاث الامور
 في انطباقها في المواد او قلعت بطلان ذلك فيكون هيئات لها بدلتها فلا يوردها فقدان البدن سواء حصلت ثلاث
 الهيئات لها توسط البدن او لم يحلها او جعلها **الفصل الرابع** في مستقرين **الاول** ان النفس تبقى بعد البدن
 لو كانت النفس تبقى بعد البدن لكان لها تعلق ما به تاما ان يكون تعلقها في الوجود او تعلقها في الخلق او التعلق
 عليه فان كان الاول فان كانت ذهنا فكانا فورا لها فلا يكونان جوهريين وان كان عينا جازا لا يطل سدها بطلانها
 فلا يلزم فساد ذات الآخر وان كان الثاني كان البدن اما قائما على النفس ولا يجوز ان يكون عينا ان الجسم لا يهمل لا يتصور ولا
 يكون ان يوجد القوى الجسمية التي هي اعراضها ومواد وجودها قائم بالذات تجردا او قائما على سبيل التكييف كما انما عليه
 او بالسلطة كالتحريك والتميز وقا عرفت بطلان الامر في صورة الوجه لا في مادة وهي ظاهر البطلان بل ان كان ولا بد ان العكس
 اولى فهم يكون للبدن والروح عليه النفس والعرض فيكون من حيث اذا دخل البدن المخلع المتحد فان حصر عليه
 نفس حدثت لمن البدن العالي فان لا بد من حصر بعضه استقلاله نفس دون نفس وايضا قد عرفت ان كان النفس اعم
 انما هو من اجل التعلق بالبدن وايضا قد عرفت انها سلفهم ان كل كل كان بعد ما لم يكن لا بد من علوه يكون لها قوة
 لتصورها وتعلقها بالبدن وجودها وايضا وجود النفس من غير البدن فعمله في كماله وحده مطلق يكون متعنا فلا يدخل

في العقول فذلك ناهل وكثير يمكن ان يبين ان شيئا اخر بان نعلم صورته وليس صورة اخرى فيكون اولاً
 شيئا وثانياً شيئا اخر وليس في الشيء الاخر الا صورة الاولى ويجزؤه لاجل حقيقة ذلك فيقول ان ذلك الشيء هو شيئا
 اخر اما موجودا ومعدوم فان كان موجودا فالشيء الثاني ان كان موجودا فمما كان موجودا وان كان معدوماً
 فقد صار ذلك الشيء شيئا اخر معدوماً وذلك محال بل هو بالحقيقة ليس بمرتبة شيء شيئا اخر انما هو العدم
 وكذلك ان كان الاول معدوماً لم يكن الا عديم شيء اخر وحدث شيء اخر وايضا اذا عقلت النفس شيئا فحدثت
 به ذلك الشيء صورة والصورة ليست الا العقل لا قوة فيها لئلا يكون في النفس قوة تعقل شيئاً اخر مع انه ليس كذلك
 فالنفس انما يكون عاقله لهذه الصورة محلاً فابلاها والعقل ما يبقى به لونهما التي بها يعقل او يبقى به صورة العقول
 بانفسها فالاكثر من حيث انها في النفس بحيث تعقل عقولاً فذلك بل ما قيل ان العقل والعقل والعقل والعقل ما شيء
 واحد واعلم ان صور النفس على ثلاثة وجوه الاول العقل المتكامل المتكامل وبما لا يحل لظلام خاص ولا نور فيه اختلا
 الترتيب كما اذا تصورت كل انسان حيواناً فذلك لثبوت العقل الذي منه ان ترتب هكذا الحيوان محمول على كل
 انسان وانت تعلم ان هذا الترتيب من حيث انه ترتيب بين معاني كلية ومعقولات صرفة لم يكن الا في النفس ولما
 في الخيال فان حصل تصور السموات في الثاني ان تصور شيئا ثم بعد ذلك ينقل من ذلك معنى الخيال ليس في
 وعنا ان تصور شيئين وضعه وانك ما عقلت اذا عقلت من مثله وقد كنت قبل ذلك حصلت اليقين بها
 بالنظر وترتيب الدليل الموصل اليها فحينئذ قلت كون على يقين منها وان لم يخطأ بها زيتها من المقدمات على التفصيل
 وكذلك قادر على خطأها واخطاها والفرق بين الاثنين ظاهراً فان الاول علم بالفعل والثاني بالقوة والفرق بين
 الاثنين ان الثاني بالقوة المحضة والثالث بالفعل من وجه فان له يقيناً بان ذلك الذي لم يفصل حاصل عنه
 ولا يحصل المعنى الا وهو حاضر معلوم بالفعل فقلت الشيء معلوم اليقين على وجهها كما لا يسطر ليس فيه صورة و
 صورة وهو بدو فاعلى العلم التكرري التفصيل وهو القوة عقلية محضة للنفس مشابهة للعقول المحضة كان التفصيل
 النفس بما هي نفس فالعقول المحضة لا يكون فيها تفصيل وتركيب كما يكون في النفس بما هي نفس ثم ولذلك لم يكن النفس
 بسيطاً من كل وجه انما يترك الصور على انها صالحة لخلقها والنفس انما تدركها على انها فلهذا لم يخلق في كل كافر
 حال الصور التي في النفس وكيفيته نذكر النفس ما عرضت عنها وانها فهمت بحرف عقولها والخيالات وما حصل بها فلهذا
 عزاء لا تفصل الا لكون دون الادراك ثم اذا اقبلت عليها القوة الدركية الحاكمة من الوهم والنفس وحدها حاصل فلهذا
 قادركتها وهذا الذي الى الحارة والمادة كمن شأن النفس الحيوانية واما النفس الانسانية فاما تذكر عقولها وتذكرها

لنفس كبر

اني نفسها فلا بد ان تكون عاقله لها فاما لا توجد فيها الصور الا وهي مدركها لها ليست كالصورة والا فكم يخطئ في ذلك
 ام في يدنا وقد عرفت ان البدن لا يكون محلاً للعقولات ولو فرض ان تلك العقولات صارت ذات اوضاع
 فخلت في البدن لم يكن المحزون هي العقولات ام يكون الصور قائم بذواتها والعقل ينظر اليها مرة ويقبل عنها اخرى
 فيكون العقل كرامة انما يلجج فيها الصور للنسب التي تلحق بها وبين الصور على ان وجود هذه الصور قائم بذواتها
 سبب من يطلنا في الفلسفة الاولى ام يكون المبدء والفعال يقض هذه الصور على النفس بحسب طلبها فاما مستظا
 كانت قابضة عليها فاذ اعرضت عنها فقلت وهذا هو الحق واما انها لا يحتاج كل مرة الى تعلم فلا بد ان العقل
 مستعد لانها من المبدء استعدا ذاتها فاما اذا عقلت حيا واستعداها كاملاً فصارت حيث تقيت كانت طالعت
 واستفاضت من غير تعلم فقل ان العقل يتركز على العين السجدة ثم اذا صارت العين صافية صارت بحيث يرى
 طالعت وارت وما دامت النفس البشرية عامية في البدن لا يحصل لها العلم الا على هذا الوجه فاما ان يقبل حضور
 شيء عندها وضعه بقاءها عندها دائماً فكلها واما ان الحروف وتارة تفتت البدن ثم تنقل بالبدن اوصالاتها من رويها
 وهذه الصورة انما يتخيلت كان عقلي مستعدا والقوة على احتضارها ليس عقلاً بالفعل بل هو القوة التي هي من الفعل
 والا فاستعداد هو الذي بالفعل فقد علم ان النفس نظير من اعداه الى الصور الخفية فانه فوق والاخر الى الخمر وتعدى
 الصور الخفية ليرى ان الناس يتفاوتون في مراتب العلم من الغيرة ومن نفس المتعلم فاما في الاستعداد الاول واستعد
 النفس التعلم فيما بينه وبين نفسه ليس جدياً وبما يتوعد حتى لا يحتاج في كثير من الاشياء الى تعليم وليس هذه المرتبة
 عقلاً قدساً وبها فاض من الرجح القدسية على الخيال مثل محسوسه ومصوره والذي يدل على وجود هذه المرتبة
 ان حصول الحدود الوسطى لاكتساب الجهولات لا بد من ان يكون اما بالحدس او بالعلم والحدس ينتمي للحدس
 ثم الحدس الزيادة ونقصان وليس في من طرفه حدس ولا كما ولا كيفا ولا يجوز له طريق النقصان ان ينقص
 الى من احسن من شيء كذا للجهول ان يتقوى في طرف الزيادة الى من له في كل الامور اكثر ما احسن في خارج وقت هذه
 هي مرتبة النبوة التي للقوة العاقله وعلم بل مرتبة النبوة **الفصل الثاني** في بيان حال النفس الانسانية من جهة وحدتها وكبرها
 كبرها وانما لها ما لها بما لها من صفاتها وعلامها ولا يذكر الا ان الناس في ذلك وتختلف الحق بها اختلفت الناس في
 امر النفس فذهب فريق الى انها واحدة فما لها ذاتها ومن هؤلاء من قال انها عالمه بذاتها تكل في ذاتها تكل في ذاتها
 للشيء بما في ذاتها فيقول بل انكراها وذهب فريق الى ان النفس صارت ذاتها لكنها ليست واحدة بل يجمع من نفس
 حاسرة ونفس غشبية ونفس شبيهة ثم يختلفون في الشهادة فيقول انها قوة واحدة هي المنفعة على في القلب ضلها

العدم والتوليد وقيل بل التوليد لقوة فاعلم من قوة العدم الى الوجود ان النفس ذات واحدة
 متضمنة هذه القوى واللات لها فاضاها الى الاولون اما على الوحدة فيما تذكر في احتجاج المذهب الغير
 وانما على انها تفعل بذاتها ما تنهك ثباتها ليست بجسم وجسمها في استحقاق ان تنقسم وتكثر في الالات فانها في صورة
 ماديه فلا بد من ان يكون تفعل بنفسها واجبة القابلون بانها علامة بذاتها بانها لو لم يكن كذلك لكانت جاهلة فلا
 اسان يكون لجلل عارضها وتلك يستلزم ان يكون بذاتها عالم وهو المطلوب ويكون ذاتا فيستحيل ان يحصل لها
 ثباتا كما ثبت بذاتها عالم وهي بغير روحا في استحقاق ان تعرف بها ان يصير جاهله بل انما يعرفها بالافعال والاشياء
 بالغير بحيث اذا ثبت فوجدت الى ذاتها وجبرت ذاتا عالم وقامت استحقاق بالذات كما لو لم يكن عالمه وقامت ما بها جملة
 الان لما كانت تعلم ان حصلت ان مطلوبها وقد تعرفت في هذا في التوفيق والتقدير في الصفات الاولى واجبة التي كثر
 النفس ما تعلق بالثبات في النفس الشهوات في الغايات بلا حواس لا غنى عن في الحيوانات غير الانسان لها الحواس
 دون الظنفة فتدركها وان الانسان يجمع فيها جميع ذلك ويكون لكل منها موضع فاعلم في الحواس والاساس والادماغ
 والفتية القلب والاشياء والكبد وانما للفتية والذهب لاجل فلهن جسم ولا تم تشبه حال شدة الحواس فيقول
 ان قد بان فيها لطفان الاضال للتحال الذي انما يكون لقوى تتفاد القوة الغيبية لا تتفعل من الذات ولا الشئ
 من الموديات ولا هاديا كان شيئا من الحواس والحواس تافضل تأثرها في تحالها لانها كان بعضها
 يشغل بعضها عن افعالها وبعضها يشغل بعضها في فعلها وكان الاحساس من الشهوة والغضب كان حسان يكثر
 منها رباطا ما لها ذواته او الحواس والشهوة رباطا لم يكن ان تقول لما احسن
 اشتها فانها لا بد من ان يكون هناك واحد يكون للاحاساس والاشتهاء وهكذا في الباقي فلهذا الذي يجمع هذه القوى
 لا يجوز ان يكون جسدا لان الجسم بما هو جسم لو كان جامعا لهذه القوى للزمان يكون كل جسم جامعا لها بل يكون الجسم
 كاسرارها مع تلك القوى فقلت ان لا من هو الجسم في الحقيقة وايضا من هذه القوى ما لا يجوز ان يكون جسدا فقلت
 امر غير الجسم وهو النفس فان قلت اذا لم يكن ان يكون هذه القوى مع انزاعها حتى ان بعضها على الاجسام وبعضها لا
 يعلمها تشبهت بشئ واحد غير جسم في فلم لا يجوز ان يكون متعلقه بجسم وجسم في على هذا الوجه من التعلق فقلت ان
 القوى الى النفس شبه النفس وانما يفرق بين ان يكون متعلقا للغيب وانما نسبتها الى الجسم فتنبه القول وانما
 لا يجوز ان يكون متعلقا متعلقا عندوا ايضا لو كان الجسم هو الجسم فانه انما ان يكون جملة البدن فيكون ان يكون ان
 نحن من البدن او من غير من النظر الى شريك مصادقا وانما ليس ككلمات بل الامور من ان شأنا ان خلق دفعة واحدة

محسوس

محسوس او خواص الجسد لا يحس بشئ من اعضائه فانما يعلم ان له بذاته يعلم انه هو وانما البدن كالشئ ليس له
 لا ان الالات البدن اخذ ملازمة له من الشايب وانما ان يكون بعض اعضائه من خواص القلب والتمتع فيكون يكون
 شعوري باننا شعوري بذلك العضو وليس باننا شعور بذلك العضو اما باحساس او سماع او غيره وما شعوري
 باننا فاننا كذلك لا يقال انك لا تشعر بالقلب والدماغ وتقوم مثلا الاضواء ذكرت كذلك لا تشعر بالقلب
 تقول نحن شاع في المعنى الذي هو نفس بما هو نفس وانما جعلنا بتسميته نفسا لاجل ان خواص القلب والدماغ فاننا انما
 لم نعرف من معنى النفس انما لاننا في شعورنا بالمعنى الذي هو نفس بما هو نفس فنقول اننا نحن انما نعرف فاننا انما
 يحصل لنا العلم بها اول مرة بانها متعلقة لهذه الظواهر وانما نعلمها بمقارن الالات حتى نعلم بانها جسم وربما كان
 العلم بشئ في غاية القرب فيفعل عنه فيصير في حال الجول فيطلب من موضع ابعده عما كان العلم القريب بمنزلة التبريد
 مع خفة القوة كالذباب عن فيصير الى الاخذ من ما خذ بعد اضعفت النعم وبالحيلة فتدرك لنا جميع القوى
 عرفنا ان لا يجوز ان يكون جسدا وانما احل الشايب انما الاول فتقول لا استماع في ان بعض من ذات واحدة قوى مختلفة
 استعدادات الالات فيكون النفس اول ما يفيض عنها في النبوة والحق قوة الاشياء فانها لا تستعد كل حاسة وقوة
 بعضها وانما الثانية فتقول لا يجوز ان يكون في ذاتها خاليتها من العلوم ان تشبه عقل العالم فان ذلك بعض
 عدم احصاء ذاتها العلم لا احصاء ذاتها عدم العلم فاذا قلنا انما يجوزها جاهله اذ انما بشرط الاندراج جاهله لان
 جودها جود لا يعر عن الجهل ولو سلم ان الجهل سر عارض للنفس فلا يلزم من ذلك ان يكون قاطرا على علم طبيعي
 لها كما اذا قلنا ان هذه النفس خالصة خالصة عن الصورة السريعة وطورها عارض لها ليس بجودها لم يلزم ان يكون متعلقا
 لها صورة السريعة فانما تشتت وورد عليها الكون ما قاله من ان هذه النفس لا فانها امر غير معقول ولا يشغل بغيره
 عن ان تخرج من انما فان لا ترتد الى الشئ الموجود بذاته الغائب عن المتدبر بل قد يقال ان الشئ يرتد الى افعال المعنى
 ان يوجد له افعال بعد ان عدت وانما ما ذكره المحرمون للنفس ان النفس البانية متعلقة بالحاسه فيقول ان المتابعة
 يقال على وجوده والذي يلقى بهذا الوضع وجهان الاول متعلقه بالنفس ككل من افعال وجوده في نوع الحركة كارتداد الجوارح
 الانسان والكون الياس والثاني متعلقه بقابل المتابعة كما يقال ان المتابعة تتأثر في الياس بمعنى انما يتبعها فيها
 لولا الذي يلقى بها بين النفس البانية والحاسه هو الوجه الاول لان الذي عددي وشي ويولد في الجوارح متعلقا بالذي
 عددي وشي ويولد في الفعل مثلا بالفرق لان الاول صالح لان يتأثر الحس دون الثاني لكن مجعها والذات لان
 انه عددي وشي ويولد فهو معنى جسيما لما في انما قد ان النفس البانية للحيوانية وكذا الحيوانية للاثباتية يتبعها فقلت

[illegible]

الغنى وذلك يقتضي ان يكون جوهره ابيض رقيقا وكان القليل واليسيل والرفيع لا يصدر الا عن الحاصل بل عن القوة
التي تاتي اى العنانية فانه اذا بالخالط الرطب فكل نبات ينمو بنفسه حار رطب وان كان بعضها بالقياس الى ابناء ابار
وكان الموت في الرطوبة ازاو خفا **الفرق الفصل الثاني** في اعضاء النبات وبين ان شدة من اولها الى ثباته كان الحيوان
اعضاؤه اصلية بسيطة ومركبة واعضاؤه تابعة لاصلية كالشعر والظفر فصولا ينفصل عن شدة ما يكون ثم ينشعب سوى
ما يتبع الانفصال كالخى وضربا لا منفعة للازدياد لكذلك النبات اعضاء اصلية بسيطة كالخشب واللباب والنفث
الوسط واللى ومركبة كالساق والقصن والاصل واعضاؤه تابعة لاصلية كالورق والزهر والبرق فصول كالخى كالزهر
البرق فصول كثيرة كالصمغ واللبن ويشارك الزهر والبرق في ان الزهر ينقسم الى جميع اجزائه للتوليد دون القوة ويتشارك
في انها فصل شبيه بالعضو ويتشارك في القوة لانها تنبتا من العضو فكلما هذا ثم من المعاول لك ما سلف اذا
كان القاعلة الزهر اصعبا واجزائه واحد واخر هو القوة المولدة والقولده لم يكن حال لان نباتا اذا انشبت لم يرسو
الغنيث يصعد فكل من حسن من قال ان الفجر كل اكرت اشدت كذا فهو صفي الارض وكلما خفف كان غوصها قل فكانت
اقل ولذا كان الصنوبر قليل العروق لحوائه ثم حوله لم يعلم ان الشغل لا يوجب النفوذ في الارض طائفة عروق الانحاء
الارضية فوجودها انها انضمت قوى الجذب فيها فتتفرق في زيادة الالات ومنها انها يحتاج الى الانقصاص من خالص
الارض والماء فتحتاج الى زيادة التعيق ومنها انها لما كانت اقل من التاربه والهواء كانت سرعة السقوط ادى
سبب فاحتاجت الى مزيدا لتطهيرها واما الهواء والنباتية فوقع فقدان هذه العلل فيها يحتاج الى انقصاص من النسيم والنباتية
انهم يحسن ان يرب منها فوهات عروقها لما كانت النباتان اعداوها من طبع الارادة اقتضت في الالات كثيرة والاول
كان لها عرق واحد لم ياتها الغذاء الا من جهة واحدة كما كان ماسد من ثلاث الجهة فاصار من الكتابة وايضا فذلك
الذي يليه من الارض والماء او حتى انحرى بعيدا لتستبدل ولا تتحالة المتفرق اليه الا انما فلا يصح ان يبرغها فلما وجب
يكون النبات عروق كثيرة ينادى منها ما يصلح للغذاء والالات كثيرة لا اربل فيخرجها من مولى عرق واحدا لاول الكثير
وتطهير ذلك للحيوان انما الغذاء لما كان اعداوها بالحركة الاختيارية لم تنتقل الى الالات كثيرة ولكنك لما كان اعتداه
بالطبع فتفرق العروق كثيرة ثم ان من شأن العروق النشع من جهة الوجبة ان تمتد الى جهة ومن شأن النابتين
الساق والفرع ان تمتد الى جهة اخرى والبرر على شغلها انها الى الجنتين وكان ولما الحيوان ينشئ اولها وصفا
دم الطين من السوائل الى ان ينشئ بالبرر لا الارادة الى ان يمدى بما يحصل ويتناول به الارادة فالاعتقاد الاول بلحى
والثاني طبيعي القول لا دى السائل وانما صاعى القول لا دى التحصيل والاول من مأكولات يحدث في الزهر والورق

المائع في ذلك فكذلك يختلف في ان في بعضها صفة السوق وتكثر الخثر والورق وتغليظ وفي بعضها العكس وقد يكون هذا
الاختلاف لاختلاف المواد ايتم من المواد ما يصلح لها التدوير والورقية ومنها ما هي بالعكس **المصل الثاني**
في تفرعها حوالا السويق والصون والحقا في الورق كل ما كان من النبات قوى قوة العذبة والتوليد وكان العزيم
في ثمره كالطبخ والفرع والجارا من القوة المولدة ان تولد الفرع برعزة او وجدت مادته كثره مطيع ولا يحتاج الى
ساق متشب وما كان كثير النار عظيم لم يكن بمرحان يكون كثير الفرع فكذلك نبات النار لا يجوز ان تثبت ثلث النار
الكثرة العظيمة من نفس البرا او فرع صيرت شدة ولما لم يكن في ساقه من وكان الى جعل الفرع حادثة زيادة ولطيف
في المادة كثر ولا كان قوتا بل اكثر الغذاء اما يكون النار فيكون ساقه متبسطا على الارض مستعرض عظم ثماره وكثيرا
وقد يكون من النبات ما لا حاجة له الى جعل الفرع كثر بل يكون احتياجا الى ترويض الغذاء بين الساق ونبات
الفرع اكثر يخرج يكون ساقه ما بين المتشب والمتبسطا وتكثر كثر الخثر ليسوع في قوة الغذاء وذلك باختلاف
هذين الاحتياجين حله وكثرة فالاول كالكثرة والثاني كالخثر والنتيجة لا يخرج مع الصلابة الخثر كان احتياجا
قوى من انصاف يخرج من الاجزاء والصلب ولما هذين التبيين ينبغي ان يكون ليسوع بلاء الخثر لان في
في جرحه وان هذه الاجزاء تثبت في بلادها الشديدة البرد فلا حاجة لها الى الحثيف قوى وكلما كانت الحركات
ابعد لها والاربع بسلط على قياس شعور الناس ثم ان الفرع من لها القوية وكذا الورق مثل ان يتحرك الى امر التبر
الى النار والفرع القوي بالعمى من الاكام وفي كل فرق حياطات متشب من حيط عظيم هو عود الورق ومن هذا واجزاء
ومن الاول ما يبيع حياطة جدا غصص كالرطب جميع الى القوية المداير وهذا يكون في الاجزاء التي ليس الفرع العتة
التي سويتها واوراقها خفيف خالص غذاءها اليها دون الفرع فيكون الاوراق قوية القوام ومنه مستغلة صغائرنا
خلاف اوراق القنصوم منها النار فاما يتفق عنها عند نضج النار واستكمال الغصن الرطب فتعنيها يكون
اصح من انبثاها واكثر لا يضر بها الا انفسل من الغذاء ولا يفتقر الطبيعة احكام امرها واثم لا يكون لزج الرطوبة
المساكة حارها بل ينعفها ويقفها وربما يكون سقوط الورق كثره ان تصا من النار الرطوبة بحيث لا يلق منها الاوراق ولا
الاثيرة يكون مثبتت اعضاها ولما لها الشا في عت يعتقد ما لان الغذاء عند ما غصص قويا الى ان تغرب عن الغذاء
من وجه الى وجه ومن الاجزاء ما يثبت اوراقه من اصله ومنها ما يث على ساقه ومنها ما يث على عصبه ومنها ما يث
على الحنجرة والعصم شدا فتقاد الى الورق من الساق لان الساق واقيا عودها فلا حاجة له الى الورق وذلك لانه يث على
في الاكثر ورق وان كان نواقل ما على العصب واستمر من الورق اما بسبب الطبيعة او بسبب القاية فالاول بان يكون

ما يث وقوة توير على الانتاء ولا سيما اذا كان في قوام الشجر ان بحيلة والثاني بان يكون كثر الفرع مجتمعا كالاشجار
منزلة لكن عظيمها كالتين فيحتاج الى الحاف واسع ويكون الغصن داخل اول شفره سريع السن الى كثر قبل ان يتفرع
فيحتاج الى وقاية عظيم ومن الاجزاء ما ينقطع وقته اذا ثمره اجزاء صغارا للتحفيف وذلك ان لا يمكن الفرع ان يث
في انفسه الى التراب بل الى الاحتكام والتحقيق فلا يحتاج الى الورق وذلك كالحصص والحطه ومن النبات ما يكون
لثوبته وقوة تويره بسبب كثرة فروعها ثلثا اوراقها اربع او حشاشا وهكذا كانت المسخنة اوراق
فانما بدا يتفرع عن عتة تحتة احصان على كل حشوة تحت اوراق **المصل الثالث** في ما يث من النبات في
والزهر والشوك والنفول من المبروع وغيرها فمن النار ما هي بكثرتها ليس لها خلاف كالعنب ومنها ما لا
تفرح كالابنابا ومنها ما لا خلاف غشافي كالخيط ومنها ما له عدة فتشوك كالخيل ومنها
منها ما هو سريع النضج ومنها ما هو بطيء ومنها ما له قوة وقت معين ومنها ما ليس كذلك ومنها ما ينعف في السنة اكثر
من مرة وايضا منها ما يجمل كل سنة ومنها ما يجمل سنة دون سنة ليس للمادة ومنها ما يجمل سنتين واخرى شيئا
او اضعف من ذلك وتكثف بعض الناس لا عطاء العليخ ذلك حتى قالوا في حيلة ان الشجر الكبار لا يثر اوصل لها لانهما
لوسيتها لانه المادة ان يعمل الفرع كانهم ليريدوا ان يكون شبرها عتة الكبر الى حجة مثل شبرها متغير الصبر
الى حجة وما يشبهه به من السمس اقل توليد اس الضعيف فهو فان قلة توليدها هي اداة من اجبه بل يشيران يكون ذلك
لان الفرع منها في حشها فتاوى حيلة الغذاء او يث على الخشب واما اذا كانت شجرة كبر من شجرة كذا ما من نضج وانما يكون
الاكثر اقل لان المادة صفت الخشبة اكثر وان الغذاء لم يكن صلبا الفرع صلوحه للخشب اولان صفة الغذاء
التي تفرح كثره تنالها ولا يضرها الصفة الخشب والشمرة يكون قدامت في السن فوهت قوتها فجهت عن فرح
الغذاء الى الفرع كانت تفرح قبل ذلك فيفرح الى الخشب ثم للتأخر طموح مختلفه لطيفة وفيها رغبه الطبيب ما لا ذرا
كرارة اللوز او تفرح كجوشه العف والطعم قد يصلح باعتدال المزاج وقد يفسد بان يورد على الشجرة ما تشد المزاج
انما اذا هن عصب اللوز لفرعها منى للاشراق واذا كان الفرع عظيمها كانت معالقة عظيمه واذا كان صغيرا كانت صغيره
وما كان يابس الجرحه والغذاء كانت الخيط الناقه في كثره لثقل بها الغذاء فيقطع وما كان من الفرع صلبا او يثا
متخلى لا يحتاج ان عتة صلبا الا اقل فلما نضج البتول لانه كالقطن ثم كثر ما له كثر لونه وكره لونه واحد نوره صلب وان كان كثر لونه
كان اقل صلابه واكثر لونه وهو رطب فيه ومن النار ما جرقان كان له صلبا يابس افرق بينه وبين الحار والبارد

من الفرع

لها الفرع

المادة الغريبة التي في الشعر وشدال وحبسها الى النية ولما التحلل الرطوبة وبقاء اليوسه فخطاها كما يعرف النية في الشعر
 واما زول اذا كان اصل اللحية باقيا والقوة قاهرة على اعاده الصالح وربما سقطت الشارب وسكان السود والبرق
 شعورها عند الكبر من الرضا الى السود ولعل ذلك لا لفرط غلظ المادة والفرق بين الخطا طيف على شعورها في الرضا الى
 فالتاثير الحارة الغريبة والحجوان الشيب بالغا والذى يصاحب الطير من وكارها من كل سنة مرة ثم يعود الى اللون والحيوان
 الخفاف الشعر ناسب لكون شعرا لونه شدة وأول الصلع في مقدم الرأس فترما هناك ويولد بثلث لا لتفاد الخ
 القليل ولا لتفاد الشاة والحسبان كذا في طوئهم وبرودتهم ولعل مادة الحية منحدال هناك وربما يكون الحجاب الصلع
 لتفاد الطير وتكون بالعمس ولعل ذلك اذا كان الصلع لما انقهر الرطوبة الحارة الغريبة عن حالتها فصار دغا نيا ظلمة
 الجاعة منها على ذلك كالحية للشاة الا اذا فادرت سبب ان عن الكبر كذا في الجليل وقد يلد شعر للحاجب عند الكبر
 لتوسع النافذ والمن وان قل شعره ولكن يغلط لكنا نذا المادة والبرق نوع من الشعر لكن اذا قطع لمست من اصله بل سقط
 الباقي ولست فحور يحتاج الحبل مما يشبهه اذا سقطت سبب **الفصل الثاني** في كلام في الدم والحق واللبن اليه ليد ما يتولد
 القلب وهذا هو الذي يوهن اذ لم يلب الدم جميع البدن بواسطة الكبد والدم يغوص في النية ودم الحبال يلب الى الظاهر كما
 في النساء الى الحبالين ولذا قلما يعرض لهن الامراض المصوبة والرعاف ودمهن اكثر من دماء اناث الحيوانات الاخرى
 لا يشبهن ذلك لثقلهن واللبن سول من الدم الباقى غايه النجس وذلك في المقيم المايعة النقية في الاعضاء ولذلك يجهت
 كثرة استفراجهما الاخرة استفرغ تحسين من هذا الدم من بدول الجليل ومعه تغير اللون وكل حيوان ذوق
 طعم حتى كان ذوقا شرا فخرج والا لا يزوج به بالحارة التي يحصل التخصيص لذلك خروج وبرود في المولد منه ريب في
 المادون غير وقولنا اذا بطوس ان من الاسود اسود كذب واللبن فضل الدم الذي في العرق وله ما يبر وجهه ووسومة فكلما
 كان غلظ كان اكثر جيبه ولبن الذي لرون ولا من لفي فكله الاعلى بعد بالحارة فكلما لودة فانها يبرز لونه ولا يتغير وطوس
 غير لا يتغير ولا يتغير لبن اوكا الجبل والخر وهو يفسد لثلاث من كل حيوان الا اذا دكا نزل من مس كان حليب من شدة ربه
 وارى على عرو لوت ذكر كان حليب منوكا نزل من بعض السجالات لا يكون الا بعد الحبل الا اذا ولا انما لا يولد الا بالذكور
 واللبن ناول **الفصل الثالث** في سائر النشأ فصل واحد في البيض والفرج وفي النشأ فصلان كل في الطير وفي
 وعرق فيما خرج وهو تولد من الحق ويكمل ما مضى الدجاج والطاوس والاوز واصناف الحمام من غير فاد بل من
 البيض والبيض الحدة الطيرين التناول منج الانثى والمستور الكال الطيرين الذكر وفيها العرج سبب صفة الى الطير
 الحرة واول ما يحدث فكله حرا ومويفات بعض وحركة لا كالتفقس فيها جريان عرقين ذوقهما فاحدا

الى الصفاق المشتمل على الفرج وهو من الصفاق العرق مسج صفاق من لبنا حرا يحلل البيض والآخر الى الصفرة ثم تغير الى
 والرس والعيان منتجان ثم تتفران والسطر الا على اسبق تكونا واكون من البياض والصفرة غذاء وفيما ابتدء النشأ ينقسم
 الصفرة شعبتين على واسفل يحصل منها البياض ويوطيه وقدما الشق السافل الى البياض فذا اقت غشق ليام لم يبق الا
 البياض ومرت الحلة كلها لم يزلح ويغلط ثم لا تفر العيون نيت الشعر وربما نيت الدجاج ايضا واصفر من فيها صفاق
 الا مخرج فرخين **الفصل الرابع** في احوال المولود والطفه والحق واللبن وكيفية التكون منه وبيان اشكال الجنين وما
 النتن وفي سائر النشأ وفيما ستم فصول **الفصل الاول** في الامايات والطفه والحق واللبن في الامايات تغير الصوت بخشونة
 بين الحدة والقليل فكله منها وذلك لا يحصل القيمه اليه والعضلات التي للحيوان اختلاف في اللين والصلابة والبرق
 والرطوبة الا اذا جاع مع صوت كصوت الرجال لحفا في الرطوبة والامن تكلمت في بقائه صوت على حدة كالكلمة في وجه يلقوه
 الذباب عده ويشق لا يسهل الحفا والعقود وتكون فيه الحق بعد اسبوعين ويتوى بعد ثلثة وقد لا يكون للرجل من
 لا فراعضا تدف يرحله وقد لا يحل الى اربعين سنة والنشأ تدرك بالطفه واوله كدم الدمع وقبل الادراك يكون الى النشأ
 ويتغير صوتها ثم ينام واما ما يشقنا الى الوقوع عند دود الطير وضمون من كالت لاما وقد لا يبط الا بعد ثلثين ويغير لسان
 حين يقربا فان طيرين ثقلي الذب ورمادته لهن من حياض اضاف وفي ثاوي طيرها ثلثت باوجاع والحال
 لا يسطع غالب لان الطير قداء الجنين كما يولد الحق قبل الا سبوع الثالث ذكرنا وكذا لا يحل الحار له قبل ذلك الا اذا
 فان حملت قامت اوجاعا والحمل الطير ما يتبع في الطير واذا حملت بس عن فرجها لان الرطوبة التي فيه يجذب
 الى باطن حين يجذب الرحم الحق جزا فاقربا ولذا اذا كانت ناسب الفرج املتس رطبا يوربان يمين فم الفرج يعطون ان
 حلقه با سدا لاجل ذلك وما من في رساما العطار فيلشتر انهم ومعهن واما الاستدراج والكندر فكلشدر
 الفرج وتحققها قال الحلال الا ان الاجزاء المعتدل السمين اكثر شيئا من الاسود والاسود اكثر كثرة الرطوبة قال الشيخ ولا بعد
 العكس لقوة وكثرة الحرارة قال الحلال الا ان كلاما فظاهرون لا منق الحارة بل فانما من قبلها دم الطير وانها لا يولد حقة
 وانزيب الى الفصل الثالث ويقول ههنا ان كل ما يقال له الحق ومنه يبره وكان للرجل والنشأ ولكن لا يتبع هذا
 الاسم على الجنين الا بالاشكال البليسا لما لا يشهور بمعنى جنس او عرض جامع يكون مناط التثنية ولا يتم ذلك من ان يكون
 لمن شيء غير دم الطير بل الصفرة بل الجنين منه الا فربما الجوهرة للرجال من سائر دم الطير كما بعد فان يتبع كل طريق
 يتولد من الدم في الرحم طشا ابيض لا يوجد له من الحق المعنوي ومن لا يزال كل شيء ذلك من ان يكون لهن شيء من
 موضع الى موضع بلدهن بذلك فان لا تزال فاهو الدم الى تحت وما يعلم من سرج الا ان يكون فيهن الا سدا هذا

الشمع فلا بد من ان يتصل به ان الكبد والعروق عذب الماء الكثرة الحاجة ثم في ان يفسد بها وكان الاعضاء عذبة بالادوية
 لدفع المواد الباردة وتعديل المزاج ثم هي فيفسد بها ففسد ان يكون حديدا لرحم التي لتأثيره في دم الطست وادائه
 المزاج الواجب والقوى الواجبه ثم اذا حصلت المنفعة وقت دفن لاسيا ولا يتبع على المزاج النافع بل كل عضو
 حاد يفسد لا يفسد بلا يدور لغيره وانما ان الغشاء الذي حسب ان يحدث من اظفار الحية لرحم قاروان طبع
 غاية التحسين فهو رطب السطح طليح الجهر وليس من شأن هذا الشخص ان يحدث في الشخص صفا قاجله با انما ذلك هو
 الغشاء اذا كان الشخص با بر السطح والاكات المدة ولكنك اولى بان يكون لما يما بها من الرطوبة سمع عليها صفات
 لانها السطح في التحسين ثم اذا كان في ذاقه مسدود تولد العظام والاعصاب ثم لا يكون مولد للغشاء فانما اذا كان في
 طبعها التي على مفعلي الجوان يعمل بغيره خارجا عن ذلك انما انما في ان من سبب التوليد التي التي السطح تولد
 الانام الطست لا يتولد ان مزاج التي على حال فلا يكون مادة مستعدة فيها كما اوعاه وولما ان الصور الصانع يكتفي بها
 يكون مرادها مما عليها بالصلابة واللين والرياح من غير ذلك لغير الغرض فيها الا انما في الشكل فكل مادة كانت قاطبة
 الشكل في ذلك الشكل على الصانع فكل ما الصور الطاهر فليكن فيها ذلك المادة لا يفسد الارض فيها على غير الشكل
 بل لا بد منها مع ذلك الغرض من حصول مزاج خاص لابد للمادة في حصولها من استعداد فليس اذا كان في بين الزوايا
 يسطع للصور الطاهر كمن السطح والعصب ولو كان ذلك كما في انما ان الجاط والبلغم الايض المزاج يتقوم مقامه في ذلك و
 فكان كل من يسطع الصورة كل حيوان وناسا انما لان الرطوبة التي في المزاج والاشياء التي في المزاج يتقوم مقامه في ذلك و
 بل هي بطول اخرى لها سمع وسادس ان ليس كل ما يولد عضوه لا بد من ان يكون صلبا لان يكون هذا ذلك العضو الا ترى
 الى الكبد بولدا السوداء والصفراء وليس صلبا لان يكون غذاءه فليكن تولد الشرايات والفرق التي من هذا التوليد
 انما في الفعل وهو صلب عليه بان الدم هو الذي يصفى من الاعضاء فليكن يكون هو صفرها في ذلك التكون هذا وقد
 اصبحت الشاؤون على اولها بانما في الصور التي لا مزاج فكل ما له ذلك فخرج قد علم ان لا يدخل في ذلك **المسألة**
الاشياء التي لا بد من كل ما في العلم الاول وان ليس لارادة على الحقيقة من بل لا يشترك وليس في من المرات قوة تولد قال العلم الاول
 ان السبب في ذلك الجنتين استيلاء المزاج الحار في الاستيلاء فليس مادة الرطل بان يكون الدم في مزاج المزاج والاولى ذلك ان
 يكون من البصر المعنى فان العين السخن والدم الذي في المزاج والاشياء التي في المزاج لا يفسد في من خرق تحت الكبد حيث يصفى
 المزاج واما سبب بقاءه الا في من في دم طستها انما كانت المرات حارة المزاج لا يفسد من استيلاء فيها وطستها التذكير واما
 سبب الكائنات التي في الدم اذا كان حار لا يفسد ما يحصل فانه لا بد من ان يكون في صفة السخن فلا يتولى على استيلاء المزاج المذكور في ذلك

كان الغالب الا من من البطن اولى بان يكون فيه الذكر فاذا انقضت هذه الاسباب وغلب سبب الذكر وجب ان غلب
 اصلا لها وجب الثاني ثم قال اذا في على الحق اربعون يوما الشق وبدا بالتفصيل وهذا كله يدل على انه لا يكره الطهر
 التي لتكون ولا ان يكون النساء من كاطق ولا يفسد من اقول هذه ان من المرات كبت فهو فتقول لا نزاع في ان النساء يطهر
 لربهن بقاء دليل المزاج وبذلك لا يفسد ولكن ليس ذلك البطلان انما لا كما لا بد من كبت في في الرجل فان الدم في انما يفسد
 اليه يكون لرحمه سريعا الى قعر الرحم ولا من بعده فبما تقيده من فضل الريح ولذا كانت كان الارواق اشجع تناول
 الادوية الرطبة ولن يكون المزاج وانما ذلك لان الغالبية فيه التوليد فانه لو كان مجردا لكانت كان البطلان اصون عليه
 من لا يذوق فان اللذة انما يحصل لبلان اللذة الحارة الدائمة والآنك الرطوبة التي انما بينا فان التي انما وضعت في
 الذكر التي تخرج من الاحليل يدفق ولذا يكون من جوعان في فخرج ولا يذوق في رطوبته النساء ولا في
 انها ليست الارطوبه لا رويها ولا عضوا الارطوبه لانها دم او صغرى او صفراء او صفراوى او بولغ او بولغى او سودا او سودا
 ولا خفاء في ان رطوبته ليست شيئا من الباطن الا في دم او ماد من قديم في الدم في الدم الى كيفية تغيره في الطست
 فبما الرطوبة لا بد وان يسمى ما لا يما الانحياز ولا لا على منازعة لسبب دم الطست سحره واستحالة من جالوس سريعا بما
 كونه ومع ذلك قال ما قاله انما في هذه الرطوبة اولى بان يكون من سائر دم الطست والاما البات
 ببلانها فعمل المزاج اما ان يكون هذه الاعضاء من حيث في ما طله او من فعله ويحتمل فيها الفعل ولا تفعل كما في الزوائد
 هو الذي له جالوس وهو يطل في الحالة فان قوة الفعل فيها اما ان يكون فاعله لا يكون فلو كانت فاعله في ذلك
 ان يكون خفيا بلا مساهمة من في البطان اذا حصلت في المزاج وذلك اذا جاعها ففقدت شهوتها ووليس كذلك البات ولا
 يجوز ان يكون فيها قوة فعل فلا يفعل البات ولا معنى لقوة الفعل الاسود ولا ان يكون لا يفعل الا اذا نصبت اليها قوة اخرى
 وهي التي في الرجل فانما يكون القوة بالحقيقة هي المزاج بل قوة مادة الرطل حسب فانما التي في القوة المصورة واما
 من الرطل فهو لما على ان لا يكون فضل المضم المزاج والفعل من الاعضاء بعد ان تستبها من عا من الشبهة استعدادها
 قوة عا من ثم استقر في الاذن استعدادا لقوة مصورة واما من الاشياء فليست في استعدادها الاستعداد وانما اجازتها
 ولا في كون من المذكور على ان يكون لقوة المزد مع المادة بل لا بد من ذلك في في المادة ويجمع الما على الفعل
 لكن لا بان من غير حصول يشترطه خلل الاعضاء ولما قوما وكبرها فانما هو مادة الاشياء ولما كان يكون الجنتين من البات
 واما لا يفسد بذلك خلا من استعداد البات في منها ما يشترط من دم الطست الذي في المزاج كما كان يفسد في الاقوال في اشياء
 استقر في ذلك لغير المزاج لاسيما في الدم ولكن الدم في من اقل من جين انما فانما اذا كان في جين في جين في جين

منه جلة لا يحصل **فصل الرابع** في كيفية تكون الاعضاء الرئيسة من المعنى اعلم اذا اجتمع في الرحم والجمع على نفسه
 لحدس الى اثار ونحو ذلك الى الاشكال عليه سريعا لا ظن من انما يشبه عليه قليلا قليلا وسرع من ماله من الملة ما
 يصل الى الاطراف سالقة من الرحم بعد الاشكال التام الى ان يكون قليلا قليلا حسب نواله والى وحين الانقسام من
 انقسام ثم الرحم وجنود الفرج والخصيات والمرحى عند العانة لشدة اجتماع ثم الرحم ثم من فاد ان تجن بالمرحى
 فاول ما يكون مشددا في مطلقه كما عطف بالهيئة لصورة من الشدة ثم حين الاشكال يحصل الطرس لكونه غدا
 له وجع من كلامه شوات روبر ويتركون العين ولون عروق الصان الى الخندق ثم ياخذ المني في التفرقة والى ما يتولد
 جوهر الروح الذي هو مركب القوى النسائية فاذ اسهل يكونا واشد يحتاج اليه الذي تمتع من القوى والاغالة
 لان اسهل ما انتفخ مع المني فخطايم فاذ كان من كاه الاقل هو الذي كاه اوله من جمع فاصلا من شدة ونهضة
 ينقل والاقل بطلان من الحاملان جعل الطرس امره فلا يعين له مكانا معينا بل لا بد من ان يمر عبر الاجزاء التي في
 فيها ويري ما يجمعها عبر بعض الاجزاء ونظام هذا الجزء من المني الذي هو وعاء الرحم الذي اذا استحكم صار
 قلبا اوله يكون وهناك القوة المصورة ثم لما كان الرحم سببا بالرح عرض للنفذ انتفاخا كان في الرحم واليد ويحدث
 الرحم فيها ما يحتاج اليه من القلب لأكال من القلب. ويخرج من ان القلب على كل حوسن في ان الرباطات التي في الرحم
 فذلك لا يجع من غير حوسن في الرباطات فبان هذا ليس بيا فضليا متصدا كما هو شأن وجه القلب بل يرح بطلبها
 وانما يقر على جهة مطلوبة للنفس لاجل جهة يطلبها الطرس الرحم حتى لو لم يكن موضع الاتصال امره بالرح او في بان يقر
 اليه لكانت حركة الى جهة اخرى ثم اذا بسط الرحم الطرس في اتصالها بالرح في الدنيا الصفا في عدم مداريم تغيب العروق
 التي في مجاري الطرس فيكون عاري لها التشاير والى مجري واحد بعد في حق الطرس في ادى اليه في غير ما يعرق
 ونفس في عرقين حصل الخلقه من تلك المجاري ودم الطرس يستحيل سريعا الى شاكلتها في الصفاق ويجعل خطوط ذلك
 من الغذاء وما يما حمر واواسطها صديقه قد يشب بالظفر ثم ينشور فيها الدم فيه فيرسله ثم يذو الخنجر والفاظ فيصير
 منفرقا فاذت الحية وغفلت كان الاعتناء من الدم يصب اليه الدم لطيفه وقليلة اما الطرس فهو قوة القلب الذي
 هو الطرس الاجزاء واما الخطر فتشعل القوة المصورة التي في الرحم التي في القلب في الجزء الثاني من المني يحصل ذلك
 فكان فضل هذا القلب وصادم القلب ومادة الدم القليل مع المني القليل واما الدماغ فيحقن من دم كان يلقى في
 في الرحم ثم يتولد لما كان القلب موضع معين والدماغ موضع غير معين والكل يتحرك كما كان من ان يكون
 لهذه الاجزاء بعضها من بعض امتياز ولا يكون هذا الامتياز حسب الروح النسائي والطبي والحيواني حتى يكون لكل منها

على نفسه

تتبع من محل الاثر في المني المشابه للاجزاء جميعا سري في هذه الاشكال كلها وليس الروح نفسه يمر به بل كذا
 دون غيرها ولا يمكن ان يكون القوة المصورة يحصل كذا فانها لا يمر الاعضاء بعضها من بعض الا بسط حيزها
 فلا بد من ان يكون في المني جزء متين في نفسه يختص باخصار الريح فيكون غير وقدرت ان التفرقة في الكروانا
 هو القدر والخطيط فاذ كان ما يتحرك اليه الريح لا يجع منها لكن الخطيط تما يضيئ عليه وينعرج من القوة في جميع الجوانب
 بحسب فلا بد وان يكون ذلك المحل هو الكروانا فاذ ما استقر في الرحم هو مركز المني فاذ ما استقر فيه يقر فوقه
 سفلى وفيها من الجوانب فبعد الى القوى قوة النفس وتوجهت قوة الغذاء الى جهة اخرى ثم لما كان اقوى الجانبين هو
 البين استقر فيه فيرشد قوتها في الارواح وحصل لكل منها وعاء سري بالاعتناء فيحصل عواء كل الاجزاء والكبد اعظم الاوعية
 لها في الكبد الدم واصفها الدماغ فاذ ما حلق النفس في الحركة واليات وقته بعد ثم يعظم الرأس جدا اكثر مما
 يحتاج الى بناء ثم ان المني اذا انصب كان في الرحم الطرس والجوانب معا ليس احدهما فقط فاذ ينصب وفرد
 من الدماغ ومن القلب ومن الكبد فاذ ما من المني الاول الى الجانب الاخرين فاما ان يصير على كل روحان
 او على احدهما واحد وعلى الاخر روحان او على احدهما وعلى الاخر غير من القلب انما هو الروح الحيواني ومن
 على الكبد من روح حيواني وهناك يبعد روحا طبيعيا ثم ياتي الى القلب وهو طبيعى ولو كان كذلك لكان انما ياتي الكبد
 بعد تنوره وليس بل يقين من روح تنور الكبد فلا يعلل ان سر القوة المصورة روحا من روح في بدا الامر ورس
 كلاهما من القلب فينبغي ان يمتدحهم فاذ امتدحوا روحا عن القلب والدماغ والكبد متلاصقا فيكون ما فذا الروح
 ثم اذا تاعت لم يكن بعد ان يكون ثمة احد الروحين ما خذ ما دها من القلب ونفس الاخرى من الدماغ ولا بد
 فان يبعث القوة من عضو واحد منها من عضو الاخر ثم اذا انكورت هذه الاعضاء لثمة ثمة الاعضاء الاخرى
 نزل الصفاغ من الدماغ في النفاذ واستجبت العروق والاعصاب وتبينت مواد الغذاء ومرت الاطراف وتبينت
الفصل الخامس في تشييد اشكال الخلق في الرحم وملا ذلك اولها الزيد ثم ظهور النقط الدموية في الصفاق
 وانما ادها فيه ثم العلية ثم العلية ثم تكون القلب والكبد والدماغ واوجهاها ثم يكون الاطراف وكل ذلك في
 في الاثلاث ابطا واما تشييد فضاءها فاما تشايدت باختلاف مادة الاثلاث ولكن الاكثر ان مادة الاثلاث ستة اجزاء
 ثمة سد ظهور الدموي ثم بعد ذلك يكون العلية ثم بعد ذلك يولد يكون المصفر وقد عرفت الاعضاء الثلاثة
 وطوبى الخلق ثم بعد ذلك يولد من الكبد والاطراف من الصلوع وحمل البطن في الحسنة بعضهم في
 بعضهم من بعد ربعة ايام فيكون الجميع اربعين يوما ولا يقل من ثلثين ولا اكثر من الاربعين وما قيل من ان الجنين

احدهما

انما ينقص في اكثر من العلم قول بلاديل وكذا ما قيل من ان الحس اما ينقص اذا اقل على مقصوره ضعف ما ينقص فيه
 واما قول اذا اقل على حركة ضعف ما يحرك فيه وان الذين يحصل مع حركه وما قيل من ان الزمان العدولان فيصوره
 وتبين في حركه في سبعين ويولد في ما بين وعشر ولكن الاكثر ان يتصور في خمسة واربعين ويولد في تسعين ويولد في
 ما بين وسبعين واعلم ان الطلح حلت فظم غذاء الحس في جدران واخر فضل يخرج عند القاس وان الحس يحط
 بنزله اثنى الاولي الحس وهو غشاء رقيق يجمع فيه عرق الحس فيجول به وينزل الرحم لئلا يثا في بر وانما في الغشاء
 اللغائي ينصب اليه البول من الاحليل ولا يغفل البول لحدته وحرارة ويؤيد في الغشاء اللغائي ينصب اليه البول من
 الاحليل ولا يغفل البول لحدته وحرارة ويؤيد في الغشاء اللغائي ينصب اليه البول من
 وهي ذات صفاتين رقيقين مسخج شها العرق ينال الى عروق ورئد من واخرين شها من حتى اذا دخل البول
 وقربا من الكبد تعدا وكذا السكبان اذا قربا الى الشريان الكبر الذي على الصلبة في الكبد في الحقيقة ليس مبدؤها من
 وان ادم كانت اجرامها هناك فان الاجرام انما هو من شرب الدم بل مبدؤها البول انما هو البول الواحد ومبدؤها الشرا
 هو البولان الواحد والاطباء في هذه المواضع قليل من شكك ثم اذا انشاق الى قلب الحس مزاج كوي شارة الاسب
 المذكورة ولما لم يخاف ان يكون سبب ذلك من الالب بل ربما كان من الرحم او المني نفسه كما عرفت لم يحسن ان يشهد في
 الشكل بل الاستعداد لما يشبه شكل الام اكثر من الصورة وما قد رت على ان قلب الطلع الى شكل الالب سوارا وفي
 مزاجه ام لا واما حصول التولم فاما لكثرة المني واما لاختلاف مدته الرزقين او الزقات اذا اقل في اختلاف
 حركة الرحم الى الجلباب فان له زفات كل مع جذبه كفض الشك كل في صفة حركة ا حلاجه مركب من عدة حركات
 بين كل دفعتين تكون واما انقطع الطلع من اوطاحه وقد يكون ذلك بعد التغير ومن العبدان على الاما كان
 شيزا من الاصل ثم اذا انت اعضاء الحس ولم يكن ما يصل اليه من الدم والنسب تحرك الى الخارج عند الساع فان توي
 خرج ولا اصابه ضعف لا يحول الا بعد التاسع فان خرج بعد الاثنان خرج ضعيفا وانما يخرج شق الاخير واذا في
 الطوليات شق اعلى واسف في خروج الطلع يكون اسهل وسمن على ذلك فقال اعلى اسف عظم الرأس وكونه في الرحم
 معتدلا يوجه على جليح ويرسب على كتيبه واذا قد جنهما والبيان عليهما وهما معنوتان الى قدام وهو ذك عتيه وقوة
 الاله والام لصية القلب وغيره لانها لا يخرج الرحم انشاعا عليها الا يكون الا شقاق معا صل عليها لا تصل لاجل
 وعنده من اشتغال **الفصل السادس** في بعض احوال الولد والوالدة الا في ابطا يكونا في اول الشئ من الكون والضعف
 تويها ولكن نوم اسرع لكثرة رطوبتهن وسمك طبعه فحين الاحتكام وادراك نال كثة طبعه وطبعه

ماور

ماور كان ضلها اسرع لان عقد الاحتكام كما يرى من فجوة الخاف والخرق ولا ينع ذلك ضعف طبعها فان
 كثر طاعة الماء في حركه والحس بالاذن الحسن حلا من الجلي بالان في ضعف قوتها عن تاييد ما ينصب الى الرحم وربما كان
 سمن لا سيما كذا الحس في ذلك فمن يكون فضله قليله المقدار والقوة الدافعه فيجرب الحامات واسعد فيها لا
 صعب الرطوبات فيخلل فاذ احتسب الطلح في الجلي امكن ان ينزل الطلع على تعديل الحلاط وان يتفق في اصلاح
 ما كانه تنفخ في الاسراع وزمان ولادة غير الشاة ويحتمل ولا يبعث ما لمده فيا من الا في بعض البلاد كما
 وكذا ما في العاشر وربما كان النطف في الحساب لا احتسب الطلح وغيره لا يحل على الجلي ولا فيا كانت غير الزينة
 احتما الى الجاع على الجلي وانما يجلب ما من حسن والريح الجلي لا يكون لمن حاور السبعين الا اذا **الفصل السابع** في
 مانه الشاة في حال النساء من العلق وما يمرض عنه والاسقاط وعدم العلق عدم العلق والاسقاط اما
 ليس مزاجها او فاقه في بدنها او في عضو غير منها او في الرحم بان يكون جازا احدا مصفا للمني او ابطا ومعه اهر
 ياها مسعد وبفسه او رطبا قذرة او في موضع منها او في عروق الرحم او عاوه الرحم او في موضعها او في غير مكان
 ايضا من رزق الطلح او اختلاف الاقراء واستقاء الرحم او في شاة انقلادة او صلابه فم او عرض الضيق او عرض
 قروح على الرحم او جعلها كانه ريشه وهذا مرض صعب العلاج ولا بد من ان يكون الرحم عن الجاع شطبه رطوبه
 الودي سيلها سيل الرزق عند الشهوة طعما يعكس بها اما المسترخية عقب الجاع لا على وان انفصل عنها الى الرحم ولم
 يا ترويع الرجل وبالعكس فسدوا شحال الى رزق ولا بد ان يتوالى الزمان معا وكل من الرجل والمرأة في الحان
 لمان بان ينصب الفضل وبما شاكلها فاجبها جفاف فم الرحم وقد ينزل الرحم على سمن حسب ما لا اختلاف
 لا صفي يضر او نظرا ويكره او فقلبه ويكون الرحم يفتقد المزاج غير الرزق فيفتقد فيه المني رطبه وربما تفتقد من رزق
 الطلح كما عرفت من العدة في الاعضاء وربما كان الرزق الجلي وربما احتسب الطلح في بلاد النقول الى كفاء
 الرحم فيظن رجا وليس وفيه تنفخ الرحم حدى لا رجا وقد رت الرزق لا ينصف الا اذا كان يتكاثر لا بد من الفضل
 ولا الذي في بدنه مثلا كذا وكذا وربما زاد الزمان على الكفاءة مسل الزايد حلق انما الجلي **الفصل الثامن** في
 حاد من رزق النساء فها شدة فصول **الفصل التاسع** في انواع تركبات البدن الاول العنصري وان في العنصر الذي
 من الاعضاء الشاهد والثالث العنصري الذي في الاعضاء الاله من الشاهبة وقد عرفت في اول هذه الجلي ان الشاه
 في العا في ضايرة العناصر في الاخلط وغايتها الاعضاء البسيطة وغايتها الاله وفيها ينصب الاضداد الجلي من
 الحس والحركة وما يتعلق بها فان قيل الحس انما يكون بحضوره فان الحس اساطم حسب على خلاف ما شتم

جل الحركات محدودة الانسار

الحرارة وبرودة واما كثرة الايلاد والدم وكثرة ذهابه في الغذاء وكثرة تحليل الحيين ولا حصر كما اعظم لان دم ناقص
 النسيج والشيخ ابط دما قتل النسيج وهو في النسيج ما يقطن النسيج وهو في النسيج صنف وفي الشبب اكثر ومويدة من النسيج
 وهو عام اعظم ومفضل غذاءه ولكن يورث غذا عند الحاجة في غليظ العظام العليل ما فذاها قليل ولا ينجح الا اعظم الاغ
 النخاع وطرحا لنسوس النخاع ليس قواما للفتق ولا منسبب للاعصاب ولم يدرى لا في منها ودم من ايسر الالام
 انفسه في النخاع ولم يدرى انفسه لا في دم وفي وانما وده هو في النخاع والدماع لهما دل حرارة فلا ينجح هذا
 حصر الدماع ولذا لا يتالم بوزن ولا ياتي في ذلك كوزن خزانة لقوة النفس او معد الرزح كما طرحت جالينوس لان العنيتين
 الباصح ولا يفسد في قالا ان النفس لا امتثال ولذا ما كان اعدل كان الس وقال ان الدماع خارج عن امتثال الغاية
 برده والتفك معتدل لان في قان مال مالا الى الحرارة والحرارة لا ينجح الاعصاب وهو ان يكون حاسا لخلاف الرزح
 قال الشيخ وقيل ان الحساس الاول فيجوز هو الرزح واما ما عدا تولده او حقله او تبدليه ولا يحسن ان يكون حاسا
 الا وان كان للرزح قابل فذلكت والمجهر الحسي اول هذا القول من البارد المائي وان الرزح انما حسا اكان
 حارا واما الدماع فاما فعله دفع فاطم وغيا ان المستور انما في القوة الفاعلة لمرع الحس ليكون
 فعله الحس فقط اذ اذ اتي الكبد ذاك عن قوة الحس ليلخص لا لتفزيه ولما كان دماع الطفل ضعيفا حسا
 ما هو حسا احدا لا معاراة الى كثرة الطولية **الفصل الثامن** في الدماع ودرجه ونبات النخاع من كل ذي دم
 فله دماع ولما اتي من العريات دماع ودماع الانسان اعظم بحسب جنسه من اصفه لحيوات حاجات الى
 الرزح المنكر وهو مركب من حجاب ونخ ونبات وبق ملوكة ووجا والكل نصف وهو في بطنه العدم الظاهر
 جوهرة باردة لئلا تشعل بكثرة حركات الاعصاب وانفعالات الحواس وحركات الرزح في الفكر والتخييل
 الذكر والسعد من رزح الروح الحار ورطبا كذا حس بالحركات فليس تشكله ودما يكون العصب ان ثبت منه علما
 ولما يكون دما وحقيقا ولعدو الاعصاب اصله ويكون ثابتا متصلا بالشيخ وبما يتصل به بالشيخ وبما يتصل به بالشيخ
 الحركة التي لها بالوطية لاما ذكره جالينوس من انه ليس له شكله واختلافه بالخصيتات فان اللين والاسهل
 الاستحالة لئلا يكون القى بالقطيع والتكيل والتخييل ليس فيه فكذلك جعل مقادير العين من لانه منبت عصب العدم
 موخره منبت عصب الحركه والنخاع وهو اصل من الاول وادرج بين الطين وهو حجاب يكون فضلا وفطر
 يكون اللين مراع من الصلب وهو صبيح ان كان الحجاب اللين من فشاء البطن المؤخر هذا وجعل الحجاب ينادى
 وليصلب الى اعظم ومقدم الدماع نبت الزاد بين الحليتين اللين بها الشرحها اصل من الدماع والين من العصب

تغشى الدماع كله عظام رقيق بلا حشر وصفيق بلا صق اعظم لعدده من العظم ثم الغاية لا يتأذى ببر
 الصفيق لا يتصل بالريق الا موصى واصل منها وهو موصول بالحقن بروابط غشائية ريشة الى دروزه ومن هذه الروابط
 سيج غشاء الخشب وانها ذوات الغشاء عند وقوع الدماع لا تنفذ عنه لصلابته ولطول الدماع فله بطون كلها
 متعدها كما ان الجزيان عظيمين محسوسين لا يتصلان بعين على الاشتياق والعطاس وتوزع الروح الحساس وانما القوة
 المنكرة واخرها ابيض عظيم لكن دون ذلك بل هو من مصله واذا اعظم لا يدرى خصوص عظيم ومبلا في عظيم وهو النخاع والاد
 طول بل لا تدرى هل هو مستند للطينين ويصل بين الرزحين ولا ينفك كرى الباطن ليكون ابعده عن الاغاثات واخرى على حمل
 ما اعتمد عليه من الحجاب المذرج المذكور وهو مجمع بطي المتدم ولما كان حليتين في قوتها التصور والخطا كان حريان يكون
 موضعها التخييل والتفكير وهذه البطون كلها مزودة لنبذ الروح في جوهرة الدماع ايضا السطح في فكيل كالمعدن في الكبد
 قد لا يفسد البطون بوزن الكبر من نواخر كالمعدن وبين الطينين من تحت شيفع العرقين العظيمين انشا
 الى الدماع الى شصها النسيج منها المشيرة لما هو غلبا بقوه منوريه كان الشعب منوريه بلها من فوق والمزمن
 الدماع المشتغل على هذا البطن وما فوقه من دروزه في الشكل عند نارة وتقلص اخرى وباطن الفوق مغطى بغشاء الدماع
 القوي المؤخر المركب على الزاد بين الحليتين المسارين المتكئين بشكل الحدين في الاضداد والافتراق فاما شتات البودرة فخطتها
 فيبطقان واذا تقلصت تفرقا ولدفع فضول الدماع بحران اسدها عند الحد المتشرك بين الطينين والاولين والثاني في الاوط
 سوربان عند الالتقاء فيمنعوا احد مضيق ببلوه الحجاب الرقيق واسفله الصلب ثم يلقى بحري في غدة بين الغشاء والصلب
 ويجري الحلت ثم في النافذ التي اعلى الحلت قال الحكم لاح في الدماع اي وهو دم ولا عروق فيدعى الرزح النسيج كما في اللحم
 والكبد الدماع ابره الاعضاء الرئيس حتى ربما احس ذلك بالحس عظم البافوخ ثمين تحتل لبعده عن الاغاثات ويكون
 خفيفا قالا الشيخ لما كان الدماع مبداءا ودية الاعصاب الحس والحركة وكان العصب كلما بعد عن المبداءا متنجي امد
 باعصاب من الدماع الى الجوانب والاسفل ووصل بها مفاصل التقار ولو كان الرئيس منبت الاعصاب كلها كان ظن
 لكان اكبر من هذا كمسح على طبق اليد حمله **الفصل التاسع** في منافع العصب وشرح العصب الدماع في منفعته
 الحس والحركة المتبادر من الدماع بوساطة وانعريفه عدة منها تقوية البدن بتشديد اللحم منها اشعاره بالاحرار من
 الاعضاء كما لكبد والطحال والاربع بالافات وتنفذ الاعصاب الى الجملد لها الطه اللاب الذريق المنبث فيه وتنفذ في الظ
 من الدماع بل انما تفيض الحس والحركة الى الاس والوجه والاحشاء الباطنة او من النخاع الى اليد من تفيضها سائر الاعضاء
 وما في من شرا الى الاحشاء لما كان متباعدا عن مبداءه والتباعد يوجب الاستجابة وتنفذ ثلثة مواضع بحسب نوعها في العصب

وموضع الروح الحركية وموضع النخاع
 وهو من تحت شيفع العرقين العظيمين

والغرض في المحرور في اصول الامتلاء وعند مجاوزة العدم ثم نصب المحرك لما اقتضى الصلاة جعل متاعا
 للمبادىء نصب الجس خلافاً لذلك واعانها ملازمة المبادىء وليست من المبادىء بعد انما من العصب بالذات
 سنان من غير البطين المتدمن من مجاوزة المبادىء انما يتقاطعا تقاطعا صليبا ثم يتقاربان فياخذ
 الملاحقة التي واليسار الى اليسرى متقاطعا بالجليلين وانما يتقاطعان لتأخر رجع احدهما قبل الثاني
 اذا اقبلت ولذا لا يغتف احداهما البين كان احدا والاخرى اقوى لا فساد التبدل العدم لقوة انقاع الرجوع اليها ويكون
 الشئ المتأخر واحدا فلا يرى الواحد الاثنان كالاحول ويكون كل واحد من الاخرى فمما كان لحظين المتصلين **المتا**
سار وفيما سطر عشرة الشفا في ثقب من السائل المتعلقه باحوال الانسان كاحول الرجع في الطفل موجد هو
 يظنان اوجين هو تاج الجواب ليس يظنان المتصلين بجان وحركته ولعل ليس بياهم انهم فان التاخر عدم ملكة القطة
 فيشيران يكون كونه للحيوت به ما سبب الزقعة والكلية للجواب هو المايب في الرطوبة او في الطبقات اثنا عشر فانه
 اذا كانت الرطوبات صافية غير غائرة والجلد به كبره المتأخر والصم مستقيمة او قليلا كانت الزقعة ان لم ياتر برب
 الطبقات وان كانت كدرة والجلد به قليل والجلد به كبره او كانت الجليدية غائرة كانت الكلية ولها الثاني فبب زقعة
 العصب وكلها في زقعة العصب لعدم التفتح للوجوب لعدم تامة الصمق واما ما للحمل الرطوبة المتشعبة للصمق ولذا كانت شملها
 المذبي وكذا كانت المشايخ لان الرطوبة الغريبة يغلب على الغريبة فبب السهل ما هنا هو اجتماع جلي الكلية والزقعة لا ظنه
 اما قدس من انه من الثاني والاك كانت الزقعة صافية او غائرة او احد من الكلا ان لم يكن زقعة لا فرقان سودا العصب
 وكذا زقعة الرطوبة بهتان فؤاد الاكفاظ وكذا الرطوبة لاجس التحديق وللزقعة الى اقسام اربعة معتد بها وما زقعتها اعلم
 الجيب اربعة بالليل فان العنق فخر الماوة الثقيلة بهت فيشوشها وما كملتها بكثرة الرطوبة بالعكس فان كثرة ما
 تخرج الى تحريات عفيف ما بال العين قد يكون خدتها بان يرى من بعد كذا ثم قد يكون بان يغلب ثقيل لا غنى
 الجواب اما الاول فلان العين عند التحديق تحريك خولها خارج شوقا الى المكي ولذلك ان كركنت الى قريب من طرقت
 فن كان بعيد عن الرطوبة لم تشوش بالعمق كتنوش فيرم فانه يكون للثقل اليها سبيل يثق فاما تفعل من العنق نظم
 منها فاذ بعدا سددت والافضل فلم تشوش وكذا التسمع والشم ولذا كانت الكلاب السليقة ان لا تدرى كذا لدر
 البعده لطولها فاما الثاني فلهذا الرطوبة وثقها فممن فيها العنق ثقلا جدا ك ما سبب الجوزة العنق
 بلين الشعر يشوشه وسواد عيونها انما في العارضي وشقته وصوته والسم للجواب اما الاول فلانه قد تشوش
 مادرا التي هي الخفا والابا في اولا خلافاً كبر كبرها ولا تتواءم متفادها او ما الثاني فلذلك ان المادة او كذا في الماوة او الجوزة

النافذ واما الثالث فالسواد ولا يفرط الحرارة والتفاحيه والشقرة لا يعتال والياض اما الرطوبة في جوارحها ولا يفرط
 ليس **تحت** في السطح واما السطح فيكون له من جفاف الامتلاء ما يتأخر من مقدمه اتوسع وعاءه ويطور بملونه
 الموجب لتقلله ليس لينا فدر الموجب لا تفصل عن العظم فلا تصعد اليه ثمرة وذا به واما لتقلله موجب اتوسع
 النافذ فيعمل الاجرة منها والشأء لطوبيرها من وجوهه وحيث مساهم لا تصلح ويرتفع من النسيان
 تمثل الصوت اما القوة ولما للضعف الموجب للجزع من تقطع الهواء الكثرة وتحركه بسرعة ونزول صوت العجايل
 وصوت البقرة بالنسبة الى النور وصوت من مثالا قصب رية بالخال الرطبة وقد يكون الضعف مبيجا لجره الصوت لثا
 احد قليلا من الهواء وقد يكون القوة مع التفرع الجيد موجبا لجره والله العالم بالصواب وهذا العلم والى الآخرة

ما رادنا ابراه من تخفيض فربايع الحيوان من فنون الجملة

الثانية وينال تخفيض فنون الاقوى بعون

الملكات الوهاب

دراسة الرحمن الرحيم

الحكمة ان في الفلسفة الاولى وفيها عشر مقالات **المقالة الاولى** فيها ثمانية فصولا في ثلث اطلب موضوع هذا العلم
 في بيان موضوع هذا العلم ومساكده الفرض من **١** في شفعة هذا العلم ومرتبته واسم **٢** في اجمال مباحث هذا
 الفن **٣** في الموجود والشي وفيه بيان ان المعلوم لا يباد **٤** في بيان انشمار الموجود الى الواجب والممكن وان الواجب
 بالذات لا يجوز ان يكون واجبا بالغير وان الممكن لا يوجد ولا يعدم الا بالغير ولا يوجد الا بعد ان يحب وجوده بذلك
 الغير وان لا يجوز ان يكونا ذاة الواجب للغير في الوجود **٥** في بيان ان واجبا الوجود هو الواحد وما سواه مركب **٦** في
 الحق والصدق والذب على الاول للبراهين **المقالة الثانية** فيها اربعة فصولا في تعريف الجوهر والعرض وذكر
 اقسام الجوهر **١** في تحقيق مذهب الجسم وبيان تركيب الاجسام كلها من هيولى وصورة **٢** في بيان ان الهيولى لا
 تنفك عن الصورة وثبها الاضغض في بيانها بوجوه من واثباتها حوتها بوجوه **٣** في بيان ان الصورة
 شريكه علة الهيولى لمعاملها ولا علة بركها **المقالة الثالثة** فيها عشرة فصولا في الاشارة الى ما ينبغي ان يبحث عنه
 من احوال المتولات التسع ونقل قول من قال بجوهره لكم الفصل **المقالة الرابعة** في بيان الواحد بالذات وبالغير
 وبيان اقسام كل **١** في بيان ان الوحدة والكثرة بدوئها او ما قيل في حدها سمات وان كلاهما عرض لا وجود **٢** في بيان ان
٣ في بيان ان المقادير عرض لانه لا يولد والصورة وانما رقت الماوة توها وحصل لكم الفصل فيها وفي الزمان

تم طبع البيروني في ارض مصر
 كتيبه ميرزا محمد الحسن

ان ما عرفت من قول العود

اسرارها **٥** في بيان ان العدد موجود لكن لا مفارقة وان لم انواعا الكل منها وحدة وطريق تحدد هذه الانواع وان
 الاثنين عدده **٦** في بيان انه لا مقابل بين الوحدة والكثرة الا بالعرض وانما بالعرض تصان ثلثان وفيه من العلم ما بين
 الاعظم والا صغر المساوي **٧** في الاستدلال على عرضية الكيفيات المحسوسة **٨** في دفع ما قد مور على عرضية العلم من
 الكيفيات العقلية **٩** في اثبات الكيفيات الخفية بالما ورواها في اعرضتها وعرضية الخفية بالامور **١٠**
 في بيان عرضية المضاف وان لم يرد في الطرفين واجلا بل ما هو في كل معار لما في الآخر وبيان وجوده ووجهه من
 لغير وجوده **المقالة الاولى** **١١** فيها ثلثة فصول **١** في وجود القدم والتأخر ومراتبها لهما على ثلاث الوجوه بالحقيقة
 النقل وقبيلها ان شيئا من العلة والمعلول لا يثبت عن الآخر **٢** في بيان معنى القوة والفعل ومراتب ثقلها والقدرة
 والعجز ووجود قول من قال ان القادرين مع بعض الفعل والذات **٣** في بيان القوة العقلية التي لا ذات الفعل موجب الفعل
 والتي لا يكون ذلك ولا تنفع بالتي اذا اقتضا الفعلية وجب استعمالها والتي لا يكونها ذلك وتقبل القوة بمعنى الطيع
 والعافية والعافية ووجود قول من قال ان **الشيء** مع الفعل وبيان ان المبادى تسبق مادة وان كل فعل صادر عن
 جسم لا لا لقدر بالعرض من قوة غير وتقبل في ان القوة اقدم ام الفعل **٤** في معاني التام والناقص هل ترتيب
 ثقلها ومعنى فوق التام والمكثف ومعنى الكل والجميع والمجزع حقيقة واستعمال **المقالة الثانية** **١٢** فيها عشرة فصول في
 بيان معنى الكل والمجزئ وانما عرضان للعرض واقفا يصدق عليه انه كل كيف يكون موجودا في الخارج وكيف لا يكون
 الا في الذهن **١٣** في الحق الكلية للطابع ليس الا في الذهن وبيان ان الصورة الموصوفة بالكلية تخصية باعتبار الزود
 من غير منطابقه الكلي للكلين وفي الفرق بين الكلي والكل **١٤** في الفرق بين الجنس والمادة وبين الفصل والصورة و
 بيان ان المتقدم على النوع هو المادة دون الجنس في الاعيان وفي الازمان وكذا الصورة دون الفصل **١٥** في وضع قانون
 من حال ما ينقسم الجنس من انه ينقسم ولا ينقسم لغير المنوعات من الصفات عن غير المنوعات **١٦** في بيان اقسام
 ما يبرز للجنس والمرتبة ما يبرز مما لا يبرز من هذا لاسما وبيان طريق حصول شيء احدى من الجنس والفصل
 واما استعمال **١٧** في النوع **١٨** في بيان الفصل الحقيقي ودفع ما يورد على وجوده وفيه من العلم ما يردى الفصل الى كونه
 ولم لا يكون **١٩** في الحد وبيان ما يصح ان يحد وما لا يصح ان يحد وبيان الله والفرق بينها وبين الذات والقوة **٢٠**
 في بيان ما يجب ان يدخل في الحد من اجزاء المحدود وما لا يدخل **٢١** في بيان ان الحد اعتبارا اير يكون عين المحدود
 انحرى يكون كالمادة **المقالة الثالثة** **٢٢** فيها خمسة فصول في بيان اقسام العلة واحوالها وتبيين ان الاحتياج الى
 العلة انما هو في الوجود لا في الحدوث ولا في شيء اخر فبين ان الباقي في مقامه يحتاج الى العلة **٢٣** في دفع شك اورد على

وجوب نقاد العلة والمعلول وفيه دفع شك اورد على تجوز لاسما في المبادى وفي بيان حال العلم على فعله من
 الابداع والاحداث والتكوين **٢٤** في اقسام مبادى المعلول مع العلة وبيان ان اذ لم يرد ما في المعلول على ما في العلة
 ولا يباين الا بوجود العلة حق بالوجود من المعلول من ثلثة وجوه **٢٥** في بيان بعض اقسام المبادى التي لا
 اعنى العلة والصورة والعافية ونظر من احوالها في حل الشكوك للورد في وجود العافية وفي جعلها مستند على
 سائر العلل وبيان ان العافية اما غير متعلون خروبيان ان كل وجود غير كالحس كليا وبيان ان شرا العلم لا
 بين الكل ودفع انك المورد فيه وفيه بيان فصل اجزاء العلم **المقالة الثالثة** **٢٦** فيها ثلثة فصول في ذكر لواحق القول
 واقسامها ولواحق الكثرة من الغير والمخالف والمباين وكذا ما هو متحقق الكلام في الضدين وبيان كيفية اندراجها
 تحت السبب والاحاط بالعدم والتميز ايضا تحتها وبيان ان الضدين لا يندرجان تحت واحد منهما
 الى ما بينها واسطر وما ليس كذلك وبيان ان ضد الواحد لا يكون الا واحدا **٢٧** في نقل قول القائلان بالمثل والظن
 بالتعليقات والاسباب الحاكمة لم على القول بذلك **٢٨** في ابطال القول بالتعليقات وبالاعلا والوحدة **المقالة**
الرابعة **٢٩** فيها سبعة فصول في بيان استعمال الاسماء في العلة الفاعلية والعرضية باحسانها **١** في دفع شكوك اوردت
 على ما قيل في بيان استعمال الاسماء في العلة الفاعلية والعرضية باحسانها **٢** في بيان انما في المبادى
 الفاعلي والذات الصوري وان السبب الاول المطلق هو واجب الوجود وان ما عداه منسوب الوجود اليه سبحانه
 حادث عنه **٣** في ان الواجب اهل وحداني وبيان الملا بالوحداني وانما بالنظر الى غير الاضافات والسبب وان لا
 مبدئية له بل مبدئية عين الوجود والافضل والاحد ولا يردان عليه ولا هو جوه **٤** في اعادة ما مر ذكره من قول
 الواجب الوجود بلا كل متعدد **٥** في انه تعالى نام ونحو التام وغيره وحق وعقل محض ومفعول محض وبفضل كل شيء
 حتى الجزئيات لكن على وجه كل لا يعرب عنه الحرف **٦** في بيان انه تعالى بمفعول فعلا مرثيا وان لا يلزم من كونه عاقلا
 ومعتقلا ان يكون في ذاته وان غلبه فعله وان لا يتعلق بالصورة العقلية كيف وجدت ولا على انها موجودة بل على انها
 معتقولة وبيان ان الاشكال في علمه تعالى ونفي الاختلالات التي تنوق باحدى النظر فانه عاشق ذاته وبواسطة ذاته
 عاشق غيره وان لم يرد بلا شوق حتى يلاوه بل لا تدر وجوبه عين علمه ولا يدر عين جوده وان لم يرد ما قيل في
 من كثر الصفات الاكثرا في السبب والاضافات اوليس شيء منها الا شئ الذي هو ميت مع سلب اوضاعه
 او كلبها وانه تعالى **٧** فيها سبعة فصول في ان حدوث المبادى لا يكون الا بحدوث
 اذ ليس كل منها علة لاحقة وابان انه لا يمكن ان يكون الحركة والزمان حادثين **٨** في بيان ان حركات الاكثرا

فان هذا العلم هو الذي يبحث عن احوال المخلوقات فان ذكره علم ان يكون الاذكار غريب الغرض من الاغراض
 فلا بد من ان سمن في هذا العلم والادب فيمكن موضوعه الا لا من الموضوعات والابن فيها في موضوعات
 لها هذا ولا يجوز ان يكون موضوعه الاسباب المقصود ان يكون لها في الابدان الموجودات كلها اذ
 لو كانت موضوعا لم يحصل ان يكون البحث عن احوالها من حيث انها موجودة او من حيث انها اسباب
 مطلقة او من حيث ان هذا فاعلى وذلك قابل وهكذا ومن احوالها من حيث هي جملة والكل بطاها اما
 فلو جردنا الاول ان هذا العلم يبحث عن الاحوال التي فيها وفيها وفي الكيفية والجزئية ونحو ذلك فلا بد من ان
 يكون موضوعه اعم منها ولا يمكن ان يقال انها ليست موضوعه بالذات في هذا العلم فانها احوال لا يفسد
 الامور الطبيعية ولا التعليمية ولا الفنية فلا يكون لها موضع بحث الا هذا والثاني ان البحث عن احوال الابدان
 المطلقة انما يمكن بعد انيات وجودها بالطلاق ولاست وجوده الابدان ان الوجودات اسبابا ولا
 ثبات ان هذه القضية ليست بمتة الثبوت وان كانت قريبة من العقل مشهورة والحسن لا يفي بانيتها اذ اعتمدت
 اساسا للمقارن بين شيئين ولا يمكن ان يكون موضوعه ان يكون مسبقا لهذا العلم وقد عرفت ان موضوعه
 كامن في موضوعه هذا علم سلطان الثالث واما الرابع فكل الكل لا ينظر فيه الا بعد الطبيعة لاخر فان كان
 فيما هذا العلم فهو الاول بان تجعل موضوعا وان قيل ان في علم آخر ككتاب واما الاول فيستلزم ان يكون الموضوع
 حقيقة هو الموجود من حيث هو موجود **المسألة الثانية** في بيان موضوع هذا العلم وسائله والغرض
 من ذلك قد علمت ان الطبيعي انما يبحث عن احوال الجسم من حيث هو موضوع لطبيعة الحركة والسكون والوقوع
 انما يبحث عن المتعارف والعدد الجرد من والماديين والنطق انما يبحث عن المعنويات الثانية من جهة كيفية
 ما يتوصل من معلول الى مجهول واما البحث عن الجسم من جهة ما هو موجودا ووجودا ومولف من الحيوان
 والصورة والبحث عن الكون من حيث انه موجود ووجودا وما في من المعنويات الثانية من جهة ما هي متولدة
 وانما يتعلق بما هو غير جارية ولا يتعلق بالعلم من هذه العملية ولا في الخلق فانها بعد منها من ذات
 فلا بد لها من علم آخر يكون باحثا عما فوق المحسوسات فان الموجود من حيث هو موجود لا يحسب ان يكون محسوسا
 والا لم يكن الا محسوسا ومن البين ان العدة يكون في المحسوسات وغيرها واما المتعارف فمقتضى ان يكون على الصورة الطبيعية
 وقد يطلق على الكثرة للتصلة والاول وان كان لا يخفى عن مادة الامر من الجاهل المحسوس فهو هذا الاعتبار قد مر
 على المحسوسات وهذا بخلاف الشكل فان الشكل ما من الجسم بعد ان يكون متناهي فلا يمكن ان يكون الا في المادة

فان كل حركة اذ لا يمكن فيها العقل العرف بل لا بد من ان يكون مبدؤها القريب نفسا جسيما وان الحركية
 البعيدة الا تلك هو العقل المحض فان لا حركتها وكل حركة لادوية من مشوق ومشوق الا تلك ليس الا التشبه
 بالبدن فاما الاول فقال هو الحركية الابدانية الا تلك هو المشوق لكن مع ذلك كل منها مشوق فالحسن
 ايضا في تحقيق ان اختلاف حركات الا تلك ليس العناية بالمال كما هو بل لان لكل مشوقا خاصا كالطبيعة
 مشوق واحد وحيث ان هذا المشوق الخاص لا يجوز ان يكون جسيما كما هو في اثبات ان الفلوسف الاول
 الواجب تعالى هو العقل المحض واثبات ان فوق كل ذلك عقل وان تحت العقل النعمة عقل اخر به تصد
 عقولنا في كيفية يكون لا سطحات الابدان بعد استتمام السبلات وروقول من قال انها كانت جسيما واحدا
 اختلت اجزائها من الحركة والبعدها فاجب ذلك اختلافها بالطابع **المسألة الثالثة** في بيان كيفية ذلك
 ان في النفس الاولى في بيان السعادة والشقاوة البدنيتين والنفسيتين **المسألة الرابعة** في بيان كيفية فصولها في العلم
 والعقل بقول مجمل والالهامات وكيفية تارة الفروع والعمومات والفرازين والصفات وان الحكماء النحويين
 الاولين ضعيف في بيان ان ارسال النبي واجب وان كيف ينبغي ان يدعوا ان ارسال الله تعالى في بيان ضعفها
 في الدنيا والاخرة في عند المذنب واليت وما يجب ان من اصلاحها ونظامها **المسألة الخامسة** في الخلق والامام ووجوب
 طاعتها ولائها الى السياسات

المقالة الاولى في بيان كيفية فصول **الفصل الاول** في بيان اطلب موضوع هذا العلم قد علمت ان الفلسفة بطبيعتها وعلمية
 وعرفتها من حيث ان كانها اربعة انواع وان اقسام النظرية في الطبيعية والتعليم والادوية وان لكل علم موضوعا
 ومطالب وعباد وان موضوع الاول في الاجسام من حيث انها تتحرك او تسكن وان موضوع الثانية لما لا يتحرك
 او لا يتحرك من حيث هو قديم ولم ينفذ موضوع الثالث فالان كان ان نفس ذلك ايضا وايضا قد شاع ان الحكمة
 هي افضل علم فاضل لظهور وان الحكمة هي المعرفة التي هي واجبة واقتن من كل معرفة وان الحكمة هي العلم بالاسباب
 لكل فان سمن ان الموصوف هذه المقطعات الثالث انما هي الفلسفة الاولى فالان مدعى ونقول لا يجوز ان
 يكون موضوع هذا العلم هو انما تدعى بل هو من مطالب وذلك لان في موضوع العلم لا بد ان يكون
 امر مسلك في ذلك العلم وانما تلك المعرفة الذاتية واسمها لا يجوز ان يكون ارسال اول كان مسلكا كان
 اما ان نفس او شيئا في علم آخر ولا في ظاهر النسا والالهامات الى الدليل والثاني ايضا باطل لان علم الحكمة
 لا يخرج عن الخلقية والسياسية والطبيعية والتعليمية والادوية ولم ينفذ من هذه العلوم غير الادوية ولا يجوز ان

كنا
 كما ان غير منسوخة لا يثبت على غيره واما ان يثبت على غيره واما ان يثبت على غيره واما ان يثبت على غيره
 بالبعد عن البعد والظن الى هنا ولما من حيث النظر الى نفس ذاته فهو حقيق بان يثبت على غيره واما ان يثبت على غيره
 اما بغيره على غيره واما ان يثبت على غيره واما ان يثبت على غيره واما ان يثبت على غيره
 لا يثبت على غيره واما ان يثبت على غيره واما ان يثبت على غيره واما ان يثبت على غيره
 والمجرات ولا يثبت على هذه لا يثبت على هذه لا يثبت على هذه لا يثبت على هذه لا يثبت على هذه
 وهذا بطر الى من حيث هو عارض لان من حيث هو عارض فان يثبت على غيره واما ان يثبت على غيره
 ثم سئل ان ذلك لا يثبت على غيره واما ان يثبت على غيره واما ان يثبت على غيره واما ان يثبت على غيره
 اشرف اجابة وعلم الحساب خارج عن هذا الفن فهو من علم الحساب وهو من علم الحساب وهو من علم الحساب
 وعنه موجود في الطبيعة وعنه موجود في الطبيعة وعنه موجود في الطبيعة وعنه موجود في الطبيعة
 علم الحساب لا يمكن اعتبار هذه الحقيقة في علم الحساب في علم الحساب في علم الحساب في علم الحساب
 من هذا بين الاعتبارين من التماثلات بالمادة هو العلم في الطبيعة في علم الحساب في علم الحساب في علم الحساب
 في حال ما بحث هذا الفن بحثا من حيث هو علم في الطبيعة في علم الحساب في علم الحساب في علم الحساب
 وهو بحث البحث عن القوة والفعل وعن الذي بالذات والذي بالعرض وعن الحق والباطل وعن الجوهر والذات
 وبالجوهر الذي هو البولي وهل هو متعلق بالذات وعن الحق والباطل وعن الجوهر والذات
 يكون المركب منها وما يشتمل الى الحدود وعن الناسب بين الحدود والحدود وعن العرض كونه متعلقا بالجوهر وعن
 اضاف وحدودها وعن احوالها متعلقه مقوله وبين عرضها متعلق منها جوهرها وعن مراتب الجوهر والذات
 وتاثيرها وعن الكل والجزء وكيف يوجد الكل في الطبيعة وكيف يوجد الذهن وفيه يعرف الجنس والفرع
 وعن الصلة واجناسها واحوالها والنسب بينها وبينها وعن المعلولات وعن الفعل ولا تتعالى كل قسم من العلل الا بد
 وان تنسحب على اهل اول وعن القدم والاشياء وان تولد ذلك وبان الاشياء المتقدمة عند الفعل وهذه الاشياء من ذلك
 الواحد كونه مساويا للجوهر وعن الكثير لانه متعلق بالبحث عن العلة ونسبة الى الموجودات والكل المتصل بالكل
 كونه متعلقا بالذات وبان ان يثبت على ذلك متعلقا ولا يثبت على ذلك متعلقا ولا يثبت على ذلك متعلقا
 المساوي والموافق والماثل والكل المتعلق من متعلقا لانه متعلق بالبحث عن العلة وهذه الاشياء من ذلك
 الاول في صفاته الجاهلية والجاهلية وكيف وصفها ونسبة الى غيرها من الاول ما وجدته وكيف ترتب الموجودات على حال

الشيء الا ان لا يثبت على غيره واما ان يثبت على غيره واما ان يثبت على غيره واما ان يثبت على غيره
 للموجود الى السعادة والبدية واما ان يثبت على غيره واما ان يثبت على غيره واما ان يثبت على غيره
 بان ان العدم لا يثبت على غيره واما ان يثبت على غيره واما ان يثبت على غيره واما ان يثبت على غيره
 بان فان ذكر ما يدل عليه فانما هو التثنية والاختلاف والبال الى المعارض للعبارة ما جعلها الظاهر وان كانت اخفى من ذلك
 عليه كذلك في التصورات امور في احوال وفي ما في تصوراتنا اخرى فيعلم ان السعادة لا يثبت على غيره
 لما يرد في تلك الاخران يكون لظهوره تفسيره على سبيل التثنية والاختلاف والبال وان كان في الحقيقة اخفى من ذلك ولو كان
 تصورات هذا شأنها لا يثبت على غيره واما ان يثبت على غيره واما ان يثبت على غيره واما ان يثبت على غيره
 او الاخفى فتقول ان الموجود من هذا البطلان من يرفه بان الذي يكون فاعلا او متفعلا قد عرفه بالاختلاف فان التصورات
 الموجود كذا من ان يكون فاعلا او متفعلا بل انما يعرف ذلك بالجهان على ان هناك من يتصور الموجود حقيقة فالمرتب دون
 وكذا الشيء من هذا التثنية في عرفه بان الذي يصح ان يعرفه فاعلا او متفعلا بالاقرب بالاختلاف انما الذي لا يثبت على غيره
 وما امر في هذه الاشياء مما لا بد من ذكره الا ان الشيء واما الثاني فلان الذي اعرفه من شيء ومن الحقيقة يتبع بانها هي حقيقة
 وان لم يثبت على غيره واما ان يثبت على غيره واما ان يثبت على غيره واما ان يثبت على غيره
 حقيقة مخصوصة بوجوده وان كان قد يطلق عليه اسم الاشياء ولذا انما قلت حقيقة كذا موجودا فيكون ذلك هو الحقيقة
 كذا حقيقة كذا او شيء والحقيقة شيء هي هبة وهذا بخلاف ان يقول حقيقة كذا شيء وحقيقة كذا شيء كذا حقيقة
 زيد حقيقة وحقيقة كذا حقيقة اخرى فان قلت تعني به الشيء المخصوص الخاص لما يتعلق به من الموجودات في الاشياء
 لرفقها بما موجود في الخارج اولى الذهن هذا واعلم انما تتناول الشيء هو الذي هو حقيق كذا ما يتناول الشيء قد يكون
 معذرا ما تقتضيه لا يثبت اما ان يكون المراد به العدم في الخارج فهو حق والمطلق فهو حق فان المطلق لا يتعلق
 به علم الا بان يحصل من في الذهن صورة لا يكون صورة شيء خارج ولا معنى ولا يثبت ان هذا اليه هو فهمه فان الاشياء
 انما يكون من امر يصح في الذهن سواء كان الاحبار لا يجابا وبالسلب وكيف يحكم على المعنى والمطلق بشيء ولا يثبت على غيره
 اما ان يكون موجودا لموصوفه او لا فان كان لا يثبت فلا يثبت اما ان يكون معذرا او موجودا فان كان موجودا فاما
 ان يكون بصفته في ذلك موجودا فيكون المراد به العدم وهو موجودا وان لم يكن موجودا فكيف يثبت الشيء كذا في الخارج
 ان يوجد ما لا يوجد له في نفسه شيء ولا يمكن ان لا يكون ثلاث الصفة موجودا لموصوفها ولا كان اثبات الصفة في
 الحقيقة في الصفة عنه وبالجملة فانما يثبت على لا بد من ان يتعلق بشيء له وجود في الذهن وان لم يكن موجودا في الخارج و

في الحقيقة

٤٤٢

هذا المركب ولا بد من ان يكون في الجوهر والجوهر

منه من صفته ونحوه

في غيره

بشيء السلب والمعلومية والثاني هو المطلوب **الصلح** **الصلح** في بيان ان واجب الوجود هو الواحد وغير مركب علم ان قائل
 الوجود لنا ترخيص بان يكون ذاتا واحدة او متعددا فلا يخفى اما ان لا يتجلى لنا في المعنى الاصلى او يتجلى لنا فان لم يتجلى لنا فيه
 لم يكن بزم ان يتجلى لنا بمعنى آخر عرضي بقاؤه لذات المعنى الاصلى فيقارن ذلك المعنى معنى فصيحه هذا ومعنى آخر فصيحه
 فقلت فلهذا المتأخر لا يخفى اما ان يكون لنفس حقيقة او نفس وجوده فلهذا عدم الخلق لهذا الاعتبار او يكون معنى
 خارج فلو لا ذلك السبب لم يكن اختلاف وانما زعمنا ان الذات واحدة او متعددا فلا يكون الشيء من الذاتين
 الفرقتين وجوب وجوده الخاص لا لذلك السبب فلا يكون معنى منها وجوبا لنا وانما في المعنى معنى اصيل لم يخل
 ان يكون هذا المعنى شرطيا في وجوب الوجود ولا في الاصل الاول لم يكن مشتركاً فيكون مختلفاً فيكون على الثاني ان كان
 عارضا لواجب الوجود فيكون من القسم الاول ويوجبه هو نفسه لذلك الوجه لو انقسم واجب الوجود الى كثرين لم
 يخل اما ان يكون من انقسام المبدأ فيقول ومن انقسام الشيء بالاعراض والثاني في بطلان ذلك الاول فانما **الصلح**
 من شأنه ان يبيد الجنس تماما لا حقيقة فهذا الفصل ان يفيد وجوب الوجود قولا وهو من وجهين
 الاول ان ليس وجوب الوجود الا كذا الوجود فافاده تنفي مذهب الحقيقة فافاده حقيقة والثاني ان لا يشرع ان يكون
 الوجود حاصلا بجملة لا يكون ذاتا ويوجبه هو نفسه لخصا لما ذكرنا لا يخفى وصف وجوب الوجود اذا حصل شيء اما
 ان يكون واجبا ان يكون صفة ذلك الشيء او لا فان وجب فانضم فيه والاحراز ان يوجبه بغيره عن الموصوف فغير ممكن
 لذاته لا يقال ان الاول ولا يلزم الاختصاص الا اذا شاع كونه وصفا لهذا ان يكون وصفا لذلك وليس كذلك لا يقال
 كلامنا في الوصف الواحد ولا شك ان لا يكون الا في موصوف واحد ولما افترض في موصوف غير فليس الا صفة اخرى
 مثل هذه محالها ما عداها وبعبارة اخرى لا يخفى اما ان يكون كونه واجبا عين كونه هو عينه او غير فان كان عينه
 لزم الاختصاص بحدوده وان لم يكن عينه ومن العلم انه مقارن له فاما ان يكون مقارن له لذاته ولعله في الاول ان يوجبه بغيره
 وعلى الثاني ان يكون ثبوته لشيء لا لذاته بل لذات الصلة فلا يكون واجبا لذاته هذا الذي عرفت في هذين الفصلين من
 خواص الواجب وانما يمكن فن خواص احتياجه الى غيره لوجوده وانما لما عجب ذاته ممكن الوجود ولكن يوجبه
 له الوجوب بالغير ما دام اوفى بعض الاوقات والثاني في لا بد من مادة متقدمة زمانا كما في بيان ضرورة مركب والاول
 انهم مركب ما عدا الذات وما عدا باعتبار الغير في الواجب لا يخفى عن قوة وجوبه فهو الفرد الذي لا يفتل من جميع
 الوجود **الصلح** في الحق والصدق والذهب عما هو الاول للراغبين بقاؤه الحق وبراهينه الوجود مطلقا واخرى
 الوجود الذاتي وهذا المعنى اول الاول الحق دائما بغيره وما دام حق بغيره باطل في نفسه واخرى القول والصدق الطابق

البره

لواقع كالمصدق الا ان الصديق انما يقال باعتبار ما يقدرنا في نفس الامر والحق باعتبار ما يقدرنا في نفس الامر
 لواقع الا انما قيل ما كان صادقا دائما والحق ما كان صادقا اوليا ليس بغيره فقولنا لا بأس به من اليجاب واللب
 الحق الا انما قيل ما كان اوليا بالنسبة الى كلها والكل يحمل اليه وهو في قوة القول في كل شيء ان لم يقبل وهو من خواص القول
 من حيث هو موجود وانما حكمه السوفسطائي بلسانه عناد اوله في شبهة في بعض المواد اذ قدمت عليه طرق
 النقيض لانه لم يحصل حقيقة انما تضمن ان لا يكون الذب عن هذه المقدمة قائما بغيره بادي البراهين كلها وذلك
 لا يكون الا بالمعادرة والاثبات بما هو قياس عند المحاور لا حقيقة بيان ذلك ان القياس ما فاسدت مقدماته لم
 المطلوب فهو عام من ان يلزمه مقتضاها ولا فان الذب انما يكون على تقدير تسليم المقدمات والذي يلزمه مقتضاها
 انهم على قسمين الاول ان يكون المقدمات في انفسها مسلمة واعرف من النتيجة والثاني ان يكون عند الحكم مسلمة وهذا
 قياس بالقياس لا بالاصل وكذا الذي ان في الحقيقة اعرف من النتيجة بل في نظر المحاور ان في الحقيقة انما هذه القضية
 انما يغير لا يبرى الناس الغضاضة الكثرين المتأولين رتبة المتأولين فلا يمكن ان يفضل احدهم على الآخر بالصدق ويسمع
 من المشهورين المشهور لهم بالفضل لا يحملها عقله فتقول من يقول لا وجود لشيء حقيقة ولا يمكن رؤية الشيء بكون
 بل ولا من بعده كل اوله ان جمعت عنده عدة قياسات متناقضة المتقدمات فلا يتصور على ان بعضها والاخذ
 بمقتضاها فليقول فيلطف برأيه ولا رشاده طريقا في الاول حمل شبهة كان يقول ان الناس ايسوا لا كذا لا يخطئون
 وان ليس يلزم من ان يكون احدا اكثر اصابه من الآخر في ان يكون اكثر اصابه في كل شيء وان لم يكن كل من يعرف المطلق
 يصيب بل ربما لم يعمل الثانيون بل يقول على التعبد وان الرمز في كلام الانا فضل الانبا وكثير فيقولون قولوا لاهلها حقا
 او يستخف ولم يضا عرض برديون ان لا يطلع عليه الا الخواص والثاني في تبسيط التام على ان النقيضين لا يجمعان ولا يتعاضدان
 بان يسميه انما انكم ينبغي فليعلم من حيث انهم لا قالوا ان هذا الشخص ليس من المشركين وان قال بل انما تكلمت بكلام فمعت
 كل شيء ففقد خرج ايضا عن الاستشاد فان قال بل انهم من حيث انهم لا قالوا ان هذا الشخص ليس من المشركين وان قال بل
 الا تكلمت بكلام فمعت كل شيء ففقد خرج ايضا عن الاستشاد فان قال بل انهم من حيث انهم لا قالوا ان هذا الشخص ليس من المشركين وان قال بل
 كان الاسم والاعلى معنى واحد حصل له هذا الاسم لا يدل على ما في ذلك المعنى بوجه فالاشارة مثلا لا يدل على معنى الا انما
 والاشارة لا تدل على المعنى والمادة والابيض والاسود والحيث والحيث في ذلك مما هو خارج عن معناه اذ يصدق
 على الكل ان الانسان فيلزم ان يكون كل شيء في نفسه فان كان هذا حكم كل انظر ان لا يكون الحكم
 مفهوم فلا يكون شبهة ولا حجة وان كان هذا حكم بعض الاشياء دون بعض اذ انهم ذلك فانما انما شاذ لا يتأثر

نعم

نعم

مفهوم الانسان والادانسان دون مفهوم الابيض والادالابيض فيقول لايج الانسان اما ان يدخل في مفهوم الابيض
او في مفهوم الادالابيض وعلى كل فهو ابيض ولا ابيض معا والادانسان ابيض لايج اما ان يدخل في الابيض او في الادالابيض
فيكون ابيض او ادالابيض لا معنى للانسان والادانسان ايضا فمن هذا علم ان التعيين لا يتبعان واما انهما لا يرتفعان فلا
ارتقاها مستلزما لاجتماعها فانه اذا لم يكن باسان ولا انسان لم يصدق الادانسان مع الانسان واما التعيين
فلا علاج له الا ان يثبت بالتاريخ ويجمع بالتحيز ويقضي اعضاها اربا اربا لان الانسان لا يار واحد والضرب والادانسان
واحد والقبض والادالقبض واحد وحسب على الفيلسوف الاول ان تدب عن هذه القضية لانها باكتسابها من الخارجين
التي في العلوم الحسية كما يجب عليه ان يحصل جواهر موضوعات العلوم الحسية التي كانت معرفة فيها بالتحديد
لا يتقار هذا التفصيل اما بالتحديد وقد بين فيها او بالصدقات في برهانات لا تقول نعم في برهانات على الموضوعات
التي هي عوارض موضوع هذا العلم ولا نلتصق هذه البرهانات ليس لما موضع الذي على ان البتة عن بادي
الحدود ليس قد بدا ان الحد من بادي البراهين ليس برهانا **المقالة الثانية** فيها اربعة فصول **الفصل الاول**
في تعريف الجواهر والعرض وذكر اقسام الجواهر اعلم ان الوجود للشي قد يكون بالذات كوجود الانسان انما كان قد
يكون بالعرض كوجود زيدا ببيض والذي بالذات على قسمين الاول العرض وهو الموجود في غير الخوصصة التوهم
والثاني بنفسه كوجود الجزء في المحل بحيث لا يصح مفارقتها وهذا الشيء هو الموضوع والذات في الجوهر وهو الذي
لا في هذا الشيء ثم موضوع القسم الاول لا يتم لايج من احد هذين التفسيرين ولا سكارية في قيام العرض بالعرض
فان السعة في الحركة والاستقامة في الخط والشكل في السطح والسطح في كل عرض يوصف بالوحدة او الكثرة
وهما عرضان ولكن لا بد من الالهام الى موضوع يكون جوهر اذ هو الموضوع التوهم للكل حقيقة ومن هذا علم
ان الجوهر اقدم من العرض فلو قلنا بعض الناس ان الشيء الواحد يكون جوهر او عرضا معا قالوا ان الحرارة في
الشارع جوهر لا انها موجودة فيها كزومها ولا يجوز ان يزول وتبقى النار فليس وجودها فيها وجود العرض هو
وجود الجوهر وعرض في غيرهما ووقع هذا الغلط قد مر في قاطع ديارنا ثم ان بين الموضوع والمحل في ذاتها كعزف
فالموضوع هو الذي قام بنفسه ثم صار سببا لتوادمها فيه والمحل اعم من ذلك فيجوز ان يكون المحل له وعده
اوسع شئ او شياء الخربيا التوادم المحل فهذا في المحل وليس في الموضوع فيكون جوهر وهذا اذا ثبت في الموضوع
ومحلهما الحقيقة التي ليس في محل اخر ايضا جوهر فاما ليس في محل ليس في موضوع الية والملازم منها ايضا جوهر
ثم لما عرفت ان واجب الوجود فرد بسيط غير مركب في شئ في الوجود علمت ان هذا المركب ليس بواجب هو يمكن

فانه الجوهر دون المركب ان هو مركب
لم يخبر عن رجله الذي يخط
كتبه مولانا محمد الحسن بن علي

وكذا اجزائه فان في الاحالة اسبا با يوحد ما واعلم ان الجوهر في اقسام اما ان يكون جسما او لا والذات في اما جز
جسم او لا والاولا ذات الشئ او المادة والذات اما ان يكون له علاقة بالجسم يعرف فيه بالتحيز وهو العقل ولا
وهو العقل فلا بد ان من اثبات كل من هذه الاقسام فليزج **الفصل الثاني** في تحقيق مبدء الجسم وفي
تركيب الاجسام كلها من هيولى ومادة قد عرفت في الطبع ان الجسم ليس مركب من اجزاء لا يتجزى وليس لان
حقيقة مبدء ما علم ان الشهور في حده انه الجوهر الطويل العرض العميق فيقول كل من الطول واخويه فقال
بالاشكال على معنى مثال الطول للخط مطلقة ولا عظم المحطن المحيطين بسطح ولا عظم الابعاد المتقاطعة على
قوائم خطوطها كانت او غيرهما والبعيد المدفون في الانسان بين الرأس والقدم وفي غيره بين الرأس والذنب
وبقي العرض للسطح ولا تقصير البعد بين المحيطين بسطح والبعيد الوصل بين اليمين واليسار وبقيا الى الحق
البعيد الواصل بين السطحين في اذنا الخ من فوق والعمق من تحت هذه هي للمعاني المتجوزة وليس شئ منها
بلازم للجسم من حيث هو جسم ولا يتوقف تحققه ولا يصور جسمه على شئ منها فان الكثرة لا تخط لها الا اذا
تحركت ولا شئت ان الحركة لا تضرها والجسم لا سطح لها الا اذا وصف بالسطح والسما في سفة زائدة لا يتوقف عليها
المسبة والا لم يكن ما يتصوره من جوهر عدم ثابها جسما فلا يتوقف حقيقة الجسم على سطح واحد فضلا عن
سطوح فان الكثرة المتعدي ليس لها الاسطح واحد فضلا عن ابعاد متفاضلة ليكون بعضها طولا بمعنى بعضها
عرضا فان المكعب لم يرت سطح متساوية ومن اليمين ان لا يدخل في المسبية ان موضع ثبات السطح يكون بعد
الاخذ من فوق عقدا وان لم يكن الجسم الاسماء او في ساء فلا معنى لهذا الحد الا ان الجوهر الذي يمكن ان يرض فيه بعدا شئ
فيكون هو المثلول ثم يرض فيه بعدا اخر فيقطع على قوائم يكون هو العرض ثم بعدا اخر يقطع على قوائم يكون
هو العمق وبالمجمل هو الذي له صورة بها تقبل تلك الابعاد المتقاطعة كما ياول قولهم ان الجسم هو التمس في جميع
الابعاد اذ ان القابل لا يقسم فيها واما نفس الابعاد والناتات والاشكال والادخايع فامور عارضة لم قد يزل الجسم
مركبا لا فذلك وقد لا يزل مركبا للضعة والذات ليس لزومها للجسم بل لا مخرج كما لمصورة التوهم في الاقال
فصل ان الابعاد كيات عارضة لا دائمة والاما تبدلات ولما انكثت فالذات انما هو صورة الاتصال القابل لها
ولا ريب في مقارنتها كياتها فانها امر مشترك بين الاجسام طرا لا يمكن ان يقال بها الجسمين مسا وغير مسا و
معدودا وعاد وشارها اوسا وحي باقية حين تتبدل الابعاد والمتايزة في الماء اذا تخلل بالتمزق او تنكث
بالزهد هذا هو الجسم الطبعي واما الجسم التعليمي فهو اما صورة هذا الجسم من حيث انه بقاء محدد ما خور في

الشهور

عن الذات يجب يكون ذات الذات من حيث هو بعد أكثر من وحدة وهو المتأثر وأما ان لا يكون كذلك كما فان تكلمنا
 المتأثر الذي من طابعه ان يتكرر اذا تكلمنا فان قطع واحد بالوضع لان من شأن موضوعاتنا ان يقطع قطع المراك
 بالوضع فلو اننا من الانسان اولا لا يمكن اننا والموضوع ثم الواحد بالعدد له وحدة اخرى ان حصل الجمع ما ينبغي له
 من المتأثر والوضع والكلف وغيرها سواء كان ذلك بالعرض والوضع كدبرهم وديار او بالحقبة صاعدا كاليت اوعيا
 كتحصيل انساني تام الاعضاء وهذه هي الوحدة بالماهية وبما لها الكثرة فالماهية والخط المستقيم تمام البناء لا يحتمل ان
 والخط المستقيم فالله لا يكون ثمة الله لاحتمال الزيادة وطريق الحدس ان يقال ان الوحدة اما ان يقال على نحو واحد او
 كثره فالأول هو الواحد بالعدد الذي قد مر حصر قسما والثاني انما يكون قوله باعتبار جهة من جهة تلك الانبعاث
 فاما ان يكون نسبة او محمول او موضوعا او محمولا اما جنس او فصل او نوع او عرض ثم انك تتركب ان الواحد لا يحتمل ان
 من الواحد بالماهية سببه واقدام من الواحد بالوضع من الواحد بالعدد والبيضا اولي بالوحدة من المركب وكذلك
 من ان اقصى الواحد شيان في القول على المقولات كلها وعدم دلالة الشيء منها على شيء **الفصل الثاني**
 بان الوحدة الكثرة بديهيات وما قيل في حدها بديهيات وان كلامنا عرض لان الجوهر اعلم بان تحقيق هبة الوحدة
 صعب علينا فانا اذ قلنا ان الذي لا يتقسم فحقه تلك البديهيات لا يتقسم فقد قلنا ان الذي لا يتقسم واحد والكثرة
 الوحدة في نفسها انما للجمع من وحدات وفيه مع ذلك اخذ الكثرة ايضا فان الجمع هو الكثرة والوحدات جمع
 يعرف عنه الا بالكثرة او قلنا هو الذي بعد بالواحد وفيه ايضا اخذ العدد التعداد الذي لا ينقسم الا بالواحد في المقولات
 من اواب للتعدادات وان الوحدة اعرف من تلك المقولات الكثرة عند التحليل فالوحدة لا يكون لها سبب الا في انحاء ان
 الكثرة بما تفرقتا عنليا واحدا والوحدان فلا يعرف بالكثرة الا على سبيل سلوك المذهب اللينالي التبع على المقول او الم يكن
 حاضرا واما من جهة العدد بالكلية مؤلفه من وحدات متماثلات وان يتصل من قوله فان الكثرة ملوكة العدد ويحتمل
 له الا المؤلف من الوحدات لا يقال ان الكثرة قد توافقت من قبل الوحدات كالناسي والذوات لا ان تقول كما ان ليس شيء منها
 وحدة كذا ليس من حيثها كذا بل كذا ما من قال ان كذا متصلة ذات ترتيب هو ايضا محتمل فان الكثرة لا تصور الا بعد
 معرفة الكثرة والتميز والما فاذ بالجزء والتجزئة لا يمكن معرفة ما لا يمكن ان يكون اعرف من المساواة فانها من خواصها
 المتماثل في الكثرة والترتيب لا يعرف الا بالعدد فالحق ان هذه كلها بديهيات على الاشياء بالاشياء والاولنا ظاهرا والآخرها
 ان الوحدة عرض اما التي تقو على الاعراض فاما التي تقيده بالجوهر فلا هي ليست متشابهة عليها فليحسن وفصل
 النوع اذ لا يدخل في بديهية شيء من الجواهر بل هي ان يكون عرضيا والعرض وان لم يكن عرضيا ان يكون ذلك المركب

ومن ما قيل في تعريف العدد

بواحد

لا يبرهن

لا يبرهن وانما المعنى البسيط الذي هو بهذا هذا النسق فهو عرض الله لصدق عليه حده فانه موجود في الجوهر لا يكون
 ولا شيء مما رتب له اهان الوحدة لا يمكن ان يتأثر الجواهر فلا ان فارتقت لم يخل اما ان تصور نفسها من غير ان
 يخل على طبعه او يتصور في غير الاقل حال اذ لا يقل من ان يكون هناك وجود هو الذي لا يتقسم فان كان ذلك الوجود
 والوحدة فانه يديم قيام الحال بموضوعه والعرض لا يولد من جوهر فيكون الوحدة في العرض وبواسطته في الجوهر فان كان
 الوجود جوهر فان لا زمته كانت الوحدة موجودة فيه وجود الشيء في الموضوع وان فارتقت فلا يزال ما ان يكون هذا الجوهر
 قبل ان يتصل بالوحدة غير واحد وهو محال ويكون له وحدتان وحدة سابقة على انقشاله وللتقله فيكون جوهره
 واحد من لا جوهر واحد في نفسه وان كانت كلتا الوحدتين قائمتين بجوهر واحد يلزم ان يكون الوحدة اثنين وان كانت كل
 فاما يتصوره فلا يكون لا يتصوره في الجوهر الواحد وان كانت الوحدة عبارة عن الوجود الذي لا يتقسم بحيث يخلو منها
 الوجود فوحدتها في ذاتها فوحدتها كانت جوهر الوجودها لا في موضع فذلك ان تفرق الاعراض فلا يكون للعرض
 وحدة الا بمقتضى ان يكون اطلاق اسم الوحدة عليه وعلى ما في الجواهر لا اشتراك فيكون العدد المؤلف من وحدات الجوهر
 المؤلف من وحدات العرض ويكون اطلاق اسم العدد عليها بالاشتراك ثم لسطر على بديهيات الوحدات ان في معنى الوجود القدر
 فاذا انما وحدتها مشتركة في غير الازمان ان يكون في العرض وجودا متساويا كغيره في الوحدة الا ان المعنى هو كذا
 موضوعاته ولا كان ذلك المعنى لها من دون هذا العام وان حورق هذا المعنى المتأثره لزم ان يكون العرض للجوهر اما اذا
 نحو المتأثره فلا يلزم الا ان كان العرض بالعرض ولا ضا وفيه فتدبر ان الوحدة لازمة لموضوعاتها فهي حيث اذا وجدت
 كانت في الموضوع فيكون عرضا فان قيل انما يلزم العرض لولم يكن عدم المتأثره من قبل عدم متاثر الجس وانواعها قلنا
 قد اثبتنا انها ليست العرض لما صدق عليه وان العرض البسيط الذي هو سبب المركب لا يكون العرضا فاذ
 ان لا يشارك الموضوع حيث انه عرض لانم واذا ثبت عرضية الوحدة ثبت عرضية العدد **فصل الرابع** في بيان ان
 العرض لا يولد للملوك والصور وان توافقت الماهية توها وحدهم المتصل فيها وفي الزمان وبيان ان ملوكها اما الجسم الكوني
 متاثر للجوهر في وقتها ان هذا المتأثر اعدل ويزيد وينقص للجوهر باق فهو عرض لكن لا ينفك عن الماهية فلو
 الصورة لا تستند المتصل من حيث يجمع نعم يمكن توهم اشتراكه وانفكاك التصورة عن الماهية واما السطح فوحدتها
 ومقدار مسطح وقابل للعرض بعدد غير متماثلين على قولنا فقط وهذا باعتبار انه ما يترتب له الاعداد انفسه كذلك
 حيث انه ثمة لا يترتب له سطحا فهو باعتبار كونه ثمة في غير باعتبار كونه متاثر فانه باعتبار الاول مضافا لثمة
 القول بل متاثر مضافا لثمة باعتبار الثاني واسم باعتبار الاول لا يخلو السطح بخلاف الثاني فان اختلفا

لا يصح رفره

سطر على الجوهر من قبل كل شيء

٦٦٦

ولكن بحال الاعتقاد من عرض طارئ على الشافي وقد عرفت ان لا يلزم مطابقة العرض للعروض ثم ان كان كونه مستحيلا
 يزعم فيه بعد ان كذبت امره اخل في هذه المسئلة السطح فليس فيه المقدار اليه كسبتها الا الصورة بان يكون عارضا لها
 بل فيه جنس الى فصل فكل ان هذا الاعتبار لا يفيده عرض ثم ان السطح لا يتبدل على الاشكال بل يبعد عنه اختلاف الاشكال
 والعاظم والافضل والافضل فالذي عند التسليم غير الذي عند التبع والسطح الواحد اذا قطع زال وحدت سطحها
 لتوان والسطح ان اذا وصل بحيث زال الحد المشترك بينهما زال وحدت سطح واحد واما فصل سطح فكثر ثم وصلت القطع
 فاعلم ان كان هذا السطح الواحد الحادث عين الواحد الذي كان قبل القطع كان ليس عين القطع لان المقدور لا يصادف السطح
 عرض من كل وجه وشعره على الخط فانه عرض سواء لو خط من حيث كونه مقدرا او من حيث كونه ثابته فتدبر ان المقدور
 اعراض لا متارق المادة وجوده ولا الصورة توهي ايضا اذ كل جهة معتبرها فله صورة مفصل فيها والى اكثر ما يقع الاتصاف
 بينها وبين الصورة في بيان مفارقة السطح للمادة توهي وكذا مفارقة الخط للسطح توهي فا علم ان المفارقة توهي على حد
 اتا بان يسلب شيء من شيء في الوجود ان يخطئ في ما بال ولا يخطئ في ما لا يخطئ في سبل العدم ولا على سبل الترتيب فالخط الاول
 مستحيل لا يتصل ان توهي سطح لا يكون في جسم فان توهي مستقلا لم يوهي الا اذا وصل لمحدان من طرفي الجسم متصلين
 ما لا يقدرون ان يكون ما توهي سطح لا يكون جسما وان توهي من حيث انه نهاية فقط واحد وجه فقط لم يكن بد من
 توهي مع ما هو نهايته وحدته وكذا الكلام في الخط والقطعة واما ما يقال من ان القطعة اذا تحركت رحلت خطا فاما
 امر يقال في الخط لا التحريك الا لا يراه في الحقيقة ولا الحركة في الحقيقة فان ذلك حاسر لان الحركة ما غير قارة فاذا
 ماتت القطعة فاول الحركة شيئا لم يبق ثلث المماس في الآن الذي بعده بل لها في كل ان ماسه فلا يكون في الخارج
 موجودين بعد الحركة ونشأها ليكون خطا لما هذا الاستعداد اسبق الى على ان حركة القطعة انما تكون على امتدادها
 خطا وجسم او سطح او بعد في جسم او بعد في سطح فلا بد من وجود الخط قبل حركة القطعة فكيف يحدث بها هذا واما
 وجود هذه المقادير لما الجسم فخطا واما السطح فلا نه نهاية الجسم واما الخط فلا نه نهاية السطح واما الزاوية فتدبر
 انما كبريت السطح والجسم لا من الاول عدم فهم ما يقال ان السطح ما فيه بعد ان تقاطعت على تقويم والجسم ما فيه
 ابعاد ذلك والثاني توهي ان الخطا فانه عرضا رسم سطحا فاما تقاطع الخط فانه رسم سطحا واما التقاطع فانه
 ونبت طريقه الاخر فيهم زواياهم ولربما انهم لم يكن السطح الا التبع والاستليل بل الحق ان المقدار السطح او الجسم
 قد يكون محاطا بعددين تفصيل من طرف واحد فان اطلقت الزاوية على ذلك المقدار من جهة المماس كانت مقدرا
 وان اطلقتها على هيئة هذه الاحاطة كانت كيفية فعل الاول فصل المسألة والامساواة ولا تنفام لانها على ان

انما يتبينها بالعرض لما في غير من المقدار واما الزمان فتدبر في الطبيعي وجوده وعرضه في الحركة والماضي
 حصر لكل المتصل في هذه الاربعة فان يقال اما ان يكون قارا لاخره مجتمعا في الوجود او لا بل يحدث اجزاء شيئا شيئا
 ولا يجمع فان الثاني هو الزمان والاول هو المقدار ولا يلا تضالهما من بعد واما اقل الابعاد وكثيرها ثلثه اذ لا يتصور
 قوتها في اقل واحد فيقدر المقدار في ثلثه لانها ان يكون بحيث يمكن ان عرض فيه ثلثة امتدادات او اقلها انما
 ان يمكن فرض متبادلين فيها ولا يكون ابتداء واحد واما المكان فهو السطح لا قسم لغيره واما الثقل والحفنة فلا يجمع
 منها يكون عام والواحد ينطبق على شيء منها لثقل المسألة والمناوثة واما ما يقال من ان ثقلها نصف ثقل او منصف ثقلها
 زمان الحركة وساقها او ثقلها كالثقل كما يقال ان هذه الحرارة ضعفت ثلثت او ضعفها عتبارا في زرعها وعظم ثقلها في زرعها
 وكذا الصغر والكبر والليل والنهار ليس فيها كليات بالذات بل هي من عوارضها وتدبر في جميع ذلك في فاعلم ان
 الجسم وبالجملة فذكر هو الذي يصح ان يوجد ويغرض فيه بالذات واحدا له **الفصل الخامس** في اقسام الوجود
 موجود وان لا متارقي وان لم انواعا لكل منها واحدة وطريق عديد هذه الانواع وان الاثنين عدا علم ان القول بان لا
 وجود للعدد الا في النفس قول ضروري البطلان فان وجود العدد من التبعيات لا نعم لا يوجد جودا فان الوحدة لا
 مجرد ووجود العدد مرتبط على وجودها وايضا للارباع لكل نوع منها خواص كالاول والتركيب والباقي والاربع و
 التافير والمربع والمكعب والمظفر والاصبع وما لا حقيقته له لخاصة له فكل نوع من انواع العدد حقيقة وصور
 باعتبارها يكون واحدا ولا بعد في ان يكون شيء من حيث اشتراكه على وحدته كثيرا ومن حيث له صورة وحدته واحدا
 ولا بد في كل عدد من قبل الاجتماع فلا يصح ان يقال ان الشرح سلا شعبة وواحدا لا يعني ان الجميع المركب منها فان ان
 ما هو الا ان كان كما يقال هذا السور وطلو في ان يكون كل من المعطوف والمعطوف عليه صادقا على ثلث عليه في ان
 ان يكون الشعبة عشرة والواحد عشرة وان اردت به ما ياد نحو الانسان حيوان وناطق اي حيوان ذلك الحيوان الذي هو
 كان الشعبة هي واحد وان اردت به شعبة مع واحد اي الشعبة المترتبة بالواحد لا في المترتبة لزمان يكون الشعبة فيها
 حين مررت بالواحد عشرة وحين لا تدبر لانها لا تدبر شعبة مع واحد يعني ان شعبة ومع كون شعبة واحدا كما ان
 وشملت ذلك القول ان بينا الممتدة خمسة وخمسة اوتسعة اربعة وواحد وواحد واحد ان يشق فليس الشق
 مجموع هذه فان اردت حذف من العدد وجعل يقول انه من اجتماع واحد وواحد وهكذا الى التسوية فان
 ذكرت الواحد عشر مرات وهكذا فان قلت ان ذكرت خواص ذلك النوع كان حيا وان ذكرت الاعداد التي تسمى بالاعداد

انما هذا هو الذي ذكره في كتابه

من العشرة

فيما لا يسهل التي هي اوسع الحركات يكون اقل زمانا وهذه الحركة الملكية فحركة ساعته منها فلا يكون مكيلا الحركة
وكذا زمان هذه الحركة يكون مكيلا لا اوسع وربما يثبت الحركة مكيلا باعتبار وسافه مبدئ ولكن اعتبارا بالعرض
وفي الحروف الحرف الصوت المقصور او الحرف الساكن او المتقطع المقصور هكذا ويمكن وضع اصغرهما وضع اوكبره
يثبتهم ان الواحد لا يوضع في كل باب يجب ان يقال يجمع ما في ذلك الباب فان خطا باين خطا وسطا وسطا وسطا
جما فباين حركة حركة فباين زمان زمانا وثقل ثقلا فيكون في ذلك عدة لحد لكل باب من واحد ومكيلا هذا
كان الكيال ما يرفعه الكيل عند العلم والحس مكيلا من قبل الانسان لا تكيل كل شيء بها ولا احسن ان يجعل الكيال
والحس فان بطا بتمت يصح العلم والحس ولكن قد يجعل الكيل مكيلا وهذا وقد تنكث في امر الاطعم والاصغر والاشا
فبقولنا الاكبر والاصغر فهما متساويان وطا الساوي فلهما متساويان كيف وقد ظن ان يجوز ان يكون الاكبر والاصغر
ولا يكون الساوي فبقولنا الساوي فاما الساوي فيقال غير الساوي اي ان يكون غير الساوي لا يور لكل ساوي الاكبر
والاصغر فهذه الاعتبارات ثانيا وبها الواسطة **الفصل السابع** في الاستدلال على عينية الكيفيات المحسوسة
من القاس من يقول ان هذه الكيفيات المحسوسة من نحو اللون والطعم والرائحة جواهر سارية في الاجسام ولا يستلزم
بقولنا ان قول من الجسم والجسم بعدا في قائم يقولون ان زوالها عن الجسم كزوال الماء عن الثوب المابل فانه يور
عنه وهو بعد باقى والاحسن زوال الصغر الاجزاء المادية التي يفارقه شيئا فثبات فعلنا ان نحل قولهم وثبت عرفت
فبقولنا كانت جواهر علم على اما ان يكون جسمنا تاولا وعلى ان لا ينج اما ان يكون يور في تلك الاجسام وهو
لان الجسم لا ينفصل عما لا يجزى في الاعداد الثلاثة او لا يمكن ولكن لا يكون الامتياز للاجسام سارية فيها فيلزم
ان يكون ثوابت واضاع وكل جوهري في وضع فهو منقسم فتكون جسمانيات هفت وثانيا لا ينج اما ان يكون من
ان ينفذ الاجسام اولا وعلى ان يكون اعراضا ليس لها الاسم الجوهري فلهذا لا تنقسم الاجسام ولا تفرقها
فيها لا كالجوهري وليس العرض الا هذا وعلى الاول لا ينج اما ان يكون متفرقا بان ينقل من جسم الى جسم وان تنقسم
فان ينقلها على الاول يلزم ان لا يعدم البياض من جسم مثلا او قد انقل الى ما يلي من جسم او انقل الى جسم
بعد لزم ان يكون في زمان حركة الجسم فاما جوهري فاما ثابته وليس كذلك فاما الكون فلهذا يظهر جليا
يصح هذا الذهب ويلزم من ان يكون شيء في النار لشيء بان ينقص منها الحرارة بقدر ما يصل منها الى النار
تقدير تسليم هذا الانتقال لا ياتي في ذلك العرفية فان من القوم من جونا مثلا العرض من جزء من الموضوع الى جزء

ومن موضوع الى موضوع لفرقا ثانيا في العرفية لثبات الذات لم يثبت لعل على شاع هذا الانتقال فيقول لا ينج
الذي وجد في موضوع اما ان يكون ذاتا للخصبة متعلقة بذلك الموضوع الشخصي فمن البين ان لا ينج الانتقال بل
الاسهل من ذلك الموضوع لم يبق شخصه ولا يتعلق ذاتا للخصبة بل بل انما اختص بربب خارج غير متعلق بالعرض
ولا شئنا ان يجرى زوال سبب الاحتياج الى ذلك الموضوع لا يكون سبب الاحتياج الى الموضوع لفرقا ثانيا هو سبب
عدم الاحتياج الى ذلك الموضوع وهو بنفسه غير محتاج الى الموضوع الاخر فاحتياج اليه لا سبب اخر من زوال
السبب الاول ويوجد الثاني ليس الا من خارجين عن طابع اللون مثلا فلا حاجة له بطا الى موضوع فانه ان
يكون كونه ثوبا وهذا اللون غير من الموضوع ولا على الاقل يستحيل ان يعرض له الاحتياج اليه لا بالانتقال عنه او
يفضيه بل متعلق بموضوع فلا بد من ان متعلق بموضوع معين فان الثابت المعين لا يمكن ان يتغير المتعلق باى موضوع
اشق مما لا ياتي ويراد بالثابت المعين ليرى ان يعدم هو الكيفية ويجوز ان يكون هناك انتقال الى
بقي منه شيء ويغير في صورة او هيئة فان قيل بهذا الانتقال في الاعراض قلنا فالعرض حقيقة تلك الصورة الاولى
واما ان جاز منار في الاجسام بان تنقسم في جوهرة فلا ينج اما ان يكون ح قابلا لان ينفصلها وان يور
بالحس وباقيها على ما كانت عليه قبل المتابعة فيلزم ان يكون كونه في الهيئة البياض متعلق وتقديره لا ينج
بياض بلا وضع ومثلا فقلنا ان نراه ويشير اليه فيكون جسم البياض لا يور ثانيا ان يكون في خلاها
ان لا يكون كذلك بل صابرها وحيثا فيكون البياض ثابته يكون للصورة روحا ثابته واخرى يكون تحت الطالع
بين ان الجوهري روحا فيلزم ان ينقلب في وضع وتحت الطالع الاجسام على ان لا يكون ح انتقالا الى فساد
ثم ان جعلها على البياض شيئا استدار كان له وجودا في بياض وجودا في ذوقه وان لم ينج اما ان يكون قد
غير من الجسم فيلزم ان يور في كل بعد وهو في وان قيل بل هو متعلقا بالمال في الثوب لزم ما قلناه من
يكون البياض جسم البياض فلا يكون ما فرض بياضا صابلا البياض معنى اخر فيا ليس جدا البياض جليا
الطويل العريض العقيق ولو كان البياض جوهرا هذا كان جميع الاعراض كذلك فيكون الكل شيئا واحدا وليس
الاتفاقا وثا عتاله وليس جزء منه فهو عرض فقد تبين ان الكيفيات المحسوسة اعراض وهذا مبدأ الجاهل
واما الكيفيات النفسانية فقد تبين عرضها في كتاب النفس واما الاستعدادات فغيريتها اوضح من غيرها
المحسوسات واما الحقيقة فكل فيقال الكلام في ثابته وبيان انها كيفيات واعراض **الفصل الثامن** في دفع ما
قد يور على عينية العلم من الكيفيات النفسانية فان قيل كيف يعلم ثابته هو الصورة المكتبة من صور الموجودات

وجوده

بمجرد عروها وهي صورته في صور الاضداد ان كانت اعراضا فلا يصح ان يكون صورها اعراضا فان الجوهر
 بذاته جوهرية لا يكون في موضوع اياها في الخارج كان اولى العقل قلنا ان الجوهر ما يكون وجوده في الاعيان لا في موضوع
 وهذا المعنى ثابت لما كان في الاعيان اولى الازهان وان كان حين كونه في الازهان موجودا في الموضوع باعتبار وجوده
 الا معني اصدق على ما في العقل انه بحيث لا يوجد في الاعيان كان لا في موضوع وذلك ان الحركة نفسها ما كان ماثلا
 ولا شائنا في العقل كذا في العقل بحيث اذا وجدت في الخارج كانت كذلك ولا شائنا ان العقل بها يحد
 الصفة انما وهذا كما انه يقال في العقل انما هو حيزه لا يحد في ذلك فلو وجد في الكثرة وليس هناك حيزه لكان
 ان في اختلاف حقيقته فاذ بعينه اذا كان به حيزه حيزه فان كان حيزه حيزه لم يحد به صدق عليه ذلك ولا شائنا ان يحد
 عليه وهو في الكثرة انما هو حيزه حيزه فلو كان هذه الالهيات في الموضوع في العقل لكان في جوهرها فان كونها في الخارج
 لا في موضوع ثابت فان قيل ليس العقل من الاعيان قلنا بزيادة الاعيان التي تحصل في الجوهر صفة هذا اذا كان في العقل
 انهم قلنا ان الجوهرية لا يكون في موضوع اصلا قلنا يعني لا يكون في الاعيان في موضوع اصلا فان قيل تجعله في الجوهر
 جوهره واما وعرضه اخرى وقد منع ذلك قلنا انما هو ان يكون في ذلك في الاعيان ولم يمنع ان يكون معقول الجوهر عرضا
 يعني ان يكون موجودا في الموضوع في وجوده الذهني فان قيل يميز ان يكون الجوهر للمفارقة تارة فانه في الاعيان
 واخرى اعراضا وهي العقلات ولا يميز فيها ما ذكرتم من الجواب لانها معقول لذاتها لا لصورها قلنا معنى انما معقول لذاتها
 معقول لذاتها لانها لما كانت مجردة لم يحجب العقلنا في عقلها التجربة وانما ان العقل منها لا يكون الا في من كان وجودها
 اولها لا العقل عندنا لا يحصل اولها عندنا فكلما كان ذواتها متعارفة فكيف تغير صورها لا قلنا على ان ان صارت صورها
 النفس من نفسنا لزم ان يكون تلك النفس عاقلة لكل شيء بالعقل ولم يكن نفس اخرى لا لتلك النفس بها ولا يميز
 ان يكون شيء واحد بالعدد صورة له او كثره بان يكون صورة له وهذه وعندها عليه وعلى ما نحن فيه من ذلك
 في كتاب النفس وسببها هذا ايضا فما يتعلق بعض احتجاج النعم واما الحقيقة فهو انما كان من المعقولات من الصور
 الطبيعية والعقلية فلا يوجد بذاتها الا في العقل ونفس وما كان من المفارقات فليس نفس وجودها بانه لما علمنا بها
 انما علمنا اننا انما علمنا ذلك لانها علمنا بها وفي حكم هذه المقارقات الصور الطبيعية والعقلية ان وجدت متعارفة
 فكلما علمنا بها في اننا علمنا صفة عنها في نفسنا في اننا علمنا لا لذاتها ولا لغيرها يكون خيالا فانه علمنا بها في اننا علمنا صفة عنها في نفسنا
 بلا سبب يتعلق بوجوده والا فاعراض النفس الكليات المنفصلة المتعارفة ولا شائنا ان يكون عرضا وعرضه المنفصل
 اما الحقيقة المنفصلة عنها ما هي بينه ومنها ما هي بينه في الحقائق واما انما اعراض فلان العدد عرض وهو متعلق بالعرض

لزم وانها م

نوابتها م

واما الحقيقة بالمفارقة بالذات والخفى والسطوانة والمفارقة والذكر فليس وجودها ولا يمكن المستحسن ان يحد فانه فليس
 الثالث والخامس وسائر الاشكال موضع وجود الدائرة وبين وجود الكثرة بان يثبت دائره في السطوانة بان يثبت
 دائره على الاشكال فثبت بل هو مركزها خطا مستقيما احد طرفيه المركز في اولها الوضع والاخر في آخر الوضع والمفارقة
 بان يثبت الثالث القائم الزاوية باحد ضلعي قائمه على محيط دائره وصلها الاخرى انما خط مركز الدائرة ثم ان يثبت الاخر
 التي لا يميز بكون وجود الدائرة فلا يميز اثباتها واما عرضها فلا يحتاج الى البرهان لتعلقها بالاعتداء الذي هو عرضها
 لا يكون هؤلاء في ثبوت الدائرة حسا وان لها مركزا حسا ولا شائنا ان يكون على مذهبهم ان يتصل من هذا الذي هو
 مركزها خط مستقيم حسا مركب من الاجزاء التي لا يميز في الجزء من المحيط فليز من هذا الخط تحرك طرفه الذي عند
 المحيط والطرف الاخر منه ثابت حتى ينطبق الجزء من المحيط على الجزء الاول وهذا لان وجوده في هذا الى وضعه الاول فانه
 يرتسم دائره حقيقه وان كان محيطه للخط المستقيم من الجزء الاول فيكون المستقيم في الجزء الثاني ان يميز الاول ويحصل
 حتى يميز الجزء الثاني ان كان محيطها تدويرا دخلت الجوز في الدج وان لم يدخل فيها لزم ان يكون اعظم منها فاقسم الجوز
 وان لم يكن القسم بوجوده على بل بزيادة الاجزاء لا على الفج انما كانت الاجزاء فان قالوا فلا يمكن ابعاد المركز
 لخطا الى الجزء الذي على الجزء الاول من المحيط قلنا ان فرضنا ان جميع هذه الاجزاء قد فشتت فما كان ذلك الجزء من المحيط
 فكلما كان التطبيق منها خطا مستقيما فان قالوا لا فتدكك بزيادة البديهة قاضية بان كل حيز من مضادها ليس يكون منها احد
 اقصر وهو الخط المستقيم وان قالوا لا لتسلم اذا كانت الاجزاء غير هذين معدومين فاما اذا وجدت الجميع فلا يكون منها احد
 فتدكك بزيادة ايضا وجعل وجود تلك الاجزاء سببا لتجزئتها والبدية شاهد بخلافه من الوجه الذي هو ان يكون في السطوانة
 وما يتعلق بها الا بالان من سبب من الاجزاء التي لا يميز في الجزء من المحيط ولا شائنا ان يكون في الدائرة ثبت سائر الاشكال
 الهندسية وبطل الجزء فانه يعلم منها ان كل خط ينقسم بشا ومن سبب الخط الذي لا يميز فيه ذلك وان القطر لا يثبت
 الضلع وعلى ثبوت الجزء بل هو جوهر ذلك هذا ثبات الدائرة على مذهب القائلين بالجزء واما على الحق فيقولون في الطبيعة
 بدل على ذلك فاذ من ان كل جسم له شكل والجسم البسيط شكله الكروي والكرة اذا انقسمت اجزائها ونقول ايضا ان
 البين انما اذا كان خطا وسطا فليس يستحيل ان يكون هناك خطا وسطا غير يكون وضعه مع الاول بحيث لا يقيه ينقسم من
 البين ان يميز فنقل هذا الخطا وسطا بحيث ينطبق على الاول ويتبع موته او يوزن الدبل يمكن في جسم واحد ان موضع وضعه
 ثم موضع وضعه متعلقا بالوضع الاول وكل هذه الاشكال انما يكون اذا كانت استدارة وذلك ان لا يكون هذه
 الحركات الا بقطع قوس دائرية واما وجد القوس طمس حتى يحصل الدائرة وايضا نفرض شيئا احد طرفيه العقل من الاخر فاما

١٧٣

فانما الخط الذي لا يميز في الجزء من المحيط
 انما هو الزاوية وليس هو صريح م

مستقيم

على سطح مستوى بطرفه الاخف بجعله وعلامة ان ذلك ان السطوح لا تلتصق فانها ان تحركت كانا في السطح
 الى الاسفل والاخف الى الاعلى فنقدارهم الطرفان كل منهما دائره مركزها مركزا من الجزء الصاعد والهابط من ذلك الجسم
 وان تحركت الاسفل فقط رسم هذا الطرف دائره ولا يمكن ان تحرك الطرف الا تحت على طول السطح لان الميل الى الارتفاع على هذا
 طبعاً فحركة الحركة كما بالعلم وليس وبالفكر ليس لنا سلا الطرف الاصل وهو لا يتغير في الحركة هذا الطرف الى العاقل
 الاستقامة فيحدث من حركتها دائره فان مركزها الحد المشترك بين الحركتين فان كلامنا من الراسين عند الحركة شديده و
 يزاد ويقل الى ذلك الحد واذ اثبتت الدائرة ثبتت المثلثات ونبت بالمثلث المخطط فاذا قطع المخطط سطح محاذي سطح
 ويصح من **الفصل العاشر** في بيان عريف المضاف وان المضاف ليس في الطرفين وطعنا بل ما هو في كل مضاف في الاخر
 وبما ان وجوده ورد شديداً لم يرد وجوده اما بيان حقيقة المضاف وحده فقد بين في فافيه وبيان ان كان
 موجوداً فهو عرض فقط الا ان يقتضوا ان لا يكون هو ان عارضا للوجود كالاب والابن ولكن شق الطرفين كالساق
 والمساوى في المضاف والمطابق في المضافين في الاختلاف كالضعف والضعف او غير محدود في المضافين كالزيادة والزيادة
 او غير محدود في المضافين كالزيادة والزيادة او لا ينفصل ولا يكتف متفقا كالمساواة في المضافين كالسرعة والسرعة والبطء والبطء
 والخفيف في الوزن والقياس والحاد في الصوت والملايين كالا على الاسفل والقياس كالتنظيم والتاخر ويمكن ان يحصل المضاف
 في هذه الذي بالمعادلة كالمساواة والذي بالزيادة اما في التكرار كالمضاف او في القوة كالمضاف والذي بالعمل والانتفاع
 كالاب والابن والمطابق والمقطع والذي بالمساواة كالعالم والمعلوم والحس والحسوس ولكن هذا المضاف ليس في الطرفين
 التضافتين بل ان المضاف ان يحتاج الى ان يكون في كل منهما كقيد بوجوبها كالعشق فان في العاشق وفي
 اذ وكبر في مبادئ وفي العشوق هي مبدء كوجوبها يشق والمكان يكون في احدهما دون الآخر كالعالم والمعلوم فان
 الاول كقيد فيها بوجوبها فالعلم كجود العلم في خلاف الثاني ولا يحتاج الى ذلك في شئ من الطرفين كالقياس والقياس
 واعلم ان الاضافه في المضافين ليست اتم واحداً كما هو بعض الناس بل اكثرهم بل كل منها اسرها في الآخر وهذا بين
 في الاضافات للخلقة فان الابوة اما هي في الاب ولكن مسبق الى الابن اولاً كانت في الابن ^{الاب} فمضاف في الابن بوجوبها كما لو كانت
 الابوة اما هي في الابن ولكن ينسب الى الابن وليس فيها حاله اخرى متفقه يكون موضوعه للابوة والابوة يكون واحداً فانها
 بالعلمين فان قالوا بل هناك حاله اخرى مستقر يكون موضوعه كذلك هي كون كل منهما متب الى الآخر فلا فرق بين هذا
 وبين كون كل من التفتش والتفتش ايضاً فكما ان لم يكن هناك حاله واحدة في كليهما فكذلك هناك افرق بينهما واما المضاف المتفق
 في الطرفين فانه ثبت في اكثرها فاما ان كان لكل من الطرفين حاله مشترك في الآخر وكانت الحالتان من نوع واحد وحسباً فانها متفقه

ولكن الامر فيه بعد ما ذكرنا سهل فان لنا مثلاً اخوة مقسمين الى اذك وحده الاخوة وصف له لثلاث وكذا ذلك وصف
 اخوة هذا وهو ثابت لثلاثها كما ان لكل من الابنين بيضاء هو وصف لثلاث القياس لا يجعل الشين شيئاً واحداً
 فلا يظن ان عرساً واحداً يكون في محلين كانه فيهم ليعملوا العرس من اجل هذا مستحكما كما مرق فاطميه وياس هذا
 حب علينا ان نحقق هل الاضافه موجودة في الاعيان او لا يوجد الا في العقل واما ما يوصف بها الشيء في العقل كالكتابة والقر
 والناثية والعريق والجنبة والفصلية والمحل والعقم ونحو ذلك فتصوره في الاول وقالوا لا تعلم ان هذا في العقل
 اوزنك وقال انه عقل ذلك ام لا وان السام قيق والارض تحت عقل ام لا وان النبات يطلب الغذاء ولا عقل له ولا
 يوجد مع ان الطالب انما يكون باضافه من الطالب والمطلوب وتصوره وصول الى الثاني قالوا لا يوجد وجوداً ذاتاً
 شاعيره في الخارج فان الابوة فاكنت عارضا للاب في الخارج كانت بينهما من حيث انها عارضة ومن الاربع من حيث
 مروض اضافه وكذلك بين النبوة والابن وهكذا الى ما لا ينهي واما في مري الاضافات بين موجود ومعدوم كالمضاف
 والمناخر والاشياء ولا بد انما من حل الشبهة فتقول ان المضاف الحقيقي هو الذي يكون مبدءاً في الاعتدال حسب ان هذا
 وهذه صفة خاصية انما الذي في العقل هو القياس الى الغير كالمساواة في الاعيان ويكون كذلك فهو مضاف ونحن
 نعلم ان في الاعيان اشياء كثيرة كذلك فالمضاف موجود في الاعيان والمضاف بهذا المعنى ليس ذاتاً وشئ ولا اضافه
 بل هو مضاف بل اقرباً باضافه قايمة به كالموجود في الخارج مع اضافته وبمعنى الذي بل نفسه ليس له في العقل
 ان يخرج منه ومن ذلك الشيء بمعية بها اعتباراً بمضاف فان العقل ان يقرن اشياء باشياء بلا ضرورة تدعو الى ذلك
 فلا يلزم ان يكون في المضاف اضافاً في قايمة به بل هو اضافات في اضافات لالها فانه قد علم بوجود المضافات في الخارج
 وان لم يكن ان المضاف الذي يقرن به المضاف في الخارج وبمعنى ان المضافات التي يقرن بها المضاف في الخارج ولا ان
 الخارج بينهما اضافته وعلاقته فيقتضي ان لا يقتضي بينهما الامع الاخر لم انه ليس كل اضافته في الاعيان بل كقيدتها ما تضاف
 العقل من خلقه فمضاف من ذلك الاضافه بين الوجود والمعدوم كما سانه المتقدم الى التاخر فان المتقدم انما يكون
 على شئ وهو ان يكون له اذ هو العقل فمضافها بالتقدم وانما خرافة لا يكون الطرفان موجودين في الاذهن **الاشياء**
الربط تشمل على ثلثة فصول **الفصل الاثني** في بيان التقديم والتاخر وملازمة المضافات على تلك الوجود الحقيقي والتعلق
 بيان ان شيئاً من العلة والمعلول لا ينفك عن الآخر كما نكلنا على ما يجري في الانواع من الوجود والوحد فالحال
 ان نكل ما يجري في العوارض والمخاض وانما لانها بالتقدم والتاخر ومولها وان كانا متولين على معان في الا
 يكاد يمكن جميعاً في معنى متكامل بالاشتراك اليها وهو ان يكون للتقدم من حيث هو تقدم امر لا يكون الاخر من حيث هو

فهذا الطرف من المضافات واما ووجه في ان يكون موضوعها
 هو ايضا مضاف واما في ان يكون موضوعها
 ليس له ذاته

مضاف

هو متاخر ولا يكون المتأخر في لا يكون لا يتقدم والمتأخر عند الجهل والعدم والتأخر في المكان والزمان في الاشياء التي لها
 ترتيب في بعضها فان كان المكان مبدأ فالأقرب لغير متقدم ولا بعد متاخر والا قرب من الماضي الا ان المتأخر متاخر ولا بعد
 متقدم ومن المستقبل بالعكس وكذا الاقرب من الآن الذي يعين مبدأ من الماضي بالتأخر اليه متاخر ولا بعد متقدم ومن
 المستقبل بالانتهى بالعكس ثم نقل الى كل ما يكون اقرب له مبدأ محدودا وبعدها ما في الامور الطبيعية كالحيات فان
 لو أخذ جانب العدم وعين ليعرف شيئا ما كان الجسم اقرب من الحيوان وان اعتبر جانب المقصود وجعل الشخص مبدأ
 كان بالعكس واما في الامور العقلية والافانها فغير ما في الامور العنصرية ثم نقل الى ما لا مبدأ له حقيقة كالفن والاساطير
 فيخلق او صانع او غير ذلك فكان جعل اصل المعنى من التفسير وبغضها كالبدن لجعل ما له كمالا لا يتاخر ولا يسبق له ماله
 شئنا وما لا يتاخر من هذا القبيل تتقدم الرئيس على الرئيس لما ان الاختيار يقع من الرئيس ولا يقع من الرئيس في
 تقع الرئيس اختيارا والاذا وقع الرئيس ثم نقل الى ما عتبا والوجود فجعل ما كان له وجود وان لم يكن لا يتاخر ولا يكون
 وجودا لا اذا كان له شئنا ولا يتاخر متاخر كالجسد والكثير لا يوجد الواحد لا يوجد الواحد لا يوجد الواحد لا يوجد الواحد لا يوجد
 الواحد لان الواحد مفيد والواحد بدون الكثير ثم نقل الى ما كان احد الامرين علة لا يتاخر شيئا الرسوخ كان هو
 لذاته والشيء ما له من وجود العقل ان قال تحرك اليد تحرك المشاح ولا يجوز تحرك المشاح تحرك اليد ثم غير ان
 قال تحرك المشاح ضلنا انظرنا اليد فيقال له شئنا هذا بقدره وتأخر كماله مع تجويز ان لا يكون المتقدم بالصفة المذكورة
 اي يكون له وجود ولا يكون المتأخر موجودا بل يكون بحيث لا ينفك عن اجاب المتأخر فان علة الشئ لا ينفك عنه
 كان ذاتا متاخر علة له من غير شرط لم ينفك عنه ما دام ذاتا وان شرط بشرط فهو من حيث الذات ممكن ان يكون الشيء لان
 يكون وكذلك ذلك الشيء من حيث الذات ممكن ان يكون وان لا يكون وهذا الشيء لا يمكن ان يوجد من الاول ما دام هو
 لما لا يملك ان يكون وان لا يكون فكما ان ذات الشيء من حيث هو ممكن ليس بوجود كماله العلة من حيث هو ممكن ان يكون
 ليس معطيا الوجود فان مجردا كان التكوين غير كماله في وجود الشيء ولا يجوز ان يكون هو الشيء الذي في هذه المرتبة مع كونها في
 الوجود ذاته موجودا وثاقه في وجوده من غير ان يغير حاله الاخرى بها من حيث الوجود ومن حين عدم الوجود فان ذات الشيء
 لها ان يوجد وان لا يوجد لا يمكن ان يكون مادام كماله علة بل العلة في الحقيقة هو مع الامور التي به تميز حال الوجود
 من حال عدمه وهو ان كانت الامور اذ كانت او شئها علة لها او غير ذلك من الامور الداخلية او الخارجية وذلك ان
 ليس لا موضوع عليه والصلابة لها ولا شئ ان هذه العلة هي الا يختلف عنها المعلول فالعلة مادامت علة لا ينفك عنها
 المعلول بل ان كان العلة لا تختلف عن المعلول فما ساء في الوجود الزماني والذهني واما بالتأخر في حصول الوجود فلا

محول وجود المعلول بالعلة ولا عكس فان قيل اذا كان كل واحد منهما بحيث اذا وجد وجد الآخر واذا ارتفع ارتفع
 احدهما اولي بان يكون علة من الآخر قلنا لا بد من تفصيل هذه القضية اما ان معنى ان الوجود في الخارج وجب عن
 وجود الآخر ومعنى ان وجود كل منهما اذا حصل وجب عند ان يكون الآخر فحصل في الوجود وان وجود كل منهما اذا حصل
 العقل وجب عنه في العقل ان يحصل الآخر وان وجود كل منهما اذا حصل وجب عنه في العقل ان يكون الآخر فحصل
 الوجود وفي العقل اما الاول فكلما كانت العلة ضرورة اذ ليس وجود العلة عن المعلول والمذا في كاذب في الحقيقة
 ان يريد ما هو الظاهر من فان الشئ اذا تقدم حصوله ارتفع ان يجب بعد ذلك حصوله من شئ اخر وان لم يرد جعل المعنى
 كذب في جانب المعلول لان حصول العلة ليس عن المعلول شئ اخر وانما الثالث فمعنى وكذا الرابع في جانب المعلول فان
 يصدق ان اذا اظهر بان وجود المعلول شئ العقل بان علة قد كانت موجودة مفرغا عنها ولا يصدق في جانب العلة
 وهو شرط وقس على الوجود الرفع فان العلة اذا ارتفعت ارتفع كل شئ ليس العلة ارتفعت المعلول ارتفعت العلة بل اذا ارتفعت
 معلوما ان العلة قد كانت مرتفعة فانما يرتفع اذا امكن رفعها ولا يمكن رفعها الا اذا ارتفعت علة وهذا التفسير
 يتولى حل الشبهة ان لم يمت عليه بل لم يمت لها في ذلك سواء واما الخلفا في ان احدهما يجب وجوده بالآخر ولا
 ينكسر فالعليه بوجوده بالآخر **الفصل الثالث** في بيان معنى القوة والفعل ومزايا شئها والقدرة ومع العجز
 قول من قال ان القادرين مع غير الفعل والذات وبما ان القوة الفعلية التي اذا لاقت المتفعل وجب الفعل والى كمالها
 ذلك ولا نقض اليها التي اذا لاقت الفعلية وجب شئها لها والتي لا يكتفيها ذلك ونقسم القوة بمعنى الى الطبيعية والعادية
 العنصرية ورددنا من قال ان التي مع الفعل وبما ان الحادث يسبقه مادة وان كل فعل صادر عن جسم لا بالشر
 ولا بالعرض فمقتضى في ان القوة انما لا تفعل ما كان القوة والفعل انما من هو عرض الوجود المطلق وكان مما
 شكل اسرار التقدم والتأخر فيما باعتبار ان اجزاء تقدم وجب بحيث عنها ومن القدرة والعجز ايضا لا يستلزمهما علم القوة
 وما يراها كما تشا ولا موضوعه المعنى الوجود في الحيوان به يصدر عنه لا فضلا لاشا فكم او كيفا من بالتحركات التي
 لا يكون اكبرها المتأخر ضدها الضعف فهي كما بما زيادة وشدة للقدرة والقدرة هي ان يكون الحيوان بحيث ان شأه
 عنه الفعل وان لم يأت اليه وحدها العجز ثم نقل الى المعنى الذي به لا يفعل الشئ بسهولة وسبب النقل ان بعض ما يراها
 الاضلالا لاشا فان يفعل منها فان الفعل انما لا يحسب جعل ذلك ليلا على ضعفه والاجل ذلك دليل على قوته وجعل
 اسين لها في العاليتين تكون الشئ بحيث لا يفعل الا بغيره في قوة وان لم يكن هناك فعل وجعل الذي لا يفعل
 اول بهذا الاسم ثم نقلوها الى القدرة التي هي مبدأ الفعل في الحيوانات ثم نقلها الى الفاعل الى حال كل شئ يكون مبدأ

فان كان الجسم في الحسية وفيها لها في صدور هذا الفعل فلا بد من ان يكون في ذاته ما يفسد يكون هو مبدأ ذلك الفعل
 الا وجوب ان يفسد ذلك الفعل عن سائر الاجسام اعلم ذلك الامر هو القوة وان كان عن غيره فان كان عن جسم آخر كان
 بالمشاهدة بالعرض وان كان عن متاعه فبالجسم هذا الوسط عن ذاته الحسية فيلزم من ذلك ان سائر الاجسام
 في ذلك ومن قوة فيه في مبدأ صدور ذلك الفعل في القوة في المتأخر فانما عن نفس تلك القوة بالاجابة لا ارادة
 او بالارادة في الاول فنقول اختصاصا من اجابها بهذا الجسم انما ذات الجسم الى اخرها فانما وعلى الثاني فيقول هذه الارادة
 ان يكون حصص هذا الجسم من بين الاجسام حرا في كذا تحقق او خاصية بخصه فعلى الاول يلزم ان لا يكون الفعل على
 النظام لا بد من الاكثر في ان الانتاجات فانما كذا ذلك مع ان الامور الطبيعية لا بد من اكثر من اثنين الثاني فيقول
 اما ان يكون تخصيص ذلك الجسم لاجل تلك الخاصية لان تلك الخاصية توجب الفعل ويكون الفعل منها في اكثر
 او يكون من ذلك فان كان بوجوب الفعل ويكون منها في اكثر في مبدأ الارادة الفعل على الاول فلو كان على الثاني
 فلا ما يكون من في اكثر من هو موجب له حقيقة كان له عائق فغيره فلا يكون كذلك الا اذا كان له في ذلك
 الشيء سبيل بالظن وان لم يكن تلك الخاصية موجبة دايما ولا في اكثر من يمكن اختصاصا بالارادة بذلك الجسم لا بد من
 اذا لم يكن ان يقال ان صاحب هذه الخاصية اولى بهذا الامر من غيره الا معنى تلك الاولوية الا ان يكون او في تلك
 الخاصية فهو اما موجبة او ميسرة والميسر ايضا على ما بالذات والعرض وكل حالة بالعرض لا بد من ان يكون بالارادة
 بالذات فلو لم يكن هنا علة اخرى بالذات فليست هذه الخاصية عليه بالعرض بل بالذات في مبدأ صدور الامر
 في القوة واعلم ان كل حادث بعد ان لم يكن فله مبدأ مادي وهذا قد مر انما الالهة هي تلك القوة وذلك لانها لا بد من
 يكون قبل كونه ممكن الوجود اذ لو كان متمتعاً لم ينعقد بوجوده وليس سكا في وجوده عين قدره البتة في القادر على
 قدره الفاعل متوقفة على ان يكون ممكناً اذ لو كان عينها لتكان قولنا ان القدرة انما يكون على ما يكون على ما يكون
 ان القدرة انما يكون على ما يكون مقدور وقولنا ان الماهال ليس بمقدور لا بد من ان الماهال ليس بمقدور
 لان ليس بمقدور ولم يكن نفعه ان هذا الشيء مقدور له لا اذ نظرنا الى نفسه بل انما كنا نعرف ذلك بالظن في القادر
 اشكل علينا ذلك لم يكن لنا طريق الى معرفة ان عرفنا يا ندمه ان ليس مجال فنتدبر في الشيء نفسه فالحكمة في
 هو متفانيان والاول ما عينا الشيء في نفسه والثاني باعتبار الفاعل وانما هذا موضوعا وبلا مأكول فيقول ان كل حادث
 فله قبل حدوثه مكان الوجود فلا بد ان يكون ذلك امرا مديا او وجودا لا غير الاول والام يمكن له ان يكون سابق
 الثاني فلا بد ان يكون موجدا في موضوع اولا في موضوع في الثاني يكون جوهره الجوهره هو هو في مبادئ

في والامكان بما هو مكان مضاف الى ما هو مكان له فحين الاول وامكان الوجود فيه قوة وما هو فيه حالاً
 ومادة وموضوعاً وهيولى فثبت ان كل حادث فيسبقه مادة هذا ثم انما ذكر قد توهم ان القوة اقدم من الفعل فقد
 البرجع من الاول بل نعتهم جعلوا للبعيل وجودا قبل الصورة وقالوا ان الفاعل لهما الصورة اما ابتداء بنفسه او ابتداء
 دعاه اليه يكون من قال من اجل هذه الارادة ان الفعل من تدبيره كالفعل فيقول يتدبرها وتصورها فلهذا فلو لم يتدبرها
 فلا يكون الباري في احسن قوتها ومن الاول ان هذا لا يتبعه كانت في الاول فيقول يتدبرها وتصورها فلهذا فلو لم يتدبرها
 فاعلمنا الباري تعالى ونظمها ونظم من قال ان التدبير هو القوة والمادة او شي لا يتبعها سكا ثم حركها والقيل
 الذي ذهب اليه انكسار وخويس واما نحن فنقول ان الامر بالمزينة المناسبة قوتها اقدم اذ ما من قوة الا يحتاج الى ان يكون
 هناك فعل فان القوة لا يوجد الا في موضع وبما يمكن هذا النوع بالفعول فيكون قابلاً لشي فان الفعل لخلق لا يتبع
 اما الفعل فلا حاجة الى ان يكون في الابدات التي لا قوة لها اصل من جهة ان القوة لا يخرج الى الفعل الا بوجوب موجبه
 لا يكون فيحدث بعد ان لم يكن اذ لو كانت كذلك لانفعال الى سبب اخر لا بد ان يتحلى ما لا يشيب فلهذا فيقول والا فلا بد
 يكون خرج القوة الى الفعل بفعل يماثل الفعل الذي يخرج اليه القوة كالحار يسخن والبارد يبرد واما انما ما يوجد ما بالقوة
 من حيث هو القوة عما بالفضل كما يوجد الكون من الجوهر والنظم من الحيوان ومن جهة ان الفعل ما هو في حد القوة
 ولا عاكس فانك لا تنتفع في معرفة التبرع الى معرفة قوة وتفكر في معرفة قوة التبرع الى معرفة التبرع ومن جهة ان
 كال والقوة نقصان ومن جهة الفاعلية فان المظهر في كل شيء انما هو ما هو متصل والشرائط هو قوة فان الشيء المظهر
 لا يكون شراً الا من حيث نفسه امر مديا او اجابا به العدم كالظلم فان لا يوجب في الظلم عدم الكمال وفي المظلم عدم الكمال
 او عدم الشيء فقد علم ان القوة غير الفعل اذ احدا مطلقين وانما القوة الجزئية فهي متقدمة على الفعل الذي هو عليه الا ان
 لم يرد يجب ان يتقدم فعل مثل ذلك الفعل كما في الزيد الذي **الفصل الثالث** في معنى التمام ولما قصر على تبيين
 نقلها ومعنى فوق التمام والمكتفي ومعنى الكل والجميع والمجزئ حقيقة واستحالة الاعلان ان التمام كان ولا في العدد بمعنى ما
 له جميع ما ينبغي ان يكون حاصله من الوحدات والامكان فقال عشرة نام بعضها استوفى احادها كلها ثم نقل الى
 ذوات الكم المتصل فيقال التمام الفاسد ذلك لان الكم المتصل يتبدل واذا انقسم لم يكن بد من ان يتبدل ينقل الى التقوى والكمية
 فيقال تمام القوة والتمام الحسن وتام الخير ايضا لما حصل الجميع ما ينبغي له من الخير فان حصل الربع ذلك شيء من خمسة لا
 يحتاج الى ذوات الشيء لاننا نضع قبل فوق التمام وتمام الفاعلية كمن حصلت له جميع الاعضاء مع اصبح زاوية عاملة واما
 التمام فلهذا فيقال بالترتيب فالاولا كان بشي ثمانية العدد ثم نقل الى ثمانية المتبادر هكذا وكان الجمول يقولون لما دونت

مقدومه وما على فعلها ولما الامر بالخير والشر
 الحواس التي لا ف فيها فكلها اذ لا تقع لها
 بل الفعل فيها

انما وكل اوجه وانما الثلاثة فانما يقال لثلاث لان له بائنه وبائية ووسطا وليس تمامية العدد باعتبار الاتحاد والاعداد
 وبالايجاب من جنس احاده ليس موجودا فيه بل ما ان يكون تاما في نوع ذلك العدد مثلا في العدد واحد او اثنين او ثلثة
 استغناء للمبدأ والمتنتهي والواسطة فلو كان اثنا عشر والثالث لم يكن تاما اذ الواسطة مفقودة وكذلك كل ما
 عدا ذلك هذه الثلاثة كان ناقصة لاشك ان السبا في العدد الواحد لا يكون الا واحدا وكذا المتنتهي ولكن الواسطة
 لا يحلها الا في الثلاثة فلو انحصر السبا في السب من بين سبيلين لا يحل هذا في الحكم معلوما ان الوجود قد لا
 تارة هو الذي ليس في نفسه من شأنه ان يكمل وجوده ولا يكون حاصله واخرى ان ذلك بشرط ان يكون وجوده
 على اكل وجوده الوجود باعتبار في نفسه من غير ان يحصل على غير وجوده لا بسبب غيره وجعلوا فوق التام
 ما له في ذاته الوجود الكامل في نفسه والوجود الفاضل على غير وجعلوا هذا هو المبدأ الاول والثام العقل
 وان كان له الوجود الزايد ايضا لكن لا من ذاته بل بواسطة المبدأ الاول وجعلوا دون التام شيئين الاول المكلف
 وهو ما عطي ما يحصل به كل نفسه والثاني ناقص وهو الذي يحتاج الى غيره في ان يسه الكمال جدا فكانا
 الاول النفس الكلية اي السموية اذا عطي ما يحصل منها كالانها شيئا فشيئا ولكن لا يحصل لها الكمال جمع
 ايا قوتها الا بالقوة وقال اننا قد ما في الكون والفساد وهذا يتناسب لفظ التام لفظ الكل والجميع لان
 ليس من شرطه الاحاطة بالكلية واما في ذوات المقادير فلا عدد في نوع التام والكلية واحدا لا تتام من حيث
 بقى شيء صالح لها خارجا عنه وكل من حيث انما يصلح حاصل فيتم اختلاف في إطلاق لفظي الكل والجميع واربعتا
 ان الكل يقال للكل والمفصل والجميع يخص الفصل واخرى ان الكل يخص ما ليس اوضاعه اختلاف والكل ما
 اوضاعه اختلاف وهذه الامور وان كانت امورا غير عليه لكن بحسب الوقوف على الاستمالات والاخرى ان يقال
 كل لما كان فيه انفصال لجزء فانه بازاء الجزء وكذلك الجميع فانه بازاء الواحد والواحد لان الاستمالات لهما
 فيما جزؤه وواحد بالقوة ولما كان الكل باعتبار الجزء والجميع باعتبار الواحد كان الكل باعتبار وجود ما بعده
 ان لم يلتفت الى وحدته والجميع بالعماس ثم صار في الاصطلاح بمعنى واحد وعمما ما يتكلم به المفسر كالنفس وغيره
 مما يستد ويضعف كالحركة والمركب من اجزاء مختلفة كالانسان المركب من النفس والبدن واما الجزء فقد يطلق
 على العاد وقد يطلق على ما يكون من شيء وله معه غيره وقد يخص هذا باسم البعض ويطلق ايضا على ما يقع اليه
 الشيء في الوجود لا في الكم كالمبطل والصورة والنفس والبدن **المقالة الثانية** فيها عشرة فصول الفصل الاول
 في بيان معنى الكل والجزء وانما عرضا للمعنى وان ما يصدق عليه ذلك كيف يكون موجودا في الخارج وكيف يكون

الوسط كونه واحدا وكيفية
 والكلية كونه في الكل
 ولا يكون من الكل في ذاته
 واحد وعينه حاله حاله

هذا هو المقصود من
 الكلام في هذه المقالة
 ٤٧٩

ليكن

لا في الذهن بل جزئ ان الحكم في الكل والجزء لانها ايضا من العوارض الخاصة بالموجود المطلق فاعلم ان الكل
 يقال على ثلاثة اوجه يقال على المعنى المتقول على كثير من الفعل كالانسان وعلى الذي يجوز ان يحل على كثير من وان لم يكن
 بالفعل موجودين وعلى الذي يجوز ان يحل على كثير من اذا نظر الى من حيث هو ولكن لا يجوز ان يحل على خارجي كالنفس
 الاضداد والاله ويمكن جمع هذه الثلاثة في هذا المعنى في الذي لا يمنع نفس بصورة عن ان يقال على كثير من ويمكن ان يكون
 المراد بالكل المستعمل في المنطق هذا فالجزء يكون هو الذي يمنع نفس بصورة عن ان يقال على كثير من كذا كذا
 قال كل من حيث هو كل ليس الا ذلك المعنى لا قوسا ولا انسانا ولا غير ذلك بل الانسان بما هو انسان فاقا هو ان
 لا كل ولا جزئي ولا موجود في الخارج ولا في الذهن لا بالقوة ولا بالفعل ولا كذا بل كل ذلك معاني جزئية
 بها فاذا اخذت بها المطابقة لكثير كان كايا فاذا اخذت بها خصوصية كان جزئيا وهكذا فاذا سلم ان الذي هو
 التام ليس بالثابت كان جوابا انه ليس من حيث هو فحين بالثابت واما اذا سلمنا ان يكون شيئا من
 المتعريف فلا يلزمنا الجواب بشئ منها فانه انما يلزمه الاتصاف باحدها اذا لم يتصف بالآخرى لان يكون
 عين هو الموصوف والاشان وان لم يخيل اما ان يكون واحدا او اثنين لا يلزم ان يكون هو من حيث هو بل
 احدهما بل ليس من حيث هو وان لا الاشان فاذا سلمنا ان الاشان التي زيد عليها هل هي التي في غيره كان
 ان يتولد له ولا يلزمه ان يكون عنها لان هذا سلب مطلق فمفاد ان الاشان بهما اشان ليست الاشان
 لا في زيد ولا في غيره ولا غير ذلك على الملأ وهو الذي يقال ان وجوده وجودا في اي موجود قصدا بهما شيئا
 نعم واما اختصاصه بالمواد المعينة والعوارض المتصورة فهو وان كان ايضا بصانته فيع الا بسبب الطبيعة
 واعلم ان كان الحيوان مثلا الخاء من الوجود في الاعيان كما ذكرنا كذلك له الخاء وجود في العقل فانه قد قيل
 يوجد من حيث هو وهو قد يقبل من حيث يطابق الاتحاد وهو بهذا الاعتبار كلي ومصورة واحدة حصلت بالا
 وهي بالنسبة الى النفس الشخصية شخصية وان كانت كلية بالنظر الى الاتحاد خاصة في الخارج فتذكر ان النفس فلها اخص
 مفهوم كلي مشمول على اشياءها الكلية فتدبر علم المعاني الكلية باي اعتبار يوجد في الخارج ويكون في اشياءها
 واي اعتبار لا يوجد الا في الذهن فانه لا ينفصل في وجوده المعنى الكل في كثيره فاذا الامر الواحد بالعدد فلا يخفى ان لا يتم
 ان يحل على كثير **المقالة الثانية** في ان حقوق الكلية للطابع ليس في الذهن وبيان ان القوة الموصوفة بالكلية
 شخصية باعتبار الخوصية تبين معنى مطابقة الكل للكثيرين وفي الفرق بين الكل والكل قد علمت ان الكل هو الطابع
 التي عرض لها احد المعاني الثلاثة الجوهرية في معنى واحد ومن الظاهر لا وجود مشترك لهذا المعنى في الاعيان فليس الكل

م

٢

١

٢

٢

يخصهما وبين أحولهما ولا يكون إلا باعتبارهما لا باعتبار ما خارج من الناطق وغير الناطق أيضا يكون فصلا وكان
 بالواسطة وكذلك إذا عرض للجنس ما عرض للطبيعة بل ما هو عام يشمل أيضا فصلا كما يرضى الحيوان أن يكون
 أبيض وأسودا فاما ما يرضى أكثر جسيم طبيعي فخصص قائم بنفسه سواء كان ذلك الجسم حيوانا أو غير حيوان كما يرضى الجنس
 لطيف كان لا يرضى لصورة حتى ينقسم صورته انقسامًا أوليًا بل كان انقسامها لصورة حاصل قبل ذلك ويصح توهم انقسام
 القسمين فيرمع بينهما الجنس وتوهم ولا يمنع عروضه للجنس أن ينوع بأي فصل كان كعرض الذكر والأنثى للحيوان لأنها
 يرضى أن النقي الذي كان صالحا للصورة للحيوان وينبغي لفصل خاص عرضة انفعال خاصا وذكرنا في هذا ما يرضى
 وهذا انفعال لا ينعقد أن يفتقر بأي فصل كان فلا يؤثر في ذلك ولا في النوعية في التوزيع حتى لو توهمنا حيوانا ذكرًا وأنثى
 صحيح بخلاف ما إذا توهمنا حيوانا ناطقا ولا نعلم هذا ولا يكفي في الفرق بين الموارض الخاصة بالقائمة والفصول
 الموارض ما يرضى من جهة المادة فإن الغذاء وغير الغذاء أيضا إنما يكون للجسم من جهة المادة بل ينبغي أن يقال
 المادة إذا تحركت المقبول صورة للخصية نوعا فربما يرضى فيها في أثناء الحركة عوارض تختلف بها حالها في الانفعال الصادق
 عنها ليست تلك العوارض من القائمة المقصودة بل ما ما تدفع عن الوصول إلى القائمة ولا كلام فيها أو بوجهة الاختلاف
 يناسب القائمة أو في مورد آخر جبهتها سبه فهذه الموارض ليست مقبولات لثباتها كالكورة ولا تؤثر فيها بوجوبها
 في الوت السبل ولا تشارك في التماسل بعد الحيوة وبعد التوزيع فلا محالة لا تكونان من الفصل **الفصل الخامس في بيان**
انقسام ما يرضى الجنس والذرية ما يلزمه ما لا يلزمه من هذه الانقسام وبيان طريق حصوله وحده من الجنس والفصل
 وما متعارفان أمثال الأول فتقول ما يرضى الجنس ما لا يلزمه أو غير لازمه واللازمة ما لا يلزمه لنفسه أو لغيره
 جسيم أو لفصله المقوم أو لولاد هذه أو لأعضائها وأما ما يلزمه ما تحت الجنس من الأنواع والفصول والأعراض فليس
 من لوازمه أو يلزمه من ذلك أن يلزمه التبعيات وأننا في القول لا نأخذ بأمرنا جساما مثالا بالبر وجمانا أعلى من جرم فلنا
 يعنى برأى مجرد الصورة الجسمية والمادة التي هي قابلة لتلك الأعراض المخصصة بل أنما معنى جوهري طويل وعرض سوك
 كان هذا الجبل عليه وأما ما لا يلزمه الجنس بذلك المعنى فليس المادة وقدره فإن قيل فعمل هذا لا يكون طبيعة الشخص غير
 طبيعة الجنس وقد أجمع الحكماء على أن الشخص أعراضا وخواصا خارجا عن طبيعة الجنس قلنا معنى ذلك أن طبيعة الجنس
 من حيث تم الاحتياج إلى تلك الخواص والأعراض حتى لو لم يكن شئ منها لم يضر ذلك في وجود الجسم فليس الجسم بما هو
 ما يفتقر إليها لأنها لا تعمل على الجملة والامكن الكلي محولا على الخاصة بل يكون جزء من كل منها ولا هكذا حكم الكلي
الفصل السادس في تنوع أعلام الطبيعة المتصلة خارجيا ومثلا فان الجنس إذا تحصلت ممتدة ما هو يحصله لم يكن للصفات إلا

لأن نفس القائمة

طلب

طلب تحصيله بالأشارة ونعبد التحصيل لضرورة عوارضها فإشارة الجبر وهذه الأعراض إما أضافات خصته من غير أن يكون
 في الذات معنى زائدا كما في الأنواع البسيطة المجردة والأعراض وبعاء في زائده وهذه المعاني بعضها جبرية فالتوهم ارتفاعها
 لزم أن يكون الذات من تقصير بعضها لا كذلك فلا يوجب رفعها إلا ارتفاعها للآخرين إلى مقام آخر **الفصل**
السادس في بيان الفصل الحقيقي وقع ما يورد على وجوده وفيه يبين أن مبادئ الفصول لم يكن ولم لا يكون أعلام الفصل
 الذي هو واحد الكليات المختصة ليس مثل النطق والحيوان فأنما انما لم يزل على نطق هذا ونطق ذلك وعلى السمع والبر لا على ذلك
 جعلا فصلا بين الإنسان والحيوان فلتتم هذه مبادئ الفصول ولما الفصل فموجب الناطق والحساس وغيرهما وهذه
 الفصول هي التي للجنس هي القوة فاما صاها الفصل كان أنواعا وقد عرفت معنى هذا الفصل والجنس فالنوع إلا أن هنا
 سكا في الوجود الفصل لا بد وأن يذكر ويجعل في ذلك كل نوع فأنما يفصل عن تركه الفصل أم الفصل أيضا معنى
 المعاني فذلك إما أن يكون أعم المحولات أو منه جاعلتا تحتها كالحركات والأول بط فأنما نعلم أن الناطق ليس مقولة
 ولا كالمقولة في العصور فحين الثاني وكل معنى ممدوح في عام لابد وأن يشار عن مثلك أنه يفصل فيكون الفصل فصل
 وهكذا إلى أن يذهب إلى غير الثمانية فتقول ولأن المحول على شئ على قسمين إما أن يكون معمولا لمباشرة الشئ الموضوع أو لا
 بل يكون عرضا له ولا تشارك أن لا يرضى عنهم لا يلزم أن يكون ذلك الأعم مقبولا واللازم أن لا يكون كذلك لم يرضى
 عن مشاركتهم في فصل بل يكون لا يشارك بنفس المية كالفصل اللون عن العدد الممتد حين تحت الوجود للذات
 عرضي على ما علمت فأنتم بنفس المية من غير احتياج إلى فصل مميز لهم إذا كان ذلك الأعم مقبولا للمية لا يخص وجب
 يكون عن الأخص عن مشاركتهم في فصل ولا يلزم التشارك في تمام المية إذا تمهد هذا فاعلم أن الجنس يعمل على النوع
 انجزه منه ولا يعمل على الفصل الأعلى لا يلزمه فان الحيوان ليس جزء من الناطق مثلا فان الناطق ليس إلا ناطقا كالمقولة
 لزمه أن يكون ذلك الشئ حيوانا وعلى هذا الحساب يعمل ما يقال أن فصل الجوهري جوهر وفصل الكيف كيف أي يلزمه أن
 يكون جوهر وان يكون كيفا لا نأخذ بوسدان في هذه مبدء الان يزد مبادئ الفصول من نحو النطق إذا زيد به النفس
 لكن الكلام في الفصول الحقيقية فالفصل حقيقة إنما معناه شئ له صفة كذلك مثل شئ له انطق ثم يلزمه من خارج أن يكون
 جوهرًا أو كيانا أو كونه ذلك الفصل لا يشارك للجنس المحول عليه فالمية فلا يشاركه إلا بالمية نفسها ولما النوع
 فيشاركه من حيث انه جزء منه ويشاركه عن الجنس يعمل في النوع ووجه الفصل آخرها ما سائر الأشياء فان كان شئ
 يشاركه في المية كان لا يشاركه في الفصل وان لم يشاركه إلا في الوجود فلا يشاركه في الفصل فأنما يكون شئ مشاركا له في المية
 ولا أن يكون هو مشاركا تحت عام مقوم لمكان الناطق يندرج تحت جنس هو المذكور إلا أن المذكور لا يندرج إلا تحت

والذي لا ينفك فيه وان تساوى المعنى الذي في العلة والذات في المعلوم فلا يثبت ان من جهة نفس الموجود بل الذي لا يثبت ان العلة في النوع لا في استعداد المادة فلا يمكن فيه اعتبار معنى الوجود بل ليس انشأت بينهما الا الوجود فلا يثبت ان تساوى لانك قد عرفت ان اذا انتهى الامر في الاشياء ثابت فيه في غير الوجود الى الوجود اتفق التساوي ثم اعلم ان الوجود في العلة والمعلوم لا ينفك الا باحد ثلثه اوجه الاولى التقدم والناظر فانك قد عرفت ان وجود العلة اقدم من وجود المعلوم فانما في الاستغناء والاحتياج فان المعلوم يتقدم وجوده الى العلة ولا يتقدم العلة الى المعلوم ان يكون موجودا بل انما هو بعللة اخرى والثالث الوجوب والامكان فان المعلوم اذا عيّن حيث هو معلول لا يكون الامكان لا واجبا ولا امكنا وجوده من العلة ولا يتبعها والام لا يوجد فانما يجب وجوده من العلة وانما العلة من حيث هي علة فلا نشأت ان لا يجب للمعلوم لا بد من ان يكون هو واجبا ولا يجب للمعلوم فلعلة وجوب لا يتصور الا للمعلوم وليس ذلك للمعلوم فلو وجب العلة من غير ان يكون له في تلك الجهة وجوب المعلوم بل اسكانه وهذا معنى وجود العلة وان وجود المعلوم يمكن فبهذا الوجه الثالث يكون العلة احق واولى بالوجود من المعلوم ثم اعلم اننا عرفت ان في الحق لا يوجد المطلق فبهذا الوجه سبب التغير فهو اولى بالحقيقة فبذلك لا يوجد هو الحق بذاته والعلم ايضا يقال للمنهج **الفصل الثاني** في بيان بعض اقسام الباري الثالث الباقية اعني العنصر القوة والفاتية وسطر من احوالها اما العنصر فهو الذي يتغير وجوده في سواه كان هو بحد ذاته حاملا لثلاث القوة او بشيء كغيره والاول اما ان لا يحتاج فيها يكون من الاصل المخرج الى الفعل في كل حال فكذلك هو الذي بالحرى ان يبقى موضوعا وسئل هذا لا بد وان لا يكون ما في قوته متوقفا له فانه لا بد وان يكون تقويا قبل هذا الحال اما ان يتغير فاذا حصل هذا الزمان يكون امر متوقفا اليه من غير ان يتغير وجوده فلا يكون الاعد بطلان الامر الاول فيكون احتجالي وقد فرض ان لا احتجالي له فاما ان يحتاج الى غيره ذلك من حركته كما في كونه او كونه او وضعه او وضعه او في قوت امر عارض وتغيره او في المركب من عدة منها كما يصح للمرجل والحديد للسرور وكذا لاسود للبايض وكذا للهواء وكذا للمنى للانسان والحصى للحجر وما يكون بشيء لا بد فيه من الاجتماع والتركيب فاما ان يكون اجتماع فقط كما في خزان البيت والمعدنات لشكل القياس والتجديد كما وهم اسمع الله وتغير وجوده الى الغاية بتغير واحد او بعدة تغيرات كما في الحمار والحجر وهذا يتوقف على ان يتغير وجوده في العلة التي اخبرنا ان كان الشيء جساما فهو باسط ما ينشئ اليه من القاسم وحده الذي يتغير من غير ترك الشيء ويكون في الذات ولا يتغير بالقوة الا في تركيب من اشياء مختلفة الصور ومن راي ان الاشياء يكون من الاجناس والفصول جعلها الاسطوانات وجعلها اولى منها الوحدة والوجود ولو اضعفوا المعلوم ان الاشياء اولى بالثبات والوحدة من الكليات واعلم ان العنصر الذي

هذا هو الذي لا ينفك فيه وان تساوى المعنى الذي في العلة والذات في المعلوم فلا يثبت ان من جهة نفس الموجود بل الذي لا يثبت ان العلة في النوع لا في استعداد المادة فلا يمكن فيه اعتبار معنى الوجود بل ليس انشأت بينهما الا الوجود فلا يثبت ان تساوى لانك قد عرفت ان اذا انتهى الامر في الاشياء ثابت فيه في غير الوجود الى الوجود اتفق التساوي ثم اعلم ان الوجود في العلة والمعلوم لا ينفك الا باحد ثلثه اوجه الاولى التقدم والناظر فانك قد عرفت ان وجود العلة اقدم من وجود المعلوم فانما في الاستغناء والاحتياج فان المعلوم يتقدم وجوده الى العلة ولا يتقدم العلة الى المعلوم ان يكون موجودا بل انما هو بعللة اخرى والثالث الوجوب والامكان فان المعلوم اذا عيّن حيث هو معلول لا يكون الامكان لا واجبا ولا امكنا وجوده من العلة ولا يتبعها والام لا يوجد فانما يجب وجوده من العلة وانما العلة من حيث هي علة فلا نشأت ان لا يجب للمعلوم لا بد من ان يكون هو واجبا ولا يجب للمعلوم فلعلة وجوب لا يتصور الا للمعلوم وليس ذلك للمعلوم فلو وجب العلة من غير ان يكون له في تلك الجهة وجوب المعلوم بل اسكانه وهذا معنى وجود العلة وان وجود المعلوم يمكن فبهذا الوجه الثالث يكون العلة احق واولى بالوجود من المعلوم ثم اعلم اننا عرفت ان في الحق لا يوجد المطلق فبهذا الوجه سبب التغير فهو اولى بالحقيقة فبذلك لا يوجد هو الحق بذاته والعلم ايضا يقال للمنهج

في بيان بعض اقسام الباري الثالث الباقية اعني العنصر القوة والفاتية وسطر من احوالها اما العنصر فهو الذي يتغير وجوده في سواه كان هو بحد ذاته حاملا لثلاث القوة او بشيء كغيره والاول اما ان لا يحتاج فيها يكون من الاصل المخرج الى الفعل في كل حال فكذلك هو الذي بالحرى ان يبقى موضوعا وسئل هذا لا بد وان لا يكون ما في قوته متوقفا له فانه لا بد وان يكون تقويا قبل هذا الحال اما ان يتغير فاذا حصل هذا الزمان يكون امر متوقفا اليه من غير ان يتغير وجوده فلا يكون الاعد بطلان الامر الاول فيكون احتجالي وقد فرض ان لا احتجالي له فاما ان يحتاج الى غيره ذلك من حركته كما في كونه او كونه او وضعه او وضعه او في قوت امر عارض وتغيره او في المركب من عدة منها كما يصح للمرجل والحديد للسرور وكذا لاسود للبايض وكذا للهواء وكذا للمنى للانسان والحصى للحجر وما يكون بشيء لا بد فيه من الاجتماع والتركيب فاما ان يكون اجتماع فقط كما في خزان البيت والمعدنات لشكل القياس والتجديد كما وهم اسمع الله وتغير وجوده الى الغاية بتغير واحد او بعدة تغيرات كما في الحمار والحجر وهذا يتوقف على ان يتغير وجوده في العلة التي اخبرنا ان كان الشيء جساما فهو باسط ما ينشئ اليه من القاسم وحده الذي يتغير من غير ترك الشيء ويكون في الذات ولا يتغير بالقوة الا في تركيب من اشياء مختلفة الصور ومن راي ان الاشياء يكون من الاجناس والفصول جعلها الاسطوانات وجعلها اولى منها الوحدة والوجود ولو اضعفوا المعلوم ان الاشياء اولى بالثبات والوحدة من الكليات واعلم ان العنصر الذي

يبحث بتغيره حتى يحصل الشيء قبل الشيء انما يقال كان عن العنصر سر وعن الظاهر انما انما في ذلك ولا يلزم اليه بل ربما نسبوه الى العلم فاما ان يقال ان الانسان كان كتاب بل عنوان يقال عن غير الكاتب كان كتاب واذا كان العنصر بشاير كغيره في قبول صورة الشيء نسب اليه الشيء فيقال باسب شيى والا ليجوز فلا يقال كاتب شافى وانما الصورة فلا ينسب اليها ولا يقال عنها كان شيء انما ينسب منها الاسم للمحول على الشيء والعنصر قد يكون مشترك بين الكل وهو البتة وقد يكون بين عدة كالعنصر للزهر والطلا والورث والحلل واعلم ان ليس للعنصر الا القول واما حصول الصورة فمن غير ذلك لا كما ظن فان الشيء لا يكون قابلا ولا يوافقا على الشيء واحد منهم ان كان المبدأ للصورة امر في العنصر بالذات كان متحركا اليه بالذات والاك ان بالذات غيرهما هذا جلة القول في العنصر فاما الصورة فيقال لمعاني كل ما هو بالفعل وتحتل فيحصل **فصل** في شمول الحيوان للمادة وكل من غير يكون في قابل وحدنا وغيره في شمول الاعراض وكل ما يتصور به المادة بالفعل فلا يشملها وكل ما يكمل به المادة وانما يتغير به كالصحة وكل ما يحصل بالذات من الاشكال وغيرها ونوع الشيء وجب فيه ان يتغير صورة كالكيفية الكلية في الاجزاء واعلم ان الصورة يكون تاما كما لتتبع ويكون ناقصة كالحركة وقد عرفت في السابق ان الشيء الواحد قد يكون فاعلا وصورة وغيره من وجوده مختلفة ومن هذا القبيل الصانع فان صورة المتصور من حيث استقرارها في نفس الصانع مبداء فاعلى وفي الحاجة صورة وهي الغاية من فعل الفاعل ولكن يشهد ان الصورة التي في الطبيعة مغايرة للنوع التي عند الصانع ثم ان كان الفاعل ناقصا افتقر الى آلات وادوات وان كان كاملا فانه حصول الصورة في ذاته وهذا وانما الغاية قد يكون في نفس الفاعل كالفرج بالقلب وقد يكون في القابل كغالبات الحركات الارادية في الطبيعة وقد يكون في شئ ثالث كضياء شخص وان كان الفرج برضا فاعلية اخرى ومن الغايات الشبيهة بشئ في الطبيعة به نفسه ايضا فاعلية **فصل الخامس** في محل السموات الموردة في وجود الفاتية وفي جعلها متعلقه على سائر العلم وبيان الغاية اما خيرا ومطلون غير انهم ان كل وجود غير ولا عكس كليا وبيان اشكال العلم الاربع بين الكل وضع الشك الموردة فيه وفيه سبعين افضل اقل هذا العلم في اشكاله الاول من اشكاله في الغايات ان هنا عفا كثيرا وانما قايما يحتاج اليه هو اعلم ان كل حركة الاية لها علة قديمة وعللة بديهة اما القديمة فهي القوة المحركة التي في العضلة وبعدها الاجزاء التي وبعدها التحريك والتفعل فانما اذا رايتهم فيها صورة ما في حركتها القوة الشوقية الى الاجزاء فمع ذلك تحريك القوة في العضلات فبما كانت الغايات التي هي تلك القوة عين ما انتهت اليه الحركة كمن يصعد من مكان فاشاق الى مكان في مكان اخر فغيرت اليه فاعلية هي نفس كونه في ذلك المكان وقد يكون غير كلفه صديق في مكان يشاق اليه لا تكون فيه وعلى التقديرين فلا غنى في الفعل المحركة التي في العضلات اما يتنقل الى الحركة من اكون وانما يختلف غاية القوة

فصل في شمول الحيوان للمادة وكل من غير يكون في قابل وحدنا وغيره في شمول الاعراض وكل ما يتصور به المادة بالفعل فلا يشملها وكل ما يكمل به المادة وانما يتغير به كالصحة وكل ما يحصل بالذات من الاشكال وغيرها ونوع الشيء وجب فيه ان يتغير صورة كالكيفية الكلية في الاجزاء واعلم ان الصورة يكون تاما كما لتتبع ويكون ناقصة كالحركة وقد عرفت في السابق ان الشيء الواحد قد يكون فاعلا وصورة وغيره من وجوده مختلفة ومن هذا القبيل الصانع فان صورة المتصور من حيث استقرارها في نفس الصانع مبداء فاعلى وفي الحاجة صورة وهي الغاية من فعل الفاعل ولكن يشهد ان الصورة التي في الطبيعة مغايرة للنوع التي عند الصانع ثم ان كان الفاعل ناقصا افتقر الى آلات وادوات وان كان كاملا فانه حصول الصورة في ذاته وهذا وانما الغاية قد يكون في نفس الفاعل كالفرج بالقلب وقد يكون في القابل كغالبات الحركات الارادية في الطبيعة وقد يكون في شئ ثالث كضياء شخص وان كان الفرج برضا فاعلية اخرى ومن الغايات الشبيهة بشئ في الطبيعة به نفسه ايضا فاعلية

اشوق فيه فيما كانت هوسيه وبها كانت غيره كما عرفت من الثاني ولا بدق كل حركة نفسانية من ميدان لا يتبدل
 ها القوة التي في العضلات والقوة الشوقية ومن ميدان آخر تبدل وهو شوق وهو واحد لا من اما التحيل
 او التكرار لا لان لا بد من ان لا ينفك الحركة عن غايتها واما الثالث فقد ينفك عن غايتها كل وجود غايتها الاخر
 او انفك عنها الى الآخر فقد يتفق ان يتطابق المبادئ فيكون غايتها الكل هي انها الحركة فلا يكون التعلق بها الا
 بشي محضا واذا امكن ذلك فلا بد من ان يكون غايتها الشوق شيئا اخر يحصل به حركة الا لا شوق الا لشيئ فليس من
 ولا يسير فان كان من الشوق هو المحل فله سعي الفعل فلا وان كان المحل مع طبعه كالتسبيح فيقول
 او طبعيا وان كان الفعل مع خلقه ومكسر نفسانية عاده فان الحلقا فينا تفرقا لا اعتقادا وان كان غايتها الشوق
 مقابلة لغايتها القوة المحركة التي في الاعضاء وانتهت الحركة فتمت غايتها القوة ولم يتحقق غايتها الشوق سعي الفعل باطلا
 بالنسبة الى الشوق والغاية الاولى دون القوة المحركة والغاية الثانية لا يمكن ان يذهب الى مكان ذلك الحسا منه صدق فاما
 فاما قيل من ان البت فصل من غايتها كارب فان الغاية انما يجب بالبيت الى ما يكون مبدأ الفعل لا الى ما ليس بمبدأ
 فالعيب بالحجة مثلا ليس فيه غايتها فكل ان ليس في فكر يكون مبدأ بل غايتها في تحريك من القوة التي في الاعضاء وتكون
 تحلي وقد حصلت غايتها ولا يتوهم ان ليس هنا شوق تحلي فان كل فعل نفسي حدث بعد ان لم يكن لا بد وان
 البشوق وطلب وهو لا يكون الا مع تحلي الا ان التحيل ما لا يتبدل بل يرجع رولا ويستبدل ولا يتوهم ولا يلزم من تحلي
 الشوق والتحيل والارادة ان يذهب الامر الى غير الغاية وكذا كذب من قال ان ليس للبيت غايتها هو غير وعقول غير
 لانها كانت الشوق لا بد وان يكون له علة اما علة او اختيار عن هيئة وارادة امتثال الى هيئة اخرى او حرص
 على تقدير اماله وكل من العادة والاشغال من المألوف والمحبذ الذي يوجب القوة الحيوانية والخيالية والذاتية
 وجواني ونحلي وهو الظنون خيل وان لم يكن خيرا حقيقته اي عقليا ثم بما كان يكون غايات خاصة لمبادئ خاص
 يكون خيرا او مظلوما خيرا او شائنا في ان حركات لا تملك والكون والنسب لا غاية لها اجوابا علم ان غايتها
 غايتها بالذات واما مرضيتها هومن الغايات بالعرض وهو انما الاول ما لا بد منه في وجود الغاية على وجه يكون
 علة لها بوجه كانه المحذير للقطع والثاني ما لا بد منه في وجودها الاعلى علة لها بل على ان لا يخلو كانه
 المحذير ومن هذا التبدل وتوقع الشوق الغاية لا في الجود فانه لما كان شغلي الجود ان يصل الى مكان الجود الخيري
 وجوده الخيري ومن جهة كانت للركبات ولم يكن للركبات عناصر هي الماء والارض والهواء والاركان والاركان
 بينها الا بان يكون على ما يعرّفه من طبيعة النار التي تحب ان يكون مدحرجة وجب ان يجعل كذا كذا

سعي العار عن الركبات
 الشوق محليا
 فكرام

ذلك ان غرق ما لا يشي وينسد كثيرا من الركبات والثالث ما لزوم الغاية كسب الولد للدم للتلوي الذي هو غايتها
 للزوج اذا عرفت هذا فاعلم ان غايتها الطبيعة الكلية المعبرة الكلية ما في الكون والثالث ما لا بد من الاصل كالنفس
 وغده ثم لما لم يكن مبدأ النوع الانبعاثا لخاصة الال نهاية لان كل شخص منها هو في الناحية النوع تلك
 ولو كان يجوز ان يكون فردا با قيا دائما كدلم النسر والنسر لا في ذلك الشخص فوجود كل شخص شخص ليس غايتها
 لها انما هو غايتها ذاتية الطبيعة الخيرية المدبرة للشخص وغايتها بالضرورة والعروض للطبيعة الكلية وحركة الفلك
 واحدة مستمرة غايتها الدوام الذي ياتي وصفه وهو معنى واحد انما يتصلق بامور غير متناهية الشك الثالث
 انما يجوز ان يكون لكل غايتها غايتها لا الى نهاية كما يكون لكل انبعاثا الى نهاية ولا يكون غايتها فان الغاية
 هي العلة النامية وهي لا يكون الا منتهى الفعل ولا يكون للفعل منتهى وذلك كشيء يتألف الى نهاية من قياس
 غير متناهية جوابه انه انما يتم بما لو كان للفعل واحد متناهي غايات لا يتناهي ولا يجوز ان يكون للفعل طبعيا
 اختياريا غايات غير متناهية بل لا بد من الانتهاء وما ذكر من المثال فاما هو لانه في نتائج بلا هي التناهي
 ولا غنى ان ترتيب كل قياس فعل متناهي في قياس غير متناهي قياس اخر فذلك افعال لا شاع في كل فعل غايتها
 يجوز ان يكون لقياس واحد لا يتجه واحدة ليست للآخر وهو جوار ولا يلزم منه انتهاء الغاية الثالث الرابع ان
 الغاية موجودة فاما ما يوجد بعد العمل الاخرى فهي بالحقيقة معلولة لها فكيف يجعل علة متناهي عليها جوابه
 ان الغاية اعتبارا كونه شيئا واعتبارا كونه موجودا والفرق بينهما ان لم يكن الشيء الامور كما لفرق بين
 والموجود فباعتبارها شي غلة لعلة العمل الاخرى وكذا باعتبار وجودها في نفس الفاعل بل لا يكون بالاعتبار
 الاول علة الالهة الاعتبار باعتبار وجودها في الخارج متاخره من سائر العمل فهي بالاعتبار الاول علة علة
 وجودها في الخارج وباعتبار الثاني معلول معلول شيئها هذا اذا كان للغاية كون واما اذا كان لم يكن
 اعلى من كونها كاشيا في بانه فلا وجه لتاخرها فقد ظهر ان العلة الغاية تكونها علة غايتها ليست معلولة
 من العمل بل علة لها بل من حيث يعرفها بالكون معلول فان لم يعرفها لما فلا تاخر فقد علم كيف يكون للشيء ان
 ان يكون علة ومعلولا وهذا من مبادئ الطبيعة هذا واعلم ان الغاية على قسمين الاول ما يكون صورة او عرضا
 للفعل والثاني ما لا يكون كذلك ولا بد ان يكون في الفاعل وليس يجوز تأخير نبته حدث لا تأخره بل في مادة
 مثال الاول الصورة الانسانية في المادة الانسانية فاما غايتها فعل الصورة في المادة ومثال الثاني الاستكان فانه
 علة المشي للبيت ويشب ان يكون الاول غايتها الفاعل القريب الدامق للتحريك كالباء والثاني في غايتها غير

خطا

الشيء ان التقاد فاما يكون ما العرض كن حتى نفسه فان من حيث هو غير من حيث هو مستكن في الحقيقة الاولى فانه
 الصورة في المادة والمادة في المادة فاما الاستكان فاما العلم الاول من الثانية بالنسبة الى الفاعل عاين في الحركة
 بما يتاخر لان غاية الشيء لا بد وان يكون معها الشيء بل يتكامل بها الشيء لا شك ان الحركة باطلحين وجود الثانية
 والى الثاني من حيث هو القوة غير ان الشرع علم كاله وجوده وحصوله بالفعل غير في الثاني وهو بالفعل صورة
 القسم الثاني في ثلاث ان لا نسب لها الى الثاني بل لها نسبة الى الفاعل من جتين من جهة ان مبدأ الحركة وفصل عنها
 الاعتبار غاية ومن جهة انه مستكمل به خارج من القوة الى الفعل فلهذا لا اعتبار اخر له اما حقيقة ان كان للحركة
 الى الفعل معنى فاعني في الوجود او بقاء الوجود وكان الفعل طبعيا او اختياريا متبعا عن فكر عقلي لا تحيل اما بحسب
 الظن ان كان من تحيل فقد ظهر ان كل غاية اما غير مفلوون خيل هذا العلم ان المبدء هو فاده للشيء في غاية
 بها فان استفاض سمي معاوضة وبما يعده وبما عمله ثم ان الجواهر يتوحدون ان الموضوع ليس الجواهر لا يتوحدون استفاض
 لا الشكر والثا والصبته الجواهر وغودت فلذا يدعون من انهم لا استفادة شكروا فاما وغودت جواهر والحركة ان كل ما
 يتصل بالفعل من الكالات الرجعة الى الفاعل منا في الجواهر حتى كونها فضلا جواهر الجواهر وان هذه الاستفادة
 ايضا استفاضت كما عدوا هذا الجواهر جواهر في القول لا يتبع الفاعل الا ان قص الفاعل وليس لها على جواهر فان الزمان لا
 اما ان يكون عاين في ذاته او في غيره فان عاد الى ذاته فما ذكرناه بين وان عاد الى غيره لم يخل ان يكون صدوره ذلك المعنى
 الى الغير طبعيا او لا فان لم يكن اولى لم يكن داعيا الى الفعل وان كان رجع الى ذاته حصول الاول برهنا يرى لا يتوقف سؤال
 لم حتى يتحقق ذلك وان لم يزل لم يزل كذا فقلت لئلا يقال فلهذا في الاطالع ان يقال فلهذا في الاطالع لان الاشياء
 حسن ثم قلنا بل ان يقول لم يطلب الحسن وعلمت ان يحبه بما يعود اليك من حصول خيره ليرى ان شره الشفقة ولا حجه
 والمعطوفه والفرح بالاحسان ولا غشام بالتعريف كلها فضائل عابدة الى الفاعل فاما الجود فاده الذي من كل وجه وكل فاع
 كال خبر بالنسبة الى الفاعل لم يكن كان اوله ولا يكون بالنسبة الى الفاعل جود الا اذا لم يكن للموضوع هذا واعلم ان هذه العمل
 الاربع وان ظن انما لا يم الا شيئا كلها فان الامر والى غير ان والتعليقات لا فاعل لها الا الحركة فيها ليكون لها مبدأ فاعلها
 فان الثانية في غاية الحركة ولا ساد لها ايضا فليس لها الا الصورة لكن البحث عنها في هذا العلم ثابت وان لم يكن من الامور
 اذ كفى كونها متفرقة في العلور وكونها متحدة في علم واحد على الثاني فان ساد ان ليس كل فاعل مبدأ الحركة والتعليقات لا وجود
 في الخارج الا في المادة وفي الوجود وان جرت فند لم يمانر النسبة والتشكل ما بسبب المادة وساد ان يكون الفاعل كالمبدأ
 الاشكال المتداوله والوحدات للعدد والعدد لحواضه فكل لمبدأ فاعل ومبدأ قابل واذ كان فاعله في الاصل

دور

الشيء المستبعد اما بر الخصا فان الفاعل الدائرة مثلا فاعا يتعلل الامر بيب عليها وان منع كونها غايات لانها ليست بالاشياء
 لم يكن منع انها خيرات فعل الاجل الا علم عرضها كونها بما تتركه فلا فرق بينها وبين نهاية الحركة الا بان يكون نهاية الحركة
 وعدمه وهو ما عارض فند يعلم ان هذه العمل كلها مشتركة فلا بد من ان ينظر فيها هذا العلم بل هو المختص بعلم واحد كان
 عليه النظر فيها لكونها حجة لذلك العلم وعلم من الموضوع هذا العلم ولا بد من ان ينظر هذا العلم في عوارضها شيئا خاصا
 كانت عوارضها با اعتبارا وبما يثبت ان النظر في كل حلة لو كان منفردا يعلم ان افضل العلم بالثانية والان هو افضل
 اجزاء هذا العلم **الفصل السابعة** يشتمل على ثلثة فصول **الفصل الاول** في ذكر لواحق الوحدة من اليه كونه واثبات
 ولواحق الكثرة من الغير والمخالف والتقابل وذكر اقسام وتحقيق الكلام في الصدين وبيان كيفية انهما لم يحرقت السلب
 والاحباب وبيان اندراج العلم والعسا ايضا تحتها وبيان ان الصدين لا يندرجان الا بحسب واحد وتسميهما الى
 فيها واسطر وبما ليس كذلك وبيان ان صفة الحركة الواحد لا يكون الا واحدا اعلم ان الواحد يساوي الموجود في العمل ككل
 موجود يصح ان يقال له واحد ولذلك لما ظن ان المفهوم منها واحد ولكن بدل على بطلان ان لو كان كذلك لما كان
 وجود من حيث هو كثر وليس كذلك بل هو موجود وان عرضته الوحدة فاذا كان كذلك لما كان للكثرة وجود من حيث
 فعلنا ان بحث من خواص الوحدة ونقلا بها الى الكثرة كما هو هو وبما لها شمس والمواصفة والمساواة والمماثلة ومقابلها
 والبحث عن احوال الكثرة اكثر لان الوحدة لا غنى فيها والكثرة متضمنة متشعبة فالهوية هي وان يحصل للكثرة من حيث
 وحده من وجه اخر فان كان هذا الوجه كيفية كانت مشاهدا وكية تساواة او اضافة فتاسب وان كان جنسا فاما
 او نوعا فاما فله الوحدة فيه عين الوحدة في الفصل وان كان من الخواص فتساكله وتسايل الموهو الفر في غير الثالث
 وبغيره بالعرض كذلك والغير بالعرض يجوز ان يكون واحدا بالذات وهذا بخلاف التعريفات والخص في اصطلاح المتعارفين
 عدد احوال خاص من الغير وكذلك المخالف فانه لا يكون الا شيئا والغير قد يكون غير ذاته واعلم ان الاشياء المتعارفة في الجنس
 الاعلى يجوز اجتماعها في مادة واحدة بخلاف المتعارفة في النوع المتدريج تحت الجنس القريب فان لم يتجهل ذلك فيتم كل
 شيئين لا يجوز اجتماعهما في مادة واحدة من جهة واحدة في زمان واحد يعنيان متساولين وقد علمت في المنطق انما
 التماثل وخوفا من كل فاعل ان القيد والعدم يتدرج في التناقض فان العلم يتدرج في السلب ولعلم ان العلم يقال على
 يقال لما من شأنه ان يكون لشيء لكن لا يكون الموضوع الموضوع لا يلبس من شأنه ان يكون له كعدم المصير للمعاني
 هذا شديد البطا بقية السلب ولما من شأنه ان يكون الجنس ذلك الموضوع قريبا او بعيدا ولا يكون له كعدم المصير
 ولما من شأنه ان يكون لتعدد دون تخصص كعدم التفكير من الاثنى ولما من شأنه ان يكون له كعدم التخصص ولكن لا في التفرقة

التي يكون لها العدد العادي وتركيب صور الطبيعة من الامور الثلاثة اما ان يكون العدد المارق هذه شيئا او غير
 شيئا في فان شيئا في الزوايا في متدد معين وان لم يتناه ولم يعدم شيئا في صور الطبيعة انهم جميعا يكون الوحدة
 الاولى غير الوحدة بين الاثنين في الثاني والثالث في الثلاثة وهكذا وهذا في الاول في الاثنين في الاثنين
 ولا بين الثانيين الا بالعرض من حيث مقدار زواياهم ولو كانت المقارنة موجبة للاختلاف كانت مساوية للثالث
 فلا يكون المقارنة متاوتا وكيف يمتثل ان يكون الوحدة مفسدة لوحدة مقارنتها ومع ذلك يحصل منها ثالثة والحاصل
 ان لا يتصور اما ان يكون الوحدات كلها متساوية او متماثلة فلي لا يكون اختلاف بين الانواع الا بالثالثة والثالثة
 ولا بد من وجود الاكثر الاكثر يكون الرئيس مثلا موجودا في الانسان والانسان متماثل في العقل والعقل متماثل في الحار
 وان كانت متماثلة في الوحدة في الثانية غير الثالثة والثالثة والمساوية يكون مساوية من حيثين غيرهما في الثانية
 ثمانية وان لا يكون اضعاف الى المشرق خمسة صارت خمسة عشر ولا يكون الحلال ان يكون في الوجود مراتب عديدة لا لا
 وكل هذه من الحالات التي شهداها بالذات في حقا لينا واما من قال ان تولد العدد من تكرير الوحدة من غير ان يرفع على
 وحدة اخرى فقد شهداها بالعدد اذا تولد بالكرر فلا يتصور اما ان يكون كل من الاول والثاني في الوحدة ولا تفصل الثاني
 لا يكون الوحدة بمبدأ وعلى الاول يكون فيه وحدتان في الوحدة الواحدة لا تتكرر الا بان يكون هناك وحدة مرة بعد
 اخرى وهذه اما ان يكون مساوية او ذاتية فان كانت مساوية فان لم تقدم في الوسيط لم يرد ما ذكرناه وان هذه فلا يكون هناك
 الوحدة اخرى بالانكر وان كانت ذاتية فكل واحد ما ذكرناه والحجب من قال ان المتساويان قابل للتعريف بل انما يتم كبح
 عدد متساوي واما من قال ان الوحدة اذا قارنت المادة صارت نقطة وانها اذا قارنتها صارت خطا والثالثة اذا
 قارنتها صارت سطحاً والثالثة اذا قارنتها صارت خطا والثالثة اذا قارنتها صارت سطحاً والثالثة اذا قارنتها صارت
 جسماً فنقول لا يتصور اما ان يكون مادة الكل واحدة او مختلفة فيلزم ان يكون المادة صيرتة نقطية ثم نقول جساماً
 بعد نقطية وهذا مع انه لا يكون شئ منها الى بان يكون مبدأ للآخر بل يكونان من الامور المتساوية على مادة واحدة
 وان كانت المواد مختلفة لزم ان لا يوجد مادة شئ منها في مادة شئ فلا يكون في مادة الثانية مادة وحدة فلا يكون
 فيها وحدة فلا يكون ثانياً ويلزم ان لا يكون النقطة والخط والسطح انما هما ابداء وهي في الحق ان النقطة لا يوجد
 الا في الخط وهو لا يوجد الا في السطح الموجود في الجسم الموجود في المادة وان النقطة ليست بمبدأ للجسم الا بمعنى ان يفرق
 له والحجب من يجعل الزيادة والنقصان مبدأ لهما الاضامين والمضاف عارض لغيره من الموجودات ثم
 يلزم ان لا يوجد كثره فان الوحدة التي في الثانية ان كانت موجودة لثلاثتها فيكون بينها وبين الوحدة الاولى ثمانية
 مصادرها الى اخره

فان كانت واحدة

ولا يكون الواجب نظير الغير بل بالمتساوية وان كانت موجودة بانقسام الوحدة الاولى فالوحدة يكون
 مقدارا وان وجدت بسبب آخر فالوحدة مبدأ فلا يكون في البداية الذي لا سبب له وكيف قال بعضهم ان الوحدة
 غير يكون انزواؤه شرا وبالعكس مع انه يلزم ان يكون المعاول فضل من العلة وقد سها انهم من قال ان الوحدة
 والعدد كلهم اخيرا والشهود المبدأ الثلاثة المبدأ اما ان يكون معلول للمبدأ ويلزم من اسم اول الصورة فيلزم ان
 يولد المبدأ لا يكون معلول فهو ليس بها ثمة ثم لا يتصور اما ان يكون قابلا للانقسام فيكون متنازعا على ان يتم
 وحدتان فيكون غير الا لا يتقبل التفرع فيكون امرا واحدا في الواحد في ما هو واحد في غير غيره فان قالوا ان الحزبية
 لاحد هذه الوحدة في حردا المحقوق وهو المبدأ حتى ان يكون ذات من حيث هو غير انهم كيف يمكن القول بتولد الحزبية
 والبرودة والنقل واللغة ونحوها من الاعداد حتى يكون هذه بنفسها الحركة الموقوفة والحقائق الحركة التي تحتها ان بعضهم
 يجعلون المبدأ عددا بطريق كيفية وموجد معها فلا يكون المبدأ عددا فكل واحد من عدد واحد وكيف ليسوا بغيرها
 واعلم ان التعليقات لا تفك عن غيرنا ذاتا حظا وفي من الترتيب والنظام والاعتدال **المقالة الثامنة** فيما جنة
 فضول **الفصل الاول** في بيان استحالة ان لا في العلة الفاعلية والفعليية باحد قسميه انا اذا فرضنا ان في علة
 ولعله علة كان علة العلة بالانتماء الى العلة والى المعلوم كليهما علة ويكون كل منها معلولا لهما وان اختلفا بان
 احدهما معلول بلا واسطة والاخر بواسطة وكان خاصية للمعلول الاخر لانه ليس عليه بوجه وخاصية المتوسط اذ علة
 بوجه ومعلول بوجه فهذا ان المتوسط واحدا كانا وكثيرا متساويا فيكون في كل واحد من اثنين علة شئ لانه لا
 لزم ان يكون ثلاث العلى غير المتساوية كلها متوسطة لا يكون لها طرف يكون علة ولا يكون معلولا فيكون المتوسط
 بلا طرف وهذا مع ان قال قائل انه يكون هناك طرف مع عدم الثاني فليس الاقوالا كاذبا شيئا فسادا بغيره فربما
 لما لا شئ في معنى ما لا يخفى احد لقلة كثرة طرف لكن ليس كلاما فيه بل ان هذا القول لا يضر عرضا اعني وجود
 مبدأ واول وهذا البيان وان ذكرناه باننا اننا في العلة الفاعلية الا ان يعطى بيان شئ في جميع اصناف العلة فليس
 اما بيان ان المبدأ العنصري لا يجوز ان لا شئ في فاعله ان علة شئ على قسمين الاول ما يكون في طاهره ان تحرك الى
 للاستكمال فيكون شئ كالامرا واداءا ليعلم يتبدل في ذاته او غير شئ في امره في امره اما يتعلق بنفسه اذ ان تقسم
 قوته وحصل الكمال والتعلل وهذا مثل الضم بالنسبة الى التعلل فهو هو عينه الا انه انضاف اليه كمال لم يكن له قبل هذا
 هو الذي يمكن ان يقال في ان من الاول بدون العكس والثاني ان لا يكون كذلك بل انما يحصل الشئ فيها وجزء
 منه فلا يكون السند له الاخره الحاصل لم يتبعه كمالا ما اذا صار هو فانه لا يصير الا بنفسا وصوبته والناس بجهته اخرى

واما الاعراض الخاضعة لغيره من الوجود لا يكون للاسم مطلق في تقدير الحكم الاثباتي فنقول ان التعريف هو
 الشيء ان تقدم زمانا فله من جهة متقدمة عليه صفة ليست له مع حصوله له وهي الاستعداد والكون مترافا هو
 الاستعداد فان كان له باعتبار اسم نسب اليه لفظا وان لم يكن للاسم الاعتبار اذ من حيث هي كانت النسبة تنقسم
 معنى لا لفظا واذا كان كذلك كان هذا القول ينضم في كل كون حتى انما يصح ان يقال كان من النسب لفظا لفظا
 الا ان ينضم هذا القول في كل كون بالكون الجوهري وكلامنا فيه كما علمت على ان العلم ان لا يكون بين الجوهري
 وغيره فرق وانما قوله ان يكون من هنا بمعنى بعد فهو لا يفي بالادراك ان معنى بعد مقتضى هو ان الذي يتاخر
 العلم الاول ولا شك ان الذي يتاخر جوهري عند حصول الثاني لا وجه لعدم المنضم في البعد واما الاعراض فانه
 حكم في التعريف بالكون فانما يكون الكلام في هذا القوام وليس بل الكلام في عدم الكون وعدمه فان الضبط يمكن
 ان يكون عند حصوله والرجل فان يكون ليس عرضا فان قيل فاما عرضا للمعلم عند القوام قلنا لان احتمال لا يتاخر عرض
 القوام فلا يحتاج الى الاستلال من بلغ من العلم هذا المبلغ فان عند القوام جزء موجود في ذي التعريف فلو سلمناه
 هذا التعريف لزم وجوده غير متاخر به بالفعل وهو ظاهر الاحتمال واما الاعراض الاخرى فيذكر في الحقيقة
 في الكون والسماح وان كانا في الكون والتقدير الثاني وهو لا يكون الا في معاده واحدة فيضد كل كائن الى ما
 كان عنه فيكون التغيرات محصورة وكل حقيقة منها تكون متقدمة على طرفين **الفصل الثاني** في بيان ثامني
 للمبدأ الثاني والمبدأ الصوري والمبدأ الاول المطلق هو واجب الوجود لذاته واما معاده متسوب الوجود اليه
 متبع له وحادث عنه فاما في المبدأ الثاني فقد يظهر مما سلف ذكره من اثباته لكل فعل ووضع السكون
 الواردة عليه فان ثبوتها يستلزم ثبوتها في التي تكون علة تمامية للشيء ويكون الاشياء لها ولا يكون هي
 الشيء فان كان وله ما استلزمه يكون هي لذلك الامر فلا يكون غاية وعلة تمامية فمن قال بلانها في العلة الثانية فقد
 نفى العلة الثانية فالغاية من حيث هي غاية لا يتبع لانها هي وكذا في الغاية من حيث هو والغاية بحسب
 الى غاية تكون هي المطلوبة لذاتها لا لغيرها واما ما في الحقيقة فلهما علم في المطلق وما علم من ان الشيء لا يوجد
 بالفعل يمكن مركبه من اجزاء غير متناهية ومن ان البصيرة التامة للشيء لا يكون الا واحدة والاشياء تاتي على الجموع
 والخصوص والعموم والخصوص يقتضي الترتيب الطبيعي وتظهر من اشاع لانها في الامور المتتمة واعلم ان المبدأ الاول
 النافعي لا يكون الا واحدا فانه للمبدأ الاول المطلق واما التعريف والافعال فلا تاتي منها الا في مبدأ
 اول مطلقا بل الكل معلولات للمبدأ الاول النافعي فاما سوى هذا المبدأ النافعي اذا عرفت ان كان في مكانا

مركبه من اجزاء غير متناهية ومن ان البصيرة التامة للشيء لا يكون الا واحدة والاشياء تاتي على الجموع والخصوص والعموم والخصوص يقتضي الترتيب الطبيعي وتظهر من اشاع لانها في الامور المتتمة واعلم ان المبدأ الاول النافعي لا يكون الا واحدا فانه للمبدأ الاول المطلق واما التعريف والافعال فلا تاتي منها الا في مبدأ اول مطلقا بل الكل معلولات للمبدأ الاول النافعي فاما سوى هذا المبدأ النافعي اذا عرفت ان كان في مكانا

وجوده به تعالى فكيف يكون معلولا لا بدوا عطه يكون هو بالذات ليسا وانما يكون اسبابا له وليس
 بالنسبة الى وجوده فقط او ما لا يقطع بل الى كلياته فلا يكون جزء منه سابقا عليه وجودا ان كان له جزء فكيف
 فهو كلياته معلول للمبدأ الاول فهو متحقق بالنسبة اليه وبخلافه لم يكن لاجلها يمكن العدم منه زمانا بل لابد وان يكون
 الوجود اسلطان سرمدنا فيما يختل السردن فاما هو المبدء المطلق ثم المبدء يكون ايضا حادثا عن المبدأ الاول
 اذ الحادث هو الثاني وجوده بعد معاده لا يعلو زمانا البتة ولا لغيره ان يكون قبله شيء اخر بعدم عند وجوده
 فلا يمكن اليجاد عن الوجود المطلق بل انما المتغير في التعديل بالذات باعتبار انما بالذات تقدم مما لا غير هذه
 الاشياء عدما بالذات وجودها بالغير **الفصل الرابع** في ان الواجب اوله ووجوده في بيان المبدأ الثاني
 وانما بالنظر الى غير الاضافات والسلب وان لا مته لزم بل مته هي من اثبتة ولا جنس ولا فصل ولا حد
 برهان عليه ولا وجوده لم يعرف فيما سلف ان لا يشارك الواجب في تميز الوجود حتى علمت انه سلف في
 وجود كلياته بلا وسط او بوسط فهو لا بمعنى مضاف الى وجوب وجوده ليزر التكرار فيه بل باعتبار ايضا
 الى غير واعلم اننا اذا قلنا ان واجب الوجود لا يميز بل ذاته وحده في صرف لا معنى به ان لا اضافة لذاته
 ولا سلب عنه شيء فان هذا مما لا يمكن بل كل موجود لا يميز من نوع اضافته ولا سلب انواع من الوجود عن كل
 انما نفى ان في ذاته واحدا كونه فيتم ان ثبت ذاته سابوب واصافات فلا يميز فان قيل هذه الاضافات
 ايضا يكون معلولة لم يكن له الى كل منها اضافة اخرى وهكذا تتسلسل الاضافات لا الى نهاية قلنا
 عليها بتسلسل المضاف من هذا الفن الذي نفى فانا قد ساء في كيف ينضم الاضافات واعلم ان الواجب الوجود
 يمكن ان يعقل على نحوين الاول ان يعقل من حيث هو واجب الوجود والثاني ان يعقل من حيث انه مبدء
 وجوب الوجود كما ان الواحد يعقل بالوحدانية ولا يقيده بعضهم ان قال ان المبدأ هو العلة قبل الواحد بما هو واحد
 ولا غير ان قالوا ان الشيء هو واحد من مآه وانما رايه في ذلك فيقول لا يجوز ان يكون لواجب الوجود مبدء
 انية فيكون له مبدء ومعنى اخر عارض له وهو وجوب الوجود فانه لا يخلو اما ان يكون وجوب الوجود حقيقة
 او لا يكون لا يجوز الثاني فانه مبدء لكل حقيقة وان كان الاول فانه لا يكون لازم المقتضى تلك المبدء
 بما يجب او لا يكون كذلك فعلى الاول يلزم ان يكون واجب الوجود من حيث هو واجب الوجود مطلقا من غير
 ان يتخذ لاحقا لغيره متعلتا بالغير معلولا فلا يكون واجب الوجود والابا اعتبار تلك المبدء فلا يكون باعوه هو
 الوجود وعلى الثاني يكون واجب الوجود من حيث هو واجب الوجود واجبا من دون تلك المبدء فلا يكون المبدء

ثم يفتقر بعض الكل وجوده لا يشوب عدمه اذ لا اذ احدهم بعض وهذا هو الواجب وانما الممكن فهو ان لا يوجد له
 برهان من عدم فلا يخفى بعضا سوى الواجب وانما في ان يشأ الى الجزئية كالات الاثبات وغيرها وقد علمت ان في هوانه
 لكل كمال وكل خيره هو حتى يمتد في قايه يقال لمقصوده ويورد كل شيء ان حقيقة وبنها المعنى هو حتى الحق من كل شيء
 لما كان الاعتقاد بوجوده حقا وبما يتم يكون الحق من كل شيء اذ كل ممكن في ذاته باطل وانما يكون اعتباره مع كل شيء
 الاوجه وهو مع عقل وعقل في معقول لان المانع من العلم عليه في المعقول ما هو شوب العلاقات المادية ثم ان الذي يختل
 ان يقال فهو معقول بالقوة وما قيل بالعقل الذي هو بالقوة من وجه فهو معقول بالفعل على حسب الاشكال وكذا الحال
 العقل ولكن الواجب عقل معقول بانه عقل بانه ولا يتوهم من هذه الصفات ان هذا الشيء كذا يكون بعضا معقولا
 بعض بل ان الواجب اذ هو عقل من حيث هو هو مجرد فهو عقل وباعتبار ان هوية المجردة لانه معقول لانه مجرد
 حيث ان ذاته له هو مجرد عاقل فان العقل وجوده صوري للشيء متقارب للشيء ولا يخفى من ذلك ان يكون هذا الشيء معقول
 او غير ذلك ان المتعلق ببعض حركة ولا يقتضي بحركة غير ذلك سماعه ان يكون العقل هو المتعلق ببعض الاشياء
 يعلم بطلان هذا الوجه بالادلة ولو كان معقوله الشيء يقتضي للغيرها الزمان يكون فيها هو قوتها عاقله غير متناهي
 فان لنا قوة عقل الاشياء ثم ان العقل قوتها هذه فلو كان العقل لها بقوة اخرى وهكذا الزمان فكل ما يوجد له القوة المجردة
 ما قبله كان له القوة غير وكل هبة مجردة بوجود نفسها اوليهها فهو معقول واعلم ان لا يجوز ان يكون علم الواجب
 اشياء له احصاها من غيره اذ لا يخفى اما ان يكون العقل ذاتيا حتى يتصور هو بانه معقول فيكون متوهمه بالغير او امر او ارضاء
 خارجي فيكون ان يكون لولا الامر الخارج لم يكن عاقله فيكون ان يكون بذاته محال ولا امر اخر محال فيكون لزم تناقضه في
 باطل واعلم ان من لم يكن معقولا ذاته وداته مبدا لكل الزمان يعقل كل ما سواه بواسطة العقل ذاته فيعقل الامور الناقصة
 الوجود باعها انما ولكن لا يعقل الامور الكائنة الفاعلة كذا ذلك فانه لا يجوز ان يعقلها فانه موجودة واخرى معدومة و
 هاتان الصورتان لا يختصان فيلزم التفرقة بينهما بل انما يعقلها باوابعها وبهياتها المجردة مع ما يتبعها مما ليس بمختص ولا
 شئت ان هذا ليس كائنا فاسدا ولا يعقلها بما هي مادة متخلفة فانما محسوسات او غير متخلفات ولا يتوهم
 ان سلب هذا العلم متوهم انما يتوهم بل من العلوم ما يتوهم نقصه كما ان من الاثبات على ما هو كذلك وهذا العلم من هذا
 التمييز نوع انما يعقل الاشياء على وجه كل مع ذلك لا يربطه عنه شخصية التوهم ولا في الارض وكيفية ذلك انما يعلم ذاته
 انه مبدا لكل ما هو بلا واسطة لنفسها بواسطة بعضها بحيث يتساقط الاسباب الى ان تاتي الى الامور الخفية وهو نوع
 يفرق الكل ويؤدي كل واحد الى ان تاتي التي فيها فيعلم الجزئيات على وجه كل فانه يعلم على وجهه كل شيء الى كليات نوع كل

عنه

في شخص فلا ادخلت انت حركات السماوات كلها فان تعلم كل كسوف وكل انقضاء وكل انقضاء جزئي شخص لكن على
 وجه كل فانك تعلم كل من الكسوفات مثلا انه بعد زمان حركة لكذا من جانب كذا كذا انما يقتضي بعض الغزوات على
 كذا ويكون منه وبين كسوف قبل مدة كذا وبينه وبين كسوف بعده مدة كذا وهكذا حتى لا يكون عارض من عوارضه الا
 وقد علمت فانك تعلم على كذا لان كل ذلك على الاثر تعلم ان لا يكون شخصيا ولا شئت انك لا تعلم مع ذلك بوجوده
 في هذا الاثر لا بعد مشاهده الحركات السماوية فاما هو العلم بالجزئيات على وجه الجزئيات وهذا مما لا يدخل في العلم الاثباتي
 هذا في بعض التفرقة ذلك مما لا يخفى فاما كان الاول يتقدم من الثاني من الزمان كان بعدا غير العلم المتعلق بالانقضاء الذي
 يتقدم بل انما علم من قبل الاول ثم انك تعلم ان هذا العلم فاحصلت للمعلول بالاسباب فاما كان الله مع عالمه بكل الاشياء
 فكذلك كان لمذات العلم قبل ان يوجد في هذا العلم مع الغيب في بيان انه مع العقل فانه لا يربط من كون عاقله
 ومعقول ان تلكه ذاته وان علمه فعله وان لا يتعلق بالصورة العقلية كيف وجدت ولا على انما موجوده بل على انما مستقلة
 بيان الاشكال في علمه مع وتوهم الاختلافات التي توهم باولي النظر وانها شق ذاتة وبواسطة ذاتة عاقله مجرد وانها غير متناهي
 وهي بلا قوة بل اذ يتوهم وجوده عين علمه وادراكه عين وجوده وانها ليس ما سأل من كثير الصفات الاكثر في السوابق فلا
 اذ ليس ثمة منها الا ان السوال في حق مع سلبا واضافا فاما علمه وان علمه اجل متوهم فانه اعلم انك عقل لكن على وجه لا يتوهم
 التكرار والقصور بصور المتوهمات بل انما يعقلها دفعة من وجوده حرة بالصور فاشبهه عند معقوله وقد علم ذلك في كتابه
 النفس فاعلم ان العلم في الامان يحصل من الخصاصات كذا الاثر في انما فعله ويسمى فعلها بالاولى كذلك بل يحصل فيعلم
 شئت من اذ علمه ما علمه كما اذا تصورنا من فعلها وعلمه بالاولى ليس من قبل الثاني وهو مع عاقله
 الذي هو مبدا كل غير فالحيز معقوله بالعرض وليس له تعالىه شوق او طلب وانما علمه فصل على عرض هذا ولا يتوهم ان يكون
 كون صور للمعقولات عنده ان يكون في ذاته كذا فاما انما هي بعد ذاته مع فان تعقلها معلول المعقل ذاته فاما انما انما
 البهيماء مثلا فلا يفتقر فيها الترتيب الذاتي بالقرب والبعد من المبدأ دون الزمان ثم ان هذه الاضائة العقلية ليست
 اضافة الى كيف وجدت ولا لكان كما هو مبدا لوجوده في مادة من شأن تلك القوت وان تعقله معقوله بالعرض على
 بالفعل بل انما هي البهيماء على معقوله وليت اليها من حيث الوجود في الاعيان والالوان ان يكون عقله مع زمانا باعها
 لوجود المعقولات في الزمان لا يعقل الشيء اذ لا يمكن موجودا بل هو زمان لا يعقل كونه ذاته بذاته بل هو زمان لا يعقل ذاته
 فان ذاته بذاته من شأنه اذ فانه كل شيء فلا بد من ان يكون الاضائة باعها عامما للوجود والاسكان وهذا اذا علمت
 حيثما يقع معقوله فالان سطر في حال كونها معقوله كيف يكون فتقول لا يجوز ان يكون هذه المعقولات باعها والاعراض

الفصل السابع

ان اختلاف حركات الافلاك يشهد ان يكون للنسبة بالاسرار الكونية الفاسدة ونسبته ايضا يقول ان حركات السماوات لا
 ان يكون لغيرها اذ وان يوافقوا بين هذين القولين فقال ان نفس الحركة للنسبة بلحظ النسبة والتشويق اليه في كمال انفسها
 واختلاف حركاتها باختلاف قوتها في عالم الكون والنسبة على وجه يتنظم به بناء الانواع ومنها لذلك رجل غير متحرك
 وطوله فيعرض له طريقان احدهما بحيث ان سلكها وصل لغدة الخبيث والآخرى ليست كذلك فاذر سلك الطريق الاول
 فطلق حركته لغتها وطوره واما حركته بالسلك في هذا السلك فلا تنقاع فرع بركة سلك حركات الافلاك انفسها
 كالآلة انفسها واما حركاتها الى هذه الجهة وعلى هذه السرعة والبطء فلتاثير هذا العالم ونحن نقول ان العلة التي ذكر
 لا تنفع ان يكون حركتها لاجل الفاعل بل على تنافع ان يكون حركتها الى جهة ما وبسطها وبطئها لاجلها على تنافع
 ان يكون فعلها من الاضداد لمرافق العلة فيكون فعلها لاجلها يكون اكمل تام وجودا من الفاعل فان الفاعل يتكامل
 به والمعلول احسن من العلة محيا فاعمل لاجلها يكون اكمل تام فلا يجوز ان تفعل العلة شيئا لاجل المعلول ويستفيد
 منه الكمال مع اتمامه فلا ان لا يكون للفاعل قصد حقيقي بل خلوق كاذب واما الطبيب فلا يعطي الصحة بل يهيئ الى
 والالات يفيض عليها من السباغ الناضج الصحة فان سمحت هذه العلة بفعل قول كذا وان ملكت جلدان فقال ان
 والسكون بالنسبة الى الحركة فلي التواء والان للثوب سبب استماع الخبز ولا يضر بها فليما لمحت لا للنسبة لغيرها
 والنفس هذا تفصيلا فنقول ان كل صفة لا بد من مقصود والمقصود العلى لا بد وان يكون المقصود به اولي مراتب
 من عدمه ولا كان قصده هذا وكل ما هو اول بالشيء بعده كالا ما حقيقيا كالخير والسلامة ورضا الله تعالى
 والسعادة وغير ذلك والطلب كاستحقاق المديح وظهور القدرة ونفا الذكر فكل قصد جيد كالاتماس حتى العبد
 عرفته ومن العبد ان المعلول المتكامل بالعلة لا يبعد العلة كما لا البتة فان ظن ذلك في مواضع فان ظن كلاب والحق
 بحرف وما في العالم العلى معلول لافلاك فكيف جيدها كما لا تكلف فيفسد لافلاك بفعلها فان قيل ان الخير بهيج
 بفعل لاجله فلان الخير بهيج لغيره من قصد وطلب ولا كان طالبا لما وجوده اولى بر من عدمه فيلزم ان يكون تافعا
 حين كان هذا معدودا بل يلزم ان يكون ما نرضى معلول الخير علة لها فانه لا يمكن ان يكون وجود الخير لا يحتاج الى
 هذا المقصود او يحتاج والاول محقق ان يكون قصده ولا يقدره بالنسبة الى الخيرية واحدا فكيف يكون تحقيق الخير بقصد
 والى في هو اللازم فان قيل بل للنسبة بالبدل في تعدد الخير فانما للنسبة فانما يكون اكل لمرتكب افادة المقادير بقصد اولها
 تابعا ومقصودا فانما تعدد الخير بالبدل هكذا فان قيل ان المقصود بالذات والآخر مقصودا فانما تعدد الخير بالبدل
 الاستماع فلما ثبت ان المقصود بالحركة الى الجنة ليس هو ان يفيض منه شيء بل ان يفيض الى الجنة لا من شئ بل من هذا الجوز

قال في الحركة

الحركة

الحركة ايضا فان لا يكون الظهور الا لاهل دون الاسفل ولو لم يكن هذا المقصود فانما ايضا فظهوره الى الاستماع محضا
 لما ذلت والحركة ايضا فثبت ان المقصود ما نرضى منها لمرتكب ذلك تشبها بالبدل ولا تحصل كمال انفسها فان قيل
 البيت حركات الافلاك ايضا لاهلها وهي يتكامل بها فاذا جاز لا سكال بهذا الفعل فلم لا يجوز الاشكال بالبدل ايضا فانما
 لا يلزم من بقاء الكمال ان الكمال لا يمكن ان يبقى لنفسه ما يشبهه نوعه هذا لا يقال ان صح ما ذكرته بطل العناية
 بالكنانيات والتدبير المحكم الذي فيها لا تاشبهه كيفية عناية السباغ وكيفية عناية كل جملة بمماثلها ففعلها ما كان
 ان لا يجوز اشكال شيء من العلل بمماثلها الا بالعرض وانما لا تفعل هذا لاجل المعلول كما ان الماء يبرد بنا لئلا يفسد نوعه ثم
 ذلك يتبع تبريده فيه والاربعين في هذا الموضع ففعلها ما كان يتبع ذلك تتكون غيرها وهكذا الا انهما شيوعا بالمعلول
 وكيفية وقوعها ونظامها وليس في هذه فتدقيق ما قلناه في متوه هذا الفصل من ان مطلق الحركة للنسبة بالبدل الاول
 للحركات لاخصاص كل بمقتضى ما ألفه معشوق الآخر واقفنا بالنسبة بكل حركة غيرا بتقدير التشبه بالآخر ولا يك
 علينا ان يعرف سببا لثقتنا وكل تشبه حركة خا متبر على وجه خاص دون سائر الوجوه هذا الا ان قد توهم بعض المتألفين
 الاسلاميين ان يجوز ان يكون التشبه بالخاص صجما اشرف من التشبه بالاعلى با قدموا فاضربوا ان يطل هذا الاحتمال
 فنقول لو كان كذلك لزم ان يوافق حركة كل فقلت حركة الفلك الذي تشبه به حجة ويلزم من اتفاق حركات الافلاك
 كلها ولا يمكن ان يقال ان الاختلاف لان طبيعة هذا الجسم تقتضي الحركة من هذه الجهة مثلا من الى ما من بالي
 اقامه الجسدية بما هي جسمية متساوية النسبة الى كل جهة وطبيعة الجسم بما هي طبيعة فاما تقتضي بنا سببا لا وضعا ولا كان
 الخروج من ذلك الوضع قريبا فيلزم التسوية لافلاك ولا يمكن ايضا ان يكون ذلك لاقتضاء طبيعة النفس الاختلاف
 الغرض فان الارادة تابعة للغرض لا عكس والمالم يكن من جهة الاختلاف الغرض فاما كان الغرض التشبه بالجسم المتحرك لزم
 ان لا يلحق الغرض في جهة الحركة وكذا ان كان التشبه بحركة فان هذا الاختلاف في الغرض لا يوجب الاتفاق في الجهة فتدبر
 من هذه الجملة ان مقصود الافلاك بحركاتها المخصوصة ليس لاشياء بها بل لغيرها في بل جوارها عتليا معا فاعصرو
 اختلافها لاختلاف هذا المعشوق بالنسبة اليها واما محركاتها فمما هو واحد هو مدار الكل فكل فلك تسطعا يشبه المتعقل
 ويواسطه الجسم فثلاث وارادات حرة ووجه حركاتها متعقل هو بالنسبة الى النفس فثبت العقل الفعالي الى شئنا
 قصد العقل بعدد الحركات فان كانت الافلاك دوات الكواكب مسا حركتها من الكواكب بحيث العقل المتكامل في آخر
 للكرات التي فيه فيكون عدد العقل عشرة وان كان لكل من حركتي الكواكب والكواكب حكم ليس لآخرى كانت عددها اكثر من
 فلك **الفصل في الحرك** فانما تاتى لعلول الاول الواجب به هو العقل المحض وانما تاتى ان فوق كل فلك عقل وان تحت العقل

الحركة

التسعة عقلنا من غير حصولها فاعلم ان لا يكون له وجوده لا على ان يكون منه
 اوفيا وعندها له والذات لا يجوز ان يكون فعله لا على ان يكون في ذاته قدس في ذاته لا يظهر ويختصه بان لا يكون
 ان لم يكن ان فاعلم ان لا يكون له وجوده لا على ان يكون في ذاته قدس في ذاته لا يظهر ويختصه بان لا يكون
 او غير ذلك الموجبة لذلك وقصد وقامه سدها التسعة ولا يتوهم من انتفاء القصد ان يكون فعله لا على ان يكون في ذاته قدس في ذاته لا يظهر ويختصه بان لا يكون
 منه ولا يرضى كيف وهو عقل يخص العقل في ذاته وان لم يكن له وجوده لا على ان يكون في ذاته قدس في ذاته لا يظهر ويختصه بان لا يكون
 وكل من هو كذلك فهو راضى بما يقتضيه من غير حصوله لا على ان يكون في ذاته قدس في ذاته لا يظهر ويختصه بان لا يكون
 القوة الى الفعل وعقل لا يتوهم من انتفاء القصد ان يكون فعله لا على ان يكون في ذاته قدس في ذاته لا يظهر ويختصه بان لا يكون
 وقدرته وادارته في وجود ما يوجد غير انما هو على سبيل الضرر والبيع لوجوده وتعلقه واذا كان كذلك قدس من ان الواجب
 في واجب من جميع الوجوه واحده من جميع الوجوه كان اول معلولاته واحدا بالصدق بيطا لا جزل فان جهة صدور شيء منها
 لجهة صدور الآخر فلا صدر عن شيء من جهة فان كانت الجهات ذاتين لارزاقه في ذاته وان كانتا ذاتين
 فكلما الكلام في اربابها الى ان يلزم التكرار في ذاته وقد بان فساد فاعلم ان لا يكون له وجوده لا على ان يكون في ذاته قدس في ذاته لا يظهر ويختصه بان لا يكون
 في كالات لوجودها بل لا بد من ان يكون عقلا محضا فهو العقل الاول وشبه ان يكون هو العقل البسيط للذات الاولى لا يمكن
 ان يقال ان يجوز ان يكون المعلول الاول صورة مادة يلزم عنها مادتها لا يلزم من ان يكون وجودها سواها من الاشياء
 المادة فيكون المادة فاعلم وقد بان انها لا يكون الا قابله لتلويح من مادة فاعلم ان لا يكون له وجوده لا على ان يكون في ذاته قدس في ذاته لا يظهر ويختصه بان لا يكون
 القوة صورة الاشياء لا يمكن ولا يجوز ان يقال ان صدور الاشياء الاخرى ليس بتوسط المادة بل الصورة يصدر عنها
 المادة من جهة وصورة شيء اخر من جهة اخرى بلا توسط المادة اولو كانت كذلك كانت الصورة متغيرا للذات من
 البسولي وليس كذلك فانها وان كانت متحركة لعلة البسولي الا ان البسولي ايضا سيطر في وجودها فانها بما يخصها شيئا
 فكل منها حاجته الى اخرى من جهة ولو لم يكن كذلك لم يكن يتحقق التسوية بالمادة والذات المركبة صورة في الحقيقة الاولى لا يكون منها
 فلا بد وان يكون المعلول الاول صورة غير من المادة من كل وجه هو العقل المحض في تلك تسليمان هنا عقلا ونفوسا فاعلم ان
 فلا بد من سبيل استنده هذه البرهان استنادا الى غير المتعارفة فلا بد وان يكون المعلول الاول متعارفا في ذاته تسليمان
 هنا اجساما يمكن ان تنشأ لا يجب وجودها الا بالمعلول ولا يجوز صدورها عن الواجب لا واسطة لما عرفت فلا بد من
 يكون بالواسطة ولا يجوز ان يكون بالواسطة واحدة من جميع الجهات والاصل في ان يكون مقصد التكرار بل لا بد ان يكون
 فيها اكثر ولا يجوز التكرار في المعلول الاول وغير من العقل المتعارفة الاصل هذا الوجه ان يتوهم ان لا يمكن وبالأولى واجب وهو ما قل

وهذه الكثرة ليست لزمان اوليها بل لزمانها لازم لذاته والثانية لان زمان وجوده وليس شيء منها دخلا في ذاته
 ولولا هذه الكثرة لم يبعد الاجسام وقد بان انما ان العقل كثير ولا بد من ان ترتب بالعلية لعدم جواز ان يكون الكل
 معلولا لذات الواجب في وقد علم ان تحت كل عقل تلكا والفلك مركب من مادة وصورة فكل عقل سوى العالم
 له تلكا معلولات لتلك الجهات ولا بد من ان يكون المعلول الافضل اربعا للجهة النفس فيقول ان العقل الاول يصدر عنه
 من جهة انه عقل الواجب العقل في ومن حيث انه عقل في ذاته الواجب صورة الفلك الاول والى الذي هو كماله ونفسه
 حيث اسكنه المخرج تحت تغلقه ذاته مادة المشاهدة للقوة والامكان وهكذا الى العاشر ولا يلزم الذهاب الى الابد
 اولا يلزم من وجود الجهات الثالث وجود تلكا معلولات احدها متافق وليست العقل شفقة النسخ يلزم من كل ما
 يلزم عن الآخر بل تقول ان لا فلكا كثيرة ولا يجوز صدور جميعها عن المعلول الاول ولا يجوز ان يصدر عن فلكا فقيمن
 ان يكون هناك عقول متعددة يصدر عنها الاثلاث واما ان الفلك لا يصدر عن الفلك فلان العالم ان يكون
 حرم الفلك وهو كماله كما عرفت وانقسم وقد عرفت ان نفس الفلك ليس متعارف قبل صورته او كماله وكل صورة فاما ان يكون
 قوامها بالمادة فلا فاعلم ان الا براسطتها كان التاركة بعض الاما لاقته والنفس لا تقضي الا ما قبله واما ان لا
 يكون قوامها بها ولكن فاجعلت تعلقها بها لان فعلها بها وهذه هي النفس فيقال لا فاعلم ان الا براسطة موطرها
 قواما ونفس فلكا جسما فلكا لزم ان يتوسط حرم الفلك في ايها وصورة فلكية والجسم لا يصلح ان يتوسط نفس نفس
 ولو لم يتوسط في وجود نفس فلكية لم يكن الموجود فلكا ولو فرض النفس فاعلم من غير توسط الجرم لم يكن نفسا بل كان عقلا
 كما تقول فتدبر ان لكل فلكا سدا عقليا محضا وان الكل متشكك في سبيل واحد هو المبدأ ^{الاول} فيقول ان لا فلكا في
 ان نفسا متفارقة وقد تبين وجودها في الحركات ولا فلكا انما لا يصدر عن العلة الاولى فلا بد من ان يكون حاد
 من معلول لزم ولا يجوز ان يكون ذلك المعلول دونها فان الموجد لا بد وان يكون فوق الموجد وان كان يجوز ان يكون
 المتطابق للوجودا خسر من الموجد فاعلم ان لا بد من ان يكون متافقا في لا يجوز ان يصدر هذه العقول التي لا تناسخ
 فانها كثيرة تحت نوع واحد وقد علمت ان لا بد من ان يكون في العلة اكثر من صدور كثر فلو كانت في المعلول الاولى كثر
 بتدريجها لم يخل ما ان يكون مختلفا في النوع او متفتتا في الاولى يلزم ان يكون صادرا عنها شيئا مختلفا في النوع
 مع اذ لا يتوهم ان نفس نوع واحد الا اذا كان هناك اختلاف مادة ولا اختلاف مادة هنا وهكذا في العقل التي
 الا فلكا فلا بد من ان يتوهم ان العقل يكون مع الاسطوانات القابلة للكون والفساد المتكررة عددا ونوعا فاعلم ان
 الكثير بالنوع المتفق بالعدد بواسطة كثرة التوابع **الفصل الخامس** في كيفية كون الاسطوانات الاربعة بعدا اشعار

الصواب وان كان قد قلنا انها كانت جسا واحدا فخلقت اجزاء من الحركة والبعدها فاجب ذلك خلافا
 بالطباع اعلم ان لما كانت الاسطوانات كما نرى واحدة وجب ان يكون مابها القريب شيئا قبل الغير والحركة لا اعتدلا
 كما هو بين للث مما خلقت هذه الاجسام مادة متحدة وموحدة فيجب ان يكون الاختلاف في الافعال معينا فيما هو مختلف
 فيها ولا يتناقض فيها معينا في المتفق فيها وانما في الافعال في نفس الحركة لا تتغير ثم لا يتغير لانها لا تتغير في النوع
 لا يكون حلة للثبات يكون واحدة فيما لا يوازي في الحركة في امر واحد وذلك الامر هو العقل الاخر فهو مشاركة للحركات
 به جده ما يكون في رسم صور الفاعل لا يتصل بالانفعال كان رسما فيه وفي العقل بالفضل وهو المادة فان هذا العقل يخص
 المادة بتأثيرها في اشارة الاجسام المتوحد بها بلا واسطة عن طريق واسطة كل صورة فمعنى هذا ان العقل قد استعدت له من
 ولولا مشاركة الاجسام لها وبه والاستعدادات الخاصة به لا يصح الاختصاص بصورة دون صورة وان كان المورث لها
 فان نسبة المورث الى جميع المواد نسبة واحدة فلا يختص بمادة دون مادة الا اذا اختلفت حال المادة وهو البراد
 بالاستعداد والاستعداد لا ينفصل عن المورث الكمال لذلك الشيء مثلا اذا سخن الماء بصورة منظم استعدادا للصورة الكمال
 فصار حقا لان يقف عليه صورة لها وبطلت عن صورة الماء ثم لا يرب في ان المادة تتغير بالصورة الا في بقية
 صورة ومن حيث انها في متغير عليها الصور يعلم انه لا يكتفي في تنوعها الصورة فلا الصورة كما فيه ولا المادي
 بل كان الحركة المتغيرة في الافعال مستند الى طبيعة مشتركة تقوم بها طابع خاصة كذلك في هذه المادة
 طبيعة مشتركة مستند بها طابع خاص وكان الحركة هناك احسن الاحوال فالماذة هنا احسن الايات وكان الحركة
 لما هو القوة فالماذة ما انفصلها هو القوة وكان الطابع الخاص والحركة هناك باقية او سميت بالطابع
 الخاصة والمشاركة فيها فالماذة تلك الطابع من انفس الخلق المتبدل بسبب الحركة سبب تغير الاحوال هنا وانما
 النسب سبب لانها هذه الاحوال والاحكام الباقية تأثيرة هذه الاجسام وانفسها في انفسها وبه يظهر ان
 المدة لها كالكال والقوة حادثة عن النفوس المادية فان جماعة توهو ان الافعال اذا استاوت فلا بد من
 تدور على شئ فحما كره والحكمة بوجوب الحرارة فالحكمة كحركة الفلك بغيرها او ما هو بعد الاشياء عند يكون باركها
 ثم ما يلي ان يكون حار دون حارها وما يلي الارض كئيبا دون كئيبا ويكون كالاها طين توحطها وهذا لا
 دليل عليه بل لا بد ان يكون ان يكون اختلافها بغيرها عن ارجح كرات ارجح من كرات ارجح واحدة
 الاختلاف سبب لانها انهم يعملون هذه الاجسام بوجوب صورها النوعية وقد عرفت ان الاجسام وان
 الصورة المتغيرة في الاجسام بغير ذلك من الخلق وانما كانت في حيز ان يكون انما تحت طابع الفاعل تحت طابع

هذه الامكنة فان جماعة الحركة تحتفظ للحرارة والسكون تحتفظ البرد ثم ان اختصاص كل بها كما هو بين
 في الحقيقة والخلق وانما قبل هذه الطباع فارجح ان كل خاص خوصا كانت تحتفظ بالحرارة والبرد
 في غاية الواجب وكيفية دخول الشئ في النفس الا في قد علمت ان لا غرض ولا قصد للمثل العالي الى معلولا
 وان تعلم ايضا انه لا سبيل الى ان يقال ان وقوع ما يقع في السموات والارضيات من الانوار والحيات انما هو بالانوار
 بل ما يقع بالانوار والحيات ان يكون الاول ثم علما فانما يقع عليه الوجود من نظام القوة الحرة وعلة لتغير الكمال
 وراضيا بذلك فتوقع عقل نظام للتغير على الوجه الابلغ الاقل فمعنى هذا ان العقل لا ينفصل عن العلم ان الشئ قد سئل على
 النفس الذي هو عدم الكمال كالجبل والصف والشجر وقد قال على عدم اولها من الكمال وهذا ما ما بين
 المظهر كالصاحب الذي ظل الشمس من الذي يتغير بها او ما اصلها كحركة الفاضلة المعنوية في الاول لا يكون
 مدركا لعدم ومدرك السبب واحدا فان جهة ادراك عدم الانتفاع شئ غير جهة ادراك الافعال السماوية
 في الثاني يكون للذات ولحدادها من جهة ما يدرك فذلك ان اتصال بقوة مودعة في العضو يدرك القوى
 ثم ان الشئ انما هو عدم كالهو عدم كالحق الذي لا يبرهنه لا يكون شرا لا لا يكون الصي اعدام العين وهو
 لا يكون الا شرا لا لانا لانا لانا لانا في اسباب الاعداد فانها من جهة الاعداد شروها من جهة شرا غير شروها
 فكل شئ وجوده على الكمال لا ينفصل بحيث لا يكون فيه شئ بالقوة ليس فيه شئ بل هو غير محض وانما الشئ يكون
 فيها بالقوة ولا يكون الا لاجل المادة والشرا لاجل المادة اما ان يلحقها بالامر بغيرها في نفسها او لا يربطها
 بعد فالاول كما يربط المادة في اول وجودها اسباب شراها بغيرها لا استعدادها فكل اذا احدثت
 فلم يفسد كمال الخطيئة والتكامل فتوهت الخلق ولم يحصل كمال المرح والبنير والثاني على النفس في اسباب
 وحاصل عن الكمال انما كره كره واظهار حال شاعقة ما بعد من وصول تأثير الشمس الى الارض او من رقي الكمال
 كاصابة برودة للثبات حتى يفسد الكمال وما يتبعه ثم ان الشرا لا يكون الا تحت فلك القمر ولت تعلم ان
 طيفت بالنسبة الى جملة العالم ومع ذلك لا يشمل كل وقت ولا كل شخص ولا يشمل اكثره الا نوع واحد
 ثم ان الشرا الذي هو عدم على ضمير احدها ما يكون بحسب الامور الواجب والتركيب من الوجوب والثاني
 ما يجب الامر الممكن الذي لو وجد كان فضلا لا يتغير بطابع الذي هو فيه وهذا هو الذي قلنا ان في
 اكثر الاشخاص وهذا كالجبل بالفلسفة والهند فكان الشرا في اشخاص الموجودات اقل قليل ومع ذلك
 فانما نرجع للحاجة الى الخير فان هذه الشرا لا بد من ان يكون نقصا ولا يلزم يحصل الفعل والانفعال فلا تكون

٢٦
 وانما قبل هذه الطباع فارجح ان كل خاص خوصا كانت تحتفظ بالحرارة والبرد
 في غاية الواجب وكيفية دخول الشئ في النفس الا في قد علمت ان لا غرض ولا قصد للمثل العالي الى معلولا
 وان تعلم ايضا انه لا سبيل الى ان يقال ان وقوع ما يقع في السموات والارضيات من الانوار والحيات انما هو بالانوار
 بل ما يقع بالانوار والحيات ان يكون الاول ثم علما فانما يقع عليه الوجود من نظام القوة الحرة وعلة لتغير الكمال
 وراضيا بذلك فتوقع عقل نظام للتغير على الوجه الابلغ الاقل فمعنى هذا ان العقل لا ينفصل عن العلم ان الشئ قد سئل على
 النفس الذي هو عدم الكمال كالجبل والصف والشجر وقد قال على عدم اولها من الكمال وهذا ما ما بين
 المظهر كالصاحب الذي ظل الشمس من الذي يتغير بها او ما اصلها كحركة الفاضلة المعنوية في الاول لا يكون
 مدركا لعدم ومدرك السبب واحدا فان جهة ادراك عدم الانتفاع شئ غير جهة ادراك الافعال السماوية
 في الثاني يكون للذات ولحدادها من جهة ما يدرك فذلك ان اتصال بقوة مودعة في العضو يدرك القوى
 ثم ان الشئ انما هو عدم كالهو عدم كالحق الذي لا يبرهنه لا يكون شرا لا لا يكون الصي اعدام العين وهو
 لا يكون الا شرا لا لانا لانا لانا لانا في اسباب الاعداد فانها من جهة الاعداد شروها من جهة شرا غير شروها
 فكل شئ وجوده على الكمال لا ينفصل بحيث لا يكون فيه شئ بالقوة ليس فيه شئ بل هو غير محض وانما الشئ يكون
 فيها بالقوة ولا يكون الا لاجل المادة والشرا لاجل المادة اما ان يلحقها بالامر بغيرها في نفسها او لا يربطها
 بعد فالاول كما يربط المادة في اول وجودها اسباب شراها بغيرها لا استعدادها فكل اذا احدثت
 فلم يفسد كمال الخطيئة والتكامل فتوهت الخلق ولم يحصل كمال المرح والبنير والثاني على النفس في اسباب
 وحاصل عن الكمال انما كره كره واظهار حال شاعقة ما بعد من وصول تأثير الشمس الى الارض او من رقي الكمال
 كاصابة برودة للثبات حتى يفسد الكمال وما يتبعه ثم ان الشرا لا يكون الا تحت فلك القمر ولت تعلم ان
 طيفت بالنسبة الى جملة العالم ومع ذلك لا يشمل كل وقت ولا كل شخص ولا يشمل اكثره الا نوع واحد
 ثم ان الشرا الذي هو عدم على ضمير احدها ما يكون بحسب الامور الواجب والتركيب من الوجوب والثاني
 ما يجب الامر الممكن الذي لو وجد كان فضلا لا يتغير بطابع الذي هو فيه وهذا هو الذي قلنا ان في
 اكثر الاشخاص وهذا كالجبل بالفلسفة والهند فكان الشرا في اشخاص الموجودات اقل قليل ومع ذلك
 فانما نرجع للحاجة الى الخير فان هذه الشرا لا بد من ان يكون نقصا ولا يلزم يحصل الفعل والانفعال فلا تكون

مهاضها لا انواع الشئ ثم تضادها صار بها هذه الشئ والذرة ولولها فعل كذلك كان الشئ اكثر واعلم
 فلذلك وجب صدورهما كذلك والميل اليها على غيرتها وان نظرا لم يلحقها لا يمكن الا بان يكون على
 هذا الوجه الذي يستتبع شئ قليلا فان قيل كان جازما ان صدر عن المبدأ ما لا شئ فيه اصلا قلنا قلنا جازما
 في مطلق الوجود وقد وجد عنه شئ ما هو كذلك وهو ما لم لا املاك والعقول والنفس وانما في هذا النظم من
 الوجود فلا يمكن الا على هذا الوجه المستتبع للشيء لا بد وان صدر عنها شئ ولو كان استتباعا للشيء ما من صدق
 عنه شئ لوان يستتبع صدور ذلك العالم الذي عن كل شئ فانه مستتبع لهذا العالم المستتبع للشيء لا يقول بوجاهة
 وسبب الاخر الشئ يقال للامثال للموصلة والاختلاف التي هي مبادئها والافهم وما يشبهها وتقتضي كل
 شئ عن كماله والالام والافهم انما في شئ لا يفسد مع الالام وكذلك الفعل للموصلة انما يكون شئ بالنسبة الى فقد
 عن كماله بالنسبة الى المطلوب من حيث فقد ما له وعرضه والى انظار من حيث فقد ما له في البات مثلا
 وكذلك الاختلاف انما في شئ وصدور الافعال للموصلة عن شئ ان كل فعل فيها بالنسبة الى ما عليه ليس بشئ ان يكون
 شئ بالنسبة الى ما قبله وانما على شئ لا الفاعل الصادر عن القوة الغضبية بالشيء اليها الاخر والآخر عنها يكون
 شئ وان كانت بالنسبة الى المغلوب والى النفس النطقية شئ فانها تستتبع على غير هذا من هذه القوة واما الشئ
 الذي يكون قصبا نا وخصورا لان الفاعل لم يفعل لا لفعل فاعل فلا يكون خيرا بوجه ثلثان الشئ الذي تفصل
 بالجزات لها بيان احد هاتين جهة ان القابل قابل للصورة ولعندما والآخر من جهة ان الفاعل على ما وجبان
 يصدر عنه الماديات والمادة لا يكون مادة الا يكون قابلا للصورة وعندها والقابلات وكان مستحيلا
 ان يكون من الواجب ان يصدر عنه القوى المعنوية وتقدم ولا يكون لها فعل ولا لم يحصل الفاعل الذي
 خلفها فيتمتع ان يتلقى الشئ وهو لا يمتنع هذا خبر عما استتبع شئ ولكن الامر لا يمتنع والذم هو حصول
 للشيء الا لا يمتنع فلان اكثر الاشخاص سلم من احراق النار وطما اليهم فلان استتبع اكثر من الاشخاص لا يكون
 الا باسحق النار فاذا كان كذلك فهل كان يجوز ان يترك هذه الحيات الكثيرة والذم اكثر من قبل النار فلا فاما
 مع الحيات كون الجارية وبالدات والشرع بالعرض فالخير يكون مقصدا بالذات والشئ يكون مقصدا بالعرض
 وبطريق اخر ان الامور التي نوهها لا يمتنع من احدا من هاتين اما ان يكون بحيث اذا فرضت موجودة استتبع ان يكون
 الاشياء واما ان يكون بحيث اذا فرضت موجودة استتبع ان يكون الاشياء او يكون بحيث يقاب في الخير يتاوى
 الشئ ولا يقاب في شئ بخلافها فاما الذي لا خير فيه اصلا او يتاوى في الخير والشرع او غلب الشرع فلا يصح وجودها

الشيء واما ما لا شئ فيه اصلا فلا بد وان يوجد وكذلك ما غلب فيه شئ ولا يمكن ان يقال لم يوجد بحيث لا يكون
 فيه شئ اصلا فان وجوده لا يمكن الا وان يكون فيه شئ مثلا لم يمكن وجوده الا ان يكون محرقه ولا وجوده
 الغير الا ان يكون قابلا لوجوده كل منها لا يكون الا بوجوده حركات شئ من الحركات ما خلا قيات فيها وتغيره في شئ
 وجود القوة الفاعلة فيها والمفعلة فيها يمتنع بها وكذا غواكز والنسوق والشرع والاشرف فاستتبع وجودا عاما على الظاهر
 الذي هو غير هذه الشئ فاعلم بها ما كان قد دخلت هؤلاء النار ولا انا الى وتخلت هؤلاء الجنة ولا انا الى ولا يمكن ان يكون
 احدان الشئ اكثرى انما هو كثير نعم الشئ والحق باعتبار الكمالات الشئ اكثر من الاول والثانية وذلك كالجمل بالنسبة
 وفوقه انما هذه الشئ ليست متماثلين فياذا ليست بفعل فاعل **الفصل السابع** في بيان السعادة والشقاوة البتة
 والنسائين انما لم المعاد بدي ونسأ في فالاولى كالمطريق الحائثات لا الشريعة وتبسط الشريعة المصطنوعة حال
 السعادة والشقاوة اللتين بحسب واما ان في فينت بالجهان وتقدمه الشقاوة ايضا ورغبة الحكماء الا ان في هاه
 السعادة اكثر من ذلك من رغبهم في السعادة البتة بل لا يلتصقون بها وان عطفوا ولم يفرق هذه السعادة والشقاوة فان الاول
 مفرغ عنه في الشئ ولهم ذلك مقتضات الاول ان كل قوة نفسانية له وشيئا يحسبها اذى وشيئا يحبها ولذتها شعورها
 بواجبها وموافق كل قوة كمالها واذى كل شئها هو الشعور بعينها فكل هذه الشهوة ان يتاوى اليها كيفية محسوسة ولا يورده
 الغضب الظفر ولذة الوهم الرحا ولذة الخلف تذكر الامور المادية والية ان مراتب القوى في الذرة والالام متشابهة فالذي
 كماله افضل واكثر واكثر اذ هو اول وصل اليه واحصل لادوهوا فضل فضلا واكمل وهو شدة اذ كماله فانه في المص والى في ذلك
 لا يكون في الاشياء في الكمال العلم بان خروج الكمال من القوة الى الفعل واقع سالم يكن شعوره في العبادات والشعور انما
 الجماع حقيقة الا ان لا تسهم ولما لم يحب ان لا يتوهم ان لا لذة للبادي العالي ولرب الا وارب مع ذلك السعادات العظيم
 والهاد للجليل والقوة الغير المشاهدة ويكون للبادي لذة بلحسان سمن ان كمال اللذة وقاية الانتاج هناك وانما لا يمكن
 شئ ما هاتان الى ما الغير الا ان لا شئ بذلك كالحكم الذي سمن بان اللذات المختلفة موجودة لا يشقا قايها والذرة
 ان قد تشبه بالقوة حصول الكمال لكن يكون له مانع يمنع عن الا شئ فاما ان يكون كماله يرضى للرضى ان يكونوا الملوحة
 يستلزمها بالعموم وكذا لا يكون كمالها ياف اذا فكن من القلب والالذة ولا يشترطها الخوف والحاسه اذ رجا كانت الفوق
 ممتنة بغيرها ولها عاقب من اذ ان ذلك فلا يتفرع عن ان يزول العائق كالموجود بما لا يفسد بمرارة فمحقا فاصح من ربه
 وادركا متفرعها والمفاد بما سمر النار بمرقته ولا يحس بذلك حتى يزول حله واذ اقتضت هذه فاعلم ان النفس النطقية
 كالاخصا بما هي من غير عالم عقليا بان يزعم فيها صورة الوجود متفرع من الدنيا الاولى الى الجوارح العتية والعتية

كانت مباشرة لما اوصاه في تعليم ما يكون ويعلم في كثير منها ما هو الاصول والاصح والاقر من الخبر المطابق لما كانت
 ان القبولات التي تلك العلل ما ادى الى هذه الموجودات فاذا لم يكن الحق في هذه القبولات ما فوقها وما لا يتصور الا ان
 من هذه الثمانية من ان يكون من السبب في كونها في الوجود والاعمال في الوجود والاعمال في الوجود والاعمال في الوجود
 الا ان علقت هذه الامور التي في باب فقلت ما هو الاعلى بان يكون فكان انما هو وجوده في الوجود والاعمال في الوجود
 في حدوث الحرارة وتكون هذه هي الوجود في الوجود والاعمال في الوجود والاعمال في الوجود والاعمال في الوجود
 الموقوفة على الحرارة والوجود في الوجود والاعمال في الوجود والاعمال في الوجود والاعمال في الوجود والاعمال في الوجود
 احالات لا من طبيعة او الالهيات في الوجود من ذلك والفرق والفرق بين الوجود والوجود والوجود والوجود
 يحدث من هذا القبيل وسراج كل ذلك ان يقال من الكفاية بالشهر من الكفاية بالشهر من الكفاية بالشهر من الكفاية بالشهر
 والحرارة في سببها في الوجود والاعمال في الوجود والاعمال في الوجود والاعمال في الوجود والاعمال في الوجود
 بالارتداد بعد ان لم يكن وقد عرفنا ان الارادة الماهرة لا بد من ان يكون لها سبب غير ادى ولا طبع حاوي وادعى في الوجود
 والاتفاق الذي يظن ان لا سبب ليس كذلك بل انما يحدث بمصادات العلل والارادة والارادة والارادة والارادة والارادة
 الامر الى قضاء الله في وقته وقضاؤه في وقته وقضاؤه في وقته وقضاؤه في وقته وقضاؤه في وقته وقضاؤه في وقته
 ان يعلم جميع الموجودات رضى بها ورضاها فيها انما يكون في الوجود والاعمال في الوجود والاعمال في الوجود والاعمال في الوجود
 ومنه ما لا يستدل الى برهان التبع لثبوتها ما يدعي التجرد والوجود في الوجود والاعمال في الوجود والاعمال في الوجود
 جنس واحد من الاسباب السابغة ومع ذلك لا يمكن ان يكون الوجود والاعمال في الوجود والاعمال في الوجود والاعمال في الوجود
 ولا شك ان هذه الاحاطة لا في الاحاطة لحياتها وان كان الوجود والاعمال في الوجود والاعمال في الوجود والاعمال في الوجود
 الحكم بانها حرقت ما لم نعلم انها وجدت فلو كانت جميعها في الوجود والاعمال في الوجود والاعمال في الوجود والاعمال في الوجود
 تخيلنا اننا في الوجود والاعمال في الوجود والاعمال في الوجود والاعمال في الوجود والاعمال في الوجود والاعمال في الوجود
 عن سائر الموجودات بان لا يمكن تقييده الا في الوجود والاعمال في الوجود والاعمال في الوجود والاعمال في الوجود
 التنازل بين لا يمكن الارباعه ولا بد في المعاملة من سنة وصال ولا بد من ان يكون له سان ومعدل ولا بد من ان يكون
 الشان من غاطب ان لا يعلم في الوجود والاعمال في الوجود والاعمال في الوجود والاعمال في الوجود والاعمال في الوجود
 كل يوم ان ما لم عدل وما عليه ظلم فوجود الشان وما لا بد من ان يكون له سان ومعدل ولا بد من ان يكون
 والمخالفين وتصر الوجود من التقييد في الوجود والاعمال في الوجود والاعمال في الوجود والاعمال في الوجود

محدث عن المحدثين في الوجود والاعمال في الوجود والاعمال في الوجود والاعمال في الوجود والاعمال في الوجود

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين
 أجمعين

الجنس ولا يمكن ان لا يعلم ثلثا لثلاثة هو الوجود والاعمال في الوجود والاعمال في الوجود والاعمال في الوجود
 لخصوصية متنازعا عن غير لطيفة وهذه الخصوصية في الاتيان بالجزات واذا جاء الى ان فلا بد ان يضع النفس
 سنا يا مرارة في وجوده وانزال روح القدس عليه واول ما اسماهم ان يعرفهم انهم صانعوا واحدا لا شبيه له فادعوا الى
 والاعمال في الوجود والاعمال في الوجود والاعمال في الوجود والاعمال في الوجود والاعمال في الوجود والاعمال في الوجود
 بوجوده لا في مكان ولا في زمان ولا في جهة ولا في راي ولا في راي ولا في راي ولا في راي ولا في راي ولا في راي ولا في راي
 بذلك ويتنازل ما يتولى فلا يطعمونه لضعف عقولهم وقصورهم عن ان يدركوا هذه المعضلات وكما دعيهم لاسلام الامم
 ويصدقهم في الزعمات والمباحثات عن انهم لا يشقون ان يظهر ان عنه حقيقة يكتمها عنهم بالحيث ان لا يتصور لشي من ذلك
 ويمكن ان يكون جلالة الله تعالى يميز ما يشاء من جليله عنهم ويقرر لهم المعاد على وجه يتصورونه ويحكم ان لا يتصورونه
 يفرحون لرب العبادات والشفا واما لا ما يميزونه وبالغنى **الفصل الثالث** في بيان منفعات العبادات في الدنيا والاخرة
 ثمان التي ليس من ينكر في كل زمان فان المائدة القابلة للملاحة لا في قليل من الامرجه فلا بد من ان يدركوا في الدنيا
 بقى من البتة التي فيها لهم بده وطريق ذلك ان يعلمهم المعرفة بالقضائع والمعاد وبحسب سبب نياتهم ذلك وذلك
 واعمال من تكررها في وقته متنازعا بشتى على ذكر الله وذكر المعاد اما بالفاظ او بنيات ولا بد ان يجعل بالارتداد كبر
 ليعيشوا فيها وهذه اما حركات كالصلوة او عبادات حركات كالصلوة او عبادات حركات كالصلوة او عبادات حركات كالصلوة
 له على ان في امر ليس هذا بل وجد كونه له من القرب الى الله ومع هذا المنفعة العانية يخص بعضها بتمام في اخرى في الدنيا
 وسليم ما يمنع في تقويم الله كالمجاهد وكما لا يخفى من موضع من البلايا نرا صلح لعبادة الله تعالى من غير وفير عباد
 كذا في ذلك من المهاجرة الى موطن التي قادمها بذكره وذكره ناله الى ذكر الله وذكره الملائكة ويكون افضل هذه العبادات
 ما عرفت يصل العبادات في غاطب الله تعالى في بده وهذا هو الصلوة فلا بد من ان يس للعباد بها ان يستدل بها
 جرت العادة عليهم من الاسباب لبقاء المخلوق الا في من الطهارة والطهارة والنفس بالخشوع والتسكوت وعملهم
 وقبض الاطراف وتزج الاضطراب والالتفات لهذه كلها مما يقي لهم الذكر ويحكم اسباب التماس ومع ذلك لها منفعة عظيمة
 الشجرة الاخرى في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا
 والاختلاف لا يحصل الا في الاسباب الصالحة للنفس من البدن والجسد الى مبدنها وما من النفس في الاشارة
 التي تكسب القوى الحيوانية ومعدل ما اوردته من الكسل ولا تلاعبة فانها ما يجب انزعاج النفس عن البدن ومكسب الساطع عليه
 حتى يكون اذا ذهب البدن لما تتركه فلا تتركه ان الحسنة بذهبن السيئات ولا شك ان هذه الاضال او فعلها فاعلم ان الله

الشمس

197V

124

